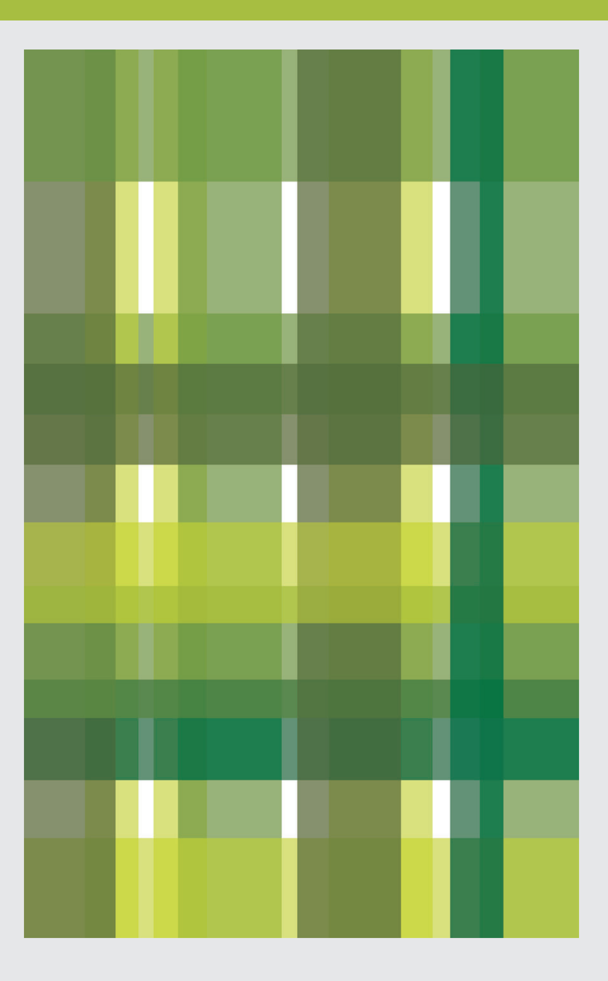
عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
482

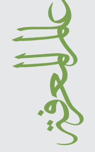


الأثر

كيف يؤثر القانون في السلوك

تأليف: لورانس فريدمان
ترجمة: مصطفى ناصر






الأثر
تأليف: لورانس فريدمان
ترجمة: مصطفى ناصر


ISBN 978 - 99906 - 0 - 659 - 1

482
مارس
2020

هذا الكتاب...

إن مفهوم «الأثر» الذي تناوله هذا الكتاب هو السلوكُ الذي يرتبط ارتباطا سببيا، بطريقة أو بأخرى، بقانون محدد، أو قاعدة قانونية، أو عقيدة، أو مؤسسة. إنه يحاول الإجابة عن تساؤلات من قبيل: هل قوانين الطلاق الذي يحصل عليه البعض بسهولة تؤدي إلى تفكك العائلة؟ هل تؤدي قوانين الجُنح وحالات الأخطاء الطبية إلى تغيُّرات في سلوك الأطباء؟ هل تجعل قوانين الإدارة المشتركة الشركات أكثر كفاءة أو أقل؟ هل هذه القوانين تجعل أسعار البورصة ترتفع أو تهبط؟

هناك عدد هائل من الدراسات التي تتناول الأثر؛ ففي مجال البحث القانوني الاجتماعي - على سبيل المثال - لا شيء أكثر انتشارا من النظر في الاختلاف بين القانون الرسمي، والقانون قيد التطبيق، وأي دراسة تضطلع بهذا هي على نحوٍ ما دراسةٌ للأثر. لكن هذه الدراسات تفتقر إلى تسمية تميزها؛ فالقليل جدا منها ما تطلق على نفسها بوضوح «دراسات الأثر»، وهي تسمية حديثة.

إن العمل الهائل المُنجَز في موضوع الأثر يُعدّ مشكلة في ذاته، أو عائقا. فهو عمل تتداخل فيه فروع العلوم الاجتماعية جميعا؛ إذ يشارك فيه مختصو علم الاقتصاد، وعلم الإجرام، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والسياسة، والأنثروبولوجيا، والتاريخ. لن يؤدي هذا الطيف المتنوع من الاتجاهات إلا إلى زيادة الحاجة إلى نوع من التلخيص، أو إلى الإطار المفاهيمي، ومن هنا كانت القيمة الحقيقية لهذا الكتاب في تناول الموضوع بنحوٍ توليفي أو تجميعي. هذا بالإضافة إلى محاولة هذا الكتاب تبسيط الموضوع أو وضع مخطط أولي، وخلق نظام وسط الفوضى، وإحداث نوع من التناغم بين الأصوات المتضاربة.



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا:
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923–1990) ود. فؤاد زكريا (1927–2010)

الأثر

كيف يؤثر القانون في السلوك

تأليف: لورانس فريدمان
ترجمة: مصطفى ناصر



مارس 2020
482



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 659 - 1

العنوان الأصلي للكتاب

Impact:

How Law Affects Behavior

By

Lawrence M. Friedman

Harvard

Published by arrangement with Harvard University Press.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

رجب 1441 هـ ـ مارس 2020

المحتوى

تمهيد مختصر جدا

«هذا العمل الهائل المُنجَز في موضوع الأثر تتداخل فيه فروع العلوم الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى نوع من التلخيص، أو إلى إطار مفاهيمي»

هذا الكتاب الصغير في حجمه، كما يوحي عنوانه، يتناول «الأثر» Impact : كيف يؤثر القانون في السلوك. في العام 1975 نشرتُ كتابا بعنوان «النظام القانوني: من منظور العلوم الاجتماعية» The Legal System: A Social Science Perspective، وتناولتُ في فصلين منه موضوع الأثر.

كان ذلك قبل أربعين عاما. وخلال السنوات القليلة الماضية قررتُ الرجوع إلى الموضوع. لا بد أن كثيرا من المياه عبرت من تحت الجسر؛ أو بالأحرى استجدت كثير من الأمور في ميدان الدراسات الأكاديمية للقانون والمجتمع. كان هدفي إدخال بعض التحديثات على الموضوع،

والاطلاع بنفسي على آخر المستجدات. وكنت أطمح إلى أن تتمثل النتيجة في معالجة أكثر معاصرةً وشموليةً للموضوع.

لقد ظهرت دراسة «الأثر» - ونادرا ما تُسمى هكذا - خلال الفترة الأخيرة. ضمن موضوع صغير واحد: «هل تُعتبر عقوبة الإعدام رادعا؟». هناك دراسات استنزفت محيطات من الحبر؛ من الواضح أنها مئات الدراسات أو أكثر. وفي مسألة متى، وكيف، ولماذا تنجح الضوابط التي تُفرض على الأعمال التجارية أو تفشل، استُنْزِف محيط آخر من الحبر. وهناك أيضا اهتمام متزايد بالدراسات العابرة للثقافات. حتى في اللغة الإنجليزية تتناول مزيد من الدراسات بلدانا غير الولايات المتحدة، أو تقارن بين بلدين أو أكثر، وغالبا (وليس دائما) ما تكون الولايات المتحدة واحدا منها.

هذا العمل الهائل المنجز في موضوع الأثر يعَد مشكلة في ذاته، أو عائقا. وهو عمل تتداخل فيه فروع العلوم الاجتماعية جميعا - يشارك فيه علماء: الاقتصاد، والإجرام، وعلم النفس، والاجتماع، والسياسة، والأنثروبولوجيا، والتاريخ. لن يؤدي هذا الطيف المتنوع من الاتجاهات إلا إلى زيادة الحاجة إلى نوع من التلخيص، أو إلى إطار مفاهيمي. كنت أتصور أنني أرى قيمة حقيقية في تناول الموضوع بنحوٍ توليفي أو تجميعي. تكمن القيمة الحقيقية من ثم في محاولة تبسيط الموضوع. تكمن القيمة في وضع مخطط أولي، تركيبة، نسيج، هيكل عظمي، على أن نترك جانبا (كما يُضطر المرء إلى أن يفعل أحيانا) العضلات، والأعصاب، والغدد. تكمن القيمة في إظهار نوع من النظام وسط الفوضى، نوع من التناغم بين الأصوات المتضاربة والتشويش. تكمن القيمة في توفير سلسلة خطافات لتعليق كل الدراسات الأكاديمية عليها. تكمن القيمة في تصنيف واقتراح بعض السياقات ذات المعنى الواقعي. ومن ثم فإن الصفحات اللاحقة تتضمن محاولتي المتواضعة للاضطلاع بكل هذه الأمور المتشعبة.

مقدمة

«إن السياق الاجتماعي هو الذي يجعل القانون ما هو عليه، وما كان عليه، وما سوف يكون عليه»

خلال جيلين ماضيين شهدنا ظهور «كتيبة» من علماء القانون والمجتمع كانت أعدادهم تتزايد كثيرا، ومن هنا بطبيعة الحال تطور العمل الذي كانوا يؤدونه. إن النظر إلى طريقة ارتباط القانون بالمجتمع وعلاقة أحدهما بالآخر أمرٌ غاية في الأهمية ضمن الدراسات القانونية الأكاديمية. لا يوجد متخصص في العلوم الاجتماعية يمارس عمله اليوم يمكن أن يساوره الشك في أن النظم القانونية تؤثر تأثيرا عظيما في المجتمع، أو أن تلك النظم ذات ارتباط وثيق بالمجتمعات التي توجد فيها. هناك اليوم عدد من المنظمات الوطنية والدولية تكرس جهودها لدراسة علاقة

القانون بالمجتمع، وأعداد متزايدة من العلماء يشتغلون في هذا الميدان، ومجلات متخصصة تصدر بعدد من اللغات بانتظام.

من الصعوبة ـ بل يكاد يكون من المستحيل ـ جمع وتلخيص هذا العمل في حزمة مُرتبة واحدة. ومن ناحية أخرى في الإمكان وصف كثير من هذا العمل، وربما أغلبه، بأنه محاولة للإجابة عن سؤال أو سؤالين جوهريين. السؤال الأول: من أين تأتي القوانين، والقرارات، واللوائح، والضوابط؟ إنها، كما نفترض، بالمعنى الواقعي إلى حد ما، من إنتاج المجتمع، أو القوى الاجتماعية. لكن أي قوى اجتماعية، وكيف، ولماذا؟ في ضوء السؤال الأول يمكننا أن ندرج هنا جميع الدراسات عن جماعات الضغط (اللوبي)، وتلك الفئات التي لديها اهتمامات ومصالح خاصة، وكل الدراسات التي تتناول الطريقة التي يترك بها التغير الاجتماعي بصمته على القانون، وكيف تأثر صنع القانون بالثورة الصناعية، والثورة الروسية، والثورة الجنسية، وبالكمبيوتر، وتكييف الهواء، والسيارات، والمضادات الحيوية، والديموقراطية، وحركة حقوق الإنسان، وربما حتى بالبقع الشمسية وحركة المد والجزر.

هذه الدراسات تنطوي بنحوٍ ضمني على السؤال عن مدى استقلالية النظام القانوني. إلى أي مدى تتوافق الخطى التي يتقدم بها القانون وإيقاع «طبّاله» الخاص؟ وإلى أي مدى تتحرك النظم القانونية عموما وتتغير بمعزل عن القوى الاجتماعية، استجابةً لمنطقها الداخلي الخاص، وقوانينها، وتقاليدها؟ ليس هناك أي عالم بارز مختص في العلوم الاجتماعية يمكن أن يعتقد أن النظام القانوني يكون، أو يمكن أن يكون، مستقلا بذاته كليا (ما يعتقده علماء القانون المتشددون أمرٌ آخر). ربما كان هناك قليل جدا من المختصين بالعلوم الاجتماعية يعتقدون أن النظم القانونية غير مستقلة البتة. لكنهم ربما يتصورون أنها أقل استقلالية بالقياس إلى ما يتصوره فقهاء قانون تقليديون، أو ما يتصوره كثير من عامة الناس أيضا. من الواضح أن السياق الاجتماعي له أهميته في هذا الشأن. السياق الاجتماعي، إلى حد ما ـ أو إلى حد بعيد جدا في الواقع، وربما أكثر من ذلك ـ هو الذي يجعل القانون ما هو عليه، وما كان عليه، وما سوف يكون عليه.

السؤال الثاني المهم يتعلق بالأثر[1]. حين يكون لدينا قانون، أو لائحة، أو عقيدة، أو مؤسسة قانونية، فما الذي يحصل عندئذ؟ أي نوع من الأثر أو التأثير يكون لأي

واحد من تلك الأمور في النظام القانوني؟ إذا قلت «الأثر» فأنا أشير إلى السلوك الذي يرتبط ارتباطا سببيا، بطريقة أو بأخرى، بقانون محدد، أو قاعدة قانونية، أو عقيدة، أو مؤسسة (لاحقا سوف نعرف معنى هذا بدقة). لقد بدأتُ هذا المشوار بينما كان لدي انطباع بأن البحوث التي تتناول الأثر، بخصوص هذا السؤال الثاني المهم، أقل وفرة من البحوث التي تخص السؤال الأول (أو البحوث التي تتناول الكوادر القانونية والمؤسسات، أو القضاة والمحامين، على سبيل المثال، أو المحاكم والجهات التشريعية). لكن هذا كان مجرد انطباع. من الصحيح أنه لا يوجد كثير من الدراسات التي تطلق على نفسها بوضوح «دراسات الأثر»[2]. هناك مناقشات عامة قليلة تدور حول الأثر، ضمن هذا المجال أو ذاك[3]. لعل المجال الأوفر (والأوضح) للبحوث التي تتناول الأثر يتعلق بالمحكمة العليا في الولايات المتحدة، وما إذا كانت قراراتها تُحدث تأثيرا كبيرا في العالم[4].

الواقع أن هناك عددا هائلا من الدراسات التي تتناول الأثر؛ لكنها تفتقر إلى تسمية تميزها فقط. في مجال البحث القانوني الاجتماعي لا شيء أكثر انتشارا من النظر في الاختلاف بين القانون الرسمي، والقانون قيد التطبيق. إن أي دراسة تضطلع بهذا هي على نحو ما دراسة للأثر. هل قوانين الطلاق الذي يحصل عليه البعض بسهولة تؤدي إلى تفكك العائلة؟ هل تؤدي قوانين الجنح وحالات الأخطاء الطبية إلى تغيرات في سلوك الأطباء؟ هل تجعل قوانين الإدارة المشتركة الشركات أكثر كفاءة أو أقل؟ هل هذه القوانين تجعل أسعار البورصة ترتفع أو تهبط؟[5]. لا بد أن يتضمن موضوع الأثر كثيرا جدا من الدراسات المكرسة (ربما من دون جدوى) للتأثير الرادع لعقوبة الإعدام. هذه بطبيعة الحال مسألة لها علاقة بالأثر، وقد جذبت اهتمام العلماء كما ينجذب النحل إلى العسل(*). وهناك دراسات لا تعد ولا تحصى عن ضوابط الأعمال التجارية ــ ما الآليات التي تنجح في هذا المجال، وتلك التي تفشل؛ وهذه أيضا دراسات للأثر.

(*) هذه هي الترجمة الحرفية للعبارة: it has attracted scholars like bees to honey التي وردت في ص 3 من الكتاب الأجنبي، والتشبيه فوقَ الخط يدل في الإنجليزية على «الانجذاب الشديد إلى الشيء»، لكن نظرا إلى عدم استقامة المعنى مع استخدام كلمة «العسل»، آثرنا أن نستبدل به لفظ «الزهر»، الذي نحسب أنه يوافق ما أراده المؤلف حقيقةً، إذ نقول في العربية: «كما ينجذب النحل إلى الزهر». [المحرر].

إذا كان أي استقصاء للقانون المطبق حاليا، بالمعنى الحقيقي، هو دراسة للأثر فمن غير المحتمل أن نتمكن من تخصيص قواعد عامة من شأنها أن تفسر أسباب وطرق تحقق الأثر، إلا إذا حصل ذلك على مستوى بالغ جدا من الدقة، وربما على نحو تجريدي غير مفيد عمليا. أغلب الدراسات هنا لا بد أن تكون محددة جدا؛ تستكشف موضوعا واحدا، وتشمل فترة محددة من الزمن، ومكانا واحدا، وتتناول مجموعة من الناس (الطلاب الذين يدرسون علم النفس، على سبيل المثال، يكونون «الخنازير الغينية» Guinea Pigs(*) المفضلين لدى مُجري التجارب في العلوم الاجتماعية). إنهم يكونون حذرين في عدم تجاوزهم خطا فاصلا غير مرئي. لا بد أن تثبت الدراسات الجيدة، بطبيعة الحال، شيئا ما، وهذا الشيء قد يكون بالغ الأهمية. وربما يظهر التحليل الذي يتناول مجموعة من الدراسات شيئا أكثر عمومية من الوضع المحدد الذي تتطرق إليه دراسة حالة معينة: أنماط ذلك الأثر، وحتى إمكانية إجراء بعض التعميمات على مدى متوسط. لكن ليس من المحتمل أن تظهر نظرية كبرى في هذا الشأن. وعلى رغم ذلك فإن تقديم تعريفات أكثر وضوحا، وكشف بعض الافتراضات، وتصنيف أنماط مسألة معينة، وأساليب المنهج، ونماذج الإجابات، يمكن أن يشكل كل هذا مساهمة جادة في هذا المجال.

سوف نناقش في هذا الكتاب موضوع الأثر، على مستوى عام بعض الشيء، مع إعطاء الأمثلة. ونتجاهل قدر الإمكان المسألة الأخرى الموسعة التي تتعلق بمصادر وأصول القانون. بطبيعة الحال لا تخلو المسألتان من ترابط بينهما. ربما تكونان منفصلتين تحليليا، لكن في الحياة الواقعية تكون الواحدة منهما مرتبطة بالأخرى. على كل حال من المصادر الأساسية للقانون ما يتعلق بالقوى الاجتماعية التي تصنع القانون، والاستجابة لقوانين من الماضي وظروف وملابسات قانونية. وذلك أيضا يعد نوعا من الأثر. لقد صدر في كاليفورنيا قانون لحماية المستهلكين من الليمون الذي يبيعه التجار في سياراتهم. كانت شركات السيارات ترفض هذا القانون، فتضغط على السلطة التشريعية؛ وتعدل السلطة التشريعية القانون استجابة لهذا الضغط؛ والقانون

(*) الخنازير الغينية هي الحيوانات المفضلة لدى المخبريين ليجروا التجارب عليها؛ بسبب التشابهات البيولوجية بينها وبين البشر؛ ولهذا تمكن العلماء من تحقيق إنجازات واكتشافات مهمة في مجال البيولوجيا عبر التجارب التي أجريت بالاستعانة بهذه الحيوانات. [المحرر].

الجديد يُبلغ المستهلكين بأن الخلافات يجب أن تُحسم عبر الآليات الداخلية المتبعة لدى شركات صناعة السيارات[6]. هذا النوع من الحلقات المتصلة، هذه الرقصة التي لا تكاد تتوقف من الفعل ورد الفعل، ومزيد من الفعل، من الواضح أنها شائعة في كل نظام قانوني في العصر الحديث ــ في المجتمعات المتطورة وغيرها من المجتمعات أيضا. الضغط المرتد على القانون، أو بعض نتائج القانون، جزء مهم من حكاية الأثر.

وعلى رغم ذلك إذا أخذنا كل هذه الأمور في الاعتبار فمن شأن هذا أن يؤدي إلى تشويش الاختلاف بين السؤالين الجوهريين اللذين ذكرتهما سابقا، ويجعل الموضوع أكثر صعوبة وإرباكا. أعتقد أن هناك قيمة حقيقية في عزل دراسات الأثر ووضعها تحت عدسة مكبرة. إذن فالهدف من هذا الكتاب أن نصنع نوعا من قائمة الفحص checklist التي ربما (كما نأمل) تحقق حالة من النظام أو الوضوح على كيان هائل، أو محيط شاسع، وإلى حد ما فوضوي من الدراسات، ونتمكن من ثم من الخروج ببعض الاستنتاجات على المدى المتوسط. هل هناك شيء آخر نطمح إلى أن يتحقق؟ ربما لا.

عموما تكون خطة العمل التي نتبعها على الشكل التالي: أولا، مناقشة متطلبات الأثر. أي قانون جديد أو قديم فيما يتعلق بهذه المسألة، أو أي لائحة، أو عقيدة، أو توصية، لا بد أن تتضمن رسالة موجهة إلى جمهور محدد أو إلى الجماهير عامة. أي قاعدة بسيطة، مثلا اعتبار السرقة جريمة تُفرض عليها عقوبة، هي رسالة موجهة إلى عامة الناس: «لا تسرق». وفي هذه الحال، فهي أيضا رسالة إلى الشرطة وغيرهم من الجهات التنفيذية. إنها تمنحهم التخويل لاعتقال اللصوص وتقديمهم إلى العدالة لمحاكمتهم. والتشريع الذي ينص على أن الوصية الصحيحة ينبغي أن تكون مكتوبة، وموقعة، مع وجود شاهدين يوقعان عليها، هي رسالة إلى الرأي العام: هكذا ينبغي أن تكون أي وصية مقبولة قانونيا. وبطبيعة الحال فهي رسالة إلى المفتشين في دوائر العقارات والميراث عن نوع النصائح التي ينبغي أن يعطوها. وهي رسالة إلى محاكم إثبات صحة الوصية، تخبرهم بشأن الوصايا التي تعتبر صحيحة من الناحية القانونية.

من الواضح أن أي رسالة لن تكون ذات أثر ما لم تصل إلى جمهور معين. يجب أن يبدأ أي تحليل للأثر إذن بدراسة طرق توصيل المواد القانونية (أي القوانين،

واللوائح، والضوابط، والقرارات، والعقائد، وأي شيء آخر ينبثق من النظام القانوني، ابتداء من رجل الشرطة الذي يفرض غرامة أو يوجه حركة المرور، إلى تشريع دستور وطني). على المرء أن يتساءل هنا: إلى أي جهة تنتقل هذه المواد القانونية، وما نوع وسائل التوصيل الفعالة أكثر من غيرها؟ على المرء أن يتساءل أيضا عما إذا كان الجمهور الذي يتلقى الرسالة سوف يستوعبها، وإذا لم يستوعبها فكيف ولماذا فُهمت الرسالة على النحو الخاطئ؟

ثم يتطرق الكتاب بعد ذلك إلى أنواع الأثر ــ الأثر المباشر أو غير المباشر. من الواضح أنه لا يوجد اختلاف كبير بين هذين النموذجين؛ أطراف المسألة واضحة إلى حد ما، لكن هناك منطقة رمادية واسعة في المنتصف. إذا كان القانون يؤكد أن الناس في الولايات المتحدة الذين يكسبون النقود يجب أن يقدموا حساباتهم الضريبية بتاريخ 15 أبريل أو قبل ذلك، فإن عدد الملفات التي تقدَّم يعتبَر أحد مقاييس الأثر المباشر، ولا داعي لذكر مليارات الدولارات التي تتدفق إلى دائرة الخزانة. قانون ضريبة الدخل، بطبيعة الحال، له تأثير غير مباشر في السلوك الاقتصادي. مادام دافعو الضرائب يستطيعون معرفة الأموال التي تخصص للأعمال الخيرية، فقانون الضريبة يحفز على أعمال الخير؛ والناس يعطون مزيدا من الأموال أكثر مما يمكن أن يفعلوا في حالات أخرى. بعض هذه الأموال مثلا تذهب إلى منظمة تبحث عن علاج لمرضى السكر. وهذه الأموال الجديدة تشجع على البحوث في هذا المرض، وتجذب مزيدا من الأطباء وشهادات الدكتوراه باتجاه دراسة مرض السكر. وعلى هذا المنوال يمكن أن تمتد التأثيرات الواسعة للقوانين بلا نهاية.

علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أيضا مستوى الأثر. بعض القوانين، على سبيل المثال، يُقصد أن يكون لها أثر في كل فرد في المجتمع؛ لكن هناك قوانين أخرى ذات نطاق محدود. قوانين منح الإجازات لسائقي سيارات الأجرة لها أثر مباشر في سائق الأجرة، وأثر (مباشر بدرجة أقل) في الزبائن، ولها أثر غير مباشر في حركة السير والمرور. لكن الضوابط المفروضة على سيارات الأجرة في مدينة نيويورك لها أثر ضئيل، أو لا أثر لها، في الناس الذين يعيشون في لوس أنجلس؛ وحتما لا أثر لها في الناس في سنغافورة.

القانون يصدر وينقل إلى المتلقين. ما الذي يحصل بعد ذلك؟ الفصل الثالث من الكتاب يتناول هذا السؤال. هل الناس يفعلون ما يفترض فيهم أن يفعلوا؟ وإذا كان

هذا ما يحصل فلماذا؟ بعض الناس يطيعون، وبعضهم لا يفعل ذلك، والبعض الآخر يفعل شيئا بين هذا وذاك. هناك اختلاف بين التهرب من الضريبة (وهي جريمة) وتجنب دفع الضريبة (ربما لا تكون جريمة). يمكن لأي عمل تجاري أن يطبق بعض الضوابط بالنحو الكامل، أو يطبقها جزئيا، أو يبتكر طريقة ما لكي يوهم الآخرين بأنه يطبقها من دون أن يحصل ذلك بالفعل (إذا جاز التعبير)، فيكون الأمر مجرد غش صريح. كلما كانت المنظمة أكبر زادت التعقيدات، فيكون من المحتمل أن تتحول الاستجابة للقوانين إلى خليط غير متجانس من السلوكيات.

تقسم الدراسات الأكاديمية تقليديا العواملَ المؤثرة في الأثر إلى ثلاثة أصناف عامة: العامل الأول يتضمن المكافآت والعقوبات. الناس يتجنبون إيقاف سياراتهم في الأماكن غير المسموح بها في وقت محدد لأنهم يخافون من دفع الغرامة. إذن العقوبات تردع، أو يفترض أن تردع. والمكافآت يفترض أنها ذات تأثير معاكس. العامل الثاني هو الوسط الاجتماعي المباشر ــ تأثير الأقران، بعبارة أخرى: ما تفكر فيه العائلة، والأصدقاء وغيرهم بشأن سلوكك، ما تريده منك عشيرتك، طائفتك، دينك، أو جماعة معينة وتتوقعه منك. كل هذا حتما يشكل تأثيرا في الأثر. العامل الثالث هو الإحساس الداخلي، الضمير والدوافع السيكولوجية ذات العلاقة: معنى الأخلاقيات، الخطأ والصواب؛ الشرعي وغير الشرعي. ربما يمتعض بعض المتهكمين من الفكرة، لكن ما من شك في أن هذا العامل الثالث يمكن أن يكون له تأثير كبير في السلوك، والدليل من العلوم الاجتماعية يؤكد هذه الفكرة البديهية.

كل عامل من هذه «العوامل» ليس منفصلا عن غيره مطلقا، بل هي كتلة مترابطة. علينا أن نأخذ بنظر الاعتبار أيضا كيف تؤثر بعض هذه العوامل في البعض الآخر. ما الذي يحصل إذا كانت هذه العوامل تؤثر جميعا؟ ما الذي يحصل إذا تصارعت؟ في لحظة من اللحظات الحاسمة، هل يكون تأثير الأقران أقوى من تأثير الضمير؟ أو هو أقل تأثيرا من التهديد بالسجن؟ هل المثل الأخلاقية لها أثر أكبر من آراء الجيران والأصدقاء؟ هناك عدد لا بأس به من الدراسات التي حاولت الإجابة عن تساؤلات من هذا النوع، وحققت نتائج متباينة.

سوف نلقي نظرة أيضا إلى مسألة كيف أن الثقافة، والأعراف والتقاليد، والشخصية «تؤثر في الأثر». لا يوجد سبب يدعونا إلى أن نتصور أن القوانين الصارمة

للطبيعة البشرية أو الآليات السيكولوجية الشاملة تتحكم في أثر القانون. يشكل الزمان والمكان فارقا كبيرا. معظم الدراسات التي سوف نذكرها تأتي من الولايات المتحدة أو من بلدان متطورة أخرى. وهي دراسات، في أغلبها، صدرت أخيرا. ربما يتصرف الشباب بنحوٍ مختلف عن كبار السن. والرجال ربما لديهم استجابات مختلفة عن النساء إزاء القانون؛ وهذا ينطبق على الأطفال، وأفراد ديانات مختلفة، أو مجموعات عرقية مختلفة ضمن البلد نفسه. السؤال الذي تطرحه كل دراسة من تلك الدراسات هو: إلى أي مدى يمكن أن تمتد المجالات التي تشملها الدراسة؟ وما المجالات التي تستطيع الوصول إليها؟ وما الأشياء التي يمكن أن نتعلمها؟ أحيانا نتعلم فقط أشياء متواضعة، لكن هذه الأشياء تكون على الأقل بداية الطريق.

2

توصيل الرسالة

كل مادة مُدرجة في النظام القانوني ويُراد لها أن تصل إلى الناس أو المؤسسات خارج المنظومة القانونية إنما تعطي بطريقة ما رسالةً واضحة، أو في العادة رسالتين على الأقل. إضافة إلى الرسالة الموجهة إلى عامة الناس، أو إلى جزء منهم، هناك رسالة أخرى في الداخل إلى السلطات القانونية، تدعو أو تسمح باتخاذ نوع من الفعل. في حقيقة الأمر، هذه الرسالة الثانية يمكن أن تكون معقدة تماما. اعتبار السرقة جريمة، على سبيل المثال، ينطوي ضمنا، كما هو واضح، على رسالة معقدة إلى الشرطة، والمدعين، والقضاة، وربما إلى هيئات المحلَّفين، وحراس ومديري السجون، وما إلى ذلك. ولا داعي لذكر

«إن المعايير الغامضة والنسبية إما أن تُقابَل بالتجاهل وإما، كما يحصل في كثير من الأحيان، يحولها الجمهور، سواء عن قصد أو بلا وعي، إلى شيء أكثر مادية، وأسهل للفهم»

معامل صنع الأقفال، والرتاجات، ومنظومات الإنذار، وربما يكون ذلك عاملا مؤثرا أيضا في قرارات الناس لأن يحتفظوا في بيوتهم بكلب ضخم قوي النباح وبأسنان كبيرة بدل مجرد قطة صغيرة أو سلحفاة يربونها.

يمكن أن تكون وسائل التوصيل مباشرة وواضحة، أو غير مباشرة. تنشر الحكومة «السجل الفدرالي»؛ وتعلن فيه إدارة الأغذية والدواء (على سبيل المثال) أيَّ لوائح أو قواعد أو ضوابط تنوي وضعها قيد التطبيق. أي محامٍ يدافع عن شركة أدوية كبرى سوف يفتش في هذا الكتاب الضخم بحثا عن مادةٍ تهم موكليه. وتصدر الدوائر الحكومية حزمة من التوجيهات، والإرشادات، والكتيبات، والإعلانات، والكراسات من كل الأنواع. وتنقل الحدود المسموح بها للسرعة على الشوارع إلى الناس بأكثر الوسائل المتاحة التي تحقق وصولها مباشرة: على لافتات كبيرة تعلق على جانب الطريق السريع. وربما ترى على جدار غرفة داخل بناية، علامة «ممنوع التدخين». وعلى جدار آخر، في مطعم ربما بالقرب من المطبخ، ورقة ملصقة تعطي معلومات (بخط طباعة صغير) عن العمل وضوابط السلامة، موجهة إلى عمال المطعم. ربما تقرر محكمة الاستئناف في بنسلفانيا قرارا بشأن قضية حق الوصاية على الأطفال، ويُنشر هذا القرار في التقارير الرسمية للولاية ويتوافر أيضا على الهواء. ثم يقرأه أحد المختصين بقانون الأسرة. كل هذه أمثلة عن التوصيل المباشر والواضح. الحدود القصوى للسرعة المسموح بها تطبق على جميع سائقي المركبات، ولافتة «ممنوع التدخين» تطبق على كل شخص موجود في الغرفة؛ وضوابط تداول العقاقير تشمل صناعة معينة فقط. تعتبر مذكرة الإحضار من الأشكال المباشرة للتوصيل، وتكون محددة جدا: مكان واحد أو شخص واحد. وتُسلَّم مباشرة وحرفيا إلى المعنيين.

أغلب اللوائح القانونية لا تُنقل أو تُوصَّل بهذه الطريقة. قانون العقوبات لبلد معين أو ولاية يكون على شكل كتاب ضخم يتضمن القواعد أو اللوائح القانونية، وربما يتألف من آلاف الصفحات أو أكثر. لا أحد يمكن أن يجلس ويقرأ هذا الكتاب. يعرف المحامون والقضاة بعض البنود جيدا (ليس كلها أو حتى معظمها)، وربما تكون لديهم معلومات دقيقة عن نصوص بعض البنود والفقرات والأقسام. لا بد أن المحامي المتخصص في القانون الجنائي يعرف الشيء الكثير عن قانون العقوبات بالقياس إلى محامي الضرائب. أما الناس العاديون فلا يعرفون شيئا تقريبا عن

قانون العقوبات؛ ومع ذلك ربما تكون لديهم فكرة عامة عن بعض المواد الأساسية في القانون. إنهم يعرفون، بصورة عامة، ما الجريمة، وما يمكن اعتباره سطوا، حريقا متعمدا، اغتصابا. ويعرفون أن سياقة السيارة تحت تأثير الكحول مخالفة للقانون. لكنهم ربما لا يعرفون ما كمية الكحول في الدم التي يعتبر عندها الشخص ثملا من الناحية القانونية. ربما لا يفهم الناس المعنى الحقيقي لحرية التعبير، أو حرية الصحافة، أو الديانة، لكنهم يعرفون القليل أو لا يعرفون شيئا عن الكيان الهائل لأحكام القضاء أو القانون القضائي الذي يشرح التفاصيل. الناس يعرفون معنى أن يكون لدى الإنسان ملكية بصورة عامة، ويعرفون معنى الزواج، والطلاق، وربما كيف تكتب الوصية. ولكنهم لا يعرفون التفاصيل الدقيقة لكل ذلك.

ومع ذلك فالناس يعرفون شيئا. السؤال هو: من أين يحصلون على معلوماتهم؟ وكيف تتشكل أفكارهم؟ في بعض الأحيان يحصل ذلك عن طريق التجربة المباشرة - يشتكون على شخص ما؛ أو يشتكي شخص عليهم؛ أو يكونون من الشهود في قضية، أو أعضاء هيئة محلَّفين. لكن أغلب الناس يأخذون ما يعرفونه عن القانون من مصادر أخرى. إنهم يتعلمون شيئا في المدرسة؛ ويتعلمون من الوالدين والأصدقاء. الحياة عبارة عن عملية تعلم للقواعد: فيما يتعلق بممارسة الرياضة، السلوك الصحيح، ما يعتبر جريمة وما ليس كذلك[1].

الثقافة العامة بلا شك من مصادر المعلومات (وربما المعلومات الخاطئة) عن القانون. موجات الهواء مشبعة بالمواد التي تتعلق بالعدالة الجنائية، على سبيل المثال. نحن نشاهد ونسمع أشياء كثيرة عن القوانين، والجرائم، ورجال الشرطة، والقضاة، والتشريعات في البرامج وأخبار المساء. كثيرا ما يكون رجال الشرطة، واللصوص، والمحامون، والقضاة، ورجال المباحث من الثوابت في برامج التلفزيون. يركز أحد البرامج التلفزيونية، وهو برنامج «قانون لوس أنجلس» L.A. Law، على نشاطات شركة للخدمات القانونية والأفراد العاملين فيها، وكان هذا من البرامج التلفزيونية الشائعة جدا في الولايات المتحدة في وقت من الأوقات. وتُعتبر البرامج التي تتحدث عن الجريمة شائعة جدا في بلدان أخرى. في ألمانيا، على سبيل المثال، هناك عدد هائل من البرامج التلفزيونية التي تتحدث عن القانون[2]. تنقل هذه البرامج كمية من المعلومات الأساسية عن القانون بهذه الطريقة، ولكن ما يُطرح فيها

ربما يكون مشوَّها بنحو خطير ومنهجي. أقول «مشوها بنحو منهجي» لأن التشويه ربما لا يكون عشوائيا. إنه منحاز، على سبيل المثال، باتجاه العدالة الجنائية، وخاصة المحاكمات الكبرى والحوادث الجسيمة. في الولايات المتحدة حتى القضايا الرئيسة للمحكمة العليا لا تحظى بكثير من الاهتمام بالقياس إلى محاكمات الجرائم البشعة، وتغطية قرارات المحكمة العليا بالكاد تقدم للقارئ نموذجا للتغطية الدقيقة.

والنتائج هنا لا تبعث على الارتياح. توحي بعض الاستفتاءات بأن الأمريكيين عموما يشعرون بأن نظام العدالة الجنائية «يدلل» المجرمين، وأنه متساهل معهم أكثر مما ينبغي[3]. ويبدو أن وسائل الإعلام تشجع هذه الفكرة. لكن حقيقة الأمر أن العدالة الجنائية الأمريكية تتميز بالصرامة مقارنة مثلا بما هو موجود في الأنظمة الأوروبية[4]. من الناحية النظرية فإن الافتراض المسبق بالبراءة يحمي المتهم، والقانون يوفر للمتهم كل أنواع الضمانات والحقوق الإجرائية. ربما يرى الناس أن هذه فكرة جيدة - من حيث المبدأ. ولكن لدى التطبيق يُظهر الناس الكثير من الضجر من تعقيدات «الإجراءات الفنية». إذا جاز لي القول فإني أميل إلى التخمين بأن مزيدا من الأشخاص يدانون بلا إنصاف أو عدالة أو يُساء التعامل معهم بطريقة ما من قبل النظام القانوني، وهؤلاء عددهم أكبر من الأشخاص السيئين الذين يجدون وسيلة ما للتملص والإفلات من الشبكة. بطبيعة الحال لا توجد طريقة لقياس هذه الأمور. على رغم ذلك هناك شيء واضح: أن أي قائمة للأفلام وبرامج التلفزيون التي تشيد بإجراءات العدالة وحماية حقوق المتهم لن تكون طويلة جدا. في فيلم «هاري القذر» Dirty Harry، وهو فيلم ناجح أُنتج في العام 1971، نجد كالاهان، الشخصية الرئيسة (يؤدي الدور كلينت إيستوود Clint Eastwood)، شرطيا يخضع للمحاكمة بسبب ملاحقته قاتلا خطيرا ارتكب جرائم عدة. القاتل، سكوربيو، يُقبَض عليه، لكن النظام يطلق سراحه بسبب أخطاء إجرائية، منها عدم وجود مذكرة اعتقال أصولية. في النهاية يقتل كالاهان المجرم سكوربيو، ثم يلقي شارته على الأرض، لأن أفعاله كانت على ما يبدو غير قانونية وبلا شك سوف تكلفه وظيفته. من وجهة نظر البطل كالاهان، القصة فيها شريران. أحدهما سكوربيو، والآخر هو القانون الذي يدافع عن حقوق المتهمين، وهو موضوع فني معقد إلى درجة عالية ومملوء بالألاعيب والخدع التي يمكن أن يستفيد منها المجرمون.

هناك فيلم آخر بعنوان «حجرة النجوم» Star Chamber، يعود إلى العام 1983، يلقي الضوء على المسألة التي نتطرق إليها. الشخصية الرئيسة فيه هاردن، وهو قاضٍ من لوس أنجلس. يشعر هاردن بأنه مجبر - من الناحية الإجرائية - على إطلاق سراح اثنين من الأوغاد الخطرين اغتصبا صبيا وقتلاه. وهناك قاضٍ آخر يرى أن هذه الواقعة جعلت هاردن يشعر بالتعاسة، فيحاول إقناعه بالانضمام إلى رفاق «حجرة النجوم» السرية. هذه الحجرة فيها مجموعة من القضاة يلتقون ليلا، وعلى نحوٍ ما يحاكمون المجرمين الذين أُطلق سراحهم بسبب «أمور إجرائية». إذا وجد القضاة في جلستهم الليلية هؤلاء الأوغاد مذنبين، يستأجرون بعض القتلة لتصفيتهم. ويوافق هاردن على الدعوة. هناك الكثير من الانعطافات في الحبكة، لكن تبقى رسالة الفيلم غامضة في أفضل الأحوال. ومع ذلك يُطلب من الجمهور، في أغلب الأحيان، التعاطف مع القضاة المحتالين. ما يفعله هؤلاء القضاة، بطبيعة الحال، شيء مخالف للقانون، مع أن النتائج تكون جيدة: إنهم يخلصون لوس أنجلس من بعض القتلة والمجرمين.

تروِّج وسائل الإعلام، ضمنيا على الأقل، فكرةَ أن الجريمة، وخصوصا الجرائم العنيفة، منتشرة في كل مكان. عموما تنقل وسائل الإعلام الأخبار، وما يُعتبَر خبرا لا بد أن يكون مبهرجا، غير اعتيادي، أو مأساويا. كما وصفت الأمر إيلاين رابينغ Elayne Rapping، «التفاوت بين ما يعرف المرء أنه حقيقة وما يراه على برامج التلفزيون شيء يكاد يكون شيزوفرينيًّا»[5]. إنها تتكلم عن «شهوة التلصص[*] العالمية» Global Voyeurism، التي تجعل المآسي والكوارث موضوعات إعلامية دسمة: «العواصف والهزات الأرضية، أطفال يُلقَون في الآبار بعد ولادتهم، وأناس يُظهرون الحداد على أقاربهم من ضحايا الموت الشنيع، حفلات زفاف وجنائز الأغنياء والمشاهير»[6]. يتعرض الناس العاديون لسيل من القذائف بهذه «المعلومات». وسط كل ذلك هناك رسائل عن القانون فضلا عن المجتمع؛ الشيء غير الاعتيادي والشيء المنحرف يتعرضان للمبالغة والتشويه. حتما هناك نوع من الأثر في كل هذا على الناس، لكن أي نوع من الأثر وإلى أي مدى؟

(*) المقصود بـ «التلصص» هو التجسس على حياة الناس الشخصية. [المحرر].

من الصعوبة الإجابة عن السؤال المتعلق بأثر وسائل الإعلام، وأثر وسائل الإعلام في الأثر. هل تؤدي الرسائل المشوشة عن الجريمة والعقاب التي نراها على التلفزيون، والأفلام، أو التي تنتشر على الإنترنت إلى تغيير نظرة الناس إلى القانون أو طريقة تصرفهم؟ يبدو هذا أمرا محتملا، ولكن يصعب إثباته. الجنس والعنف منتشران على نطاق واسع في الأفلام والتلفزيون، فهل هذا يأتي بمزيد من الجنس والعنف لدى الناس؟ هناك دراسة ألمانية ذهبت إلى حد بعيد، حيث أشارت إلى أن العنف الذي تروج له وسائل الإعلام يقود إلى مزيد من العنف خارج وسائل الإعلام؛ وأن هذا التأثير هو السبب في نسبة مؤكدة تصل إلى 10 في المائة من الجرائم التي يرتكبها المراهقون. لكن العلماء يتشككون في هذا الادعاء[7].

في الولايات المتحدة، كانت تدور مناقشات حول ما يُعرف بـ «تأثير سي إس آي» CSI effect. و«CSI» اختصار لـ Crime Scene Investigation(*)، وهو عنوان مسلسل تلفزيوني شهير. كان الناس الذين يشاهدون المسلسل يتلقون معلومات عن الأعاجيب الجنائية بانتظام واستمرار: بصيلات الشعر، الحمض النووي، الأنسجة، وغيرها من معجزات التكنولوجيا الحديثة. السؤال هو: هل سيضلل هذا المحلَّفين إلى درجة أن تكون لهم توقعات غير واقعية؟ هناك خوف من أن ترفض هيئات المحلفين الإتيان بأحكام إدانة ما لم يرَوا نوعا من الأدلة العلمية. ألقت دراسة أُجريت على أكثر من ألف شخص كُلفوا بواجب هيئة محلَّفين في ميشيغان بعضَ الشكوك المعتبرة حول «تأثير سي إس آي». الناس الذين شاهدوا المسلسل كانوا يميلون إلى تعقيد الأمور أكثر من الذين لم يشاهدوه؛ فقد كانوا يتوقعون أن يُعتَمد على الأدلة بدرجة أكبر مما هو واقع؛ إذ إنهم لا يطالبون بالدليل العلمي وحده[8].

في الولايات المتحدة كانت برامج «القضاة» التي تُعَرض نهارا في التلفزيون تلقى رواجا واسعا في الأوساط الشعبية. أحد هذه البرامج هو برنامج «القاضية جودي» Judge Judy (تظهر فيه جوديث شندلن Judith Sheindlin)، في ذلك الوقت كانت الحلقات التي تُعرَض نهارا تحظى بنسبة مشاهدة أعلى من أي برنامج آخر. هذا النوع من البرامج مصمَّم في الأساس ليكون شبيها بالمحكمة التي تتلقى

(*) وتعني: التحقيق في مسرح الجريمة. [المترجم].

شكاوى عادية؛ هكذا تبدو على الأقل. ويظهر فيها أشخاص حقيقيون لديهم شكاوى حقيقية أمام قضاة كانوا يعملون بوصفهم قضاة حقيقيين لكنهم يكسبون الآن ثروة هائلة من خلال عملهم كنجوم التلفزيون. ويصدر هؤلاء القضاة قراراتهم تلقائيا اعتمادا على البديهة. ويقومون بالاستجواب، وإلقاء خطب الوعظ والتقريع، ويُرعبون المتقاضين (في أكثر الأحيان، يتوجهون بهذه الأمور إلى الخاسرين). هناك نوع من التشكك (والقليل من البحوث) في أن الناس الذين يشاهدون هذه البرامج تظهر لديهم مواقف متباينة بإزاء القانون والتقاضي بالقياس إلى الذين لا يشاهدونها[9]. بطبيعة الحال برامج «القاضية جودي» بعيدة كل البعد عن الواقع الحقيقي للمقاضاة في المحاكم المدنية على نحو مماثل لبعد برامج الجريمة عن عالم المقاضاة الجنائية. ولا تصلح هذه البرامج حتى لأداء دور الكتيب الإرشادي لمحاكمات الدعاوى العادية الحقيقية.

يُعتبَر قانون الجنح من ميادين القانون التي تحظى بتغطية إعلامية منحرفة على نحو ممنهج، في الولايات المتحدة على الأقل. يمكن للقارئ والمشاهد بسهولة أن يحصلا على انطباع بأن النظام يجري بنحو مهووس، وأن قوائم الدعاوى ممتلئة بقضايا تافهة، وأن ملايين الدولارات تُمنَح كتعويضات عن ادعاءات كاذبة أو ملفقة أو مضخمة. المثال الأكثر شهرة هنا يمكن أن يكون طريقة تغطية وسائل الإعلام لقضية القهوة الساخنة التي انسكبت على إحدى السيدات في مطعم ماكدونالد. في العام 1992 كانت ستيلا لايبك Stella Liebeck، وهي عجوز في التاسعة والسبعين من عمرها، تطلب كوب قهوة في بلدة ألبوكويرك Albuquerque، نيو مكسيكو، وهي في سيارتها من نافذة مطعم ماكدونالد. كان حفيدها كريس يقود السيارة. وحصل أن انفتح غطاء القهوة وانسكبت على حضنها. وانتهى بها الأمر إلى المستشفى. تعرضت السيدة لحرق من الدرجة الثالثة في الفخذ وحروق أقل خطورة في أماكن أخرى. وأمضت أكثر من أسبوع في المستشفى وخضعت لعمليات مؤلمة في ترقيع الجلد. والنتيجة أن أصيبت المرأة بتشوهات دائمة «بقيت عاجزة عن الحركة جزئيا مدة سنتين بعد الحادث»[10]. وتقدمت السيدة بالشكوى إلى الشركة، وطلبت منهم أن يفعلوا شيئا بخصوص قهوتهم الساخنة وأن يتحملوا نفقات علاجها الطبي. وعرضت عليها الشركة مبلغ 800 دولار، لكنها لم تفعل شيئا ملموسا بشأن القضية الرئيسة.

وبعد ذلك لجأت المرأة إلى أحد المحامين. وحين انتقلت القضية إلى المحكمة، كسبت ستيلا لايبك الدعوى. كان هناك دليل قوي على أن القهوة في الواقع كانت حارة بنحو خطير. ومنحتها هيئة المحلفين تعويضات كبيرة عن الأضرار، مع فرض عقوبات رادعة على الشركة. لكن القاضي خفض لاحقا العقوبات الرادعة عن الأضرار.

عند هذه المرحلة تدخلت وسائل الإعلام. لقد أصبحت القصة موضوعا متداولا، لكنهم كانوا ينتقدون السيدة العجوز «الطائشة» التي ربحت «حكما عبثيا». وقالوا إن هذه الحادثة «مثال صارخ» على مدى خطأ النظام القانوني. هذه العبارات مقتبسة من مقال رئيس تحرير إحدى الصحف. ورأت الصحيفة أيضا أن «الانتهازيين الجشعين.. سرعان ما.. يستغلون الوضع ويكونون على استعداد لسكب القهوة على أحضانهم في محاولة لإلحاق الأذى بأنفسهم». في برنامج حواري تحدث الضيف عن «حمى مقاضاة الآخرين»، وكانت كتابات نُشرَت لاحقا تدور حول «أعضاء هيئة محلفين متحجري الرؤوس يمنحون ملايين الدولارات تعويضاتٍ عن جروح وخدوش تلحق بأشخاص جشعين يتربصون بالأموال، بينما يركض محاموهم وراء سيارات الإسعاف»[11]. عموما حوّلت وسائل الإعلام ستيلا لايبك إلى «أيقونة للمطالبة بإصلاح قانون الجنح»[*][12]. كل ذلك بمساعدة وتحريض بعض الكوميديين، والبرامج الحوارية، وربما كلمة من هنا وأخرى من هناك. كانت وسائل الإعلام تشوه حكاية ستيلا لايبك، وقصصا أخرى مماثلة لها، لإثارة قضايا أخلاقية. فتقول إن المدعين الجشعين، عديمي الشرف، أو، الأغبياء على الأقل يثيرون قضايا متهورة، لا مبرر لها، بمساعدة محامين مخادعين أذكياء. وكثيرا ما يربح المدعون قضاياهم في المحكمة لأن هيئة المحلفين تحرص دائما على معاقبة أصحاب الجيوب الممتلئة. لقد كانت تعويضات الأضرار، فضلا على ذلك، عالية إلى درجة غير معقولة. ولا داعي للقول إن في هذه الصورة مبالغة بعيدة عن الواقع، إن لم تكن زيفا صريحا.

ربما يكون قانون الجنح مثالا فيه شيء من التطرف، لكن التشويش الذي تمارسه وسائل الإعلام واسع الانتشار حقا. نادرا ما يحصل المرء على صورة واضحة دقيقة للطريقة التي يعمل بها النظام. هناك على سبيل المثال تناقض دراماتيكي بين كتابات

(*) بمعنى أن المطالبين بإصلاح قانون الجنح وظفوا قضية لايبك في مصلحتهم، وليس أن لايبك كانت من المطالبين بهذا الإصلاح. [المحرر].

الصحافة عن حالات التمييز في الوظيفة والنتائج الحقيقية لقضايا فعلية. في إحدى الدراسات «هناك نسبة مثيرة للاستغراب: 98 في المائة » من عينات التقارير التي نشرتها وسائل الإعلام تدل على أن المدعين يفوزون بالقضايا التي يرفعونها. ولكن واقع الأمر أن المدعين كانوا يفوزون فقط بنسبة 41 في المائة من القضايا التي تنظر فيها هيئات محلفين في محاكم مقاطعات فدرالية[13]. إذا ألقيت نظرة على ما تذكره الصحف، ربما تتصور أن متوسط مبلغ التعويض الذي تمنحه هيئة المحلفين يتجاوز مليون دولار؛ بينما متوسط المبلغ الحقيقي في حدود 150 ألف دولار[14].

من السهولة إيجاد دليل على التشويش الذي تمارسه وسائل الإعلام، لكن النتائج المستخلصة عن الأثر الفعلي في السلوك يصعب جمعها معا، أو نتائج تأثير الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. من الصحيح أننا اليوم، في عصرنا هذا، نشهد انتقال الأفكار والمواقف حول العالم بصورة فورية تقريبا. حتى الثورات يبدو أنها تبدأ من الهواتف الخلوية وشبكات التواصل الاجتماعي. الثورات، بطبيعة الحال، حركات معقدة لها الكثير من الآباء والأسلاف. أغلب الناس الذين يعيشون في بلدان يغلب على المعيشة فيها طابع الرفاهية والراحة يعتبرون الانتخابات الحرة، والديموقراطية، وما شابه ذلك أمورا بديهية. أما في أجزاء أخرى من العالم، حيث الحكومات أوتوقراطية وهناك قدر يغلي ببطء من السخط، فإن ذلك يمكن أن يقود في النهاية إلى ثورة صريحة. لا تأتي المطالبات بحقوق الإنسان، بطبيعة الحال، بصورة تلقائية مثل نوع من الطبخات السريعة. ثقافة حقوق الإنسان ظاهرة حديثة تماما. لم تكن قبائل ما قبل عصر الكتابة تثور ضد الرؤساء، أو تصرخ مطالبة بحق التصويت، أو حق السفر، والمساواة بين الجنسين، وتغيير الأديان. لكن في عالم اليوم هذه ثقافة سائدة ومتمكنة. لقد ولَّدت أعدادا كبيرة من «القوانين المتمثلة ماديا»، وهي ما يتضمن الدساتير، ولوائح الحقوق، واتفاقيات حقوق الإنسان، وقرارات المحاكم العليا. وسائل الإعلام والإنترنت نشرت رسالة ثقافة حقوق الإنسان في أرجاء الكرة الأرضية. وقد وقعت الرسائل على تربة خصبة، بطريقة لم يمكن أن تحصل بالتأكيد خلال حكم الإمبراطورية الرومانية أو في حالة قبيلة برازيلية تعيش في أعماق غابات الأمازون. يعتمد أثر الرسالة اعتمادا كبيرا على الثقافة الحديثة التي تتلقاها، ويعتمد جزئيا على طريقة التوصيل - والجهة التي يُراد الوصول إليها.

المعرفة بالقانون

كما قلنا في البداية فالتوصيل من المتطلبات الأساسية للأثر. القانون غير المعروف أو الذي لا يصل إلى الناس (من التعريف) ليس له أثر في ذاته. ولكن بطبيعة الحال ليس «التوصيل» بالمفهوم البسيط مطلقا. أحيانا يكون التوصيل مباشرا؛ وأحيانا أخرى تصل الرسالة إلى الجمهور عن طريق غير مباشر، غالبا عن طريق وسائل الإعلام. وفي أحيان كثيرة يصل القانون إلى الجمهور مشوها. حتى عندما يكون التوصيل مباشرا، أو وجها لوجه، فلا يمكن التأكد من أن الجمهور قد سمع حقا، أو سمع بنحو دقيق؛ أو أن الرسالة فُهِمت. في الواقع غالبا ما لا يحصل هذا، مثلما سوف نرى.

تعتمد الكثير من الأمور بطبيعة الحال على الرسالة نفسها؛ طبيعة الرسالة باعتبارها متغيرا (سوف يأتي مزيد عن هذا الموضوع لاحقا). لكن الجزء المهم من بحثنا هذا يركز على الجمهور. كم من الناس يتلقون الرسالة؟ أو، وهذا سؤال متعلق جدا بالموضوع: ماذا يعرف الناس حقا عن القانون، اللوائح، القرارات، وجوانب أخرى من النظام القانوني؟ ربما يمكننا التمييز بين نوعين من المعرفة القانونية. من المحتمل أننا نعرف أن السطو على المحال التجارية جريمة أكثر مما نعرف كم عدد المرات التي يُعتقل فيها لصوص المحال وأي نوع من العقوبة تنتظرهم. سوف نناقش هذا النوع الثاني من المعرفة في موضع لاحق عن تصورات الخطورة.

لقد حاول الباحثون في بعض الدراسات قياس المعرفة القانونية. ووجدوا أن نسبة الجهل على الإجمال أكثر من المعرفة. مع أن عدد الأمريكيين الذين يعرفون مثلا أن تسعة من كبار القضاة يجلسون على منصة المحكمة العليا، أو عدد الفرنسيين الذين يعرفون الفرق بين محكمة العدالة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ليس بالضرورة وثيق الصلة بموضوع الأثر. الشيء الذي له علاقة بالأثر هو تلك الدراسات التي تستكشف ما إذا كان الناس يعرفون ويفهمون حقوقهم وواجباتهم.

إن دراسات المعرفة القانونية لدى مجتمعات مختلفة تكون مشابهة بشكل أو بآخر للاستنتاجات السابقة. ترى تلك الدراسات أن الناس العاديين يجهلون أي شيء تقريبا عن القانون (هذا ليس مستغربا)، باستثناء بعض الأمور الأساسية جدا، معلومات عامة عن هذا الشيء أو ذاك. في العام 2006، أصدرت ألمانيا قانونا مهما وشاملا ضد التمييز في مكان العمل. وفي استفتاء أُجري بعد سنتين اتضح أن نحو ثلث العينة من الناس سمعوا

بذلك القانون؛ و15 في المائة ربما سمعوا به ولكنهم ليسوا متأكدين[15]. هذا بطبيعة الحال لا يخبرنا عما إذا كان الناس الذين سمعوا بالقانون يعرفون شيئا عن المضمون. وهناك دراسة أخرى أُجريت في كاليفورنيا في الستينيات من القرن الماضي، حاولت أن تستكشف ما إذا كان الناخبون المسجلون في ست مقاطعات يعرفون شيئا عن عقوبات قانونية بخصوص جرائم متنوعة. وُجِّه أحد عشر سؤالا. ولكن لم يجب أحد عن الأسئلة كلها بصورة صحيحة. كان أكثر من ثلثي هؤلاء يعرفون إجابات ثلاثة أو أربعة أسئلة من المجموع الكلي[16]. ولم يكن الناس في توكسون، أريزونا، الذين خضعوا للدراسة في السبعينيات بحال أفضل من هذا كثيرا. لكنهم مع ذلك لم يخطئوا بالكامل؛ فقد كانت لديهم معلومات «عامة» وليست «مفصلة» عن العقوبات القانونية[17].

لم تكن نتائج هذه الدراسات على وجه التحديد تثير الاستغراب. يعرف الناس بطبيعة الحال أن جرائم القتل، والاغتصاب، والتخريب من الأعمال غير القانونية؛ وهذا يشمل السرقة والسطو المسلح. بينما من الطبيعي أنهم لا يحتفظون في رؤوسهم بمعلومات عن العقوبات القصوى، أو المتوسطة، أو الشكلية لهذه الجرائم، لكنهم يعرفون أنه يمكنك أن تذهب إلى السجن ربما سنوات. الجريمة عمل ضد القانون وكل شخص يعرف هذا. لكن المحامين فقط هم الذين يعرفون خفايا الأمور، والناس العاديون لديهم مجرد فكرة عامة. وينطبق الشيء نفسه على جرائم التخريب أو الحريق المتعمد، والسرقة، والاختلاس، أو في الواقع، وهذا شيء واضح تماما، كل الجرائم من النوع «الكلاسيكي».

لا تتوزع المعرفة والجهل بالقانون عشوائيا. الناس العاديون يعرفون بعض الأمور الأساسية، أما ما وراء ذلك فلا يعرفون عنه الكثير. ماذا يعرف الناس عن العقوبة، مثلا عقوبة تعاطي الماريغوانا؟ القليل جدا، كما يتضح؛ وأفكارهم عن العقوبة القصوى لها علاقة طفيفة فقط مع ماهية العقوبة (أو ما إذا كانت هناك عقوبة أصلا)[18]. لا بد من القول إن العقوبة الفعلية في الولايات المتحدة تتباين إلى حدٍ بعيد من ولاية إلى أخرى؛ هناك عقوبات فدرالية وأخرى يُعمل بها محليا. القانون في حالة تدفق مستمر؛ وجهود تطبيق القانون تتباين من مكانٍ إلى آخر.

غالبا ما تكون أفكار الناس عن القانون بصورة عامة مختصرة، مشوشة، أو خاطئة بنحوٍ واضح. الناس لديهم أفكار عامة عن حقوق الملكية، والطلاق، وبعض الميادين

القانونية الأخرى. إنهم يعرفون اللوائح الأساسية لقانون المرور. ومن جهة أخرى تبقى التفرعات الواسعة للقانون غير مستكشفة، لأنها تكون إلى حدٍ بعيد فنية وعالية التخصص. في الولايات المتحدة، يمتد قانون ضريبة الدخل Internal Revenue Code إلى آلاف الصفحات، وهو مكتوب بلغة اصطلاحية غريبة يصعب فهمها؛ حتى المحامون يعانون مشاكل في فهم هذا القانون. يلتقط الناس بالفعل بعض النقاط الأساسية: يجب الإبلاغ عن الدخل، يُسمح ببعض الاستقطاعات، وما إلى ذلك. إنهم يعرفون أن عليهم تقديم حساباتهم الضريبية في الموعد المحدد. وكذلك يعرفون الجهة التي يمكنهم اللجوء إليها لطلب المساعدة. الناس الذين يعملون في التجارة والمهن الأخرى لديهم عادة فكرة عامة عن القواعد الأساسية التي تنطبق على أعمالهم. يعرف سائق التاكسي كيف يحصل على رخصة القيادة والضوابط التي تنظم عمله بوصفه سائقا. وأصحاب المصبغات يعرفون اللوائح التي تخص عملهم؛ والمقاولون في الإنشاءات والمباني يكونون على اطلاع بقوانين البناء... وهكذا يحصل الناس في مهن متنوعة على معلوماتهم من كلمة تُنطق هنا أو هناك؛ أو من سائقين آخرين أو من الطبيب النفسي أو من مقاولي بناء آخرين؛ أو من نشرات الأخبار، أو كتيبات، أو بطاقات، أو ملصقات وما إلى ذلك.

لدى الناس ورجال الأعمال، بطبيعة الحال، دوافع شتى للتعرف على أي شيء يتعلق بالقوانين وتطبيقها مباشرة. يجب أن يعرف سائق التاكسي، على أي حال، بعض الأمور عن إجازة ممارسة المهنة. وعليه أن يطلع على قوانين المرور. بعض السائقين، بطبيعة الحال، يعرفون أشياء أكثر من غيرهم. يمكن أن يتساءل المرء إلى أي مدى تكون هذه «المعرفة» مفصلة ودقيقة من جانب سائقي التاكسي. في العام 1957 أقرّت المحكمة العليا للولايات المتحدة، في قضية «روث ضد الولايات المتحدة» Roth v. United States(*) (19) بدستورية قوانين الولاية المتعلقة بالإباحية. هذا القرار كان حتما يتعلق مباشرة بباعة الكتب. ولكن في استفتاء أُجري لهؤلاء الباعة (في وقت لاحق) وُجد أن 42 في المائة منهم لم يكونوا يعرفون «الكثير من التفاصيل»؛

(*) تتعلق القضية بخرق صمويل روث Samuel Roth، الذي عمل في مجال النشر، القانونَ الفدرالي بنشره كتابا ذا محتوى مخل بالآداب العامة، لكن المحكمة العليا الأمريكية عدلت هذا القانون من جراء هذه القضية بأن رسمت حدودا أكثر وضوحا تميز بين ما هو فاحش وما هو غير فاحش. [المحرر].

و16 في المائة قالوا إنهم يعرفون «بعض النقاط الأساسية»؛ و10 في المائة فقط قالوا إنهم كانوا «مطلعين جيدا على اللوائح»[20].

فيما يتعلق بالمعرفة العامة بالقانون، تُشكل الطبقة الاجتماعية، والتعليم، والدخل فارقا. هناك دراسة أقدم أُجريت في تكساس وجدت أن الناس المتعلمين يعرفون أكثر من غير المتعلمين، وهي نتيجة لا تثير الاستغراب[21]. ومسح آخر أُجري في ولاية أمريكية غربية في السبعينيات وجد أنه كلما ارتفع مستوى التعليم (والدخل)، يرتفع مستوى المعرفة القانونية[22]. لقد حاول فلهلم أوبيرت Vilhelm Aubert، في دراسة كلاسيكية، قياس أثر قانون صادر في النرويج يمنح الحقوق لخادمات المنازل[23]. القليل جدا من خادمات المنازل كانت لديهن معرفة عن القانون، على رغم أنه موجه إليهن مباشرة. ولكن، بطبيعة الحال، خادمات المنازل في النرويج، مثل خادمات المنازل في أرجاء العالم، أكثرهن جاهلات بحقوقهن السياسية لأن لديهن مستويات منخفضة من التعليم. وأُجري استفتاء للناس كبار السن في الكيان الصهيوني لاختبار معرفتهم بالقوانين التي ربما تكون متصلة بهم مباشرة. لكن الخاضعين للاستفتاء لم يكونوا يعرفون شيئا تقريبا عن الضمان الاجتماعي أو نظام الصحة الوطني. بينما كانوا يعرفون بعض الأشياء عن مجالات أخرى للقانون، مثل الحقوق التقاعدية والضريبة. يرى المؤلفون أن هذا الاختلاف في مستوى المعرفة القانونية يحصل لأن حقوق الضمان الاجتماعي والصحة الوطنية تأتي بنحوٍ «أوتوماتيكي»؛ الناس يستفيدون منها من دون أن يحتاجوا إلى معرفة الكثير عن برامجها الفعلية. في مجالات أخرى حيث الحقوق «لا تُمنح أوتوماتيكيا»، لكنها «مسؤولية شخصية تقع على عاتق كبير السن»، يميل الذين شملهم الاستفتاء في الغالب إلى معرفة المزيد[24]. كان هذا ببساطة مجرد تخمين، ولكن يبدو أنه شيء معقول.

ربما يمكن التوسع في مضامين هذه النتائج. حين يُطلب من الناس اتخاذ خطوات إيجابية لمواكبة القانون، من المحتمل أنهم يعرفون عن هذه الخطوات (ويفعلون شيئا). أتصور أن معظم الناس في الولايات المتحدة يعرفون أن 15 أبريل هو الموعد النهائي لتقديم حسابات ضريبة الدخل. ومن المؤكد أن الناس لديهم أنواع من الطرق ليعرفوا هذه الحقيقة البسيطة (التي تنشر على نطاق واسع في وسائل

الإعلام). تترتب على عدم الاستجابة لهذا نتائجُ سلبية. الناس الذين لا يقدمون حساباتهم يمكن أن يذهبوا إلى السجن. مهما كان دخلك فلا بد من وجود دافع قوي لديك لتقديم حساباتك في الوقت المحدد. ويفهم الناس أيضا أنهم في حاجة إلى الحصول على موافقة للزواج، أو لصيد الظباء. هنا يجدون أنفسهم مجبرين على اتخاذ خطوات محددة. إنهم يعرفون بشكل أو بآخر الخطوات اللازم اتخاذها، ولديهم دافع قوي لفهم ما يتضمنه القانون بخصوص الزواج وصيد الظباء.

في دراسة حديثة أجرى الباحثون مقابلات مع عمال بالأجر اليومي في توكسون، أريزونا. كانت القوانين التي صدرت حديثا تعزز حقوق هؤلاء العمال. هناك لوائح تضمن، على سبيل المثال، حصول المستخدمين على الأجر الأدنى على الأقل. كان أغلب العمال، مثل خادمات المنازل في دراسة أوبيرت، لا يعرفون شيئا عن هذه القوانين، أو يعرفون أقل من اللاشيء (يخلطون بينها أو يفهمونها خطأً). لكن العمال الذين كانوا يفهمون شيئا من المحتمل أن يحاولوا تحسين وضعهم، أو يريدوا الاستفادة من الأدوات القانونية[25]. هؤلاء العمال كانوا يريدون أيضا بعض التغييرات على القوانين وأنماط تطبيقها. وما إذا تُرجم هذا إلى تطبيق القانون بنحو أفضل ــ بمعنى، أن يكون له أثر أعظم ــ مسألةٌ مفتوحة للنقاش. من المعروف أن عمال الأجر اليومي يفتقرون إلى التمكين السياسي. ويمكن أن يتساءل المرء أيضا عما إذا كان العمال الذين أرادوا رؤية التحسينات على أوضاعهم قد أرادوا ذلك بتأثير معرفتهم القانونية أو أن رغبتهم في إحداث تغييرٍ دفعتهم إلى اكتشاف المزيد عن حقوقهم [26].

من المألوف أن الناس لا يعرفون حقوقهم، أو يفهمون الأمور خطأً، وحتى رجال الأعمال ربما لا يعرفون شيئا عن الضوابط الموجهة إليهم مباشرة. في العام 1993 شرّع الكونغرس قانون العائلة والإجازة الطبية. كان يُطلب من أصحاب العمل الذين لديهم على الأقل 50 عاملا منح إجازة مدة 12 أسبوعا بعد ولادة طفل للعائلة (من دون أجر). هذا القانون يشمل الآباء والأمهات. وأجريت دراسة أخرى بعد بضع سنوات أظهرت أن ربع أماكن العمل تقريبا التي يشملها القانون لا تلتزم به[27]. لماذا يحصل هذا؟ من وجهة نظر بعض أصحاب العمل، بسبب نوع من الخمول، أو الفشل في تغيير سياسات وأوضاع قديمة. بعض أصحاب العمل كانوا

ببساطة يسيئون فهم القانون. والرجال نادرا ما يستفيدون من هذا القانون ــ لأنهم جزئيا لا يعرفون حقوقهم ومن ناحية أخرى لأن العمال وأصحاب العمل يتصورون أن حضانة الأطفال تقتصر على النساء دون الرجال.

إذا كان الناس لا يعرفون حقوقهم (في حال بقاء الأمور الأخرى على حالها) فمن غير المحتمل أن يحاولوا المطالبة بها. واضح إذن أن برامج التعليم والتوعية لا بد أن تكون مؤثرة بقوة. الحركات الاجتماعية الكبرى تبدأ بالوعي أولا. يشكل العمل الذي قامت به سالي ميري Sally Merry عن الحملات ضد العنف الذي يحصل بسبب الاختلاف الجنسي مثالا نموذجيا. النساء اللواتي يتعرضن للعنف، خاصة في مجتمعات تقليدية مثل فيجي Fiji - من بين المجتمعات التي أخضعتها للدراسة - لا يبالين في العادة بحقوقهن السياسية. أما النخبة من النساء فيعملن مع الضحايا، ويشجعنهن على معرفة حقوقهن وأن يفعلن شيئا[28]. في أنحاء العالم تطرح الدساتير، والقوانين، والضوابط شعارات جريئة عن حقوق النساء، والأقليات، والعمال، والكثير من الفئات الأخرى. غالبا ما يقابل تطبيق القانون بمقاومة شديدة من الأغنياء، والمتسلطين، وذوي الآراء المتحجرة. يعتمد الأثر على التطبيق، وهذا لا يحصل أوتوماتيكيا. كثيرا ما يتطلب تطبيق القانون حركة اجتماعية قوية تتغذى على التعليم بالمفهوم الأوسع وتستفيد منه، وكذلك تستفيد من الدعاية ووسائل الإعلام، والتعبئة، وإثارة الحماس.

بطبيعة الحال يمكن توجيه الانتقاد إلى القانون نفسه، في كثير من الأحيان، إذا وجدت ثغرات في المعرفة القانونية، كما سنرى. ربما تكون القوانين مبهمة وضبابية، أو فنية بحتة ومعقدة، كما سنرى أيضا، لكن هناك وسطاء أو سماسرة معلومات يساعدون على تخطي هذه المشكلة. ومع ذلك، ربما يكون هدف بعض البنود الأساسية في التشريعات إرضاء فئات ذات اهتمامات خاصة، ونتيجة الشد والجذب يمكن أن تحصل فوضى وتعقيدات. كان على قانون الرعاية الميسّرة The Affordable Care Act، وهو من التشريعات العملاقة، أن يوازن (بنحوٍ مهزوز) بين اهتمامات شركات التأمين، وشركات الأدوية، والعامّة، والأطباء، والمستشفيات؛ إذ وجدت في النصوص الكثير من المساومات والاتفاقات لمصلحة فئات محددة أو رجال الأعمال.

في الأعمال التجارية يكون لدى رجال الأعمال دوافع قوية لمعرفة كل شيء عن الضوابط التي ترتبط بعملهم مباشرة. وتبذل الشركات الكبرى جهودا للحصول على هذه المعلومات، وتحصل عليها بالفعل؛ أما الشركات الصغرى فهي أحيانا تبذل جهودا أقل. هناك دراسة أجرتها هازل غين Hazel Genn عن التعليمات المتعلقة بالصحة والضمان الصحي في إنجلترا[29]، وجدت الدراسة أن الشركات الكبرى لديها كادرٌ متخصص يسعى إلى الحصول على المعلومات بشأن الضمان الصحي من مصادر مختلفة. والشركات الصغرى يمكن أن تحاول البقاء على اطلاعٍ قدر الإمكان، على رغم أن هذا ليس بالأمر السهل. لقد سألت هازل أحد رجال الأعمال الصغار: «كيف يمكنك مواكبة التغيرات التي تحصل في الضوابط والتعليمات؟» وكان جوابه، «بصراحة، إنني لا أفعل ذلك». وسألته عن أنواع «الضوابط المختلفة التي تغطي نشاطاتك؟» وكان جوابه: «الله وحده يعلم».

الجهل بالقانون شائع وموجود في كل مكان. لكن الجهل بالقانون، كما تقول الحكمة القديمة، ليس عذرا لخرق القانون. إذا فعلت شيئا عن قصد فأنت تتحمل التبعات، حتى إذا كنت تجهل أنك فعلت شيئا ممنوعا. هذا مبدأ راسخ بصرامة، لكنه ليس شيئا مطلقا على ما يبدو. في قضية «لامبرت ضد كاليفورنيا» Lambert v. California (1957)[30]، كانت هناك قاعدة قانونية تفرض على أي شخص لديه سجل جنائي أن يبلغ مركز الشرطة خلال خمسة أيام من الوصول إلى ولاية أخرى. السيدة لامبرت خرقت القانون؛ وغُرّمت مبلغَ 250 دولارا ووُضعت تحت المراقبة ثلاثة أيام. كانت تدّعي أنها لا تعرف شيئا عن ذلك المرسوم، وأبدت الاستعداد لأن تثبت هذا. لكن المحكمة رفضت دفاعها، ونقضت المحكمة العليا القرار.

يبدو أن أغلبية الآراء هنا تركز على حقيقة أن السيدة لامبرت عوقبت ليس لأنها فعلت شيئا، بل لأنها لم تفعل شيئا (لم تبلغ مركز الشرطة بالمعلومات). هل لهذا الاختلاف أي مغزى؟ يمكن للمرء أن يتحمّل غرامة الصيد من دون إجازة، أو عدم تقديم حساباته الضريبية، أو لأنه لم يذكر بعض «الاستقطاعات» التي يُحاسب عليها. في النظام الفدرالي، مثلا في الولايات المتحدة، ينتقل الناس بحرية من ولاية إلى أخرى. في كل مرة يعبرون حدود إحدى الولايات، يدخلون نظاما قانونيا جديدا ربما تختلف قوانينه عما هو موجود في الولاية التي يعيشون فيها. من غير المحتمل

أن يعرف الناس حتى قوانين ولايتهم، ومن المحتمل أكثر أنهم لا يعرفون القوانين السائدة عبر الحدود. القانون الذي لا يعرفه أحد ليس له أثر، لكن عموما يمكن أن يؤدي الجهل بالقانون إلى مخالفات جديدة.

كانت المحكمة العليا تشعر حتما بأن معاقبة السيدة لامبرت غير عادلة. أو قاسية في الواقع. النظام القانوني الأكثر إنسانية ببساطة كان يمكن أن يحذر السيدة لامبرت: القانون يتطلب منك الإبلاغ؛ وأنت لم تطبقي القانون؛ كان من الأفضل لك أن تؤدي ما هو مطلوب منك في أسرع وقت ممكن. تقول الحكمة القديمة عن الجهل بالقانون إن الشخص ربما يواجه عقوبة إذا لم يعرف قانونا أو لائحة ما. لكن من غير المعقول أن نتوقع من الناس معرفة كل القوانين المعقدة والغامضة. يحاول المحامون الذين يعملون لدى رجال الأعمال التأكد من أن عملاءهم يعرفون ما يفترض أن يعرفوه. والمفتشون في الدوائر الحكومية، والمصانع، والمتاجر، والأماكن التجارية، في كثير من الأحيان، يقدمون تحذيرات ومذكرات تنبيه. والشرطة أحيانا تترك السائق يذهب إلى سبيله إذا ادعى أنه لا فكرة لديه بوجود علامة «ممنوع الاستدارة»: وتخبره ألا يفعلها ثانية. ومع ذلك فالقانون قانون. قضية لامبرت كانت استثناء. المحكمة العليا نفسها تراجعت عن قرارها بعد سنوات[31].

قضايا قانونية

ما الذي يعرفه الناس عن قرارات المحاكم؟ في أغلب الأحيان، يعرفون القليل أو لا يعرفون شيئا. لكن الاستثناءات هنا مذهلة، الناس يعرفون بعض القرارات الأساسية ــ قضايا مثل «بوش ضد غور» Bush v. Gore أو «براون ضد مجلس التعليم» Brown v. Board of Education[32]. الرسائل التي تقدمها هذه القضايا معروفة على نطاق واسع. لكن حتى هنا، ما يعرفه الناس في الأساس هو النتيجة الفعلية فقط. تكون آراء المحكمة العليا في العادة طويلة، وموسعة، ومربكة، وبالكاد يكون أسلوبها أدبيا نموذجيا. يقرأ بعض المحامين وأساتذة القانون والسياسة (وبعض الطلاب المضطرين إلى ذلك) في الواقع هذه الآراء (بشكلها المختصَر والمنقَّح أحيانا). حتى المتخصصون يمكن أن يواجهوا مشكلة في معرفة ما الذي قررته المحكمة بالضبط ولماذا. هناك قضايا شهيرة إذن تعطي على الأقل رسالتين منفصلتين، وربما

أكثر. إحدى الرسائل تتضمن الرأي الحقيقي، ما قاله القضاة بالضبط. ورسالة أخرى تتمثل في النتيجة بشكلها المجرد. حتى إذا حاولت الصحف توضيح القرارات، بمصطلحات شبه فنية، فهذه الرسالة تدخل من هذه الأذن وتخرج من الأذن الأخرى. الرسالة التي تبقى هي ببساطة «منْ الرابح»، لا أكثر. هذا ينطبق على قضية تتعلق بالإجهاض، «روي ضد ويد» Roe v. Wade[33]. لم يقرأ بعض الناس العاديين حتما الآراء. ولا يعرفون إلا القليل أو لا يعرفون شيئا عن التفكير القانوني، لكنهم فهموا النقطة الأساسية: المرأة لها حق القرار، على الأقل في الأشهر الأولى من الحمل، بأن تحتفظ بالطفل أو لا.

ربما ليس هناك شخص واحد من ألفٍ بإمكانه تفسير المسائل القانونية في قضية «بوش ضد غور». الناس ببساطة يعرفون أن بوش انتصر، وغور خسر، وبوش أصبح رئيسا. والناس يفهمون النقطة الجوهرية في قضية «براون ضد مجلس التعليم»: التمييز العنصري غير قانوني وخاطئ. يقرأ بعض الناس هذا الرأي ويعرفونه. لقد قرر بعض أعضاء المؤسسة القانونية الأكاديمية أن النتيجة لا غبار عليها، ولكن عُبِّر عن هذا الرأي بنحوٍ بائس ـ وكأنما الرأي «الأفضل» كان سيغير تفكير بعض الناس، أو كأنما منظمة كو كلوس كلان Ku Klux Klan(*) سوف تتخلى عن القتال من أجل سيادة البيض. الرسالة التي تعطيها قضايا كبيرة لا بد من أن تنتقل إلى التأويل الشعبي. وينتقل حق المرأة في الإجهاض إلى حقها في الاختيار بشأن الجنس والإنجاب. كانت قضية براون تخص التمييز العنصري في المدارس، لكنها صارت تعني أن هذا التمييز غير قانوني وخاطئ، وأن الجنوب يحتقر الحقوق الدستورية للأقلية من الأمريكيين من أصول أفريقية. والمحكمة العليا نفسها انتقلت إلى معنى أوسع؛ وكذلك الرأي العام.

المنطق القانوني، وتركيبة الجدل، والتعامل مع سابقة ما: هذه الأمور تبقى تحوم في عقول المحامين، لكن هذا لا يحصل للبقية منا. كل ما يهمّ هو النتيجة، والرسالة الأساسية للقرارات. وشرعية ما تقرره المحكمة: إن كان لديها حق في تقرير ما تقرره. في أغلب الأحيان، وفي كثير من المجتمعات، المعنى العام والواسع للشرعية

(*) أخوية تستخدم العنف والإرهاب في سعيها إلى إثبات تفوق العرق الأبيض على ما سواه. [المحرر].

هو الذي يحمي نظام المحكمة. لكن في أي قضية محددة، النتيجة الفعلية وما يراه الناس عموما في هذا الشأن ربما يكونان حاسمين. وقد يكون لبعض الآراء تأثير مؤكد في أثر تلك القرارات.

معلومات خاطئة

الجهل بالقانون شيء قابل للفهم، وربما يكون مقبولا، كافتراض عام. هناك رفوف تتكدس عليها القوانين، واللوائح، والمراسيم في كل بلد حديث؛ أكوام من النصوص؛ كميات هائلة من البيانات مخزونة في الحاسبات. لا أحد يمكنه ببساطة معرفتها كلها، أو أغلبها، أو حتى نصفها، أو ثلثها، أو عشرها. مقدار ما يعرفه الناس شيء واضح. إلى جانب هذا، أغلب تلك القوانين، أو الأغلبية العظمى منها، لها علاقة ضئيلة أو لا علاقة لها بحياتنا. وحين تكون لها علاقة من المحتمل أننا نعرف القليل أيضا، كما رأينا. الرجل الذي تعرض للاعتقال عدة مرات بسبب السطو المسلح وتجارة المخدرات لديه استيعاب أفضل للطريقة التي يطبق بها القانون بالقياس إلى المواطن العادي الذي يطيع القانون.

في بعض المواقف يتصور الناس أنهم يعرفون القانون، لكنهم في الواقع مخطئون. هناك دراسة كلاسيكية عن أثر قضية معروفة في كاليفورنيا، «تاراسوف ضد مجلس أمناء جامعة كاليفورنيا» Tarasoff v. Regents of the University of Clifornia[34]. في قضية تاراسوف أخبر أحد الطلاب الطبيبَ النفسي في الجامعة بأنه يضمر مشاعر عنيفة؛ كان يحسّ بدافع لقتل صديقته. وفي وقت لاحق، قتلها بالفعل. الطبيب النفسي لم يخبر أحدا بالمعلومات التي يعرفها عن التهديد، لم يخبر الفتاة، أو عائلتها، أو السلطات. رفعت العائلة الشكوى ضد جامعة كاليفورنيا التي يعمل فيها الطبيب النفسي. رأت المحكمة العليا في كاليفورنيا أن العائلة لها الحق في تقديم الشكوى؛ ففي مواقف من هذا النوع، لا بد لنداء واجب من أن يفرض نفسه. القرار أرعب الأطباء النفسيين، وعلماء النفس، والعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية. المرضى، كما أكدوا، سوف يترددون في طلب المساعدة أو الكلام بحرية ما لم يشعروا بأن في وسعهم الوثوق ببقاء معلوماتهم سرية. لذلك طلبوا من المحكمة العليا في كاليفورنيا إعادة النظر في قرارها. والمحكمة العليا نادرا ما تفعل هذا،

لكنهم في هذه القضية تحديدا وافقوا؛ ومن ثم أُعيدَ النظر في قضية تاراسوف. في هذه المرة عدّلت المحكمة قرارها الأول. وتراجعت عن فكرة أن المعالج النفسي يتحتم عليه واجب الإبلاغ. عوضا عن ذلك، المعالج النفسي مكلف بواجب توفير «رعاية معقولة» reasonable care لحماية الناس الذين يتعرضون للتهديد من المرضى. هذه الرعاية المعقولة ربما تتضمن نوعا من الإبلاغ، ولكن ليس بالضرورة.

الدراسة التي تناولت قضية تاراسوف أجرت مسحا على عينة تتضمن 2875 من الأطباء النفسيين، وعلماء النفس، والعاملين في الخدمات الاجتماعية في لوس أنجلس وسان فرانسيسكو، وفي مناطق حضرية أخرى (بوسطن، شيكاغو، ديترويت، نيويورك، فيلادلفيا، واشنطن). سألوا أولا عما إذا كان المتخصصون في الصحة النفسية يعرفون شيئا عن القضية. كانت نسبة مثيرة للاستغراب منهم يعرفون ــ 96 في المائة من الأطباء النفسيين في كاليفورنيا مثلا. كان هناك وعي مميز في ولايات أخرى أيضا، على الأقل لدى الأطباء النفسيين وعلماء النفس. ثم سألوهم بعد ذلك عن مصدر معلوماتهم. كان عدد لا بأس به منهم يعرفون من أحد الزملاء، لكن أغلبهم علموا من منظمات ومنشورات مهنية (65 في المائة من الأطباء النفسيين في كاليفورنيا و62 في المائة من علماء النفس في ولايات أخرى). في كثير من مجالات العمل والمهن، والأعمال التجارية، هناك مكاتب إعلامية، ونشرات وكتيبات توزع على الأعضاء، تنقل آخر المستجدات في المجال القانوني والتي تكون ذات صلة مباشرة بهم، وهذا بلا شك، ما حصل هنا.

ثم تتحول الدراسة إلى تناول معلومات أخرى مثيرة للاهتمام. كان المتخصصون في المجال الصحي يعتقدون أنهم يفهمون ما انتهى إليه القرار في قضية تاراسوف، لكنهم فهموا ذلك على الأقل بنحوٍ خاطئ. كانوا يتصورون أن لديهم واجبا واضحا في الإبلاغ. القرار الثاني بشأن قضية تاراسوف ببساطة يسبب الإرباك. وهذا شيء مفهوم. ما معنى «رعاية معقولة»؟ الرسالة الجادة والواضحة من السهولة استيعابها واتباعها بالقياس إلى الرسالة المربكة. واجب الإبلاغ يمكن أن يفهمه الطبيب النفسي؛ أما الرعاية المعقولة فربما لا يفهمها. من المؤكد أن تُفهم قضية تاراسوف الثانية(*) على نحو خاطئ.

(*) أي القرار الثاني بشأن الرعاية المعقولة. [المحرر].

لقد استعملت كلمات «معرفة» و«معلومات»، لكن هذا ينبغي أن يُقبل على مضض. ربما كانت «الوعي» الكلمة الأفضل. يمكن أن تكون الرسالة التي يتلقاها الجمهور مشوشة. في قضية تاراسوف، كما رأينا، كانت لدى العاملين في الصحة النفسية درجة عالية من الوعي ــ لقد سمعوا حتما بالقضية. ولديهم على ما يبدو فكرة عامة، لكن النقاط الدقيقة في القرار الفعلي ضاعت منهم. والعاملون من خارج كاليفورنيا تعرضوا أيضا للتضليل. كانوا يعتقدون أن القرار ينطبق عليهم بينما الأمر، بطبيعة الحال، ليس كذلك ــ على الأقل ليس بصورة رسمية؛ قرارات كاليفورنيا ليس لها أي تأثير مُلزم في ماساتشوسيتس أو إيلينوي. إذا توخينا الدقة فلم تكن أفكارهم غير عقلانية تماما أو جاهلة. لا بد أن محامي الجنح في ولاية إيلينوي يعرف ملابسات قضية كاليفورنيا ويعرف أيضا أنها لا تنطبق على إيلينوي. ولا بد أن المحامي يعرف ــ أو يخمّن ــ أنها قضية مهمة، ومن المحتمل أن إيلينوي على الأقل سوف تسلك الطريق نفسه.

يمكن للمرء أن يتساءل، إلى أي مدى كان الأطباء النفسيون مخطئين في فهمهم لقضية تاراسوف؟ ربما لم يكونوا مخطئين إلى هذا الحد. «الرعاية المعقولة» يمكن أن تتضمن واجب الإبلاغ، وفي أكثر الأحيان هي كذلك. أيَّ شيء آخر يمكن أن تستلزم «الرعايةُ المعقولة»؟ في هذه القضية تحديدا، كان الخطأ في الفهم مقبولا، أو (إذا فرضنا جدلا) لا يوجد خطأ تقريبا.

أحيانا يكون الخطأ في الفهم أكثر شناعة. هناك دراسة أُجريت في المملكة المتحدة حاولت معرفة ما يفكر فيه الناس بشأن حقوق أشخاص يعيشون معا بلا زواج. كان الكثير من الناس، كما اتضح، يؤمنون بما يسمى خرافة القانون الشائع Common Law(*) للزواج. بمعنى أنهم يعتقدون بإصرارٍ أنه إذا عاش اثنان من الأشخاص معا مدة طويلة بما يكفي، فإنهما سوف يحصلان على الحقوق نفسها التي يحصل عليها المتزوجون[35]. لكن لا يوجد مثل هذا القانون. لا توجد مدة زمنية تحوّل العيش المشترك إلى «زواج قانون شائع»[36].

(*) القانون الشائع Common Law: هو القانون الذي يتبلور عبر فترة من الزمن نتيجة تراكم العادات والأعراف وقرارات المحاكم السابقة. ولوصفه بـ«الشائع» common تفسير تاريخي هو أنه في وقت ظهور هذا المفهوم، خلال القرن الحادي عشر الميلادي في إنجلترا، كان يقصد بـ«الشائع» أن هذا القانون كان شائعا ومتعارفا عليه لدى كل المحاكم المنتسبة إلى الملك. [المحرر].

هل هناك تبرير للمعلومات الخاطئة التي لدى الناس؟ إن خرافة القانون الشائع للزواج لا تأتي من وسائل الإعلام، أو الأفلام، أو التلفزيون، على رغم أن وسائل الإعلام كثيرا ما تستخدم المصطلح بشكل فضفاض إلى حد ما. ولكن على الإجمال، لا توجد مؤسسة، على حد علمي، تتداول هذا المفهوم. من أين جاء المصطلح إذن؟ هناك دراسة عن العمال في ثلاث ولايات ــ ميسوري، نيويورك، كاليفورنيا ــ أجرتها باولين كيم Pauline Kim ربما تلقي الضوء على هذا السؤال. بعض العمال سُئلوا عما إذا كان من «القانوني» أو «غير القانوني» لصاحب العمل أن يسرّح أحد العمال ببساطة «لكي يوظف عاملا آخر للقيام بالعمل نفسه بأجر أقل». الحقيقة أنه، في جميع الولايات الثلاث، كان لدى صاحب العمل الحق الكامل في أن يفعل ذلك؛ يتخلص من أحد العمال، لأي سبب، أو بلا سبب. إن تعيين العمال، على العموم، «حرية تصرّف»، وهذا يعني أن العمال بصورة عامة ليس لهم الحق في الخدمة الدائمة. وعلى رغم ذلك، كان الأغلبية العظمى ممن خضعوا للاستفتاء في الولايات الثلاث يرون أن هذا العمل «غير قانوني»[37]. كان العمال مقتنعين تماما، وإن كانت شركتهم توزّع عليهم (على سبيل المثال) كتيبا شخصيا يقول بلغة إنجليزية واضحة إن الشركة تحتفظ بحقها «في التخلي عن... لأي سبب»[38]. كان ثلث هؤلاء تقريبا مازالوا يتصورون أن هذا النوع من الطرد ضد القانون.

ترى كيم أن مصدر المشكلة يكمن في «الخلط بين المعايير والقانون». بعبارة أخرى يعتقد العمال أنه من غير الأخلاقي، ومن الخطأ معنويا، طرد العامل فقط لتوظيف شخص آخر يقبل العمل بأجر أقل. إذا كان الأمر خطأ، فلا بد أن يكون ضد القانون. يُفترض بالنظام القانوني، على أي حال، أن يكون عادلا ومنصفا (على الأقل في المجتمعات الديموقراطية). يفترض الناس إذن أن القانون في أي موضوع محدد لا بد أن يكون عادلا. وهناك دراسة أخرى عن العاملين في جامعات حكومية في أربع ولايات، تتناول بعض جوانب القانون الجنائي (مثلا ما إذا كنتَ تستطيع استخدام القوة المفرطة لحماية ممتلكاتك)، وجدت الدراسة أن الناس يميلون إلى الافتراض (خطأ غالبا) أن القانون يتماشى مع «بديهياتهم الأخلاقية»[39].

القانون على كل حال انعكاس للأعراف الاجتماعية. إذا كان الناس يعتقدون أن القانون ينبغي أن يمنح بعض الأشخاص بعض الحقوق، فإنهم ربما يكونون مخطئين،

حتى الآن؛ لكنْ في حقيقة الأمر، القانون يظهر علامات على التحرك في هذا الاتجاه. وهناك علامات على أن مبدأ «حرية التصرُّف» في حالات التوظيف يخضع لنوع من الضغوط القانونية[40]. يأتي التغيّر في المعايير أولا، ثم يميل القانون إلى أن يتغير للمواءمة، والقانون الجديد بدوره يترتب عليه أثر.

الناس يميلون إلى افتراض أن القضية تعني أكثر مما هي عليه في الواقع، وهذا ليس صحيحا. فمثلما هو في قضية تاراسوف، كان الأمر ساريا في كاليفورنيا فقط. لكن، ومثلما في قضية تاراسوف أيضا، لم يكن الرأي العام على خطأ تماما. فقد يكون لقضية ما أثر: كأن تؤدي إلى موجة من القضايا القانونية ذات الصلة في أماكن أخرى. ومن ثمة يبدأ عدد من شركات الخدمات القانونية بنشر إعلانات تعرض فيها خدماتها في قضايا مشابهة، وتصبح بعض الحالات المشابهة التي تحدث بعد ذلك معروفةً على نطاق واسع.

تأتي الأمثلة التي ناقشناها في الغالب من مجتمعات ديموقراطية، على تفاوت درجات ديموقراطيتها. ربما تختلف الديناميكية عما هو موجود في المجتمعات الأوتوقراطية ــ أو المجتمعات التي تفتقر إلى الشرعية في أكثر الأحيان. إذا كان الناس يعتقدون أن نظامهم، بصورة عامة، شرير أو فاسد أو منحاز بالأساس (مع سبب وجيه يدعوهم إلى ذلك في كثير من الأحيان) فليس من المحتمل أن يخلطوا بين المعايير الاجتماعية والقانونية، ومن غير المحتمل أيضا أن يفترضوا أن القانون يعكس مفاهيمهم للعدالة. وقد يكون الانحياز، في الحقيقة، في الاتجاه المعاكس: أن يفترض الناس أنهم عاجزون عن عمل شيء وأنهم لن يحصلوا على العدالة. لكن في كل مجتمع، وكل موقف، ربما يكون الأمر مختلفا؛ فقد يؤدي هذا إلى إنتاج سياقات مختلفة في التفكير العقلي، ومن ثم تظهر مجموعة مختلفة من الرسائل والرسائل الخاطئة[41].

مما يدعو إلى السخرية إذن، كما توحي هذه الأمثلة، أن يكون للمعلومات الخاطئة أثر ــ هذا ينطبق على قضية تاراسوف. ما يفكر به العلماء والأطباء النفسيون وغيرهم بشأن القضية أوجد اختلافا في تصرفهم؛ وبدل ممارساتهم الفعلية، ربما يلجأ العمال الذين يشعرون بأن أصحاب العمل يتعاملون معهم بظلم في أكثر الأحيان إلى القانون حين يرون أنه ينصفهم (وإن كانوا مخطئين). واللجوء

إلى القانون، إذا حدث ذلك، لا بد أن يسلط في الأغلب ضغوطا على النظام. على الأقل، هذه فرضية مقبولة. القانون الذي لا يواجه التحديات لن يتغير. في قضية شهيرة «غديون ضد وينرايت» Gideon v. Wainwright، في الستينيات من القرن الماضي[42]، قررت المحكمة العليا للولايات المتحدة أن للمتهم بارتكاب جريمةٍ الحقَ الدستوري في الحصول على محام؛ إذا كان المتهم لا يملك نقودا، على الدولة أن توفر له محاميا. كان كلارينس غديون Clarence Gideon يعيش في فلوريدا. وقد اتهم باقتحام أحد المسابح. وأصر الرجل على أنه بريء وطالب بالمحامي. قال إن له الحق في محامٍ مجاني. لكنه كان (من الناحية القانونية) على خطأ؛ لأن فلوريدا لا تعترف بهذا الحق. على الأقل ليس في ذلك الوقت. وحين ذهبت قضية غديون إلى الاستئناف، تغير الوضع. غديون أثار مطالبات أخلاقية وقانونية؛ وفي النهاية ثبتت صحة مطالبته قانونيا. أما غيره فلم يكونوا محظوظين، لكن إصرارهم الشديد على المطالبة بحقوقهم كان له أثر في القانون.

رسائل واضحة وأخرى ضبابية

لدى التحليل نجد اختلافا بين التوصيل والأثر، بمعنى آخر بين الرسالة وما ينتج عنها. أما في الممارسة، كيف يسمع الناس الرسالة، كيف يفسرونها ويتفاعلون معها، فهذه حلقات ضمن سلسلة واحدة، أو أجزاء ضمن سياق اجتماعي واحد. التوصيل هو الحلقة الأولى في السلسلة. ويتخذ التوصيل تركيبة مدمجة ضمن النظام القانوني تحديدا. إن القوانين، واللوائح، والمراسيم، وقرارات المحكمة... كل هذه الأمور لا بد أن تنشر. في الولايات المتحدة نجد أن اللوائح والضوابط المقترحة - ابتداء من إدارة الأغذية والدواء، أو مفوضية الضمان والتبادل التجاري، أو أي دائرة رسمية أخرى - تُطبع ضمن «السجل الفدرالي» Federal Register. هذا الكتاب بالكاد يصلح للقراءة في الفِراش قبل النوم. في كل سنة يزداد حجمه إلى آلاف الصفحات. لقد وصل حجم هذا الكتاب إلى ذروة (مريبة) في العام 1980: تضخم «السجل» إلى 87 ألف صفحة. لكن حجمه انخفض كثيرا بعد ذلك (وصل إلى نحو 47 ألف صفحة)، ومنذ ذلك الوقت عاد إلى التضخم حتى وصل إلى ما بين 65 و85 ألف صفحة؛ وهو في الواقع يتألف من مجلدات ضخمة. في العام 2013، نشر ما يقارب 3659 صفحة

من «وثائق اللوائح الختامية» Final Rule Documents ضمن السجل[43]. وهناك سجلات خاصة بالولايات أيضا. تبلغ صفحات المجلد 38 من سجل ولاية إيلينوي مثلا للعام 2014 نحو 24081 صفحة.

هذا النوع من توصيل الرسائل يكاد يكون عملا انتقاميا. لكن بعض المواد في هذه السجلات، وخصوصا «السجل الفدرالي»، ذات أهمية كبيرة: لوائح قانونية وأخرى مقترحة يحتمل أن تؤثر في حياة آلاف وربما ملايين الناس. لكن هؤلاء الناس، بطبيعة الحال، ينعمون بجهلهم بما يتضمنه «السجل الفدرالي»، باستثناء حالات نادرة حين يصادف أن تخرج لائحة معينة، لأي سبب، من دائرة الغموض وتصل إلى الصحافة، أو - وهذا أفضل - إلى برنامج أخبار مسائي على التلفزيون. لا أحد يقرأ «السجل» في سبيل المتعة. كلنا تقريبا لم نقرأه قط. هذا لا يعني أن «السجل الفدرالي» لا فائدة منه. ترى جماعات الضغط والمحامون في النقابات، واتحادات صناعية، والمنظمات غير الحكومية، أن من واجبهم العثور على الصفحات التي تتعلق بموكليهم. والمحامون في شركات الأدوية حتما يبحثون عن بعض المواد في قسم إدارة الأغذية والدواء لأنها ربما تؤثر في نشاطات موكليهم.

يمكن أن يكون التوصيل عاما أو محددا. ويمكن أن يعمم وينشر، كما يحصل في كثير من الأحيان على نطاق عالمي أو يرسل إلى أشخاص محددين أو جماعات. هناك اختلاف واسع بين إعلان شيء على أخبار المساء وإعلان الشيء نفسه ليصل إلى شخص واحد أو أكثر تحديدا عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني. يمكن أن تكون لائحة قانونية أو قاعدة ما عامةً، بمعنى أنها تشمل الجميع: «لا تقتل». أو تشمل شخصا واحدا، أو مجموعة من الناس: «سائق التاكسي يحتاج إلى رخصة للقيادة». إن وضع نص لائحة مقترحة في «السجل الفدرالي» يعني بالأساس نشرها على نطاق عام؛ أي شخص يمكن أن يقرأها. لكن معظم هذه اللوائح المقترحة ليست عامة بالمعنى الآخر: إذا أعلنت إدارة الأغذية والدواء Food and Drug Administration خططا لمنع تداول بعض الأصباغ التي ربما تكون مسرطنة، يمكن أن يكون لهذا أثر كبير في الشركات التي تصنع وتبيع تلك الأصباغ. ربما تتأثر شركة جون كيو John Q. وماري ببلك Mary Public، لكن بصورة غير مباشرة (ربما لا تصل إليهم الرسالة).

يعتبر نوع الرسالة مهما أيضا. لقد وضع فقهاء القانون خطا مميزا يفصل بين القواعد القانونية والمعايير[44]. في الدستور يجب أن يكون عمر الرئيس 35 سنة أو أكثر. هذه قاعدة قانونية واضحة. والناخب يجب أن يكون عمره ثماني عشرة سنة، وهذه قاعدة أخرى واضحة. اللوائح القانونية بصورة عامة سهلة الفهم (على رغم أن هناك دائما بعض الحالات التي تقع على الحدود الفاصلة). أما المعيار فيكون ضبابيا بعض الشيء: الإهمال، في قانون الجنح، يعرَّف بأنه الفشل في بذل رعاية معقولة، أو نحو ذلك من معانٍ يمكن أن تُفهم من النص. أي عقد لن يكون قابلا للتنفيذ إذا كان ضد «السياسة العامة»، أو إذا كان «غير مقبول». هذه من المعايير. وهي أصعب عند التطبيق - لأنها، في كثير من الأحيان، تفتح الباب للاجتهاد والتقديرات الذاتية. إذا تشاجر الوالدان بشأن الوصاية على الأطفال، يُفترض في قاضي قانون الأحوال الشخصية أن يقرر على أساس «أفضل منفعة للطفل»، وهو معيار عام جدا. هذا المعيار يمنح القاضي المجال للاجتهاد - وممارسة السلطة. تجد محاكم الاستئناف أن من الصعوبة نقض أي قرار يستند إلى المعايير.

من السهولة فهم السبب الذي يجعل المتخصصين يخطئون في فهم قضية تاراسوف الثانية، أو على الأقل يخطئون بعض الشيء. قضية تاراسوف الأولى أعلنت قاعدة؛ والقضية الثانية أعلنت معيارا. المعايير رسائل ضبابية، يمكن أن تربك الجمهور. والرسائل المعقدة أيضا تعتبر مشكلة. الرسائل التي تتضمن آراء قضائية طويلة لن تصل إلى أحد غير المحامين، وحتى المحامون غالبا ما لا يفهمون مغزاها. كانت الرسالة في قضية تاراسوف الثانية موجهة إلى جمهور ذي علاقة، لكنها ضبابية جدا فلا يفهمها الناس العاديون أو يستفيدون منها. يحدث في كثير من الأحيان أن الرسائل الضبابية تكون ملتوية، مشوشة، أو تتحول إلى قواعد أكثر وضوحا. كانت استجابة الأطباء النفسيين وآخرين لقضية تاراسوف الثانية طبيعية تماما. ما الذي يمكن للطبيب النفسي أو موظف خدمة اجتماعية أن يفهمه بشأن واجب تقديم «رعاية معقولة»؟ واجب الإبلاغ يكون محددا، وبسيطا، وسهل الفهم وقابلا للتطبيق (مع أنه لا يخلو من مشكلات: إبلاغ من؟ وعن ماذا؟) الناس يميلون إلى عدم سماع أو تقبل الرسائل المعقدة أو المبهمة، أو الرسائل العامة.

المعلمون في المدارس، الموظفون في الخدمة الاجتماعية، وآخرون غيرهم في كندا عليهم واجب التصرف إذا شكوا في حالة انتهاك للطفولة. شكوكهم يجب الإبلاغ

عنها. هناك دراسة أُجريت في كندا وجدت مستوى عاليا من عدم الالتزام[45]. قد يكون الواجب واضحا، لكن الموقف المحفز غير واضح. من الصعب إيجاد قاعدة قانونية واضحة للشك في وجود انتهاك ضد الطفل. أحيانا توجد تلميحات لكن لا أدلة واضحة. يواجه المدرسون إذن معضلة. الطفل يأتي إلى المدرسة وعليه كدمات، لكن ما سببها؟ إلى أي مدى يمكن أن يشك المدرس؟ تحت أي ظروف؟ المدرسون يعرفون القانون - واجب الإبلاغ – بوصفه مسألة عامة. وهم متفقون أيضا مع القانون؛ لكن أحد عناصره (ما الانتهاك؟ وكيف نعرفه؟) يعتبر معضلة. ربما كان هذا شيئا لا بد منه. إنه موقف آخر يكون فيه الأثر ملتويا أو باهتا بحيث لا يكاد يرى. القاعدة نفسها تبدو واضحة لكن المؤشرات يصعب قياسها أو تحديدها.

في ولاية واشنطن اشتكت امرأة في الثالثة والعشرين على أطباء العيون؛ لقد فشل هؤلاء في فحص عينيها وتشخيص إصابتها بالغلوكوما «الزرَق» glaucoma ومن ثم تدهورت حالة عينيها إلى درجة خطيرة[46]. المحكمة الابتدائية رفضت دعواها. والأطباء الذين وُجه إليهم الاتهام ادعوا في شهاداتهم أمام المحكمة أن ممارستهم لا تتضمن إجراء هذا الفحص للشباب. لكن المحكمة العليا في واشنطن رفضت القرار. كان ينبغي إجراء فحص الغلوكوما؛ فهو فحص «بسيط، وخال من الضرر، وغير مكلف نسبيا، وفعال»[47]. وانتشرت القضية في وسائل الإعلام؛ وكان من الطبيعي أن يطلع عليها أطباء العيون (وألا يرتاحوا لها). ونتيجة الضغط على ما يبدو، مرَّر المشرعون في ولاية واشنطن قانونا يهدف إلى نقض أو تخفيف القرار المتعلق بفحص الغلوكوما. أي شخص يدعي وجود خطأ طبي عليه أن يثبت بـ «الدليل القاطع» أن المتهم «أخفق في ممارسة عمله بتلك الدرجة من المهارة، والرعاية، والخبرة التي يملكها أشخاص آخرون في المهنة نفسها»[48]. لكن الاستبيانات التي أجريت لأطباء العيون لم تُثبت أي دليل على أن التشريع شكل اختلافا. لم يتطرق التشريع بوضوح إلى اختبارات الغلوكوما. كان تشريعا غامضا، وعاما، ومربكا. أي تشريع من هذا النوع لا يمكن أن يبعث برسالة مؤثرة، ومن غير المحتمل إذن أن يكون له أي أثر.

لقد حاول جيمس سبرغز James Spriggs تقييم أثر قرارات المحكمة العليا في عمل بعض الدوائر الرسمية. إذا كان قرار المحكمة يتعلق بعمل الدائرة، فهل يتغير

سلوكها؟ ووجد على نحو مثير للاستغراب أن القرارات الغامضة وغير الواضحة لها أثر أقل بالقياس إلى القرارات الأكثر «وضوحا». الآراء التي «تفتقر كليا» إلى «التحديد» لم يكن لها عمليا أي أثر، لكن إذا كانت المحكمة واضحة في قراراتها، فالدوائر دائما تُجري «تغييرا أساسيا في سياستها» (أكثر من 95 في المائة من الحالات)[49].

الرسالة التي يمكن استخلاصها من دراسات متنوعة واضحة: المعايير الغامضة والنسبية إما أن يجري تجاهلها وإما، كما يحصل في كثير من الأحيان، يحولها الجمهور، سواء عن قصد أو بلا وعي، إلى شيء أكثر مادية، وأسهل للفهم. لنأخذ مثلا قاعدة من الحياة اليومية، حدود السرعة المسموح بها. الحدود التي تبلغ خمسة وستين ميلا في الساعة من السهل فهمها. لكن ماذا عن حدود السرعة المسموح بها في رود آيلند Rhode Island! في ظل قانون رود آيلند، القاعدة الأساسية هي: «لا يسمح لأي شخص بقيادة سيارته بسرعة تتجاوز الحد المعقول، ويجب أن يكون حذرا في بعض الحالات، ويأخذ بنظر الاعتبار المخاطر الفعلية والمحتملة الموجودة في ذلك الوقت» (تشريعات ولاية ر. آ. القسم 1/14/31). ثم تأتي بعد ذلك حدود السرعة الفعلية، كما يفهمها معظم الناس: خمسون ميلا في الساعة خلال النهار إذا كنت «خارج منطقة تجارية أو سكنية»، وسرعة أقل في تلك المناطق، أو خلال ساعات المساء. السرعة التي تتجاوز الحدود التي جاءت في التشريعات تعتبر لأول وهلة دليلا على أن السائق لم يكن يقود وفق السرعة «المعقولة أو الحذرة». ربما يعرف القليل من الناس في رود آيلند «القاعدة» الفعلية، من الواضح أنها تتضمن الكثير من التفاصيل بحيث لا يمكن أن توضع على لوحات جانب الطرق. إنها رسالة غير فعالة. وحتى إذا كان الناس يعرفون ذلك، فهي إلى حد بعيد غير قابلة للفهم، لأن كلمة «معقولة» تعني الكثير من الأشياء. ما «المخاطر الفعلية والمحتملة» التي يُفترض في المرء أن «يأخذها بنظر الاعتبار»؟ النزعة السائدة إذن أن تتحول القاعدة إلى شيء محدد وملموس - «حدود سرعة» فعلية. هذا ما يواجهه المرء على الطرق السريعة في رود آيلند، وهذا ما يفهمه الناس الذين يقودون سياراتهم.

عملية تحويل الشيء المبهم إلى مادي ملموس منتشرة في الميدان الحقيقي للقانون. في عمل كلاسيكي بعنوان «حُسمت القضية خارج المحكمة» Settled

Out of Court[50]، درس لورنس روس Laurence Ross العمل الذي يضطلع به مختصون بتعديل المطالبات بالتأمين. قانون الجنح - أو، إذا توخينا الدقة، القانون الذي يتعلق بحوادث المرور، والذي هو في صميم عمل تجارة التأمين - يتسم بالصعوبة والتعقيد، فهو مملوء بالمعايير بدل القواعد: على سبيل المثال مفهوم السائق «المتعقل» الذي يتوخى الحذر «إلى درجة معقولة». المعدلون الذين ليسوا متمرسين بالقانون، حولوا المعايير المملوءة بالمنزلقات غير الملحوظة في قانون الجنح إلى قواعد فضفاضة تستند إلى البديهيات. لم تكن هناك طريقة أخرى للتعامل بكفاءة مع زخْم المطالبات بسبب حوادث السيارات. لقد رأينا من قبل عملية مماثلة في قراءة المختصين لمضمون قضية تاراسوف. تفترض دراسة سبرغز للدوائر الرسمية طريقة أخرى للتعامل مع القواعد القانونية المربكة: أن الجمهور لا يفعل شيئا، يهز الأكتاف استهجانا، ويستمر بما كان يفعله سابقا.

لقد كُتب الكثير عن استجابة الشركات ورجال الأعمال للضوابط المعقدة التي تواجه أعمالهم، وهي من الضوابط التي كثيرا ما تتضمن المعايير فضلا عن القواعد. إحدى الاستجابات ذكرناها قبل قليل: الغموض يتحول إلى شيء مادي وملموس وقابل للفهم والتطبيق. في أوقات أخرى كانت الشركات التجارية تبتكر بعض الإجراءات الداخلية، أحيانا يتضمن ذلك إيجاد دائرة داخلية مكلفة بالتعامل مع أي إجراء يتطلبه القانون. مفوضية تكافؤ فرص العمل مثلا مسؤولة عن تطبيق اللوائح المتعلقة باتفاقية الحقوق المدنية للعام 1964؛ هذا القانون يمنع التمييز على أساس عرقي، أو جنسي، أو ديني، أو قومي. الشركات التجارية الكبرى تتلقى الرسالة. لكن ما الرسالة بالضبط؟ القانون ببساطة «يؤيد عدم التمييز»، لكنه لا يقول شيئا عن كيف يفترض بالعمل التجاري التعامل مع الموقف حين يشتكي العاملون من التمييز. والتشريع لا يعطي تعريفا واضحا للتمييز. بعض الأعمال، استجابة لذلك، ابتكرت «إجراءات شكوى»؛ عملوا هيكلا، تركيبة، لمجاراة الطبيعة المبهمة للتشريع. في الوقت نفسه حولوا المطالبة بالحق الشخصي - التخلص من التمييز - إلى مشكلة مشتركة ينبغي حلها عبر إجراءات داخلية[51].

القواعد البسيطة والواضحة للملكية - من يملك ماذا؛ من يكون مخولا لأن يفعل كذا – كما يفترض، أكثر تأثيرا من القواعد القانونية المربكة عموما. هذا لأنها قابلة

للتوصيل بنحوٍ أفضل. يمكن أن يقول علماء الاقتصاد إن هذه القواعد فعالة لأنها تقلل تكاليف التعامل مع المعلومات. بطبيعة الحال حتى القواعد البسيطة يمكن أن يساء فهمها. يحصل هذا إذا كانت قناة التوصيل مملوءة بالفوضى، أو مضللة. كما ذكرنا سابقا كثيرا ما يترجم الناس ورجال الأعمال المعايير الضبابية المربكة إلى قواعد واضحة لا لبس فيها، أو يبتكرون آليات مادية للتعامل مع المعايير. ولكن العكس يحصل أيضا: أي أن الناس يترجمون أو يعدلون ما يبدو قواعد واضحة إلى شيء مختلف تماما - ربما أكثر ضبابية وإرباكا من القاعدة نفسها. لنأخذ مثلا حدود السرعة القصوى المسموح بها في رود آيلند. القاعدة القانونية الفعلية هنا عبارة عن معيار ضبابي. أولا يترجم هذا إلى شيء مادي، حدود سرعة محددة، لكنه بعد ذلك يعدل عن طريق الفهم العادي والعادات إلى شيء أقل تحديدا. لا بأس بأن يسرع المرء قليلا. الكل يفعلون هذا أحيانا. لكن كم السرعة المقبولة؟ هذا ليس واضحا ولا محددا. السائق في منطقة تكون فيها حدود السرعة 30 ميلا ربما يمتعض إذا فرضت عليه غرامة لأنه وصل إلى 33 ميلا. وإذا وصلت سرعته إلى 60 ميلا في الساعة: حتما هذا خرق. لكن ماذا عن 40، أو 37 ميلا؟

هنا يتداخل الغموض مع التوصيل. هناك أنواع من الغموض. يمكن أن تكون الرسالة ضبابية أو مربكة في ذاتها. أو ينشأ الغموض من طريقة التوصيل. هل تبدو الجهة التي أعطت الرسالة واثقة بنفسها؟ ربما تبدو الرسالة واضحة، لكن هل كان المتكلم يتلعثم أو يتردد؟ المحكمة العليا تصدر قرارا. هل يحمل قرار المحكمة الذي يصدر بالإجماع رسالة مختلفة أقوى من القرار الذي يصدر بنسبة تصويت خمسة إلى أربعة؟ مثلما يعبِّر ستيفن واسبي Stephen Wasby عن الأمر، فإن «العقبان التي تلتقط عظام المحكمة وتطير بها» يمكنها على ما يبدو استغلال «قرارات يحصل فيها انقسام، تحديدا تلك القرارات التي تصدر بنسبة تصويت خمسة إلى أربعة» كعذر لتأخير الالتزام أو على أمل أن يلغى القرار في قضية مستقبلية أخرى. هل هذا يحدث حقا؟ يعترف واسبي بعدم وجود دليل؛ الفكرة ببساطة «مجرد فرضية»[52].

ربما تتفق المحكمة العليا مع واسبي. كانت قضية «براون ضد مجلس التعليم» قد صدر فيها قرار بالإجماع؛ لقد أصر رئيس المحكمة إيرل وارين Earl Warren على ذلك. كان يريد من المحكمة أن تنطق بصوت واحد. هل هذا شيء مهم؟ بالتأكيد لم يمنع هذا

من وجود معارضة شديدة. لكن هذا يخبر الناس بأن المحكمة جادة، وأن القضاة جميعا حاضرون، وأن القرار ليس من المحتمل أن ينقض. في السنوات اللاحقة، ظهرت قضايا وقرارات مهمة عن الحقوق المدنية كلها صدرت بالإجماع. كانت المحكمة تريد لرسالتها أن تكون واضحة تماما ولا لبس فيها: ساعد على ذلك الإجماعُ (من منظور المحكمة على الأقل). كانت قضية «كوبر ضد آرون» Cooper v. Aaron في العام 1958[53]، تتعلق بالفصل العنصري في مدارس مدينة ليتل روك، أركنساس. كان حاكم أركنساس يحاول إفشال الاندماج في المدرسة الثانوية المركزية في ليتل روك. وأصدرت محكمة المقاطعة أمرا بتأخير إلغاء الفصل العنصري سنتين ونصفَ السنة. لكن المحكمة العليا نقضت القرار بنسبة تصويت تسعة إلى صفر. ووقّع القضاة التسعة كلهم على هذا. كانوا يقصدون نقل رسالة واضحة: نحن مصممون على هذا.

كلما كانت الرسالة واضحة، يُحتمل أن تترك أثرا مهما. لكن هذا ميل، وليس قانونا طبيعيا. لقد قارن اثنان من العلماء كيفية التعامل مع المخلفات الصناعية بين اليابان والولايات المتحدة.[54] في الولايات المتحدة كانت لائحة الحفاظ على الموارد وإدامتها (1976) عبارة عن توليفة معقدة من القواعد القانونية، ومن الصعب جدا تفكيك شفراتها، فهي مملوءة بالتفاصيل المربكة. عن طريق المقارنة وجدا أن اليابانيين يستخدمون «إرشادات إدارية». كانوا يتجنبون اللوائح الرسمية ويطبقون بعض النماذج من الضوابط «التعاونية غير المسببة للتلوث إلى حد بعيد»[55]. كانت الطريقة اليابانية على ما يبدو أكثر فاعلية (سوف أعود إلى هذه النقطة حين نناقش أنماط تطبيق القانون). الآن المسألة التي تعنينا هي أن الرسالة يجب أن تلتزم بالدقة والتفصيل الضروريين، على رغم أنه في بعض الأحيان يظهر أن الرسالة المقصودة يمكن أن تضيع في خضم التفاصيل، أو تبدو التفاصيل مربكة تماما. ربما كانت أفضل طريقة أو قاعدة عامة أن الرسالة الواضحة والبسيطة أفضل في التوصيل من الرسالة الضبابية والمعقدة. أو يمكن القول إن التشريع الذي يتألف من مئات الصفحات بالكاد يكون «واضحا» بصرف النظر عن مدى وضوح الفقرات المنفردة فيه.

الغموض في القانون، أو التوجيهات، أو الضوابط يمكن أن يأتي ببساطةٍ نتيجة ضعف الصياغة، لكن هذا أحيانا يكون مقصودا، لإعاقة أثر القانون، وتلفيق مسائل صعبة، وتأخير النتائج الفعلية، أو لدوافع أخرى. تكون بعض القوانين غامضة بنحوٍ

طبيعي؛ هكذا هي منذ ولادتها، ربما لعدم وجود طريقة أخرى لإرضاء قوى معارضة وأصوات متضاربة. قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار The Sherman Antitrust Law للعام 1890 يستخدم مصطلحات مثل «عرقلة التجارة» restraint of trade ولم يكن فيه عموما أي معنى واضح. ربما كان المغزى من القانون إقناع الناس بوجود شيء حقيقي أُنجز بشأن «الاتحادات الاحتكارية للمنتجين» بأحجامها العملاقة الشنيعة. كان القانون مختصرا؛ لم يضع أي سياق تنفيذي، ولا توجد جهة تضع النقاط على الحروف بخصوص التشريع. كان تأثير ذلك، سواء عن قصد أو من دون قصد، إبطال أي إجراء حقيقي أو قرارات وتحويلها إلى أي محكمة تنفيذية أو مختصين بالخدمة المدنية ممن يُكلَّفون بواجب التنفيذ.

غير أن الغموض ربما يوفر التمكين (عن وعي أو بلا وعي). لا شيء يمكن أن يكون أكثر غموضا، وأقل مغزى في حد ذاته، من عبارات مثل «قيد الدراسة القانونية»(*) أو «حماية متساوية تؤمنها القوانين»(**)، التي تظهر مثلا في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة. لكن المحكمة العليا تمسكت بهاتين العبارتين واستخدمتهما لتشييد تركيبة عملاقة من العقائد، قلعة القانون الدستوري. كل القرارات المناهضة للتمييز، على سبيل المثال، مرتبطة بهاتين العبارتين المرنتين.

***

هناك مزيد مما يمكن أن يقال عن التوصيل، لكننا تطرقنا على الأقل إلى بعض الموضوعات الأساسية. إحدى النقاط المهمة أن التوصيل من المتطلبات الجوهرية للأثر. إنه شرط ضروري. لكن هذا ليس كافيا. النظام القانوني يصدر أمرا. والأمر يُتسلم، في وقت لاحق، من الشخص الذي يلتزم والذي لا يلتزم، لماذا؟ الفصول اللاحقة من الكتاب تتطرق إلى هذه المسألة.

عملاء مزدوجون

الأنظمة القانونية الحديثة عموما معقدة إلى درجة ميئوس منها. ربما تتألف التشريعات في ولاية أمريكية، أو حكومة فدرالية، أو حكومة أي بلد، نموذجيا من

(*) due process of law.

(**) equal protection of the law.

مئات أو آلاف الصفحات. بالإضافة إلى هذا الكم الهائل هناك الأنظمة المحلية، وقرارات المحاكم، وأطنان من اللوائح والضوابط والوكالات الإدارية. هذا هو الجزء الرسمي فقط من النظام القانوني. وهناك عادات ومعايير، وقواعد بديهية، وممارسات إدارية ومكونات أخرى لهذا الخليط القانوني الهائل في كل بلد حديث. كيف يفترض بالناس ورجال الأعمال التعامل مع هذا التعقيد؟ قانون ضريبة الدخل للولايات المتحدة، الذي يضع اللوائح بشأن الضريبة في الولايات المتحدة، يتألف من آلاف الصفحات، وكما قلنا فهو مكتوب بأسلوب ركيك غير قابل للفهم لا يكاد يمت بصلة إلى الإنجليزية العادية إلا من بعيد. لكن يُفترض بنا جميعا دفع ضرائبنا في الوقت المحدد. بالنسبة إلى الكثير من الناس فإن تخمين الضريبة ليس بالأمر الصعب. لكن الناس الأكثر ثراء، ورجال الأعمال من أي حجم كانوا، يمكن أن يجدوه شيئا مرعبا. كيف يتعاملون مع الأمر؟

الجواب المختصَر أنهم يعتمدون على ما يُسمى سماسرة المعلومات ــ أو الوسطاء ــ الذين يأخذون على عاتقهم التعامل مع هذا الكم الهائل من التعقيد. هؤلاء السماسرة يتسلمون الرسائل من الحكومة، يفسرون معانيها، ويخزنونها في أدمغتهم أو في ملفات (اليوم من المحتمل أن يحفظوها في ملفات على الإنترنت)، ثم يُخرجون هذه الرسائل من المخزن (إذا جاز التعبير) إذا احتاج الزبائن إلى معرفة شيء عنها. في قضية تاراسوف، هذا الواجب في نشر المعلومات كانت تؤديه مطبوعات احترافية ونشرات مهنية. تستمد النشرات، والكتيبات والأدلة، وصحائف المعلومات مادتها من الحكومة والشركات الخاصة في كميات هائلة، ثم تحللها، فتهضمها، فتفسّرها، فتشرحها. وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي مصدرا آخر (وكذلك وسائل الإعلام). في تايوان، بعد أن منحت المحكمة تعويضات كبيرة عن الأضرار في قضية تتعلق بالخطأ الطبي، كانت الصحف وبرامج التلفزيون تضخم هذه الأمور في نشراتها: «أحد المستشفيات يتكبد غرامة مليون دولار...». إضافة إلى ذلك، كانت مدونات الأطباء ومقالاتهم القانونية تنشر أخبارا عن القضية وتنقل «صدمة، وعدم تصديق وغضب» الأطباء من القرار[56].

والمحامون أيضا سماسرة معلومات خطيرون. لنتأمل مثلا الدور الذي يضطلع به محامي قضايا الطلاق. عن طريق التدريب والخبرة والممارسة يعرف المحامي اللوائح، وكيف يعمل النظام القانوني. حين يأتي موكِّل إلى محاميه يعمد المحامي إلى تحويل

الرسائل القانونية (قانون الطلاق) إلى شكل قابل للفهم ومفيد، ويمرره بعد ذلك إلى الموكل (بنحو دقيق كما نأمل). لا شك في أن المحامي، وهذا ما يحصل في كثير من الأحيان، يمكن أن يشوّش الرسالة إلى حد ما، لأي سبب كان. على أي حال يبقى الدور الذي يضطلع به سمسار المعلومات لا غنى عنه. بصورة عامة قانون الطلاق ينجح بصعوبة من دون وجود محامية الطلاق والنصائح التي تقدمها إلى موكليها.

قانون الطلاق، على الإجمال، بسيط نسبيا. والوسيط لديه دور واسع في هذا الشأن إذا كانت الرسائل معقدة وليس في الإمكان حلها. لائحة الضوابط الفدرالية The Code of Federal Regulations في الواقع وحشٌ حقيقي. وهناك السجل الفدرالي الذي ذكرناه سابقا، الذي يتضمن جميع اللوائح المقترحة، والأوامر التنفيذية، وكل القواعد في صيغتها النهائية والضوابط التي تبلّغ بها كل دائرة قانونية فدرالية. كما قلنا، لا أحد يستعمل «السجل» للقراءة الترفيهية. لكن، كما أشرت أيضا، المحامون الذين يمثلون شركات صناعة الفولاذ مثلا ينظرون دائما إلى السجل ويحاولون التقاط أي شيء يتعلق بموكليهم. في ظل قانون الإجراءات الإدارية Administrative Procedure Act، كل دائرة قانونية فدرالية تقترح اللوائح والضوابط عليها أن تعطي الناس فرصة للتعليق وإبداء الرأي. والناس غالبا ما يفعلون هذا. لا يفعل ذلك الناس العاديون، بطبيعة الحال، بل الأطراف التي تهمها تلك المسائل. رجال الأعمال، والاتحادات، والجمعيات التجارية، والمنظمات غير الحكومية، ربما يشاركون (عن طريق محامين غالبا). في بعض القضايا تعقد الدائرة القانونية جلسات استماع في عدد من المدن؛ ربما يشارك الأفراد والمؤسسات ويقدمون وجهات نظرهم. وقد يُطلب منهم تقديم تعليقات مكتوبة. على سبيل المثال في العام 1999 نشرت هيئة الضمان والتبادل التجاري (Securities and Exchange Commission (SEC لائحة (مقترحة) للكشف الانتقائي Selective Disclosure Rule تتضمن فقرات عن تبادل المعلومات مع المطلعين على خفايا الأمور التجارية، وتلقت الهيئة آلاف الرسائل والتعليقات[57].

وقانون الإيرادات الداخلية The Internal Revenue Code تشريعٌ آخر مخيف. بالنسبة إلى رجال الأعمال من أي حجم كانوا، أو الأفراد الأغنياء الذين لديهم استثمارات واسعة، يعتبر الوسطاء ضرورة حتمية. أما النصائح بشأن دفع

الضريبة فهي مسألة أخرى. هناك شركات متخصصة لمساعدة الناس من الطبقة الوسطى في كيفية التعامل مع ضرائبهم. إحدى الشركات، «إتش. أند آر. بلوك» H&R Block، لديها 11 ألف مكتب ضريبة في الولايات المتحدة و1700 مكتب في الخارج. هذه الشركة الضخمة لديها محامون ومستشارون لتنظيم سجلات ضرائبها. توفر هيئات الخدمات التجارية محامين ومحاسبي ضرائب لديهم آخر المعلومات عن اللوائح، والأحكام، والضوابط. هؤلاء المحامون والمحاسبون ينقلون هذه الأمور إلى موكليهم (مع تقديم النصائح عن طُرُق دفع أقل قدر ممكن من الضرائب من دون خرق للقوانين).

يؤدي محامي ومحاسب الضريبة، على نحو ما، دور العميل المزدوج. واجبه الأساسي مساعدة الموكلين، لكنه أيضا يخبر الموكلين كيف يطبقون القانون، وأي الاستراتيجيات تنجح، وأيها تفشل، وكيف يبدو شكل دافع الضريبة النزيه، وأي نوع من سلوك التهرب ربما يؤدي إلى المتاعب. إذن هؤلاء يقدمون خدمة للحكومة بطريقة أو بأخرى. لا يمكن أن يعمل نظام الضرائب من دون مساعدة المتخصصين في الضريبة؛ هؤلاء يحللون النصوص، يهضمونها، يحولونها إلى نتف صغيرة بحجم اللقمة، ويقدمونها إلى موكليهم. ربما لا يكون من الغريب أن نقارن هؤلاء بالخلايا العضوية المجهرية التي توجد داخل معدة الأبقار. تأكل الأبقار العشب، لكنها لا تستطيع أن تهضمه وحدها. هذه الخلايا الداخلية تكسّر العشب، وتجعله غذاء لها وللأبقار.

من السهولة استيعاب الدور الذي يضطلع به المحامون بوصفهم عملاء مزدوجين. المحامون، كما هو معروف، يحصلون على المال مقابل مساعدة موكليهم. إنهم يصممون وينفذون «خدمات قانونية مبتكرة»؛ ويساعدون موكليهم على «تقليص تكاليف المعاملة، والمراوغة وتخطي القيود والضوابط، وتحقيق أهداف استراتيجية»[58]. إن مساعدة الناس على تحقيق تلك «الأهداف الاستراتيجية» شيء مهم من الناحية الاجتماعية. لكن الشيء الأكثر أهمية للمجتمع ربما يكون الدور الذي يؤديه العميل المزدوج. هذا الدور يجعل النجاح ممكنا (بالنحو الذي نراه) لذلك العملاق الحديث: دولة الرفاهية التنظيمية. لن تكون أعداد هائلة من القوانين واللوائح والضوابط ذاتَ أثر إذا اضطر الناس إلى التعامل معها من دون

وساطة، إذا جاز التعبير. التعقيد يؤدي إلى إجهاد وإرباك الناس ورجال الأعمال. سوف يعجزون عن مجاراتها وحدهم. إنهم يحتاجون إلى خدمات عملاء مزدوجين.

يؤدي المحامون في كثير من المجتمعات دور الوساطة، أو العميل المزدوج. في بعض المجتمعات هناك جهات أخرى تضطلع بهذا الدور: كتّاب العدل، كتّاب «العرائض»، أو ببساطةٍ خبراء في مجالات معينة من القانون. هنا نجد الظاهرة الأساسية نفسها: رسائل الأنظمة القانونية الحديثة تكون معقدة جدا بحيث لا تصل إلى جمهورها من دون وساطة. أو يكون الجمهور ساذجا أو غير متعلم فلا يتمكن من فهم رسالة بسيطة نسبيا. مادام الأثر يكون مستحيلا من دون توصيل، فهناك فرصة لتدخل الوسطاء، ويُحْصَل على هذه الفرصة بطريقة أو بأخرى، في كل مجتمع، ويكون ذلك أحيانا بنحوٍ غير كافٍ أو رديء، هذا شيء مؤكد.

مزيد عن الرسالة: ناقلون مساعدون

التعليم، بالمعنى الواسع للكلمة، من الطرق التي يمكن بها توصيل الرسائل القانونية إلى الجمهور. يؤدي التعليم دورا في هذا المجال بنحوٍ حرْفي: ما نتعلمه في المدارس عن القانون، والحكومة، والنظام القانوني. الثقافة الشعبية أيضا لها وظيفة تعليمية. هناك حملات منظمة تهدف إلى «تثقيف» الناس ببعض جوانب القانون. في أواخر العام 2013، حين صدر قانون الرعاية المُيسرة The Affordable Care Act (أوباما للرعاية Obamacare) ــ وهو برنامج معقد جديد ــ بذلت الحكومة الفدرالية جهودا عظيمة لإخبار الناس بحقوقهم وواجباتهم، مثلا كيفية الانضمام إلى البرنامج. في بداية الأمر كان هناك ارتباك وعدم تنظيم، لكن لاحقا نُظِّمت الأمور[59]، ونُشرت آلاف التوجيهات، والملصقات، والكتيبات، ونشرات المعلومات، وغيرها لتنوير الناس. يمكن أن تفرض الحكومات «الإفصاح»، بحيث تجعل الشركات تقدم المعلومات للناس. ينبغي على شركات الائتمان أن تخبر عملاءها بشأن معدلات الفائدة. من الجدير بالذكر أن الشركات التي تريد أن تكسب مزيدا من الناس عليها أن تعرّي نفسها، إذا جاز التعبير، أمام مستثمرين محتملين. الأشخاص الذين لديهم سجلات اعتداء جنسي عليهم أن يفصحوا عن أماكن إقامتهم. «الإفصاح المخول به.. ركن أساسي للوسائل التنظيمية». هذا الاقتباس من دراسة دان هاو Dan Ho عن «تصنيف مستويات

التعقيم في المطاعم»، و«فكرته الأساسية تلخيص فحوص التعقيم وإعطاؤها درجة («أ»، «ب»، «ج»)» وعرض هذه النتائج بنحو واضح على واجهة المطعم[60]. لكن سواء كان هذا الإفصاح يشكل فرقا أو لا، فهو بطبيعة الحال مسألة تجريبية. كانت ولاية بنسلفانيا، على سبيل المثال، «تنفق ملايين الدولارات لجمع أدلة معقدة نسبيا عن نتائج عمليات القلب»؛ هذه المعلومات متوافرة للناس العاديين. لكن قليلا جدا من المرضى يعرفون هذه المعلومات، أو يستفيدون منها[61].

تؤدي الشركات والمؤسسات الخاصة دورها في التثقيف على طريقتها. على سبيل المثال القانونُ عموما يمنع التحرش الجنسي. لا شك في أن كثيرا من الناس لديهم على الأقل فكرة غامضة عن معنى ذلك. لكن التفاصيل يمكن أن تكون دقيقة ومعقدة. هناك دليل على أن النساء يعرفن عن التحرش بشكل موسع بالقياس إلى الرجال، وهذا ليس بالمفاجأة الكبيرة[62]. كثير من المنظمات ــ مثلا الجامعة التي أعمل فيها ــ تقيم دورات تدريب أو دورات على الهواء أو مسابقات المحاكمة الصورية أو تتخذ بعض الإجراءات، لتوضيح ماهية التحرش الجنسي وكيفية تجنبه، وهناك سياسة تتبناها الجامعة عن الموضوع. هل هذه الحملات مؤثرة؟ إحدى الدراسات وجدت بعض الأدلة على «الرجعية»: أن بعض الرجال والنساء يجدون الفكرة كلها فيها مبالغة سخيفة أو حتى خطيرة. هناك بعض الناس يشعرون «بأنهم يمشون على دبابيس». وإحدى الطالبات كانت ترى أن بعض النساء (واضح أنها ليست هي)، «إذا أعطاهن شخصٌ يكرهنه الزهور فهذا تحرش، لكن إذا كانت الزهور من شخص محبوب يكون ذلك التصرف فجأة جميلا»[63]. المواقف السابقة إزاء الجنس تشكل تأثيرا في طريقة تلقي الناس للرسالة. لكن ما إذا كانت المواقف (السابقة، أو المتخللة، أو اللاحقة) تُتَرجَم إلى سلوك مسألة لم تُجب عنها الدراسة أو لم تتمكن من الإجابة عنها.

التحرش الجنسي موضوع معقد وحساس. ربما يكون مزيد من الحملات التثقيفية والمعلوماتية التي تتناول موضوعات محايدة مؤثراً أكثر. غالبا ما تعلق الشركات، مثلا على لوحات الإعلانات، معلومات أساسية عن قوانين العمل وحقوق العمال. والموظفون يمكنهم قراءة حقوقهم وواجباتهم؛ البعض منهم ربما يحاول فعلا استيعاب هذه المعلومات. وتنهمك الحكومة ورجال الأعمال في بذل مزيد من

الجهود والمساعي في هذا الشأن؛ وما إذا كان هذا يشكل فارقا أو لا فإن هذا الأمر يعتمد على الظروف والموضوع.

ربما كان الخط الفاصل بين التثقيف والعقاب غير واضح. في كاليفورنيا إذا أمسكوا بك وأنت تقود سيارتك بسرعة، أو استدرت استدارة غير مسموح بها، أو ارتكبت مخالفة مرور بسيطة نسبيا، فعليك الالتحاق بدورة في مدرسة المرور. هذا، من حيث النظرية، عمل تثقيفي. أما من حيث الممارسة فهو نوع من العقوبة ــ فأنت مضطر إلى أن تمضي ثماني ساعات مملة وتستمع إلى قواعد قيادة السيارات. في هذه الأيام يمكن أن يحدث الأمر على الإنترنت، وهو شيء لا يعترض عليه كثير من الناس. (هناك أيضا مدرسة مرور «مسلية» على الهواء، تعطي وعودا بأن تكون دروسها سريعة، ورخيصة، وممتعة، ولا تحتاج إلى أي قراءة)[64]. في كندا صدر قانون في العام 1985 يسمح بمحاكمة من يسمونهم «جونز» Johns (زبائن العاهرات). وفي تورنتو العام 1996 يتعين على الرجال الذين يُتَّهمون بهذه المخالفة الالتحاق ببرنامج معالجة الانحراف في «مدرسة جون تورنتو» Toronto John School Diversion Program، هناك (في مقابل إسقاط التهم عنهم) يتلقون دروسا في موضوعات مختلفة: سلبيات أن يكون لديك سجل جنائي، خطورة معاشرة الساقطات (ويتلقون النصائح عن «مدمنات المخدرات اللواتي يحقنّ زبائنهن بإبر ملوثة بالإيدز»)، وكيف يضر سلوكُهم المجتمع. ويشاهدون الأفلام التوضيحية التي تقدم معلومات عن الأمراض التي تنتقل جنسيا. كل هذا يُعطَى قبل استراحة الغداء[65]. هذا بطبيعة الحال عمل تثقيفي مع شيء من الانتقام، أو شكل من العقوبة (الخفيفة). لكنه كان على ما يبدو مؤثرا في توصيل الرسالة.

هل يمكننا تصديق هذا؟

يفترض معظم الناس، في أكثر الأحيان، أن الرسالة تعني حرفيا ما يقال فيها. لكن هذا ليس صحيحا دائما. كثير من الناس، في بلدان مختلفة، يمكن أن يتهكموا على الرسائل التي تأتي من الحكومة. في الدول الديكتاتورية، الدساتير (بطريقة ما) تحمل رسالتين، إحداهما: أنت لديك كل أنواع الحقوق. والأخرى ضمنية: من الأفضل لك ألا تطالب بهذه الحقوق. فقط المجنون أو البطل يمكن أن يفسر دستور

الاتحاد السوفييتي بجدية، أو دستور الصين الحديثة في هذا المجال. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن المعاهدات الدولية. بلدان مثل كوبا يمكن أن توقع على اتفاقيات حقوق الإنسان من دون إحساس بالخجل، لكنها لا تنوي أبدا الالتزام بها.

يتمتع العمال في الصين، على الورق، بحقوق كثيرة. لكنهم (وفقا لإحدى الدراسات) لا يثقون بالقوانين الرسمية للعمل. قوانين العمل تمنح العمال الحق في تقديم الشكوى ضد انتهاكات القانون. لكن العمال في الواقع لا يقدمون الشكاوى؛ إنهم لا يثقون بالمحاكم لأنهم يعرفون أنها مرتبطة بالحكومة المحلية، التي ترتبط بدورها بمصالح أصحاب العمل[66]. الذين يتجهون بالفعل إلى المحاكم ينتهي بهم الأمر إلى التسريح من العمل[67].

هناك موقف آخر ربما يكون شائعا: القوانين الصارمة التي تكون ضعيفة عند التطبيق، أو التي يبدو أنها تعد بالكثير ولا تعطي إلا القليل. تتجاهل الحكومات أحيانا بعض القوانين وتفرض اللوائح التي ليس لها وجود من الناحية الفعلية. ربما تكون الفجوة بين الواقع والطموح على أشدها في الدول الديكتاتورية، لكنها موجودة في أي مجتمع. لقد نشأت الأنظمة القانونية وتطورت إلى حجم هائل يتجاوز القدرة المعقولة للحكومة على تطبيقها، حتى على افتراض أن الدولة في الواقع تريد التطبيق. علاوة على هذا فإن الرجال الذين يمثلون القانون في كل الأنظمة لديهم على الأقل درجة من الاجتهاد. رجل الشرطة الذي يوقف سائق سيارة مسرعا يمكنه أن يقرر عدم فرض الغرامة، إذا قدم السائق عذرا معقولا، مثلا حكاية مؤثرة عن زوجته الحامل التي يريد أن ينقلها بسرعة إلى المستشفى. ربما لا يوجد مثل هذا العذر في كتب القانون، لكن الشرطي يعطيه تنبيها أو لا يفعل له شيئا. المسؤولون عن قوانين البيئة، والأمن، والصحة أيضا يميلون إلى هذا النوع من الاجتهاد. فرض اللوائح وتطبيقها موضوع شاسع للبحوث والدراسات. سوف أعود إلى هذا في فصول لاحقة.

من يفرضون القانون

كما أسلفنا في الإمكان النظر إلى القاعدة القانونية على أنها رسالة موجهة على الأقل إلى نوعين من المتلقين. القانون الذي يمنع السرقة يخبر الناس العاديين بأن السرقة ضد القانون (وهذا شيء حتما يعرفونه سابقا). والقانون، بطبيعة

الحال، رسالة موجهة إلى الشرطة وآخرين من جهات فرض سلطة القانون. الجهات التي تفرض تطبيق القانون هي مثل المواطنين عموما؛ فهي ربما تتلقى الرسائل التي يُفتَرض أن تفهمها أو لا تفهمها؛ أو تتجاهلها، أو تسيء فهم وتفسير الرسائل، مثل الناس العاديين.

دور جهات تطبيق القانون حاسمٌ في أي دراسة للأثر. يميّز توماس غاورون Thomas Gawron ورالف روغوسكي Ralph Rogowski بين «التأثير الفعال» لقاعدة معينة و«تطبيق» تلك القاعدة. البحوث التي تناولت التأثير الفعال تلقي الضوء على استجابة الجمهور، أما البحوث التي تناولت التطبيق فتركز على الجهات المسؤولة عن التطبيق[68]. القاعدة القانونية تكون عقيمة إذا ضاعت الرسالة التي توجَّه إلى عامة الناس، لكنها يمكن أن تكون عقيمة أيضا إذا ضاعت الرسالة التي توجه إلى جهات التطبيق أو رفضتها هذه الجهات. تتلقى الشرطة حتما الرسالة عن السرقة، وتفهم دورها في تطبيق القانون. لكن السلطات يمكن أن تقرر (على سبيل المثال) عدم تطبيق رسالة بشأن منع التدخين، أو ترى أن اعتقال الساقطات لا جدوى منه (تاريخيا، هو قرار كثيرا ما سهلت الرشوة تمريره).

يُعتبر رجال الشرطة في كثير من الطرق وكلاء أساسيين لتطبيق القانون (الجنائي). مسألة كيف يتصرفون ولماذا هي شيءٌ يختلف من بلد إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، ومن دائرة قانونية إلى أخرى. الشرطة ربما تمثل أعمدة النزاهة والشرف والمثابرة في تطبيق القانون، وكثيرا ما يكونون من أصدقاء الناس الذين يسكنون في الجوار، وربما يكونون أيضا منحازين وفاسدين أو متزمتين وغير عادلين. في بعض البلدان رجال الشرطة يديرون عصابات للقتل. الشرطة في اليابان لديها سمعة مختلفة عن شرطة بعض أجزاء المكسيك، أو هندوراس أو غواتيمالا. تظهر فضائح الشرطة من وقت إلى آخر في الولايات المتحدة: عدم الكفاءة، الفساد، التمييز العنصري، الوحشية. هناك بحوث كثيرة عن سلوك رجال الشرطة في عدة بلدان؛ الأشخاص الذين يُعْتَقلون وأسباب اعتقالهم؛ تطبيق القانون انتقائيا؛ وكثير من المسائل الأخرى.

نظام العدالة الجنائية كيانٌ هائل، فضفاض، ويرتبط تطبيقه بفئات معينة. في الولايات المتحدة تحديدا لا توجد سلطة مركزية مسؤولة ـــ سواء على المستوى

الفدرالي أو على مستوى الولايات. يعتمد أثر قانون العقوبات على جهاز الشرطة، وعلى المدعين، والقضاة، و(أحيانا) على المحلَّفين. لقد أجريتُ مقارنة لهذا النظام مع خرطوم مياه في الحديقة مملوء بالثقوب. لو أنك زدت ضغط الماء إلى نهايته ربما لا يصل الماء إلى الطرف الآخر، لكنه ببساطة يتسرب بلا فائدة من الثقوب. هناك عدد لا يحصى من الأمثلة التاريخية عن قوانين تتشتت ولم يعد لها أثر على مستوى التطبيق. قانون الحظر الوطني Tha National Prohibition(*) في العشرينيات من القرن الماضي كثيرا ما يعتبر المثال الكلاسيكي في أمريكا، وفي كل فرع من فروع القانون وكل عصر وكل مجتمع توجد أمثلة أخرى. الرسالة نفسها ربما تكون مسؤولة جزئيا عن هذا؛ لكن في أحيان أكثر تكون الإرادة لنقل الرسالة مفقودة أو فيها خلل.

يُعتبر الاغتصاب من الناحية التاريخية من الجرائم التي نادرا ما يعلن عنها. وكثيرا ما لا يتعاطف رجال الشرطة مع الضحايا. وغالبا ما يقولون إن المرأة «هي التي طلبت ذلك»، أو أنها «في الحقيقة تريد الرجوع إلى صديقها» إذا ادَّعت أنها تعرضت للاغتصاب. يقول رجال الشرطة مثل هذه الأشياء: «هي لم تتعرض للاغتصاب، إنها عاهرة»[69]. في دراسة كلاسيكية أجراها هاري كالفن جونير Harry Kalven Jr، وهانز زيسل Hans Zeisel عن هيئة المحلفين في أمريكا، وهي دراسة تعود إلى الستينيات، وجدا أن هيئات المحلفين كثيرا ما لا ترغب في إدانة الرجل المغتصِب إذا كانت الضحية قد ذهبت إلى حانة أو أن لها تاريخا جنسيا معروفا، أو أنها (من وجهة نظر المحلفين) كانت تتصرف بطريقة كأنما تدعو الآخرين إلى الاعتداء عليها[70]. ربما يعكس هذا رأيا عاما (ذكوريا). كانت الإصلاحات في ألمانيا بشأن قوانين الاعتداء الجنسي تأتي بنتائج مخيبة للآمال وفقا لدراسة نشرت في العام 2014. مازال الناس يؤمنون بخرافات شائعة (زائفة): على سبيل المثال أن النساء اللواتي يتهمن الرجال بالاعتداء الجنسي غالبا ما يكذبن[71]. ولهذا كان أثر القانون الرسمي ضد جريمة الاغتصاب معطلا وناقصا؛ كان خرطومَ مياه مثقبا آخر.

ليست الشرطة، بطبيعة الحال، الجهة الوحيدة المكلفة بتطبيق القانون، والبحوث التي تتناول جهاز الشرطة مجرد نموذج للبحوث حول جهود تطبيق القانون. هناك

(*) أي حظر بيع المشروبات الكحولية الذي أدى إلى نشوء سوق سوداء في أمريكا. [المحرر].

كتابات كثيرة تتناول سلوكيات هيئات المحلفين، وإدارات السجون، والقرارات القضائية؛ باختصار في كل مجال من مجالات تطبيق النظام القانوني. تعتبر المحاكم أيضا من جهات تطبيق القانون. والمحاكم يمكن أن تكون فاسدة أو متلكئة أو غير ملتزمة. ربما تلتزم المحاكم بواجباتها في مسألة محددة أو لا تلتزم، ربما تكون مستقلة عن النظام السياسي أو غير مستقلة، ربما تكون نزيهة أو غير نزيهة، ربما تلتزم بتنفيذ سياسة الدولة أو لا تلتزم. تعتبر كل دائرة إدارية هي جهة من جهات تطبيق القانون، وكذلك كل حارس سجن، ومدير للسجن، أو موظف دولة. كل نظام قانوني أساسي يستخدم آلاف المفتشين، والمراقبين المحليين، والوسطاء؛ هناك جيشٌ من العاملين في الخدمة المدنية واجبهم تطبيق القانون. الرسائل التي يتلقونها وكيف يفهمونها تُعتبر من الجوانب الحيوية لأي دراسة للقانون قيد التطبيق. والدراسة أيضا يمكن أن تتناول ما يتعلق بهويتهم. من يكونون، مستواهم التدريبي، مقدار معلوماتهم، مدى اهتمامهم؟ إن تأثير العاملين في الخدمة المدنية على ضوابط العمل موضوع رئيس لكثير من الدراسات؛ سوف نتناول هذا الموضوع لاحقا.

الناس لهم دور أيضا في تطبيق القانون. لن يُطبَّق القانون الجنائي بنحو جيد من دون شكاوى المواطنين. وقوانين الحقوق المدنية تصبح رسائل عديمة الجدوى ما لم يرغب الناس في التصرف. يولِّد ضغط الرأي العام على جهات تطبيق القانون فارقا كبيرا (وهذا ليس شيئا جيدا دائما). الضغط في سبيل أن نكون متشددين مع الجريمة، أو أكثر تساهلا في منع التدخين في الأماكن العامة. الضغط لاعتقال وترحيل مزيد من الأجانب أو منح مزيد من تأشيرات الدخول للأجانب ذوي المهارات. الضغط لإيقاف مضايقة الأقليات أو لجعل المدن أكثر أمانا. أحيانا يعتمد تطبيق القانون على إبلاغ السلطات عن المخالفات. هذا الموضوع سوف نناقشه لاحقا.

***

في هذا الفصل تكلمنا عن الرسائل التي تُنقل إلى الناس، أو جزء من الناس؛ إنها رسائل عن القواعد، والمعايير، والضوابط، وما شابه ذلك. الهواء مملوء بهذه الرسائل إذا جاز التعبير. لكنها ليست الرسائل الوحيدة المهمة في النظام القانوني. وذكرنا أيضا الرسائل إلى جهات تطبيق القانون. وهناك رسائل عن جهات تطبيق القانون. أي الرسائل إلى الناس عموما عن مستوى تطبيق القانون، ونوع ذلك

التطبيق، وضد من. هذه الرسائل ذات أهمية كبيرة. إذا تلقى الناس بطريقة ما رسالة بأن القانون الذي يمنع السرعة العالية لا يُطبَّق، فإن هذا ربما يقود إلى زيادة السرعة على الطرق السريعة. وإذا تلقوا رسالة عن مزيد من إجراءات الشرطة في هذا المجال، ربما يخففون سرعتهم.

سوف نتناول في الفصول اللاحقة عوامل الردع: الخجل، والعار، وتأثير الأقران، وغيرها من العوامل التي تؤثر في أثر القانون. الردع، بطبيعة الحال، يشير إلى نظام الثواب والعقاب. لكن الأثر لا يأتي من الثواب والعقاب فقط، بل من التصورات عن الثواب والعقاب: ما ينقل إلى الناس أو جزء منه. والخجل (رادع محتمل آخر) يعتمد على رسائل الأقران. الشخص الذي يفعل شيئا خطأ، ولا يراه أحد لأنه يكون وحده، من غير المحتمل أن يشعر بالخجل. هذه موضوعات سوف نتوسع فيها في فصول لاحقة.

3

تشريح «الالتزام»

لقد عرَّفنا الأثرَ بأنه السلوكُ الذي يرتبط ارتباطا سببيا بقانون معين، أو قرار، أو أي إجراء حكومي، أو عمل موظف خدمة مدنية، أو رجل شرطة، أو أي جهة أخرى مكلفة بتطبيق القانون. في الإمكان التمييز بين الأثر المباشر وغير المباشر، أي بين الأثر الفوري وما يأتي بعد ذلك من الموجات. هناك أيضا ما يمكن أن نسميه الأثر القانوني. ونقصد بالأثر القانوني كيف ينعكس أثر قرار تصدره المحكمة (أ) على عمل محكمة أخرى، أو تأثير قرارات محكمة الاستئناف على محاكم البداءة أو أجزاء أخرى من النظام القضائي. الأثر القانوني كبير الأهمية لفقهاء القانون.

«يعتمد نجاح الضوابط والتعليمات على مجموعة عوامل. والتكاليف التي تترتب على الالتزام، بطبيعة الحال، أحد هذه العوامل»

لكننا، بصورة إجمالية، لن نأخذ بنظر الاعتبار الأثر القانوني؛ إذا فعلنا ذلك لا بد أن نحتاج إلى كتاب آخر ضخم.

تعريف الأثر الذي أعطيناه سابقا حيادي المعنى. إنه يتطرق إلى التغيرات التي تحصل بعد، وبسبب، بعض النشاطات ضمن النظام القانوني. في بعض الأحيان يتطرق الأثر أيضا إلى التغيرات التي تحصل قبل ذلك الفعل القانوني، أو توقعا له[1]. إذا تساءلنا عن أثر قانونٍ معين فهذا لا يعني السؤال عما إذا كان القانون قد «حقق غرضه المطلوب». هذا يعتمد على ما يُفترض في القانون أن يحققه، وهذا ليس دائما من السهل معرفته من الناحية الموضوعية. في أسوأ الحالات يكون السؤال عن غرض القانون هو بمنزلة طرح لسؤال لا توجد إجابة عنه. لا أحد يمكنه قراءة عقول المشرعين. بطبيعة الحال لا يكون الغرض من القانون غامضا في كل الأحوال. إنه أحيانا واضح تماما.

هذا السؤال: «هل تحقق الغرض من القانون؟» غالبا ما يكون بالغ الأهمية. إذا توخينا الدقة يكون الأثر والغرض عادة مترابطين، لكنهما من الناحية التحليلية منفصلان، إن لم يكونا شيئا آخر. من الواضح أنه إذا كانت للقانون مثلا تأثيرات سلبية، إذن يحقق بصعوبةٍ هدفه (المفترض)، مثل عدّ الدواء الذي قُصِدت به معالجةُ الأرق فاشلا إذا أدى إلى نوبات قلبية.

هذا الكتاب كما قلنا يتناول الأثر، فهو يتجاهل في معظم أجزائه «الفاعلية»؛ أي التوازن (أو عدم التوازن) بين أثر قاعدة قانونية معينة (التغيرات السلوكية التي تنتج عنها) والغرض (المفترض) للقانون. موضوع «الفاعلية» وحده يستحق أن يؤلَّف عنه كتابٌ خاص، أو كثير من الكتب. أي معالجة لهذا الموضوع يجب أن تتطرق إلى بعض التساؤلات الصعبة: كيف يمكن أن نعرِّف الغرض، وكيف يمكن قياس ما إذا كان القانون فعلا يحقق ذلك الغرض؟ لكن موضوع كتابنا هذا عن الأثر، وليس عن الغرض من القانون. على أي حال لا يمكنك التعامل مع الفاعلية من دون التعامل مع الأثر أولا. وأنا أتصور أن مسألة الفاعلية محددة جدا بموقفٍ معين، وأن مناقشتها وفقا لمصطلحات عامة ستكون أصعب بالقياس إلى الأثر.

يختلف الغرض (المفترض) للقانون، بطبيعة الحال، عن الوسائل التي تُتَّبع لتحقيق ذلك الغرض. إذا أردنا معرفة إن كان أي قانون جديد «ينجح»، فنحن

نطرح في الواقع سؤالين منفصلين: أولا، هل كان للقانون أي أثر؟ وثانيا، هل عزز ذلك الأثرُ احتمالَ تحقق الهدف (المفترض) من القانون؟ الإجابة عن السؤال الثاني ليست بحثا عن التأثيرات الجانبية فقط؛ إنها سؤال عما إذا كانت الوسائل المختارة ربما تكون خاطئة، لأنها لا تقرّبنا إلى غرضنا المنشود. على سبيل المثال كانت ألمانيا تشعر بالقلق من نسبة الولادات المنخفضة وتقلص أعداد السكان، فأصدرت قانونا طُبِّق في العام 2007 يعرض مكافآت سخية للأمهات والآباء الذين يطلبون إجازات أمومة أو أبوة[2]. كانت الفكرة تهدف إلى تشجيع الناس على إنجاب مزيد من الأطفال (وحث الآباء على ممارسة دور أكبر في حياة أطفالهم). كان لهذا القانون أثر واضح وقابل للقياس. بإمكان المرء أن يحسب عدد الأشخاص الذين حصلوا على المكافآت مقارنة بأعداد الذين قدموا الطلبات في النظام السابق. كان عددٌ مثير للاستغراب من الآباء قد تناولوا الطُّعم. لكن هل أدى القانون إلى نسبة ولادات عالية؟ تلك قصة أخرى. في بداية الأمر ارتفعت نسبة الولادات قليلا (على ما يبدو)، لكن لاحقا بقيت على حالها. هناك كثير من العوامل التي تؤثر في قرارات العائلة بشأن إنجاب الأطفال. باختصارٍ، كما نفترض جدلا، لقد أخفق القانون، على رغم أنه كان له أثر في تحقيق الغرض. وهذه ظاهرة شائعة كثيرا.

الالتزام

تستخدم كثير من دراسات الأثر مصطلح «الالتزام» **Compliance**. الالتزام يعني استجابة لمادة قانونية ما، ترتبط ارتباطا سببيا بتلك المادة، وهو يتضمن السلوك الذي يأتي عن قصد لتطبيق تلك المادة بشكل متطابق (إلى حد ما) مع ما تمليه المادة القانونية. أي إن الالتزام، بعبارة أخرى، نوع من الطاعة. حددت ديانا كابزيوسكي Diana Kapiczewski وماثيو م. تايلور M. Taylor Matthew أربع مجموعات مميزة للدراسات التي تتناول الالتزام. اثنتان من هذه المجموعات تهماننا: أولا، التزام المواطنين - بمعناه الاعتيادي. ثانيا، التزام «السلطات التنفيذية، التشريعية، والدوائر الرسمية»[3]. هناك بطبيعة الحال عدم التزام أيضا، ودرجات متباينة بين ذلك. يعتبر الالتزام وعدم الالتزام من المفاهيم المعقدة. كلما زاد تعقيد المادة القانونية (تخيل تشريعا من مئات الصفحات المطبوعة) كانت درجة الالتزام

بها على أحد طرفين نقيضين: إما أن يُلتَزم بها التزاما كاملا، وإما ألا يُلتَزم بها إطلاقا. وكذلك في هذه الحال بالنسبة إلى عدم الالتزام.

الالتزام وما يرتبط به من الأمور أمثلة واضحة على الأثر، لكن مصطلح «الأثر» له معنى أوسع من الالتزام. كلمة مثل «الالتزام» تأتي في مكانها المناسب تماما حين نتحدث عن القانون الجنائي. أنت تلتزم من خلال طاعتك قانونا يمنع عبور الشارع من غير الأماكن المسموح بها، أو بعدم ارتكاب السرقة أو السطو على المحلات. ويمكن أيضا أن تلتزم من خلال اتباعك ضوابط معينة: تقديم حساباتك الضريبية، أو في حال مؤسسة عامة، الكشف عن معلومات مالية إلى حاملي الأسهم. لكن عدم التجريم وإلغاء القوانين أيضا لهما أثر، وهذا الأثر تنطبق عليه بصعوبةٍ كلمة «الالتزام». كان الزنا ذات يوم يُعرف بأنه جريمة. ثم أُلغي القانون. هل كان لذلك أثر؟ بعبارة أخرى، هل قرر مزيد من الناس ارتكاب الزنا؟ خفَّفت جنوب أستراليا القيود القانونية بشأن تعاطي الماريغوانا. هل شجع هذا مزيدا من الناس على الإدمان؟[4].

يتضمن الأثر أيضا جميع أنواع التأثيرات غير المباشرة. الحكومة تصدر قانونا تطلب فيه من الناس الأجانب التسجيل قبل موعد محدد، مثلا 1 أغسطس. لنفرض أن القانون يعفي الأجانب المتزوجين من أمريكيين. فلنتصور أيَّ أجنبي غير مسجل ربما يعيش مع مواطن أمريكي، وهما غير متزوجين، لكنهما الآن يقرران الزواج لتفادي التسجيل. هذا بالتأكيد أثر - إنه سلوك يتعلق سببيا بالقانون - ولكن من غير المناسب أن نسميه «التزاما». ربما يوجد أجنبي آخر يقرر ببساطة الرجوع إلى وطنه. هذا أيضا يعتبر أثرا، لكن هنا أيضا لا تكون كلمة «التزام» (أو «عدم التزام») مناسبة.

من الواضح أن كلمتي «مباشر» و«غير مباشر» غامضتان بعض الشيء. الأطراف (كما هي الحال) من السهولة تحديدها؛ أما الأمور التي في الوسط فهي مشوشة. كانت النتيجة الأكثر مباشرة لقضية ميراندا الشهيرة (والتي أدت إلى ظهور ما يُعرف بـ «تحذير ميراندا»(*) Miranda Warning هي تأثير القضية في إرنستو ميراندا

(*) تحذير ميراندا: نص يتلوه ممثلو العدالة على المتهم يبلغونه من خلاله بحقوقه الدستورية الوقائية، كحقه في التزام الصمت لئلا يتلفظ بما قد يدينه، وفي استحقاقه توكيلَ محامٍ يدافع عنه وإن لم يستطع تحمل تكاليف أتعابه. [المحرر].

Ernesto Miranda. فقد أُدين هذا الرجل بارتكاب جريمة، والمحكمة العليا نقضت الحكم(*)، فأُطلق سراحه، وخسرت ولاية أريزونا القضية. في حالات أخرى، نتيجة قرارٍ ما، يمكن أن تغير النقودُ الأمورَ؛ كأن يحصل أحد الوالدين الأم أو الأب على حق رعاية الطفل؛ أو أن يُطلَق سراح السجين، أو أن يبقى في السجن. عرف العاملون في الصحة العقلية بقضية تاراسوف فغيَّروا سلوكهم. ترفع الولاية رسوم منح إجازة الصيد؛ فيقدم أحد المحبين لهذه الرياضة طلبا ويدفع الرسوم. كل هذه أمثلة عن الأثر المباشر والواضح.

لكن هذه الأمثلة تتضمن أيضا أثرا غير مباشر. لو كانت قضية ميراندا أثرت في سلوك الشرطة، فلربما سُمي هذا أثرا مباشرا، لكن ما إذا كانت القضية قد أثرت أو لم تؤثر، وما الأثر، فهذه أمور خاضعة للجدل، والقضية من ثم كانت تتضمن بعض الجوانب السياسية. لقد أثرت في الجدل بشأن سلوك رجال الشرطة، وفي سياسة التعامل مع الجريمة بصورة عامة. وهذان الأمران جزء من الأثر غير المباشر للقضية.

الشخص الذي ينفذ عملية سطو مسلح ويضع على وجهه قناع التزلج ويقتحم متجرا، من الواضح أن القناع موجود لإخفاء وجهه وهويته. يرتبط القانون ضد السطو المسلح سببيا بحقيقة أنه يضع قناعا. إذا كان هناك آلاف السُّراق المسلحين، فمبيعات ذلك النوع من الأقنعة ربما تزداد. وهذا له نتائج على صناعة النسيج والدخل الإجمالي لمتاجر بيع المستلزمات الرياضية. من المؤكد أن هذا مثال يصعب تصديقه. هناك أمثلة أخرى ربما أقل غرابة. يشتري المواطنون الذين يشعرون بالخوف مزيدا من المسدسات. ويتجنبون الخروج ليلا، وبذلك تنخفض مبيعات بطاقات حفلات الرقص والموسيقى. يمكنك أن تضع سيناريو مماثلا تقريبا لكل قانون يصدر أو مرسوم. من الواضح أن الأثر المتراكم، مباشرا كان أو غير مباشر، لأطنان من المواد القانونية في المجتمعات الحديثة يكون هائلا. هناك نطاق هائل من السلوكيات التي يمكن اعتبارها استجابات بعيدة وغير مباشرة للقوانين وقرارات المحاكم.

(*) نقضت المحكمة العليا الحكم في قضية ميراندا ضد ولاية أريزونا Miranda v. Arizona بسبب شكوى ميراندا من أنه لم يُبَلَّغ بحقوقه الدستورية الوقائية. [المحرر].

يشير الأثر غير المباشر إلى ما يمكن أن نسميه التأثير الموجي لبعض المواد القانونية. الولاية ترفع رسوم إجازات صيد الظباء؛ القليل من الناس يدفعون الرسوم؛ وتنخفض أعداد الظباء التي تُقتَل. ثم تتضاعف أعداد الظباء في المنطقة، وتغزو مزيدا من الحدائق وتأكل النباتات. يمكن أن تكون هناك امرأة تشعر بالقلق، جزئيا، لأن الظباء تأكل أزهارها وتدمر حديقتها التي تحبها كثيرا، المرأة تذهب إلى طبيب نفسي يصف لها العلاج، العلاج تكون له تأثيرات جانبية غير متوقعة فتموت المرأة. هكذا تجري الأمور. في الإمكان تعقب سلسلة الأسباب والنتائج - بشكل أو بآخر. لكن من الواضح أنه كلما كان الأثر غير مباشر، صعُب قياس نتائجه، وصعُب أيضا ترتيب ذلك سببيا بالرجوع إلى المحفز الأصلي؛ فيكون أثرا صعب التوقع. وبعد مدة تضيع الموجات في الامتداد الشاسع للمياه.

لقد تطرقنا سابقا إلى أثر قضية تاراسوف في تصرفات العاملين في الصحة النفسية. هل كان للقضية أثر في المرضى؟ بعض الدراسات افترضت أن لها أثرا. الأطباء النفسيون لديهم واجب التحذير والإبلاغ، وإخبار المرضى بهذا. بعض المرضى، بعد سماع هذه الأخبار، ربما لن يكشفوا عن ميولهم العنيفة، أو لن يذهبوا إلى طبيب نفسي لطلب المساعدة. لقد توصل أحد الباحثين الاقتصاديين إلى استنتاج غريب، وهو أن قضية تاراسوف كان لها تأثير «غير مقصود» (وغير مباشر حتما) على زيادة معدلات جرائم القتل بنسبة 5 في المائة[5]. لكن هذا يبدو احتمالا بعيدا. لكن التغير في أوساط المرضى ممكن حتما.

كانت قضية «براون ضد مجلس التعليم» قد ألغت التمييز العنصري في المدارس العامة. وهناك قضايا لاحقة أدت إلى التغيير في مواقع محددة: حوض سباحة في المدينة، متنزه للبلدية. لكن قراءة الناس لهذه القرارات - وهي قراءة صحيحة كما أظن - أكثر عمومية: التمييز المُشرَّع قانونيا، في أي مكان وفي كل مكان، يعتبر انتهاكا للحقوق الدستورية. كانت هناك تأثيرات موجية مهمة على: السلوك، والأعراف، والعقليات. قضايا الحقوق المدنية ربما أدت إلى ظهور مزيد من الأدوار في الأفلام السينمائية والتلفزيون والتي تتناول حياة الأمريكيين من أصول أفريقية. وربما شجعت على ظهور النسويين، والناشطين من سكان أمريكا الأصليين، وحركة الفهود

الرمادية Grey Panthers[*]، ومناصري حقوق السجناء. كل موجة لا بد أن تكون لها سلسلة من التأثيرات الموجية.

حركة الحقوق المدنية إجمالا تشترك في سلسلة من النتائج؛ قضية براون وحدها لم تخلق هذه النتائج، لكنها حتما عززتها. من النتائج الحاسمة التغييرُ في الأجواء الوطنية للعلاقات العرقية. كانت هيمنة البيض، حتى في الجنوب، حتما قد فقدت شرعيتها. وحصل فقدان للشرعية حتى في مجال مكافحة التدخين. ظهرت هنا كثير من القوانين الفعلية: ضرائب عالية، قيود على الإعلانات، حظر التدخين في المسارح والطائرات... وما إلى ذلك. هذه كانت مرتبطة مع حملة مستمرة لإقناع الرأي العام بأن التدخين خطر على المدخنين وعلينا جميعا. والنتيجة هي «لاتطبيعُ» التدخين، حدث «تحولٌ في المعايير الاجتماعية المرتبطة بالتدخين»[6].

في حالات مثل مكافحة التدخين، أو قضايا الحقوق المدنية، من الصعب معرفة حجم الأثرِ المتحقق (المباشر وغير المباشر) وأحجام بعضِ الأمور الأخرى: الإجراءات التي تحدث في المجتمع والتغيرات الاجتماعية - الناتجة عن أي أسباب كانت - والتي تحصل في وقت حدوث التغيرات القانونية نفسه، أو قبل ذلك، وأيها ربما تؤثر في التغيرات القانونية بمثل حجم تأثير التغيرات القانونية في التغيرات الاجتماعية، أو ربما أكثر منه. وكذلك يكون من الصعب دائما، وأحيانا من المستحيل، الفصل بين السبب والنتيجة.

التأثيرات الموجية يمكن أن تضيف إلى أثر القانون. ويمكن أيضا أن تكون هناك تأثيرات سلبية، مثل التأثيرات الجانبية للدواء. قياس التأثيرات الإيجابية والسلبية عملية صعبة ومعقدة. هل يؤدي رفع الأجور الدنيا إلى رفع التكاليف على جهة العمل؟ أو أنه يقلل من معدل تغيير الموظَّفين في مجال الوجبات السريعة؟ أو أنه لا يَحدُث تغييرٌ على الإطلاق؟ مازال قانون مراقبة إيجارات العقارات ساريا في بعض المدن؛ تلك العائلات المحظوظة بما يكفي للعيش في شقق سكنية تخضع لمراقبة الإيجارات تكون في حال أفضل من سواها حتما. لكن ماذا عن التأثيرات الجانبية السلبية؟ الاقتصاديون مقتنعون بأن هذه التأثيرات السلبية تفوق أي فوائد محتملة:

(*) الفهود الرمادية: حركة نظمتها ماغي كون Maggie Kuhn ردا على تقاعدها القسري من الكنيسة البرسبيتيرية في سن 65 في العام 1970، وتدعو إلى مناهضة التمييز ضد الشيخوخة وتطالب بالعدالة الاجتماعية. [المترجم].

أصحاب العقارات يرفضون إجراء تصليحات؛ سوق العقارات تتجمد؛ أعداد المنازل المتوافرة تتناقص[7].

القانون يفرض ربط حزام الأمان في أثناء ركوب السيارة. أحزمة الأمان تجعل السائق في وضع أكثر أمانا. لكن هل هذا صحيح؟ بعض الاقتصاديين (الذين يكرهون أي ضوابط حكومية عموما) يجادلون فيقولون، على الأقل في الماضي، إن التأثيرات السلبية هنا أكثر من الفوائد. السائق تحت تأثير الإحساس الزائف بالأمان سوف يقود سيارته بسرعة متهورة أكثر. حزام الأمان يقلل تبعات السياقة السريعة من دون توخي الحذر، «فيما يتعلق بمخاطر التعرض لإصابات». إن قرار «السياقة بسرعة أكبر أو أكثر تهورا» هو قرار «استغلالِ» بعضِ وسائل الحماية المضاعفة في سبيل «كسبِ» اختصارٍ في زمن الرحلة. على أي حال نحن «نمشي بحذر حين نكون حفاة أكثر مما إذا كنا ننتعل حذاء». أحزمة الأمان، بعبارة أخرى، لا تنقذ الأرواح؛ إنها قد تكلفنا مزيدا من الأرواح[8]. لكن السائق الحذر، وليس المتهور، هو الذي يربط حزام الأمان. أما أن يتحول هذا السائق الحذر عن طبيعته حين يقود سيارته على الطريق السريع فإن هذا يبدو تحديا للمنطق السليم. على كل حال، كما أشار جون دونوهيو John Donohue، هناك حدود للسرعة - بعبارة أخرى، قيود أخرى تُفرَض على السرعة - ولا داعي لذكر رجال شرطة المرور. والشيء الأكثر أهمية أنه حتى إذا كانت هناك نزعة للقيادة بشيءٍ قليل من التهور، فهذا من شأنه أن يتقلص إذا ما قورن بفوائد الأمان للحزام[9].

في الولايات المتحدة يفرض القانون على المعتدين جنسيا التسجيل لكي يعرف المجتمع هويتهم وأين يعيشون. هذا هو جوهر «قانون ميغان» Megan's Law، الذي سُمّي على اسم طفلة ضحية في نيوجيرسي. لم تكن لدى عائلة ميغان في نيوجيرسي أي فكرة بأن أحد جيرانها كان من الشاذين جنسيا. الغضب الذي اجتاح المجتمع بسبب الجريمة أدى إلى إصدار القانون في العام 1997؛ اليوم كل ولاية لديها نسختها الخاصة منه[10]. كان الهدف الحقيقي عدم تراكم عقوبات إضافية على المعتدين جنسيا. هؤلاء الرجال على أي حال قضوا مدة حكمهم في السجن وعادوا إلى العالم. وكان الهدف إبعادهم عن ارتكاب مزيد من الأذى. يصعب تحديد ما إذا كان للقوانين بالفعل هذا التأثير، وربما من غير المحتمل أن يحدد[11]. لكن

الأمر الواضح هو الأثر في المعتدين جنسيا. هؤلاء الرجال (تقريبا كلهم من الرجال) يجدون صعوبة في الحصول على مكان للعيش. وهناك، بالإضافة إلى هذا، تأثير موجي في عائلاتهم؛ تهديدات ومضايقات؛ أصحاب الأملاك يرفضون تأجير الشقق للرجال وعائلاتهم؛ والأطفال يتعرضون للسخرية، والمشاكسات، والإزعاج من أطفال آخرين؛ هناك 77 في المائة من أطفال هؤلاء يعانون الكآبة. هذه التأثيرات الجانبية تفوق أي منفعة يمكن أن تحققها هذه القوانين[12].

يميّز جوزيف غوسفيلد Joseph Gusfield بين الأغراض الرمزية والفعلية «للمواد القانونية والقرارات الحكومية». الأغراض الرمزية «لا تعتمد على التطبيق الفعلي في تأثيرها»[13]. على ما يبدو فإن القانون «الرمزي» يترك أثرا في المجتمع حتى إذا لم يطبقه أحد. غوسفيلد يتحدث عن القواعد التي «تبقى بمنزلة تأكيدات مهمة على وجود قانونٍ مقبول على رغم أنها تُخرَق باستمرار». هذه القواعد تفيد في أنها تعتبر من «المُثل العليا»[14]. ويعرِّف إيرهارد بلانكنبرغ Ehard Blankenburg القانونَ بأنه شيء رمزي حيث يعبِّر فيه صنّاع القوانين عن معيار لكنهم لا يفعلون شيئا لتأمين الوسائل الكفيلة بتحويل فقراته إلى شيء واقعي[15]. على ما يبدو فإن الناس، على العكس من الحكومة، لا يتجاهلون مثل هذه القوانين. لكني أظن أن القانون إذا لم يُطبَّق، مع العلم أن الناس يعرفونه، فإنه يفقد أي قيمة رمزية ترتبط به. أي قانون رمزي بالكامل، عاجلا أو آجلا، لا بد أن يفقد بعض أغراضه ومعانيه، سواء أكانت رمزية أم غير رمزية. لكن القانون يمكن أن يكون رمزيا بالمعنى الحرفي. القانون يمكن أن يخلق رموزا ذات معنى للناس. القوانين عن العَلم الأمريكي مثلا تتطرق إلى رمزٍ إلى البلد. من يحرق العَلم فهو يحتقر ما يرمز إليه العلم[16].

لكن في الأوضاع الاعتيادية من الصعب أن نفهم السبب الذي يجعل للقانون الذي لا يُطبق أي أثر على الإطلاق، فما بالك بأن يكون له «أثر رمزي». يدل تاريخ القوانين غير المطبقة أو التي تطبق بشكل سيئ على كثير من هذه الأمور. قانون الحظر مثالٌ على هذا. في إمكان المرء أن يقول هذا الشيء عن أثر قانون الحظر، بقدر ما كان غير مطبق، فمن الصعب رؤية أي قيمة رمزية له. الواقع أن الناس الذين يخرقون هذا القانون يتعاملون معه باحتقار تام.

يمنح التعديل الخامس عشر لدستور الولايات المتحدة حق التصويت للجميع، بصرف النظر عن العرق. في أثناء فترة جيم كرو Jim Crow[*]، لم يكن الأمريكيون من أصول أفريقية يصوّتون؛ كان السكان البيض في الجنوب يحرصون على ذلك، مستخدمين مختلف الوسائل، ومنها العنف والمضايقات. كان أحد الأمريكيين الأفارقة في العام 1910 مثلا، في ميسيسيبي، يعرف أن محاولة التصويت يمكن أن تكلفه خسارة عمله، أو حتى حياته. من الصعب القول إن التعديل الخامس عشر كانت له قيمة رمزية في ميسيسيبي في العام 1910. القوانين غير المطبقة لا قيمة لها البتة. أو لعلها تكون لها قيمة سلبية: زيادة التهكم، أو في بعض الحالات، الإحباط والقنوط.

ألا توجد استثناءات؟ أيمكن أن يكون للمواقف التي تحصل عندما تقدم القوانين وعودا أو تعبِّر عن المثل العليا أثر حتى من دون جهد للتطبيق؟ القانون يمكن أن يحفز على تصرف معين، يساعد على تحريك المياه الراكدة، يؤدي إلى بعض الاستجابات الرسمية، في حالة تطبيقه تطبيقا حقيقيا. لكن مما يثير الجدل أن حالة التمييز والتفرقة في المدارس كان لها هذا التأثير؛ فقد كان التطبيق، على أقل تقدير، بطيئا بشكل مؤسفٍ وغير فعال. والسكان البيض في الجنوب كانوا يقاومون هذا بشدة. لكن الأثر الحقيقي، وهو ما يثير الجدل، كان في مجتمع السود، وفي حركة الحقوق المدنية نفسها. هناك حتما كثير من الأمثلة المشابهة: عن تفعيل مواد قانونية، ولوائح، وقوانين، من شأنها أن تحث مجتمعا معينا أو جماعة ذات اهتمام مشترك على التغيير. يأخذ الحراك الشعبي تلك المطالبات والرغبات التي كانت شبه واعية، أو في مراحلها البدائية، ويحوِّلها إلى قضايا ملموسة، كما جاء في دراسة مايكل و. ماكين Micheal W. McCann عن حركة المطالبة بالمساواة في الأجور[17]. يعتمد الأثر على أي حال على سلوك الجماهير، والتطبيق الفعلي مجرد جزء من حكاية تتعلق بردود أفعال الجماهير.

(*) جيم كرو: شخصية استعراضية ابتكرها توماس رايس Thomas D. Rice - ممثل أمريكي أبيض - تصوِّر نظرة الاستهجان العنصري للأمريكيين الأفارقة، وذلك بأن يؤدي رايس رقصة يقلد بها حركات الأمريكيين الأفارقة - بعد أن يصبغ بشرته باللون الداكن - ويغني أغنية Jump Jim Crow التي يتلفظ بكلماتها على نحو يقلد به طريقة نطقهم. ونظرا إلى شيوع هذه الأغنية، أُطلِقت على القوانين التي تشرع الفصل العنصري تسميةُ «قوانين جيم كرو» Jim Crow Laws في نهاية القرن التاسع عشر. [المحرر].

بإمكان المرء القول إن كثيرا من القوانين، أو أغلبها، تتضمن جانبا رمزيا. هذا يحدث إذا أخفقت إحدى الولايات في توفير ما يكفي من الأموال والكوادر للوصول إلى المستوى المثالي للتطبيق. القوانين الرمزية والقوانين «الحقيقية» إذن لا ينفصل بعضها عن بعض بشكل واضح؛ لا يوجد فاصل تام بينهما. لكن في أحد الأطراف يمكن للمرء أن يجد القوانين الرمزية البحتة، وهي القوانين التي تُتَجَاهل في الواقع أو التي هي «بلا أسنان»؛ وفي الطرف الآخر هناك القوانين التي تُطبَّق بالكامل وبقوة. أغلب القوانين تقع في مكانٍ ما بين هذه وتلك.

السؤال المثير للاهتمام الآن: لماذا لدينا مثل هذه القوانين الرمزية؟ في بعض الأحيان، ربما تعمل المعارضة لقانونٍ ما بقوة؛ أو أن الطلب على إصدار قانون ما يكون قويا أيضا؛ الجهة التشريعية تسن قانونا «بلا أسنان» لترضية ذلك الجانب من الرأي العام الذي يطالب بإجراء حقيقي (ولا يستطيع الحصول عليه). يذكر جينز نيويغ Jens Newig «قانون الأوزون الألماني» للعام 1995، الذي يعتبر مثالا كلاسيكيا. كان أنصار البيئة يطالبون بعمل شيء حول «ضباب الصيف» Summer Fog، لكن كان إصدار قانون فعال مستحيلا من الناحية السياسية. جاء القانون بعد مناقشات مطولة عن الثقوب في طبقة الأوزون، غير أن بنود القانون كانت غامضة ومملوءة بالاستثناءات، بحيث لم يتحقق شيء. كان الغرض الحقيقي للقانون تهدئة الرأي العام، وقد حقق الغرض منه بوصفه دليل براءة. والنتيجة هي قانون عاجز؛ أو - إن شئت - قانون رمزي بحت[18]. كثير من قوانين الحقوق المدنية لبعض الولايات قبل الستينيات كانت من هذا النوع.

لماذا تريد بعض الجماعات ذات الاهتمام المشترك أن يصدر قانون رمزي؟ الجواب ببساطة: إنها لا تريد ذلك. لكن القانون العاجز أحيانا هو كل ما يريدون الحصول عليه؛ إنه شيء يتفقون عليه. الذين وضعوا مسودة التعديل الخامس عشر للدستور لم يكونوا يبحثون عن رمز؛ لم يريدوا حتى التعبير عن مثلٍ أعلى. كانوا يريدون منح السود حق التصويت. لكن السكان البيض في الجنوب رفضوا (والشمال فقد الاهتمام بالمسألة). لماذا تُتَجَاهل قوانين محاربة البغاء بشكل روتيني؟ لم يكن فلاسفة الأخلاق يبحثون عن رمز؛ كانوا ببساطة يتطلعون إلى النتائج. لكن طلب المستهلك، والفساد، أحبطا نواياهم. منذ قرن تقريبا، بعد العام 1870، كانت أغلب حالات الطلاق في أمريكا تجري بالاتفاق سلفا وسرا بين الطرفين، على رغم أن القانون

الرسمي يرفض السماح للزوجين بالاتفاق على الطلاق؛ لأن عليهما الانطلاق من «أسس». أراد علماء الأخلاق لقوانين الطلاق أن تكون حازمة؛ لكن كان عليهم الاقتناع بما حصلوا عليه. من الممكن أن يشعر المرء بالتهكم إزاء هذا النوع من القوانين، أو ينظر إليها على أنها مصمَّمَة لتضليل الرأي العام، وليقتنع الناس بأن شيئا أُنجز بينما في الواقع لا شيء تحقق. أو يمكن النظر إلى الأمر باعتباره خطوة أولى - بداية رحلة. كل شيء جائز. نادرا ما تحقق الانتصارات الرمزية أيَّ إنجاز حقيقي، لكنها لا تكون دائما اندحارا تاما.

***

حين نفكر في الأثر علينا أن نتساءل: الأثر فيمن؟ لنتأمل، على سبيل المثال، قاعدة قانونية في قانون العقوبات: اعتبار السرقة جريمة. هناك رسالتان، كما قلنا سابقا: واحدة إلى الرأي العام، والأخرى إلى السلطات القانونية. الالتزام أو عدم الالتزام مسألة تخص الجهتين، ويمكن أن يكون هناك أثر في الجهتين، أو في إحداهما وليس في الأخرى، أو لا أثر في أي من الجهتين.

التشريعُ بشأنِ جريمة السرقة بسيطٌ إلى حدٍ ما وصريح. أما القانون الحديث فهو يشكل عقدة متشابكة وصعبة من الرسائل. الرسائل ترشح عبر مستويات وطبقات من البيروقراطية. تضع القوانين الفدرالية للغذاء والأدوية معاييرَ عامة، وتوجد دائرة خاصة تسمى (FDA) مهمتها تنفيذ مضامين التشريع. هذه الدائرة هي التي تضع اللوائح والضوابط. تتلقى الشركات التي تعمل في مجال الغذاء والدواء هذه الرسائل. والدائرة تتولى الإشراف على تطبيق قوانينها بواسطة كادر من الأفراد وتساعدهم جهات أخرى؛ ربما يلتزم رجال الأعمال والناس العاديون أو لا يلتزمون، أو في بعض الأحيان يتقدمون بالشكوى. كل جهد أساسي لتطبيق الضوابط في كل دولة حديثة يتضمن تركيبة معقدة. في الولايات المتحدة، قانون الرعاية الصحية الميسرة (كثيرا ما يسمى رعاية أوباما) تتجاوز صفحاته ألفي صفحة (هل قرأه أحد حقا؟). هذا القانون يضع برنامجا معقدا مربكا؛ الرسائل التي ينقلها تصل إلى هيئات إدارية، حكومات الولايات، الرأي العام، المستشفيات، الأطباء، الممرضات، شركات الأدوية والصيدليات، شركات التأمين، ولا شك في أنها سوف تُرسل إلى جهات أخرى. بعد ذلك يأتي الالتزام والأثر فيما يتعلق بهذه الجهات.

الفعل ورد الفعل

لأغراض كثيرة ربما يكون من المفيد عزل كل من السؤالين الجوهريين اللذين ذكرناهما سابقا في هذا الكتاب عن الآخر: القوى التي تضع القانون من ناحية، وأثر القانون من ناحية أخرى. هذان سؤالان جوهريان كما قلنا. ويمكننا أن نطرح أيضا هذا السؤال: ما الذي حدث في المجتمع وقاد بريطانيا العظمى إلى تأسيس دائرة خدمات الصحة الوطنية National Health Service؟ عندما تشكلت تلك الدائرة، ماذا كان أثرها في المجتمع البريطاني؟ وما خلفيات قانون الحقوق المدنية للعام 1964 في الولايات المتحدة، وماذا حدث لاحقا؟ السؤالان يبدوان منفصلين من الناحية التحليلية، لكن أحدهما في الواقع لا ينفصل عن الآخر. الفعل يؤدي إلى رد الفعل. موضوع كتابنا يتعلق برد الفعل، وليس بالفعل، على الرغم أن رد الفعل كثيرا ما يتضمن التفاعل، حلقة تغذية مرتدة، إن صح التعبير. الناس ببساطة لا يطيعون دائما، يخالفون، يراوغون؛ يفعلون الفعل ورد الفعل. في حالات متطرفة، ربما يرفضون ويعلنون ثورة. في أكثر الأحيان يشتكون، يكتبون الرسائل، يطالبون بالتغيرات. ليس هناك لوبي للصوص ولا يوجد لصوص ربما يطالبون بتغيير القانون الذي يكافح السرقة، ولكن فيما يتعلق بقانون الرعاية الميسرة، أو قرار الإجهاض، أو كثير من القوانين الأخرى، تكون الضغوط المرتدة والتفاعل من الحقائق المهمة في الحياة القانونية. من أنواع الأثر التي ربما تكون للقانون، بعبارة أخرى أنه يدفع بعض الناس إلى بذل الجهود لتغيير القانون.

الارتداد

في مجال أنواع الارتداد، أو التأثيرات الجانبية وردود الأفعال هناك مسألة تستحق أكثر من مجرد نظرة عابرة. القانون أو القرار القضائي الذي يثير «ردود أفعال سياسية» ربما ينتهي به الأمر إلى «تكبيل فاعلية» القانون أو القرار القضائي[(19)]. من الأمور الواضحة فيما يتعلق بنظرية الارتداد قرار إنهاء الفصل العنصري في المدارس، قضية «براون ضد مجلس التعليم». يقول ميشيل كلارمان Micheal Klarman إن هذا القرار أعاق التقدم البطيء والثابت الذي كان يتحقق في الجنوب. لقد أثار مقاومة ضارية، و«حَفَّزَ سياسات الجنوب على المضي باتجاه اليمين»، و«عزَّز»

النزعة العنصرية وجعلها تطغى على المسائل الأخرى، ودفع إلى أنواع أكثر تطرفا من هيمنة السكان البيض، وأضعف موقف السكان البيض المعتدلين. كان الرجال الذين يُنتَخبون للمناصب السياسية في الجنوب من الذين هم «على استعداد لاستخدام أي وسائل لمقاومة التغيير العنصري، ومنها التحدي الصارخ للسلطة الفدرالية والقمع الوحشي للتظاهرات التي تطالب بالحقوق المدنية»[20].

الارتداد شيء حقيقي حتما. لا أحد يتوقع من الناس والمؤسسات أن يهزوا أكتافهم ويتقبلوا اللوائح التي يرفضونها، على وجه التحديد إذا كان ذلك يتعارض مع المبادئ الراسخة بعمق. ربما لا يمتثل الناس ببساطة (سوف نتطرق إلى هذا تفصيليا لاحقا)، لكن إذا كان الناس يشعرون بما يكفي من القوة، فإنهم يمكن أن يفعلوا شيئا. الثورات أمثلة كبرى للارتداد. الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية، والثورة الروسية: كلها يمكن تحليلها من منظور الارتداد ضد السلطات والأنظمة الجائرة.

وما إذا كانت نظرية الارتداد تجعل الأمور تعود إلى شكلها الصحيح بشأن قضية التفرقة في المدارس فهذا سؤال آخر. كان المؤيدون للتفرقة يكافحون كفاح الأبطال ضد الدمج العنصري. لكن هذه ليست القضية المهمة هنا، بل السؤال عما إذا كان التأثير الارتدادي - السلبي - يطغى على أي تأثير إيجابي يتبع هذه القضية تحديدا، أو أي قضية جدلية أخرى. من المستحيل تقديم رأي مؤكد. من البديهي أن النتائج الإيجابية تفوق الارتداد، لكن هذا ليس من السهل إثباته. كلارمان نفسه، على رغم مجادلاته عن الارتداد، يرى أن القرار في قضية براون كان يستحق العناء في النهاية. نعم، لقد أثار ارتدادات عنيفة، لكنه كان أيضا «المسؤول بصورة غير مباشرة عن التشريع المتعلق بالحقوق المدنية الذي شكَّل علامة بارزة في منتصف الستينيات». الارتداد بشكله العنيف «أثار صرخة مدوية بين الجماهير التي تتابع التلفزيون»، وهذا دفع الكونغرس والرئيس إلى «التدخل بتشريع حقوق مدنية أصبح يشكل علامة بارزة»[21]. باختصارٍ كان هناك ارتداد ضد الارتداد، وفي النهاية كانت النتائج إيجابية.

على نحو ما، كان الارتداد أثرا مباشرا لقضية براون وما يتعلق بها من قرارات. كانت قوانين الحقوق المدنية جزءا من الأثر غير المباشر، أو التأثير الموجي. والارتداد

نفسه أسهم في تعزيز حركة الحقوق المدنية – ومن ثم تحقيق النجاح في النهاية - ضمن الكفاح لإصدار قانون قوي حول الحقوق المدنية. إن أقوى طريقة للتعبير عن نظرية الارتداد هي أن قضية براون وما تمخضت عنه جعلت الأمور أسوأ، على الأقل في البداية. فهذه القرارات قطعت سياق التطور، وهو الذي كان تطورا بطيئا ولكنه ثابت. لكن هل هذا صحيح؟ هل كانت ممارسة التفرقة ستضمحل تدريجيا، وبطريقة أكثر صحيّة؟ هل أصبحت مقاومة إقرار حقوق الأمريكيين من أصول أفريقية بعد قرارات التفرقة(*) أقوى مما كانت عليه في السابق؟ هل أدى تدخل المحكمة إلى تباطؤ سياق طبيعي؟ أرى أن هذا شيء يصعب تصديقه. نعم، كانت هناك موجة من العنف والغليان بعد قضية براون، لكن هذا في رأيي لا يوحي بوجود تطور معرقل؛ بالأحرى إنه يدل على مقاومة عنيفة للتغيير. إذا توخينا الدقة فإن مرارة «الارتداد» دليل ضد النظرية التي تقول إن العلاقات العرقية كانت تتطور باتجاه إيجابي - على الأقل خلال مدة زمنية معقولة. لقد أُلغيت العبودية قبل ذلك بتسعين سنة، والجنوب مازال في ذلك الوقت خاضعا للفصل العنصري؛ فلم يكن يُسمح للسكان السود بالتصويت، وكان نظام العدالة عنصريا حتى النخاع. لكن من المؤكد أنه قد حصلت بعض التغيرات. كانت العلاقات العرقية تتحسن بطريقة أو بأخرى في بعض الأماكن، لكن العملية كانت بطيئة، وتتوقف أحيانا - وتواجه المقاومة الشديدة. يبقى السؤال عما إذا كانت العملية «ستتطور» كثيرا خلال أربعين سنة لاحقة، أو خمسين سنة، أو قرن، من دون تدخل المحاكم (أو من دون حركة الحقوق المدنية) مطروحا للنقاش.

ربما كان لقضية براون أثر مباشر في الفصل العنصري في مدارس الجنوب العميق أو لم يكن لها أثر (ربما خلقت نوعا من الاختلاف في الولايات التي على الحدود)، لكنها بالتأكيد أثرت في حركة الحقوق المدنية، حفّزتها، منحتها شرعية قوية. لا أحد في الخمسينيات كان يتخيل وجود أمريكي من أصول أفريقية في البيت الأبيض. كان هناك أيضا جدل ارتدادي ضد قضية «روي ضد ويد»، قضية الإجهاض الشهيرة. الجدل الذي أُثير بشأن قضية براون اختفى؛ لكن يبدو أن الصراع ضد الإجهاض

(*) أي قرارات إلغاء التفرقة لا إقرارها. [المترجم].

المعترف به قانونيا سيخبو بصعوبة. مازالت قضية «روي ضد ويد» تعيش معنا - يشوبها العنف لكنها لا تضمحل، إذا جاز التعبير، على الأقل تبقى يشوبها العنف. لقد كانت قاب قوسين من النقض. ويبدو أنها مازالت في وضعٍ آمن عند كتابة هذه السطور (2016)، لكنها تبقى تخضع لمجادلات مريرة. هنا يبدو أن الجدل الارتدادي يتضمن مقدارا من العقلانية تطفو على السطح. ولكن، مرة أخرى، من الصعب معرفة ماذا كان سيحدث من دون هذا القرار. لا شك في أنه حصل تغير باتجاه موقف أكثر تأييدا للإجهاض، لكن هل من المعقول تصور أن قضية «روي ضد ويد» جعلت الاحتمالات أبعد عن التأييد؟ حتما لا - على الأقل في أجزاء كثيرة من البلاد. من ناحية أخرى، القرار جعل المسألة ذات أبعاد سياسية عميقة وربما أثر في حركة المحافظين. القضية أظهرت أن الحاجة إلى تعيين قضاة عاديين وقضاة للمحكمة العليا يعارضون قضية «روي ضد ويد» حاجة مهمة.

إذا رفضنا نظرية الارتداد، فهذا لا يعني أن نرتكب الخطأ المقابل - أي منح ثقة زائدة، وتخصيص أثر كبير، لقرارات المحكمة العليا وغيرها من المحاكم. لا توجد طريقة لقياس أثر تلك القرارات بدقة، وخصوصا أثرها المباشر، وحتما لا توجد طريقة أيضا لقياس الأثر غير المباشر بمرور الزمن. في رأيي على الأقل يبدو من البديهي احتمال أن قضية الأقليات العرقية كان لها أثر إيجابي، هذا صحيح بالتأكيد على الأجل الطويل. لكن المجتمع يتغير بطرق كثيرة بحيث يغدو من الصعب استنتاج العلاقة السببية لمواد قانونية محددة ضمن كثير من المواقف. يرجع التقدم الذي تحقق في مجال الحقوق المدنية في كثير من جوانبه إلى تغير المعايير الفكرية. ربما لا تفعل قرارات المحاكم شيئا أكثر من التأرجح في الخلفية أو أنها تشكل ارتدادا للتغير الاجتماعي. لكن بعض أنواع أثر القرارات القضائية يبدو واضحا إلى حدٍ ما. ربما تبدو قرارات المحكمة العليا شجاعة وتتطلع إلى الأمام، لكنها في الواقع كانت تُجبر الأقليات في الولايات على الانضمام إلى الصف. يمكن قول هذا، على سبيل المثال، عن القضية الشهيرة «غديون ضد وينرايت» في الستينيات[22]. كان حق الحصول على المحامي الذي تدفع له الولاية في السابق هو القاعدة المتبعة في معظم الولايات، بينما كانت فلوريدا، الولاية التي يسكن فيها غديون، لا تطبق هذا.

الارتداد السياسي، وفق قول كلارمان، «من المحتمل أن يحصل خصوصا عندما يتعارض قرار المحكمة مع الرأي العام ويكون له مساندون أقل تشددا في الالتزام من معارضيه»[23]. لكن هل في الإمكان قول هذا حقا عن قضية براون وغيرها؟ مدى التشدد المشار إليه من الصعب قياسه. لقد أثارت المطالبة بالحقوق المدنية حتما التزاما متشددا لدى الأمريكيين من أصول أفريقية وحلفائهم. بالتأكيد لقي الارتداد تقبلا شديدا، وحدثت تغيرات دراماتيكية في الرأي العام.

هناك نظريتان مميزتان عن الارتداد. إحداهما، وهي نظرية كلارمان، تميز بوضوح بين الأثر المباشر وغير المباشر، وبين النتائج الفورية والنتائج على الأجل الطويل. القضايا التي يناقشها كلارمان، كما يتبادر إلى الذهن، على رغم وجود الارتداد، نشك في أنها كانت ذات نهايات سعيدة. وهناك نظرية ارتداد مختلفة تُصرّ على أن قضية براون ونظائرها أعاقت التقدم باتجاه التغير الاجتماعي، وأنها جعلت العلاقات العرقية أسوأ مما ستكون عليه إذا حُسمت بطريقة أخرى. هذا الافتراض الثاني يبدو أكثر إثارة للريبة من الأول. الافتراض الأول له بعض الأسس في القانون والنظرية الاجتماعية. المحاكم (والجهات التشريعية طبعا) لن تكون بهذا البُعد عن الرأي العام؛ فهي مثل قائد الفصيل؛ تتقدم جنبا إلى جنب مع القوات، أو في أفضل الأحوال تتقدم بضع خطوات أمامها.

***

يعتمد الأثر المباشر على التوصيل. لاحظنا سابقا أن الناس الذين لا يعرفون شيئا عن القانون الجديد بالكاد يتغير سلوكهم بسبب ذلك. الأثر غير المباشر، من ناحية أخرى، ربما لا يعتمد على التوصيل. ربما يكون استجابة لشيء فعله أو لم يفعله أولئك الذين تلقوا الرسالة. كان لقضية تاراسوف، على سبيل المثال، أثر مباشر في الأطباء النفسيين والعاملين في الخدمة الاجتماعية، الذين صاروا يقدمون مزيدا من التقارير والبلاغات. لكن، كما ذكرنا سابقا، بعض المرضى الذين يعلمون بواجب الإبلاغ، ربما يقررون التصرف بهدوء أكبر أو يتوقفون عن الذهاب إلى أطبائهم. هذا الأثر غير المباشر لا يعتمد على ما إذا كان هؤلاء قد سمعوا بقضية تاراسوف.

في دراسة معروفة جدا ومثيرة للجدل، أشار جون دونوهيو وستيفن د. ليفيت Steven D. Levitt إلى العلاقة بين قضية «روي ضد ويد» - التي حُسمت في العام 1973 - وانخفاض معدلات الجريمة خلال السنوات التي أعقبت في العام 1991[24].

نحن نعرف أن الجريمة في الأساس لعبة يمارسها رجل شاب أو ناضج. ربما يكون الإجهاض القانوني قد قطع ولادات الأطفال الذكور، لكن المؤلفَين يفترضان احتمالية أكثر تعقيدا. النساء اللواتي أُجهِضن «كان من المرجح أن يلدن أطفالا يمكن أن يتورطوا في نشاط إجرامي». هؤلاء النساء «مراهقات، عزَبات، فقيرات». أطفالهن ربما يكونون «في موقف خطير يدفعهم إلى ارتكاب الجريمة خلال مرحلة المراهقة». يولد أطفال غير مرغوب فيهم لأولئك الأمهات فيكونون معرضين أكثر للأمراض والاختلال الوظيفي بمرور السنوات، مقارنة بالأطفال المرغوب فيهم. تؤدي اللوائح التي تنص على حرية الإجهاض إلى أعداد أقل من الأطفال غير المرغوب فيهم. والأمراض الأقل تعني جرائم أقل. هذا جدلٌ بشأن أثر غير مباشر، والواقع أنه بعيد جدا عن المباشرة (وإلى درجة عالية هو شيء مختَلف عليه).

لقد افترضت جيسيكا ولباو ريز Jessica Wolpaw Reyes وجود تغير قانوني آخر قد يرتبط بصورة غير مباشرة تماما مع انخفاض معدلات الجريمة. في ظل قانون المحافظة على الهواء النقي، ابتداء من السبعينيات، كانت اللوائح تتطلب إزالة مادة الرصاص من البنزين. الرصاص، كما هو واضح، «من المواد السامة الخطرة»، خصوصا على الأطفال الصغار «في مرحلة حساسة من نموهم السلوكي والعصبي». يمكن أن يؤدي التعرض لمادة الرصاص لدى الأطفال على ما يبدو إلى زيادة «السلوك المندفع والعدواني». إذن التعرض لمادة الرصاص ربما يكون «الحلقة المفقودة» في تفسير السلوك المعادي للمجتمع، وتقليل التعرض لمادة الرصاص قد يكون من العوامل المؤثرة في انخفاض معدلات الجريمة[25]. بطبيعة الحال، لم يكن التوصيل عاملا مؤثرا، سواء في افتراضات ريز أو دونوهيو وليفيت؛ فلا مجرمو دونوهيو وليفيت الأشباح الذين لم يولدوا بعد كانوا يدركون شيئا أو يعرفون عن قضية «روي ضد ويد» على الأقل، ولا يمكن أن تكون للذكور الذين يعيشون عيشة سوية وينشأون في بيئة خالية من مادة الرصاص السام أي فكرة عن المصير الذي نجوا منه.

الأثر القانوني

نعني بالأثر القانوني أثر مادة قانونية معينة - لائحة، قانون، قرار - ضمن النظام القانوني. إن قضايا المحكمة العليا، على سبيل المثال، لها أثر مباشر في المتقاضين؛

أحدهما يربح والآخر يخسر. الرأي العام عادة لا يعرف كل هذه الأمور ولا يتأثر بها. لكن القرارات، وخصوصا تلك التي يرى المحامون أنها مهمة، والتي تُنقل في وسائل الإعلام وتُنشر، يمكن أن تكون ذات أثر ضِمن النظام القانوني نفسه.

المحاكم العادية تفعل ما تأمر به المحاكم العليا. ويحصل أن تعلم المحاكم العليا في إحدى الولايات بالقرارات التي تصدر في ولايات أخرى، وهذا يؤثر أحيانا في قراراتها. في كثير من البلدان، يكون لبعض القضايا التي تحصل في بلدان أخرى أو محاكم دولية صدى على نطاق محلي. تؤثر التشريعات الجديدة فيما تقوم به المحاكم، وتؤثر أيضا فيما تفعله الدوائر الحكومية، ابتداء من الحكومة الفدرالية إلى المجالس المحلية وإدارات المدارس في المدن.

هنالك عدد هائل من الدراسات القانونية (أكثر مما ينبغي وفق رأيي) تهتم بالأثر الداخلي البحت (وتتجاهل الأثر الخارجي). في كتابنا هذا، لن نتبع هذا السياق. إن السلسلة الداخلية من العقائد والقيم المترابطة لا تعنينا. لكن ينبغي على الأقل التطرق إلى نوع واحد من الأثر. هناك قضايا مهمة - قضية تاراسوف مثالٌ جيد - لا بد أن نلاحظها ضمن مهمتنا؛ هذه القضايا ينشأ عنها مزيد من القضايا وربما ينشأ أيضا تغير في النظام التشريعي. قضية تاراسوف من القضايا التي حدثت في كاليفورنيا، لكن هناك قضايا أخرى في ولايات أخرى. المحاكم الأخرى تلاحظ ذلك؛ تصدر كاليفورنيا قانونا لتوضيح الواجب القانوني للأطباء النفسيين بإزاء طرف ثالث[26]. يعتبر انتشار القرارات من ولاية إلى أخرى شائعا جدا. وهناك أيضا انتشار للتشريعات. تبدأ التشريعات من مكانٍ معين و«تنتشر» إلى أماكن أخرى. ويُعتبر «قانون ميغان» مثالا جيدا على هذا.

الأثر القانوني (أو الأثر القانوني المفترض) هو ما يدرسه الطلبة في كلية القانون: التأثير الموجي للقرارات في قرارات أخرى، كيف يُعدِّل العقيدة (أ) أو يؤدي إلى العقيدة (ب)، وهكذا.. هذه هي الحال السائدة وخصوصا في البلدان التي تطبق القانون الاعتيادي Common Law - ومنها الولايات المتحدة، التي يرجع نظامها القانوني في جذوره بالتأكيد إلى إنجلترا. نظام القانون الاعتيادي من الناحية التاريخية هو فسيفساء من العقائد التي يركِّبها القضاة، واحدة فوق الأخرى، ضمن سياق إصدار الأحكام في قضايا فردية وكتابة الآراء. تكون البلدان التي تُطبق القانون

المدني (أوروبا، أمريكا اللاتينية، آسيا) مختلفة نظريا؛ في هذه البلدان، المشرّع فقط هو الذي يضع القانون. أما في مجال التطبيق فالاختلاف بين النظامين ربما لا يكون كبيرا[27]. لكن في الحالتين، الأثر القانوني البحت، كما عرَّفناه هنا، يكون مميزا عن الأثر الاجتماعي أو الأثر السلوكي. لكن الحدود الفاصلة بين الشكلين من الأثر ليست واضحة تماما كما قد يتصور المرء. إن تأثير القوانين أو الضوابط في الدوائر الحكومية، إذا توخينا الدقة، عبارة عن أثر قانوني، ولكن يمكن النظر إليه أيضا باعتباره نوعا من الأثر الاجتماعي. بطبيعة الحال، الأثر القانوني غالبا ما يتردد صداه في العالم على نطاق واسع. إضافة إلى هذا، الأثر القانوني ليس منفصلا عن سياقه الاجتماعي. لا يكون الأثر القانوني في جميع الأحوال تقريبا عشوائيا أو عرضيا، ولا يكون مجرد عرف أو عادة. إنه الأثر الذي يتحدد اجتماعيا، وعلى رغم أنه يبدو مقتصرا على النظام القانوني، كأنه فقاعة، فهو يميل إلى أن يتسرب.

أنماط الالتزام وعدم الالتزام

لقد استعملنا مصطلحي الالتزام وعدم الالتزام كأنهما قطبان متضادان. سوف يكون من الأفضل القول إنهما بنحوٍ ما على طرفي مقياس ما؛ بحيث يكون بينهما كثير من طرق الاستجابة لقانون أو عقيدة مُعطيَين. وبعض طرق الاستجابة ليست من السهل قط تسميتها.

يتطلب قانون الضريبة (الإيرادات الداخلية) من الناس ورجال الأعمال في الولايات المتحدة تقديم حساباتهم الضريبية وتسديد ضريبة الدخل عن إيراداتهم. قانون الضريبة عبارة عن كتلة معقدة من اللوائح المتداخلة، وأحيانا الغامضة. تبدو بعض بنود هذا القانون واضحة. وبعضها الآخر ليست واضحة بأي حال من الأحوال. يقدم الناس حساباتهم الضريبية في الوقت المحدد (نأمل أنهم يفعلون هذا) ويقومون بمحاولات جادة للالتزام بالقانون. هذه العملية في تقديم الحسابات لا تشوبها شائبة. فأنت إما أن تفعل هذا وإما ألا تفعل. إذا قدمت حساباتك الضريبية فأنت ملتزم. وإن لم تفعل فأنت تخرق القانون. لكن ما إذا كان ما ذكرته في حساباتك الضريبية يعبر عن التزام أو عدم التزام، فهذا ليس من السهل تحديده. هل كان من الصحيح استقطاع بعض النفقات المنزلية، وفقا للنظرية التي

استخدمتها في حساباتك الخاصة في مكتبك؟ ربما. الأشخاص الأغنياء الذين يدفعون الضرائب والشركات يستأجرون محامين متخصصين في الضريبة أو شركات خاصة لمساعدتهم في هذا ــ لغرض الالتزام، نعم، لكن أيضا لتخمين كيفية دفع أقل قدر ممكن من دولارات الضرائب. هنا تركز قوانين اللعبة على محاولة التملص من القانون قدر الإمكان من دون السقوط في الهاوية. لهذا توجد كثير من الألوان والظلال في الالتزام. يمكن أن تلتزم تمام الالتزام أو بالكاد تلتزم؛ يمكن أن تتظاهر بأنك تلتزم؛ يمكن أن تلتزم بطرق ملتوية بحيث تقوّض الغرض المحدد من الالتزام. يمكن أن تلتزم بحماس، أو حتى تمنح الضوابط أكثر مما تطلب. هناك اختلاف قانوني واضح بين التهرب من الضريبة وتجنب دفع الضريبة. الاختلاف بينهما ربما يكون مماثلا لأن تذهب إلى السجن أو ألا تذهب. لكن ليس من السهولة دائما أن نعرف سلفا إن كان هذا الشيء يحصل أو ذاك.

اللوائح الدقيقة جدا أو المعقدة، حتى الأقل تعقيدا من قانون الإيرادات الداخلية، تجعل من الصعب على الناس - وعلى جهات تطبيق القانون - تحديد ما إذا كان المرء ملتزما أو لا. قيادة السيارة عندما يكون السائق ثملا عملٌ مخالف للقانون. لكن ما معنى كلمة «ثمل»؟ من طرق تحديد ذلك قياس نسبة الكحول في الدم. الشخص الذي يسقط على الأرض من أثر الكحول لا بد أن نستنتج أنه ثمل (إذا كان واعيا). لكن الشخص الذي شرب كأسا أو كأسين في حفلة ربما لا يكون ثملا. لا أحد يمكن أن يحمل معه جهازا لقياس نسبة الكحول في دم الآخرين.

يمكن أن يكون عدم الالتزام (مثل الالتزام) في بعض الأحيان بسيطا وواضحا. السارق يعرف أنه يخرق القانون عندما يدخل بيوت الناس للسرقة. لكن عدم الالتزام معقد أيضا مثل الالتزام؛ ربما تبدو اللوائح باللونين الأبيض والأسود، لكن هذا ربما يكون وهما. في بعض الأحيان اللوائح تتلون بالرمادي. إحدى الشركات الكبرى تدفع الأموال في مقابل حصولها على النصائح في التعامل الآمن مع الضرائب؛ هي تتصور أنها ملتزمة؛ لكن دائرة الضريبة لا توافق على هذا. رجال الأعمال تُطلب منهم الاستجابة للضوابط. هناك كتب كثيرة مكرَّسة لمعالجة مشكلة الالتزام: ما مضامين هذه المشكلة؟ كيف يمكن قياسها، كيف نعرف الشخص الملتزم إذا رأيناه؟[28]. السؤال نفسه يمكن أن يُطرح بشأن عدم الالتزام.

ربما يفيد هنا لو أعطينا مثالا أو مثالين. كندا لديها شبكة مكثفة من اللوائح والضوابط لتنظيم صيد الكركند Lobster والسيطرة عليه[29]. الكركند طعمه لذيذ وعليه طلب شديد. المشكلة تكمن في كيفية منع الصيد الجائر. التجاوز على الضوابط شائع جدا؛ وتطبيق القانون صعب. بعض الصيادين يصيدون أكثر من الحد المسموح به من الكركند، أو يصيدون خارج الموسم، أو يصيدون الكركند الذي يفترض ألا يُصطاد بسبب حجمه. وبعضهم يصيد الكركند من دون إجازة صيد. ينقسم المخالفون إلى ثلاث فئات: صيادين عموميين يصيدون كميات قليلة ويستخدمون «تقنيات التخفي»(*)، ويكسبون قليلا من النقود، ويصيدون «لأغراض الاستهلاك المنزلي». وصيادين يخالفون القانون - شركات صيد غير قانونية - تصيد من أجل الربح. هذه الشركات تكون أكثر تنظيما من الصيادين العموميين، لكن أعمالها أكثر خطرا. إنها تعمل على نطاق أوسع إلى حد ما، مما يصعِّبُ عليها التملصَ من السلطات. والنوع الثالث، الصيادون التجاريون الذين يمارسون عملهم بانتظام طوال الوقت ويحصلون على إجازة للصيد على المستوى التجاري، وإضافة إلى ممارسة نشاطهم قانونيا، يزاولون بعض الصيد غير القانوني، ويخرقون قواعد تحديد فترات وكميات الصيد، من بين أمور أخرى.

هؤلاء الصيادون بأنواعهم الثلاثة يخرقون اللوائح المعمول بها، لكن التنظيم الاجتماعي يختلف بين كل نوع وآخر من الصيد. تطبيق القانون ينبغي أيضا أن يخضع للتعديل باختلاف أنواع الصيد. إذا نظرنا إلى الالتزام بقوانين ضريبة الدخل مثلا، هنا أيضا يوجد من ينتهك القانون على نطاق ضيق من غير المحترفين. وهناك رجال الأعمال الذين يمارسون الخداع في المجال الصناعي، وبعض الأفراد الذين يلتزمون بصورة عامة، لكنهم يخادعون قليلا بين فترة وأخرى - على سبيل المثال يستقطعون من المبالغ أكثر مما ينبغي. هذا يشبه صيد الكركند بين حين وآخر خارج الموسم، أو صيد الكركند من الحجم غير المسموح به. وإذا ألقينا نظرة على قوانين حماية البيئة، علينا التمييز بين شخصٍ متجول يقطف زهرة معرضة لخطر

(*) هي التقنيات التي تستخدمها الطائرات العسكرية للتسلل إلى مواقع العدو من دون أن تُكشف، وهو تشبيه من المؤلف على سبيل المبالغة. [المحرر].

الانقراض والمنتهكين للقانون على نطاق واسع في حوض الأمازون، هؤلاء يدمرون آلاف الهكتارات من الغابات كل سنة، أو الصيادين في أفريقيا الذين يقتلون الفيلة من أجل العاج أو يقتلون حيوانات وحيد القرن من أجل قرونها.

يختلف عدم الالتزام بالأنظمة والضوابط باختلاف الجهة التي يترتب عليها الالتزام وموضوع الالتزام. مهنة صيد الكركند فيها هواة ومحترفون، لكن العدد الإجمالي صغير نسبيا. لكن قوانين الضريبة تشمل الملايين من الناس. وأي شيء يصدر عن إدارة الأغذية والدواء لا بد أن يترك صداه على شركات الصيدلة (ومصانع الأغذية ومواد التجميل). هناك هيكل للالتزام وعدم الالتزام، لا شك في هذا، لكل صناعة وكل قانون. يعتمد نجاح الضوابط والتعليمات على مجموعة عوامل. التكاليف التي تترتب على الالتزام، بطبيعة الحال، أحد هذه العوامل. إلى أي مدى يكون الالتزام مطلوبا، هذه قضية أخرى؛ مثل ما إذا طلبنا من الشركاتِ التي تُصنِّعُ السياراتِ إجراء تغيير طفيف على التصاميم أو طلبنا منهم أن يفعلوا شيئا صعبا ومكلفا (مثل إنتاج سيارات أكثر اقتصادا في استهلاك الوقود). من المؤكد أن أحد العوامل يتعلق بأسلوب الضوابط: مشددة، متمسكة باللوائح، صارمة، أو تشاورية وتعاونية. سوف نعود إلى هذه المسألة لاحقا.

قياس الأثر

يتضمن هذا الموضوع مجموعة مشاكل. بصورةٍ إجماليةٍ من الصعب قياس الأثر غير المباشر، مقارنة بالأثر المباشر، وأحيانا يكون هذا مستحيلا. الآثار التي تتعلق ببعض السلوكيات الفردية الملموسة من السهل معرفتها. تخبرنا الإحصائيات بنحوٍ دقيق عن عدد الناس الذين يقدمون حساباتهم الضريبية في الموعد المحدد. كل آليات العلوم الاجتماعية يمكن أن توظَّف لاستنباط الأثر: بحوث واستبيانات، تحليل بيانات كثيرة، مراقبة مخططات إثنوغرافية، مقابلات مع أشخاص يخضعون للدراسة، تجارب مختبرية. الباحثون يسألون الناس عن آرائهم بخصوص شبكة معقدة من القضايا، ويستخدمون مخططات وسيناريوهات لاستنباط المواقف (ومن هنا على ما يفترض يمكن للمرء استنتاج سلوكيات محتملة أو حقيقية). كانت الدراسة التي تناولت قضية تاراسوف تطرح الأسئلة على عينة من المتخصصين بالصحة النفسية

عما إذا كانوا قد غيروا سلوكهم في التعامل السريري في ضوء تلك القضية. ويمكن أن يستخدم الباحثون عينات عشوائية من الناس العاديين، أو السجناء (أو طلبة علم النفس على وجه التحديد) أو في بعض الحالات عينات تسمى «كرة الثلج» Snowball Sample. كان الباحثون في العلوم الاجتماعية أثناء إجراء «تحليلات إثنوغرافية حول السرقة» يُجرون مقابلات مكثفة مع ثلاثين من «اللصوص النشطين» في إحدى المناطق الحضرية في تكساس، وطلبوا منهم أيضا أن «يمثلوا مرة أخرى حوادث سرقاتهم بصورة واقعية قدر الإمكان»[30]. لا توجد على ما يبدو طريقة سهلة للحصول على عينة عشوائية من اللصوص؛ ومن هنا كانت الدراسة تستخدم «إجراء عينة كرة الثلج» Snowball Sampling Procedure: بدأ الباحثون بثلاثة «مُخبرين سريين» عن طريق «دوائر عدلية وجنائية محلية»، هؤلاء طُلب منهم «أن يجنّدوا بصورة غير مباشرة الأشخاص الذين شاركوا في بعض الاعتداءات»، وهؤلاء، من ثم، إذا تعاونوا، يُطلب منهم إعطاء مزيد من الأسماء[31].

يحصل تغير في السلوك، وهو تغير سطحي على ما يبدو، يرتبط إلى حدٍ معين بقانون جديد، قاعدة، أو عقيدة. لكن كيف يمكننا التأكد من وجود الارتباط؟ الارتباط، كما يعرف الجميع، لا يكافئ السبب. كانت المحكمة العليا، برئاسة رئيس القضاة إيرل وارين، في الخمسينيات والستينيات، تعمل باجتهاد على توسيع حقوق الرجال والنساء المتهمين بارتكاب الجريمة: الحق في محامٍ مجاني في قضية «غديون ضد وينرايت» وفي قضية ميراندا، واللوائح عن استجوابٍ رجال الشرطة[32]. لقد ارتفعت معدلات الجريمة العنيفة أيضا بنحوٍ دراماتيكي خلال الفترة نفسها تقريبا. يقول وليم ستونتز William Stuntz إن هاتين الحقيقتين مترابطتان[33]. هل هذا صحيح؟ من الصعب جدا إثبات هذا النوع من الارتباط. على المرء توضيح كيف أن عقائد المحكمة العليا تصل إلى مستوى مركز الشرطة وقاعة المحكمة. فضلا عن هذا كانت هذه الفترة تشهد تغيرا اجتماعيا سريعا: فوضى المطالبات بالحقوق المدنية، وأصبح التلفزيون منتشرا على نطاق عالمي. وبإمكان المرء الاستمرار في التطرق إلى عشرات الحوادث والمواقف التي تحصل بحيث يكون بعضها ربما له علاقة، أو لا علاقة له، بمعدلات الجريمة أكثر من قرارات محكمة وارين، أو قد لا يكون الأمر كذلك. الارتباط بين انخفاض معدلات

الجريمة والإجهاض القانوني، الذي ذكرناه سابقا، شيءٌ غامض أيضا، لكننا سوف نكون متسرعين إذا قلنا إن الأرقام تشكل «دليلا».

إذا كان التدخل القانوني بسيطا، حادا، ومحددا بوقت، يمكن أن يكون القياس سهلا بطبيعة الحال. لقد تطرقنا إلى تقديم حسابات ضريبة الدخل. في الولايات المتحدة، التاريخ المحدد هو 15 أبريل. من السهولة معرفة عدد الناس الذين قدموا حساباتهم في ذلك التاريخ. هذا مقياس واضح وشفاف للأثر المباشر. وإذا عرفنا عدد دافعي الضرائب الذين كان يمكنهم أن يقدموا حساباتهم، عندئذ نحصل على مقياس جيد لعدم الالتزام. القاعدة (بشأن تقديم حسابات الضريبة) واضحة إلى حد ما؛ فمعناها واضح، وهناك طريقة سهلة لقياس مدى نجاحها. إلى جانب ذلك، لدينا أساس واضح لقياس الأثر. قبل قانون الضريبة، كان سلوك تقديم الحسابات صفرا. ونأخذ مثالا آخر: في تايوان، كان الآباء يُفضَّلون على الأمهات في اكتساب حق حضانة الأطفال في هذا المجتمع الذكوري التقليدي. ثم رفضت المحاكم العليا في تايوان هذا الإجراء؛ فالدستور ينص على المساواة بين الجنسين. ثم غيرت السلطة التشريعية القانون استجابة لذلك. وزال تفضيل الآباء على الأمهات؛ المعيار الجديد كان في مصلحة الأطفال (وهو معيار مألوف في الأنظمة القانونية). هل لهذا القانون الجديد أي أثر؟ نعم، في تايبيه، العاصمة؛ لكن لم يكن له أثر في المناطق الريفية، وفقا لدراسة دقيقة أُجريت بشأن قرارات الحضانة قبل وبعد القانون الجديد. لماذا هذا التباين بين المكانين؟ لا شك أن السبب يعود إلى الأعراف القديمة التي تهيمن عليها الذكورية بنحوٍ أقوى وبقيت سائدة في الأرياف[34]. لأن التغير الذي حصل في القانون كان حادا ويمكن أن يؤرَّخ بدقة، ولأنه كان له أثر مباشر في قضايا الحضانة، فالأثر يمكن قياسه بشيءٍ من الدقة. لاحظ هنا أن «الأثر» متعلق بقرارات المحكمة. أما ما إذا تغيرت مواقف العائلة أو أنماط تربية الأطفال ورعايتهم أم لا، فهي مسألة مختلفة تماما.

حين يحصل تغير قانوني مفاجئ في مرحلة من الزمن، فإن الدراسة التي تتناول الاختلاف «قبل وبعد» يمكن أن تتوقع بسهولة الارتباط السببي. من الدراسات الكلاسيكية التي أُجريت ضمن هذا الإطار، دراسة أجراها دونالد كامبيل Donald Campbell وهـ. لورنس روس H. Laurence Ross، وتتعرض لمجموعة متنوعة من

التشريعات التي بدأت في التصدع والزوال عن السائقين الذين يقودون سياراتهم بسرعة عالية[35]. في هذه الدراسات كان الاختلاف بين «قبل وبعد» واضحا تماما. كانت هناك نقطة بداية مباغتة. وهناك دراسة أخرى أجرتها جولي هورني Julie Horney وكاسيا سبوهن Cassia Spohn، تلقي نظرة على الإصلاحات التي أُدخلت على قانون الاغتصاب، كما تمارَس في ست مدن مختلفة. ابتداء من السبعينيات، جزئيا تحت تأثير الحركة النسوية، راجعت ولايةٌ بعد أخرى قوانينها ضد الاغتصاب وحدثتها. كان الهدف جعل هذه القوانين أكثر واقعية وأقل عدوانية إزاء ضحايا الاغتصاب. لقد استخدمت هورني وسبوهن تحليلات ضمن سلسلة من الفترات الزمنية. في ظل تلك السياسات الجديدة هل يتعرض مزيد من النساء لحوادث الاغتصاب ويبلغن الشرطة؟ هل يُدان مزيد من المغتصبين؟ هل يتلقى المغتصبون مزيدا من العقوبات المشددة؟ كانت النتائج مخيبة للآمال. باستثناء مدينة واحدة (ديترويت)، حيث «كان للإصلاحات تأثير طفيف على مجمل حوادث الاغتصاب التي تُبلَّغ بها الشرطة أو قضايا الاغتصاب التي تُقدَّم إلى المحاكم»[36].

ما السبب في هذا؟ أحد الأسباب يرجع إلى ما يسمى «الإصلاحات» نفسها. هذه الإصلاحات كانت ضعيفة؛ وضعت في الواقع «بضعة قيود على الاجتهادات التي كان يمارسها صُنّاع القرار ضمن نظام العدالة الجنائية». هذه مشكلة عامة أطلقنا عليها تسمية «الخرطوم المثقب». لا أحد هنا يتحمل المسؤولية. يمكن للجهة التشريعية أن تصدر القوانين، لكنها لا تتحمل مسؤولية تنفيذها. الشرطة والادعاء العام مسؤولون عن ذلك، لكن هؤلاء لديهم نظامهم الخاص من القيم والأولويات. الشيء نفسه يمكن قوله عن القضاة، والمحلفين، وإدارات السجون، وأي شخص آخر. هناك قوى معارضة، وقوى معوِّقة، وأخرى تريد إبقاء الوضع على ما هو عليه، كل ذلك في عملية شدٍ وجذب.

تعتقد هورني وسبوهن أن الإصلاحات بشأن الاغتصاب حققت شيئا. أما المسؤولون في تلك المدن فكانوا يشعرون بأن الضحايا يجري التعامل معهن بحساسية بالغة. لقد أرسلت الإصلاحاتُ، من وجهة نظرهما، «رسالة رمزية مهمة». على المدى البعيد، صارت هذه الرسالة الرمزية أكثر أهمية من «التغيّر الفعال الذي كان متوقعا لكنه عموما لم يتحقق». كان المصلحون يريدون «تحويل التركيز في

قضية الاغتصاب من سمعة وسلوك الضحية إلى الأفعال غير القانونية التي ارتكبها المعتدي». هذا ما حصل في الواقع، أما ما حصل بعد ذلك فربما كان «تغيُّرا في المواقف على المدى البعيد».

إنني على العموم متشكك بشأن جدوى الرسائل والآثار الرمزية، كما ذكرت سابقا. ربما وضعت هورني وسبوهن الأمور بعكس ترتيبها الصحيح. العلاقات بين الذكر والأنثى في أواخر القرن العشرين كانت تمرّ بحالة تغير مستمر. لم يعد الذكور يهيمنون على نظام العدالة الجنائية كما كانوا في الماضي. لقد أصبحت أصوات النساء أعلى، وتُسمع أكثر من السابق. لو كانت «الإصلاحات» لا تفعل شيئا غير إقرار وإضفاء طابع رسمي على التغيرات التي كانت تحصل خارج نطاق القانون، فإن أثرها كان خفيفا.

غالبا ما تبدو القوانين والقرارات الجديدة كأنما تُحدِث اختلافا. لكن الأثر دائما مسألة تجريبية. لقد أحدث التغير في قوانين حق الحضانة في تايوان اختلافا - في المحاكم؛ لكن ربما ليس اختلافا كبيرا في العلاقات العائلية. قرار قضية تاراسوف بالفعل أحدث اختلافا في ممارسات الصحة النفسية. لكن القضية التي أثيرت في ولاية واشنطن عن فحص الغلوكوما (ناقشناها سابقا) كانت ذات أثر قليل. المرأة ربحت قضيتها ضد أطباء العيون الذين لم يجروا هذا الفحص[37]. هل غيَّر أطباء العيون سلوكهم؟ إلى حدٍ ما، وفقا لإحدى الدراسات، لكن ليس إلى حدٍ بعيد[38]. يتضح أيضا أن الكثير من أطباء العيون كانوا يُجرون فحص الغلوكوما في الواقع على المرضى من الشباب. كانت جهة الدفاع تدعي أن القرار سيُلحق الضرر بمهنة أطباء العيون. لكن، كما أظهر البحث، فإن هذا لم يكن صحيحا. المحاكم لن تتمكن بصورة اعتيادية من اختبار أو قياس الأثر، وتلجأ - كقاعدة - إلى التخمين، والبديهة، والاستنباط.

تُظهر بعض الدراسات عن اختلاف الأثر «قبل وبعد» أنه لا شيء يتغير كثيرا. والسبب ربما يكون الفشل في توصيل الرسالة. أو أن القانون يفشل على مستوى التطبيق. ربما يكون هناك عدم التزام انتقائي؛ أو في الواقع مستوى استثنائي من التمرد. في بعض الأحيان لا يتغير شيء: التغير يحصل قبل ذلك. من الواضح أن هذا هو الذي حصل فيما يتعلق بفحص الغلوكوما في ولاية واشنطن.

تشن الشرطة أحيانا حملات دهم على أسواق المخدرات. الفكرة تتمثل في إغراق المنطقة برجال الشرطة وجعل مروجي المخدرات يخرجون منها. يمكن أن تحصل المدينة على نتائج إيجابية بهذه الطريقة. لكن هناك دائما احتمال تغيير المكان؛ المروجون يمكنهم ببساطة الانتقال إلى مكان آخر[39]. في العام 1994، بعد هجوم على مركز جالية يهودية في بوينس آيرس بالأرجنتين، ضاعفت السلطات أعداد رجال الشرطة في الأماكن التي تكثر فيها المؤسسات اليهودية. بعض الأدلة المستقاة من دراسة متأنية تُظهر أن «حماية الشرطة التي كانت متوافرة على مدى الـ 24 ساعة أزاحت احتمالات الجريمة إلى أماكن أخرى» خارج المنطقة المحمية[40]. كانت «حركة الضوء الأحمر لمكافحة البغاء» Red-Light Abatement Movement في أوائل القرن العشرين تجتاح بعض المناطق في مدن مثل نيوأورليانز وسان فرانسيسكو، وتغلق المواخير. ولكن في وقتٍ لاحق عدلت تجارة الجنس وضعها ببساطة أو اتجهت إلى أماكن أخرى[41].

ليس هناك مبدأ منهجي أكثر أهمية من التحذير بضرورة عدم الخلط بين الرابطة والسبب. الأماكن التي يلبس فيها الناس الأحذية تكون أغنى من المناطق التي يمشي فيها الناس حفاة. لن يكون شراء أحذية للناس الحفاة استراتيجية جيدة للتنمية. ومع ذلك فإن الخلط بين الرابطة والسبب أمر مغرٍ مثل الحلوى الغنية بالسكر. لقد حاول بعض العلماء قياس أثر قوانين منع زواج القاصرات. بعد أن أُصدرت القوانين انخفض عدد الفتيات المراهقات اللواتي يحملن[42]. استنتج العلماء أن القوانين التي حددت عمر 18 سنة للزواج «ترتبط بانخفاض دراماتيكي في عدد المراهقات الحوامل». الكلمة الأساسية هنا «ترتبط». كانت النتائج التي توصلوا إليها، كما يظنون، تُضعِف المجادلات بأن القانون بالأساس «لا علاقة له بالموضوع»[43]. ربما يكون هذا صحيحا. لكنهم وجدوا أيضا دليلا على أن «أغلب البلدان قد انخفض فيها عدد المراهقات الحوامل خلال الفترة الأخيرة، حتى إذا كانت لا تتبنى أي قوانين في هذا الشأن»؛ يبدو لي أن هذا يُضعِف استنتاجَهم. هناك الكثير من العوامل في العالم الحديث تُقلِّص معدل الولادات: حقوق النساء، تغيرات في تركيبة العائلة، توفير حبوب منع الحمل بنحوٍ أفضل وأرخص، التمدن، وما إلى ذلك. ربما لا تُعتبر القوانين التي تعارض زواج القاصرات عاملا أساسيا. وربما تتجه سلسلة الأسباب إلى اتجاهٍ

آخر. التغيرات في علاقات الذكر بالأنثى، في بعض المواقف الاجتماعية، ربما تفسر سبب صدور القوانين في المقام الأول.

يعتبر التحليل الذي يتناول فترات زمنية أداة فعالة إذا عرفنا كيف نوظف ذلك، لأن هذه الأداة من شأنها توضيح الأثر بنحو معقول. والتحليل المقارن أداة قيمة أخرى. الولاية «س» تصدر قانونا، ونحن نعتقد أننا نرى تغيرا في السلوك. لكن لنفرض أن الولاية «ص» أصدرت القانون نفسه ولم يحصل شيء. هذا لا بد أن يخبرنا بشيء. لنفرض أن عشر ولايات تصدر هذا النوع من القوانين وعشر ولايات أخرى لا تصدره؛ يمكننا أن نبحث لنرى إن كانت هناك اختلافات منهجية بين المجموعتين. لكن الحياة ليست بهذه البساطة. الولايتان «س» و«ص» يمكن أن تكونا مختلفتين لأسباب شتى، ومجموعة الولايات «أ» يمكن أن تختلف عن مجموعة الولايات «ب» لأسباب ربما تكون لها علاقة بالقانون الذي صدر أو لا علاقة لها.

في الولايات المتحدة ارتفعت معدلات الجريمة العنيفة بعد الحرب العالمية الثانية، ثم شهدت انخفاضا لأسباب غامضة إلى حدٍ ما خلال القرن الحادي والعشرين. لماذا حدث هذا؟ مدينة نيويورك، وفق تعبير فرانك زيمرينغ Frank Zimring، «أصبحت آمنة». في نيويورك الناس يشيرون إلى حملة تُعرَف باسم «النوافذ المكسورة» Broken Windows Campaign. النظرية هي: اضرب بيدٍ من حديد على الجرائم الصغيرة، وسوف تنخفض معدلات الجريمة عموما(*). لكن الجريمة في الكثير من الأماكن الأخرى انخفضت أيضا، وهذا نتيجة تجريب طرق أخرى. معظم التفسيرات، للأسف، تنهار كالمناطيد الممزقة[44]. ربما يمكن القول عن الأثر إنه وحشٌ مراوغ.

حتى الدراسات الجادة التي تناولت الاختلافات «قبل وبعد»، على رغم أنها يمكن أن تفترض علاقة السببية، هي ليست دليلا مؤكدا على نجاح سياسة ما. يعتبر توقيت الأثر شيئا له علاقة بهذا الموضوع. القرار أو القانون لا «يتخذ» المسار الصحيح دائما؛

(*) أطلق عالما الاجتماع جيمس كيو. ويلسون James Q. Wilson وجورج إل. كيلينغ George L. Kelling على نظريتهما هذه مصطلح «نظرية النوافذ المكسورة» تشبيها لحال المجتمع من حيث انتشار الجريمة فيه بحال النوافذ؛ فكما أن وجود كسور صغيرة في النافذة يجعل بعض العابثين يرغبون في كسر ما تبقى من أجزائها، بينما النافذة السليمة يصعب أن يتجرأ العابثون على كسرها، يستسهل المجرمون في المجتمعات التي تعاني الجرائم الصغيرة أن يرتكبوا جرائم أكبر فيها، بينما المجتمعات التي تكاد تخلو من الجرائم يكون الجو العام فيها غير مشجع على ارتكاب مزيد من الجرائم. [المحرر].

إنه ليس مثل رصاصة تخترق القلب. على العكس من ذلك، كلما استمر الأثر مدة أطول (أو كان يبدو كذلك)، زاد احتمال أن تتدخل العوامل الأخرى ضمن المجتمع في الأثر. ما أثر قضية براون مثلا بخصوص الاندماج الفعلي في المدارس الحكومية في الجنوب؟ ليس كثيرا، وفق قول جيرالد روزنبرغ Gerald Rosenberg، في كتاب «الأمل الأجوف» The Hollow Hope. يشير روزنبرغ إلى أن الولايات الجنوبية كانت تقاوم الاندماج، وقد حققت الكثير من النجاح. ولكن طوال سنوات كان التقدم بائسا ويحصل بمعدلات قليلة[45]. لكن قانون الحقوق المدنية للعام 1964، هو الذي أحدث اختلافا في الأمور. القضية التي يتكلم عنها روزنبرغ في الواقع كانت الأقوى إذا نظرتَ إلى قرار المحكمة العليا بمعزل عن غيره. القضية كان لها أثر مباشر في الولايات خارج الجنوب العميق (مثل كنساس وديلاوير)، وأثر أقل في ولايات الكونفدرالية القديمة. لكنها قدمت الدعم لحركة الحقوق المدنية؛ ومنحت زعماء الأحزاب والأعضاء فرصة لإثارة جدل دستوري قوي، فضلا عن مطالبات أخلاقية قوية. لم يكن من السهل قياس الدور الذي مارسته المحكمة باعتبارها محفزا، لكن هذا يعتبر حقيقة مؤكدة.

القوانين الشاملة التي تؤثر، أو يفترض أن تؤثر، في أعداد كبيرة من الناس، يكون لها عادة بعض الأثر، لكن بالنسبة إلى القوانين الأكثر تعقيدا، فإنه كلما كان عدد الناس أو المؤسسات التي تتأثر بها أكبر، وكلما زاد عدد المرات الي تطلب القوانين فيها من الناس والمؤسسات أن يفعلوا الأشياء الصعبة، أو الباهظة الثمن، أو الأشياء التي لا يريدون الاضطلاع بها، كان حدوث الأثر أكثر إثارة للشكوك. إن قياس الأثر بدقة يحتمل أن يصبح مشكلة أكثر تعقيدا. كان القانون الخاص بالأمريكيين ذوي الإعاقة للعام 1990 يفترض أن يؤدي إلى مزيد من فرص العمل للمكفوفين، والصم والبكم، والمُقعدين على الكراسي المتحركة، وما إلى ذلك. لكن هل نجح في هذا؟ هناك دراسة نُشرت في العام 2014 توصلت إلى بعض الاستنتاجات المتشائمة. كان العمال ذوو الإعاقة يوظَّفون بنسبة 40 في المائة أقل من العمال غير المعاقين. وكانوا يكسبون 33 في المائة أقل من غيرهم[46].

هل هذا يعني فشل القانون؟ كان الباحثون حذرين في استنتاجاتهم. نعم، المعاقون كانت نتائجهم سيئة في الدراسة، لكن ربما من دون القانون سوف يكونون

في حال أسوأ. لمعرفة ذلك نحتاج إلى معلومات أساسية. والدراسة لم تميّز بين أنواع مختلفة من الإعاقة أو تتطرق إلى تعريف «الإعاقة». هذه العوامل ربما تكون غير مهمة. ومع ذلك، المشكلة الحقيقية - وهي مشكلة ثابتة - (وفق رأي المؤلفين) تتمثل في مواقف أصحاب العمل تجاه المعاقين. كان الذين كتبوا القانون يأملون أن تتغير هذه المواقف، لكن المواقف يمكن أن تبقى ثابتة بعناد ويصعب تغييرها. على أي حال جعل القانونُ بعضَ الناس، وبعضَ أصحاب العمل، يدركون المسألة. وأعطى القانون أداة قانونية للناس المعاقين. لجنة تكافؤ فرص العمل EEOC تلقت أكثر من 25 ألف شكوى خلال السنة المالية 2014[47]. وبدأ الأشخاص المقعدون على الكراسي المتحركة يظهرون في البرامج التلفزيونية بكثرة. وطُلب من رجال الأعمال اتخاذ بعض الإجراءات. ثم بدأنا نرى مزيدا من التعديلات في الشارع. بعض الحافلات صارت تستوعب المعاقين على الكراسي المتحركة؛ بعض المصاعد فيها علامات مكتوبة بلغة بريل. بعض هذه التغيرات أُجريت بناء على أوامر محكمةٍ عليا؛ وأخرى لم تكن كذلك. بعضها بعبارة أخرى كان من النتائج المباشرة لقانون المعاقين. هذه التغيرات تذكر الناس بالأمريكيين المعاقين، وربما يؤدي هذا الوعي إلى تغيير المواقف. وعندما تتغير المواقف ربما تؤدي بدورها إلى تغيرات في السلوك. بعض هذه التغيرات نصنفها عادة (ربما بنحوٍ خاطئ) بأنها مباشرة.

ما شكل التأثير في الناس ذوي الإعاقات أنفسهم؟ لقد أجرى ديفيد إينغل David Engel وفرانك مونغر Frank Munger مقابلات، ونظرا إلى «قصص حياة» الناس «المعاقين» ضمن المعنى الذي حدده القانون[48]. لم يكن الكثير ممن شاركوا في المقابلات في الواقع قد قدموا شكاوى ضمن إطار هذا القانون. لكن كان له بالفعل أثر فيهم؛ لقد غيّر إحساسهم بالهوية - تعريفهم لأنفسهم. كما أشار إينغل ومونغر، طوال أغلب فترات تاريخنا، كان «المعاق» يعني الشخص العاجز عن العمل. لكن لم يعد هذا المعنى موجودا[49]. يفترض هذا القانون على هذا الأساس أن معظم الناس المعاقين يمكنهم العمل، أو لا بد أنهم يعملون؛ ويفترض بأصحاب العمل أن يستوعبوهم إذا كان ذلك معقولا. سواء أكان المعاقون يعرفون هذا أم لا، فإنه صار لهم تصور جديد لأنفسهم. لم يكن قانون المعاقين المصدر الوحيد لهذا التعريف الجديد، لكنه حتما أدى دورا. من جهة أخرى سعى القانون

نفسه ضمنيا إلى إعادة التعريف. ذلك يعتمد على ثقافة حقوق الإنسان، الثقافة التي أنتجت حركة الحقوق المدنية، وحركات حقوق المرأة، والمقيمين، والسكان الأصليين، وكبار السن.

من الواضح أنه يصعب قياس الدور الوظيفي التعليمي للقوانين، والتشريعات، والقرارات - في التأثير على المواقف، وتغير المعرفة - لكن من السهل مراقبة هذا الدور. القانون في ذاته - الكلمات، النص - لا يفعل شيئا. وهذا يكون على افتراض أن الناس يعرفون هذه النصوص. لكن الكثير من القوانين بالفعل ذات تأثير تعليمي، على الأقل في بعض الناس. ربما يمكن قول هذا عن قانون المعاقين، أو بالتأكيد عن قضية براون ضد مجلس التعليم. هناك دراسة حديثة عن قوانين خطاب الكراهية في أستراليا تقول إن القوانين أحدثت على الأقل بعض الاختلاف؛ بطبيعة الحال، الخطاب المتضمن للكراهية لم يتلاشَ، ولم يستفد الكثير من الناس في الواقع من تلك القوانين. ومع ذلك يشعر الباحثون بأن هذه القوانين ذات «تأثير تعليمي»؛ وأنها قللت بعض التعبيرات المتطرفة التي تنم عن الكراهية العنصرية والدينية[50].

الحركات الاجتماعية من الوسائل المهمة لانتقال الأثر القانوني. الحركات الاجتماعية من بين صناع القانون في المقام الأول، وتكون على أتم الاستعداد للاستفادة من القوانين متى ما وجدتها في الكتب. حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثال رئيس في هذا الشأن. تضع قوانينُ الحقوق المدنية - وغيرها من القوانين الهادفة إلى التغيير الاجتماعي - السلاحَ بين يدي الحركات الاجتماعية. كانت هناك حركة حقوق مدنية قبل قضية براون، لكن هذه القضية منحت الحركة قناة جديدة مقتدرة للتعبير عن أهدافها واتخاذ خطوات عملية. القضية منحت السكان البيض في أمريكا شيئا يفكرون فيه. وكانت الدعاية تمارس دورها هنا. في الخلفية كان يحصل تغير هائل في النواحي الثقافية، والاقتصادية، والسياسية يؤثر في مجريات الأمور. حركات النسوية أيضا كانت تنتعش في البلدان المتطورة التي تخلو من أقليات عرقية معتبرة. إن ثقافة حقوق الإنسان ذات طبيعة عالمية، وهي مستقلة إلى درجة كبيرة عن القوانين والمعاهدات والنصوص.

ألقت دراسة حديثةٌ الضوءَ على الحملة القانونية التي حصلت في السنغال ضد ختان الإناث. كان الكثير من البلدان الأفريقية، ومنها السنغال، تحاول إلغاء

هذه الممارسة. وكان أثر القوانين هنا يشبه إلى حد بعيد أثر قضية براون. لقد منح القانون «قوة إضافية» للحملات ضد ختان الإناث. بعض من كانوا يمارسون هذه العادة توقفوا عنها. كان القانون سلاحا في يد المعارضين[51]. الحملات التثقيفية وحملات التوعية الصحية العامة كانت تؤدي واجباتها. لكن المعركة بطبيعة الحال لم تنتهِ بعد. السنغال، كما في كثير من البلدان الأقل تطورا، عملت على تطبيق القيم الغربية، أو على الأقل ثقَّفت النخب المتعلمة باتجاه مهاجمة العادات القديمة التي تسيء إلى إحساسهم بالحداثة وحقوق الإنسان: زواج القاصرات، التمييز ضد النساء، جرائم الشرف، السحر والشعوذة. وهناك قوى مقتدرة في الجانب الآخر: قدرات عميقة صامتة لممارسات كبار السن والمعتقدات الخرافية تعيق بشدةٍ زوالَ تلك العادات. كل مجتمع، وكل موقف، له قصته الخاصة في هذا المجال، واتجاهه الخاص في التغيير.

في العام 1950 أُجري استفتاء كان يسأل الناس في ألمانيا الغربية عما إذا كانوا مع أو ضد عقوبة الإعدام. كان 55 في المائة منهم يؤيدون ذلك، و30 في المائة ضده (15 في المائة ليس لهم رأي). لكن في العام 1995 انعكست الأرقام: 53 في المائة يعارضون، و30 في المائة فقط يؤيدون. بين هذين التاريخين ألغت ألمانيا عقوبة الإعدام. بطبيعة الحال لا يستطيع الاستفتاء أن يخبرنا لماذا تغير الرأي العام. التغيرُ في القانونِ نفسُه ربما لم يمارس دورا في هذا الشأن[52]. وأُجري استفتاء آخر أشار إلى أن الطلاق أصبح الآن نظاما يكاد يخلو من الأخطاء وكان يُسأل من خلاله الناسُ عما إذا كانوا يوافقون عليه. في العام 1977 كانت نسبة الموافقين 35 في المائة فقط، وفي العام 1995 كانت النسبة أقل (32 في المائة موافقون). لقد خضع قانون الطلاق للإصلاح في العام 1976؛ واحتمال الخطأ فيه تقلص. لكن الناس لم يغيروا رأيهم كما يبدو[53]. لماذا هذا الاختلاف في النتائج بين قانون الطلاق وعقوبة الإعدام؟ لا توجد طريقة لأن نتوقع سلفا أي رأي يتمسك به الناس بقوة أكثر في هذا الشأن، أو أي رأي يكون أعمق تجذرا في الثقافة. في الولايات المتحدة، كانت قضية إلغاء التمييز العنصري قد حُسمت في العام 1954؛ وقضية «روي ضد ويد»، قضية الإجهاض الشهيرة، حُسمت في العام 1973. لا أحد يجرؤ الآن على انتقاد قضايا التمييز العنصري، لكن معارضة الإجهاض تبدو قوية كالسابق.

لا بد أن يكون من الصعب القولُ إن العنصرية كانت أقل تغلغلا في ثقافة «السكان البيض» من معارضة الإجهاض. وعلى الرغم من هذا لا أحد اليوم يدافع صراحة عن التمييز العنصري، ولا حتى الشخصيات السياسية اليمينية في الولايات الجنوبية. هذه الشخصيات نفسها تتفاخر بإعلان معارضتها لقضية «روي ضد ويد». للتمييز العنصري بالتأكيد أثر في نطاق واسع من المؤسسات والنشاطات، ابتداء من لعبة البيسبول إلى الجيش وأوبرا المتروبوليتان. لقد تغير دور الأمريكيين من أصول أفريقية في المجتمع، وفي الجامعات والحكومة جذريا بعد الخمسينيات. صار الأمريكيون من أصول أفريقية يظهرون في التلفزيون والمسرحيات والإعلانات التجارية؛ هناك مذيعون سود يقدمون أخبار الطقس، وبطبيعة الحال، هناك رئيس أسود انتُخب في العام 2008. الشباب البيض في الكليات يرون أفرادا من أقليات عرقية في المساكن والصفوف. لكن الإجهاض يبقى تحت الظلال. إنه بالفعل يؤثر في حياة أعداد كبيرة من النساء (وعائلاتهن)؛ لكن لا أحد يتبجح به. على العكس من لون البشرة، يبقى الإجهاض غير مرئي. النساء اللواتي يستفدن من قضية «روي ضد ويد» يمررن بنا كل يوم في الشوارع، لكن على العكس من الأقليات العرقية، ليس عليهن علامات تخبرنا عن هوياتهن وماذا يفعلن.

من الواضح، في الكثير من الحالات، أن الأثر موجود في الوسط الذي نعيش فيه ويتأثر بنوع من عملية التعلم والتثقيف - وهي عملية معقدة - تحصل داخل المجتمع. الأمريكيون تعلموا عدم الموافقة على التمييز العنصري. تعلموا توقع وجود إجراءات أمان للأشخاص الذين يتنقلون على الكراسي المتحركة. المواقف تتغير مع الزمن. يرجع قانون ضريبة الدخل في الولايات المتحدة إلى أوائل القرن العشرين. كان الأغنياء يعارضونه بضراوة. واليوم ربما لا يحبه الناس لكن تقريبا كل شخص يتقبله كحقيقة في حياته ــ كضرورة سياسية ومالية. القليل فقط من الحالات الشاذة والمتطرفة مازالوا يعارضون. هناك بطبيعة الحال تذمر حول معدلات الضريبة، والجميع يريدون «الإصلاح»، لكن الإلغاء مسألة لا يفكر فيها أحد أساسا. الأمريكيون يرفضون فكرة بطاقة الهوية الوطنية (وهي قياسية في الكثير من البلدان). لكن إذا حصلنا على هوية، فستصبح شيئا اعتياديا، خلال جيل أو نحو ذلك، مثل إجازة السياقة وأرقام الضمان الاجتماعي، التي تؤدي وظيفة إلى حدٍ ما

مماثلة لبطاقات الهوية ويقبلها الناس بلا جدل. في مرحلةٍ من الزمن كان الناس سيغضبون من التفتيش الأمني في المطارات. لكن الآن لا. نحن لا نتذكر أيام ما قبل التاريخ عندما كان هذا الشيء غير موجود. كان إحصاء السكان مسألة عويصة في ألمانيا، ومن الناحية السياسية كان يثير جدلا محتدما. أما في الولايات المتحدة، فالإحصاء يرجع إلى العام 1790 ويُعترف به بوصفه حقيقة ثابتة من حقائق الحياة الوطنية. إذن العادة لها تأثير قوي في السلوك.

يمكن أن نتطرق هنا إلى ما نسميه قانون «الأعداد الصغيرة». محاولة جعل بعض المصانع تصنع وسائد الأمان أو أكياس الهواء في السيارات شيء سهل وأكثر فاعلية من إقناع أو إجبار الملايين من الناس أن يربطوا حزام الأمان. هذا صحيح. الكثير من الناس ببساطة يرفضون أو يتكاسلون عن الالتزام باللوائح، أو يتصورون أن الرجل الحقيقي لا يربط حزام الأمان، أو أن السائق الجيد لا يحتاج إليه. ومع ذلك، بعد سنوات من محاولات الإقناع والمداهنة والدعاية (إلى جانب بعض الإجبار)، أصبح حزام الأمان ممارسة اعتيادية لدى معظم الناس في كثير من البلدان. أصبح عادة، أو تقريبا حركة غير إرادية. كانت الحملات ضد قيادة السيارة تحت تأثير الكحول أو ضد التدخين تجري ببطء. تحتاج بعض القوانين، مثلها مثل النبيذ الفاخر والجبن الممتاز، إلى وقتٍ لتنضج.

4

طبوغرافية الاستجابة

«القانون الذي تفرضه النخب على جمهور غير متقبل له ربما يؤدي في بعض الحالات إلى خرق واسع النطاق لذلك القانون؛ بعبارة أخرى يحدث شرخ بين القانون الرسمي والقانون المُطبَّق»

إن موضوع هذا الكتاب عن الأثر، والاستجابات التي تتبع إصدار المواد القانونية، والقرارات، واللوائح، والضوابط، والعقائد الجديدة. تأتي الاستجابات في أشكال وأحجام وتكوينات مختلفة. في بعض الأحيان يمكننا أن نتكلم بثقة عن الالتزام وعدم الالتزام (أو إن شئت، الطاعة والعصيان). لكن في كثير من الأحيان ما يأتي بعد إصدار المادة القانونية لا يمكن أن يوضع بسهولة ضمن هذا الإطار. رجل الشرطة يوقف السائق ويفرض عليه غرامة. ربما قام السائق باستدارة غير قانونية. السائق يمكن أن يتنهد ويقبل الغرامة أو يقدم بعض الأعذار؛ يحاول إقناع الضابط بألا يعطيه

بطاقة غرامة: «كنت مسرعا إلى المستشفى». في بعض المدن، في وقتٍ ما، ربما يعرض السائق رشوة بمبلغ قليل. إما أن يحصل على بطاقة الغرامة وإما لا، لكن هذا يحدث في كثير من المواقف، شخص خاضع للقانون يحاول الخروج من مأزق. لا يوجد شيء من قبيل نصف غرامة، لكن أحيانا أي شخص أو رجل أعمال يمكن أن يعقد صفقة؛ أي يحاول تخفيف العقوبة بالمساومة. هذا أمر شائع، وحتى اعتيادي، حين يتعامل رجال الأعمال مع الجهات التي تفرض الضوابط. أو ربما يتقبل رجل الأعمال العقوبة لكنه يقدم شكوى، أو يلجأ إلى الوساطة، أو يكتب رسالة إلى الكونغرس، أو يلجأ إلى جهة غير حكومية ذات صلة بعمله - رجال الأعمال، بعبارة أخرى، يمكن أن يبذلوا الجهود لتغيير اللوائح، حتى إذا التزموا. هذا كما أسلفت جزء من عقدة الأثر، أو شكل التغذية المرتدة.

النوع الآخر من الاستجابة ربما نسميه التكيف أو التعديل. الشخص الخاضع للقانون يغيّر سلوكه استجابة لمادة قانونية لكن «الالتزام» أو «عدم الالتزام» ليسا مصطلحين يناسبان هذا النوع من السلوك كثيرا. في بعض الأحيان يمكننا أن نسمي السلوك هروبا، لكن هذا أيضا مصطلح غير مناسب في جميع الأحوال.

لنأخذ مثلا قانون ضريبة الدخل في أمريكا. معظم الناس يقدمون حساباتهم الضريبية كما ينبغي، لكنهم أيضا يحاولون استغلال بعض الثغرات. يكيّف دافعو الضرائب سلوكهم لدفع أقل قدر ممكن من الضريبة ضمن الأطر القانونية. تُنفق مليارات الدولارات على المحامين، والمحاسبين، وغيرهم من الخبراء الذين يقدمون النصائح عن كيفية الوصول إلى وضعٍ مثالي للتعامل مع الضريبة ودفع مبالغ أقل. مادام دافعو الضرائب لا يقتربون من الخط الأحمر ولا يدخلون منطقة محظورة قانونيا (كثيرا ما يكون من الصعب رؤيتها)، فإنهم في وضعٍ آمن إلى حد ما. ما يفعله دافعو الضرائب المتلاعبون ليس التزاما كاملا؛ إنهم لم يخرقوا القانون، لكن المسألة الجوهرية في جهودهم هي الالتزام بأقل قدرٍ ممكن. هذا السلوك بطبيعة الحال له نتائج. لأسباب تتعلق بالضريبة، ربما ينتقل أحدهم مثلا من تجارة الأسهم إلى ممارسة أخرى، أو يشحن الأموال إلى جزر كايمان(*)، أو يعمل نوعا من الملجأ الآمن

(*) من المواقع التي تشتهر بأنها ملاذات ضريبية. [المحرر].

من الضريبة؛ أو يعطي من الأموال أكثر مما هو متوقع للأعمال الخيرية للحصول على تخفيض ضريبي أكبر. هذا الشخص باختصار عدَّل سلوكه استجابة للقانون. التعديل أو التكيف، بطبيعة الحال، سمة موجودة دائما في السلوك القانوني، وهو جزء لا يتجزأ من الأثر.

الناس الذين يخرقون القانون عن معرفة أيضا يعدِّلون سلوكهم لتقليل احتمال التعرض للاعتقال. لهذا السبب يلبس اللص قناعا. ولهذا يبتعد اللصوص عن المنازل إذا كان الناس فيها، أو يتجاهلون منزلا مغريا إذا رأوا أحد الجيران ينظر من النافذة، أو يتجنبون المنازل التي فيها كلاب شرسة. ولهذا يحب سُرّاق البنوك أن تكون لديهم سيارة واقفة عند البوابة، والأشخاص الذين يسرقون السيارات يعدلون سلوكهم لتفادي رجال الشرطة، يحاولون خلق إيحاء بأن كل شيء اعتيادي. يقودون السيارة كأنهم يملكونها. ويبدعون في تمثيل الدور (إذا سرقت سيارة مرسيدس، من الأفضل لك ألا تظهر كأنك مجرم)، وفوق هذا وذاك عليك أن تتفادى أن تلتقي عيناك بعيني رجل الشرطة[1]. مما يدعو إلى السخرية أن أكثر السائقين حذرا وانتباها على الطريق ربما يقودون سيارات مسروقة. وهناك مجموعة أخرى من السائقين الحذرين هم زبائن العاهرات (الجونز) الذين يتجولون ويبحثون عن الصيد في الشوارع؛ ينصح بعضهم بعضا (على شبكة الإنترنت!) بأن يظهروا «بمظهر شخص اعتيادي يقود سيارته، لا بمظهر الباحث عن الرذيلة... تأكد من ربط حزام الأمان». وأيضا، إذا كان هناك «أي شيء بشأن سيارتك ربما يبرر لهم إخراجك منها، تجنب التصيّد [البحث عن العاهرات] إلى أن تصلح الأمر»[2].

ربما يطوّر أي مجرم، أو عصابة، أو جماعة إجرامية، دفاعاته الخاصة، أو ألاعيبه لخداع جهات فرض القانون؛ وإلا فإنهم سيتمكنون بصعوبةٍ من النجاة (كما هي الحال معظم السُرّاق، أو من يسطون على المحال، أو سرّاق السيارات، وغيرهم لا بد أن يُقبض عليهم في مرحلةٍ ما من ممارساتهم الإجرامية). كل جريمة عادية تشكِّل منظومة، ولغرض فهم هذه المنظومة، علينا ألا نفهم أي قانون يخرقه المجرمون ولماذا يخرقونه فقط، بل أيضا كيف يتمكنون من إنجاز عملية خرق القانون، ومن ضمن ذلك أشكال التملص والاستراتيجيات المتبعة لتفادي القبض عليهم. الاستراتيجيات يمكن أن تكون بسيطة مثل لبس القناع. بعض لصوص

الشوارع والباحثين عن الفضائح وتصيّد النساء يستخدمون موقع كريغز لست Craig's List(*) ومواقع مماثلة أخرى للتجمع؛ هذا إجراء آمن أكثر من التجوال في الشوارع حيث تنتشر دوريات الشرطة (وأحيانا يستخدم رجال الشرطة أسلوب التخفي)، لكن هذا الإجراء نفسه ربما يرفع أسعار الخدمات المقدمة[3]. الأشخاص الذين يبيعون المخدرات ربما يقررون التعامل فقط مع الناس الذين يثقون بهم؛ كالزبائن من الطبقة الوسطى، على سبيل المثال، فهم لديهم ما يخسرونه إذا انكشف أمرهم أكثر مما لدى المتاجرين، كما أن هؤلاء الزبائن من غير المحتمل أن يكونوا مندسين أو مخبرين[4]. إحدى الدراسات عن المتاجرين في المخدرات، والتي اعتمدت على إجراء المقابلات، سردت بعض الأساليب لاكتشاف المندسّين. يكون المتعاطون الحقيقيون، على سبيل المثال، قذرين، مرضى، ويائسين، أنوفهم رطبة، وأحيانا «تكثر على جلودهم الندب والبثور، ويكونون من السود، وعليهم لطخات داكنة تشبه السخام، والأوساخ على اليدين والأصابع» فضلا على «الحروق، والبثور، والتقرحات على الشفاه». الشرطة لا تستطيع أن تقلد هذه العلامات البدنية. بعض المتاجرين، على العكس من أولئك الذين يبيعون فقط لأشخاص من الطبقة الوسطى، لن يبيعوا لأي شخص يبدو نظيفا وأنيق الملبس[5].

الالتزام وعدم الالتزام مصطلحان يُستخدمان على الإجمال في القانون الجنائي أكثر من غيره؛ وأيضا يصلحان للاستخدام في اللوائح الانضباطية إلى حدٍ ما. يمكن أن تلتزم الشركة بضوابط وإجراءات الأمان، أو تخرقها، أو تعدِّل سلوكها بما يتناسب معها بطريقة أو بأخرى. فيما يتعلق بأجزاء أخرى من القانون، من المفيد الكلام بدل هذا عن الاستفادة وعدم الاستفادة من بنود القانون. قانون الجنح مثالٌ جيد في هذا الصدد. إذا تعرّضت لحادث دراجة، وتتصور أن السائق الآخر كان مخطئا، يمكنك تقديم الشكوى وطلب التعويض عن الأضرار. يمنحك قانون الجنح الأدوات (المبدئية) لأن تفعل ذلك. يمكن أن تقدم الشكوى أو لا، كما تشاء. على نحوٍ مماثل، يمكنك الاستفادة أو عدم الاستفادة (أو إساءة الاستفادة) من قوانين التعاقد، الملكية، الوصايا، الائتمان. إذا لم يتمكن الزوج والزوجة من

(*) موقع على شبكة الإنترنت تُعرَض فيه الإعلانات، ويتيح خدمة الدردشة. [المحرر].

الانسجام معا يمكنهما طلب الطلاق أو ألا يطلباه، كما يشاءان. يمكنهما اتخاذ هذه القرارات لأنواع مختلفة من الأسباب. الشكاوى مصدر إزعاج. والمقاضاة أكثر من ذلك. تعتبر تكاليف المقاضاة ومحددات الزمن من المشاكل واسعة الانتشار في النظام القانوني. إنها تساعد على توضيح ما يسمى بـ «هرم الشكاوى» claims pyramid، الذي سوف نناقشه بعد قليل.

تعديل أو تكييف السلوك منتشر في كل مكان من قانون الجنح، فضلا عن القانون الجنائي. يكره الأطباء قضايا الأخطاء الطبية التي تُرفع ضدهم. بعضهم كما يدّعون يتحولون إلى ما يسمى الطب الدفاعي. هناك بعض الأدلة بأنهم يطلبون إجراء مزيد من الفحوص التي لم يكونوا يطالبون بها في السابق[6]، ويتصرفون بحذر في أثناء شرح التأثيرات الجانبية للدواء ومشاكل ما بعد الجراحة للمرضى. والمرضى أيضا يعدّلون سلوكهم؛ فالأخبار المتداولة عن المخاطر المحتملة والتأثيرات الجانبية تؤثر في قراراتهم بإجراء عملية أو عدمه، أو تفضيل نوع من العلاج على آخر. الضريبة العالية على العقارات تؤدي إلى انتقال أحد نجوم السينما الإنجليز إلى بلد آخر؛ وإلى أن يقرر ملياردير أمريكي تأسيس جمعية خيرية. يمكن لزوج وزوجة يعيشان حياة تعيسة أن يقررا الطلاق؛ أو يحاولا (في مكانٍ ما) الحصول على استثناء؛ أو يقررا العيش منفصلين ويتجاهلا قانون الطلاق. على نحو مماثل يمكن أن يتجاوز شاب وشابة قوانين الزواج ببساطة ويعيشا معا، هذا بديل شائع جدا. يمكن للمرء أن يكتب وصية أو ألا يكتب؛ يمكن تقديم شكوى بخصوص عقدٍ باطل أو الاستمرار في الوضع الحاضر؛ يمكن تقديم شكوى ضد صاحب البيت أو الانتقال إلى بيتٍ آخر أو أن تهزّ كتفيك وتتحمل سلبيات مثل الصراصير وجهاز التكييف العاطل.

يعتمد الفعل وعدم الفعل على ما يعرفه الناس، وعلى الرسائل التي يتلقونها من النظام القانوني (ومن المجتمع)، وبطبيعة الحال، على تقديرات الكلفة. جميع الناس يعرفون بوجود الطلاق لكن أغلبهم لا يعرفون كيف تعالج مسائل الحضانة أو ما قواعد توزيع الملكية. أغلب الناس يعرفون ما الوصية. ربما يعرفون أنها قد تكون مفيدة، بينما كثير من الناس الذين يحتاجون إلى كتابة الوصية ببساطة لا يبالون في هذا. بطبيعة الحال تعديل السلوك منتشر في كل مكان من القانون المدني. هناك منظومة كاملة تتولى التخطيط العقاري تستند إلى متطلبات ورغبات

الناس الذين يملكون العقارات والأغنياء. يساعد الموظفون في دائرة العقارات هؤلاء على تقليل الأعباء القانونية، وتجنب إجراءات مزعجة في محاكم إثبات الوصية، وفي بعض الأحيان، يتأكدون من تنفيذ رغباتهم بعد الوفاة. العلاقات بين رجال الأعمال بعضهم مع الآخر، أو علاقاتهم مع الموظفين، أو مع الزبائن، يمكن توضيحها بأفضل السبل ليس اعتمادا على القانون الرسمي أو اعتمادا على الاستفادة أو عدم الاستفادة من القوانين، بل اعتمادا على التعديلات، والمساومات، والطرق القياسية المألوفة في التصرف.

لا يحصل التدخل القانوني في الفراغ. إنه ينشأ في فضاء اجتماعي مزدحم بالنشاط موجود سابقا، وما يبدو عليه ذلك الفضاء يحدد طبيعة الاستجابة. في الفصول اللاحقة نستكشف دوافع الالتزام، أو عدم الالتزام، وأشكال الاستفادة وعدم الاستفادة من القوانين، وأساليب التملص والمراوغة، وغيرها من الاستجابات للمواد القانونية. تكون المعايير، والثقافة، وحالة المجتمع دائما من العوامل المحددة للسلوك، وهي دائما تشكل الخلفية التي يؤدي الأثر دوره عليها. الاستجابات هنا تتأثر كثيرا بالزمان والمكان. لقد نشأت عن القانون في تايوان حول حضانة الأطفال استجابة معينة في تايبيه، تختلف تماما عن استجابة المناطق الريفية. دعت المحكمة العليا للولايات المتحدة، عندما كان إيرل وارين رئيسا للقضاة، إلى إلغاء الصلاة وقراءة الكتاب المقدس في المدارس العامة؛ وتحمل المحكمة وجهة نظر صارمة عن انفصال الكنيسة عن الدولة[7]. ليس من المستغرب أن هذا القرار لم يكن شائعا على نطاق واسع، خصوصا في الجنوب (حزام الكتاب المقدس). كان كينيث م. دولبير Kenneth M. Dolbeare وفيليب ي. هاموند Phillip E. Hammond يدرسان استجابة المدارس لقرار المحكمة العليا. والنتائج التي توصلا إليها غير حاسمة. قبل القرار كانت الصلوات الصباحية تؤدى في 14 في المائة من المدارس الابتدائية في الغرب؛ أما في الجنوب فكانت تؤدى في 87 في المائة من المدارس. لقد أوجد القرار فارقا إذن: نسبة المدارس التي تقيم الصلوات هبطت إلى 5 في المائة في الغرب وإلى 64 في المائة في الجنوب[8]. باختصار كان للقرار أثر. ومع ذلك، كانت اثنتان من كل ثلاث مدارس تقريبا في الجنوب تتمسك بممارساتها على رغم قرار المحكمة العليا بعدم جواز ذلك.

في الجنوب كان القرار يتعارض مع معتقدات دينية راسخة عميقا. ينبغي على المدارس، كما أحس الناس، تعليم القيم الأخلاقية، وهذا يتضمن القيم الدينية. ربما لم تتلق بعض المقاطعات الرسالة قط، أو لم تفهمها. إلى جانب ذلك لم تكن هناك جهة مكلفة بتطبيق هذه الآلية. القرار كان يدعو إلى تغير جوهري، لكنه «تعطّل بسبب قلة الدعم المؤسساتي لتفعيل الالتزام به»[9]. ما لم يشتكِ شخصٌ ما (وهذا غير شائع كثيرا)، أو يرفع دعوى في المحكمة (وهذا أسوأ)، لا شيء يمكن أن يجبر إحدى مدارس المقاطعة على التغيير. في الواقع، ربما تكون المسألة الأساسية هي: لماذا تغير أي مدرسة في مقاطعة جنوبية ممارساتها؟

ظهرت آلية مماثلة بعد قرارات المحكمة العليا بخصوص قوانين «الخطاب الذي ينطوي على الكراهية» في الكليات والجامعات، والتي كانت على ما يبدو تشكل خرقا لحقوق حرية التعبير. بعض المدارس تجاهلت هذه القرارات؛ وبعضها الآخر كانت تلتزم بها. إحدى الدراسات التي أُجريت في وقتٍ قريب، من خلال تحليل النتائج لبعض الكليات، كشفت أنواع الأسباب المحلية والاعتبارات التي تفسر طبيعة استجابة مؤسسات محددة[10]. هذه الاستجابات كانت تتراوح بين الالتزام، و«عدم الالتزام السلبي، والتملص، وصولا إلى الرفض القاطع والمواجهة المباشرة»[11]. لكن ربما تكون كلمة «مواجهة» هنا أقوى مما ينبغي؛ إذ إنه بسبب عدم وجود آلية واضحة لتطبيق القرارات لا يوجد من يُواجَه. هنا أيضا، ما لم يقدم شخصٌ ما الشكوى أو يرفع دعوى في المحكمة، تبقى المدارس، على وجه التحديد، حرة في التصرف كما تشاء. هي حرة مادام الضغط الخارجي مأخوذا بعين الاعتبار؛ فهي ليست حرة قط من ناحية الآليات الداخلية، كأن يحتج الطلاب على هذا الجانب أو ذاك، والمسائل الإدارية، وسياسة التعليم.

لقد تناولت الكثير من الدراسات أثر قانون حظر المشروبات الكحولية ــ أو «التجربة النبيلة» noble experiment كما يسمونه[12]. كانت تظهر على السطح حملات تدعو إلى الاعتدال من وقتٍ إلى آخر في الولايات المتحدة؛ بعد قرن من الهياج، أصبحت حركة «التجفيف» التي تؤيد المنع قوية إلى حد بعيد، من الناحية السياسية. لقد نجح مؤيدوها في تعديل دستور الولايات المتحدة: التعديل الخاص بالمنع (الرقم 18) كان يمنع «صنع، وبيع، أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة»

في الولايات المتحدة. فُعِّل قانون المنع في يناير 1920. لكن هذه «التجربة النبيلة» تلاشت في أوائل الثلاثينيات. كانت بطرق مختلفة تعتبر فشلا. إنها بالتأكيد لم تمنع تلك المشروبات. بالنسبة إلى كثير من الأمريكيين يشكل النبيذ والبيرة وحتى الويسكي جزءا من ثقافتهم. كانت محاولة تطبيق القانون مشروعا طموحا؛ وربما كان الأمر مستحيلا. كانت هناك منظومة هائلة للتهريب والعصيان في المدن.

ربما حصل في الواقع انخفاض في تناول المشروبات بعد أن أصبح الحظر قانونا، بالقياس إلى السابق، وخصوصا في المناطق الريفية. لكن ملايين الناس كانوا يجدون وسيلة ما للاستمرار في الشرب. بعضهم كان يصنع الكحول بنفسه؛ وأغلبهم يشترونه بصورة غير شرعية. كانت أطنان من الكحول تأتي من كندا ومن وراء البحار. الآلاف من المهربين كانوا يتجولون في المدن والحارات حيث يمكن للناس الحصول على حصتهم من الكحول. المعارضون أساءوا التقديرات. كانت هناك، إذا توخينا الدقة، محاولات جادة لفرض القانون. الآلاف من الناس اعتقلوا وحوكموا. وبعضهم دفع الغرامات؛ وآخرون دخلوا السجن. كانت هناك فترات من التراخي، وفترات من الجنون في تطبيق القانون. قضايا منع الكحول أربكت المحاكم وملأت السجون. لكن هؤلاء المتهمين ببساطة كانوا من تعساء الحظ وسط جيش من المنتهكين للقانون. ربما كان انتهاك القانون في ذاته - التهريب، ثقافة العصيان - يجعل الكحول نوعا من الفاكهة المُحرَّمة التي تغري الناس منذ عهد آدم وحواء.

إذا كان هذا صحيحا، فإن محاولة فرض قانون الحظر بضراوة كان مقدرا لها أن تحقق تأثيرا عكسيا. حين يكون الطلب على سلوك أو بضاعة معينة قويا وغير مرن، فمن الصعب (والمُكلِف) فرض القانون بقوة كافية لتحدث فارقا. تبدو استعارة خرطوم الحديقة القديم مناسبة هنا. كان المنع خرطوما تتسرب منه المياه، متهرئا، وممتلئا بالثقوب.

حتما هذا ليس المثال الوحيد لهذه الظاهرة. كانت رقابة المطبوعات في بوسطن تبحث عن كتب يعتبرونها «إباحية» (ومنها بعض العناوين الكلاسيكية). كان من الطبيعي أن ترتفع مبيعات هذه الكتب في أجزاء أخرى من البلاد. وكانت الرقابة تتعامل مع خرطوم مياه متهرئ جدا. ربما سدّوا ثقبا في بوسطن، لكن الماء كان يتسرب في كل مكان[13]. في العام 1970، نشر جون كابلان John Kaplan كتابا يحمل

عنوانا مخادعا «الماريغوانا: الحظر الجديد» Marijuana: The New Prohibition. وأصدرت المنظمة الوطنية لإصلاح قوانين الماريغوانا (NORML)(*) تقريرا في 1997 يحمل عنوان «مازالوا مجانين بعد كل هذه السنوات: حظر الماريغوانا 1937 - 1997»(**). وفقا للتقرير، كان أكثر من سبعين مليونا من الأمريكيين يدخنون الماريغوانا في وقتٍ ما، ونحو عشرة ملايين من المدخنين «الدائمين». كانت الماريغوانا «المخدر الترفيهي الذي يختاره ملايين الناس بأغلبيتهم العظمى، والأمريكيون من الطبقة الوسطى»[14]. القوانين التي تمنع الماريغوانا رسائل تولد ميتة؛ كان آلاف من الناس يُعتقلون ويدخلون السجن - الكثير منهم من الأقليات العرقية. لكن المقارنة الأساسية تبين وجود ملايين حالات العصيان للقوانين. حتى العام 2016، بقيت القوانين الفدرالية الصارمة قيد التطبيق، لكن الاستخدام الطبي للماريغوانا كان قانونيا في الكثير من الولايات، وكانت ولايات كولورادو، واشنطن، أوريغون، ألاسكا، تجيز أساسا استعمال المخدر.

في الإمكان التطرق إلى كثير من الثقوب الأخرى التي يتسرب منها الماء. في أثناء حرب فيتنام، كان الآلاف من الشباب يحاكَمون على الهرب من الخدمة العسكرية بطريقة أو بأخرى. الحرب نفسها أصبحت غير شعبية؛ لهذا لم يعد التملص من الخدمة وصمة عار. كانت تحصل اعتقالات ومحاكمات، لكن مع قرب انتهاء الحرب، حين كان المتهمون يُدانون، كانوا يتلقون أحكاما قصيرة شيئا فشيئا[15]. في مواجهة المعارضة الشعبية، كانت محاولات التطبيق الصارم مقدرا لها الفشل.

منظومات مزدوجة

القانون الذي في الكتب والقانون المُطبق غير متماثلين. لكن أحيانا يكون الاختلاف بينهما كبيرا جدا بحيث يكاد يمكننا وصفُهما بأنهما نظامان متمايزان. القوانين تصدر من الجهات التشريعية؛ واللوائح والتنظيمات تُنشر وتوزع من قِبل المكاتب الإدارية؛ أما العقائد فيخلقها قضاة المحكمة العليا. الشيء المشترك بين كل هذه الجهات أن القانون يصنعه الناس الذين هم بنحو أو بآخر من النخبة.

(*) The National Organization for the Reform of Marijuana Laws.

(**) Still Crazy after All These Years: Marijuana Prohibition 1937-1997.

القانون بعبارة أخرى يأتي في الأساس من الطبقة العليا للمجتمع. كلما كان المجتمع طبقيا، يحصل هذا الشيء. الأيديولوجيا في الدول الديموقراطية التي تنادي بالمساواة تتبع هذا الاتجاه. لا بد أن يكون الانحياز الذي تمارسه النخبة حاضرا، وفي بعض المجتمعات، الانحياز يكون على نحو متطرف.

هذا يعني أنه كلما زاد اهتمام فئة من الناس - على الأقل - بالأمر، في أي مجتمع، تزيد القوانين المخالفة للاتجاه العام. بطبيعة الحال، هذا ينطبق على كل القوانين مهما بلغ مدى شعبيتها، على الرغم من أنه حتى اللصوص ربما يريدون أن يبقى القانون العام ضد اللصوص. لكن في بعض الأحيان يقاوم قانونُ النخبة بشراسةٍ الأعرافَ والقيمَ الراسخة. المثال على ذلك الحملة ضد ختان الإناث في أفريقيا؛ والحملة ضد القتل انتقاما للشرف في البلدان العربية (والبرازيل)؛ والحملة الوطنية لحظر الكحول في الولايات المتحدة في العشرينيات... هذه كلها أمثلة واضحة. وهناك أمثلة أخرى لا تُعد ولا تحصى، من فترات ومجتمعات مختلفة تنطبق على الأمر بدرجة أقل أو أكبر. يمكننا أن نسأل بخصوص أي مادة قانونية: لمصلحة من هي؟ لكن هذا السؤال خارج نطاق الكتاب. غير أن دراسة حول الأثر يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الثغرة التي لا مجال لتفاديها بين ما يريد بعض الناس، أو أغلب الناس، الحصول عليه من القانون وما يحصلون عليه بالفعل. هذه الثغرة تجعل الشرعيةَ والثقةَ، اللتين سوف نناقشهما لاحقا، بالغتي الأهمية لأي نظام قانوني.

في العام 1996، أصدرت تايلاند قانونا لإلغاء البغاء، أو على الأقل السيطرة عليه[16]. القانون، الذي حل محل قانون قديم (1960)، كان يجرّم استغلال الأطفال في تجارة البغاء ويخفض عقوبة ممارسة الكبار للبغاء. مع فرض القيود على العاهرات والزبائن، وخطة لإعطاء العاهرات برامج تدريب مهني، لإبعادهن عن تجارة الجنس. هل كان للقانون أي أثر؟ ليس كثيرا، على ما يبدو، على الأقل كما يظهره قياسُ عدد الاعتقالات «قبل وبعد». كان قانون البغاء خرطوم مياهٍ مثقبا.

لم تكن تجربة تايلاند الوحيدةَ من نوعها. هناك محاولات للتخلص من البغاء انتهت إلى الفشل. في تايلاند كان هناك فشل في التوصيل: معظم الناس لم يكونوا يعرفون شيئا عن القانون. علاوة على هذا فإن البغاء تجارة واسعة النطاق في تايلاند، والأموال هنا لا بد أن تقود إلى الفساد. كان تطبيق القانون يحصل بطريقة

انتقائية. لكن المشكلة الأساسية ربما تتعلق بعدم التواصل بين المشرّعين وقطاعات واسعة من المجتمع. الحملة ضد البغاء كانت تقودها النخبة ورجال الدين. أما الزبائن فلديهم وجهات نظر مختلفة. المدمنون على المخدرات والكحول في أثناء فترة المنع، والمستهلكون للمنتجات التي تصنّع من قرون وحيد القرن أو العاج.. تلك أمثلة أخرى على الطلب الشديد على سلع وخدمات غير قانونية تجعل تطبيق القانون صعبا ومحفوفا بالمخاطر. القانون الذي تفرضه النخب على جمهور غير متقبل له ربما يؤدي في بعض الحالات إلى خرق واسع النطاق لذلك القانون؛ بعبارة أخرى يحدث شرخ بين القانون الرسمي والقانون المطبق. القانون الرسمي يزاح من مكانه، أو يحوَّر جذريا. والنتيجة هي ما نسميه النظام المزدوج Dual System.

هناك في تاريخ قانون الطلاق في الولايات المتحدة مثال كلاسيكي[17]. قبل السبعينيات، كان الطلاق يتطلب جلسة للمحكمة. على الطرفين المعنيين الالتزام بلوائح قانونية محددة. الزوج البريء عليه أن يتصرّف كمدعٍ، وذلك بأن يقول إن المتهم، أي الطرف الآخر، ارتكب إساءة تؤثر في استمرار الزواج. يذكر التشريع المحلي بعض الإساءات التي فتحت الباب للطلاق: الزنا، الهجران، القسوة هي عادة من أكثر أسباب الطلاق. يرفض القانون الرسمي حتما السماح بالطلاق باتفاق مشترك. تعتبر رغبة الطرفين في إلغاء الزواج غير مهمة قانونيا. والطلاق بالتواطؤ غير قانوني أيضا: أي قول بعض الأكاذيب أمام المحكمة لمحاولة تلبية الشروط الرسمية للطلاق.

في غضون قرن (تقريبا منذ سبعينيات القرن التاسع عشر إلى سبعينيات القرن العشرين) كان الطلاق «بالتراضي» والطلاق «بالتواطؤ» يشكلان القاعدة السائدة، وليس الاستثناء. المدعي (الزوجة عادة) تطلب الطلاق، وتدعي أنها تتعرض لمعاملة قاسية، والزوج ببساطة يفشل في الدفاع عن نفسه. الشروط المطلوبة للحصول على الطلاق، لأسباب معقدة، كانت في حالة تصاعد مستمر، والقانون بقي جامدا. يرى كبار رجال الدين، على وجه التحديد، أن الطلاق شر اجتماعي. والنخبة من المدافعين عن الأخلاق كانوا أقوياء بما يكفي لإحباط أي محاولة للإصلاح. كان الهدف إبقاء معدلات الطلاق منخفضة ويصعب تجاوزها، إلا في حالات استثنائية.

تشكل مدينة نيويورك حالة استثنائية مثيرة للاهتمام. في نيويورك كان الطلاق في الأساس متاحا فقط لأسباب تتعلق بالزنا. وتطورت ممارسة يمكن أن أسميها

«الزنا الإيحائي». الزوج يحجز غرفة في الفندق. ثم تدخل امرأة عليه. ويقوم مصور مجهول بالتقاط الصور لهما وهما غير محتشمين. ثم يُدفع أجر المرأة، وتذهب. وتظهر الصور لاحقا في المحكمة دليلا على الزنا. كل شخص ومنهم القضاة يعرفون حقيقة الأمر. لكن النظام استمر على هذا المنوال عقودا[18]. أما قوانين إنجلترا، التي تقيد أيضا شروط الطلاق، فتضرب على الوتر نفسه تقريبا[19]. في نيويورك كانت الإجراءات الهادفة إلى إلغاء الزواج - وهي نادرة في أغلب الولايات - ظاهرة شائعة ومنتشرة مثل القمامة. هكذا كانت الأمور أيضا في تشيلي؛ حتى وقتٍ قريب، الطلاق ببساطة كان ممنوعا في تشيلي؛ لكن حصل انفجار لطلبات إلغاء الزواج استنادا إلى أسس مشكوك فيها[20].

الآن أصبح «النظام المزدوج» للطلاق من التاريخ، لكن الأنظمة المزدوجة بقيت تنتشر في مجالات أخرى - على سبيل المثال، البغاء في تايلاند والكثير من البلدان، قانون الهجرة، قانون اللجوء. خلال حقبة الاتحاد السوفييتي، كانت الأنظمة المزدوجة منتعشة في البلدان الاشتراكية، حيث تكون الثغرة، مثلا في بولندا أو ألمانيا الشرقية، بين القانون الرسمي وما يريد الناس أن يفعلوه واسعة بمعنى الكلمة. الجهات التي تصنع القانون هي النخب المؤيدة للنواحي الأخلاقية أو الأيديولوجية أو السياسية. هذه الجهات كانت تتجاهل مطالبات شرائح واسعة من المجتمع: بالطلاق في القرن التاسع عشر؛ بالخدمات الجنسية في تايلاند وغيرها من البلدان؛ بمهاجرين يعملون بأجور منخفضة؛ بمبيعات «السوق الحرة» في ظل الاشتراكية. من هنا تأتي الثغرات، والالتفاف، وأنماط التملص والعصيان؛ وتصبح الأرضية القانونية، إذا جاز التعبير، مَسامية إلى درجة أن السلوك الممنوع يتسرب عبرها بسهولة. ويؤدي الصراع بين القانون العلوي والقانون السفلي إلى كبح، أو تشويش، أو إلغاء أثر القانون الرسمي.

يُشكل الخرطوم المثقب، مثل الأنظمة المزدوجة، نوعا من التوازن. كان قانون الحظر قد انتهى إلى الفشل، لكنه صدر وطُبّق؛ لقد دفعته قوى مقتدرة إلى أعلى وفق مقتضيات أجنداتها. كان الأمر يحتاج إلى عضلات سياسية قوية لتطبيق التعديل على الدستور الأمريكي. المعارضة كانت لديها قوى كافية لفرض نصف المعادلة، لكن ليس للنصف الآخر الخاص بالتطبيق. في حالات أخرى - قانون

الطلاق، مسودة قانون حرب فيتنام، الماريغوانا - أي حالات الأنظمة المزدوجة والخراطيم المثقبة، لدينا نوع من الموقف المعطل. هناك قوتان مقتدرتان في المجتمع تتناطحان. إحداهما ليست قوية بما يكفي لتدحر الأخرى تماما. إحدى القوى تسيطر على القانون الرسمي - هذا ينطبق على الطلاق (من دون ذريعة الضرر)، أو البغاء، أو تعاطي الماريغوانا. يمثل القانون الرسمي أيضا، أو يبدو أنه يمثل الأسس الأخلاقية المثلى. أما الجانب الآخر للقانون فيربح على مستوى التطبيق الفعلي. كان رجال الدين في الكنيسة وغيرهم من النخب التي تدعم النواحي الأخلاقية، منذ عقود، يغلقون الطريق أمام المناشدات للتخفيف من شروط قانون الطلاق. في أثناء ذلك كانت معدلات الطلاق تزداد باستمرار. ثم حصلت النخب على قوانينها التي تريدها. والناس العاديون حصلوا على الطلاق الذي يريدونه. في حالة قانون حظر تعاطي الكحول، حصل الملتزمون على القوانين التي يريدونها وحصل المتحررون على المراكز غير الشرعية لبيع الكحول. مثل هذه الأوضاع، بطبيعة الحال، لا تستمر إلى الأبد. لقد مات قانون الحظر ميتة شنيعة. وقتل الطلاقُ (من دون ذريعة الضرر) النظامَ القديم للطلاق. عاجلا أو آجلا من المحتمل أن يتغير توازن القوى، ويحتل هذا الجانب أو الآخر موقع الصدارة.

كان قانون الطلاق القديم من النظم المزدوجة، إنه موقف جامد بين قوتين مقتدرتين. كان صوت الأخلاقيين الذين يكرهون الطلاق يعلو أكثر. هؤلاء أرادوا جعل الطلاق نادرا وصعبا. أما المستهلكون - المتزوجون التعساء - فكانوا يريدون شيئا رخيصا ومخرجا سهلا وفرصة للبدء من جديد. في ظل التشريعات الحديثة للطلاق من دون ذريعة وجود الضرر، منذ السبعينيات وما بعدها، كان «المستهلكون» هم الذين يفوزون. والطلاق في هذه الحال كان سهلا ورخيصا. لكن بقي التقليديون يشعرون بالتعاسة، ويظنون أن الطلاق السهل لعنة. ربما يعتمد هذا الظن على افتراضٍ ما بشأن أثر قانون الطلاق. وعلى رغم أن قوانين الطلاق، كما نعتقد، تنقذ الزيجات، وتجبر الناس على استنباط الحلول؛ فإن هذا من حيث التجربة شيء مشكوك فيه. لا تؤدي قوانين الطلاق إلى تفكيك العائلات. الأزواج السعداء لا يبالون بما إذا كان الطلاق رخيصا أو مكلفا، سهلا أو صعبا. في مجتمع يخلو من الطلاق، هناك دائما زيجات تعيسة وفاشلة، وزيجات أخرى تتفكك، بطرق غير رسمية.

التغيرات في تركيبة العائلة، العلاقات بين الذكر والأنثى، وفي الثقافة، كانت تؤثر في الزواج والطلاق أكثر بكثير من تأثير القوانين الرسمية[21].

هرم الشكوى

الحياة الحديثة دوامة من النشاط؛ في كل يوم بلا شك تحدث أشياء كثيرة للناس ربما تمنحهم، من الناحية النظرية على الأقل، الحق في الشكوى، والتعبير عن همومهم، أو حتى رفع قضية إلى المحكمة. مثلا تشتري امرأة جهازا لكنها تكتشف أنه لا يعمل. أو هناك رجل يُطرد من عمله بلا سبب. وصاحب عقار يتلكأ في إصلاح خلل في السقف. وأي شخص يمكن أن يتزحلق على شارع يغطيه الجليد ويتأذى. في كل هذه الحالات، يمكننا أن نسأل: هل يمكن توجيه اللوم إلى جهةٍ ما؟ لنأخذ مثال الرصيف الذي يغطيه الجليد. هل بلدية المدينة مسؤولة؟ هل كان ينبغي عليهم عمل شيء؟ في أغلب الأحيان، في المواقف التي ذكرناها، لا شيء يمكن أن يحصل. المرأة تُعيد الجهاز (أو لا تعيده). والرجل الذي طُرد من عمله يسجل اسمه ضمن العاطلين عن العمل. والمستأجر ينتقل إلى مكان أفضل ليعيش فيه. والشخص الذي سقط على الرصيف يبقى في البيت يوما ويتناول الأسبرين.

كم من المرات يمر فيها الناس بتجربة ربما تمنحهم، على الأقل من الناحية النظرية، الحقَّ في إقامة دعوى قانونية؟ كم مرةٍ يلجأ فيها الناس إلى اتخاذ قرار؟ بعض العلماء حاولوا العثور على إجابة في هذا الشأن. لقد أجرت هازل غين، في إنجلترا، في التسعينيات، مسحا لعينة من السكان. وجدت هازل أن نحو 40 في المائة من الناس المشتركين في الاستفتاء «يواجهون واحدة أو أكثر من المشاكل التي يمكن أن تُرفع إلى الجهات القضائية خلال السنوات الخمس الماضية». ودرست ما كانوا يفعلونه في هذا الشأن. بعضهم لم يفعل شيئا، والبعض الآخر كان يطلب النصح، والبعض الآخر اتجه إلى المحكمة[22]. تعتمد الكثير من الأمور، بطبيعة الحال، على الموقف. لنرجع إلى مثالنا عن الرجل الذي يمشي على الرصيف وينزلق على الجليد ويتعرض للأذى. من بين مائة شخص في هذا الموقف، كم عدد الذين يقدمون شكوى لاحقا؟

في دراسة شهيرة أجريت في ويسكونسن تناولت «ظهور وتطور المنازعات». أول خطوة في العملية تصورية: هل يفكر الإنسان هنا من منظور قانوني؟ البعض

يفعلون هذا. فريق ويسكونسن يسمي هذه الخطوة «التسمية» Naming. والخطوة التالية تحويل هذا المفهوم إلى إحساس حقيقي بالحزن والتذمر - يسمون هذا «إلقاء اللوم» Blaming، أي الإحساس بأن شخصا ما أو موقفا ما ربما كان هو المسؤول عما حدث، أي أن الأمر يرجع إلى خطأ شخصٍ ما. ثم يأتي «التحول» Transformation إذا كان شخص يشعر بالحزن «ويعبّر عن هذا للشخص أو الجهة التي يعتقد أنها مسؤولة ويطالب بالتعويض أو العلاج». هذا يسمى «الشكوى» Claiming. حتى بعد التسمية، واللوم، والشكوى، فإن القليل من الشكاوى فقط تتحول إلى خلاف حقيقي أو تذهب إلى المحكمة.

رسمت دراسة ويسكونسن مخططا بشكل هرم لإظهار ما يحصل إذا واجه الناس ما يمكن أن يتحول إلى مشكلة قضائية. قاعدة الهرم، بطبيعة الحال، تمثل الأعراض. كلما انتقلنا إلى أعلى الهرم، من التسمية إلى اللوم ثم إلى الشكوى، يتساقط مزيد من الأشياء؛ من بين عدد كبير من المتقاضين المحتملين، عدد قليل منهم فقط بالفعل يذهبون إلى أحد المحامين أو أي جهة أخرى لتقديم الشكوى. وعدد أقل من هؤلاء ينتهي بهم الأمر إلى المحكمة. أي نوع من القضايا القانونية لا بد أن ينتج هرما من الشكاوى، على رغم أن الشكل الدقيق للهرم سوف يكون مختلفا قليلا[23]. يُظهر المسح الذي أجرته هازل غين النوع نفسه من الهرم. على سبيل المثال 76 في المائة من الناس الذين لديهم مشكلة مع سلع أو خدمات فيها عيوب كانوا يتحدثون أو يكتبون إلى «الطرف الآخر» عن المشكلة؛ و 30 في المائة يبحثون عن النصيحة بخصوص المسألة؛ و18 في المائة يهددون الطرف الآخر بأنهم سوف يتخذون إجراء؛ و3 في المائة يذهبون فعلا إلى المحكمة[24].

الأمر نفسه يمكن أن يقال عن الخطأ الطبي. في كل يوم هناك الملايين من الناس يذهبون إلى الأطباء للاستشارة، والملايين يخضعون لإجراءات طبية، تتراوح بين ضربة خفيفة على الركبة وعملية جراحية كبرى. من الطبيعي أن يحصل الخطأ، وإذا حصل ذلك بنحوٍ خطير، يمكن للمريض أن يقدم شكوى، أو ينتهي به الأمر إلى رفع قضية بحجة الخطأ الطبي. معظم المرضى في الواقع، لا يسمون، ولا يلومون، ولا يشتكون؛ بل يقررون ألا يفعلوا شيئا «يكتموا الأمر». غير أن بعضهم يفعل شيئا، لكن ليس بالشيء الذي يبدو مثل الشكوى. ربما، على سبيل المثال، يذهبون إلى طبيب آخر.

هرم الخطأ الطبي له قاعدة عريضة؛ لكنه يرتفع إلى نقطة حادة وضيقة تماما[25]. القليل من الناس يذهبون بعيدا بحيث يرفعون قضية في المحكمة[26]. بطبيعة الحال كلما كان الضرر جسيما فمن المحتمل أن يؤدي هذا إلى رفع قضية في المحكمة. لا أحد يذهب إلى المحكمة، أو يستشير محاميا على مسألة تافهة. العملية الجراحية الفاشلة التي تنتهي بالشلل أو الموت يُحتمل كثيرا أن تنتهي بشكوى.

يمكن تحليل الجانب المتعلق بتطبيق القانون من منظور هرم الشكوى وتطبيق القانون. لقد درست روباين فيرمان Robyn Fairman وشارلوت ياب Charlotte Yapp نظام الأمن الغذائي في المملكة المتحدة، ووصفتا هذا الهرم. عند قاعدة الهرم هناك 544840 عملية فحص أُجريت من قبل السلطات. هذه أدت إلى عدد قليل جدا من «التحذيرات المكتوبة» (165696). وفي أعلى الهرم هناك 692 مقاضاة و491 إدانة بانتهاك القانون[27].

لا بد أن تكون إثارة قضية في المحكمة عملية مكلفة، من حيث الوقت والنقود. في الولايات المتحدة كانت الأجور الاحتمالية Contingent Fee تخفف هذه التكاليف إلى حدٍ ما، على الأقل في حالات الجنح (وبعض القضايا الأخرى)؛ حيث يتلقى المحامي أجره إذا ربح موكله القضية فقط. الشخص الذي لديه شكوى مهمة ولا يملك المال الكافي لن يُحرم من حقه في هذا النظام. المحامي، بطبيعة الحال، سوف يأخذ نسبة جيدة من أي نقود تُسترد، الثلث أو أكثر. لكن الثلثين أفضل من لا شيء. هذا النظام للأجور الاحتمالية يمنح المحامي أيضا محفزات تصفية الادعاءات المشكوك فيها أو الضعيفة. إذا قبل بشكوى ميئوس منها، فسوف يضيع الوقت والجهد، ولا يحصل على شيء في المقابل. إنه يقبل فقط القضايا التي يعتقد أنها يمكن أن تُربح، أو التي تمكنه من إجراء تسوية جيدة.

المحامون، بعبارة أخرى، لديهم دور مهم يضطلعون به في مكانٍ قريب من قمة هرم الشكاوى، بصورة عامة ضمن سياق المنازعات. إنهم يحولون القصص الأولية التي يخبرهم بها المدعون إلى دعاوى قانونية - أو على النقيض من ذلك، ينصحون الموكلين بالتوقف وعدم المضي إلى ما هو أبعد من ذلك. لقد وجد ستيوارت مكاولي Stewart Macaulay أن المحامين في كثير من الأحيان «يُهدئون» المدعين الذين يأتون إليهم ببعض الشكاوى المشكوك في أمرها[28]. ومن ناحية أخرى يمكن أن

يضطلع المحامون بدور سماسرة التقاضي؛ أي أن يربطوا العشرات من الدعاوى البسيطة معا ويحولوها إلى قضية من نوع واحد. إذا كانت الدعاوى الفردية تحت عتبة محددة، فلا أحد سيقبل أخذها إلى المحكمة أو حتى رفع أي دعوى والمطالبة بالتعويض. المحامون الذين يخيطون معا الدعاوى التي يعملون عليها يؤدون عملا مهما، ليس بالنسبة إلى موكليهم فقط، بل إلى المجتمع أيضا. ضمن هذا السياق، بطبيعة الحال، يمكنهم أن يكسبوا الكثير من المال، وكذلك إزالة المتاعب. هذه المهنة إذن لا بد أن تكون مثيرة للاهتمام [29].

ليس المحامون هم العملاء الوحيدين المؤثرين في شكل الهرم؛ فرجال الشرطة أيضا يؤدون دورا هنا. لنفرض أن امرأة تتصل بالشرطة؛ زوجها السكير أو عشيقها يتصرف معها بعنف. إذا وصل رجال الشرطة فربما يعتقلون الزوج، أو يحاولون «تهدئة الأمور» بين الزوجين، أو يتبعون خطة أخرى. لا يكون المشتكون المحتملون، بعبارة أخرى، هم اللاعبين الوحيدين الذين يحددون طريقة صعود الهرم؛ هناك وسطاء ورجال فرض القانون يؤدون دورا في هذا المجال: الموظفون المدنيون الذين يعملون في إدارة الأغذية والدواء، أو لجنة تكافؤ فرص العمل، أو لجنة الضمان الاجتماعي والتبادل، وكل الدوائر الفدرالية والمحلية الحكومية الأخرى، والجهات الرسمية ودوائر تطبيق القانون ذات العلاقة في بلدان أخرى. هذه الجهات التي في المنتصف لا بد أن تؤثر بقوة في الأثر؛ مثل المنشور الزجاجي، يغيرون شكل الأثر بطرق كثيرة. قانون مكافحة العنف الأسري ليس مجرد تشريع موجود في الكتب، وليس مجرد تعبير عن رد فعل الضحايا. القانون المطبق أيضا يمثل استجابة رجال الشرطة، والأصدقاء والأقارب، ومؤيدي حقوق المرأة، وما إلى ذلك. وكل فرع آخر من فروع القانون - الجنح، الضمان الاجتماعي، الأمن الغذائي - له مجموعته الخاصة من التأثيرات، ومجموعته الخاصة من العوامل التي تعدّل وتصوغ الأثر، في كل دائرة قضائية ومجتمع.

تعتبر التكاليف المادية، بطبيعة الحال، من العوائق المهمة أمام الدعاوى. التكاليف تعني النقود، والزمن، والإزعاج. وكذلك تعتبر الثقافة والتقاليد من العوائق المؤثرة في الاتجاه المعاكس. هناك دراسات عابرة للثقافات تحاول إظهار وجوه التشابه والاختلاف في السلوك القانوني، ومن ذلك النزعة إلى تقديم الدعاوى:

على سبيل المثال، إنجلترا وأستراليا، في مقابل الولايات المتحدة[30]. الأخلاق والدين مؤثران قويان في الدعاوى ونزعة اللجوء إلى القانون. يتحاشى الكاثوليكيون المتزمتون الذهاب إلى محاكم الطلاق، بصرف النظر عن مدى تعاسة الزواج. لقد درس ديفيد وجاروان إينغل David and Jaruwan ضحايا الحوادث في شيانغ ماي، وهي مدينة كبيرة في تايلاند، فوجدا أنهم لا يميلون إلى المطالبة بحقوقهم، ولا إلى رفع الدعاوى، ولا إلى السعي إلى التعويض - لأسباب تتعلق بالدين والثقافة. كان برايات، وهو «عامل في الأراضي الزراعية»، يركب دراجته حين صدمته سيارة. السائق الآخر «زار برايات في المستشفى وتقبل تحمل المسؤولية كاملة»، لكن برايات «رفض قبول أي تعويض منه أو حتى توقيع الأوراق التي تضمن دفع التعويضات من شركة التأمين التي يتعامل معها السائق الآخر». والسبب في هذا أن برايات «نسب ما حدث له من جروح خطيرة إلى الكارما الخاصة به»[31]. ووجد الباحثان إينغل أمثلة أخرى على هذا الموقف بين ضحايا الحوادث. كان الإيمان بالبوذية أحد العوامل المؤثرة؛ والعامل الآخر الاعتقاد القوي في الأشباح، واعتقادات أخرى عن الأشجار المسكونة بالأرواح وغيرها من الأماكن، والذوات الماورائية عموما. بعض الناس يتواكلون عن حل مشكلاتهم بدل الأخذ بالأسباب. لقد كتب مارك مسعود Mark Massoud عن السودان، فذكر أن الناس في السودان يميلون إلى تقبل مصيرهم بصبر وسلبية؛ فالشيء الذي يحدث لهم «جزء من مشيئة الله». إنهم لا «يتحركون» لفعل أي شيء ضد ما تفعله الحكومة؛ ومن ثم لا ينظرون إلى الحكومة على أنها المسؤولة عن أي شيء. ما يحدث ببساطة لا بد أن يحدث؛ كل شيء بالأساس ناتج عن مشيئة الله[32].

الناس في الولايات المتحدة، أو فنلندا، لا يُحتمل أن يذكروا الكارما، أو الأشباح، أو حتى «مشيئة الله» باعتبارها أسبابا لعدم المطالبة بحقوقهم. لكن هذه العملية الضمنية - «ذكر الأسباب» - تُعتبر مهمة في كل مكان. الناس الذين «يلقون باللوم على أنفسهم لحادثة ما» من غير المحتمل أن يقدموا الشكوى ضد شخص آخر[33]. الرجل الذي ينزلق على الجليد ويسقط يمكن أن يشعر بأن المدينة كان ينبغي أن تعالج المشكلة؛ ورجل آخر سيعتبر نفسه غبيا أو متهورا بحيث تسبب في الأذى لنفسه. النساء اللائي يصبحن ضحايا للعنف المنزلي ربما يلقين باللوم على أنفسهن إزاء المشكلة أو يشعرن بالعجز التام والخوف من

استدعاء الشرطة. أو ربما يستسلمن للقدر ويؤمنّ بالجبرية. أو ربما حتى يعتقدن بأن الزوج لديه الحق في تأديب زوجته.

كانت فكرة هرم الشكاوى مهمة جدا في توجيه الدراسات والبحوث في هذا الشأن. بإجراء مقارنة بين الأهرام وأشكالها يتحقق نوع من الأساس لمقارنة مجالات مختلفة للقانون وعلاقته بمجتمعات مختلفة. لكن كاثرين ألبستون Catherine Albiston، ولورين إيدلمان Lauren Edelman، وجوي ميليغان Joy Milligan انتقدن أخيرا فكرة الهرم واعتبرنها ضيقة الأفق جدا. إنها تضع «حكما» في أعلى الهرم وتركز على المعالجات القانونية؛ و«توحي بوجود مسار خطي واحد تسير به المنازعات (أو لا تسير)». الحقيقة أن هناك طرقا كثيرة لمعالجة المنازعات أو التعامل معها، أي «أنظمة معيارية متعددة لحسم الصراع». استعارتُهن ليست الهرمَ، بل شجرة كثيرة الفروع؛ وإلى جانب الفرع القانوني، هناك أيضا مسارات أخرى، مثل ما يسمى «الحسم البديل للصراع» Alternative Dispute Resolution (ADR). وتنتج الشجرة هنا «الأزهار» و«الفاكهة». والأزهار هي «الأيقونة الرمزية للعدالة، مثل الفرص المتاحة لأن يُسمع صوتك». والفاكهة «معالجات مادية مثل إعادة الموظف إلى الخدمة أو التعويض المادي عن الأضرار»[34]. وعلى رغم أن استعارة الشجرة تؤدي إلى تعقيد الموضوع المعقد أصلا؛ فإنها تفتح الباب أيضا لدراسة أوسع للأثر القانوني أكثر من استعارة الهرم.

تعديل السلوك

على المستويين الجنائي والمدني هناك مفهوم بالغ الأهمية يسمى «التعديل» Adjustment؛ هذا المفهوم يعتبر مهما لفهم الأثر. كما ذكرنا سابقا، في قانون الضريبة، هناك اختلاف بين التهرّب من الضريبة (وهو جريمة) وتجنب دفعها (وهو قانوني تماما). لكن التهرب Evasion مصطلح غير واضح المعالم. الخط الفاصل بين التهرب والتجنب مشوش ومعقد بعض الشيء. هناك تجارة أعمال كاملة مكرسة لممارسة تجنب دفع الضرائب. الطرق هنا تأخذ مختلف أشكال تعديل وتحوير السلوك لغرض تقليل نسبة الضرائب. وهذه العملية يمكن أن تتوسع: خزن الأموال في جزر كايمان أو الاستعانة بنظام أو «ملجأ» معقد من

شركة محاسبة. هناك أشكال أخرى من التعديل تكون بسيطة ولطيفة. الواقع أن القانون نفسه يشجع عليها: إعطاء مزيد من الأموال للأعمال الخيرية، على سبيل المثال، أو شراء سندات معفاة من الضريبة. بعض التعديلات تأتي استجابة لعقوبات (محتملة)، وأخرى استجابة إلى محفزات (محتملة). يدخل كل من مستشاري الضريبة ودائرة خدمة الضريبة الداخلية في سباق للتسلح. يبحث المستشارون عن «ثغرات» أو يجدون بعض الثغرات الصغيرة ويحاولون توسيعها، وتكافح دائرة الضريبة مرة أخرى لوضع ضوابط ولوائح جديدة. والكونغرس أيضا يستجيب بتعديل القانون، ويجعله أشد أو أخف.

في أي نظام قانوني تنتشر أساليب التهرب، والتجنب، والتعديل في كل مكان. يمكن أن يكون التاريخ القانوني في أي مجتمع، وأي حقل من حقول القانون، ملغوما بمثل هذه الأمور. القانون الأمريكي الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر منع الصينيين من الهجرة. ولم يسمح لأي صيني، حتى إذا كان يعيش قانونيا في الولايات المتحدة، بأن يصبح مواطنا يتمتع بحقوق طبيعية. أي شخص يولد في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى، يصبح تلقائيا مواطنا أمريكيا، بصرف النظر عن جنسية الوالدين، أو سبب وجودهما في الولايات المتحدة[35]. (في العام 2015 كانت بعض الدوائر الرسمية الفدرالية تشن حملات، مثلا في كاليفورنيا الجنوبية، وتخرق تنظيمات ما يعرف بـ «سياحة الولادة» **Birth Tourism**، وهي شركات «ترتب رحلات للنساء الحوامل لكي يسافرن إلى الولايات المتحدة بتأشيرات سياحة للولادة هناك»)[36]. الشخص الصيني الذي يصل في سفينة إلى سان فرانسيسكو سوف يكون له الحق في النزول إذا كان مواطنا بالولادة. لكن المسؤولين في القنصلية كانوا دائما يفترضون أن أي شخص صيني يدعي هذا لا بد أنه يكذب. والحقيقة أن أغلبهم كانوا يكذبون. كان المهاجرون يلجأون إلى خدع مختلفة للالتفاف على القانون. كانت الهزة الأرضية التي ضربت سان فرانسيسكو والحريق الذي حدث في العام 1906 قد دمرا سجلات الولادات المحلية؛ وهذا ما ساعد الآخرين على الإفلات. أو أن يمكن لأي شخص صيني كان مواطنا بالولادة أن يدعي وجود طفل ولد (في رحلة إلى الصين مثلا)؛ «مما أوجد فرصة أو ذريعة يمكن أن ينتهزها أي شخص» يدخل آنذاك إلى الولايات المتحدة بصورة (على ما يبدو) قانونية[37]. ربما كان الصينيون

يستخدمون هذا الأسلوب «عائلات على الورق» لإحباط قوانين الهجرة والتملص منها، وهي التي كانت على أي حالٍ عنصرية وغير عادلة. كان أفراد «العائلات الورقية» يعيشون كذبة؛ لقد صنعوا قصصا عن أنفسهم، ووالديهم، وعدلوا سلوكهم ليتلاءم مع هذه القصص. كان المهاجرون غير الشرعيين - وهناك الملايين منهم في الولايات المتحدة - يخرقون القانون بمجرد وجودهم هناك، ويكيفون حياتهم بطرق لا تعد ولا تحصى لتفادي الإمساك بهم وترحيلهم.

الولايات المتحدة اتحاد فدرالي؛ كل ولاية لها نظامها القانوني. وهذا يخلق احتمالات قوية للتملص. خلال فترة قوانين الطلاق الصارمة، كان سكان نيويورك المترفون إذا أرادوا الطلاق يركبون القطار إلى نيفادا، حيث قوانين الطلاق متراخية؛ ونيفادا كانت تسهّل الأمور على المرء ليصبح «مقيما فيها». والناس أيضا يتدفقون على نيفادا للعب القمار ففي وقتٍ كانت فيه الكازينوهات ممنوعة في ولايات أخرى. والزيجات السريعة والسهلة كانت أيضا من مزايا نيفادا. أما في ماساتشوسيتس ففي فترة ما كانت الفتيات المراهقات يحتجن إلى موافقة والديهن أو المحكمة من أجل الإجهاض. ماساتشوسيتس ولاية صغيرة؛ وفي نيوهامبشاير وكونيكتكيت القريبتين يجبرهن القانون على هذا. إحدى الدوائر في نيوهامبشاير، في العام 1982، أعلنت في «الصحف الصفراء» في مناطق قريبة من الحدود، تذكيرا للعملاء المحتملين بأن موافقة الوالدين غير مطلوبة. كانوا آنذاك يمارسون عملا تجاريا مربحا[38]. أما في ديلاوير، وهي ولاية صغيرة جدا قرب بنسلفانيا، فقد أصدرت بعض القوانين نحو العام 1900 تحث الشركات المساهمة على الاستقرار على الأقل اسميا هناك. وأصبحت الآلاف من تلك الشركات ترفع الأعلام المحلية لتحقيق مصالحها؛ كان يمكنهم في الواقع ممارسة الأعمال التجارية أينما شاءوا، لكنهم كانوا يفضّلون البقاء «شركاتٍ مساهمة من ديلاوير». وقانون الشركات المساهمة في ديلاوير، وقرارات المحاكم، كان لها تأثير وأثر يتجاوزان ما يمكن أن يتوقعه المرء من هذه الولاية الشرقية الصغيرة جدا.

في دراسة أجريت أخيرا أجرت سارا موراندو لاكهاني Sarah Morando Lakhani مقابلات مع مهاجرين تقدموا للحصول على ما يسمى «تأشيرة U» U Visa. هذه التأشيرة الخاصة بالولايات المتحدة كانت مصممة لضحايا جرائم العنف الذين

تمكنوا من الفرار من سلطات القانون. كان مطلوبا منهم أن يكونوا من الناس ذوي الأخلاق الحميدة. كان الكثير من المحامين التابعين لإحدى المنظمات التي تسمي نفسها «المساواة في العدالة» Equal Justice في لوس أنجلس يعملون مع موكلين يُطالبون بالحصول على هذه التأشيرات. كان المحامون «يحوِّرون بيانات الموكلين»، مع ترك أي شيء يمكن أن يضرّ بهم، وإعادة صياغة ما يقوله الموكلون، وبصورة عامة، كانوا يغيرون قصص وصور موكليهم لكي تنسجم مع المتطلبات القانونية[39]. هل كان هذا نوعا من التملص؟ الأمر يعتمد على الحالة المحددة، الموكل المحدد، وإلى أي مدى حوّر المحامي الحقائق. لكن هذا ما يفعله المحامون في أكثر الأحيان. لديهم واجب أن يقدموا الخدمة لموكليهم بأفضل صورة ممكنة - يعدلوا حالتهم، وأحيانا يعدلوا سلوكهم أيضا. في هذا الصدد يتصرف المحامون باعتبارهم وسطاء بين الحكومة والمواطنين. فكما أن شركات التأمين تستأجر بعض الأشخاص ليعدلوا الشكاوى فإن المحامين هم معدلو الشكاوى لمصلحة المجتمع.

على الناس عموما ورجال الأعمال اليوم مواكبة تعقيدات القوانين والعقائد والممارسات التي تجسد البيئة القانونية. ربما تكون كلمة «مواكبة» أفضل من كلمة «تعديل». آليات المواكبة تجعل القوانين تنجح، أو لا تنجح. المواكبة يمكن أن تجعل القانون ينجح، أو تمنحه الأثر الذي يفترض أن يترتب عليه، أو تلغي وتحرف مسار القانون، أو تفسد طريقة عمله بشكل يحبط الأهداف وروح القانون.

كم مرة يحصل هذا؟ وتحت أي ظروف؟ في كثير من الأحيان بلا شك يحصل هذا على الجانبين الإيجابي والسلبي. لقد درست لورين إيدلمان وشاوهين تاليش Shauhin Talesh ما يسمى «القانون باطني المنشأ» Legal Endogeneity. الفكرة الأساسية هي: رجال الأعمال يصوغون ويفسرون الضوابط لتعزيز أهدافهم بدل الأهداف (المزعومة) للضوابط. لا بد أن يكون الانقسام بين الالتزام وعدم الالتزام، في هذه الحالة، مضللا؛ بدل ذلك، «فالمنظمات تعطي معنى كل من الالتزام والقانون»[40]، ليس لأنها لا تمتثل بنحو قاطع للمتطلبات القانونية، بل لأنها تعيد صياغة، وتركيب، وتفسير كل ذلك. وربما تكون النتيجة بعيدة جدا عن روح أو هدف القانون. الجهات التي وضعت الضوابط، كما يُعتقد، تميل إلى أن تقبل نسخة رجال الأعمال عن الالتزام، وخصوصا حين تكون الضوابط عامة أو غامضة.

لقد ظهر من خلال عدد من الدراسات وجود قانون باطني المنشأ في التطبيق[41]. يوظف رجالُ الأعمال، مثلا في مواجهة قوانين ضد أشكال التمييز في التعامل، خبراءَ في «العلاقات البشرية»، أو كادرا من المحامين الذين يعملون لديهم، لغرض اتخاذ بعض الإجراءات الخاصة للشكوى. المغزى من ذلك حماية الشركة من الدعاوى القانونية المضادة، ومن السمعة السيئة، والمشاكل التي يثيرها العمال. كل هذه الإجراءات لإضفاء الصفة القانونية والمؤسساتية التي تساعد الشركة؛ وكذلك تحمي الشركة من التبعات القانونية. لكن هل هذا من شأنه أن يعزز «أهداف قوانين الحقوق المدنية»؟ في رأي إيدلمان وتاليش، ربما لا[42].

«قانون باطني المنشأ»، نعم؛ لكن السؤال هو: إلى أي مدى يحصل هذا؟ الضوابط محيط شاسع، ومصطلح يتضمن حرفيا آلاف اللوائح والتعليمات الموجهة إلى رجال الأعمال والناس عموما. الطريقة التي تتبعها الجهات التي تفرض الضوابط والجهات الرسمية المعنية بالالتزام بالضوابط تختلف كثيرا. من جهة هناك مشهد يكاد يشبه حالة الحرب؛ ومن جهة أخرى مشهد يشبه شهر العسل الدائم. الجانبان (وربما هناك أكثر من جانبين) غالبا ما يعقدان صفقة أو تسوية - يمكن أن يكونا شريكين، عشيقين، صديقين، أو أي شيء من هذا. يمكن أن يكون أحد الطرفين مسيطرا أكثر، أو أكثر خضوعا، أو أكثر تسلطا، أو أكثر ديموقراطية، أو أكثر إقناعا أو ضعيفا في الإقناع. الطرفان يمكن أن يتفقا أو ألا يتفقا، اعتمادا على الزمان والمكان.

أجرت شارون غيلاد Sharon Gilad دراسة عن استجابة الشركات المالية البريطانية لمبادرة هيئة الخدمات المالية (Financial Services Authority (FSA). لقد وجدت أن نظرية «باطنية المنشأ»، كما تعتقد، لا تنسجم مع ما يحصل في عالم الواقع. وترى أن الهيئة حققت بعض النجاح في صياغة الأساليب التي تفسر بها الشركاتُ القانونَ. كانت العلاقة بين الجهة التي تخضع للضوابط والجهة التي تفرضها تشبه الشراكة؛ وأحست أن الأمر أكثر مما تتوقعه نظرية باطنية المنشأ[43]. باختصارٍ باطنية المنشأ ليست قانونا حديديا في طبيعته، أو أنه يقتصر على الأعمال التجارية، أو الضوابط، لكنها نزعة، واتجاه. تذكرنا الدراسات التي تتناول باطنية المنشأ على الأقل بمدى تعقيد مفهوم الالتزام في العالم الحديث لتنظيم الأعمال التجارية. إنها شيء يخبر السائقين بعدم إيقاف سياراتهم في الأماكن المحجوزة للمعاقين فقط؛

أو تخبر أي شركة مساهمة كبرى، ذات تركيبة معقدة وعملاقة، ولديها الكثير من الفروع وتمارس مختلف أنواع الأعمال، وفيها عشرات الآلاف من الموظفين ينتشرون في أرجاء الأرض، بأن يلتزموا بطيف من اللوائح، والقوانين، والتعليمات التي تتعلق بالبيئة، والصحة، وسلامة العاملين، وحركة الأسهم، والمنافسة والاحتكار. باطنية المنشأ إحدى الطرق الكثيرة للمواكبة. لكل من حاملي الأسهم، والإدارة، والموردين والموظفين أهدافه، ومحفزاته، ودوافعه المختلفة. كل هذا له أثر في الأثر.

إن الضوابط مشكلة غير مقتصرة على الأعمال التجارية الكبرى. صاحب المنزل الذي يريد إضافة حمام أو أن يقطع الأشجار في الباحة الخلفية لمنزله ربما يكتشف أن القوانين المحلية أو البلدية تعيق أو تمنع ما يريد عمله. لا أحد يحب رؤية الشريط الأحمر، لكن حتما هناك شريط أحمر. بالنسبة إلى الأفراد ورجال الأعمال تتباين درجات الالتزام كثيرا. يمكن أن يكون الالتزام شديدا، أو متعقلا، متعاونا، أو أحيانا ممزوجا بالفخر والحماس، أو مبادرا، بمعنى يتجاوز ما تتطلبه رسالة القانون. أو يمكن أن يكون، في الاتجاه المعاكس، متذمرا، متمسكا بالطقوس، أو متمردا مباشرا. وقد لا يكون واضحا (بالنسبة إلى أحد رجال الأعمال) ما إذا كان ملتزما أو لا. في دراسة عن ضوابط الأمن الغذائي في المملكة المتحدة وجد الباحثون أن رجال الأعمال يلتزمون عادة أو يتصورون أنهم ملتزمون؛ ثم يأتي المفتشون ويشيرون إلى أنهم في الواقع غير ملتزمين[44]. لا بد أن يتذكر القارئ مشاكل توصيل الرسالة التي ناقشناها في الفصول السابقة: ما الرسائل التي يتلقاها رجال الأعمال وكيف يفهمونها؟

أثارت قضايا قانونية معينة مثل «الولايات المتحدة ضد فنادق هيلتون» United States v. Hilton Hotels (1972) مسألة أساسية عن الالتزام وتعديل السلوك في منظمات كبرى[45]. شركة هيلتون، بطبيعة الحال، متخصصة بالفنادق العملاقة. لقد اتهمت الحكومة شركة هيلتون بخرق قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار. في بورتلاند، أوريغون، كان مدير فندق هيلتون يتبع نظاما (بالتعاون مع فنادق ومطاعم أخرى) لإغراء رجال الأعمال بالمجيء وعقد المؤتمرات هناك. كان يطلب من الموردين تقديم بعض المساهمات إلى مجموعة الفنادق والمطاعم، والمجموعة لا توافق على التعاون مع الموردين إذا لم يدفعوا. هذا النظام، كما رأت المحكمة، يخرق قانون شيرمان بنحوٍ واضح. لا يوجد شك في هذا.

لكن هذا كان عملا جنائيا، والمتهم هنا شركة هيلتون نفسها، وليس مدير الفندق في بورتلاند، أوريغون. كان مدير بورتلاند، كما قالت شركة هيلتون، قد خرق سياسة الشركة. واقع الأمر أن الإدارة على وجه التحديد كانت تخبر حتى الناس المحليين بألا يشاركوا في النظام. ومع ذلك قررت المحكمة أن شركة هيلتون مسؤولة، وأن «التصريحات بشأن السياسة العامة لا تشكل دفاعا مقبولا». الشركة المساهمة مسؤولة عن أفعال وكلائها. يمكن أن يقال هذا حتى في قضية جنائية حيث يجب، من الناحية الاعتيادية، على الولاية أن تثبت وجود نية لارتكاب جريمة - وهي نية، كما ادعت شركة هيلتون بتبرير معقول، ببساطة غير موجودة لديها.

ربما كانت النتيجة تبدو على نحو ما غير عادلة (بطبيعة الحال، لا أحد يذهب إلى السجن؛ هيلتون ببساطة تدفع الغرامة). لكن الشركة الكبيرة ذات الارتباطات الواسعة والمتشعبة لا تكون «ملتزمة» باللوائح القانونية ببساطة عبر إصدار «تصريحات عامة بشأن سياستها»؛ فالالتزام يتطلب الكثير من الأمور غير هذا. يتطلب تركيبات، وإجراءات، ومناهج - طرقا للتأكد من أن سياسة الشركة تمتد عميقا بحيث تؤثر في سلوك الشركة عمليا. إن تحميل هيلتون المسؤولية في هذه القضية من شأنه أن يجبرها على مراجعة هذه التركيبات، والإجراءات، والمناهج.

لا تتبع جميع المحاكم هذا الاتجاه عموما. في قضية «متاجر وولمارت ضد ديوكز» Wal-Mart Stores, Inc. v. Dukes، التي نظرت فيها المحكمة العليا للولايات المتحدة في العام 2011[46]، كانت المدعيات نساء رفعن دعوى على متاجر وولمارت بحجة التمييز بين الرجال والنساء لتكون دعوى جماعية. كان وولمارت «أكبر موظِّف قطاع خاص في الدولة»، ويملك نحو 3400 متجر، وأكثر من مليون رجل وامرأة يعملون لديه. إحدى المدعيات، على سبيل المثال، كانت تعمل في متجر في كاليفورنيا؛ طلبت من المدير شيئا يخص التدريب في الإدارة، لكنها «تلقت ردا قاسيا». لقد ادعت أنها كانت باستمرار «تُحرَم من فرصة التقدم الوظيفي لأنها امرأة». وفق قول الشركة فإن المديرين المحليين لديهم «نفوذ واسع» في اتخاذ القرارات حول الأجور والترقيات، وهو نفوذ يمكن أن يمارَس «بطريقة ذاتية إلى درجة كبيرة». كانت للشركة «سياسة معلن عنها» ضد «التمييز بين الجنسين»، والتي كانت تطبقها بصرامة كما هو واضح على الأقل في

بعض الأحيان. المحكمة العليا رفضت الدعوى الجماعية؛ فكان على كل امرأة أن تتقدم بادعائها بخصوص التمييز بين الجنسين.

ربما كانت القضية، من الناحية الفنية، قابلة للدفاع عنها، أو حتى صحيحة؛ لكن القانون بشأن الدعاوى الجماعية معقد وملتوٍ. ومع ذلك فالقضية توضح بالفعل مرة أخرى مسألة الالتزام المخادع، ليس فيما يتعلق بقانون التمييز بين الجنسين فقط، لكن بصورة عامة، في هذه الشركات الضخمة، خصوصا تلك التي إدارتها لامركزية إلى حدٍ بعيد. وعلى رغم ذلك إذا كانت الشركة تريد الالتزام حقا باللوائح المتعلقة بالتمييز بين الجنسين، فعليها أن تفعل شيئا أكبر من إصدار عبارات عامة عن سياستها؛ عليها أن تفعل أكثر من مجرد قول: «رجاءً لا تخرقوا القانون» للموظفين. عليها أن توجِد إجراءات وتنفذها للتأكد من أن الالتزام حقيقي. لا يمكن للإدارة الاختباء وراء «السياسات» العامة المتخاذلة واللامركزية. هذه على الأقل الرسالة في قضية هيلتون؛ أما قضية وولمارت فيبدو أنها مختلفة.

مذكرة عن الأهداف والأغراض

في أي قانون عن السرقة، مثلا، يبدو من الواضح تماما لماذا يُصدر القانون وما الهدف الذي يُفترض في القانون أن يحققه. المجتمع يريد أن يعيش الناس بأمان وأن تُحفظ ممتلكاتهم، وتحبط نوايا اللصوص، وأن يجعلهم يدفعون ثمن جرائمهم. من الجانب المدني الهدفُ من القانون ربما لا يصل إلى التشجيع على ضبط السلوك بطريقة ما أو تثبيط ذلك. يمكنك التصرف في ملكيتك عند الموت كما تشاء، لكن عليك أن تتبع اللوائح (عن الوصايا، الائتمانات الوصائية، وما إلى ذلك). القانون لا يشجع الناس على التخطيط لملكيتهم ولا يثبطهم عن فعل ذلك؛ لكنه يأمرهم بأن يفعلوا ذلك بالطريقة الصحيحة وإلا فلا. قوانين الزواج واضحة تماما، ليس المقصود بها عدم التشجيع على الزواج. إذا كان هناك شيء فالعكس هو الصحيح، لكن القوانين تصر أيضا على بعض الرسميات. قانون الطلاق حتما لا يقصد التشجيع على الطلاق. هنا أيضا إذا كان من شيءٍ فالهدف هو العكس؛ هنا القانون يؤكد على الرسميات.

كل قانونٍ، على الأقل من الناحية النظرية، له مغزى محدد؛ كل قانون يُتوقع منه نظريا أن يكون له أثر في السلوك. في هذا الكتاب نحن نركز على ذلك الأثر:

من يتلقى الرسالة، من يستجيب للرسالة، كيف يستجيب، ولماذا. لكن مغزى القانون، الهدف منه، المسألة التي يحاول الوصول إليها، من الأمور المهمة جدا. ليس من السهل دائما تخمين ذلك الهدف. القوانين المعقدة تعطي رسائل مختلطة، أو غير متماسكة. القوانين المعقدة تترتب بطريقة «خذ وهات»؛ تشبه إلى حد بعيد «السجق» أكثر مما تشبه شرائح اللحم «الستيك». يكون القانون «فعالا» إذا وصل إلى غرضه. أحيانا من السهولة معرفة الغرض، وكيف يُقاس. لكن من الأصعب معرفة ما إذا كان القانون فعالا إذا كان الغرض منه غير واضح.

لماذا نطيع القانون (أو نخالفه)؟

الناس ليسوا بالمكائن أو الروبوتات. سلوك الناس ردا على القانون في الغالب (وليس دائما) لا بد أن يأتي بشكل أو بآخر بحرية. يتحدث برادلي كانون Bradley Canon وتشارلز جونسون Charles Johnson عن أثر القرارات القضائية، ويصفان عملية من خطوتين. أولا، كما يقولان، يأتي تقبل القرار، «رد الفعل السيكولوجي للسياسة القضائية»، التقبل أو الرفض استنادا إلى ما يعتقده الناس حول معنى القرار بالنسبة إليهم، ومدى قوة هذه الآراء وتماسكها، وماذا يعتقدون بشأن صانع القرار. ثم تأتي الاستجابة السلوكية؛ أي ما يفعله الجمهور المعني بالفعل نتيجة هذا[47]. التمييز في قرارات الاستجابة يمكن أن يطبق بصورة أكثر عمومية على أي مادة قانونية: تشريع، لائحة، ضوابط، وحتى أمر من ضابط الشرطة.

من الواضح أن قرار التقبل يعتمد على التوصيل، أو كيف يفهم الشخص أو المؤسسة المعنية ما يُطلب منها. لكن هذا مجرد واحد من المتطلبات، أو بداية. ما الذي يأتي بعد ذلك؟ متى يكون هناك قرار تقبل حقيقي؟ قرار التقبل شيء يأتي على مستوى سيكولوجي. ربما لا تتحقق الاستجابة بعد ذلك، بسبب الكسل، القصور، العادة، أو الأيديولوجيا. الإنسان عليه أن يتخذ قرارا واعيا بالطاعة، أو عدم الطاعة، أو التجنب، أو التعديل. السؤال هو: لماذا تأتي هذه الاستجابة تحديدا؟ ما دوافع هذا الإنسان؟ ما الذي يدفعه إلى هذا القرار؟

الإجابات غالبا ما تكون غامضة. حتى عندما نعتقد أن لدينا وسيلة لقياس الأثر، فلا يمكننا التأكد لماذا يحصل الأثر. لنأخذ مثالا واحدا، بعض الولايات تريد تقليص

حوادث السيارات فتفرض نظاما معقدا على منح إجازات السياقة. على السائقين الجدد اتباع قواعد خاصة: لا يُسمح بالقيادة ليلا مثلا؛ لا يُسمح بتناول الكحول مهما يكن؛ لا يُسمح بالسرعة العالية على الطرق السريعة. لكن في وقتٍ لاحق، تتلاشى هذه القيود. نظام الإجازات المتقدم هذا يبدأ بنحوٍ مؤثر على الأقل بحيث تنخفض نسبة الحوادث. هذه أشياء جيدة. لكن لماذا تحصل حوادث أقل؟ لماذا كان يبدو أن القانون له أثر؟ ما الذي كان يعتقده السائقون، أو لا يعتقدونه؟ إذا كنا لا نعرف الإجابات، فمن الصعب تعلم الشيء الكثير من التجربة ومن الصعب التخطيط للخطوات اللاحقة[48].

هنا يمكن أن تتضاعف الأمثلة. من الجدير بالذكر أنه أثناء كتابة هذه السطور (2016) حدث أن معدلات الجريمة في أمريكا انخفضت عن السابق؛ فقد بدأت معدلات الجريمة تنخفض على نحو مفاجئ منذ السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. لا أحد يعرف السبب حقا. معدلات الجريمة المنخفضة تعني أن الآلاف من الناس (الشباب في الغالب) اتخذوا قرارات ملموسة: عدم السطو على هذا المنزل، عدم سرقة هذا المتجر، وما إلى ذلك. لمعرفة السبب علينا، إذا جاز التعبير، الدخول إلى عقول هؤلاء الشباب وغيرهم ممن استجابوا بطرق أخرى؛ ثم تجميع وتقييم البيانات. هذا ليس ممكنا في الواقع. كل ما يمكننا الاضطلاع به هو الكلام عن الدوافع عموما، وإجراء الأبحاث المفضية إلى استكشاف هذه الدوافع. وهذا موضوع نتناوله في الفصول اللاحقة.

5

الثواب والعقاب:
جانب العقوبات

«تحت تأثير بعض الظروف، يصبح عدُّ سلوكٍ ما جريمةً محفزا لارتكاب هذا السلوك في الواقع بدلا من أن يكون رادعا»

الناسُ يمكنُ أن يستجيبوا للقوانين، واللوائح والأوامر. يمكن أن يطيعوا، ويمكنهم العصيان، يمكن أن يتجاهلوا، ويمكنهم التملص. هذا شيء واضح جدا في القوانين الجنائية. أما في مجالات أخرى للقانون فيمكننا الكلام من منظور اللجوء إلى القانون والاستفادة منه، وعدم اللجوء إليه، أو سوء الاستفادة منه؛ وأيضا يمكننا أن نتكلم عن التجنب، والتملص، والمواكبة. كل هذه المصطلحات بطبيعة الحال تثير الجدل. يمكن أن يُسند «الامتثال للقانون» إلى فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة؛ أو يسند إلى كل هذه الأمور. القوانين، كما أشرنا سابقا، توجه في معظم الأحيان إلى فئتين مختلفتين.

فيما يتعلق بالقوانين الجنائية، الجمهور الأول يتألف من الناس العاديين الذين تُفترض فيهم الطاعة، أو اتباع اللوائح والقوانين. والجمهور الآخر هو جهات فرض القانون. يمثل قانون السرقة رسالة إلى جميع الناس؛ لكنه أيضا رسالة إلى جهات فرض القانون. يمكن قول الشيء نفسه عن الاستفادة وعدم الاستفادة من القانون. ينطبق قانون الوصية قبل كل شيء على الناس الذين لديهم أموال ويتساءلون عما يجب أن يفعلوه بممتلكاتهم إذا تُوفوا. القانون أيضا يعطي التوجيهات إلى الموظفين والجهات الرسمية في محاكم إثبات صحة الوصية، وغيرهم. إنه يرشد المحامين الذين يساعدون الناس في التخطيط لممتلكاتهم.

كل هذا يؤدي إلى تعقيدات ضمن مسألة الطاعة (أو الاستفادة). ومع ذلك، أعتقد - كما يعتقد غيري من المختصين - أن هناك تساؤلات عامة تستحق الإشارة إليها. لماذا يستجيب الناس للقانون كما يحصل بالفعل؟ ما دوافعهم أو أسبابهم؟ من الواضح هنا أنه لا يوجد جواب بسيط، وعام وشامل. الدوافع تختلف من زمنٍ إلى آخر، ومن مكانٍ إلى آخر؛ فالجمهور (أ) ليس هو نفسه الجمهور (ب). لكن، بصورة عامة، يمكننا تقسيم دوافع الناس إلى ثلاثة أنواع، أو بالأحرى ثلاث مجموعات. يعتمد أثر القانون، اللائحة، أو العقيدة، عموما على واحدٍ من هذه الأنواع أو أكثر.

النوع الأول هو موضوع هذا الفصل: الثواب والعقاب. هذا يعني بطريقة أو بأخرى النوع الأكثر وضوحا. الأشخاص الذين يمارسون الاغتصاب والسطو المسلح لا بد أن يواجهوا عقوبة سنوات في السجن. والقاتل في كثير من الولايات الأمريكية (وفي كندا)، يمكن حتى أن يُعدَم. المغزى من القانون المشدد هو الردع. المجتمع يفرض عقوبة بالغة على العمل الإجرامي. هناك أيضا عقوبات - لعل المصطلح الأفضل هو «عقبات محبطة» - خارج نظام العدالة الجنائية، الأضرار التي تلحق بالأموال مثلا. إذا ارتكبت جنحة - بأن صدمت سيارة جارك مثلا - فذلك يمكن أن يكلفك كثيرا من النقود. إذا كان عملك في قسم الزراعة بطيئا ومتلكئا، ربما لا تمنحك الإدارة ترقية، ولا تعطيك علاوة، وفي أسوأ الحالات تطردك.

تبدو المكافآت، على المستوى السطحي، أقل وضوحا من العقوبات، لكنها منتشرة في كل مكان من النظام القانوني. تُمنح المهلات الضريبة tax breaks، أو

العقود الحكومية المغرية على سبيل المثال، للمتقدم المتلهف للعرض. إذا كان قانون الجنح يعرّفك بوصفك ضحية (كأن تكون سيارتك أنت التي تعرضت للصدم، وليست سيارة جارك)، فأنت الذي تحصل على النقود من النظام. إذا كان العامل في قسم الزراعة سريعا ونشيطا، ربما يحصل على ترقية وأجر مرتفع. وبالنسبة إلى رجال الشرطة، والمنتسبين إلى البحرية، وعمال الخدمة المدنية بصورة عامة، هناك تقاعد حكومي في نهاية الطريق. أغلب العمال الذين يتقاعدون يحصلون على دفعات الضمان الاجتماعي، أو التقاعد في فرنسا أو بولندا. النظام كله يعتمد على المحفّزات. سوف نتناول هذا بالتفصيل في الفصل 6.

الردع

ربما تكون المحفزات موجودة في كل مكان من النظام، لكن الدراسات الأكاديمية، إن لم أكن مخطئا، تميل إلى التركيز على الردع[1]. الردع مفهوم أساسي في أي نقاش عن الأثر. ويميز الباحثون بين الردع العام والردع الخاص. إذا عاقبت السيد «س» على النشل، فهذا ربما يدفعه إلى التوقف عن النشل. هذا هو الردع الخاص. لكنك إذا عاقبت السيد «س»، والسيد «ع»، والسيدة «ص» مع وجود أشخاص آخرين يراقبون فهؤلاء سوف يمتنعون عن النشل، هذا هو الردع العام. أحيانا يُشار إلى الردع العام باسم «عقوبات بالإنابة» Vicarious Punishment. معاقبة شركة على الخداع أو سوء التصرف تجاريا، وإظهار هذا علنا، سوف يكون له أثر على ما يبدو في شركات أخرى. هذه العقوبة أيضا لها «قيمة معلوماتية كبيرة». إنها تخبر شركات أخرى «أي نوع من السلوك يكون مسموحا به أو ممنوعا»، وأي نوع من الجهات يخضع للعقوبات[2]. هذا الأثر الذي يكون بـ «الإشارة» يعتبر جانبا مهما من جوانب الردع العام[3].

يقول مارك ستافورد Mark Stafford ومارك وار Mark Warr إننا يمكن أيضا أن نتكلم عن عدم الردع الخاص والعام. إذا استطاع النشّال الإفلات بجريمته، فمن المحتمل أنه سوف يفعلها من جديد. هذا عدم ردع خاص. وإذا رأى الناس أن النشالين نادرا ما يقبض عليهم ويعاقبون، فالنتيجة ربما تكون عدم ردع عام. إذا انتشرت كلمة هنا وهناك بأن أحدا لا يُغَرَّم على إيقاف سيارته في مكان ممنوع

على شارع إيلم Elm Street، فأنا شخصيا ربما سأركن سيارتي هناك وأخرق اللوائح المعمول بها. يقول ستافورد ووار إن الردع العام والخاص يمكن أن يؤثرا في الناس في وقتٍ واحد. ويُعرِّفان الردع العام بأنه تأثير «تجربة غير مباشرة مع العقوبة وتجنب العقوبة»، والردع الخاص تأثير «تجربة مباشرة مع العقوبة وتجنب العقوبة». كلاهما يمكن أن «يؤثر في أي شخص أو أي عدد من الناس»[4].

يتحدث الباحثون أيضا عن التعجيز[5]. إذا شُنق السيد «س» لارتكابه جريمة فهذا حتما يعني أن أيام جرائمه قد انتهت؛ هذا هو الهدف النهائي من الردع المحدد[6]. وضْعُ اللصوصِ في السجن طريقةٌ مؤكدة لمنعهم من ممارسة السطو، على الأقل ماداموا وراء القضبان. ترحيل الناس الذين يدخلون البلاد بطرق غير شرعية إلى أوطانهم إذا ارتكبوا جريمة يعني تعجيزهم، على الأقل حصرهم في بلدٍ واحد. تكبيل الأشخاص بالأصفاد وما شابه ذلك من الوسائل أيضا، بمعنى ما، تعجيز. هناك نقاشات كثيرة (وبحوث) عن التأثير الفعلي للتعجيز[7]. إحدى المسائل المطروحة هنا هي ما إذا كان الإمداد بالمجرمين سهلا. لا يستطيع تاجر المخدرات أن يتاجر في المخدرات وهو في السجن (كما نأمل)، لكن هناك شخصا آخر يمكن أن يحل محله بسهولة في العالم الخارجي. مسألة التعاون هذه، من ناحية أخرى، لا تنطبق على المغتصبين؛ ولا على القتلة، مع استثناء محتمل للقتلة المرتزقة. التعجيز يعمل بنحو مختلف مع جرائم مختلفة. إضافة إلى هذا، فإن وضع الناس في السجون له تأثيرات جانبية: في عائلاتهم، وأطفالهم، وربما في مجتمعاتهم. هذه التأثيرات الجانبية في الواقع تلغي أي مكاسب تتحقق من إبعاد هؤلاء الناس عن الشوارع.

ما مدى أهمية التعجيز؟ بعض الباحثين يعتقدون أن وضع الناس في السجون له تأثير حقيقي مهم في معدلات الجريمة. وآخرون يرون وجود تأثير طفيف فقط، أو أنه لا تأثير له على الإطلاق. إحدى الدراسات التي أُجريت في السبعينيات عن «معتدين خطرين» توصلت إلى استنتاج أن التعجيز يحقق القليل أو لا يحقق شيئا. أحد الأسباب هو أن معظم الناس الذين يُعتقلون يكونون معتدين ابتداء؛ فالتعجيز لم يمنع جرائمهم. والمجرم المحترف يكرر ارتكاب الجريمة العنيفة «تكرارا قليلا» على الأقل، أو «يتكرر» اعتقاله «تكرارا قليلا» على الأقل. بسبب هذه العوامل، كما يقولون، يكون التعجيز أداة غير فعالة لمكافحة الجريمة[8]. لكن الباحثين

لا يتفقون على هذا. يعتقد ستيفن ليفيت مثلا أن ازدياد عدد السجناء يفسر على الأقل الانخفاض الدراماتيكي في معدلات الجريمة في التسعينيات[9].

وهناك مسألة أخرى. نحن نتكلم عن الثواب والعقاب وكأن ما تفرضه الدولة هو إما هذا الشيء وإما ذاك. إن سنة يمضيها المرء في السجن هي حتما عقوبة؛ وجائزة نوبل حتما ثواب. لكن لنفرض أننا أجبرنا سائقي السيارات الذين يتعاطون الكحول على الاشتراك في بعض برامج التوعية؛ هل هذا عقاب؟ وماذا عن برامج إعادة التأهيل بصورة عامة؟ هذه «عقوبة» (كما نفرض جدلا)، بمعنى أن المسيئين (عادة) لم يختاروا ذلك بأنفسهم؛ الإنسان مُجبر هنا على الاشتراك. لكن التعليم والتدريب بالكاد يكون «عقوبة» بمعنى مماثل للذهاب إلى السجن أو الغرامة العالية أو خسارة إجازة السائق. هل برامج تقويم الانحراف عقوبة؟ في أونتاريو، كندا، هناك قانون صدر في العام 1998 يُطلَب فيه من السائقين الثملين الذين يريدون استرداد إجازاتهم الخضوع لبرنامج يسمى «تصحيح المسار» Back to Track[10]. هذا البرنامج كان على ما يبدو ناجحا. بعض المشاركين تركوا تعاطي الكحول بالكامل. من غير الواضح ما إذا كان البرنامج نفسه هو ما أدى إلى هذه النتائج الإيجابية. السؤال الذي نطرحه هنا صعب قليلا: هل هذا البرنامج شكلٌ من العقاب، أو شيء آخر - بين هذا وذاك؟

المهن الجرمية

إن معاقبة الناس - ردعٌ محدد - ينبغي أن يثبطهم عن ارتكاب الخطأ مرة أخرى من الناحية النظرية. أما في الممارسة، فلا شك في أن هذا يحصل إلى حدٍ معين. لكن هناك بعض الأشخاص الذين يمتهنون الجريمة، ويعودون إلى الإساءة مرةً بعد أخرى. الكثير منهم سبق أن عُوقبوا مرارا: السائق الذي يشرب الكحول ويقود سيارته حتى بعد أن يُقبَض عليه؛ اللص الذي لا يستطيع التوقف عن السطو حتى بعد الحكم عليه بالسجن، مرة أو مرتين أو ثلاث مرات. لماذا يحصل هذا؟ لماذا توجد مهن تختص بالجريمة؟ لماذا لا ينجح العقاب؟

هنالك عدد من الأسباب المحتملة. أحد الأسباب (وهو ثانوي) قد يكون هو أن الشيءَ الذي يبدو مثل العقاب لبعض الناس، وأنه رادع حقيقي، له أثر ضئيل

أو لا أثر له في الآخرين. ليس كل شخص يعتبر السجن مصيرا مشؤوما. لقد درس جون كروس John Cross تجارة المخدرات ويقول إن كثيرا من «متعاطي المخدرات والموزعين على مستوى بسيط» يعيشون حياة تعيسة غير منظمة. إنهم «مشردون بالفعل ومن دون علاقات عائلية مستقرة». في الواقع لا يملك هؤلاء ما يخسرونه بحيث «ببساطة لا ينظرون إلى السجن أو التوقيف باعتباره تهديدا خطيرا». الحقيقة أن السجن يمنحهم «وجبات طعام منتظمة... وسريرا جافا دافئا». أحد الأشخاص الذين يبيعون المخدرات قال إنه «يحس بالاسترخاء أكثر» في السجن. وشخص آخر قال إن السجن أكثر أمانا من عمله السابق في الإنشاءات؛ وهناك «مخدرات أيضا في السجون أكثر مما في الخارج. ومن السهولة كسب النقود هنا»[11]. الشباب على وجه التحديد، قد يتجاهلون فكرة أن السجن مكان سيئ. مثلما يقول أحد محترفي الجريمة (في وقتٍ لاحق)، «كنت شابا بسيطا، لا أبالي بشيء، كما تعلم.. قضاء وقت في السجن لا يعني لي أي شيء»[12]. بعض المنتهكين للقانون أيضا يستجيبون للإثارة والمتعة التي ترتبط بالجريمة، والاندفاع، والمجازفة الجريئة؛ أو الخضوع لإغراءات النقود السهلة. وبطبيعة الحال لا يتمكن عدد من الناس، لأي سبب، ببساطة من منع أنفسهم عن الانجراف. هذا الموضوع سنعود إليه في صفحات لاحقة.

والعامل المحتمل الآخر في احتراف الجريمة ما يسمى إعادة ترتيب الوضع (أو «مغالطة المقامر» Gambler’s Fallacy). الفكرة هنا أن السارق مثلا الذي قُبض عليه مرة وواجه عقوبة السرقة «يعيد ترتيب» تصوراته عن درجة احتمال إفلاته في المرة القادمة. لذلك، فإن منتهكي القانون هؤلاء يكونون «مثل لاعبي الورق الذين يزيدون رهاناتهم أحيانا بعد الخسارة»، فيقررون أن البرق لا يضرب البقعة نفسها مرتين؛ يظنون أن حظهم سوف يتغير؛ وأن لديهم فرصة أكبر من السابق للإفلات بجريمتهم؛ لذلك يستمرون في المخالفات. هناك دليل (ضعيف) على أن شيئا من هذا ربما يرجع إلى سلوك بعض المنتهكين على الأقل[13]. من ناحية أخرى، الطفل الذي يحرق يده (كما يقول المثل) يخاف الاقتراب من النار. هناك دراسة أُجريت على بعض الطلاب الذين يسطون على المحال في بنسلفانيا وجدت أن الذين قُبض عليهم من المحتمل أنهم يتصورون أن يُقبض عليهم مرة أخرى (لكن هذا ليس له تأثير قوي جدا)[14].

المجرمون المحترفون - ذوو السجلات الإجرامية العالية - أحيانا يتجاهلون المخاطر، ويبدو أنهم يتصرفون بطرق غير عقلانية تماما؛ لكن حتى هؤلاء بالفعل يعدِّلون سلوكهم لمواكبة الموقف. وهنا غالبا ما يقررون التخلي عن مهنتهم كليا بعد سنوات طويلة في السجن، أو يتحولون من نوعٍ خطير من الجرائم إلى نوع أقل خطورة. مثلما قال أحد الأشخاص الذين يرتكبون السطو المسلح، بعد أن حُكم عليه بالسجن عشر سنوات، «لن أصوب مسدسي إلى أي شخص... ولن ألوي ذراع أي شخص... ولن أقتحم منزل أحد». السارق الذي نقتبس كلامه كان يؤكد أنه سوف يتخلى عن السطو المسلح ويتحول إلى مجرد النشل من المحال؛ إذا اعتُقلت بتهمة النشل من المحال «عموما يمكن أن تحصل على عقوبة بالغرامة. أما إذا فعلت ما هو أسوأ فالعقوبة أشد، سوف تقضي سنة في سجن المقاطعة»[15]. والعقوبة على السطو المسلح أشد بطبيعة الحال.

تشريح العقوبة

العقوبة، من الناحية النظرية، أو التهديد بالعقوبة، رادعٌ قوي. لكن هناك بعض الشكوك التي سوف نتطرق إليها في هذا الشأن مادامت ليست كثيرة. إن الافتراضات الأساسية من وراء نظرية الردع منطقية، وتخضع للمنطق التجريبي. يميل الناس على العموم إلى تغيير سلوكهم تجاه المنافع وبعيدا عن أي شيء يكلفهم ثمنا أو يلحق بهم الأذى. هذا يبدو صحيحا بنحو واضح. نظرية الردع لها عنصر جذبٍ تحديدا لعلماء الاقتصاد، وهم الذين يميلون إلى تبني موقفٍ تهكميٍّ إلى حد ما أو، إن شئت، ميكانيكيٍّ بإزاء السلوك البشري. المجرم يرتكب جريمته إذا كانت المكاسب المتوقعة أكثر من التكاليف المتوقعة. تستند اقتصاديات الجريمة، مثل اقتصاديات أي شيء آخر، إلى هذا المفهوم.

يبدو من السهولة استيعاب هذه الفكرة. إذا توخينا الدقة، فهي تخبرنا بكل شيء تقريبا عن سبب ممارسة اللصوص للسرقة ولماذا يستجيب الناس أو لا يستجيبون للدوافع. النظرية بالتأكيد تفسر مقدارا كبيرا من السلوكيات. لا أحد يقود سيارته بسرعة على الطريق السريع بسرعة 100 ميل في الساعة إذا كانت سيارة الشرطة قريبة من المكان. حتى اللص الذي يسرق المنازل لا بد أن

يُجري بعض الحسابات العاجلة. إذا رأى الشرطة قريبة، أو رأى الجيران جالسين يثرثرون على الشرفة، لا بد أن يقرر أن خطر القبض عليه بالغ؛ فيتجاهل هذا المنزل ويمضي. من الواضح أن اللص لا يمسك ورقة ويسجل خلاصة للمخاطر والمنافع. لكنه يستعمل البديهة. إذا رأى أن المنزل فرصة سهلة، ومملوء بالجواهر، وغيرها من الأشياء الثمينة، يمكن أن يتفوق لديه جانب الطموح بالمكافأة على جانب المخاطرة[16]. اللصوص في هولندا «يختارون الأوقات التي يتوقعون فيها الحصول على أكبر كمية أموال من الموقع المستهدف»، على سبيل المثال، في حالة البنوك: حين يجري تفريغ خزائن الإيداع. اللصوص يكونون أكثر نشاطا في الشتاء، وذلك بسبب الظلام. إنهم يسألون أنفسهم: هل الهدف محمي، أو لا؟[17]. اللصوص وغيرهم من المجرمين، بعبارة أخرى، يعدلون سلوكهم تحت تأثير احتمالات المخاطرة والمكافآت، التكاليف والمكاسب.

من الواضح أن الجريمة إذا لم تحقق أي مكسب، أو حققت مكسبا قليلا، سوف تنخفض نسبة الجرائم. بالنسبة إلى الكثير من الناس القابعين في قاع السلم الاجتماعي، يبدو أن بعض الجرائم تحقق أشياء أفضل من سرقة قطعة هامبرغر من مطاعم ماكدونالد. إضافة إلى هذا فإن مفاهيم المكسب والخسارة والتكاليف والمنافع وما شابه ذلك تعني أشياء مختلفة لدى الناس المختلفين. «العقوبة» أيضا مفهوم معقد. حين نستخدم الكلمة، نحن نفكر عادة في الغرامات، أحكام السجن، وربما حتى في عقوبة الإعدام. هناك عقوبات أخرى أيضا: المقاطعة والتحاشي، على سبيل المثال، أو النفي والترحيل. خسارة بعض المزايا، مثل مصادرة إجازة السياقة. الجلد بالسياط والضرب بالعصا. التعذيب. التشويه، الذي كان يشمل فيما مضى: قطعَ الأذنين، الوشمَ بقطعة حديد حامية، والإخصاءَ.

للعقوبة تاريخ طويل ومثير. خلال الفترة الاستعمارية في الولايات المتحدة، كانت العقوبة دائما تنفذ أمام الجمهور. الجلد بالسياط كان شكلا مألوفا من أشكال العقوبة، وكان ينفذ في الميادين العامة، أمام الناس. وكان المستعمرون أيضا يستخدمون أساليب وصمة العار والإشعار بالخزي: يضعون الناس في مخازن المؤن، أو يجعلون الزانية تضع «شارة قرمزية»، كما في رواية ناثانييل هوثورن

Nathaniel Hawthorne الشهيرة(*). الوصم بعلامة حديد حارة أو قطع أذني المجرم كان أيضا شكلا من أشكال العقوبة التي تترك علامة ثابتة على الشخص المخالف[18]. وكانت العقوبة القصوى هي الشنق. وهذه أيضا تنفذ أمام الناس؛ البلدة كلها تتجمع لرؤية المُدان يتدلى من الحبل. في القرن التاسع عشر، كان هناك رفض للعقوبات الجسدية على الأقل رسميا؛ ثم حلّ السجن محل السوط (وإلى حد ما اختفت المشانق) باعتبارها شكلا أساسيا للعقوبة. في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظهر ما يسمى سجن التأديب والإصلاح Penitentiary: بنايات ضخمة محاطة بالأسوار وهناك حراسات مشددة، يوضع فيها السجناء الذين يواجهون العقوبات، فيعانون هناك عزلة تامة عن المجتمع.

يمكن أن يُقرأ قانون العقوبات باعتباره كتيبا إرشاديا يستعرض أنواع العقوبات. هذه النصوص يُحدد فيها الثمن، إذا جاز التعبير، لكل فئة من الانتهاكات. لكن العقوبة ليست بطبيعة الحال مجرد كلمات. العقوبة نظام. تخيّل مثلا سائقا توقفه الشرطة، ويُتهم بأنه يقود سيارته وهو ثمل، ويؤخذ إلى المحاكمة. الاعتقال، الاستدعاء، كل هذه الإجراءات ليست بالأشياء الجيدة، إنها مزعجة، معرقلة، ومن المحتمل أن تكون مذلة، وربما مؤذية سيكولوجيا. حتى إذا أطلق سراح السائق في النهاية، يبقى يواجه المعاناة. لقد أجرى مالكوم فيلي Malcolm Feeley دراسة شهيرة عن محاكمات أولية تحمل عنوانا مثيرا: «الإجراءات هي العقوبة» The Process Is the Punishment[19]. كان لهذه العبارة صدى واسع الانتشار. علاوة على هذا، فالعقوبة لا تنتهي بالخروج من السجن أو المعتقل. لنأخذ مثالا عن رجل أُدين بارتكاب جريمة. إنه يمضي سنوات في سجن الإصلاح ثم يخرج. وكما تقول العبارة يكون قد دفع الثمن الذي في عنقه للمجتمع. لكن هل انتهى من الدفع؟ في كثير من الجوانب، يستمر في الدفع. هناك مجرمون مدانون، مثلما قالت جوان بيترسيليا Joan Petersilia، «يفقدون كثيرا من حقوقهم الأساسية باعتبارهم مواطنين». في بعض الولايات، يُحرَمون حتى من حق التصويت. والمجرم السابق ربما يواجه صعوبة في الحصول على عمل. وطموحاته في الحياة عموما محبطة. وعلاقاته العائلية ربما تتضمن المعاناة. من المؤكد أنه يتحمل ما

(*) إشارة إلى رواية The Scarlet Letter. [المحرر].

يسمى «تكاليف إضافية» Attachment Costs[20]. هذا الوضع، إذا توخينا الدقة، في الولايات المتحدة أسوأ مما هو عليه مثلا في فرنسا. الدَّين الذي يُسدَّد للمجتمع يبدو أنه لا يُسدَّد بالكامل. المجتمع يتصرف بقسوة دائما، وتبقى مجموعة من «العقوبات غير المرئية» تفعل فعلها هنا[21].

لنفكر أيضا في رجل الأعمال الذي يُعتقل ويُتهم بجريمة من جرائم أصحاب الياقات البيضاء مثلا، الابتزاز أو المتاجرة من الداخل بشيء ممنوع وما إلى ذلك. لنفرض أنه يُحاكم ويُبرأ من هيئة المحلَّفين. هذا شيء جيد، بطبيعة الحال. لكنه يكون قد أنفق ثروة على المحامين. وربما عانى السهر والأرق؛ واسمه يُنشر في الصحف؛ وسمعته تتلطخ بالوحل. مهما كانت النتيجة، فقد مرّ الرجل بمحنة. البراءة بطبيعة الحال أفضل كثيرا من الإدانة، لكنها تأتي في نهاية عملية تأديبية طويلة وصعبة. ربما لن تعود مهنته، أو سمعته، كما كانت في السابق. كثير من الناس يتصورون: إذا كان هناك دخان، فلا بد من وجود نار. هيئة المحلَّفين تتركه يذهب، لكن هل كان حقا بريئا على أي حال؟ من جهة أخرى، أثر غرامة قيمتها مثلا ألف دولار لا شيء لدى المليونير؛ أما لدى الرجل الفقير، فربما كانت ضربةً تقصم الظهر. يتباين التأثير في الناس ورجال الأعمال لعقوبات غير مباشرة أو إجرائية إلى درجة كبيرة؛ التأثيرات تعتمد على: من، ماذا، كيف.

كل هذه الأشكال غير المباشرة للعقوبة تشكل جزءا من نظام الردع. بالنسبة إلى الإنسان البريء، بطبيعة الحال، لا شيء مما يفعله يقتضي الردع. لكن هذا لا يعير اهتماما للردع العام. منتهكو القانون المحتملون ربما يفكرون مرتين بما سوف يُقدمون عليه؛ حتى احتمال التعرض للاعتقال وما يرافق هذا شيء ربما يكون رادعا. لكن العقوبة بـ «الإجراءات» ربما تزعزع الثقة بالسلوك البريء أو حتى المفيد اجتماعيا إذا اقترب ذلك السلوك من خط انتهاك القانون. والرجل الذي من الطبقة الوسطى لديه الكثير مما يمكن أن يخسره (اجتماعيا وغير ذلك) بسبب العقوبة بالقياس إلى شاب ينتمي إلى عصابة. واحتمال السجن، على نحو مماثل، له تأثير متباين في الناس. بالنسبة إلى بعض المجرمين الدائمين، قضاء زمن في السجن، مع أنه شيء قد يندمون عليه، يكاد يكون جزءا من نمط الحياة الاعتيادية أو المهنية.

إضافة إلى هذا، حين نقول «خمس سنوات في السجن»، نحن لا نصف العقوبة الحقيقية. أي نوع من السجون نتكلم عنه؟ ما ظروف السجن؟ هل السجن مكان محفوف بالمخاطر، مملوء بالعصابات، حيث يتعرض السجناء للضرب بالعصي من قبل الحراس أو يتبادلون الضرب فيما بينهم؟ هل هو مكان يتعرض فيه السجناء للاغتصاب؟ هل تتوافر فيه وسائل الراحة، أم يُحبس فيه السجناء 23 ساعة من أصل 24 ساعة في اليوم؟ هل هو سجن محلي تكثر فيه الصراصير، وحرارة الصيف فيه خانقة؟ أو هو «نادٍ محلي» أو سجن أخف نسبيا؟ إذا كانت فكرة السجن تشكل رادعا، فالتأثير الرادع الحقيقي حتما يعتمد على طبيعة السجن (أو ما يتصوره الناس عنه). في دراسة رائعة أجريت في فلوريدا، حاول الباحثون قياس أثر الاعتقال في رجال متهمين بممارسة العنف المنزلي[22]. اعتُقِل هؤلاء، وأخذت بصماتهم، وحُبسوا فترة، ثم أطلق سراحهم أو ذهبوا إلى المحاكمة. هل من المحتمل أن يكرر هؤلاء الرجال - الذين اعتُقلوا مثلا لضربهم زوجاتهم - هذه الانتهاكات، أو أن التعلق في شبكة العدالة الجنائية له تأثير رادع؟ الرجال الذين كانت لديهم وظائف يبدو أن التجربة أثرت فيهم؛ والعاطلون عكس ذلك. كان التأثير الرادع باختصار أكبر على الرجال الذين لديهم ما يخسرونه أكثر من غيرهم. هل السبب لأنهم كانوا أكثر عرضة للإحساس بالعار والخجل؟ هذا ما سنتناوله لاحقا.

تفترض نظرية الردع على الأقل حتمية نوع من الحسابات العقلانية. من الواضح أن المجرم النموذجي (أو المجرم المحتمل) لن يفعل ذلك إلا بعد حسابات دقيقة. السارق الذي يرفع رأسه وينظر إلى شقة لا يملك دليلا حقيقيا عما يمكن أن يعثر عليه هناك. إذا كانت هناك فرصة ضئيلة في الحصول على غنيمة، فالمهمة بالكاد تستحق المجازفة لأن يُقبض عليه. حسابات المكسب والخسارة ليست مجرد أمور تتعلق بالدولارات والسنتات. بالنسبة إلى كثير من السراق، السرقة هي كل ما يعرفون الاضطلاع به؛ ليس لديهم بديل آخر، أو على الأقل لا يوجد بديل يمكنهم رؤيته. السرقة عمل، مهنة، طريقة حياة. في بعض الجرائم، كما ذكرنا سابقا، هناك عنصر الإثارة، المتعة - مثل متعة ركوب الدراجة أو السيارة. إنها متعة السرقة. في دراسة أجريت في إنجلترا، كانت تدفع أغلبَ اللصوص دوافعُ الحصول على النقود، لكن بعضهم قالوا إنهم يسرقون المنازل «حين نشعر بالضجر

لأنه لا شيء لدينا نقوم به» أو «لمجرد المرح»[23]. تحت تأثير بعض الظروف، يصبح عدُّ سلوكٍ ما جريمةً محفزا لارتكاب هذا السلوك في الواقع بدلا من أن يكون رادعا: ظاهرة «الفاكهة المحرمة». كما قلنا سابقا، رقابة المطبوعات في بوسطن نقلت الكتب الممنوعة إلى قائمة أعلى المبيعات[24]. القانون نفسه يمكن أن يرفع وتيرة الأعمال الإجرامية بمعنى آخر (هذا شيء واضح تماما): أيُّ [قانون جديد متعلق بـ] (*) جريمة، ما لم يستأصل الأمور التي جرّمها بالكامل (وهذا لا يحصل مطلقا)، يزيد بمعنى ما الأعمالَ الإجرامية. كلما صُنّف السلوك الجديد بوصفه سلوكا منحرفا، أدى هذا إلى مزيد من هذا السلوك المنحرف.

منحنى الردع

كقاعدة عامة، كلما كانت العقوبة بالغة، أو كلما كان الدافع قويا، كان الأثر أعظم. هذا يبدو شيئا بديهيا. وهو افتراض يميل إليه علماء الاقتصاد أيضا. كلما كان سعر منتج معين أعلى، يقل عدد الناس الذين يشترونه (إذا بقيت الأمور الأخرى ثابتة). لكن العلاقة بين ممارسة الشدة والردع الحقيقي، على رغم أنها بالتأكيد حقيقية ومهمة، ليست علاقة خطّية. مما يدعو إلى السخرية أنه كلما كانت الجريمة أخطر، ينخفض احتمال أن يكون لرفع العقوبة تأثير أساسي. هذا يحصل لأنه بالنسبة إلى الجرائم الخطرة حقا، مثل القتل، لا يكون التهديد بالعقوبة المفروضة عليها هو الرادع الأساسي، بل هي الاعتبارات الأخلاقية.

هناك عدد هائل من الدراسات التي تتناول عقوبة الإعدام - ما إذا كانت تردع أو لا. الموت هو العقوبة القصوى، أشدها خطورة، عقوبة العقوبات. لكن لماذا تأتي الدراسات متناقضة؟ لماذا لا تتفق على أشياء محددة؟ لماذا تأتي بهذه الطريقة، الآن تحديدا؟ لماذا يكون من الصعب معرفة ما إذا كانت العقوبة القصوى تؤثر بوصفها رادعا أو لا، وإذا كانت رادعا، فإلى أي مدى هي رادعة؟

في الإمكان تحليل المشكلة من ناحية ما نسميه «منحنى الردع». لنفرض أن الحكم على السطو المسلح خمس سنوات في السجن. ولنفرض أننا رفعنا العقوبة

(*) إضافة يقتضيها السياق نحسب أن ما يقابلها في الأصل الأجنبي قد سقط سهوا من المؤلف، انظر ص105 من الأصل. [المحرر].

إلى عشر سنوات في السجن (ويبقى مستوى تطبيقها ثابتا). ربما يكون للحكم الأشد تأثير. لكن مضاعفة الحكم من المؤكد أنها لا تعني مضاعفة الأثر، أي انخفاض معدلات السطو المسلح إلى نصف ما كانت عليه. منحنى الردع يصف العلاقة الحقيقية بين شدة العقوبة وأثرها. ربما يكون من الأسهل توضيح هذه النقطة عبر الجرائم البسيطة. لنفرض أن غرامة إيقاف السيارة في مكانٍ ممنوع على شارع ماين تبلغ دولارا، وكان اثنان من بين عشرة مخالفين يُمسَك بهم. الكثير من الناس، في حالة الاستعجال، سوف يخاطرون بتحمل الغرامة؛ فعلى أي حال، الدولار ليس بالمبلغ المهم وربما تكون أماكن وقوف السيارات نادرة. إذن تُرفع الغرامة إلى 100 دولار (واثنان من بين عشرة مخالفين مازالوا يُمسك بهم ويُغرّمون). والآن معظم السائقين يفكرون مرتين قبل إيقاف سياراتهم في الأماكن الممنوعة. القليل منهم، بسبب اليأس أو أي سبب آخر، مازالوا يُخاطرون. الآن ترفع الغرامة إلى 200 دولار؛ هذا ربما يكون له بعض الأثر، لكنه حتما لن يقلل عدد المخالفين إلى النصف، فضلا على أن بعض المخالفين سيُتركون وشأنهم للسببِ نفسهِ لا لشيءٍ غيره (غرامة الوقوف في مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة من دون شارة على السيارة تكون عالية، وأغلب الناس يتجنبون، بالتزام شديد، الوقوف في تلك الأماكن). لنرجع إلى شارع ماين، تبدأ المدينة، إضافة إلى فرض الغرامات المتزايدة، بحجز السيارات. هذا ربما يخلق فارقا طفيفا. لكنه لا يمكن أن يخلق فارقا كبيرا؛ معظم الناس الآن رُدِعوا. أصبح منحنى الردع منبسطا أكثر[25].

من دون شك هناك منحنى ردع لكل جريمة. لنأخذ مثلا جريمة القتل. أغلب الناس ليسوا مجرمين محتملين؛ فالعوامل الأخلاقية تكفي لمنع الجريمة. بالنسبة إلى قليل من القتلة المحتملين، العقوبات القاسية الآن توضع قيد التنفيذ: السجن المؤبد مثلا، أو السجن مدةً طويلة. الآن لنفرض أننا أضفنا احتمالية الحكم بالإعدام. ما مدى الردع الذي يضيفه هذا؟ ليس كثيرا - ليس لأن نظرية الردع خاطئة، بل لأن المنحنى منبسط الآن. ربما ليس بالكامل، لكن إلى درجة كبيرة، كما نظن، بحيث إن عقوبة الإعدام ربما تضيف قليلا أو لا تضيف شيئا لإمكانية الردع.

المنحنى أيضا، وبلا شك، ينبسط بالنسبة إلى أكثر الجرائم خطورة. لقد أجرى كينيث د. تونيل Kenneth D. Tunnell مقابلات مع سجناء ارتكبوا جرائم

السرقة أو السطو المسلح[26]. ووجد أنهم ببساطة لم يفكروا كثيرا في المخاطر. مثلما قال أحدهم: «لم أفكر في أنني يمكن أن يُقبَض علي، حتى حدث ما حدث، ووجدت نفسي في السجن». استنتج تونيل، اعتمادا على مقابلاته، أن العقوبات الشديدة لها تأثير «يخالطه الشك» في مخالفين كثيرين[27]. بعبارة أخرى المنحنى لهذه الجرائم أصبح منبسطا، وبقيت مجموعة صغيرة من المخالفين المعتادين، وهم أشخاص فشلوا لسبب أو لآخر في الاستجابة للتهديدات؛ مثل بعض الذين مازالوا يوقفون سياراتهم في أماكن ممنوعة وهم على استعداد لتحمل الغرامة أو حجز سياراتهم.

ما الذي أدى إلى انبساط المنحنى؟ قبل كل شيء، الاعتبارات الأخلاقية؛ أي المعايير الصارمة ضد القتل أو الاغتصاب أو السطو المسلح. وربما هناك أسباب أخرى. في كل جريمة، كما قلنا، منحنى ردع خاص بها. إنها مسألة تجريبية تحدد شكل المنحنى لهذه الجريمة مثل السرقة أو الاغتصاب أو الاختلاس أو المقامرة أو ممارسة حيلة بونزي Ponzi Scheme(*)، أو السطو على المحلات، أو قيادة السيارة تحت تأثير الكحول. ربما لا يوجد منحنيان متشابهان. يتحدد شكل المنحنى من خلال كل أنواع العوامل: نوع العقوبة، وشدتها، وتطبيق القانون؛ وكذلك الثقافة المحلية، وطبيعة الأشخاص الذين يخرقون القانون والذين لا يخرقونه، وما إذا كانت المسألة الممنوعة مرغوبا فيها بشدةٍ أو لا.

مَن الباقون: الذين لا يُردعون، بعض الناس الذين يبقون حتى إذا انبسط المنحنى؟ هذا، بطبيعة الحال، يختلف من موقف إلى آخر. ربما يكون الباقون هم من ليس لديهم ما يخسرونه؛ كأن يمروا بموقف يكون فيه خرق القوانين ضرورة مطلقة. الرجل الذي يواجه فرقة إطلاق النار يمر بمثل هذا الموقف. سوف يفعل أي شيء، يجازف بأي شيء، يجرب أي شيء - حتى إذا كانت المقاومة ممنوعة. في بعض المجتمعات ذات الحكم الشمولي ربما تكون الأجواء متأزمة، اعتباطية وخطرة، بحيث يخرق الناس اللوائح بدافع اليأس؛ المنحنى هنا منبسط إلى درجة كبيرة. كانت معسكرات الموت النازية أسوأ من جحيم دانتي؛ كانت «أرضا محرمة قانونيا»

(*)من طرُق الاحتيال على المستثمرين، وقد نُسبت إلى تشارلز بونزي لشهرة عملية الاحتيال التي اضطلع بها. [المحرر].

no-man's Land(*)، حيث النزلاء يجرَّدون من كل حقوقهم وإنسانيتهم[28]. حين تصبح الحياة والموت لعبة بين أيدي الساديين والطغاة، تكون الثورة ربما أقل خطورة من الخضوع لجبروتهم. كان يهود الغيتو في وارسو يعرفون مصيرهم المشؤوم؛ كانوا يقاومون جزئيا لأنهم لا يملكون خيارا آخر. في دراسة كلاسيكية عن السجون، أثار غريشام سايكز Gresham Sykes مسألة مماثلة[29]. كان الحراس وغيرهم من الموظفين في معركة مستمرة مع المنحرفين والنزلاء المتمردين. هذا، كما يتصور سايكز، لأن الحرّاس كانوا «قريبين إلى درجة خطيرة من نقطة استنفاد خزانة العقوبات القانونية»، وما تبقى من العقوبات «فقد تأثيره الفعال». في هذا السجن إذن المنحنى لم ينبسط فقط؛ بل ربما بدأ يتحرك إلى الأسفل، على الأقل إلى درجةٍ ما.

أو لنأخذ مثال المسافرين في رحلة طيران شركة يونايتد فلايت United Flight 93، بتاريخ 11 سبتمبر 2001، أدرك هؤلاء أن الطائرة تعرضت للاختطاف، وأن المختطِفين كما يبدو كانوا في مهمة انتحارية؛ إذن سوف يموتون جميعا. لم تكن تهديدات المختطفين تمنع المسافرين - بغض النظر عن مدى المجازفة - من محاولات يائسة لإنقاذ أنفسهم. لقد فشلوا، لكنهم على الأقل أعاقوا خطط المختطفين.

من الصعوبة ردع الناس المستعدين للموت، أو الذين لا يبالون بشيء، أو الذين هم ببساطة عاجزون عن التخطيط لمستقبلهم. عليك أن تتساءل عن الرجال الذين كانوا يديرون نظام حيلة بونزي. لا بد أنهم يعرفون عاجلا أو آجلا أن الحفلة سوف تنتهي. وهذا ما يحصل بالفعل. برنارد مادوف Bernard Madoff، الذي كان يدير نظام بونزي على مستوى واسع جدا، يمضي الآن بقية حياته في السجن[30]. ولكن بينما كانت المتعة قائمة، أصبح الرجل غنيا، مقتدرا، مكرما في مجتمعه؛ كان يعيش حياة مرفهة. هل كان يتساءل عن المدة التي سوف يعيشها؟ هل كانت لديه استراتيجية للإفلات؟ أو ربما كان يشعر بأن الأمر يستحق المخاطرة، وأن الرحلة تستحق ذلك، بصرف النظر عما يحصل لاحقا؟ بالنسبة إلى مادوف من الواضح أن المنحنى لم يكن منبسطا.

(*) إن الترجمة الحرفية للتعبير no-man's Land هي «الأرض غير التابعة لملكية أحد»، وذلك في إشارة إلى منطقة النزاع التي لا تقع ضمن سيادة أي من الأطراف المتنازِعة، فينتج ألا تخضع هذه الأرض لأي نظام قانوني، مما يُشيع الفوضى عليها. قد يُستعمَل التعبير أيضا للإشارة إلى المسافة بين خندقي عدوين؛ إذ تقع هذه المنطقة خارج نطاق سيطرة الطرفين، بحيث تكون هذه المنطقة شديدة الخطورة على من يحاول المرور عبرها لاحتمال تعرضه لضربات من خندق العدو. [المحرر].

لقد أجرى وليم تشامبلس William Chambliss، في مقال شهير جدا، تمييزا بين الجرائم «التعبيرية» Expressive Crimes والجرائم «الأداتية» Instrumental Crimes[31]. تكون الجريمة تعبيرية إذا ارتكبت لأجل الجريمة، أي أن الفعل نفسه مسبب للمتعة. ويُذْكَر الاغتصاب وإدمان المخدرات مثالين على ذلك. من جهة أخرى تكون الجريمة الأداتية، مثل الاختلاس أو التهرب من ضريبة الدخل، هي مجرد وسيلة إلى غاية. يقول تشامبلس: إن الجرائم الأداتية أسهل لأن تُردَع بالقياس إلى الجرائم التعبيرية. الدافع السيكولوجي لارتكاب الجرائم التعبيرية يكون أقوى، وأقل إمكانية للمقاومة، بالقياس إلى دافع الجرائم الأداتية. هذان النوعان من الجريمة لهما منحنيات مختلفة إلى حدٍ ما.

لكن هذا ليس بالضرورة صحيحا. لنفرض أنني رأيت زهرة جميلة في حديقة هادئة. أريد الزهرة لأصنع باقة. التقاط الزهرة عمل تعبيري، لكن إذا كانت الزهرة نادرة ومهددة بخطر الانقراض، يكون الفعل جريمة. أغلب الناس، كما أتصور، سوف يبتعدون عن الزهرة إذا عرفوا أنهم سوف يواجهون المشاكل الجسيمة إذا قطفوها. والمختلسون أيضا، وآخرون ممن يرتكبون جرائم أداتية ربما يندفعون بفعل عادة المقامرة أو إدمان المخدرات. المختلس ربما ينبهر بما يبدو له نقودا سهلة يستولي عليها مرة بعد أخرى. مثلما ذكرنا سابقا، الرجال الذين يديرون نظام حيلة بونزي يعرفون أن الموسيقى ستتوقف يوما ما. بالنسبة إلى هؤلاء فاللعبة على ما يبدو تستحق المجازفة. الناس يعيشون الحاضر، وليس المستقبل. الصرف أسهل من التوفير. تناول شرائح البطاطا أسهل من الالتزام بحمية. الردع يعتمد على نوع الحسابات العقلانية التي ببساطة لا يُجريها كثير من الناس، في كثير من المواقف، أو لا يستطيعون إجراءها. الاختلاف بين الجرائم التعبيرية والأداتية هو المفتاح لفهم متى ينجح الردع بأفضل الطرق، لكن هذا الاختلاف غير واضح تماما.

لنأخذ مثالا آخر: تعد ممارسة الجنس فعلا تعبيريا. الجنس بطبيعة الحال ليس جريمة، لكن المجتمعات تنظم السلوك الجنسي، أو تحاول ذلك، بصرامة إلى حد ما. الجنس لدى المراهقين تحديدا يمكن أن يبدو «عميقا وعاطفيا»، يترك مجالا قليلا لـ «التعقل والحسابات». لنفرض أن القانون يطلب من الفتيات الشابات الحصول على موافقة الوالدين قبل أن يُسمَح لهن بالإجهاض. هل هذا القانون يؤدي إلى انخفاض

«الجنس الخطر»؟ («الخطر» بمعنى أن الفتاة من المحتمل أن تحمل). من الواضح أن الجواب، نعم. كانت معدلات الإصابة بمرض السيلان ضمن مجموعة من الفتيات خضعن للدراسة منخفضة بنسبة مهمة[32]. كثير من المراهقين حتما صاروا يتصرفون بصورة صحيحة في ممارسة الجنس الخطر، لكن على الأقل بعضهم إما توقف وإما كان يتبع إجراءات أمان أكثر.

هناك باحث آخر، جون غالو John Gallo، رسم خطا بين جريمة «ذوي الياقات البيض»، والجريمة العنيفة. يقول الباحث إن من السهل ممارسة الردع في «جريمة ذوي الياقات البيض» ومن الصعب أن تردع الجرائم العنيفة[33]. المجرمون ذوو الياقات البيض يكونون أكثر عقلانية من المجرمين العنيفين. تميل رسالة العقوبة إلى أن تنفع في أكثر الأحيان. من خلال المقارنة، يُطلب منا التفكير في «بغال»(*) المخدرات Drug Mules، أو السعاة الذين يوصلون الكوكايين إلى المشترين ويجمعون النقود. هؤلاء السعاة لا تُدفع لهم نقود كثيرة، وإذا قُبض عليهم يواجهون عقوبات شديدة - غرامة هائلة، وسنوات في السجن. ليس هناك «إنسان عاقل... يمكن أن يجازف بتحمل هذه العقوبات الصارمة مقابل مكافأة ضئيلة كهذه»[34]. الاستنتاج هنا، بطبيعة الحال، أن البغل لا يتصرف بعقلانية. ومن الجهة الأخرى المجرمون ذوو الياقات البيض «عموما يتصرفون بتعقل، إنهم أشخاص يقدرون عواقب الأمور جيدا»؛ وعليه يكون لتطبيق القوانين تأثير ردع قوي. أما المجرم العنيف «فهو لا يتصرف بعقلانية»، وغالبا «لا يدرك عواقب تصرفاته»[35]. مرة أخرى علينا أن نسأل: هل المجرمون ذوو الياقات البيض حقا عقلانيون إلى هذه الدرجة؟ البعض منهم يبدون على العكس، حيث يكونون متوحشين ومجازفين، ويتعاملون باستخفاف. ولدينا حالة برنارد مادوف يمكن أن نتأملها.

ربما يفكر المجرمون المحترفون ويتصرفون بنحوٍ مختلف عن المبتدئين - على سبيل المثال، أعضاء عصابة سرقة سيارات في مقابل الصغار الذين يسرقون سيارة للتمتع بركوبها. المجرمون المحترفون «خبراء في التحكم في أنفسهم لتقليل المخاطر»؛ ويعرفون أيضا كيف يتلاعبون بالنظام القانوني، وكيف يتعاملون مع موقفٍ معين،

(*) البغال Mules: تعبير يُقصَد به من يتولون مهمة نقل البضائع التي غالبا ما تكون غير قانونية، وأحيانا يكونون جاهلين بماهية ما ينقلونه؛ ومن هنا شُبِّهوا بالبغال. [المحرر].

وغير ذلك من المعلومات التي ربما يجهلها المبتدئ. من المحتمل أن يجري التخطيط للسرقة الكبرى مقدما، أما مجرد تخويف شخص ما بإشهار السلاح في وجهه لغرض أخذ ماله فالتخطيط له أقل. المجرمون المتمرسون لديهم طرق مختلفة لتخمين الفرص مع معلومات أكثر عن الاستراتيجيات والتصرفات[36].

نوع الجريمة يشكل فارقا على الإجمال. يبدو أن من السهولة نظريا منع الناس من عبور الشارع من الأماكن غير المسموح بها، بينما من الصعب جعل الناس يتخلون عن عادة تعاطي المخدرات. ومع ذلك فالناس يتخلون عن عادة تعاطي المخدرات بالفعل، ومن الصعب أحيانا منع الناس من عبور الشارع من الأماكن غير المخصصة للعبور. إنهم لا يرون أي خطأ (من الناحية الأخلاقية) في هذه الممارسة، وتطبيق القانون يكون ضعيفا نموذجيا. إذا كانت عقوبة تعاطي المخدرات شديدة جدا وتطبيق القانون أشد وأقسى، فسوف يضطر عدد من المدمنين إلى التوقف؛ والبعض منهم ربما يلتحقون ببرامج للتخلص من المخدرات طواعية، ويبذلون جهودا لتخليص أنفسهم من عاداتهم تلك. لقد أصدرت السويد في العام 1998 قانونا يجرّم «الجونز» (زبائن العاهرات). في ظل هذا القانون أصبح شراء الجنس جريمة. الفكرة كانت تهدف إلى إنهاء البغاء، وهو ما يجعل من النساء ضحايا. وكان تقلّص عدد الزبائن يبدو دليلا على نجاح الاستراتيجية. ربما يتصور المرء أن شراء الجنس مثال نموذجي للسلوك التعبيري؛ ومع ذلك فالقانون السويدي (الذي ترافق في الواقع مع حملة تثقيفية واسعة) كان قد خلق فارقا؛ حيث انخفضت ممارسة البغاء بنحوٍ واضح[37].

نقول مرة أخرى إنه ما من شك في أن منحنى الردع يختلف مع كل جريمة، أو ربما يختلف مع كل جريمة في كل مجتمع. ما ينجح في السويد قد لا ينجح في مكانٍ آخر. أو ربما ما نجح في السويد سابقا لن ينجح في المستقبل. الجرائم التعبيرية والأداتية، كقاعدة عامة، لها منحنيات ردع مختلفة، لكن كما قلنا، هذه الفكرة يمكن أن تُحمَل بعيدا. ربما يختلف منحنى الاختلاس (جريمة ذوي الياقات البيض) عن منحنى الاغتصاب. ومنحنى الاغتصاب ربما يختلف عن منحنى السطو المسلح. الأشخاص الذين يرتكبون السطو المسلح، على كل حال، يفعلون ذلك من أجل المال؛ والمغتصبون ليسوا كذلك. المغتصبون، وفقا لإحدى الدراسات، يرتكبون هذه الجريمة

بدافع «اليأس والاضطراب العاطفي». المغتصب يمارس الاغتصاب «كمحاولة يائسة للتعامل مع التوترات التي يشعر بأنها سوف تدمره إذا لم يفعل ذلك؛ إنه غالبا ما يخاف من فقدان السيطرة على نفسه أو ربما يصاب بالجنون»[38]. هذه الدراسة ترسم صورة كئيبة للمغتصب - ليس بسبب الأثر الفظيع الذي يتركه المغتصب على ضحاياه فقط، لكن لأنها تصف المغتصبين كرجال لديهم دوافع عنيفة ولا يفكرون فيما يفعلونه، رجال من الواضح أنه ليس من السهل ردعهم (أو معالجتهم).

ومع ذلك يعتبر شكل منحنى الردع مسألة تجريبية. بعض المغتصبين، إذا توخينا الدقة، لا يمكن أن يُردَعوا بأي مستوى من العقوبة. في الإمكان قول هذا خصوصا عن المغتصبين الذين يتصرفون بوحشية والذين يعتدون على الغريبات. أما اغتصاب العشيقة، أو الاغتصاب الذي يحصل في حفلات السُّكر والعربدة في بيوت الدعارة، فربما يكون المغتصب فيه أكثر تجاوبا مع العقوبة، والتربيةِ، والحملاتِ التي ترفض هذه الممارسة رفضا شديد اللهجة. تكافح الجامعات للتعامل مع ظاهرة العنف ضد الطالبات في الحرم الجامعي؛ إنها تفترض بالتأكيد ضرورة عمل شيء، كخلق بعض الترابط بين مناهج التعليم والتوعية بالعقوبة، وتفترض أن هذا لا بد أن ينجح[39]. لن يكون تغيير ثقافة الشباب في الحرم الجامعي - كزرع ثقافة التآخي وثقافة الروح الرياضية «الذكورية» – مسألة سهلة، لكن كل هذه الأمور تستحق المحاولة وربما تنجح.

هناك دراسة نُشرت في العام 1992 تُعتَبر محاولة نادرة لاختبار ما إذا كانت نظرية «الردع/ الاختيار العقلاني» ربما تنجح مع المعتدين جنسيا[40]. كان الخاضعون للدراسة 94 من طلاب الكليات الذكور الذين يشاركون في دورة العلوم الاجتماعية في جامعة حكومية في نيوإنغلاند. أغلبهم كانوا شبابا في السنة الأولى من الدراسة. هؤلاء أُعطُوا «سيناريوهات» مختلفة، تتضمن وجود لوري، وهي فتاة في العشرين من عمرها، وتوم الفتى الذي يبلغ الثانية والعشرين من عمره. في تلك السيناريوهات توم يمارس الجنس مع لوري ضد رغباتها، مع تباين الحقائق من سيناريو إلى آخر: هل توم شخص كانت تتواعد معه، أو لا؟ هل اكتفت بقول «لا»؟؛ هل دفعته محاوِلةً جعله يتوقف؟ هل هددها بأن يضربها؟ هل صرخت وبكت أو لا؟ هل تعرضت لخدوش وكدمات أو تأذت سيكولوجيًّا؟ وما إلى ذلك من الأسئلة. سألوا

الطلاب عما إذا كانوا يتخيلون أنفسهم يفعلون تلك الأشياء التي فعلها توم، وسُئلوا أيضا عما إذا كانوا يعتقدون أنهم سوف يواجهون العقوبة. العقوبات ربما تكون الطرد من الكلية أو الاعتقال الفعلي. وسألوهم عما إذا كانوا يتصورون أن سلوك توم كان خاطئا، بحيث يحددون إجاباتهم ضمن مقياس يتدرج من «ليس خاطئا» (الصفر) إلى «خاطئ جدا» (العشرة). اتضح فيما بعد أن الذين كانت إجاباتهم قريبة من الخيار «خاطئ جدا» في نهاية المطاف من غير المحتمل أن يتأثروا بأي تهديد بالعقوبة، لكنهم (طبيعيا) من الأشخاص الذين يميلون إلى القول إنهم حتما لن يتصرفوا مثل توم في المقام الأول. لكن بالنسبة إلى الآخرين «الخطورة المُدرَكة للعقوبات الرسمية كان لها تأثير رادع مهم»[41].

بطبيعة الحال هؤلاء الطلبة الذكور ليسوا مغتصِبِين حقيقيين، كما نعلم. أقل من نصفهم فقط في الإمكان أن يتخيلوا أنفسهم يتصرفون بوحشية مثل توم (على رغم أن ذلك ليس بالضرورة بمستوى بالغٍ من العنف). وطُلب أيضا من الخاضعين للاستبيان إجراء توقعات عن سلوكهم في المستقبل، وزعم المؤلفون أن مثل هذه التوقعات يمكن الوثوق بها. هذا ربما يكون صحيحا أو غير صحيح. وهذه دراسة حالة محدودة لمجموعة محدودة من الناس يستجيبون لمجموعة محدودة من السيناريوهات. إنها بطريقة ما دراسة لمنحنى ردع معتدين جنسيين (محتملين). يبدو أن أغلب الرجال يرتدعون بسبب الخوف من العقوبة أو بسبب منظومة قيمهم الداخلية. المنحنى ينبسط بسرعة في حالات متطرفة كالاغتصاب العنيف ضد الغريبات. وفي قضايا أقل تطرفا يأخذ المنحنى وقتا أطول للانبساط. ربما تخلق التغيراتُ في قانون الاغتصاب وارتفاعُ صوت النساء في زماننا فارقا في ردع صورِ انتهاكاتٍ جنسيةٍ أقل عنفا، كما في أشخاص مثل توم في بعض السيناريوهات الأخرى، الذين يكونون بطيئين في تقبل كلمة «لا»، لكنهم من المحتمل أن يستحضروا صورة المشنقة إذا صرخت الفتاة التي معهم أو قاومت. هناك أيضا، بطبيعة الحال، مسألة ما إذا كانت استبيانات الورقة والقلم تخبرنا بالكثير حقا عما يحصل في العالم الواقعي. التدخين، مثل إدمان المخدرات، عمل تعبيري. في الواقع هو شكل من أشكال الإدمان. الحكومات كانت تلجأ إلى أنواع الوسائل لإقناع الناس بالتوقف عن التدخين: قوانين مدنية وجنائية؛ قيود على الإعلانات؛ ضرائب عالية؛ لوائح تجرِّم التدخين في المطاعم، والمطارات،

وغيرها من الأماكن؛ حملات تثقيفية، داخل وخارج الحكومة. على الإجمال كانت الحملة ضد التدخين ذات نتائج حقيقية. انخفضت نسبة التدخين في البلدان المتطورة انخفاضا مفاجئا وملاحظا (لكنه في الواقع تصاعد في بعض البلدان الأقل تطورا، ومنها الصين). ولكن، عند نقطة ما، المنحنى أصبح منبسطا؛ فأغلب الناس توقفوا عن التدخين. ربما لا تؤدي مضاعفة الضريبة مثلا، أو فرض قيود أكثر صرامة، إلى كثير من الأثر. وكلما زاد نجاح محاولات الردع تزيد صعوبةُ ردعِ من يتبقى من المدخنين. في الولايات المتحدة «التدخين وسط الكبار استقر بين العامين 2006 و2008»، وفي أوروبا وصل إلى نقطة «يصعب فيها ظهور أي انخفاض مستقبلي» من دون إجراءات جسورة[42].

نظرية الردع: الشدة في مقابل اليقين

ضِمن البحر الشاسع من الدراسات التي تتناول الردع هناك جدل مميز حول الدور الحقيقي للمكونين الأساسيين هنا: الشدة واليقين. الشدة هي العقوبة الحقيقية الرسمية، مثلا خمس سنوات في السجن على السرقة. واليقين هو درجة احتمال أن السارق سوف يُقْبَض عليه، مثلا مرة واحدة كل ست مرات. هناك دراسات تدعي أن اليقين أكثر أهمية من الشدة[43]؛ ونتائج هذا النوع يمكن اقتباسها من بعض الدراسات[44]. لقد شكك غريغ بوغارسكي Greg Pogarsky، في دراسته لمتهمين اعتياديين (طلاب كلية)، في هذه النتائج؛ إذ يزعم أن هذه النتائج مستندة إلى استبيانات واسعة جدا؛ تتضمن الأشخاص الذين لا يمكن أن يخرقوا القانون مهما حدث. إذا استبعدت هؤلاء فالشدة بالفعل تشكل فارقا. الطلاب الذين تناولهم في دراسته أعطاهم سيناريو: تخيل أنك تذهب إلى حانة، على بعد عشرة أميال من منزلك، ثم تجلس وتشرب. عليك أن تكون في موقع عملك في الصباح. هل تقود سيارتك وأنت ثمل أو تحاول العثور على طريقة بديلة للذهاب إلى المنزل؟ ترك السيارة هناك عمل أخرق ويسبب المشاكل. إذا استبعدت من الدراسة أولئك الذين حتما لن يشربوا ويقودوا، ونظرت فقط إلى الأشخاص «القابلين للردع» في التجربة (هؤلاء الذين ربما يشربون ويقودون السيارة وربما لا يفعلون ذلك)، فاليقين هنا لن يعود مهيمنا على عامل الشدة[45].

كان بوغارسكي حذرا في استنتاجاته. كالمعتاد هذه دراسة واحدة، عن انتهاك محدد، تشمل نوعا واحدا من الموضوع. أعتقد أنني سأعرض شكوكية من نوع مغاير فيما يلي. لا أرى كيف يمكن للمرء تقييم اليقين بإزاء الشدة. هذان العاملان لا يوجدان أبدا بشكل منفصل. كيف يمكنك فصل أحدهما عن الآخر؟ كل من المصطلحين لا يحمل معنى بمعزل عن الآخر. ربما تكون عقوبة شرب الكحول أثناء قيادة السيارة شديدة تماما على الورق، لكني أفترض أن سائقا ثملا واحدا فقط يُقبَض عليه بالفعل من بين ألف (والسائقون يعرفون هذا). الشدة الحقيقية، إذا أردنا التعبير عنها رياضيا، لن تكون العقوبة القانونية (مثلا ستة أشهر في السجن)، بل ستة أشهر قابلة للتنفيذ بشكل صارم. باختصار، مفهوم الشدة يتضمن - يجب أن يتضمن - نوعا من مفهوم اليقين؛ أي كم مرةً في الواقع العملي تُنفَّذ فيها العقوبةُ المشددة حقا. يمكن التعبير عن أثر العقوبة رياضيا بأنه حاصل ضرب الشدة في اليقين. احتمال واحد من عشرة لأن تفرض غرامة 100 دولار يختلف عن احتمال واحد من عشرين. لكن العلاقة هنا ليست خطّية. لا توجد طريقة لضرب الشدة في اليقين والخروج برقم له معنى. لكن هناك شيئا واحدا واضحا: إذا لم يُنفَّذ القانون، والناس يعرفون هذا، فسيكون عندئذ لا أثر له، بصرف النظر عن ضجيج قانون العقوبات على الورق. إذا ضربتَ أي رقم في صفر فالنتيجة تبقى صفرا. إذا كانت الشدة صفرا (لا عقوبة فعلية)، إذن مسألةُ ما إذا قُبض على أحدهم أو لا هي مسألة بالكاد تكون ذات أهمية.

ربما يكون أغلبنا قد فعلوا بعض الأشياء التي تعتبر على الأقل من الناحية الفنية غير قانونية؛ لأننا كنا نتصور أنه لن يُقبَض علينا: استدارة بالسيارة من مكانٍ غير مسموح به، على سبيل المثال، حين لا توجد سيارة شرطة المرور. نسبة اليقين هنا صفر بقدر تعلق الأمر بنا؛ وفي هذه الحالة فالشدة بالكاد تكون مهمة. بطبيعة الحال، نادرا ما يكون اليقين صفرا. أغلب سائقي السيارات الثملين مثلا لا يُقبَض عليهم. لكن قليلا منهم يُقبَض عليهم، مع بعض الناس الذين يستديرون من مكانٍ ممنوع. لكن هذا شيء لا يكاد يُرى. الفرص في أن يُقبَض عليك مثل فرص ربح اليانصيب. ربما يقع عبور الشارع من مكانٍ ممنوع ورمي النفايات ضمن هذا الصنف.

هناك عامل ثالث، إلى جانب اليقين والشدة، وهو السرعة. متى يحتمل أن تأتي العقوبة؟ هل هي سريعة أو بطيئة؟

تأثير السرعة في الردع، مثل كثير من المسائل المتعلقة بالأثر، ليس واضحا جدا[46]. هناك بحوث قليلة نسبيا في هذه المسألة. الاستثناء يمكن أن يكون دراسة تناولت السائقين الثملين في نيويورك أجراها يانغ يو Jiang Yu[47]. السائقون الثملون يمكن أن يواجهوا غرامة، ويخسروا إجازاتهم، أو الأمرين معا؛ والعقوبات ربما تأتي بسرعة أو ببطء. تفترض البيانات التي جمعها يو أن «العقوبة السريعة» ربما «تردع الناس عموما والمخالفين الذين يفعلون ذلك أول مرة لكن ليس المخالفين الدائمين»[48]. يبدو أن خسارة الإجازة لها تأثير ضئيل أو ليس لها أي أثر؛ يظل السكارى يقودون سياراتهم على الجانب الأيمن من الطريق، بإجازة أو من دون إجازة. إننا عادة ننظر إلى خسارة الإجازة باعتبارها عامل ردع أقوى من الغرامة. بينما تفترض دراسة يو غير ذلك. بعض الرجال والنساء مدمنون على الكحول؛ وهم يواجهون مشكلة شربٍ لا يستطيعون التخلص منها على ما يبدو، أو بنحوٍ أكثر دقة يواجهون مشكلة «الشرب والقيادة» والتي لا يستطيعون السيطرة عليها. بالنسبة إلى هؤلاء المتبقين المتمرسين فالمنحنى يكون منبسطا. لكن لماذا تُوجِد الغرامات فارقا؟ الغرامة الشديدة «دائما تخلق ثقلا ماليا». أنت يمكن أن تقود سيارتك بلا إجازة، لكنك لا يمكن أن تعيش بلا نقود. هناك دراسة أخرى عن السائقين المخالفين - هذه المرة في البرتغال - استطلعت أيضا عامل السرعة. لم ترفع البرتغال العقوبات فقط؛ بل اتبعت سياسة تقدير الغرامات «في مكان وقوع المخالفة». لكن لم يتضح أن هذه السياسة تضيف كثيرا إلى أثر الاستراتيجيات الأخرى لتطبيق القانون. ربما هنا أيضا يكون المنحنى منبسطا[49].

هل عقوبة الإعدام تردع؟ عنصر الوقت

من الناحية النظرية، العقوبة لا بد أن تخلق فارقا سواء كانت سريعة أو بطيئة في التطبيق؛ وكما أسلفنا كانت هناك بعض البحوث عن عامل السرعة هذا[50]. في بعض المواقف، فيما يتعلق ببعض أشكال العقوبة، ربما يريد الشخص «التخلص من هذا بسرعة». في هذه الحال السرعة تجعل العقوبة أقل تأثيرا. الشخص ربما يفضّل عشر جَلدات على الظهر على أن يُحكَم عليه بالسجن (لكن القانون الحديث لا يمنح

هذا الاختيار). بعض السجناء المحكوم عليهم بالإعدام تحديدا كانوا يتوسلون لتنفيذ الحكم بسرعة، يفضلون ذلك على سنوات يتعفنون فيها منتظرين التنفيذ. تيموثي مكفاي Timothy McVeigh، على سبيل المثال، الذي حُكم عليه بالإعدام بتهمة تفجير بناية فدرالية في أوكلاهوما، تنازل عن حقه في الاستئناف في مرحلةٍ ما؛ وقال إنه يفضل أن يكون الأمر على هذا النحو[51].

عقوبة جريمة القتل مؤكدة تقريبا، بمعنى أن قليلا من المجرمين يمكنهم الإفلات منها بالقياس (مثلا) إلى المغتصبين أو النشالين أو السائقين السكارى. في كثير من الولايات الأمريكية، عقوبة الإعدام مقررة للجريمة من الدرجة الأولى. لكن هذه العقوبة ليست مقررة في كل الولايات بطبيعة الحال؛ فبالتأكيد هناك اتجاه لمعارضتها. هناك 19 ولاية الآن لا تكاد تطبق عقوبة الإعدام. والقليل من الولايات لم تطبقها قط (ويسكونسن، ميشيغان)؛ وبعض الولايات أخيرا تخلصت منها (نيويورك، ونيومكسيكو). أما ولاية كونيكتيكوت فتحولت إلى هذا الاتجاه حديثا. كثير من الولايات نادرا ما تلجأ إليها: كاليفورنيا مثلا. لكن بعض الولايات في الجنوب (الولايات الواقعة شمال الولاية الكبرى تكساس)، تطبقها من حين إلى آخر. من بين 35 عملية تنفيذ للإعدام في العام 2014 كانت 10 منها في تكساس. هذه الولاية لها حصة الثلث تقريبا من بين كل عمليات الإعدام التي حصلت في الولايات المتحدة، لكن هذا كله بالكاد يُعد اتجاها واسعا نحو عمليات الإعدام[52].

حتى في تكساس تمضي سنوات وسنوات، وحتى عقود، بين إصدار الحكم بالإعدام والتنفيذ. ربما تكون العقوبة السريعة أو المباشرة أفضل رادع، مقارنة بشيء يحدث في وقتٍ بعيد من المستقبل، في حالة ما إذا كان سيحدث. في زمنٍ ما، كانت هناك فجوة قصيرة بين إصدار الحكم والتنفيذ إلى حدٍ ما. في 15 فبراير 1933 حصلت محاكمة لشخص يدعى غايوسيب زانغارا Giuseppe Zangara على محاولته اغتيال الرئيس المنتخب فرانكلن ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt؛ لكن الرصاصات قتلت أنطون سيرماك Anton Cermak، محافظ شيكاغو، بدلا منه، وأعدم زانغارا بعد نحو شهر في 20 مارس 1933[53]. لكن هذا بالكاد يحصل الآن.

ترجع قوانين عقوبة الإعدام الحديثة إلى السبعينيات. في العام 1972، في قضية «فورمان ضد جورجيا» Furman v. Georgia، أبطلت المحكمة العليا كل

التشريعات الخاصة بالإعدام؛ كان هذا قرارا صدر بتصويت محدود، خمسة إلى أربعة[54]. الأغلبية استندت في قرارها إلى التعديل الثامن للدستور، والذي يمنع العقوبة القاسية وغير الاعتيادية. كان اثنان من القضاة الكبار يعتقدان أن عقوبة الإعدام قاسية وغير اعتيادية في ذاتها؛ وثلاثة قضاة من المحكمة العليا في جانب الأغلبية لم يوافقوا على هذا الرأي، لكنهم وافقوا على أن كل القوانين الموجودة قاصرة. واعترض أربعة قضاة. من الواضح أن هذا القرار لم يغلق الباب أمام عقوبة الإعدام مرة واحدة وإلى الأبد. الولايات التي كانت تريد الإبقاء على عقوبة الإعدام حاولت إعادة صياغة قوانينها لتقنع المحكمة العليا. في الواقع بعد أربع سنوات، في العام 1976، وافقت المحكمة العليا بالفعل على صيغة معينة: القانون الجديد في جورجيا[55]. معظم الولايات بعد ذلك أعادت النظر في قوانينها، بشكل أو بآخر، لتتماشى مع الخطوط المشتركة في حالة جورجيا. الآن قضايا عقوبة الإعدام تأخذ مرحلتين: أولا مرحلة الإدانة بالجرم، ثم تأتي مرحلة العقوبة. هنا هيئة المحلَّفين يجب أن تجد، خارج نطاق الشك المعقول، على الأقل عاملا مشددا (مثلا قتل أكثر من شخص واحد). العوامل المشددة يجب أن تتغلب في أهميتها على العوامل المخففة. قانون جورجيا كان يدعو أيضا إلى مراجعة أوتوماتيكية لكل أحكام الإعدام[56]. كل هذا أصبح من المعايير المتبعة في الولايات التي تطبق أحكام الإعدام.

يبدو الرأي العام في الموضوع مذبذبا. الناس إجمالا يفضلون عقوبة الإعدام. لكن إذا نظرنا إلى طريقة تصرف النظام القانوني في الواقع فربما نصل إلى استنتاج أكثر تباينا. العملية كلها تبدو غيرَ مألوفةٍ وبطيئة، وقابلة لتقديرات خاصة ومعقدة ومتقلبة. يوحي النظام القانوني في التطبيق بأن البلد منقسم بعمق. بعض الناس يفضلون هذه العقوبة، والبعض الآخر لا؛ لكن حتى الذين يفضلونها يبدون مقتنعين بأنها نادرا ما تُطبَّق، وأنها مصحوبة بأنواع الإجراءات المعقدة والاستثناءات[57].

الانخفاض الثابت والبطيء في تنفيذ أحكام الإعدام يدعم وجهة النظر هذه. لا بد أن نتذكر مشاهد الشنق أمام الناس في التاريخ، والإعدام بالكرسي الكهربائي، والطريقة التي تُطبَّق بها اليوم بالحقن بالسم القاتل[58]. لا توجد دولة في الاتحاد الأوروبي تطبق عقوبة الإعدام. إنها موجودة في اليابان، لكنها لا تُطبَّق كثيرا. وهي منتشرة في دول استبدادية لا تخجل من اللجوء إليها. إندونيسيا تحكم على تجار

المخدرات بالإعدام. وتُظهِر الاستطلاعات أن المؤيدين في تناقص في الولايات المتحدة. الناس يقرأون عن أدلة جديدة مستقاة من تحليل الحمض النووي واحتمالات البراءة، ويتحدثون عن أحكام إدانة زائفة[59]. لا بد من القول إن المستقبل النهائي لهذه العقوبة غير واضح.

***

هلْ ينجحُ هذا النوعُ من الردع؟ هناك كما نعلم المئات من الدراسات عن هذه المسألة: هل تردع عقوبة الإعدام؟ لقد افترضنا سابقا أن العقوبة القصوى ربما تُحدث فارقا فعليا قليلا، مهما كان تأثيرها النظري. هذا لأن منحنى الردع يكون تقريبا منبسطا بالكامل. وإضافة إلى هذا إذا حسبنا الأثر فعلينا تطبيق استقطاع زمني هائل. زانغارا، الرجل الذي أُعدِم خلال وقت قصير في العام 1933، كان من الممكن اليوم أن يمضي سنوات طِوالا في انتظار الإعدام. تبدو العملية اليوم ممتدة بلا نهاية. هناك في البداية أشكال من الاستئناف الإلزامي. هناك فرص كبيرة في محاكم الاستئناف لأن تنقض الحكم وتأمر بمحاكمة جديدة. لكن حتى إذا لم يحصل هذا، هناك كتابات وسياقات وأفعال، من كل الألوان، تستهلك مزيدا من السنوات. إن هذا كائن بسبب أن هذه القضايا معقدة، وأن المحامين الأكفاء في مجال استئناف قضايا الإعدام قليلون. لكن مهما كانت الأسباب فالسنوات تمضي كما تشاء. والسجين يمكن أن يخمن أنه سوف يمضي على الأقل عشر سنوات قبل أن يُعدَم. بعض الرجال حُكم عليهم بالإعدام وينتظرون منذ عشرين سنة، وبعضهم ينتظر مدة أطول. حين أُعدم عسكري محمد Askari Muhammad في عمر اثنين وستين عاما في فلوريدا، يناير 2014، كان ذلك بعد ثلاثين عاما من الحكم عليه؛ وهناك أحد عشر سجينا آخر أُعدموا في ذلك العام كانوا ينتظرون منذ عشرين عاما أو أكثر[60]. ترتكب آلاف الجرائم في كل عام؛ لكن أحكام الإعدام التي تنفذ تشكل جزءا ضئيلا من هذا الرقم، وعدد الإعدامات الفعلية أقل بكثير. أعلى رقم منذ العام 1976، العام الذي أعيدت فيه عقوبة الإعدام، كان 98 عملية إعدام؛ والرقم للعام 2014 هو 35 عملية إعدام. في ذلك العام حدث أكثر من 16 ألف جريمة قتل، منها جرائم عددها لا بأس به (من المستحيل معرفة ذلك) على الأقل تستحق عقوبة الإعدام. هناك نحو 750 رجلا وامرأة ينتظرون الإعدام في كاليفورنيا أثناء كتابة هذه السطور؛ كاليفورنيا لم تعدم أي شخص خلال سنوات.

علينا إذن أن نسأل: ما مدى الردع المضاف الذي توفره عقوبة الإعدام، بالقياس مثلا إلى الحكم المؤبد؟ على أي حال الرجال والنساء الذين ينتظرون تنفيذ الإعدام هم الآن يخضعون لعقوبة، أما المشية الأخيرة إلى حجرة الموت فهذه ستحدث بعد زمن بعيد، بعيد جدا. القاتل في المحاكمة ربما يعرف أن حكم الإعدام ممكن أن يُنفَّذ، لكن هذا لا ليس مؤكدا على الإطلاق. ليس كل قاتل يُحكم عليه بالموت. حتى إذا حصل هذا فإن فرص الاستئناف إلى حد ما جيدة ومثيرة للاستغراب في بعض الحالات. الإعدام ربما لا يأتي، وإذا تحقق فسيكون بعيدا جدا في المستقبل (وبطبيعة الحال، سواء كان القتلة يحسبون هذه الفرص، أو يحسبون شيئا آخر، فهي مسألة أخرى تماما).

في الفقرة الأخيرة كنت عن قصد أتحدث عن عقوبة الإعدام بوصفها عامل ردع إضافيا. إذا سألت عما إذا كان حكم الإعدام يردع، باعتباره عاملا مجردا، فالجواب الواضح هو نعم. يردع بوضوح. أو سوف يردع. أو ربما يردع. لكن السؤال الحقيقي هو: الإعدام يردع مقارنة بماذا؟ مقارنة بالإفلات بالجريمة بلا حساب؟ حتما. فمثلما يصف ميشيل تونري Micheal Tonry: المجتمع يصبح أكثر أمانا بسبب القيود الجنائية مقارنة بعدم وجود هذه القيود؛ لكن هذه ليست المسألة المهمة ببساطة. المسألة تتعلق بالتغيرات الهامشية. هل تخلق أي اختلاف؟ الإجماع هنا أنها لا تفعل ذلك[61]. هذا لا يعني إنكار حقيقة أن عقوبة الإعدام يمكن أن تكون أداة مؤثرة بقوة بين يدي الدولة. الطغاة كانوا يستخدمونها لسحق خصومهم والتخلص منهم؛ يستخدمونها لإرهاب الناس ودفعهم إلى الخضوع. القسوة تنفع. لقد حاول إيان كيرشو Ian Kershaw معرفة لماذا كانت ألمانيا مستمرة في القتال أثناء الحرب العالمية الثانية مدة طويلة بعد أن أصبح واضحا للجميع (ومنهم الألمان) أن الحرب انتهت بخسارتهم بالكامل. كان النظام عديم الرحمة تماما تجاه المنشقين والهاربين من الخدمة؛ كان على استعداد لأن يعدم بسرعة وبوحشية أي شخص يُظهر أدنى علامات المعارضة. لقد أعدمت ألمانيا 20 ألف جندي بتهمة التخاذل والهرب من الخدمة وغير ذلك من التهم أثناء الحرب. والبريطانيون أعدموا ما يقارب الأربعين ألفا. على الرغم من أن كيرشو يعتقد أن هناك أسبابا أخرى، ربما أكثر تأثيرا، لكفاح ألمانيا العنيد، فالرعب بالتأكيد أدى دورا[62].

الوحشية تنفع مع الأسف. لكن، في مجتمعنا، ربما لا تكون عقوبة الإعدام - مقارنة بحياة من دون احتمال إطلاق السراح المشروط، أو حتى حكم تقليدي بالمؤبد - أكثر قسوة بكثير. وخصوصا - كما أشرت سابقا - أن عقوبة الإعدام ببساطة لا تُفرض بكثرة؛ وحتى إذا فُرضت فالتنفيذ سوف يحصل - إذا حصل - بعد عشر سنوات أو عشرين أو حتى أكثر من ذلك من صدور الحكم.

عقوبة الإعدام والردع: ما الذي تُظهره البحوث؟

على رغم كل الاعتبارات التي ذُكرت، والتي من شأنها أن تعقِّد مسألة الردع، مايزال الباحثون يمضون (أو يضيعون) قدرا لا يُصدَّق من الزمن، والمال، والجهد في محاولة لتخمين ما إذا كانت عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة تردع أو لا تردع.

ماذا تُظهر هذه الدراسات؟ تأتي النتائج، إذا توخينا الدقة، غير حاسمة. بعض الدراسات تخفق في العثور على أي تأثير رادع[63]. لكن بعض الباحثين يدّعون العكس. علماء الاقتصاد على وجه التحديد يميلون إلى فكرة أن عقوبة الإعدام تنجح؛ إنها تحتل مكانها المناسب من منظومتهم العقلية عموما. على أي حالٍ كلما كانت العقوبة أشد تحتَّم أن تردع؛ كلما ارتفع السعر، وبقي كل شيء ثابتا، تحتم أن تهبط المبيعات لمنتج معين. الموت، وهو أشد عقوبة، لا بد أن يردع أي عصابة مهما كانت قوية. لكن علماء الاقتصاد أيضا يميلون إلى أن يكونوا محافظين، إذا تكلمنا من الناحية السياسية؛ والمحافظون، لسبب ما، يحبون عقوبة الإعدام أكثر بالقياس إلى الليبراليين[64].

ظهرت ورقة بحث أعدها إسحق إيرليش Isaac Ehrlich في العام 1972، يقول فيها إن نحو ثماني جرائم تواجه الردع مع كل عملية إعدام. المعجبون بعقوبة الإعدام يتمسكون بهذه الورقة ويعتبرونها دليلا علميا على أن العقوبة القصوى تنجح في الردع[65]. وهناك علماء آخرون دخلوا هذا الميدان وردوا على إطلاق النار بهجمات عنيفة على منهج إيرليش وإحصاءاته. أوضحوا بنحوٍ بارز أن استنتاجات إيرليش المستعجلة كانت نوعا من المغالطات المنطقية الإحصائية[66]. في سنوات لاحقة ظهر سيلٌ حقيقي من الدراسات، بعضها يتبنى اتجاهات اقتصادية وإحصائية مذهلة. كانت هذه الدراسات تتبنى مختلف الطرق. أما المراجعة المتأنية التي أجراها جون دونوهيو

وجستن وولفرز Justin Wolfers فتبذل جهودا كبيرة لتلخيص الأمور. وتستنتج أن «الدليل على الردع ضعيف بنحو مثير للاستغراب». عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة لها في أكثر الأحيان تأثير ضئيل جدا. وليس من الواضح ما إذا كان ذلك التأثير إيجابيا أو سلبيا. وكذلك من المحتمل، كما يقال، أن «البيانات الحالية يمكن أن تبدد الشكوك»[67].

بعض الباحثين الاقتصاديين (والكثير من الشخصيات السياسية)، ولا داعي لأن نذكر قطاعات من الرأي العام، بقُوا غير مقتنعين. كانوا يعتقدون أن عقوبة الإعدام تنفع. ربما الشيء الأكثر أهمية أن الكثير من الناس يعتقدون أنها يجب أن تنفع. يعتقدون أن الرجال والنساء المحكوم عليهم بالإعدام والواقفين في صف الانتظار في الأغلب يستحقون الموت. بعض الجرائم تكون مرعبة إلى درجة أنها لا تستحق أقل من الموت. يقول بعض الناس إن عمليات الإعدام تعتبر تعويضا جيدا لعائلات الضحايا: إنها تمنحهم «الاستقرار النفسي»[68]. وعلماء الاجتماع، وبعض أفراد الشرطة، يميلون إلى كره عقوبة الإعدام. إنهم يتمسكون بالدراسات التي تدّعي أن العقوبة القصوى باهظة الثمن، بل يقولون إن العقوبة القصوى تؤدي إلى الضرر أكثر من الفائدة؛ وذلك بأنها في الواقع ترفع معدلات القتل. كيف يمكن هذا؟ لقد قيل هذا بسبب عامل الوحشية. الحجة هي التالي: أن عقوبة الإعدام، وهي عقوبة قاسية ووحشية، تقلل من قيمة حياة الإنسان، وهي بهذا العمل تُشرعن السلوك الإجرامي، والانتقام، وما إلى ذلك. إحدى الدراسات التي نُشرت في العام 1980 تقول إنها وجدت دليلا على تأثير عامل الوحشية. وهي دراسة من نوع «ما قبل وما بعد»، وقد أظهرت حدوث جرائم قتل أكثر بعد الإعدام مقارنة بالرقم في السابق. المؤلفون لديهم رأي مبالغ فيه وهو أنه إذا أعدمت الولايات كل الأشخاص الذين ينتظرون الإعدام، فالمئات من الأبرياء سوف يخسرون حياتهم[69].

وهناك دراسة أخرى نُشرت في العام 1994 حاولت اختبار موضوع الردع والعقوبة الوحشية[70]. في العام 1990 أعدمت أوكلاهوما تشارلس تروي كولمان Chalres Troy Coleman؛ كانت هذه أول عملية إعدام في الولاية منذ خمس وعشرين سنة. وباستخدام أدوات إحصائية معقدة كان بإمكانهم تطبيقها، درس الباحثون الجرائم التي حدثت في الولاية قبل وبعد عملية الإعدام. لقد ميزوا بين جناية القتل (قتل عاملٍ في متجر في أثناء سطو مسلح مثلا) وأنواع أخرى من القتل

(داخل العائلة؛ أو وفيات أثناء التشاجر في الحانات)، والتي نادرا ما تتلقى عقوبة الإعدام. ووجدوا أنه لا يوجد أي تأثير رادع. في واقع الحال توحي الأرقام بالعكس: «زيادة مفاجئة وثابتة» في جرائم القتل في أوكلاهوما. لكن إذا تصورت أن الزيادة تحصل في جرائم القتل التي تستحق عقوبة الإعدام - قتل وحشي لعامل متجر مثلا - فأنت على خطأ. الزيادة كانت في جرائم القتل في حالات أخرى، وخصوصا «حين يُتصوَّر أن المعتدي يرتكب خطأ فظيعا»؛ النموذج المثالي هنا هو جرائم القتل التي تنشأ من نزاع بين شخصين في حانة[71]. هذه الدراسة، كما يُعتقد، تدعم أطروحة الوحشية. على ما يبدو تؤدي عمليات الإعدام دور المحفز؛ إذ تطلق دوافع كامنة خطرة لدى بعض الناس على الأقل.

الجانبان هنا يأتيان بما لديهما من مدفعية إحصائية ثقيلة. لكن في مجتمعنا الشاسع هذا، تكون جرائم القتل نادرة، ولا توجد فرضية تبدو مقنعة. في رأيي تبدو عقوبة الإعدام من الناحية الأخلاقية بغيضة. أرى أن أطروحة الوحشية جذابة - لكن (إذا توخينا الصدق) فهي ليست مستساغة على وجه التحديد. ربما ينضم مزيد من الولايات الأمريكية إلى العالم المتحضر وإلى 19 ولاية سبق أن ألغتها، وتتخلص من عقوبة الإعدام إلى الأبد. على أي حال، وللأسباب التي ذكرناها، من الصعب تصور أن النظام القانوني الأمريكي الحالي له أي أثر، سواء من حيث كونه رادعا أو محفزا للوحشية؛ هذا في حال مقارنة ذلك مع البدائل الأخرى الصعبة إلى حدٍ ما، مثل السجن المؤبد من دون التزام بإطلاق السراح. نظام عقوبة الإعدام الحالي أيضا «مكلف وغير فعال». يمكن أن نقول جدلا إنه يُهدر «الموارد التي يمكن أن تنفَق على إجراءات مكافحة الجريمة»، مثل توظيف مزيد من رجال الشرطة[72]. عمليات الإعدام التي تحصل بخطوات بطيئة بنحو لا يصدَّق تقلل أي احتمالية للردع؛ تقللها بما يكفي لتجعل العقوبة بلا معنى. وفوق هذا وذاك يبدو أن عقوبة الإعدام لا تشكل اختلافا؛ منحنى الردع لجريمة القتل بالأساس منبسط.

دور التصورات

حتى الآن تكلمنا عن الردع (والدوافع) كأنما الشيء المهم فقط هو ما يوفره القانون بالفعل: سنوات في السجن على السرقة، وجائزة أو مكافأة على كشف

الجرم، وما إلى ذلك. لكن من الناحية الواقعية الشيء الذي يردع الناس، أو يعطيهم الدوافع، ليس المخاطرة الفعلية في أن يقبض عليهم ويعاقبوا، أو الفرصة الفعلية في أن يحصلوا على مكافأة، بل هي المخاطر والمنافع المتصَوَّرة. هذه المسألة لن تكون مهمة مثلا إذا كانت المخاطر المتصورة لا تختلف عن المخاطر الفعلية. لكن الغالب أن الأمر ليس كذلك؛ هناك ثغرة ما، كبيرة أو صغيرة، دائما تفصل بين الأمرين إلى حدٍ ما[73]. تذكر المناقشة حول المعرفة بالقانون - أو في أغلب الأحيان نقص المعرفة. الناس (وأنا منهم) ببساطة لا يعرفون عدد استمارات كشف الدخل التي يجب تقديمها إلى الجهة المسؤولة عن الضرائب وما الذي يحصل للناس الذين يغشون في هذا المجال. النشالون ربما لا يعرفون شيئا عن عدد النشالين الذين يُقبض عليهم ويذهبون إلى السجن. الطبيب بالتأكيد لديه فكرة ضعيفة أو لا فكرة لديه (أو فكرة خاطئة) عن المرات التي تُرفع فيها دعوى بشأن الخطأ الطبي؛ أو عدد المشتكين الذين يربحون القضية أو يخسرونها؛ وأي نوع من الأضرار يحصل على تعويض. وهناك أشخاص مختلفون بلا شك لديهم تصورات مختلفة عن المخاطر. الناس الذين هم على وشك ارتكاب جريمة، أو يفكرون فيها، ربما يشعرون بأنهم يمكن أن يفلتوا من دون عقاب أكثر من الأشخاص الذين يطيعون القانون. في الحقيقة، ربما يكون هؤلاء على حق.

هناك عدد كبير من الناس يشربون الخمر ويقودون السيارة. نسبة قليلة منهم يُقبض عليهم. هل السائقون الذين يشربون الخمر يعرفون هذا؟ ربما يعرفون. لقد أظهرت إحدى الدراسات عن طلاب الكلية أن الخاضعين للاستفتاء كانوا يشعرون بأن فرص القبض عليهم واعتقالهم ضئيلة جدا[74]. من ناحية أخرى هل كان هؤلاء يعرفون تعريف القانون للإنسان الثمل؟ في كاليفورنيا لا أحد يحمل معه جهازا لقياس نسبة الكحول في الدم. ومع ذلك فإنه إذا كان الشخص ثملا جدا، فإن هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة له ولبقية العالم.

يمكن أن تتغير التصورات ويُتلاعب بها. إذا أعلنت مدينة معينة حملة على السائقين الثملين أو مروجي المخدرات في وسائل الإعلام، فالحملة في البداية تؤدي إلى نتائج جيدة. الإعلان عنها يُخبر السائقين والمروجين بأن المخاطر ارتفعت. لكن الدراسات تظهر أن هذا التأثير سرعان ما يتلاشى بعد مدة قصيرة[75]. الحملات تفتقر

إلى الزخم والاستمرار، هذا شيء مؤكد. يبدأ السائقون والمرِّوجون للمخدرات إدراك أن الحملة بالأساس لا بد أن تنتهي. يعيدون حساباتهم وتصوراتهم للخطورة. إذا كان التراجع عن ارتكاب المخالفة أقل بهرجةً من الحملة، ربما يكون هناك تأثير متبقٍ، تغير طويل الأمد في تصوّرات الخطورة، مما يؤدي إلى تأثير رادع على المدى الطويل[76].

يقود الملايين من الناس للأسف سياراتهم تحت تأثير الكحول. وهي أيضا جريمة يرتكبها مبتدئون. هناك أشخاص يحترفون السرقة والسطو المسلح، لكن لا أحد منهم يكسب عيشه من قيادة السيارة وهو ثمل دائما (مع أن هناك، بطبيعة الحال، مخالفين دائمين). تختلف تصورات المخاطر التي يكوِّنها المبتدئون عما يكونه المحترفون. المجرمون المحترفون ربما يتجاهلون مخاطر التعرض للاعتقال أو يقللون أهميتها أو يتغاضون عنها. الشخص الذي يسطو على متجر أول مرة ربما يكون مرعوبا من احتمال القبض عليه ويشم رائحة الخطر في كل مكان. أما المحترفون فلديهم فكرة أكثر واقعية عن المخاطر. ليس هذا لأن المبتدئين دائما يكونون جبناء؛ فالمدخنون المتمرسون يتجاهلون ويقللون من شأن فرص الإصابة بسرطان الرئتين، الانتفاخ الرئوي، وأمراض القلب. والمراهقون غالبا ما يستبعدون أو يتجاهلون احتمالات الحمل أو الأمراض التي تنتقل بالممارسة الجنسية. أو تتغلب التصورات عن المنافع (السجائر أو الجنس) على أي تصورات عن المخاطر. تصورات المنافع تكون بمثل أهمية تصورات المخاطر. وربما تتباين على نحو نظامي. الإنسان الجبان والإنسان الجريء ربما يرى كل منهما بوضوح مخاطر التعلق بالحبال وهو يتسلق جبل إيفرست، لكنهما يريان المنافع بعيون مختلفة.

المخاطرة ليست مثل عدم اليقين. عدم اليقين يمكن أن يكون رادعا أقوى من المخاطرة. السارق (أ) يرى أن من المخاطرة اقتحام منزل على شارع ماين. والسارق (ب) ببساطة لا فكرة لديه عن الخطورة هنا. السارق (أ) ربما يكون أكثر استعدادا للإقدام بالقياس إلى السارق (ب). في الكثير من المواقف يواجه الناس عدم اليقين مباشرة، بدل إجراء الحسابات الدقيقة إلى درجة الخطورة. ربما تزيد الحملة ضد السائقين الثملين من تصورات الخطورة، أو تصورات عدم اليقين المطلق، أو الأمرين معا. يدرك السائقون وجود منزلق؛ لكن إلى أي درجة يكون المنزلق خطيرا؟ كم من رجال الشرطة يجوبون الشوارع؟ كم عدد السائقين الذين يُقبض عليهم؟ لا يعرفون.

على أي حالٍ تبقى التصورات عاملا حاسما في تحديد الأثر. أي تصورات الخطورة وتصورات المنافع. هذا ينطبق على السراق؛ أو الناس الذين يحبون الغش بشأن ضريبة دخلهم؛ أو السائقين في حفلة ويفكرون في تناول جرعة أخرى من الويسكي؛ أو أي شخص يقرر عبور الجسر إلى منطقة خرق القانون. العلاقة بين «الخصائص الموضوعية والذاتية للعقوبة.. هي واحدة من أكثر الروابط حسما ضمن سياق الردع»، لكن لأنه من الصعب الوصول إليها، «فهي علاقة لا نعرف عنها إلا القليل». هناك في الواقع بحوث كثيرة إلى درجة مربكة عن التصورات، معظمها تصورات عن الناحية الجنائية[77]. تُظهر الدراسات مقدارا كبيرا من عدم اليقين والمعلومات الخاطئة. في كاليفورنيا مثلا «الناس العاديون لا يعرفون الكثير عن العقوبات القصوى والدنيا... بخصوص انتهاكات مختلفة»؛ نزلاء السجون «يعرفون بعض الأشياء فقط» بالقياس إلى غيرهم من الناس عموما[78]. في إحدى الدراسات وُجِّهت الأسئلة إلى طلاب الكلية في فلوريدا عما إذا كانوا يتصورون أن الناس الذين يدخنون الماريغوانا يمكن أن يتعرضوا للاعتقال، وما العقوبات المحتملة؛ وسألوهم أيضا عما إذا كانوا هم أنفسهم يدخنون. الطلاب الذين لا يدخنون تصوروا أن المخاطر أعلى بالقياس إلى الذين يدخنون[79]. وأجرى ديفيد أ. أندرسن David A. Anderson دراسة عن نزلاء السجون في كارولينا الشمالية وكنتاكي بين العامين 1997 و1999. على ما يبدو كانوا جميعا مدانين بجريمة ما. وكانت النتائج مذهلة. 63 في المائة منهم «إما لم يكونوا يعتقدون أنهم سوف يُقبض عليهم أو لم يتصوروا احتمال ذلك». و53 في المائة منهم «إما لم يكونوا يعرفون ما العقوبة المحتملة إذا أدينوا أو لم يفكروا في ذلك». إذا جمعتَ بين هاتين المجموعتين فستخرج بنسبة 79 في المائة يفتقرون «على الأقل إلى أحد الشروط الأساسية التي تخلق استجابة عقلانية للعقوبة»، لكن هذا لا يتضمن أولئك الذين لم يكن سلوكهم عقلانيا بسبب «المخدرات، الغضب، الاختلال العقلي، دوافع آنية»[80].

أجرى كينيث د. تونيل Kenneth D. Tunnell مقابلات مع بعض السراق ومنفذي عمليات السطو المسلح الذين نفذوا ذلك عدة مرات. هؤلاء الرجال أيضا لم تكن لديهم معرفة عن فرص القبض عليهم أو العقوبة التي تنتظرهم. هؤلاء

لم يمضوا الكثير من الوقت في التفكير بهذه الأمور. ستون في المائة من القاصرين و56.7 في المائة من الشباب «لم يشعروا بالقلق قط، ولا بين فترة وفترة بشأن الاعتقال» (والأشخاص الأكبر منهم كانوا أكثر فطنة). كان الخاضعون للاستبيان متساوين في السذاجة بشأن العقوبة. أحد السراق، حين سألوه: «هل كنت تعرف أنك يمكن أن تقضي بعض الوقت في السجن كمراهق بسبب السرقة؟»، أعطى هذا الجواب: «الجميع قالوا لي: يا هذا، كل ما سوف يعطونك إياه هو مجرد فترة اختبار»(*)[81]. بالنسبة إلى المنتهكين للقانون من هذا النوع ليس من المجدي رفع شدة العقوبة على الورق (أو حتى في التطبيق)؛ فهم إما لا يعرفون وإما لا يبالون. ووجدت إحدى الدراسات أنه «ليس هناك أي ارتباط مهم بين المستويات المتصورة للعقوبة والمستويات الفعلية». وكان الاستنتاج (مرة أخرى) أن رفع شدة العقوبة أو تخفيضها (على الورق) له أثر قليل أو لا أثر له في السلوك[82]. لكن من المهم أن نتذكر أن السراق الفعليين، والذين يقومون بالسطو المسلح، والسواق الثملين الدائمين، الذين خضعوا لهذه الدراسات، هم بقايا قليلة؛ منحنى الردع منبسط هنا، وهم كل ما تبقى.

ليس كل المجرمين، بطبيعة الحال، فاسدين عنيدين، وليسوا كلهم جاهلين مثلما تظهر بعض الدراسات. الرجال والنساء الذين يُقبض عليهم، ويحاكَمون، ويُدانون، ويُرسلون إلى السجن يتلقون نوعا من التثقيف. يواجهون، على سبيل المثال، «التبعات» التي ربما تترتب على جرائم محددة. لقد درس نيال شوفر Neal Shover مجموعة من المجرمين المحترفين؛ ووجد أن الخبرة تعلمهم الكثير عن «تعريفات وجداول العقوبات التي في صلب قانون العقوبات». مثلما وصف هذا أحد السجناء: «إنك تتعلم الكثير من الأشياء». السجناء يخبر بعضهم بعضا ما يمكن أن يفعله القانون بك، وما الذي فعله القانون بهم[83].

لقد أجرى اثنان من علماء الجريمة الكنديين استفتاء بالهاتف لنحو 1900 من الناس في أونتاريو، كندا[84]. كانا يسألان بجرأة عن مخالفات قوانين الضريبة. على سبيل المثال: هل فشلوا في تقديم معلومات عن دخلهم من الإيجار في

(*) أي أن يظل المجرم طليقا، لكنه يتحتم عليه الحرص على ألا يأتي بمخالفة وإلا أُلقيَ به في السجن. [المحرر].

حسابات الضريبة؟ أو: هل استقطعوا من دون حق نفقاتهم المنزلية؟ عدد لا بأس به من الناس - أقل من واحد من خمسة - اعترفوا بأنهم فعلوا على الأقل نوعا من أنواع التهرب الضريبي. ثم وُجه إليهم سؤالٌ آخر: هل يعتقدون أن المتهربين من الضريبة يحتمل أن يُقبض عليهم؟ الناس الذين تهربوا من الضرائب أنفسهم (أو الذين اعترفوا بذلك على الأقل) كانوا أكثر تفاؤلا بشأن فرصهم في النجاة. كانوا يخمنون المخاطر بدرجة أقل من الناس الذين قالوا إنهم ملتزمون. أما غير المتهربين فمن المحتمل أكثر أن يتصوروا أنهم يمكن أن يواجهوا عقوبة حقيقية إذا قُبض عليهم.

ليس من السهل معرفة الاستنتاجات المحتملة من هذا النوع من الدراسة. يمكن الاستنتاج مثلا أن طريقة النظر إلى اليقين والشدة لها تأثير في احتمال المضي في خرق القانون. لكن إلى أي اتجاه تمضي سهام السببية؟ هذه التصورات ربما تكون ببساطة قصةً يقولها المتهربون من الضريبة لأنفسهم (لا أحد سوف يقبض عليّ)؛ أي أن السلوك يصوغ هذه التصورات، وليس العكس. الشيء نفسه يمكن أن يُقال عن غير المتهربين. إنهم يعتقدون أنهم ربما يُقبض عليهم ويعاقَبون. هل هذا يردعهم؟ أو أن هذه التصورات تمثل تفسيرهم للسبب الذي يجعلهم نزيهين ومطيعين للقانون؟ هناك دراسة عن الطلاب في بنسلفانيا (في السبعينيات) سألتهم عن السطو على المحلات، وجدت أن الطلاب الذين اعترفوا بأنهم سطوا على المحلات (ولم يُمسَك بهم في الواقع) كانوا أيضا يتصورون «وجود أقل فرصة ممكنة من المخاطرة ترتبط بالسطو على المحلات»، أي أقل فرصة ممكنة للقبض عليهم وأقل قدر ممكن من المخاطرة في تلقي عقوبة شديدة[85]. وهذا يتوافق بنحو رائع مع نتائج الدراسة الكندية، لكن مرة أخرى نتساءل عن اتجاه سهام السببية.

على أي حال، ما «تصورات الخطورة» بالضبط؟ هل يفكر الناس حقا في الخطورة بطريقة منهجية؟ هل يُجرون حسابات للتكاليف والفوائد؟ ما الذي يحصل في رؤوس السارقين الحقيقيين أو الذين ينفذون السطو المسلح؟ لقد درس ريشارد رايت Richard Wright وسكوت ديكر Scott Decker حالة الأشخاص الذين ينفذون السطو المسلح في سانت لويس. هؤلاء كانوا يعرفون

أنهم يواجهون مخاطرة أن يُقبض عليهم ويتلقوا عقوبة، لكنهم كانوا في الأغلب قادرين على «دفع هذه الفكرة خارج أذهانهم». بعضهم كانوا يؤمنون بالقدر. واحد منهم مثلا قال، «حسنا، إذا ذهبت إلى السجن، عندئذ فأنا أذهب إلى السجن، هذا كل شيء». وآخرون كانوا يشعرون بأنهم بنحو أو بآخر في وضعٍ آمن. «في تسع مرات من عشر أنت لن تُعتقل». ومع ذلك كان آخرون يشعرون بأنهم تورطوا؛ لم يجدوا شيئا آخر يمكنهم عمله. بعضهم كانوا يُفرطون في شرب الكحول أو تعاطي المخدرات لتجنب التفكير في احتمال القبض عليهم؛ أفضل طريقة لتجنب «مستوى غير مريح من التوتر الذهني» أن «تنسى كل شيء عن الخطورة وتترك الأمور تجري في مجاريها»[86]. وقال رجلٌ مدمن إنه لم «يفكر كثيرا» في المستقبل: الشيء الذي كان مهما جدا بالنسبة إليه «أن أحصل على حصتي» الآن؛ فأنا على أي حال، «في يوم ما ربما لا أفيق»[87].

ربما تتباين تصوّرات الخطورة مع تبايُنٍ «مهنة» المجرم. في دراسة ديفيد أندرسن عن نزلاء السجون وجد أن الناس الذين يرتكبون الجرائم ومن المحتمل أن يكرروها - السرقة مثلا - كانوا أكثر وعيا بالمخاطر من المجرمين العنيفين، والقتلة، والمغتصبين، وما شابه هؤلاء من الذين ليست أعمالهم الإجرامية، على أي حال، مهنةً يعيشون منها[88]. أو إذا عبَّرنا عن هذا بنحو آخر، كلما كانت الجريمة أقل «عقلانية»، زاد احتمال أن المجرم لا يدرك المخاطر، أو لا يبالي، أو يستبعدها. تكون منحنيات الردع لهذه الجرائم منبسطة إلى درجة كبيرة. هذا يعني بطبيعة الحال أن أغلب الناس يحسون بالردع، أو (من المحتمل جدا) أن أغلبنا لن يحلموا بأن يكونوا سارقين أو مخربين أو مغتصبين. بالنسبة إلى أغلب الناس، يخلق تصور المخاطرة فارقا قليلا. ربما يكون هذا مهما في مخالفة عبور الشارع من مكانٍ ممنوع أو نزع العلامة التجارية من سلعة في متجر، ولكن ليس للجرائم الكبرى. حتى إذا قررت الدولة عدم معاقبة جريمة السطو المسلح، فإن أغلبنا (كما نأمل) لن يُخرج بندقية ويندفع إلى أقرب متجر ويأخذ ما في الصندوق.

من أين تأتي إذن تصوّرات الخطورة؟ كما قلنا، بالنسبة إلى الناس الذين لديهم سجل جنائي، بعض التصورات ربما تأتي من تجربة مريرة. بالنسبة إلى الكثيرين منا ما نقرأه أو نراه على التلفزيون أو على الإنترنت ربما يكون أحد

المصادر. على نحو ما هذا شيء مؤسف، لأن وسائل الإعلام كما أشرنا سابقا تشوّه دائما صورة النظام القانوني. فيما يتعلق بالردع وتصوُّرات الخطورة، من الصعب معرفة كيف يحصل التشويه. إعلان الشيء على الملأ يؤدي إلى تضخيم عدد ونتائج الانتهاكات والتركيز على بضعة قرارات ذات صدى واسع؛ أحيانا ربما يكون لهذا تأثير حقيقي في عقول الناس ومنهم الأطباء الذين نراهم يبالغون كثيرا في تقدير عدد الشكاوى والقضايا القانونية في مجال اختصاصهم. هناك دراسة أظهرت أن 4 في المائة فقط من الحالات قادت إلى شكاوى عن أخطاء طبية؛ كان الأطباء يتصورون أن النسبة هي 45 في المائة. ربما كان هذا التصور يقود الأطباء إلى ممارسة «الطب الدفاعي» أو يتجنبون الإجراءات عالية الخطورة أو المرضى الذين حالتهم شديدة جدا[89]. لكن إساءة التصور بالتأكيد ساعدت على دعم حركة «إصلاح قانون الجنح» Tort Reform التي حققت نجاحات مميزة في المجالس التشريعية للولايات المتحدة[90]. ربما تقود بعض التقارير الجديدة الناس إلى التصور أن مزيدا من المجرمين يُمسك بهم ويعاقَبون أكثر مما يحصل في الواقع؛ أو على العكس من ذلك، أن الكثير من المجرمين يفلتون من العقوبة لأن القانون بطيء أو غير فعال، أو لأن المتهمين لديهم الكثير من «الحقوق الإجرائية»، وما إلى ذلك.

تتغير التصورات عن الخطورة أيضا مع الزمن، بصورة عامة أو بالنسبة إلى أفراد أو جماعات محددة. يمكن أن يجري تحديثها. كنت قد تطرقت سابقا إلى تعديل التصوّرات[91]. «المجرمون السُذّج» يقدرون فرصهم في أن يقبض عليهم بدرجة أعلى من «المعتدين المتمرسين». إذا استمر هؤلاء «الأفراد السذج» في ممارسة «مهنة إجرامية»، يمكن أن يعدلوا تصوراتهم صعودا أو هبوطا: إذا قُبض عليهم؛ أو إذا وجدوا أن مخاطرة القبض عليهم «أقل مما كانوا يتصوّرون في البداية». التصورات إذن تتذبذب، أو تتأرجح صعودا وهبوطا، اعتمادا على نمط حياة من يمارس الجريمة[92].

سراب الردع

الردع، كما أسلفنا، مسألة تتعلق بالتصورات. التهديد الحقيقي ليس يمثل

أهمية التهديد المتصور. في السبعينيات حاولتْ مدينة نيويورك تقليل معدلات الجريمة في محطات المترو من خلال زج مزيد من رجال الشرطة في الأماكن التي تحدث فيها المشاكل. هناك دراسة لهذه الحملة وجدت «تأثيرا خادعا»، أي «الردع الذي سببه تصوّر وجود رجال الشرطة والذي هو في الواقع غير حقيقي». معدلات الجريمة انخفضت حتى عندما كان عدد رجال الشرطة الإضافي غير موجود، لأن الناس كانوا يتصوّرون أن الشرطة موجودة؛ كان لديهم «تصور غير حقيقي عن التهديد بأن يتعرضوا للاعتقال»[93]. يحاول أصحاب المنازل أحيانا الاستفادة من تأثير السراب: إنهم يضعون علامات تحذّر من وجود أجهزةِ إنذار ضد السرقة (أو وجود الكلاب). اللصوص، كما يعتقدون، لن يجازفوا باختبار ما إذا كانت العلامات تقول الحقيقة أم لا.

ربما يكون تأثير السراب شائعا أكثر مما نتصور. على أي حال، معظمنا - أو في الواقع نحن جميعا - لا فكرة لدينا عن عدد المرات التي يُعتقل فيها السائقون الثملون، وكم مرة يُمسَك النشال، وكم مرة يُكتشف المتهربون من الضريبة. ما يفكر فيه الناس عن فرصهم في أن يُقبض عليهم ويُعاقبوا، كما رأينا، شيء متباين إلى حد بعيد؛ عامل الجهل هائل هنا. أحيانا تركز دائرة الضريبة، بما تملكه من ضجة إعلامية، على بعض دافعي الضرائب لإعطاء البقية فكرة مبالغا فيها عن قوتها ومدى دقة ما تنفذه. في السنغال، ضمن المعركة ضد ختان الإناث، كان تأثير السراب يخلق فارقا كبيرا. الناس الذين أُجريت معهم المقابلات لم يتطرقوا إلى أي حالة حقيقية لتطبيق القانون، لكن «هناك شائعات أو تصوّرات عن احتمال التطبيق تولد خوفا من التعرض للاعتقال»[94]. تأثير السراب ربما يكون غير مستقر نسبيا. إذا ظهرت الحقيقة، إذا حصل هذا، فالتأثير يميل إلى الاختفاء.

ممارسة الخداع بنحو صريح يمكن أن تؤدي إلى نوع من تأثير السراب. في دراسة أجراها كيث هوكنز Keith Hawkins عن موضوع السيطرة على التلوث في إنجلترا، وجد أن الضباط الذين كانوا يعملون في الميدان حينما يكونون في مواجهة مع المسببين للتلوث غير المتعاونين مع السلطات، فإنهم يمكن أن يهددوهم باللجوء إلى «إجراءات أو عقوبات لا ينوون في الواقع تنفيذها»، أو أنها «ليست من صلاحياتهم قانونيا». الخداع ينجح هنا، لأن المسببين للتلوث لا

يعرفون أو لا يفهمون القانون وما العقوبات الفعلية. هذا يتيح المجال لظهور «شكل من الردع المفبرك اجتماعيا»[95]. هؤلاء المفتشون الميدانيون حتما ليسوا الوحيدين الذين ينظمون ضوابط العمل ويستفيدون من حقيقة أن الخاضعين لسلطتهم يجهلون القانون؛ فهذا الجهل يفتح الباب لاحتمالات كثيرة للخداع.

العقوبة: منظومات التوصيل

من الواضح أن تقنيات تطبيق القانون تخلق فارقا كبيرا في محاربة الجريمة، وفيما يتعلق بتنظيم الأعمال. التطبيق يعتمد اعتمادا كليا على ترتيبات مؤسساتية. حين نفكر في الأثر فنحن نفكر في التطبيق؛ وحين نفكر في التطبيق فنحن نفكر في رجال الشرطة، المباحث، السجون، المحاكمات، وكل الجهاز الواسع للعدالة الجنائية. في الجانب المدني نحن نفكر في القضايا القانونية، الدوائر الإدارية والمفتشين فيها، والمدققين، والكادر الميداني، وما شابه ذلك. القوانين لا تطبق نفسها بنفسها. هذه العبارة الأخيرة تحتاج إلى أن توضَّح قليلا. بمعنى آخر هذا يحصل - مادام الناس يُخضعون أنفسهم طواعية لسلطة القانون. لقد تكلمت عن ثلاثة أنواع من الدوافع التي تتداخلُ في الأثرِ وتُؤثِّرُ فيه. الدافع الأول هو الثواب والعقاب؛ والثاني تأثير الأقران؛ والثالث الإحساس الداخلي بالصواب والخطأ. تأتي «الطاعة الاختيارية» ضِمن الدافعين الثاني والثالث. في فصول لاحقة سوف نتناول هذه الأمور. هذه العوامل - تأثير الأقران والأخلاقيات - مهمة إلى درجة كبيرة. لا يوجد مجتمع حديث يعتمد كليا، أو حتى جزئيا، على القوة لجعل الناس يطيعون اللوائح القانونية. لكن في الوقت نفسه لا يوجد مجتمع حديث يمكن أن يعيش من غير نوع من جهاز للشرطة، أو من يقومون بواجب الشرطة، أو من غير مباحث، أو على الأقل نقاطِ تفتيش للتأكد من تصرفات الناس واستمرار الأعمال.

حقيقةُ الأمرِ أن كلَّ مجتمعٍ حديث فيه جيشٌ كبير من المفتشين الذين ينتشرون في المناطق الخاضعة للقانون يراقبون ويُشرفون على تطبيق القوانين عبر جهاز تنظيمي واسع: قوانين الغذاء والدواء؛ قوانين المياه النقية والهواء النقي؛ قوانين السلامة في العمل وقوانين الصحة؛ قوانين البناء؛ قوانين الأمن؛ قوانين سلامة النقل؛ إجازات الأطباء، والمحامين، والمعماريين، والمحاسبين، وكثير

من مجالات العمل الأخرى. وكل قانون تنظيمي أساسي له جانبه الجنائي. الأشخاص الذين يخرقون القانون بإصرار وبنحوٍ صارخ يمكن أن يُعاقَبوا. تأتي القوة الأساسية لتطبيق القانون عبر وسائل غير جنائية، لكن التهديد باتخاذ إجراءات جنائية يبقى احتمالا قائما.

تعتمد العدالة الجنائية اليوم على تكنولوجيا الأدلة الجنائية: بصمات الأصابع، تحليل الدم والأنسجة، علم المقذوفات، الرادار، اختبارات التنفس، الحمض النووي، وما إلى ذلك[96]. هذه الوسائل يمكن أن تكون في بعض الحالات خادعة: الحمض النووي في حالات جنائية، أو في مسائل الأبوة. المجتمعات تقرر مقدار ما تستثمره في تطبيق القانون. يمكن توظيف مزيد من رجال الشرطة أو تقليص عددهم. والحكومات يمكن أن تستثمر في مختبرات الأدلة الجنائية أو لا تفعل ذلك. يمكن أن توظف الآلاف من مدققي الضريبة أو تقلص هذا الاستثمار. هناك مقدار هائل من الاستثمار الخاص أيضا. كثير من هذه الأمور تشكل رادعا ومانعا: الأقفال، أجهزة الإنذار ضد السرقة، الأضواء الكاشفة، التشفير. في كل مكان هناك حراس أمن شخصيون، عادةً يكونون من الرجال ضخام البنية، أقوياء يقفون هنا وهناك في محلات بيع الجواهر والأماكن الأخرى التي يتصورون أنها تحتاج إلى حماية. هناك أيضا بوابات وأسوار تحيط بالمنشآت؛ بنايات فيها بوابون؛ ولا داعي إلى أن نذكر أجهزة كشف المعادن في البنوك، والمكاتب، والمطارات، والمحاكم. مستويات الاستثمار العامة والخاصة، بطبيعة الحال، غير ثابتة. في الخمسينيات قاد الذعر بشأن الجريمة العنيفة المنظمة إلى زيادات هائلة في إنفاق الأموال على وسائل تطبيق القانون، على المستويين العام والخاص. كانت الأموال تتدفق على أجهزة الشرطة وحراس الأمن الخاص. كانت هناك فترة تشييد للسجون بنحوٍ مسعور والمزيد من السجون. في عالم اليوم تنفق الحكومات مليارات الدولارات في كفاح ضد الإرهابيين والإرهاب. المليارات تنفق على المطارات وحدها، لمنع الإرهابيين من اختطاف الطائرات[97].

من الصعوبة جدا - وربما من المستحيل - معرفةُ الأثر الحقيقي لكل هذا الاستثمار في تقليص معدلات الجريمة. تلك المعدلات، كما هو معروف، تتصاعد أو تتناقص مثل أسواق البورصة. في الولايات المتحدة حصل ارتفاع في معدلات الجريمة

العنيفة بين الخمسينيات والتسعينيات، لكنها هبطت خلال السنوات الأخيرة - هبطت دراماتيكيا، في مدينة نيويورك وغيرها من الأماكن[98]. والأسباب الحقيقية غامضة تماما. لكن مرة أخرى نقول إن الارتفاع المفاجئ في معدلات الجريمة العنيفة، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان غامضا على نحو مماثل.

يتسم نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة بالشدة تماما، مقارنة مع بلدان متطورة أخرى - أوروبا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا. لا يوجد بلد أوروبي لايزال يطبق عقوبة الإعدام. حتى بعض الولايات الأمريكية التي تمنع عقوبة الإعدام لجأت إلى تطبيق عقوبات مشددة ضد المجرمين المدانين. الظروف قاسية جدا في كثير من السجون الأمريكية. الأمريكيون المدانون، بصورة عامة، يُعامَلون معاملة أسوأ بالقياس إلى السجناء مثلا في السويد أو ألمانيا[99]. والعقوبات، كما رأينا، تستمر حتى إذا خرج المجرم: يفقد المحكومون امتيازاتهم (مثل التصويت)؛ ويواجهون ظروفا صعبة في الاندماج بالمجتمع كأشخاص محترمين.

وعلى رغم ذلك يعتقد كثير من الناس في الولايات المتحدة أن النظام القانوني متساهل جدا؛ يدلل السجناءَ كثيرا. لوائح الإجراءات الفنية، الأفكار عن سياقات تطبيق بعض المبادئ مثل تحذير ميراندا، وما إلى ذلك: هذه ليست من الأمور الشائعة (وربما لا يعرف الناس شيئا عنها). يلوم بعض الناس قراراتِ المحكمة العليا التي تتعرض للتضليل أحيانا، والقانون العاجز «بلا أسنان» على تفشي وباء الجريمة[100]. في الواقع من الصعب قياس أثر تحذير ميراندا مثلا. لكنه حتما أقل تأثيرا مما يفترضه معظم الناس - بمعنى ما إذا كان قد فتح الباب لمزيد من الجريمة، أو كبّل أيدي رجال الشرطة، أو ما إذا أدى إلى طرق استجواب أفضل وأكثر إنسانية، ربما يكون له أثر ضئيل أو لا يكون له أثر أبدا[101]. مثلما يدرك القارئ الآن من الصعب تخمينُ الأثر المباشر للائحة قانونية مثل تحذير «ميراندا»؛ لأن قياس الأثر غير المباشر يكاد يكون مستحيلا.

يبقى تحذير ميراندا إلى حدٍ ما مثيرا للجدل. لكن هكذا هو سلوك رجال الشرطة عموما - على وجه التحديد، التعامل مع الأقليات، خصوصا الأمريكيين من أصول أفريقية. هذا الأمر يقع في صميم الجدل بشأن إجراءات «التوقيف والتفتيش عن السلاح»، أي تلك الممارسات المثيرة للجدل في التوقيف، والاستفسار،

والتقصي، التي بدأت في مدينة نيويورك في العام 2002، لكنها حتما تعود إلى زمنٍ أقدم من ذلك، وكانت أكثر انتشارا[102]. في السنوات الأخيرة ظهرت فضيحة بعد أخرى حول استعمال القوة المفرطة، أو أحيانا القوة القاتلة، ضد الأمريكيين من أصول أفريقية ممن لا يشكلون تهديدا حقيقيا لرجال الشرطة. قاد الغضب في المجتمع الأمريكي من أصول أفريقية إلى حركة تسمى «حياة السود مهمة» Black Lives Matter، والمطالبة بالتغيير في مدن كثيرة. كانت الشرطة في كثير من المدن تتورط في التعامل العنصري، وتستهدف من دون وجه حقٍّ أفرادَ الأقليات بنحوٍ واضح. استخدام القوة المفرطة كان يبدو واضحا. ورجال الشرطة يميلون إلى أن يكونوا منحازين إلى جهة معينة، يتماسكون فيما بينهم، ويرفضون أي تدخل خارجي، ويدافعون عن أنفسهم إزاء الانتقاد، سواء من المحاكم، أو من السياسيين، ومجالس التحقيق المستقلة - أو انتقادات الرأي العام. لا شك في أن رجال الشرطة، بطبيعة الحال، يؤدون دورا جوهريا في تطبيق القانون. لكن هناك تبعات وتأثيرات جانبية تأتي من السلوك الخاطئ لرجال الشرطة، في الولايات المتحدة، وحتما في بلدان أخرى.

لقد تحسنت تكنولوجيا المراقبة أخيرا بنحوٍ مذهل - البعض يقولون إنها أصبحت كارثة أو كابوسا. ما يمكن أن يتحقق في هذا المجال، وهو يتحقق بالفعل، يتجاوز حدود الخيال والأحلام التي نراها في قصص الخيال العلمي. ومع ذلك، على نحو الإجمال، يتكيف الناس مع المراقبة، حتى في أكثر المجتمعات ديموقراطية، على رغم تصاعد معايير الخصوصية والاستقلال الذاتي. الناس يتقبلون أجهزة كشف المعادن في قاعات المحكمة والبنايات الحكومية، وخطوط الأمن في المطارات؛ في هذا الزمن أصبحت هذه الأشياء ببساطة جزءا من حياتنا. الناس أيضا يتقبلون العيون الصغيرة الجامدة لكاميرات المراقبة، التي تراقب، وتراقب، في منعطفات الشوارع وفي البنوك، وفي أروقة البنايات والشقق السكنية. بل إنهم حتى يقبلون – على رغم أن هذا أكثر إثارة للجدل - تصويرَ وتعقُّبَ رسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، ونشاطات الإنترنت. كل هذا باسم «الحرب» على الإرهاب والجريمة - خصوصا الحرب على الإرهاب. كان الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك - في العام 2001 - نقطة تحول. منذ ذلك

التاريخ، ظل التهديد المتصور للإرهاب في جَزْر ومد، لكن الإرهاب معلق في الهواء مثل رائحة عفنة. هذه بطبيعة الحال ليست مسألة أمريكية بحتة. هناك هجمات إرهابية حدثت في بالي، ومدريد، ولندن، ومومباي، وفي أماكن أخرى؛ وخلال وقت قريب: (نوفمبر 2015) في باريس، و(مارس 2016) في بروكسل. لقد تفوقت إنجلترا على الولايات المتحدة في شغفها بكاميرات المراقبة. كل بلدٍ متطور يكافح في تجريب نسخته الخاصة من الحرب ضد الإرهاب، والكثير من البلدان الأقل تطورا أيضا، نيجيريا وكينيا، على سبيل المثال.

التكنولوجيا عين لا تنام. يمكنها تسجيل رفرفة جناح الفراشة. هناك أجهزة تجسس محلية متناهية الصغر وكاميرات صغيرة؛ والأقمار الصناعية تجوب السماء. ربما في المستقبل، سوف تتعقب الكاميرات مسار كل سيارة على الشوارع والطرق السريعة. إنها تلتقط وتسجل كل مخالفة للسرعة، وكل سائقٍ ثمل. سوف تصور كل إجازة قيادة وتفحص الأفلام على سجلات الكومبيوتر. والكومبيوتر يصدر فورا مذكرة أوتوماتيكيا تفرض غرامة، وتُرسَل إلى عنوان السائق المعني. كل هذا ربما من دون تدخل بشري. هناك كاميرات أخرى أو أجهزة ربما تكتشف كل مرة يوقف فيها السائق سيارته حتى دقيقةً واحدة خارج الوقت المسموح به، أو في المكان غير المسموح به. التكنولوجيا تجعل من السهل حدوث بعض الأشياء التي لم نحلم بها من قبل: تطبيق بعض اللوائح القانونية بنسبة 100 في المائة.

وما إذا كان الناس يحبون العيش في هذا النوع من المجتمعات أو لا فهذه مسألة أخرى. لقد اعتدنا عالم الأثر الناقص، في معظم الوقت يمكن أن نبتكر طريقة للإفلات بالمخالفات الطفيفة. التكنولوجيا يمكن أن تمنحنا نظاما من الأثر المتكامل؛ عصرا يصبح فيه عدم الالتزام باللوائح شبهَ مستحيل. أغلب الناس، كما أتصور، لن يفكروا في هذا على أنه شيء طوباوي.

الشخصية والأثر

في وقتٍ سابقٍ تطرقنا إلى عمل وليم تشامبلس الذي ميّز بين القوانين التعبيرية والقوانين الأداتية. يركز تشامبلس على طبيعة الجريمة. لكن في إمكان

المرء أيضا التركيز على الفاعل، المجرم نفسه. بعض الأشخاص الذين يخرقون القانون ببساطة يبدون غير عقلانيين إلى درجة فظيعة. وبعض الجرائم تحدث خلال لحظات. ينشأ عراك في حانة، والطرفان يكونان ثملين إلى حدٍّ ما، ويُسحب مسدس، أو سكين؛ ويموت شخصٌ ما بلا مبرر. هنا الانفعالات الغاضبة تُخرج أسوأ ما في الإنسان: «يختفي التفكير في التبعات التي تحصل مستقبلا تحت ستار الانفعالات القوية»[103]. الكحول والمخدرات من الأعداء المدمرة لأي «تفكير في النتائج المستقبلية». ومع ذلك بعض المنتهكين للقانون يخططون لأفعالهم ببراعة: القتلة بدم بارد، والقتلة المأجورون المحترفون، والمبتزون البارعون الذين ينفذون سرقاتهم في الظلام، أو حتى أولئك الذين يرتكبون السطو المسلح، فيهاجمون ما يبدو فريسة سهلة.

غالبا ما يركز علماء الجريمة على علاقة نوع الشخصية بالعمل الإجرامي. نجد هذا في عمل غاري بيكر Gary Becker الذي يُعتبَر مقالُه الذي نُشر في العام 1968 من الكلاسيكيات في اقتصاديات الجريمة. يتكلم بيكر عن الأشخاص الذين «يحبون المخاطرة والذين يتجنبونها»[104]. ويقول ميشيل غوتفريدسون Micheal Gottfredson وترافيس هيرشي Travis Hirschi، في كتاب مهم[105]، إن المجرمين إجمالا يكونون من الأشخاص الذين يستسلمون للدوافع، فلا يسيطرون على أنفسهم، ويعيشون الحاضر، ولا يقدّرون الأمور بعقلانية (على الأقل فيما يتعلق بأي شيء خارج نطاق الحاضر المباشر). تصرفات المجرمين، كما يقول المؤلفان، توفر «الإرضاء المباشر للرغبات». تكون كثير من الجرائم محفوفة بالمخاطر، ومثيرة للمتعة؛ إنهم لا يخططون أحيانا بمهارة عالية، ويحصلون على «النزر اليسير من الفوائد طويلة الأمد»[106]. الشخص الذي تنطبق عليه هذه المواصفات - اندفاعي، مع سيطرة ضعيفة على النفس - من الواضح أنه يكون من الصعب أن يرتدع بالقياس إلى الشخص المتأني والحذر الذي يسيطر على دوافعه، والذي ينظر إلى موقع قدميه قبل القفز. هؤلاء الأشخاص المندفعون يستمرون في إساءة التصرف، حتى إذا كان منحنى الردع لديهم منبسطا إلى حد بعيد.

لقد خضعت نظريات غوتفريدسون وهيرشي للنقاش كثيرا من قبل علماء آخرين (أحيانا وجهت إليها انتقادات حادة). ومع ذلك كان للمفاهيم التي

طرحاها بعضُ المعجبين. الناس يختلفون في الشكل والحجم، أتكلم من الناحية السيكولوجية. إذا كان أثر قاعدة قانونية، قانون، أو توجيهات، يتباين اعتمادا على نموذج الشخصية، فضلا عن الزمان، والمكان، والثقافة، فهذا يبدو واضحا تماما. المشكلة: إلى أين يمضي هذا المفهوم، وإلى أي مدى؟ يسمّي غوتفريدسون وهيرشي كتابهما «نظرية عامة للجريمة» A General Theory of Crime. ما من شك في أن ضعف السيطرة على النفس يفسر الكثير، لكنه بالتأكيد لا يفسر كل شيء. ويقول بريولوف وايكستروم Per-Olof Wikstrom وكاي ترايبر Kye Treiber إن «قدرة السيطرة على النفس» ذات أهمية كبيرة للناس الذين يفكرون فيما إذا كانوا سيرتكبون جريمة أو لا. معظم الناس لا يفكرون في خرق القانون؛ وآخرون «يرتكبون بعض التصرفات السيئة بسبب العادة (من دون سابق قصد)»[107]، الإنسان لا يحتاج إلى سيطرة على النفس لتجنب أكل شيء مثل الباذنجان إذا كان لا يتحمل طعمه؛ إنه يحتاج إلى السيطرة على النفس حين يواجه شيئا يضرّه مثل «الآيس كريم». تفسّر الاعتبارات الأخلاقية (المجموعة الثالثة من دوافع الالتزام)، غير السيطرة على النفس، أشياء أكثر من مجرد الاندفاع، عدم القدرة على كبح الأهواء، العجز عن تجاهل الخضوع للرغبات. يستبعد غوتفريدسون وهيرشي فكرة ضغط الأقران كعامل مُسبب مثلا في جرائم المراهقين، لكنَّ هناك دليلا أن ضغط الأقران عامل مهم[108]. يؤكد غوتفريدسون وغيرشي أن نظريتهما ذاتُ طبيعة «عامة»، لكن إلى أي مدى تنطبق على المجرمين من ذوي الياقات البيض؟[109].

حاولت سالي سمبسون Sally Simpson ونيكول ليبر بيكورو Nicole Leeper Piquero، في دراسة لطلاب برنامج الماجستير في إدارة الأعمال وموظفين آخرين يحضرون هذا البرنامج، اختبارَ نظرية غوتفريدسون وهيرشي كما تطبَّق على المخالفين للقانون في مجال الأعمال التجارية. كان الاستنتاج الذي توصلتا إليه (استنادا إلى إجابات الاستبيانات) مناقضا لـ «صورة المجرم ضمن المنظمة التي ينتمي إليها كشخص اندفاعي، مُجازف، قصير النظر». كان المجرم هنا «يحسب الأمور عقلانيا» ويرتكب جرائمه «ليحقق المكاسب الشخصية أو للجهة التي يعمل معها»، وهو مدرك جيدا للمخاطر. علاوة على هذا، المنظمة هي

موقع أو مجال «التخصص»، حيث يتعلم الناس كيف «يندمجون، وينجزون ما هو مطلوب منهم، وينجحون»[110]. هذا يبدو معقولا، لكن بطبيعة الحال هذه ليست دراسة للسلوك الحقيقي.

نظرية غوتفريدسون وهيرشي تتناول طبيعة الشخصية. ربما تطرح هذا السؤال: كيف يمكن أن تتلاءم الآراء حول دور الشخصية مع الآراء حول دور «الثقافة»؟ «الثقافة» كلمة مثيرة للجدل، تتضمن كثيرا من المعاني، بعضها مثير للجدل أيضا. نحن نستخدم المصطلح هنا بمعنى حزمة من النزعات القديمة، العميقة الجذور، وهي من العلامات البارزة لمجتمع محدد أو جماعة محددة مثل الوشم على جلدها. الناس يقولون مثلا إن الأمريكيين يحبون التقاضي، وإن اليابانيين يتجنبون النزاعات ويحبون الانسجام واتخاذ موقف وسط. عبارات من هذا النوع لا تتعلق فقط بالثقافة؛ إنها عن الأثر في مجتمعات محددة. إذا كان الناس لأسباب «ثقافية» يطالبون بـ «حقوقهم» أو لا يطالبون، فهذا له تأثير مهم في أثر القانون الذي أوجد تلك الحقوق. من الواضح أن الثقافات متباينة؛ الفرنسيون ليسوا مثل الإنجليز، أو مثل اليابانيين، في كثير من الجوانب (على رغم أنهم متشابهون بطرق أخرى). لكن من السهل حمل الآراء عن الثقافة بعيدا. هل هو شيء حقيقي أن اليابانيين، بسبب ثقافتهم، يبتعدون عن التقاضي، ويفضلون الموقف الوسط، يساومون، يتصالحون؟ ربما، لكن بعض الباحثين يستبعدون هذه الفكرة. معدلات التقاضي في اليابان، كما يقولون، تأتي منخفضة عن قصد بسبب تركيبات ومؤسسات قانونية، وليس بسبب أي شيء ربما له علاقة بالثقافة[111]. وسواء كان الأمريكيون حقا «يحبون التقاضي» أو لا (أيًّا كان معنى هذا) فهو أمر مشكوك فيه.

الواقع هنا مهم؛ أي ما إذا كانت المؤسسات القانونية (المحاكم مثلا) تضطلع بواجبها بإخلاص وكفاءة أو لا. حتى الإنسان «الذي يحب التقاضي» سوف يتجنب محكمة فاسدة إذا أحس أنها سوف تُصدِر حكما ضده. لقد استخدمت كاثرين هندلي Kathryn Hendley عينات عشوائية لدراسة حياة الروسيين في المدن الذين يواجهون مشكلات متنوعة: على سبيل المثال الذين يعيشون في الشقق السكنية بينما المياه تتسرب إلى شققهم من جيرانهم[112].

كان من الواضح أن هناك كثيرا من الطرق للتعامل مع هذه المشكلة: يمكنك تجاهل تسرب الماء، أو محاولة الاتفاق مع الجيران (شكل من أشكال مساعدة النفس)، وهناك أيضا المحامون، والمحاكم، والسلطات المحلية القريبة. في روسيا الناس لا يثقون بالمحاكم (ربما لأسباب وجيهة)، لكنهم ربما يتجهون إليها من وقت إلى آخر. الناس أيضا يعرفون أن النفوذ له تأثير: الأشخاص الذين تعرفهم وما مدى نفوذهم. يحاول بعض الناس التصدي للمشكلة بعنف، مستخدمين أي وسائل بين أيديهم، وآخرون يتخلون عن المسألة ويتركونها جانبا. لا يوجد نمط محدد من الاستجابة. التركيبة والثقافة - والشخصية - هي التي تحدد طبيعة الاستجابة؛ وكذلك الشيء الذي يحدد تصرفاتك هو موقعك من السلم الاجتماعي. كل هذه العوامل، على رغم أنها متباينة تحليليا، مترابطة بنحوٍ واضح. على كل حال، تتأثر التركيبات المجتمعية (نظامها السياسي والقانوني) بعمقٍ بثقافة المجتمع، والعكس صحيح.

لا يقول غوتفريدسون وهيرشي إن السيطرة الضعيفة على النفس تفسر كل شيء؛ فهما يؤكدان على الفرصة. الإنسان الكسول يترك المفاتيح في سيارته واضحة للناظرين، ويأتي شخص لا يسيطر على نفسه، ينظر إلى نافذة السيارة، ويقرر سرقتَها. المنزل المتروك بنوافذه المفتوحة يدعو أي سارق في الجوار. الفاكهة المتدلية من شجرة الجيران القريبة تدعو إلى قطفها، مع أنه ليس كل شخص سيفعل هذا. ومع ذلك عموما، لقد راهن غوتفريدسون وهيرشي على مجموعة محددة من النوازع السيكولوجية. بالتأكيد السيكولوجيا لها أثر؛ بعض الناس جبناء، وآخرون عدوانيون، وبعضهم سلبيون، وآخرون نشطون. بعض الناس يتجنبون المخاطرة؛ والبعض الآخر ليسوا كذلك. بعض الناس مندفعون، والبعض الآخر غير مندفعين. بعض الناس يفكرون طويلا في العواقب، يخططون لمستقبلهم؛ والبعض الآخر (خصوصا الشباب) يعيشون فقط للحاضر. هناك دراسة أعدها فلويد فيني Floyd Feeney عن اللصوص في كاليفورنيا وجد فيها أن أكثر من نصفهم «لا يخططون البتةَ» قبل السرقة؛ جرائم هؤلاء الرجال «اندفاعية، تأتي في لحظة»[113]. ربما تكون الشخصية مهمة في القضايا المدنية أيضا. لقد أجرى نيل فيدمار Neil Vidmar وريجينا شولر Regina

Schuller سلسلة من الدراسات في كندا. كانا يحاولان قياس مجموعات من النوازع (العدوانية مثلا، والإحساس بالخطر) التي جمعاها معا ضمن مقياس لـ «نزعة الشكاوى». الناس الذين لديهم نزعة عالية لتقديم الشكاوى في تركيبتهم السيكولوجية في الواقع يقدمون شكاوى أكثر من غيرهم[114].

يقسِّم غريغ بوغارسكي وآخرون، لدى مناقشة موضوع الردع، الناس إلى فئات متباينة. في أحد الأطراف هناك أشخاص «مطيعون بشدة»؛ هؤلاء يلتزمون بالقانون بصرف النظر عما يحصل. وفي الطرف الآخر هناك «المعاندون» الذين يخرقون القوانين عن عمد. وفي الوسط «القابلون للردع» الذين يمكن أن يسلكوا أي اتجاه. ينجح الردع، كما يقولون، فقط في المجموعة التي في الوسط[115]. المسألة المهمة هنا، بطبيعة الحال، هي معرفة أولئك الذين ينتمون إلى كل مجموعة. ويمكن للمرء أن يتساءل: ما الذي يجعل الملتزمين يطيعون القانون هكذا؟ ليس الخوف من العقوبة - أو على الأقل ليس الخوف من العقوبة وحدها. هناك عوامل حاسمة أخرى ربما تتضمن ضغط الأقران، أو تأنيب الضمير؛ سوف نتطرق إلى المجموعتين الثانية والثالثة لاحقا كلٌّ على انفراد.

إلى أي مدى يمكن التوسع في نظرية غوتفريدسون وهيرشي، أو أي نظرية أخرى عن مصادر النزعة الإجرامية؟ وما إذا كان من الممكن وضع نظرية عامة شاملة عن الجريمة أو لا يظل سؤالا مفتوحا. على أي حال، أي نظرية عامة ينبغي أن تكون قادرة على حل أربعة ألغاز. اللغز الأول: لماذا الجريمة يفعلها الرجال، ولا تفعلها النساء (عموما)؟ في البلدان المتطورة اليوم، النساء وصلن إلى مستوى الرجال في دخول الجامعات؛ إنهن طبيبات، ومحاميات، وعضوات في الكونغرس. تولي المرأة منصب الرئاسة احتمال ليس بعيدا. لكن المرأة التي تسرق (نتكلم بصورة عامة) احتمال ليس مطروحا كثيرا. لماذا «تخلفت» النساء عن الركب في مجال الجريمة؟ اللغز الثاني: لماذا تكون الجريمة عموما لعبةً يمارسها الرجل الشاب؟ معظم الجرائم لا تحتاج إلى قوة بدنية أو حماسة الشباب. كثيرون من محترفي المهن الإجرامية يتخلَّون عن الجريمة حين يكبرون، لماذا؟ اللغز الثالث تاريخي: لماذا تتباين معدلات الجريمة (بقدر ما يمكننا قياسها) كثيرا

مع الزمن؟ الجريمة العنيفة انخفضت في القرن التاسع عشر، وارتفعت ببطء في القرن العشرين، وقفزت بجنون ابتداء من الخمسينيات إلى التسعينيات من القرن نفسه، ثم بدأت في الانخفاض: لأي سبب؟ هذا النمط من التباين يبدو أنه سائد في عدة بلدان - السويد مثلا - وليس في الولايات المتحدة فقط[116]. اللغز الرابع جغرافي، أو إذا شئت، ثقافي. لماذا تشهد فنلندا (على سبيل المثال) القليل جدا من الجرائم العنيفة بالقياس إلى الولايات المتحدة؟

هل يمكن لأي نظرية سائدة الآن عن الجريمة أن تحل الألغاز الأربعة التي ذكرناها؟ فيما يتعلق بالسن، المسألة ليست «عملية تقدُّم بيولوجي في العمر» (إلا إذا أردت النقاش حول مستويات التيستوستيرون)، وإنما «التغيرات الاجتماعية المركبة التي تناقش ضمن وجهات النظر عن التقدم في العمر»[117]. في كثير من الأحيان، يقرر الرجال التخلي عن الجريمة حين يكبرون، وهو قرار «يأتي نتيجة صدمة من نوعٍ ما». أحد السجناء السابقين، حين أجريتُ معه مقابلة، أشار إلى أنه تخلى عن تلك الحياة التي كان فيها رصاص الشرطة ينهمر عليه كالمطر وقُتل شريكه. الزوجات والأعمال ربما تكون السبب في بعض هذه القرارات؛ الزوجات والأعمال تعطي المجرمين السابقين بدائل وجدانية ومالية للجريمة. بعض الرجال - ببساطةٍ - يُدركون «أنهم يضيعون الوقت ويدمرون حياتهم الزوجية»[118]. بعض المنتهكين للقانون يتأثرون بالدين. حياة بعض الرجال تواجه تدهورا صحيا، لكن أمراضهم لا تتضمن الجريمة في مرحلة ما. بعض المتشردين في الشوارع الذين درسهم مارك فلايشر Mark Fleisher وكانوا من المدمنين على المخدرات والكحول، بشكل أو بآخر، تخلوا عن ذلك بمرور الزمن. بالنسبة إلى هؤلاء، الذهاب إلى السجن «رادع قوي». إنهم لا يستطيعون «المجازفة بالحرمان من الكحول والمخدرات»[119].

لقد بُذلت محاولات لحل لغز الفجوة الجندرية وفقا لنظرية غوتفريدسون وهيرشي. النساء في كثير من المجتمعات (لأي سبب) أقل اندفاعية من الرجال، وأكثر سيطرة على أنفسهن؛ وكذلك يمارس الرجال السيطرة على النساء، بحيث تكون لدى النساء فرصٌ قليلة للوقوع في الخطأ. النساء بالكاد يُسهمن في ارتفاع معدلات الجريمة في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا يستطعن حتى

قيادة السيارات(*). لقد درست تيريزا لاغرانج Teresa LaGrange وروبرت سلفرمان Robert Silverman حالة شباب في مدينة إدمونتون الكندية. كان في استطاعتهم تفسير الكثير من الاختلافات بين نزعة الرجال إلى الانحراف قياسا إلى النساء، بالرجوع إلى المتغيرات التي تقدِّر السيطرة على النفس، والفرص المتاحة، والتفاعل بين هذه العوامل. هناك اختلافات كثيرة أخرى. ويشعر المؤلفان «بوجود شيء يتعلق باختلاف الجنس، ذكرا أو أنثى، له دورٌ في توقُّع الاختلافات الحقيقية والأساسية في السلوك»[120]. هذا يمكن أن يكون صحيحا تماما. لكنني أميل إلى أن الاختلافات التي تؤثر هنا ذاتُ طبيعة ثقافية، وليست وراثيةً أو بيولوجية.

الألغاز الأخرى، كما نعتقد، أكثر صعوبة في الحل. الولايات المتحدة بلدٌ يتسم بالعنف نسبيا. ربما نسمع كلاما عن التأثر بالمناطق الجغرافية المجاورة كتفسير محتمل. لكن لماذا يكون لبعض المدن مثل دودج سيتي، وكنساس، وتومبستون، وأريزونا، أثر في معدلات الجريمة اليوم في ديترويت، ميشيغان؟ هذا سؤال صعب في رأيي. كانت إنجلترا واليابان، إذا أخذنا مثالين، في وقتٍ ما من المجتمعات التي يكثر فيها العنف؛ لكن في مرحلة معينة توقف العنف ببساطة. هذا يكفي الآن في تناول اللغز التاريخي. أما اللغز الثقافي فهو أيضا صعب الحل. يتصور بعض الناس أن الرجال من الطبيعي أن يكونوا أكثر عنفا بسبب كروموسوم Y؛ لكن هذا التفسير، مهما كانت خصائصه، يتأسس على صخرة الثقافة الوطنية. هناك - على أي حال - الكروموسوم نفسه لدى الرجال في هلسنكي كما في نيويورك أو كاراكاس. من الصعب القول أيضا إن بعض النوازع الشخصية بالأساس مُسببة وراثيا للجريمة وبحيث تفعل فعلها الواضح وتنطبق على كل المجتمعات والثقافات[121].

ربما لا توجد نظرية حاليا يمكنها أن تحل الألغاز الأربعة. معدلات الجريمة معقدة جدا بحيث تجعل التوقعات صعبة. ربما يمكننا قول بعض الأشياء عن سبب ظهور بعض الجرائم في زمنٍ معين، أو مكان معين، أو عن أثر أنظمة

(*) صدر الكتاب الأجنبي في العام 2016، أي قبل منح المرأة السعودية حق قيادة السيارة الذي كان في العام 2017 وفُعِّل في العام 2018. [المحرر].

العدالة الجنائية هنا وهناك. ربما يمكن تفسير السبب وراء أن هندوراس تتسم بالعنف الشديد اليوم، ولماذا اليابان في العصر الحديث، على رغم ماضي الساموراي (ومذبحة نانجينغ)، لا تتسم بانتشار العنف. لكن إذا أردنا المضي فهذا إلى حدٍّ ما يشبه توقع الطقس للسنة المقبلة، أو الهزة الأرضية الكبيرة التالية؛ أي أن الأمر يتجاوز قدراتِنا الحالية.

الردع: بعض الأفكار التلخيصية

ما الذي نتعلمه من الدراسات الكثيرة عن الردع؟ تبدو النظرية الأساسية متماسكة. إنها تنسجم مع النظرية الاقتصادية، ولا داعي للتطرق إلى أنها تنسجم مع البديهة. إذا رفعتَ مستوى العقوبة، يتحقق مزيد من الالتزام. وإذا أعطيتَ مزيدا من المحفزات، سوف تحصل على استجابة أفضل. لكن الدليل أضعف من النظرية. لقد لخص دانييل س. ناغن Daniel S. Nagin الدراسات الأكاديمية في مقال طويل ومفيد نُشر في العام 2013. واستنتج أن الردع شيء حقيقي، لكن تأثيراته متباينة إلى درجة مذهلة، «تتراوح في الحجم من صفر - كما يبدو - إلى نسبة كبيرة جدا». الدراسات الحالية غالبا ما تقع في الخطأ، إحصائيا أو غير ذلك؛ ومع ضخامة حجم العمل المنجَز، هناك ثغرات مهمة في النظرية والبحث[122].

ربما نتساءل هنا: لماذا لا تؤدي الكثير من الجهود إلا إلى إجماع ضئيل؟ ما الذي وراء الاختلاف في وجهات النظر؟ أحد الأجوبة يتمثل في منحنى الردع. لقد استعملتُ مثالَ إيقاف السيارة في مكان ممنوع لوصف المنحنى. هنا شكل واضح من أشكال الردع. لا أحد على أي حال يتصور أن إيقاف السيارة جريمة أخلاقية دنيئة، وليس هناك تأثير من الأقران يستحق الذكر.

هناك كما قلنا منحنى ردع لكل جريمة أو مخالفة أو إساءة. يختلف منحنى الردع للاغتصاب تماما عن منحنى الردع لإيقاف السيارة في مكانٍ ممنوع. معظم الناس في المجتمعات الحديثة (كما نأمل) «ملتزمون بشدة». إنهم لا يغتصبون النساء ولن يغتصبوهن: يعتبرون الاغتصاب جريمة شنيعة. لهذا فالعقوبة لا علاقة لها برأي الأغلبية العظمى، إلا إذا (ربما) كان ذلك اعترافا بأن المجتمع ينظر إلى الاغتصاب نظرة رافضة تماما[123]. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن

القتل، والتخريب، والسطو المسلح. هذه الجرائم، في رأي معظم الناس، لا يمكن الدفاع عنها، ولا يمكن التفكير فيها. حتى قبل التفكير في المستويات الفعلية للعقوبة، المنحنى منبسط كثيرا، في مجتمعنا على الأقل؛ وفي معظم البلدان المتطورة.

إذن الاستنتاج الثاني العام: الردع ينجح فقط مع الناس الذين ربما، على ما يبدو، يفكرون في جريمة محددة. هؤلاء «القابلون للردع»، الناس الذين في منتصف المسار بين غير القابلين للردع والمستجيبين كليا. أغلب الناس في الواقع «يبتعدون عن الجريمة... ليس لأنهم يخافون التبعات، بل لأنهم لا ينظرون إلى الجريمة... بوصفها عملا بديلا». الناس يبدأون بقائمة «بدائل العمل»؛ وفي وقت لاحق «يحددون اختياراتهم»[124]. والجريمة ربما لا تكون (لدى معظم الناس) «عملا بديلا». ماذا نفعل ليلة السبت؟ نشاهد فيلما ربما، أو نشاهد التلفاز، أو ننام فقط. لكن سرقة متجر، لا. إنه ليس اختيارا أو «عملا بديلا».

الاقتباسات أعلاه من دراسة أُجريت لفحص هذا المسار. كان الخاضعون للدراسة من شباب مدينة بيتربورو (المملكة المتحدة). سألوهم عن «الجرائم التي يعرف الناس أنهم ارتكبوها» (على سبيل المثال، ما إذا «تعاركوا، طعنوا، لكموا شخصا، ضربوه في البطن أو الرأس» خلال السنة الماضية). وسألوهم أيضا عما إذا كانوا يشعرون بالإغراء للقيام بتلك الأفعال، أو بعض الانتهاكات الأخرى. بعضهم كانوا «قريبين من احتمال الجريمة»، أو «بعيدين عن الجريمة». لم تكن للردع علاقة بهؤلاء الذين يبتعدون عن الجريمة. وبالنسبة إلى المعرضين للجريمة، ينجحُ الردع إذا فكروا في مخاطرة عالية بأن يُقبض عليهم ويعاقبوا.

كل هذا يبدو واضحا تماما، وهو في الواقع واضح بالفعل. بالنسبة إلى أسوأ أنواع الجرائم وأبشعها، منحنى الردع ينبسط بسرعة؛ أغلب الناس «بعيدون عن الجريمة» منذ البداية. هذه الجرائم النموذجية من السهل ومن الصعب ردعها في الوقت نفسه. إنها سهلة لأن الأعراف الاجتماعية والمسائل الأخلاقية تكون قد أنجزت سابقا أغلب الواجب. وهي الأصعب لأن الوصول إلى القليل من الأشخاص الذين مازالوا غير قابلين للردع مهمة صعبة. المجرمون القتلة فصيلة نادرة، والذين يفجِّرون أنفسهم أكثر ندرة، والأشخاص الذين يختطفون

الطائرات ربما أكثر ندرة من الكل. هؤلاء قليلون جدا، لكن من الصعب معرفتهم، والوصول إليهم، وردعهم. وربما في النهاية هذا شيء مستحيل.

لكن هذا لا يعني أن معدلات جرائم القتل مثلا منبسطة؛ أو أنها لا تتغير أبدا. إنها في الواقع تتغير إلى درجة كبيرة صعودا وهبوطا. في الوقت الحالي، في الولايات المتحدة، معدلات القتل منخفضة، وانخفاضها شديد ومفاجئ في بعض المدن. أما في هندوراس أو فنزويلا، فقد وصلت المعدلات إلى ذروتها. لكن في كل حالة، الأسباب والتأثيرات معقدة، وأحيانا لا يمكن معرفتها.

6

الثواب والعقاب:
الدوافع والجانب المدني

«مقدار التعاسة التي يسببها فقدان شيء ما يساوي ضعف مقدار السعادة التي يسببها كسب الشيء نفسه»

يبدُو أن جانبَ الثوابِ ضمن منظومة «الثواب والعقاب» يقع على السطح، وأنه لا يشكل نسبة كبيرة من النظام القانوني مثل العقوبات. غير أن هذا ربما يكون وهما. هناك الآلاف من الدراسات عن الجريمة والعقاب تتحدث عن الردع. أما الدراسات في بقية جوانب القانون، الجانب غير الجنائي للقانون، فهي تُقَزِّم حجم الدراسات عن الجانب الجنائي. الانطباع الذي لديَّ أن تلك الدراسات التي تتناول هذا الجانب تتحدث قليلا عن الثواب والعقاب، على الأقل بنحوٍ واضح، ولا تتحدث إلا نادرا عن الدوافع. لكن هذه الدوافع موجودة في كل مكان. إنها ذات أنواع وأشكال مختلفة. الدافع الأكثر وضوحا هو المال؛

المال الورقي المتوافر نقدا. في القرن التاسع عشر، أعلنت كولورادو مكافأة لأي شخص يقتل ذئبا: كان مقدار المكافأة 1.25 دولار. من أجل كسب المكافأة ينبغي أن تأتي بفرو الذئب مع الأذنين[1]. كان ذلك في الماضي، قبل أن تصدر القوانين حول أصناف الحيوانات المهددة بالانقراض (اليوم قتْل ذئبٍ واحد ربما يعتبر جريمة). المكافآت المالية موجودة في أماكن متفرقة من قانون العقوبات. لكن ليست كل الدوافع تتعلق بالمال. الجندي يمكن أن يحصل على ميدالية لشجاعته. العالِم يمكن أن يفوز بجائزة نوبل. العلماء في صناعة الدواء الذين يكافحون بجد يمكن تكريمهم في وسائل الإعلام وتعليق صورهم على الجدار. الموظفون المدنيون المجتهدون يحصلون على ترقية؛ وربما يُنقلون للعمل في دائرة مهمة، يحصلون على مكتب بنوافذ تطل على الشارع.

في كثير من الأحيان، يكون الدافع تجميع النقود، أو على الأقل عدم خسارتها. الائتمان الضريبي طريقة شائعة في هذا المجال. في الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، تؤدي الأموال التي تُدفع للأعمال الخيرية إلى تخفيضات ضرائبية. في الولايات المتحدة، يمكن لدافعي الضريبة خصم هذه الهبات من دخلهم عند تقديم كشوف حساباتهم إلى الجهة المسؤولة عن جمع الضرائب، وتستثنى هبات الأعمال الخيرية من ضريبة الملكية لدى الوفاة. كل هذا حتما يحفز على التبرع للأعمال الخيرية. صاحب المنزل يمكنه خصم مدفوعات الرهن العقاري (على العكس من الإيجار) من حساباته الضريبية؛ هذه الإعانات المالية تساوي مليارات الدولارات لأصحاب الأملاك، ومن يشيدون البنايات، ويشترونها، ولا داعي إلى أن نذكر الفوائد غير المباشرة لتشغيل النجارين، البنائين، السباكين. ومن الفوائد الأخرى تحسين الخدمات الصحية. قوانين السلامة تنقذ الأرواح. والناس يربطون أحزمة الأمان ويتركون التدخين لحماية أنفسهم.

من الناحية العملية، أي قاعدة في النظام القانوني يمكن تحليلها عبر علاقتها بالدوافع والمثبطات. الشركات الأمريكية عليها أن تنفذ سياسة التأمين في تعويض العمال؛ كلما تجنبوا الحوادث، انخفضت التعويضات. وقواعد ربط حزام الأمان، وقوانين المرور عموما، تشجع على القيادة المتأنية وتؤدي (كما نأمل) إلى انخفاض نسبة الحوادث. من ناحية أخرى، المشتكي في قضية جنح، إذا اضطر إلى الذهاب إلى المحكمة، لا بد أن يواجه كل أنواع العقبات الفنية (والتكاليف). إذن هناك مثبطات حقيقية. هذه الأسباب يمكن أن تجعل هرم الجُنح مُدببا بهذا الشكل. ربما يصدر مرسوم لتحديد الأراضي في إحدى المدن

بحيث يمنع أحد أصحاب الأراضي من كسب أموال طائلة ببيع قطعة أرض إلى معمل دباغة الجلود. لكن هذا ربما يساعد على رفع قيمة أرض مجاورة. قانون الطلاق من دون حاجة إلى إثبات الخطأ يجعل الطلاق أرخص وأسهل في الحصول عليه. لكنه لن يكون، على أي حال، مجانيا تماما؛ وبعض الناس لا يستطيعون تحمل حتى أبسط النفقات.

اللوائح القانونية بصورة عامة قناة للسلوك تتخذ مسارات محددة. إذا أردت ترك أموالك لأحد الأقارب الذين تحبهم، أو إلى جمعية خيرية، أو صديق، عليك أن تكتب وصية (أو تلجأ إلى بعض البدائل المقبولة). القانون يحدد كيفية كتابة الوصية؛ من حيث الصيغ الرسمية التي تتبعها. الشيء نفسه يقال عن الطلاق، شراء منزل، الحصول على براءة اختراع. أنت تحتاج إلى اتباع بعض اللوائح. سواء كانت اللوائح تعمل بوصفها محفزات أو العكس فهي (كما يحصل دائما) مسألة تجريبية. هل تؤدي اللوائح الخاصة بالخطأ الطبي إلى إجراءات طبية «دفاعية» واللجوء المفرط إلى الاختبارات والفحوص؟[2] هل تدمر قوانين الطلاق السهل تركيبة العائلة؟ (ربما لا). هل تحفّز قوانين براءات الاختراع على الابتكار؟ هل تعيق قوانين حقوق النشر الإبداع أو تشجعه؟

هناك بحوث كثيرة عن الاستخدام الحرفي للمحفزات. حاول بعض الباحثين بطريقة تجريبية أن يروا ما إذا كانت المحفزات في المدارس تجعل الطلاب يدرسون بجدٍ ويحصلون على درجات أفضل. دفع المكافآت النقدية للأطفال مثلا يبدو أنه يخلق فارقا، على الأجل القريب على الأقل[3]. لكن هل إعطاء محفزات للمدرسين أكثر تأثيرا من إعطاء المحفزات إلى الطلاب؟ هل تستجيب الفتيات بنحوٍ مختلف عن استجابة الفتيان؟ لا أحد يشك في قدرة المحفزات، خصوصا المحفزات القوية. مقابل مليون دولار يمكننا أن نفعل أنواع الأشياء التي لن نتمكن من فعلها في ظروف أخرى. من الواضح أن الحكومات تستطيع أن تنفق الأموال بطريقتها الخاصة للحصول على التزام أكبر، لكن كم يكلف هذا؟ والالتزام بأي لوائح؟ ربما يستجيب الطلاب في اختبار الحالات النفسية إلى إغراء دولار أو دولارين؛ أما إذا أردنا جعل الناس يتركون التدخين أو يخسرون خمسين رطلا من أوزانهم فهذا شيء آخر.

المحفزات تُستخدَم أيضا للتشجيع على «كشف الجرم». الناس الذين «يكشفون الجرم» ويُبلغون عن سلوك غير قانوني يمكن أن يربحوا مكافآت نقدية. في ظل قانون الادعاءات الكاذبة False Claim Act الفدرالي، إذا كشف شخصٌ ما أن المتعاقدين

مع الحكومة يرفعون دعاوى كاذبة، فهو مؤهل لأن يأخذ كمية من النقود التي في إمكان الحكومة استردادها من المدعي الكاذب[4]. في دائرة الضريبة هناك برنامج مكافآت لكاشفي الجرم. منذ قرنٍ أو نحو ذلك، كانت المكافأة قليلة، والقليل من الناس يتسلمونها. ثم تغير القانون في العام 2006؛ الآن يحصل كاشفو الجرم على ما بين 15 و30 في المائة من المبالغ المسترجعة، على الأقل في بعض الحالات الكبيرة (أكثر من مليوني دولار). تعتمد المكافآت لاسترجاع مبالغ صغيرة على تقدير الدائرة[5]. ربما يكون كاشفو الجرم من الموظفين في شركة أو دائرة، أو من عامة الناس. لغرض تفادي المخاطر تسعى قوانين المكافآت إلى حماية كاشفي الجرم من استهداف رؤسائهم.

وعلى رغم هذا فإن حياة كاشف الجرم لا تكون سهلة دائما. ربما يكون عمله محفوفا بالمخاطر. زملاء العمل ربما يعتبرونه واشيا. هل توجد نزعات ثقافية لكشف الجرم أو لا؟ لقد افترض يوفال فيلدمان Yuval Feldman وأورلي لوبيل Orly Lobel أن الأمريكيين أكثر استعدادا للإبلاغ عن مخالفات القانون أكثر من الإسرائيليين؛ هذا، كما يعتقدان، لأن أخلاقيات الأمريكيين أكثر «ميلا إلى الفردية». كان الاختلاف في الجنس أيضا عاملا مؤثرا في دراستهما[6]. ضمن جماعات متماسكة - فرق رياضية، منظمة شبابية - «تكون وصمة العار بكون المرء خائنا... أقوى من غريزة عمل الشيء الصحيح»[7]. «الخروج من الجماعة» يُقابل بالاحتقار الشديد. الشيء نفسه يمكن أن يُقال عن جماعات مثل «الأميش»(*)، أو مجتمع اليهود الأرثوذوكس المتطرفين في نيويورك، أو في هذا الشأن بالذات، التسلسل الهرمي في الكنيسة الكاثوليكية.

يمكن أن يكون كشف الجرم قضية مثيرة للجدل، وفي بعض الأحيان، خطيرة أيضا. على وجه التحديد يحصل هذا، إذا توخينا الدقة، في مجتمعات أوتوقراطية أو فاسدة. لكن ليس هنا فقط. لقد كشف إدوارد سنودن Edward Snowden الجرم بخصوص ما يعتبره إساءة تصرف من الحكومة في الولايات المتحدة، في يونيو 2013: مراقبة الناس بطرق غير قانونية، على سبيل المثال. بعض الناس

(*) الأميش (Amish): طائفة مسيحية قليلة العدد، يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، وتبلغ قرابة 250 ألف نسمة، يعيش أغلبهم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وقليل منهم يعيشون في مقاطعة أونتاريو الكندية، وهم يتميزون بأنهم متدينون ومحافظون إلى درجة بعيدة، ويعيشون في مناطق تقتصر عليهم وحدهم، إذ يميلون إلى الانعزال عن المجتمعات الأخرى، وهم مقاومون للتجديد في أساليب الحياة، ولذلك يتعاملون مع التكنولوجيا وفق معايير معينة. [المحرر].

كانوا يعتبرونه بطلا. والحكومة تُصرّ على أنه خرق القانون، ووصفته بالخائن، واتهمته بسلوك الخيانة. حاليا هو هارب، يعيش في روسيا[8]. إضافة إلى هذا يمكن أن تؤدي مكافآت كشف الجرم أحيانا إلى نتائج سلبية بفضل ما يسمى تأثير «تضارب الدوافع» Crowding Out Effect الذي سوف نناقشه لاحقا[9]. هناك أيضا، بطبيعة الحال، معيار قوي وراء كثير من المواقف التي تُتخذ ضد «الوشاية». المعيار الأقوى، بلا شك، يسود بين الأقران المتساوين اجتماعيا: الوشاية على طفل آخر في الصف يمكن أن تعقد الأمور على الطفل الواشي. في السجن، من يمارس الوشاية يصبح مكروها منبوذا؛ النزيل الذي يفعل ذلك ضد زميلٍ له من غير المحتمل أن يعيش طويلا. وكما أسلفتُ، فالزملاء في العمل ربما لا يحترمون كاشف الجرم، خصوصا إذا هددت الفضيحة بخسارة عملهم.

يُغري منحُ المكافأة عن الإبلاغ الناسَ أيضا بالكذب من أجل الحصول على المكافأة. هذه المشكلة ربما تؤدي إلى تشويه وإفساد ممارسة المبلغين في نظام العدالة الجنائية. المدعون العامُّون غالبا ما يعرضون صفقة على أحد المشتبه فيهم الذي يُشك في أنه سوف يشهد ضد مشتبه آخر: وهي إما فرصة لـ «الإفلات»، وإما مواجهة تهمة أقل[10]. هنا يستفيد المدعون العامون بأن يحصلوا على فرص لمزيد من الإدانات؛ لكن ما الثمن؟ الاتهامات الزائفة يمكن أن تأتي من هذا النوع من الابتزاز والتهديد بالسجن. غير أن تطبيق القانون ربما يعتمد بقوة في بعض الأحيان على الوشاية، أي على الأشخاص الذين يتلصصون على منتهكي القانون ويساعدون المدعين العامين. لكن هؤلاء يشتهرون بأنهم غير مؤهَّلين للثقة، على رغم أنهم يكسبون مكافآت عالية، ومنها تخفيض الأحكام ضدهم[11].

على الرغم من كل هذا، تستخدم المجتمعات بالفعل المكافآت التي تمنح للأشخاص الذين يقدمون الشكوى: ضد رجال الأعمال، أو ضد الحكومة نفسها. في الصين مثلا بدأت بعض السلطات المحلية تكافئ المواطنين الذين يقدمون المعلومات عن الفاسدين. كانت جهات تطبيق القانون في الصين معروفة بأنها ضعيفة؛ ورجال الأعمال المقتدرون بامتيازاتهم ومصالحهم كان يمكنهم الاستخفاف بقوانين سلامة الأغذية، واللوائح التي تمنع تلوث الهواء والمياه، وما شابه ذلك. كان يبدو أن برنامج المكافآت ناجح، بحيث انتشر على نطاق الأمة كلها، إضافة إلى وجود نظام «خطوط

هاتف ساخنة». والحكومة المركزية «طرحت نظام مكافآت عامة» للمواطنين الذين يقدمون «دعاوى وآراء صحيحة»[12].

تصف إحدى الصحف الصادرة في أبريل 2014 نظاما في سلوفاكيا لتطوير تطبيق اللوائح بشأن ضرائب القيمة المضافة. أدخلت الحكومة المستهلكين في المعركة لجعل التجار يلتزمون باللوائح[13]. لقد طُلب من المواطنين العاديين تجميع إيصالات شراء منتجاتهم، وتسجيلها لدى الحكومة. كانت عملية التسجيل تشبه نوعا من اليانصيب؛ المواطنون الذين يسجلون الإيصالات لديهم فرصة الفوز بسيارة، أو رزمة نقود (10 آلاف يورو مكافآت شهرية)، أو يظهرون في برنامج شهير على التلفزيون. المواطنون سجلوا ملايين الإيصالات. كان المغزى من ذلك اكتشاف البائعين الذين يغشون في حساباتهم الضريبية. في الحقيقة أدى ذلك إلى تصاعد المبالغ المجموعة من الضرائب في سلوفاكيا، ربما بسبب اليانصيب. هناك بلدان أخرى - منها البرتغال - تخطط لتنفيذ خطط مشابهة.

توحي الدراسات في مجال اقتصاديات السلوك بأن الناس يستجيبون عموما بنحوٍ مختلف إلى مخاطر الخسارة، مقارنة مع فرصة الربح. الناس «يكرهون الخسائر... أو إلى حد ما، مقدار التعاسة التي يسببها فقدان شيء ما يساوي ضعف مقدار السعادة التي يسببها كسب الشيء نفسه». هذا الأسلوب أُدخل أيضا في تجارب المختبر[14]. الفكرة بطبيعة الحال تفترض أن المحفزات والمثبطات تؤثر في الأثر بطرق مختلفة. هناك عامل آخر قوي يؤثر في الأثر وهو ما يسمى «موقف اللافعل» Default Position(*). مثلا، يعطي صاحب العمل مخصصات قدرها، لنَقُل: 30 دولارا شهريا تعويضات عن حالات صحية طارئة. إذا «لم يفعل» الموظف شيئا، يكون مشمولا بهذه الميزة أوتوماتيكيا. لكن إذا أراد أن يُستَبعَد، فعليه أن يملأ نموذجا. أغلب العمال والموظفين يستفيدون من هذه الميزة في هذه الحالة. ولكن ربما يكون هناك صاحب عمل آخر يتخذ موقفا معاكسا: إذا أردت أن تشملك هذه المخصصات فعليك أن «تملأ» النموذج أولا؛ وإلا فلن تحصل على الفائدة، وبالتالي

(*) المقصود بموقف «اللافعل» هو أن القانون يسري على الشخص ما «لم يفعل» شيئا، بينما إلغاء سريان القانون يتطلب منه أن يكون إيجابيا باتخاذ إجراء ما. أما موقف «الفعل» الذي سيأتي ذكره، فيعني أن القانون يسري على الشخص إذا فعل شيئا، وعدم سريان القانون عليه يتطلب منه أن يكون سلبيا بألا يفعل شيئا. [المحرر].

القليل من العمال سوف تشملهم الميزة في هذه الحالة. في دراسة قام بها ريتشارد ثالرRichard Thaler وكاس سنشتاين Cass Sunstein عن الإشعارات للفت الانتباه، يمكن أن توضِّح المسألة في حالة الاشتراك في المجلات. إذا كان «تجديد» الاشتراك يحصل «أوتوماتيكيا، فإن الكثير من الناس سوف يشتركون... في مجلات ربما لا يفتحون صفحاتها».[15]

هل في الإمكان أن تؤخذ أجزاءٌ من جسدك بعد أن تموت؟ هذا يعتمد عليك أنت، لكن قانون «اللافعل» يخلق فارقا هائلا. إذا كان القانون يقول إن أعضاء جسمك يمكن أن «تؤخذ» بعد موتك ما لم ترفض ذلك، فمزيد من الكلى وقرنيات العيون سوف تتوافر بالقياس إلى ما إذا كان قانون «الفعل» هو الساري[16]. صاحب المتجر يمكن أن يضع سعر السلعة بعد إدخال ضريبة المبيعات على بطاقة السعر؛ أو يمكنه وضع السعر قبل الضريبة، وإضافة مقدار ضريبة المبيعات لاحقا. يقل انتباه الناس إذا كانت الضريبة «أقل بروزا» (تضاف بعد البيع)؛ حتى إذا زاد مقدار الضريبة فهم لا يغيرون عاداتهم الشرائية. «الإشارة بوضوح إلى الضريبة» لها تأثير معاكس[17]. بطبيعة الحال ليس للإشارة الواضحة إلى الضريبة تأثير في السعر الحقيقي للمنتج بعد إضافة مقدار الضريبة، لكنه يؤثر حتما في سلوك المستهلك.

مواقف اللافعل في الواقع منتشرة في كل مكان من النظام القانوني. لنأخذ على سبيل المثال مسألة التصرف في ممتلكاتك بعد الوفاة. قانون إثبات الوصية يرشد الناس بشأن كتابة وصية. وهو يتطرق بطبيعة الحال إلى ملابسات عدم وجود الوصية: هذا هو موقف اللافعل. إذا لم تكتب وصية (أو أي شيء مماثل قانونيا)، فالملكية توزع وفق ما يقرره النظام التشريعي. إذن، كل شخص يكتب وصية معترفا بها يختار الاستفادة من القانون ولا يتبع موقف اللافعل. أي شخص يضطلع بعملٍ ما، أو فيما يتعلق بهذا الموضوع، أي شخص يحرر صكا يختار اتباع المعايير. الأزواج الذين يتقدمون للحصول على رخصة زواج، أو الشخص الذي يتقدم للحصول على موافقة الطلاق، يتجنب موقف اللافعل، فموقف اللافعل يؤثر بشدة في اختيارات الناس.

يمكن للمرء، بطبيعة الحال، تحليل تبعات أحكام اللافعل من حيث العقوبات (أو المثبطات). ما لم تحصل على رخصة للزواج وتنفذ كل الشكليات، لا يمكنك الحصول على المكتسبات القانونية للزواج. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن فوائد

كتابة الوصية، أو حقوق طبع رواية، أو براءة اختراع جديد. أو يمكن الكلام من منظور تهذيب السلوك، أو الاستفادة أو عدم الاستفادة. لكن في أي حال، النتائج هي نفسها: اللافعل أداة مؤثرة بقوة في الأثر. الناس عموما مهملون، يتناسون، ينتابهم الكسل. الرجل الغني ربما لا يكتب وصية أو «لا يفكر فيها»، أو يبقى يفكر طويلا... «سوف أكتبها يوما ما»، لكنه قد لا يكتبها أبدا.

العصا والجزرة

أي نظام قانوني حديث لا بد أن يكون معقدا في التطرق إلى قائمة كاملة من الجزَر والعصيِّ. ضمن مئات الصفحات من قانون الضريبة مثلا، هناك العشرات من المخالفات، والثغرات، والاستثناءات، وضمن الاستثناءات هناك استثناءات. الحكومات تمنح العقود لمن يقدم العطاء الأدنى (أو لشركات تفضِّلها على غيرها). ويمنحون أيضا الميداليات والجوائز. هناك رواتب تقاعدية تُمنح لموظفي الخدمة المدنية، ولأفراد القوات المسلحة. دولة الرفاهية تمنح كل أنواع المكاسب: بدَلات للعاطلين عن العمل، رواتب تقاعدية، تعليم، رعاية صحية. قوانين الإفلاس تعطي الناس وعودا بفرصة ثانية. سوف يكون من الصعب القول إن النظام القانوني الحديث يستخدم العصي أكثر من الجزر. الدولة الحديثة توفر أيضا المكاسب المهمة، مثل التعليم العام، والرعاية الصحية، وبدَلات البطالة.

لا يتطرق القانون في جانبه المدني، بطبيعة الحال، إلى المحفزات فقط، بل يتناول تبعات الأضرار أيضا؛ وهي التي يمكن أن نسميها العقوبات. العقوبات ترفع تكلفة السلوك. الجانب المدني للقانون مملوء بالمثبطات، واللوائح والعقائد التي، عن قصد أو من دون قصد، لا تشجع على اتخاذ سلوكٍ معين. ما يسمى «ضرائب بيغوفيان» Pigovian Taxes يقصد بها تقليص الطلب على منتجات رديئة بجعلها باهظة الثمن. من شأن الضريبة العالية على السجائر أو الويسكي (كما نأمل) تقليل عدد المدخنين أو السكارى. ربما يكون لضريبة التلوث تأثير مماثل في مكافحة التلوث. السلوك يمكن أن «يُعاقب»، بنحوٍ أو بآخر، بجعله بطيئا وصعبا. الشريطُ الأحمرُ والمعوقات الإدارية مثبطات قويةٌ، سواء أكان هذا هو القصد الحقيقي منها أم لا.

ليست من السهلِ دائما معرفةُ الاختلافِ بين الجزرة والعصا. ربما يكون الاختلاف في الواقع مجرد طريقة الصياغة أو التعبير بالكلمات. لنفرض أن هناك قاعدة قانونية في البلد «س»، تنص على أن كل الناس من المقيمين في البلد عليهم التسجيل في دائرة رسمية بتاريخ 1 أبريل أو قبل ذلك. الأشخاص الذين يسجلون في وقت متأخر عليهم دفع غرامة 100 دولار. لكن بالإمكان التعبير عن الأمر بطريقة أخرى: المقيمون عليهم التسجيل أو دفع الغرامة؛ الذين سجلوا في ذلك التاريخ أو قبل 1 أبريل مستثنَون من دفع الغرامة. من وجهة نظر اقتصادية، هذه الترتيبات متشابهة. أحدها يستعمل الجزرة والآخر يستعمل العصا، هكذا يبدو الأمر. لكنْ في الواقع، لا يشعر الناس بالشعور نفسه إزاء الأمرين؛ بعض الناس من المحتمل أن ينظروا بتعاطف إلى الاستثناء أكثر من الغرامة.

كما ذكرنا سابقا توحي الدراسات بأن الناس ربما ينظرون بنحوٍ مختلف إلى الطرق المتعددة لكتابة قاعدة قانونية. هذه ليست مسألة «صياغة». العقوبات، كما يقال لنا دائما، لا تنجح مثل «التطبيق الإيجابي للقانون»، وهذا لا يعني بالضرورة النقود. بطبيعة الحال هذه نزعة، وليست قانونا حديديا في طبيعته. العقوبة القاسية جدا ربما تطغى على محفِّز ضئيل ويكون لها أثر أقوى. الكيفية التي يمكن أن يشعر بها الناس إزاء المكافأة أو العقوبة بالطبع عامل مهم في تحديد الأثر. ربما يستمتع الإنسان «المازوخي» بتحمل عشرين جلدة على ظهره العاري؛ لكن أغلب الناس لا يحبون هذا. الذهاب إلى السجن ليس مكافأة، على رغم أن الرجل المتشرد في يومٍ درجة حرارته أقل من الصفر في منيسوتا، ربما يفضل السجن على حياة الشوارع. هناك دراسة عن المجرمين من الذكور في تكساس، أُجريت في العام 1998، وجدت أن ثلثي هؤلاء، وهذا مثير للاستغراب إلى حدٍ ما، يمكن أن يفضلوا سنة في السجن على عشر سنوات من الخضوع للمراقبة[18]. يمكنني افتراض أن أي فترة في السجن تبدو أسوأ من الخضوع للمراقبة، بصرف النظر عن طول مدة المراقبة، لكن هذا على ما يبدو ليس صحيحا. كما أخمن أيضا أن النتائج ربما تكون مختلفة في مثال المبتزين ذوي الياقات البيض بالقياس إلى أفراد عصابة من المراهقين. إن غرامة قدرُها 500 دولار لا تساوي شيئا في نظر المليونير، لكنه مبلغ هائل للفقير. الأضرار في قضية جنح ربما تنقل إحساسا قليلا

بالتأديب، اجتماعيا وسيكولوجيا، من المبلغ نفسه الذي يُفرض كغرامة في قضية جنائية. بطبيعة الحال، هذا ليس بسبب النقود: السجل الجنائي يمكن أن يدمر الحياة والمهنة. من ناحية أخرى، فإن خسارة قضية جنح - في حالة خطأ طبي مثلا - يمكن أن تحمل معها نتائج سيئة جدا تتجاوز قيمة الأضرار المالية.

قانون الأعداد الصغيرة

أثناء مناقشة توصيل الرسالة، ذكرنا ما سميناه قانون الأعداد الصغيرة: كلما قلّ عدد الناس الذين تحتاج إلى الوصول إليهم، من المحتمل أكثر أن الرسالة تصل بسرعة. قانون الأعداد الصغيرة ينطبق على الأثر نفسه. أنت تحتاج إلى القليل من الحرّاس لتحرس عشرة من الناس بالقياس إلى مراقبة عشرة آلاف. تصميم النظام أيضا مهم هنا. فكِّر في التصميم المعماري للسجن مثلا. من المألوف أن عدد السجناء يفوق عدد الحراس. لكن بعض الحراس يكونون مسلحين؛ والسجناء ليسوا مسلحين. السجناء أيضا يُحبسون في زنزانات مقفلة داخل الأسوار؛ والحراس ليسوا كذلك. أول إصلاحية حقيقية أُنشئت في الولايات المتحدة، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت تقوم على أساس «النظام الصامت». اقتيد السجناء إلى إحدى الزنزانات، ولم يُسمح لهم بالكلام. في هذه المملكة الصامتة كان من المستحيل تقريبا تنظيم أي محاولة للتمرد والعصيان، أو التخطيط للهرب[19].

بالنسبة إلى صنّاع القوانين واللوائح، تتلخص اللعبة في تركيبة نظام يجعل من الصعب تجنب اللوائح أو التملص منها. حاول إيجاد عنق الزجاجة، نقاط الاختناق. ابحث عن الوسائل التي تحتاج إلى القليل من الناس قدر الإمكان للالتزام بها. لنفرض أن الهدف تقليل حوادث المرور. عبور الشارع من الأماكن الممنوعة يُعتبر خطرا، لكن من الصعب السيطرة على ذلك. كل شخص يمشي على الشارع معرض للدهس؛ هنا يقع الملايين من المشاة ضحية لهذه المخالفة. وكذلك من الصعب تحويل السائقين المتهورين إلى ملتزمين. يمكن أن تحاول ذلك، بالتدريب على قيادة السيارة جيدا، وحملات تثقيفية، ومزيد من رجال المرور، وغير ذلك. لكن يبقى هناك الملايين من السائقين المتهورين دائما. كذلك من الصعب عمل أي شيء بشأن قيادة السيارة تحت تأثير الخمر؛ بمعنى عمل أي شيء للأثر الدائم. مثلما رأينا، فإن

عمليات الدهم والحملات، وما شابه ذلك تنجح بالفعل، لكن نجاحها قصير الأمد. وحتى أثناء الدهم يُعتقل في الواقع فقط جزء ضئيل من السائقين الثملين (على الأقل مع تكنولوجيا اليوم).

قانون الأعداد الصغيرة إذن يوحي بأن من الأفضل التركيز على السيارات نفسها بجعلها أكثر أمانا. هناك فقط القليل من الشركات التي تصنع السيارات. هذه الشركات كبيرة ومقتدرة، ولديها الكثير من الأذرع السياسية، لكن إذا أصبحت إجراءات الأمان موجودة في كتب التشريعات، فالحكومة نفسها يمكنها التركيز على هؤلاء اللاعبين الفعليين القليلين. جعلُ المصانع تهتم أكثر بتركيب وسائد الأمان سيكون أكثر فاعلية (على الأقل على المدى القريب) من إقناع ملايين السائقين بربط أحزمة الأمان. على نحو مماثل يمكن أن تطبق ضوابط بيع اللحوم بأفضل السبل على مستوى معامل التغليف بدل أن تكون على مستوى محلات القصابين والأسواق التجارية. هذا بطبيعة الحال لا يعني عدم تفتيش هذه المحلات.

الشيء نفسُه يمكن أن يقال عن مجموعات أخرى من الدوافع: ضغط الأقران والصوت الداخلي للضمير والأخلاقيات. لنفرض أنك تريد أن تكون أكثر جدية بشأن التمييز وفقا للجنس في الشركات. لنأخذ مثلا شركة مبيعات عملاقة مثل وولمارت. ربما تؤدي الجهود التي تُبذل لإقناع الإدارة العليا باتخاذ إجراءات فعالة في هذا المجال إلى فارق أكثر من الحملة على مستوى المتاجر الصغيرة التي لكل منها مديره الفرد وعدد قليل من العمال. بطبيعة الحال في نهاية الأمر، الحرب على التمييز وفقا للجنس يمكن لها أن تربح أو تخسر على هذا المستوى الأدنى.

تأثير مخارج ورقة البرسيم

يتحدث كارل ليولاين Karl Llewelyn، وهو واحد من أكثر علماء القانون شهرة في القرن العشرين، عما يسميه «تأثير مخارج ورقة البرسيم» Cloverleaf Effect[20] على الطرق السريعة، يقود السائقون سياراتهم بسرعة عالية عادة؛ لكننا نريد منهم التباطؤ حين يخرجون من الطريق السريع. هناك بعض المخارج مصممة لإجبارهم على هذا. هذه المخارج تتخذ شكل أوراق البرسيم، وتكون حادة الميَلان والالتواء.

إذن هذه المخارج الملتوية وسيلة تُجبر على اتخاذ سلوك يؤدي إلى الموقف المرغوب فيه. يمكنك (نظريا) أن تجعل السائقين يبطئون حين يخرجون من الطريق السريع بفرض نوع من الغرامة عليهم، أو يمكنك (نظريا) حتى إعطاؤهم حلوى مجانية. أو يمكن أن تؤسس حملة تثقيفية. لكن المخارج التي تشبه أوراق البرسيم خطة عمل مختلفة: إنها بنحوٍ ما تجبر السائق على الانصياع. هذه الوسيلة باختصار تجعل الالتزام أسهل من عدم الالتزام. السائق المتهور إلى حد ما لكنه ذو مهارة يمكنه بطبيعة الحال تجاهلُ تصميم هذه المخارج، ويأتي بسرعة عالية خارجا من الطريق السريع، لكن هذا تنتج عنه مخاطر عالية. معظم السائقين يتصرفون كما هو متوقع مع هذه المخارج الملتوية ويبطئون[21].

النظام القانوني مملوء بمثل هذه المخارج الملتوية: أي الإجراءات والوسائل التي تُجبِر على الالتزام أو تجعل المخالفة أكثر صعوبة. النظام القسري لقانون الضريبة عبارة عن بعض المخارج الملتوية القوية والمؤثرة. يحصل الموظف على شيك بالضرائب التي استُقطعت منه. بطبيعة الحال، الناس يبقَون يمارسون الغش بشأن ضرائبهم، لكنهم بالتأكيد يغشون أقل مما إن اختفت إجراءات التدقيق الضريبي، ويضطرون إلى دفع كمية محددة من الأموال كل سنة. الناس الذين ندفع إليهم نقدا (النادل في المطعم الذي يأخذ «البقشيش»، الرسامون تحت ضوء القمر، والسبّاكون، والخادمات) ربما يغشون أكثر من الموظفين الذين يتعاملون بالشيكات.

هناك حقيقة معروفة في الولايات المتحدة وهي أن الشباب، والفقراء، وأفرادا من الأقليات يميلون إلى التصويت للحزب الديموقراطي؛ ومن المعروف أيضا أن هؤلاء الناس لا يظهرون كثيرا عند صناديق الاقتراع مثل السكان البيض وكبار السن. الولاية يمكن أن تُسهِّل إجراءات التسجيل والتصويت؛ على سبيل المثال: أن يُسمَح للناس بالتسجيل حتى في يوم الانتخاب، أو زيادة مقرات الاقتراع، أو السماح بالتصويت المبكر عبر البريد الإلكتروني. لكن الجهة التشريعية في الولاية التي يسيطر عليها الجمهوريون تميل إلى وضع آلية معاكسة. إنهم يجعلون التسجيل والتصويت أكثر صعوبة. يضعون بعض المخارج الملتوية الإضافية. يطالبون مثلا بهوية للتسجيل. هذا يحصل، كما يقولون، لتقليل الغش في عملية التصويت. الكثير من الناس يشكّون في أن السبب الحقيقي هو الحد من عدد الديموقراطيين الذين من المحتمل أن يدلوا بأصواتهم.

قوانين اللافعل يمكن أن تكون شكلا من أشكال المخارج الملتوية. إنها تؤدي دورها حين لا يفعل الخاضعون للقانون شيئا. يكون لتغيير لائحة تتعلق باللافعل في كثير من الأحيان أثر في الأثر، كما أسلفنا. على نحو مماثل لنفرض أنك أردت أن تحرم أبناءك من الميراث؛ يمكنك أن تحرمهم (في ظل القانون الأمريكي) في وصيتك أو بأي وسيلة قانونية أخرى؛ إذا لم تفعل ذلك فإنه يمكنهم المطالبة بنصيبهم. في بلدان يطبق فيها القانون المدني، يكون حرمان الأبناء من الميراث أصعب من هذا. الصيغ القياسية المدونة في الوثائق القانونية تعتبر من المخارج الملتوية الواضحة. الشيكات مثال نراه يوميا. صيغة الشيك ثابتة ومطبوعة بوضوح على الشيك نفسه. وتمتلئ كتب التشريعات بالصيغ والعقود القياسية. كل هذه من المخارج الملتوية.

قانون الضريبة مملوء بمثل هذه المخارج الملتوية. ضريبة المبيعات ربما تدخل ضمن سعر البضاعة التي نشتريها. ونظام تقليص النفقات الاستهلاكية، كما ذكرنا، من المخارج الملتوية. في أحد المطاعم يمكنك في العادة أن تترك البقشيش، وكل شخص تقريبا يفعل هذا. لكن هناك بعض الناس الذين يتركون بقشيشا قليلا أو لا يتركون شيئا. في نظرهم من الأفضل أن يحدد المطعم «أجور الخدمة». هذا في الواقع ما تفعله بعض المطاعم، غالبا في حالة وجود ستة زبائن أو أكثر؛ أو أي عدد من الأشخاص أحيانا. المخارج الملتوية وقوانين اللافعل وكل أنواع «التنبيهات» المختلفة لا تلغي العوامل الأخرى إذا كانت هذه العوامل قوية بما يكفي. ولكن في أغلب الأحيان، تكون قوانين اللافعل والمخارج الملتوية ذات تأثير في الأثر[22].

منحنى الردع: الجانب المدني

تطرقنا فيما سبق إلى منحنى الردع. عندما تكون العقوبة أشد وأكثر تأكيدا، غالبا ما يرتدع الناس. المنحنى هنا منبسط، ويتدرج صعودا بالقياس إلى عقوبات أخرى أقل تأثيرا. هذا المفهوم يستخدم مثلا لتقييم مدى ردع عقوبة الإعدام.

هناك منحنيات ردع في القانون المدني أيضا. في الحملة التي تهدف إلى مكافحة التدخين مثلا، يمكن أن تُرفع الضرائب على السجائر. ومع ارتفاع السعر، ربما ينبسط منحنى ردع التدخين. كلما أصبح الويسكي غالي الثمن، فالأغنياء وحدهم سوف

يشربون. هل يجعل المزيدُ من القضايا عن الخطأ الطبي والتعويضات العالية الأطباءَ أكثر حرصا؟ هذا أمر مشكوك فيه. أغلب الأطباء يريدون أداء عمل رصين ومهني. إنهم يتبعون لوائح خاصة بالأخلاقيات الطبية؛ ويلتزمون بالمعايير المهنية. ربما كان هذا المنحنى منبسطا في السابق. قانون الطلاق (من دون ذريعة الضرر)، كما ذكرنا، يخفض تكلفة الطلاق؛ أي يجعله أرخص وأسهل في الحصول عليه. هل هذا يزيد حالات الطلاق؟ ربما. أغلب الناس (كما نأمل) يريدون البقاء متزوجين. إذا أخبرت زوجين في شهر العسل أن الطلاق الآن مجاني فهذا، كما نفترض، ليس له أي أثر فيهما. الطلاب يتعلمون في كليات الاقتصاد أن السعر المنخفض يدفع الناس إلى الشراء أكثر. لكن هذا صحيح فقط إذا أرادوا تلك السلعة. أما بالنسبة إلى الزوجين المحبين، فإن الثمن لا تأثير له في الطلاق. الطلاق الآن، أو في عصر انتشار هذا النوع من الطلاق، سهلٌ إلى حدٍ ما وقليل التكاليف. السعر الأقل ربما يؤدي إلى بيع المزيد من السيارات أو الغسالات، لكنه لن يؤدي إلى المزيد من حالات الطلاق[23]. لأن ذلك المنحنى كان منبسطا.

هل يردع قانون الجُنح الناسَ عن القيام بأفعال متهورة. إحدى الدراسات، باستخدام بعض السيناريوهات (التي فيها شيء من الخطورة)، فشلت في إيجاد الكثير من الأثر (السيناريوهات تضمنت أشياء مثل الكلام على هاتف خلوي في سيارتك). واختبر الباحثون مجموعة من التفسيرات المحتملة: مثلا هل كانت احتمالية الجنحة «غير مؤكدة من الناحية العملية»[24]. ربما كانت قوانين الجنح (أو بعضها على الأقل) ذاتَ أثر ضئيل، أو لا أثر لها، لأن المنحنى منبسط. الناس لديهم بعض الدوافع التي تمنعهم من التصرف بتهور - السائق المتهور يمكن أن يقتل نفسه، إلى جانب قتل بعض الناس - ولا داعي لذكر الاعتبارات الأخلاقية الأخرى. إذا كانت أعداد السائقين المتهورين قد تضاءلت، فهذا من شأنه أن يقلل أثر لوائح قانون الجنح.

إذا أخذنا بنظر الاعتبار جانب المحفزات، فإن منح مزيد من النقود، بطبيعة الحال، له أثر؛ لكن هنا أيضا توجد حدود. الشركة التي تحقق أرباحا عالية، والتي بالكاد تستطيع تلبية الطلبات على منتجاتها، ستكون غبية إذا خفضت الأسعار. هل الضرائب العالية تزيد نسبة التبرعات الخيرية؟ ربما يحصل هذا. وربما يحصل

بمعدلات عالية أيضا. لكن إذا كان الناس سابقا يتبرعون بكل ما يستطيعون التبرع به، فلا يحصل تغيير. الأثر الفعلي، بطبيعة الحال، مسألة تجريبية.

الضبط الذاتي

في المجتمعات الحديثة المتطورة، تنتشر ضوابط وتنظيمات العمل في كل مكان. إضافة إلى هذا، يمارس كثير من الجماعات والمؤسسات ما يُعرف بالضبط الذاتي؛ أي أنها تبتكر وتنشر القوانين الخاصة بها. في بعض الأحيان، تتمثل الفكرة في استبعاد أو التخلص من مزيد من الضوابط التي ليست في مصلحة جهة معينة. إنها طريقة في أن تقول (للنظام)، انظر، لا داعي لإصدار حزمة من القوانين التي تقيد أعمالنا؛ نحن يمكننا السيطرة على أعمالنا بأنفسنا. هناك بعض المؤسسات والشركات تنشغل بما يمكن أن نسميه الالتزام الوقائي؛ إنهم يتصرفون هكذا لاستبعاد أي قوانين وضوابط غيرِ مرغوب فيها. القانون الذي تعمل به الصناعة يتوقع الضوابط الحكومية، لكن يتقبلها بشروط محددة تنسجم مع مصالحها. هناك كثير مما يمكن أن يسمى «الضبط الذاتي» في الصناعة يقع ضمن هذا التصنيف. على سبيل المثال في مواجهة كثير من الشكاوى (وموجة محتملة من القوانين) عن المشروبات المشبّعة بالسكر في المدارس العامة، اتفقت الشركات الكبرى في الجمعية الأمريكية للمشروبات على اتباع ضوابط ذاتية خاصة بها؛ أعطت وعودا بأنها سوف تفرض رقابة مشددة على المشروبات الغازية في المدارس[25].

لقد أشار جون بريثوايت John Braithwaite إلى ممارسة يسميها «الضبط الذاتي الإجباري» Enforced Self-Regulation[26] هذا ليس ضبطا من الأعلى إلى الأسفل («قيادة وسيطرة») أو ضبطا ذاتيا بحتا، حيث لا تمارس الحكومة أي دور (معلن). في الضبط الذاتي الإجباري، تضع الجهات المنظمة أهداف السياسة؛ ثم تترك للشركات أن تفعل البقية. الشركات تضع اللوائح والإجراءات التي توصلها إلى الهدف، وهي مسؤولة أيضا عن وضع هذه اللوائح والإجراءات قيد التطبيق[27].

هل يمكن أن ينجح الضبط الذاتي؟ هذا يختلف من حالة إلى أخرى. بصورة إجمالية، الضبط الذاتي، اللوائح الخاصة بكل صناعة، وما شابه ذلك يمكن أن تكون أقل حزما من القوانين الرسمية (أو القوانين الرسمية التي نخشى منها)؛ وإلا فلماذا نبالي بها؟ غير أننا أحيانا لا نخشى الضوابط الحازمة جدا، لكن الضوابط

التي ليست بالمسار الصحيح، أو تلك التي لا تحس باحتياجات الصناعة. هناك أهمية بالغة للصناعات في الالتزام والتصرف كمواطنين جيدين. وأحيانا هناك أسباب تنافسية رائعة تدعو إلى الالتزام. شركات المشروبات الكبرى ربما تكون على استعداد لسحب المشروبات الغنية بالسكر من المدارس، لأنها تستطيع أن تأتي بمشروبات أخرى (قناني المياه، مشروبات حمية، مشروبات رياضيين)، التي بإمكانها صناعتها وتسويقها[28]. ربما يكون الضبط الذاتي أحيانا أكثر فاعلية من الضوابط الحكومية؛ ربما تضطلع الشركات الصناعية بدور أفضل وأسرع في تطبيق اللوائح. الضبط الذاتي يحصل أيضا من أجل خلق علاقات عامة جيدة. السياحة والسفر مثلا تجارة حساسة؛ يمكن أن يسبب الزبائن غيرُ الراضين أو الدائمون بعض المشاكل في هذا المجال. من أجل تجنب المشاكل، أصدرت جمعية وكلاء السياحة البريطانيين مجموعة من اللوائح، وشكلت لجنة للإشراف على تطبيقها، مع صلاحيات لمعاقبة الأعضاء الذين يخرقون اللوائح[29].

تُعتبر صناعة الطاقة النووية في الولايات المتحدة مثالا مذهلا في مجال الضبط الذاتي عندما يوضع قيدَ التطبيق. هذه الصناعة كانت تشعر بالقلق البالغ حين وقعت حادثة خطيرة في ثري مايل آيلاند Three Mile Island، وهو مصنع الطاقة النووية في بنلسلفانيا. ردا على ذلك، شكلت الشركات الصناعية المتخصصة معهد عمليات الطاقة النووية INPO(*). هذا المعهد حقق نجاحا بارزا في الحفاظ على معايير عالية للسلامة وتعزيز صلاحيات الإدارة الصارمة، وتولى تجميع وحدات مختلفة ضمن هذه الصناعة، وأوجد نوعا من الاتحاد المتماسك. في هذه الصناعة، كما أشار جوزيف ف. رِيس Joseph V. Rees، يُعتبر كل واحد من مصانع الطاقة «رهينة لدى المصانع الأخرى»[30]. أي مشكلة تحصل في مصنع للصابون أو الإسمنت لن تهدد غيرها من المصانع المماثلة، لكن إذا وقع حادث خطير في مصنع للطاقة النووية ربما يؤدي هذا إلى إثارة الرأي العام ضد الصناعة برمتها.

صناعة الطاقة النووية بالتأكيد ذات طبيعة خاصة. لكن هناك أمثلة أخرى تَستخدم فيها الصناعات الحساسة إجراءات الضبط الذاتي الوقائية. المثال الشهير

(*)Institution of Nuclear Power Operations.

على هذا يأتي من تاريخ صناعة الأفلام السينمائية. ابتداء من الثلاثينيات إلى الخمسينيات، كانت استوديوهات هوليوود تُخضع نفسها لاتفاقية إنتاج صارمة وموسعة، تُطبَّق على جميع الأفلام التي تُنتَج في الولايات المتحدة[31]. لا يُسمَح بمشاهد العري، ولا بالكلمات النابية، ولا بمشاهد جنسية مبالغ فيها؛ وحتى المتزوجون في الفيلم عليهم النوم في سريرين متجاورين؛ ولا يُسمح بعرض جريمة بلا عقاب؛ ولا بعرض الزنا في سياق استحسان؛ ولا يُسمح بانتقاد الأديان المعروفة. لقد وَضعت استوديوهات الأفلام نفسَها تحت هذه القيود باختيارِها. وفي وقتٍ لاحق كان عدم الالتزام بتلك الأخلاقيات في أفلام هوليوود يؤدي إلى موجة من الانتقادات (ليس من الجماهير بطبيعة الحال)؛ بعض الولايات والمدن كانت تتبنى بصرامةٍ لوائحَ الرقابة. وكانت الشركات الكبرى خائفةً إلى حد بعيد من ضوابط السيطرةِ الفدرالية على الأفلام. ثم أجبرت الصناعةُ نفسَها على اتباع اللوائح التي لم تتحول قط إلى قوانين، وربما لن تتحول.

7

ضغط الأقران

لا بدَّ أن يُفسِّر مفهومُ الثواب والعقاب الكثيرَ من أنماط السلوك البشري، لكن من الواضح أنه لا يفسر كل شيء. لماذا يدفع الناس الضرائب؟ من وجهة نظر بعض الاقتصاديين هذا لغز محيّر. يكون تطبيق القانون أحيانا متواضعا، متلكئا، بطيئا، مكلفا، وغير فعال؛ بينما لا تكون العقوبات شديدة دائما. باختصارٍ التهربُ من الضريبة، على رغم أنه شائع كثيرا، كان ينبغي أن يكون أكثر شيوعا مما هو عليه في الواقع (وفق ما يُتَصوَّر). فكرة المخارج الملتوية التي تشبه أوراق البرسيم (في الردع مثلا) يمكن أن تكون جزءا من الجواب. لكن من الواضح أن هناك عوامل أخرى تعمل عملها هنا، ليس

«معايير الأغلبية، بطبيعة الحال، هي المصدر الأساسي للقانون، لكن هذه المعايير يمكن أن تتعارض مع معايير الثقافة الفرعية»

الخوف فقط من أن يُقبض على المرء ويعاقَب. لماذا يلتزم الناس بالقانون حتى إذا كانوا لا يتوقعون القبض عليهم، أو أن يواجهوا عقوبة؟

الأجوبةُ واضحةٌ جدا؛ أحد العوامل ربما كان ما نسميه ضغط الأقران. مثل الثواب والعقاب، هذا ليس عاملا منفردا بمعزل عن غيره، لكنه عبارة عن مجموعة من العوامل. الفكرة بسيطة بصفة عامة: الناس يريدون الحصول على موافقة أصدقائهم، عائلتهم، جماعتهم. يريدون تجنب الشائعات، الفضيحة، الإحساس بالخجل. هؤلاء الأصدقاء، العائلة، القبيلة، الجماعة، النوادي، المنظمات التي ننتمي إليها، الكنائس، المدارس: كل هذه الفئات مهمة لنا وتؤثر فينا بقوة وتغير ما نفكر فيه ونفعله. إذا كانت جماعة الأقران تريدنا أن نطيع القانون فنحن نطيع. وإذا كانت جماعة الأقران تقول لنا لا تطيعوا فهذا أيضا ربما يغيّر سلوكنا.

كما أشرنا سابقا هناك أنواع من الأقران؛ ربما يكونون الأم والأب، أو الأقارب الآخرين، أو الأصدقاء المقربين، أو جماعتك، أو رفاقك، أو قبيلتك، أو أي مجموعة تعمل معها، أو ببساطة الناس عامة. لقد درس يوهانز فيست Johannes Feest سلوك السائقين في كاليفورنيا الشمالية. اختبأ في جانب الطريق وراح يراقب السيارات وهي تقترب من علامة التوقف. لم يكن هناك رجال شرطة. بعض الناس كانوا يتوقفون، وآخرون يبطئون إلى حدٍ ما، وبعضهم يمضون بلا توقف. من الأمور التي أثارت استغراب فيست أن السائقين الذين كانوا وحدهم في السيارة يخالفون أكثر من السائقين الذين معهم شخصٌ آخر[1]. هل كان المشاة على الرصيف في نيويورك - موضوعُ دراسة أخرى - يعبُرون الشارع حتى عندما تكون هناك علامة «لا تعبر»؟ ربما يبدو من غير المحتمل أن يقف الشخص (وهو في الواقع ممثل متعاون مع الجهة التي تُجري التجربة) على الرصيف ويمتثل للقانون. أما إذا كان ذلك الشخص، من جهة أخرى، يخالف القانون ويعبر الشارع، فالناس الآخرون يميلون إلى فعل الشيء نفسه[2].

يمكن أن يكون ضغط الأقران قوة مؤثرة للغاية. العادات والممارسات اليومية والتقاليد تحدد الكثير من سلوكياتنا. بصرف النظر عما يعتقده الاقتصاديون، ليس الكثير مما نفعله يوميا نتاج حسابات عقلانية. لا أحد يعيش حياته ومعه مقياس للكلفة والمنفعة في دماغه. العادات والتقاليد يزرعها فينا الأمهات

والآباء، والمعلمون في المدارس، ورجال الدين، والأصدقاء والجيران، البشر كائنات اجتماعية، إنهم يحتاجون إلى التواصل. العزلة التامة عن الناس حالة شاذة. السلوك القانوني، مثل كل الأشكال الأخرى للسلوك، يعكس هذه الحقيقة الأساسية. يمكن أن تكون الروابط الاجتماعية، إذا توخينا الدقة، قوية أو ضعيفة. أفراد الكنيسة يمكن أن يكونوا كل شيء لدى بعض الناس، أو لا يمثلون شيئا للآخرين. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الروابط العائلية.

تتخذ المجتمعات، وخصوصا المجتمعات الحديثة، تركيبة معقدة. كل المجتمعات الكبرى تكون تعددية؛ ولا تكون متجانسة ثقافيا أو أخلاقيا. كلها ذات ثقافات فرعية خاصة بها. وهذه الثقافات لها معاييرها، وأشكال خاصة من ضغط الأقران. ضغط الثقافة الفرعية ربما يختلط أو لا يختلط مع ضغط المعايير المتبعة لدى الأغلبية. معايير الأغلبية، بطبيعة الحال، هي المصدر الأساسي للقانون، لكن هذه المعايير يمكن أن تتعارض مع معايير الثقافة الفرعية. مثل هذه الصراعات موجودة في كل مكان من النظام القانوني. يستجيب أفراد العصابات الإجرامية لما يفرضه عليهم قائدهم، حتى إذا كان ذلك يعني خرق القانون. ويتبع الأفراد المتحمسون لمعتقد ديني ما يمليه عليهم إيمانهم باقتناع تام؛ هناك أفراد آخرون وُلدوا على هذا المعتقد، يطيعون ما تمليه عليهم معتقداتهم التي يرونها مفروضة عليهم، لأن خرق هذه المعتقدات يؤدي إلى رفض المجتمع لهم، أو يعرضهم للطرد والنبذ، وربما أسوأ من ذلك.

العلاقات العائلية من أكثر أنواع ضغط «الأقران» قوة: الوالدان، الإخوة والأخوات، الأزواج، الشركاء على مدى طويل. هناك دراسة في ولاية أوريغون تتناول الرجال الذين لديهم سجلات جنائية: الرجال المتزوجون ليس من المحتمل أن يعودوا إلى ممارساتهم الإجرامية السابقة (على الأقل كما يقاس الأمر بعدد مرات الاعتقال) بالقياس إلى الذين بقوا ذئابا منفردة[3]. هل يحصل هذا بسبب ضغط الشريك، سواء بصراحة أو ببعض الإشارات الصامتة؟ هذا يبدو محتملا. كذلك فإن الرجال المتزوجين، أو الذين لديهم علاقات التزام، يميلون إلى الانشغال بشؤون العائلة؛ الميول الإجرامية إلى حدٍ ما تتساقط على جانبي الطريق. لكن ربما تجري الأسباب في الاتجاه المعاكس. بعض المجرمين السابقين يُحتمل أكثر أن يتزوجوا

ويقيموا روابط بالقياس إلى الآخرين. ربما هذه النماذج لا ترجع إلى حياة الجريمة بأي حال من الأحوال. وعلى رغم ذلك لا يوجد سبب يدعونا إلى الشك في أن بعض الأقران المقربين لهم قدرة مذهلة على تغيير طريقة تفكير وعمل شخص ما.

ضغط الأقران، كما قلنا، يمكن أن يؤثر بهذه الطريقة أو تلك. في دراسة أوريغون التي ذكرناها آنفا إذا كانت الزوجة أو العشيقة نفسها «غير اجتماعية»، أي أنها يمكن أن تخرق القانون باختيارها، فالعلاقة تفقد خصائصها «الوقائية»[4]. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن تأثير الأصدقاء. هؤلاء الأصدقاء يمكن أن تكون لهم وظيفة «وقائية»؛ لكن في العصابات الإجرامية، ربما يشجع الأصدقاء (أو يجبِرون) المنتمين الجدد على خرق القانون والمضي مع الآخرين الذين يفعلون ذلك. توضح الدراسات الأكاديمية التي تتناول الجنوح الكثير من هذه الخصائص في حياة العصابات الإجرامية. الشباب الذين لديهم أصدقاء يمارسون العنف، والذين يرون ويمارسون مشاهد العنف، من المحتمل جدا أن تجذبهم ثقافة العنف[5]. هنا يكون الأقران مصدرا مباشرا لسلوك الانحراف. إحدى الدراسات التي تتطرق إلى سلوك الشباب حاولت قياس جانب المخاطرة لديهم (باستخدام تجريبي للعبة فيديو تسمى «تشيكن» Chicken)؛ وجدت الدراسة أن الشباب كانوا «يُقدِمون على المخاطرة أكثر أثناء هذه اللعبة» إذا كان معهم بعض الأقران، مقارنة بالمخاطرة التي يقدمون عليها إذا كانوا وحدهم[6].

لكن كما نفترض بالإمكان الشك في السبب والنتيجة فيما يتعلق بهذه الدراسات. الطيور على أشكالها تقع، كما يقولون. لكن الشاب المراهق الذي ربما تدفعه شخصيته باتجاه الجنوح يمكن أن ينجذب أيضا إلى شباب معتدلين، وعندئذ كل واحد منهم يؤثر في الآخر. الشباب الذين ينضمون إلى عصابات إجرامية ربما يكونون مختلفين عن غيرهم. المهووسون بالغناء في الكنيسة وبالكمبيوتر يتجنبون هذه العصابات، إذا كان باستطاعتهم الخلاص منهم. من المحتمل أن الشخصية تُحدث فارقا، وكذلك تركيبة العائلة، وسياق الحياة الاجتماعية.

تنتعش العصابات الإجرامية في المناطق الفقيرة، حيث يكون هؤلاء المهووسون نادرين. الضغط الذي يدفع إلى الانضمام إلى إحدى العصابات يكون شديدا هنا؛ وحالما ينضم الإنسان إليهم، يواجه ضغطا للمضي في هذه الحياة وسلوك العصابة[7].

أن تكون العصابات الإجرامية منتشرة في المدن الكبرى وتعيش على ممارسة العنف، فهي حقيقة واضحة للعيان. هنا يزداد عنصر الانجذاب إلى العصابات. لقد أجرى مارك فلايشر Mark Fleisher مقابلات مع منحرفين كثيرين من الشباب؛ حيث وجد أن الخاضعين للتجربة «يتأثرون سلوكيا ويميلون إلى الانضمام إلى غيرهم من المنبوذين والمراهقين المشردين». الإحباط الذي يعانونه «ومشاعرهم المعذبة ومعاناتهم بسبب حالات مرضية ونفسية متعبة ربما تزول قليلا أو تخففها المتعة المؤقتة لتلك الطقوس والسلوكيات المنحرفة.. وحالة الخدر من أثر المخدرات والكحول»[8]. واستنتجت دراسة أخرى عن إدمان المخدرات أن الأصدقاء هم الذين يقدمون الشباب الجدد إلى عالم الجنوح، لكن هناك «عوامل اختيار» تمارس دورا حيويا ضمن هذا السياق[9]. من الصعوبة فصل هذين العاملين أحدهما عن الآخر: هل ضغط الأقران يؤدي دور المحفز؛ أو أن الفتى ينجذب إلى العصابة مثلما تنجذب الفراشة إلى اللهب؟ وهناك احتمال ثالث: الفكرتان صحيحتان؛ ما تفعله العصابة نوع من «التعزيز»، أي أن «أفرادا جددا يجندون في العصابة من مستنقع البشر الذين ينزعون إلى الانحدار إلى الجريمة والعنف». هذه النزعة تتفاقم عندما ينضمون إلى الوسط، «لأن العصابة توفر لهم البيئة المناسبة التي تشجع على الجريمة وممارسة العنف»[10].

هناك قانون قوي يمنع القتل، وخاصة قتل الأبرياء، في معظم المجتمعات. لكن في هذه الأوقات المحزنة النى نعيشها، تطلعنا الصحف مرة بعد أخرى على إرهابيين انتحاريين، من الشباب الذين يفجرون أنفسهم (ويفجرون الآخرين)، ويلبسون أحزمة ناسفة ويهدرون حياتهم وحياة غيرهم. هناك منظمات تؤمن بالعنف تجنّد هؤلاء الشباب، تستدرجهم وتغسل أدمغتهم، جماعات لا يردعها شيء عن ذبح «الكفار»[11]. هؤلاء المفجرون الانتحاريون، الرجال (والقليل من النساء) الذين يفجرون أنفسهم باسم القضية، هم الجنود المشاة في جيش الإرهاب الذي يمارس العنف الراديكالي. عامل الاختيار موجود هنا أيضا؛ المجندون هم من الشباب الضائعين الذين يبحثون عن هدف في الحياة، يُغريهم شكل متطرف من أشكال الدين. الأيديولوجيا، والظروف، وضغط الأقران (تحديدا بعد التجنيد) هي السموم التي تساعد على تأجج الانفعالات.

«جيوش» الجهاديين هذه، في جانب معين، لا تختلف كثيرا عن الجيوش الأخرى عموما. الجيوش تعتمد على درجة من الانضباط والحزم الشديدين، لكنها تحتاج أيضا وتتطلب قوة مغناطيسية عالية من ضغط الأقران. تعتبر علاقة الرفاق أساسية في القوات المسلحة. التصرف الجبان لن يكون فقط مدعاة للخجل، إنه يعني خذلان رفاقك أيضا. الجيوش يمكن أن تعاقب المتخاذلين بشدة، حتى بالحكم عليهم بالموت. لكن لا يوجد جيش يمكن أن يحافظ على تماسكه إذا أصبح الهرب منه عادة، وإذا ألقى الجنود أسلحتهم جماعيا (وهذا ما يحدث كثيرا في الجيش المندحر الذي يفتقر إلى المعنويات). الشيء الذي يجعل الجيوش تؤدي وظيفتها هو روح الجماعة، والإحساس بالانتماء، ووجود الرفاق في السلاح.

يؤدي الأقران أيضا وظيفة تثقيفية على ما يبدو. الجماعة المنحرفة تعلّم الجنوح للأفراد، وخاصة للمجندين الجدد؛ ربما يسارع هؤلاء إلى التعلم، ومع ذلك تحصل عملية تآلف اجتماعي. يقال إن السجون كليات ذات سمعة بارزة في تعليم الجريمة. القليل من الجرائم «جرائم اجتماعية»، يُعلِّم فيها المحترفون الكبار والأكثر خبرة الأفرادَ الجدد. هذا يمكن أن يقال، على سبيل المثال، عن سرقة السيارات. المستجدون يبدأون بأداء دور «التقصي»؛ ومجموعة الأقران تحول هؤلاء الجدد إلى لصوص سيارات محترفين. إنهم يتعلمون كيف «يفتحون السيارة ويشغلونها من دون مفاتيح»، ويتعلمون أيَ السيارات يستهدفون، وكيف يتفادَون رجال الشرطة، وما إلى ذلك: «نوع من التدريب الأولي على بعض الأمور»[12].

توجد الكثير من الدراسات التي تتناول حياة العصابات الإجرامية، وهي دراسات تعود إلى زمن قديم مثل دراسة ثراشير Thrasher الكلاسيكية في العشرينيات[13]. كانت العصابات في دراسة ثراشير المؤلفة من أطفال شيكاغو - تسرق وتنشل وتبتز قرب المدارس، تفعل ذلك حتى وقت متأخر من الليل - تبدو تقريبا لطيفة بالقياس إلى عصابات العنف في عصرنا. حياة العصابات اليوم ربما تكون من أعراض انتشار الفوضى الاجتماعية. إنها بشكل موسع انعكاس (مَرَضيّ إذا توخينا الدقة) لما سميناه في دراسة أخرى بالمجتمع الأفقي Horizontal Society[14]. الحياة الحديثة صارت تتخذ مسارا أفقيا أكثر من الماضي. بمعنى أنه، في الوقت الحالي، ضَعُفت «قدرات السلطة الرأسية» للوالدين، والقادة، والرؤساء، أمام قدرة الأقران. كل شيء في الحياة،

حتى المُثل العليا والتشريعات، لم يعد ثابتا بل أصبح قابلا للتغيير. الناس يوجهون أنفسهم إلى أولئك الذين يقعون ضمن المستوى الأفقي نفسه، سواء أكان هؤلاء زملاء المدرسة أم الذين يشكلون عصابة صغيرة في الحي، أم الناس الذين يشاركونك هواياتك، دينك، عاداتك؛ الجماعات التي تتألف على أي أساس ابتداء من جامعي الطوابع إلى أفراد زمرة لها متطلبات صعبة. يعيش أطفال الطبقة الوسطى من المجتمع حياة أفقية مثلهم مثل أطفال الغيتو أو أفراد عصابة، لكن سلوك القطيع في حياة الطبقة الوسطى، في أغلب الأحيان، لا يتحول إلى جريمة.

الطاعة والعصيان

ضغط الأقران يمكن أيضا أن يعزل المرء عن مؤثرات أخرى. هذا ينطبق على تجربة مايلغرام الشهيرة (أو سيئة السمعة). لقد أجرى ستانلي مايلغرام Stanley Milgram، المختص في علم النفس الاجتماعي، تجربة كما يفترض لدراسة الذاكرة؛ على الأقل كان هذا غطاء للقصة. الشخص الذي يُجري التجربة يفترض أنه يتمتع بالسلطة والنفوذ، (على ما يبدو) وهو المسؤول عن هذه الدراسة. والأشخاص الأبرياء الذين خضعوا للتجربة كانوا يسلطون صعقات كهربائية على أحد «المتعلمين» عند ارتكابه الأخطاء. المتعلم كان في الواقع ممثلا، لكن الخاضعين للتجربة لا يعرفون ذلك. الفكرة تتمثل في إعطاء صعقات أقوى للمتعلم كلما ارتكب مزيدا من الأخطاء. في الحقيقة لا توجد صعقات على الإطلاق، لكن المتعلم كان يتظاهر بأنه يعاني، أحيانا حتى يضرب الحائط ويبدي علامات على أنه يتألم حقا. كان ذلك يجعل الخاضعين للتجربة عصبيين وغير مرتاحين، لكن المسؤول عن التجربة يطلب منهم الاستمرار وعلى وجهه تعابير متحجرة. من المثير للاستغراب أن الخاضعين للتجربة في أغلب الأحيان يبقون مطيعين، على رغم امتعاضهم وانزعاجهم[15].

كان مايلغرام يحاول إثبات نقطة معينة: الطاعة العمياء للجهة التي تتمتع بالسلطة الواضحة. الخاضعون لتجربته بدا أنهم يتصرفون على طريقة الملك لير: «حتى الكلب يُطاع حين يتولى منصبا»[*]. طاعة السلطة جانب من جوانب المجموعة الثالثة

(*) a dog's obeyed in office.

للدوافع التي تكلمنا عنها (العنصر الأخلاقي أو الذهني). لكن ضمن هذه النقطة هناك شيء آخر يستحق الذكر. حين غيّر مايلغرام التجربة بجلب «أقران» آخرين (كما يبدو) للانضمام إلى الأشخاص الأبرياء الخاضعين للتجربة وتحدى هؤلاء الأقرانُ (الذين كانوا بطبيعة الحال جزءا من الدراسة) المشرفَ على التجربة، كان الخاضعون للتجربة الأبرياء أيضا من المحتمل أن يتوقفوا ويرفضوا إعطاء مزيد من الصعقات[16].

ضمن عامل الأقران هناك نوع من المنحنى، مشابه لمنحنى الردع. كلما كان الضغط قويا من الأقران، زاد احتمال أن يكون هذا الضغط أكثر تأثيرا، لكنه لن يكون مؤثرا بالكامل. ضمن جماعة قوية ومتماسكة - عصابة إجرامية، مذهب ديني - يكون ضغط الأقران كافيا لجعل الجميع يسلكون الخط المحدد تقريبا. لكن في أي جماعة محددة، لا بد من وجود بعضٍ من لا يتمكنون من الالتزام: الأرواحِ المتمردة، والمنحرفين، والذين يتحدَّون، والذين يُنبَذون من مجتمع «الآميش»، وغيرِ الملتزمين. هناك نقطة ينبسط فيها منحنى ضغط الأقران.

وصمة العار والخجل

يشير مفهوم وصمة العار إلى مؤشر أو علامة خارجية مخجلة تلاحق الشخص الذي يخرق لائحة أو معيارا ما. الخجل إحساس بالذنب والإحراج؛ إنه ما تثيره وصمة العار، أو أي شكل آخر من أشكال إلصاق الصفات المخجلة بالشخص الذي تلحق به وصمة العار. وصمة العار عقوبة قوية، والخجل له تأثير قوي في السلوك. الطفل الصغير الذي يوضع في ركنٍ من الصف مع قبعة بالية على رأسه من المحتمل أن يجد ذلك تجربة مهينة. لكن وصمة العار والخجل لا يعملان بالطريقة نفسها مع الجميع. ما يُشعر شخصا معينا بالخجل ربما يعتبره شخص آخر وسامَ شرفٍ. تخيل مجموعة من الشباب يحتجون على هذه الحرب أو تلك أو على عمل الحكومة. إنهم يسدون الشوارع، ويصرخون، ويحملون الرايات. ويقيمون الحواجز. ورجال الشرطة يتدخلون لاعتقالهم. بالنسبة إلى بعض الناس لا يوجد شيء يُشعر بالخجل في الاعتقال، أو الاتهام، وقضاء ليالٍ في السجن، لكن ربما يشعر بهذا رجل من الطبقة الوسطى يُعتقل بتهمة السطو على محل.

تؤثر وصمة العار والخجل بأفضل السبل ضمن ظروف اجتماعية محددة. في المستعمرات الأمريكية مثلا، وخاصة البيوريتانية في نيوإنغلند، كانوا يستفيدون دائما

من عقوبة وصمة العار والخجل. ربما يعرف الكثير من الناس عن «الشارة القرمزية» الشهيرة، علامة الزنا التي استُخدمت لعنوان رواية شهيرة لناثانيل هوثورن. الشارة القرمزية لم تكن ابتكارا أدبيا. كان هناك تشريع في نيوهامبشاير في العام 1701 يفرض على مرتكبي الزنا «حمل حرف A كبير بحجم مناسب»، يخاط على «ثوبهم الخارجي»[17]. السائحون اليوم الذين يزورون ويليامزبورغ Williamsburg، فرجينيا، يجدون أعمدة التشهير the Stocks(*) مسلية؛ إذ يُدخلون رؤوسهم داخل فتحاتها بينما يلتقط أصدقاؤهم الصور. لكن لم يكن الأمر مضحكا في القرن السابع عشر؛ فقد كان هذا يعرِّض الشخص للمهانة والخجل أمام المجتمع كله. الخادم الذي كان يسرق «زوجا من السراويل» في فرجينيا في العام 1638 كان عليه أن يجلس مثبتا إلى عمود التشهير يوم الأحد، مع زوج من السراويل مربوط حول عنقه[18]. في مدينة ماين في العام 1671 كانت هناك امرأة تدعى سارا مورغان Sarah Morgan ضربت زوجها، فأُجبرت على أن «تقف وهي تضع كمامة على فمها نصف ساعة... في ميدان البلدة وكان سبب الإساءة التي ارتكبتها مكتوبا على جبهتها»[19]. الشارة القرمزية، بطبيعة الحال، علامة أكثر ديمومة على سوء التصرف من الوقوف بضع ساعات مثبتا إلى عمود التشهير. فيما يتعلق بالسرقة، وفقا للقوانين والحريات في ماساتشوسيتس (1648)، يمكن أن تتضمن العقوبة قطع الأذن، وهو عمل ليس مؤلما فقط، لكنه أيضا يعتبر وصمة عار: يترك علامة على الشخص مدى حياته[20].

في تلك المستعمرات كانت العقوبة دائما معلنة. الجلد بالسياط كان إحدى العقوبات الشائعة التي تُنفَّذ في ميدان البلدة. كان الجلد بالسياط مؤلما بدنيا، بطبيعة الحال؛ لكنه أيضا يُشعر بالخجل. كان القادة ورجال الدين في ماساتشوسيتس يستخدمون عقوبة وصمة العار والخجل عن قصد لأنهم يعتقدون أنها من أساليب الردع القوية والفعالة. كانت المجتمعات صغيرة ومتداخلة نسبيا، على الأقل من الناحية الدينية، وكان من الصعب الفرار من القدرة الهائلة للرأي العام. في بلدات نيوإنغلند كان ثمة إجماع كبير على المعايير والأعراف، والقيم الأخلاقية، والمُثل الدينية. الأمر يتطلب في ظل هذا الإجماع جعل العقوبات المخجلة تعمل بفاعلية.

(*) عمود التشهير: وسيلة عقوبة، هي عبارة عن إطار خشبي يثبَّت حول رقبة الإنسان ويديه بحيث يظل واقفا - أو قاعدا - أمام الملأ في وضع مُهين. [المحرر].

كان المطلوب من العقوبات العلنية أن تثقف الناس؛ تعمل باعتبارها نوعا من المسرح التعليمي، تلقن دروسا أخلاقية لعامة الناس. والشنق أيضا كان يُنفَّذ في الميادين العامة. في بعض الأحيان كان الشخص المدان يدلي بتصريح تحت أعمدة المشانق، يتكلم عن الخطايا التي قادته إلى هذه الحالة المؤسفة ويحذر الجمهور حتى لا يسلك هذا الطريق[21].

في وقتٍ لاحق، مع حلول القرن التاسع عشر، انخفضت شعبية العقوبات المخجلة. في المدن الكبيرة المتباعدة لم يعد بإمكانك افتراض أن هذه العقوبات تعمل باعتبارها مسرحا تعليميا. لم يعد الناس منغلقين ضمن مجتمعاتهم الصغيرة؛ كان من السهولة مغادرة البلدة، الهرب من الضغط المحلي، أو ببساطة الذوبان في الكتل البشرية للمدن. الشنق أمام الناس تحديدا لم يعد مفيدا، لم يعد ينقل الدروس الأخلاقية. أما الآن فقد صارت تلك العقوبات في المدن المكتظة بالبشر، كما يبدو، تثير نشوة الدم لدى الغوغاء بدلا من ذلك، لهذا أُلغِيت في ولاية بعد أخرى.

ماتزال عقوبة وصمة العار والخجل تنجح بأفضل السبل في مجتمعات صغيرة منغلقة، أو ربما في مجتمعات مثل اليابان، حيث البلاد أحيانا تبدو كأنها عائلة واحدة، على الأقل وفق رأي بعض من درسوا المجتمع الياباني. وصمة العار والخجل مازالت تنجح ضمن جماعات متماسكة مثل الجيش؛ «التحذيرات أو التوبيخ» عقوبة مذكورة في قانون العقوبات الموحد للقوات المسلحة، وهذا بالتأكيد يُفترض أن يكون عقوبة حقيقية[22]. الطوائف الدينية، مثل الآميش، تستخدم وصمة العار والخجل كثيرا. من الناحية النظرية لن تنجح هذه العقوبة كما ينبغي في مجتمعات حديثة معقدة، حيث هناك إجماع ضعيف بشأن المعايير، وحيث من السهل الفرار من الوزر الثقيل لآراء الأقران. لهذا السبب يميل الناس المتشابهون في أفكارهم إلى التجمع في تكتلات أو مساحات - مثل القرى التي يهيمن عليها اليهود الأرثوذوكس أو طائفة الآميش - حيث يمكن للسكان العثور على الألفة والأمان، ويتجنبون مظاهر التمييز والرفض.

يرى بعض العلماء وجود دور أوسع لوصمة العار والخجل، حتى في مجتمعاتنا، وحتى في المدن الكبرى غير متجانسة السكان. يبدو أن بعض القضاة يتفقون على هذا. في ألاباما في العام 2007 فرض أحد القضاة عقوبة مخجلة على امرأة سطت على متجر

وولمارت. جعلها تقف خارج المتجر حاملةً إعلانَ «شطيرة» Sandwich Board(*) عريضا كتب عليه «إنني سارقة؛ سرقت من وولمارت». وهناك رجل من كولورادو كان يقود سيارة خاصة بالشركة بحجة أنه يوصل إحدى الموظفات، بينما هناك دمية على المقعد الخلفي، أُجبِر على الوقوف في أحد التقاطعات مدة من الزمن مع الدمية ولافتة كُتب عليها أن «هذه السيارة ليست لنقل الدمى». وفي قانون تينيسي يُجبَر السائق الثمل على جمع القمامة من جانب الطرق السريعة، وهو يلبس سترة برتقالية كتب عليها «أنا سائق ثمل»[23]. لا شك في أن المرأة التي سرقت متجر وولمارت، والرجل من كولورادو، وجامع القمامة كرهوا هذه العقوبات؛ لكن هل يتحقق أي أثر أكثر من هذا في سلوكهم مستقبلا؟ بحيث ينعكس على جمهور أوسع؟ الجواب ربما يعتمد على ما يعتقده الجمهور الأوسع في مدى كون السطو، أو الغش في نقل الموظفين، أو حتى قيادة السكارى شيئا مخجلا حقا. لكن الإحساس بالخجل لا يتضمن بالضرورة وجود جمهور واسع. الخجل يمكن أن يكون مؤلما ومؤذيا للإنسان بسبب ما يفكر فيه الأصدقاء، والعائلة، والزملاء.

هناك شعار قديم في برودواي يقول: «ليس هناك تشهير سيئ». هذا ربما ينطبق على مسرحيات برودواي، لكنه بالتأكيد لا ينطبق على الناس. بعض الولايات تنشر قوائم بأسماء الناس الذين «يتهربون من الضرائب». في ثلاث ولايات، وفق ما ذكرته إحدى الصحف، تلقت مجموعة من دافعي الضرائب رسائل تخبرهم بأنهم على قائمة المخالفين. ومع مجموعة أخرى حاولت السلطات أن تفرض عقوبة أكثر إخجالا: أعطت قائمة أسماء المخالفين لـ «أشخاص آخرين من المقاطعة نفسها»، وهذا كان على ما يبدو أكثر تأثيرا[24]. في بعض البلدات تُعلن أسماء زبائن العاهرات (الجونز). أو تُنشر أسماء المعتدين جنسيا ضمن إطار «قانون ميغان»، ويُقصَد بهذا حماية الجيران. هنا لا بد أن يكون تأثير وصمة العار صارخا وواضحا، وله تبعات خطيرة.

من الواضح إذن أنه حتى مع عيشنا في مجتمعات كبيرة غير متجانسة، لا في قرى صغيرة يعرف الناس فيها بعضهم بعضا، فإن السياق القانوني لايزال فيه مكان للوصم بالعار والخجل. تُطلَق على المساكن الحكومية في الولايات المتحدة تسميات هي: «منازل

(*) إعلان «الشطيرة»: وسيلة إعلانية هي عبارة عن زوج من الألواح أحدهما مثبت بالآخر يحملهما الشخص بحيث يكون أحد اللوحين أمامه والآخر خلف ظهره، وتدوَّن عليهما عبارات معينة. سمي بـ «إعلان الشطيرة» لكون حامله محاطا بلوحين كما تحاط محتويات الشطيرة بشريحتي خبز. [المحرر].

برويت ـ إيغوي» Pruitt-Igoe في سانت لويس، ميسوري، و«منازل روبرت تيلور» Robert Taylor في شيكاغو، بوصفهما مثالين شهيرين سيئي السمعة. مجرد إطلاق هاتين التسميتين كان متعمدا؛ إذ كان يُقصد به إضفاء وصمة العار على العائلات الفقيرة التي تعيش في تلك «المشاريع». وربما ساهمت هذه الحقيقة في انهيار سمعة المساكن الحكومية، وكراهية الناس لها، وتحوّلها إلى أماكن موبوءة. حتى منازل الفقراء الأمريكية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر سببت إضفاء وصمة العار والخجل على الساكنين. في الكثير من المجتمعات يُضطر «الفقراء المعدمون» إلى العيش في منازل الفقراء تلك ليُغاثوا؛ فلا يوجد أمامهم خيار آخر. الهدف من ذلك كان واضحا، وهو: التأكد من قصر تلك المعونة على الفقراء اليائسين حقا وحدهم. من الناحية التاريخية يجب أن تكون الحياة صعبة على الفقير «غير المستحق»؛ الوصم بالعار، عار اللارفاهية، كان استراتيجية مقصودة. هذه الإستراتيجية لم يُتخلَّ عنها. إذا أردت وصف تلك «المشاريع» بالشكل الصحيح الذي يعرفه الجميع فإن كل من يسكن فيها هم من المستأجرين الفقراء للمساكن الحكومية. أما «مساكن البلدية» في إنجلترا مثلا فلا تسمى هكذا، وربما كان العيش في مساكن البلدية لا يرتبط كثيرا بوصمة العار بالقياس إلى العيش في «المشاريع» الأمريكية.

من المؤكد أن المحاولات الواضحة لاستعمال الإحساس بالخجل سلاحا يكون لها بعض الأثر، على رغم أن هذا ربما يعتمد كثيرا على الخطط ومن هم «الضحايا». هناك قانون في أوهايو، قانون إصلاح المرور Traffic Law Reform Act للعام 2004، أُدرج عنصر الخجل بوصفه سلاحا في المعركة ضد السائقين السكارى. في هذا القانون توضع على السيارة التي يقودها سائق ثمل لوحة خاصة: ذات لون أصفر براق، وعليها كتابة بحروف حمراء. هذا يفترض أن يخبر العالم بأن السائقين المدانين كانوا خلف المقود. لقد درست لورين بورتر Lauren Porter أثر هذا القانون. أدى استخدام تلك اللوحات إلى تقليل الاعتقالات؛ لقد نجحت الخطة لدى بعض السائقين، لكن إلى درجة محدودة فقط. النتائج كانت بالكاد شاملة. اللوحات كما استنتجت الباحثة، «كانت فعّالة هامشيا في تقليل أعداد السائقين السكارى»[25]. ربما يعتمد التأثير على شكل استجابة الناس الآخرين للوحات، وعلى مكانة السائق في مجتمعه، واستجابة أقران السائقين.

يؤكد جيمس ك. وايتمان James Q. Whitman أنه حتى «في مجتمع المدينة الحديث الذي لا يعرف فيه الناس بعضهم بعضا»، يكون لعقوبات

الخجل تأثير محتمل[26]. كل هذا يعتمد على الظروف بطبيعة الحال. وهناك دراسة قديمة تعارض وصمة العار التي تسجَّل بعد رفع قضية قانونية ضد طبيب يرتكب خطأ طبيا. كان لمثل هذه القضايا القانونية تأثير ضعيف جدا[27]. لكن إذا تجمعت قضايا الخطأ الطبي مع الدعاية الجيدة لها فمن المؤكد أن هذا يضرّ بسمعة الطبيب ومهنته. نشر قائمة بأسماء زبائن العاهرات (الجونز) لا بد أن يحرج الرجال من الطبقة الوسطى؛ وبالنسبة إلى وزير أدى القسم على الإنجيل، ربما يكون شيئا مدمرا. إذا انتشرت بعض الأقاويل المخجلة عن مهنة معينة فهذا حتما يؤثر في آراء القاعدة العريضة من الناس. كم من الزبائن سوف يذهبون إلى مطعم إذا كانت هناك لافتة كبيرة في النافذة تقول إن المكان فيه جرذان، أو صراصير، والشروط الصحية فيه معدومة؟ وماذا يحصل إذا كتب في اللافتة: «صاحب هذا المطعم يضرب زوجته»؟ لا يشعر وايتمان بالقلق بشأن تأثير وصمة العار والخجل في «الضحية»؛ حيث إن «الضحية» هنا ربما لا يبالي. المشكلة بالأحرى أن آليات الخجل تشمل الرأي العام، والجمهور. وصمة العار تنجح إذا أثارت ردة فعل لدى المجتمع. ولهذا فهي شكل (ألطف) من أشكال القانون أو من عقوبة الإعدام العلني؛ إنها تثير الرأي العام وتحشده[28]. لكنها يمكن أن تخرج بسهولة عن نطاق السيطرة. إنها يمكن أن تُستخدم لـ «إثارة الشياطين»، أو للقمع، أو لخدمة خطط دكتاتورية، أي أنها «تدعو الرأي العام إلى التنقيب في أحقر زوايا القلب البشري[29]».

لهذا لاتزال عقوبة وصمة العار والخجل هي من الأسلحة الفعّالة. إنها على وجه التحديد فعّالة في هذه الأيام. في زمن وسائل الإعلام الواسعة الانتشار، وشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها من الوسائل، يمكن أن تنتشر الشائعات والأقاويل والانتقادات بسرعة الضوء. عقوبات إساءة التصرف يمكن ألا تتناسب مع «الجريمة». والمثال على ذلك الفتاة التعيسة من كوريا. هذه الشابة رفضت تنظيف المكان بعد أن تغوط كلبها في عربة قطار الأنفاق. ما فعلته بالتأكيد ليس شيئا جديرا بالاحترام؛ ولكنه بالكاد يعتبر إساءة جوهرية. لسوء الحظ بالنسبة إليها، انتشرت في المدونات والفيديوهات كلمات عن الخطأ الذي ارتكبته وأصبحت موضوع سخرية واحتقار ملايين الناس[30]. الناس يمكن أن يخسروا وظائفهم، وأصدقاءهم، واحترام النفس

بعد أن يتعرضوا للوصم بالعار في شبكات التواصل الاجتماعي[31]. هذا أيضا عصر «الإباحية الانتقامية»: نشر صور عارية أو فاضحة لصديقات سابقات (أو أصدقاء) على الإنترنت ليراها ملايين الناس[32].

كل مجتمع له قائمة خاصة بمثل هذه الحوادث، والكلمات، والمواقف التي تُعتبر مخجلة. في بعض المجتمعات، يتفادى الناس الذهاب إلى المحكمة بسبب التقاليد. ربما يكون السطو على البنوك عملا مخجلا، على الأقل قليلا، حتى في المجتمعات الحديثة المتطورة. كان الطلاق ذات يوم مخجلا تماما؛ لكن اليوم تقلص الشعور بالخجل من الطلاق. الإحساس بالخجل حتما يؤثر في معدلات السطو على البنوك أو الطلاق. في عصر العيش المشترك بين الذكور والإناث والثورة الجنسية، لم تعد ممارسة الجنس قبل الزواج فضيحة في أغلب قطاعات المجتمع، أو في أغلب البلدان المتطورة. في الولايات المتحدة، بين العامين 1970 و2000، تضاعف عدد الأزواج الذين يعيشون معا (السكن المشترك) من دون مبالاة بالزواج 10 مرات، حتى وصل إلى 5.5 مليون؛ وفي الوقت الحالي، تعتبر هذه «ممارسة الأغلبية وسط أعداد كبيرة من الناس يعيشون عصر عدم الزواج»[33]. الشيء نفسه يمكن أن يقال إلى حدٍّ ما عن الوضع في أوروبا، وخصوصا في البلدان الأوروبية الشمالية، مثل السويد، وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية. هؤلاء الأزواج يأتون بأطفال، بطبيعة الحال، «غير شرعيين». لكن وصمة العار التي ترتبط بهذه الحالة غير الشرعية، اجتماعيا وقانونيا، تكاد تكون قد اختفت تماما[34].

عامل الخجل عبارة عن عاطفة، لكن يمكن أن يكون له أثر في الأعمال، حتى الأعمال الكبرى، فضلا على تأثيره في الأفراد[35]. الشركات كيانات لا روح لها (يبدو أن للمحكمة العليا رأيا آخر)، لكن الناس الذين يديرون الشركات لهم أرواح. الشركات لا يمكن أن تشعر بالخجل، لكن العاملين فيها يشعرون. وصمة العار والخجل يمكن أن تؤثر في الشركات أكثر مما تؤثر في المطاعم التي ذكرناها. إذا دمرت سمعة شركة بأن تُكشف بعضُ السلوكيات المخجلة، فأنت تحرج موظفي الشركة؛ الأرباح والمبيعات ربما تتأثر بهذا. سواء أحصلت هذه النتائج أم لا، فهي بطبيعة الحال مسألة تخضع للتجربة. مثلما تشير جوديث فان إيرب Judith Van Erp، أغلب «المبادرات التنظيمية للكشف» عن بعض الأمور «لا تنتج عنها ردود أفعال قوية من المستهلكين الدائمين». هذا يحصل لعدد من الأسباب: ربما لا يفهم المستهلكون الموقف، وخصوصا إذا كان

العمل التجاري يرتكب مخالفات فنية، كالمخالفات ضد قوانين مكافحة التلوث مثلا. أو أن الرسالة ربما تضيع ضمن الفوضى الواسعة وأقاويل الصحف والأخبار والمعلومات التي تنهمر على الناس ليل نهار. أو أن المخالفات ربما تكون صغيرة بما يكفي أو أنها متقطعة بحيث إن المستهلكين ببساطة لا يسمعون بها[36].

بصورة عامة هناك جدل واسع بشأن آليات الخجل: ما إذا كانت تنجح، أو يمكن أن تنجح. جزء من المشكلة أن الخجل ليس ظاهرة بسيطة. الخجل يمكن أن يُشعِر بالانحطاط والإذلال؛ يمكن أن يصبح أداة للانتقام، أو ممارسات عنيفة ضد الإنسانية. في كثير من الأمثلة الحديثة يُستخدَم الخجل كعقوبة للإذلال، أو للردع (بصورة عامة وخاصة). لكن الطريقة البيوريتانية لاستخدام الخجل يقصد بها إجمالا أن يكون رادعا. في رأي البيوريتانيين، الخجل يمكن أن يكون جزءا من عملية إعادة الإدماج. الشارة القرمزية، وضع علامة مميزة، قطع الأذنين: نعم، هذه عقوبات ثابتة تدوم طويلا. لكن جلوس الشخص مثبتا على عمود التشهير، أو حمل علامة مخجلة يوما كاملا في الكنيسة: هذان أمران عابران. كان هدفهم تلقين الدرس، سواء للمسيء أو للمجتمع. في نهاية الأمر يُفترَض في المسيء أن يرجع إلى القطيع. الخجل إذن كان جزءا من عملية إيجابية، طريقة لإعادة إدماج المسيئين. أي أن الخجل يلحق بالغفران؛ الخجل يعلم درسا. كان الخجل إذن خطوة في رحلة للرجوع من الخطيئة أو الجريمة إلى المأوى الآمن للمجتمع.

أما سياق العقوبة في المجتمع الأمريكي الحديث، بصورة إجمالية، فهو مصمم للإذلال، وليس لإعادة الإدماج. فكر في بدلات السجن، والأصفاد على اليدين، والاعتقال أمام الملأ مما يمكّن من التقاط صور للمعتقَل، وظروف السجن القاسية. بعض الأنظمة الأوروبية تهدف إلى تقليل الإحساس بالإذلال، وتركز أكثر على إعادة تأهيل السجناء[37]. يحاول النظام الياباني استعمال الخجل بهدف الإدماج. في اليابان إذا قبضت الشرطة على شباب مسيئين، أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات بسيطة، سوف يثقفونهم، يحذرونهم وينصحونهم بالاستقامة. ربما يجعلون أحدهم يوقع اعتذارا ويعطي وعدا بعدم تكرار تلك الأشياء السيئة. ربما يتصلون بعائلته، أو رؤسائه في العمل، أو غيرهم، ويطلبون منهم مراقبة تصرف الشخص المسيء، وحتى يوقّعون معهم اتفاقا مكتوبا يعدون فيه بالمراقبة. تحاول السلطات أيضا إقناع

المسيء بتعويض الضحية. هناك على الأقل بعض الأدلة على أن هذه الإجراءات تنجح، على الأقل في اليابان[38]. هناك، بطبيعة الحال، اختلافات كثيرة في الأنظمة والمجتمعات - بين الولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا مثلا - ومن الصعب استنتاج حكم مؤكد عن أساليب وأنماط إدارة السجون. التوسع في بناء المعتقلات الأمريكية، الأحكام الطويلة جدا، قسوة حياة السجن: هل أفلحت هذه الإجراءات؟ هل أدت إلى تقليص معدلات الجريمة؟ الجيش الهائل من السجناء في الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، «مكبل الإرادة» وهذا ربما يقلل الجرائم قليلا[39]. لكن الدليل، كما رأينا، ضعيف. في الأغلب يبدو أن الرأي العام يشعر بأن القسوة هي كل شيء. لكن في وقت كتابة هذا الكتاب (2016)، يبدو أن المواقف تغيرت - ربما قليلا.

على أي حال، المسألة مطروحة للنقاش. هل تنجح خطط إعادة الإدماج - هل هي ممكنة - في الولايات المتحدة؟ أو في فرنسا؟ أو في أستراليا؟ أو في مجتمعات أخرى أو سياقات أخرى؟ كان هناك اهتمام كبير بعامل الخجل ضمن سياق إعادة الإدماج، كثير منه جاء نتيجة لعمل جون بريثوايت[40]. كانت هناك في الواقع محاولات لاختبار هذا تجريبيا، على رغم أن الأمر لم يكن سهلا[41]. كان جون فاغ Jon Vagg يدرس بعض البيانات في هذا الشأن في هونغ كونغ، وهو مجتمع من الناحية النظرية، لا بد أن يكون متقبلا لإعادة الإدماج بدافع الخجل (مثل اليابان). لقد وجد «التزاما قويا بالتخلي عن أساليب التأنيب والإذلال والاستبعاد»، وعدم التشديد في معاقبة المنحرفين من الشباب، مع أن ذلك يوحي بأن إعادة اندماج هؤلاء الشباب في المجتمع لن تكون سهلة[42]. في إحدى الدراسات التي تتناول دور الرعاية في أستراليا، كانت الفرق التي تفرض الضوابط وتستخدم أساليب الخجل في إعادة الإدماج تحصل على التزام أفضل من الفرق التي تستخدم وصمة العار[43].

الخجل مفهوم معقد، وعاطفة فيها كثير من الألوان والتنويعات. إضافة إلى هذا فالخجل، كما يذكِّرنا وايتمان، يحفّز قدرات الناس، هذا يمكن أن يكون إلى حد ما مثل فتح صندوق باندورا(*). لكن حتما هناك مخاطر ومحددات. حتى جون

(*) صندوق باندورا: يرمز هذا الصندوق في الأساطير الإغريقية إلى أصل الشرور لدى البشر؛ إذ تقول الأسطورة إن الصندوق تضمن كل الشرور التي يمكن أن تعتري البشر، وباندورا هي التي فتحته مسببة انتشار تلك الشرور. [المحرر].

بريثوايت، المدافع القوي عن الخجل باعتباره عنصرا لإعادة الإدماج، يدرك تماما هذه المشاكل. إنه يخبرنا عن قصة أسير حرب أسترالي متهم من قبل رفاقه بسرقة النقود، حُوكم من قبل «محكمة كنغر» Kangaroo Court(*) في المعتقل، وأُدين، وجعلوه يشعر بالعار والخجل، وصدر عليه «حكم كوفنتري» Coventry، أي أنهم كانوا يتجنبون الاختلاط به. نتيجة لهذا، تدهورت صحته ومات خلال أشهر. وفي وقت لاحق، اكتشف رفاقه أنه كان بريئا. الجرذان أخذت النقود واستعملتها في بناء وكرها. إذن الخجل عامل قوي، لكنه ينطوي على مخاطر. يمكن أن يُستخدم، كما يقول بريثوايت، «للسخرية من التنوع... أو ببساطة لقمع التنوع». ويمكن أن يصبح «السلاح الأساسي للاستبداد الذي تمارسه الأغلبية»[44].

ومع ذلك يصرّ بريثوايت على أن المجتمعات الحديثة يمكن أن تستفيد من عامل الخجل في إعادة الإدماج ضمن المعركة ضد الجريمة والانحراف. المجتمعات الحديثة - وبالتأكيد المجتمع الذي يعيش فيه، أستراليا - ليست بالمجتمعات الصغيرة، أو التي يعرف فيها أحدنا الآخر، فهي لا تشبه المستعمرات البيوريتانية في القرن السابع عشر، أو حتى اليابان الحديثة. ومع ذلك فكل شخص يكون جزءا من شبكة صغيرة أو جماعة. عامل الخجل يساعد على إعادة الإدماج إذا طُبق ضمن نطاق العائلة، أو الجماعة، أو شبكة العلاقات؛ وإذا طُبق باحترام ومحبة؛ فهو يفتح فرصة للمسامحة والرجوع إلى الجماعة أو المجتمع. ويمكن أن يكون، على ما يفترض، جزءا من حزمة أساليب لإعادة تأهيل السجناء.

«العدالة التقويمية» Restorative Justice مصطلحٌ آخر يرِد كثيرا في الكتابات الأكاديمية. كانت مفوضية الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation Commission (TRC) الشهيرة في جنوب أفريقيا المثال النموذجي في هذا المجال. بعد انتهاء تلك الفترة المرعبة من الفصل العنصري، كانت لدى هذه المفوضية مهمة الكشف عن الجرائم التي حدثت في الماضي، فأعطت الضحايا صوتا، وتوصلت إلى نوع من التسوية، بديلا - أو تكملةً -

(*) محاكم الكنغر: محاكم تقيمها جهات غير رسمية - أو رسمية في الدول الاستبدادية – تدَّعي تطبيق العدالة لكنها تُعلن أحكامها بناءً على مواقف مسبقة. [المحرر].

للعقوبة الفعلية المستحقة عن الجرائم التي ارتكبت. كانت الفكرة، بعبارة أخرى، محاولة للتقريب بين الضحايا والمعتدين في نظام نموذجي واحد. هنا العدالة التقويمية تحفِّز قدرات الجماهير، ولكن بطريقة إيجابية؛ أو بالأحرى قدرات المجتمع. المعتدي من جانبه يلقى تشجيعا لأن يتحمل المسؤولية، وأن يقدم الاعتذار، والتعويض المناسب. أما الضحايا، فيفترض أن يكون لديهم إحساس بالاقتناع، والتسوية، أو شفاء الجروح؛ هنا تتحقق فوائد سيكولوجية ربما تنتج عن التسامح. وهناك أيضا فكرة في أن المعتدي، حتى إذا لم تحصل لديه تغيُّرات بالمعنى الحرفي، يكون قد تعلم من التجربة، أو مرّ بنوع من التطهير، وتخلى عن طرقه الشريرة. ثم انتشرت هذه التجربة من جنوب أفريقيا إلى بلدان أخرى، ومجتمعات أخرى، وحالات أخرى؛ وظهرت كثير من الأشكال المؤسساتية، وتنوعت المحاولات لتحقيق العدالة التقويمية: على سبيل المثال، المفوضية الوطنية لمتابعة اختفاء الأشخاص(*) في الأرجنتين[45].

ربما ينبغي اختبار جدوى العدالة التقويمية على مستوى كل حالة، وكل مجتمع. هذه الفكرة يؤيدها حشد من المتحمسين. إنهم يعتقدون أنها إذا طُبقت بالنحو الصحيح يمكن أن ترتقي بالعلاج الاجتماعي وتعيد المخالفين إلى المجتمع. هناك بعض الأدلة التي تؤيد هذا، فيما يتعلق بالجانحين من المراهقين مثلا. اليابان، بطبيعة الحال، يفترض أن تكون نموذجا كلاسيكيا للعدالة التقويمية. لكن نجاحها هناك ربما يعتمد على بعض جوانب الثقافة اليابانية (ونظام العدالة الجنائية فيها) وليس من السهل استنساخ تجربتها في أماكن أخرى، خصوصا فيما يتعلق ببعض الجرائم في المجتمع الحديث - القتل مثلا. ربما ينجح هذا في مجتمعات قديمة وتقليدية، لكن الناس اليوم لا بد أنهم يستنكرون أي فكرة لتسوية قضية جريمة عن طريق التعويض بالأبقار والأحصنة، أو النقود، من عائلة المعتدي إلى عائلة الضحية، إلى جانب نوع من الطقوس. هناك باحث واحد على الأقل يرفض فكرة العدالة التقويمية فيما يتعلق بقضايا العنف الأسري؛ فالنساء، في هذه الحالات، يطالبن بـ «نتائج فعالة وآمنة وعادلة»، وليس «الإصلاح الرمزي مثل الاعتذار والمسامحة»[46]. وهناك باحث ألماني

(*)National Commission on the Disappearance of Persons.

آخر يعترض على «العدالة التقويمية»، لأنها «محاولة لإعادة تأسيس نماذج تعود إلى ما قبل العصر الحديث بشأن تسوية النزاعات تحت ظروف المجتمع الحديث»، ويراها خطأ فادحا على ما يبدو[47].

ليس من السهل تحديد ما إذا كانت المصالحة ستنجح أو لن تنجح في الواقع، وما إذا كانت ستحقق أهدافها في الواقع (في حقيقة الأمر، الأهداف نفسها يمكن أن تكون مشوشة إلى حد ما). هناك اثنان من الباحثين درَسا خطط مكتب الضرائب الأسترالي. لقد أرسل هذا المكتب رسائل حازمة إلى المخالفين يطلب فيها الدفع مع حساب الفوائد وتطرق إلى العقوبات. لقي هذا الإجراء الكثير من الامتعاض والغضب، ولم يأتِ لهم بكثير من الأموال. ثم اتخذ المكتب إجراء مختلفا: التشجيع على التسوية، تاركا العقوبات، واعترف بأن دافعي الضرائب تلقوا النصائح من مستشاريهم الماليين. هذه كلمات جميلة - وتسامح حقيقي - في سبيل الحصول على نتائج أفضل[48]. وكذلك يبدو أن الإعفاءات الضريبية وغيرها من الوسائل المماثلة أيضا تحقق الأثر المطلوب.

في الولايات المتحدة، وبعض البلدان الأخرى، كانت حركة المطالبة بحقوق الضحايا قد أدت إلى صدور قوانين تسمح بما يعرف بـ «تصريحات الأثر لدى الضحايا» **Victim Impact Statements**[49]. النقطة السياسية الرئيسة، بلا شك، هي جعل النظام أشد قوة على المدانين، أي أكثر انتقاما عبر السماح للضحايا بسرد قصص معاناتهم (التي كانت حقيقية بما يكفي)[50]. كان يُفترض في القانون أيضا أن يحسم القضية بالنسبة إلى الضحايا. لكن (وهذا شيء محتمل) بعض المعتدين ربما يشعرون بالندم لاحقا، ربما يتحملون المسؤولية؛ تصريحات الضحايا، بعبارة أخرى، ربما تؤدي دورا في العدالة التقويمية. كانت شهادات الضحايا وعائلاتهم أمام لجنة المصالحة في جنوب أفريقيا شيئا مشابها لـ «تصريحات الأثر» في الولايات المتحدة وأستراليا[51].

هناك كثير من الدراسات، أغلبها دراسات أنثروبولوجية، عن الطرق التي تحسم فيها المجتمعات الأمية النزاعات[52]. من الصعوبة الإشارة إلى كل هذه الدراسات، لكن يوجد نوع من الموضوعات المألوفة. هذه المجتمعات في الأغلب صغيرة، كل شخص فيها يعرف الآخر؛ الناس مترابطون بعضهم مع بعض في شبكة

«علاقات معقَّدة»؛ على أي حال تدرك تلك المجتمعات أن مصيرها الاستمرار في العيش المشترك. تحت هذه الظروف ينبغي أن يكون السياق القانوني تقويميا؛ أي أن يحرص على التماسك الاجتماعي. ينبغي تفادي تفكيك الروابط الاجتماعية. الهدف من النظام القانوني إذن ليس تقرير من يكون على حق ومن على خطأ، بالمعنى القانوني أو شبه القانوني، بقدر ما يهدف إلى معالجة التمزق في النسيج الاجتماعي، أو إرجاع التوازن والاتساق، وإرضاء جميع الأطراف، والعائلات، والمجتمع قاطبة وإقناعهم بأن العدالة تأخذ مجراها. في هذه المجتمعات، يؤدي ضغط الأقران دورا في حل النزاعات.

المجتمعات الآسيوية، كما يقال، أكثر تماسكا من المجتمعات الغربية التي تميل أكثر إلى الفردية. أهمية الجماعة والعائلة الواسعة الامتداد في هذه المجتمعات أكبر من نظيرتها في الغرب، خصوصا في تلك المجتمعات - الصين، اليابان، سنغافورة، كوريا - حيث تكون ما تعرف بالتقاليد الكونفوشيوسية سائدة بعمق. في الغرب - ربما في الولايات المتحدة أكثر من غيرها - يفترض أن تكون الشخصية أكثر انعزالا وتحررا، وأفراد المجتمع فيها كالذئاب المنفردة بالقياس إلى التكتل المجتمعي. إنني أشك صراحة في حجة تفترض وجود تأثير ثقافي هائل مستندٍ إلى رأي مفكر عاش منذ أكثر من ألفي سنة. لو كان كونفوشيوس حقا أكثر أهمية مثلا من أفلاطون وأرسطو في الغرب، فهذا يرجع إلى الاستفادة من أعماله في المجالات السياسية والثقافية بعد قرون من موته وربما لا تعتبر اليوم مهمة. على أي حال، الصين واليابان وسنغافورة وكوريا بلدان تختلف كثيرا بعضها عن بعضٍ في أشكال الحكومة، والسلوكيات والأخلاقيات، والدين، وطرق الحياة. وكل مجتمع منها من الواضح أنه يتجه أكثر إلى «الفردية» في عصرنا هذا. اليابان وكوريا تؤسسان للديموقراطية. وثلاثة من هذه البلدان غنية ومتطورة، والبلد الرابع (الصين) على الطريق. كان الناس في أوروبا، في العصور الوسطى، يعيشون في الأغلب ضمن مجتمعات صغيرة: ملوك، وباباوات، وأباطرة - وروابط عائلية - كل ذلك يتطلب الاختلاف بقوة كما في المجتمع الكونفوشيوسي. الشيء الذي أدى إلى تراخي هذه الروابط هو ظهور اقتصاديات السوق، والمؤسسات الديموقراطية، والثورة الصناعية في المدن، والثورة العلمية والتكنولوجية، وجميع العوامل الأخرى التي تأتي مع العالم الحديث المتطور.

إلى أي مدى يكون تأثير الوالدين قويا في المراهقين مثلا؟ لا بد أنه أضعف مما كان في الماضي. ويصبح التأثير أضعف في بعض المجتمعات بالقياس إلى مجتمعات أخرى. لقد درس روبرت هـ. أسلتاين جونير Robert H. Aseltine Jr. انحراف المراهقين، وحاول قياس ما إذا كان للوالدين تأثير أكبر في هؤلاء المنحرفين من تأثير أصدقائهم وأقرانهم فيهم. كان للأصدقاء، كما اتضح له، تأثير أكبر من تأثير الوالدين[53]. ولأني والد أيضا (وأقيم في الولايات المتحدة) أرى أن هذه النتيجة لا تشكل مفاجأة. الوالدان على أي حال نادرا ما يشعران بـ «الراحة». لكن قبل مدة ليست بعيدة كانت كلمة الوالدين، حتى في المجتمعات الغربية، صارمة وحديدية مثل القانون. لم يكن شيئا متصورا بالنسبة إلى الطفل، وحتى الشاب ربما، أن يعصي والده. لأسباب معقدة هذا لم يعد موجودا في كثير من البلدان المتطورة. هذا الدور للوالدين يزداد ضعفا ربما في كل مكان. أكثر فأكثر، كما قلت، لأننا نعيش في مجتمع أفقي.

أيا كان ما يشعر به المرء بشأن الإخجال لإعادة الإدماج، فهذا يعتمد بنحو واضح على السياق والثقافة. الخجل سلاح قوي في بعض الأحيان، وفي أوقات أخرى يكون ضعيفا. ربما يكون من الأفضل نسيان جانب الإخجال والتركيز أكثر على إعادة الإدماج، على الأقل كطريقة لمحاربة الانحراف والجريمة. هناك نظريات عن إعادة التأهيل تفترض أن الجزرة تعمل بنحو أفضل من العصا. في قوانين الولايات المتحدة هناك كثير من العقوبات المشددة على اعتداءات مدمني المخدرات، لكن يقول الباحثون إن الإجراءات المشددة لن تساعد في حل مشكلة تجارة المخدرات أو الإدمان. في بعض المجتمعات، هناك محاكم خاصة تتعامل مع قضايا المخدرات، وربما تكون بديلا من استخدام القسوة المفرطة. هذه المحاكم من أهدافها الإصلاح؛ إنها تقدم المشورة والنصائح من الخبراء، وتوفر خدمات الصحة النفسية، وما شابه ذلك. في منطقتين من فلوريدا، وفق ما ورد في إحدى الدراسات، كان الأشخاص الذين يدخلون هذه المحاكم يحققون نتائج أفضل في مراحل لاحقة بالقياس إلى المخالفين الذين يسلكون اتجاها اعتياديا[54]. من الواضح أن التثقيف والتدريب الذي يتلقاه هؤلاء يقطع طريق الارتداد إلى الإدمان. باختصارٍ، إعادةُ الإدماج يمكن أن تنجح إذا توافرت الفرصة.

نجاح الأعمال

تتناول كثير من الدراسات الأكاديمية عن ضغط الأقران الناسَ العاديين، وخصوصا الشباب، عصابات من الشباب المراهقين والطلاب. لكن ضغط الأقران ليس مجرد لعبة يخضع لها الشباب. ضغط الأقران موجود في كل مكان؛ إنه موجود حتى لدى رجال الأعمال، وكذلك لدى الصغار المنحرفين في العصابات. حتى تصرفات الرجل مع عائلته وإدارة شؤونه المنزلية لا تسلم من تأثير الأقران.

في دراسة شهيرة، أجرى ستيوارت مكاولي مقابلات مع رجال أعمال في ويسكونسن. مكاولي خبير في قانون التعاقدات. كان يحقق في سلوك التعاقد لدى بعض المسؤولين. وجد أنهم يتجاهلون كثيرا من المبادئ الأساسية الرسمية لقانون التعاقد. كانوا بالكاد يتمسكون بحقوقهم التعاقدية. هذا لم يكن إيثارا بالمعنى الحرفي. لا بد أن يكون تقديم الشكاوى ورفع القضايا القانونية عملا مربكا ومكلفا. الشيء الأكثر أهمية لرجال الأعمال العلاقات طويلة الأمد - مثلا بين الموردين والمشترين - وهي من الأمور المهمة أخلاقيا واقتصاديا. التمسك الصارم باللوائح فيما يتعلق بلعبة «التعاقدات» يمكن أن يُعكّر الروابط المهمة ويدمر شبكات التعاون الأساسية. وذلك أيضا يمكن أن يخرق المعايير والتفاهمات بين الناس الذين هم جماعة من الأقران. كانت دراسة مكاولي تركز على نقطة خاصة تتعلق بعدم الالتزام بمبدأ التعاقد، وهذا ما يحصل غالبا. لكن دراسته تشير إلى بعض المواقف التي يستفيد فيها رجال الأعمال في الواقع من ذلك المبدأ؛ في الأغلب حين تتحطم العلاقات بعيدة الأمد - على سبيل المثال، إذا أفلس أحد شركاء التعاقد. الزيجات السعيدة لا تستفيد تحديدا من قانون الطلاق؛ أما الزيجات الفاشلة فتفعل هذا.

كان رجال الأعمال في دراسة مكاولي معنيين بسمعتهم؛ السمعة لديهم شيء مهم، وذات قيمة اقتصادية. لكن «السمعة» مجرد كلمة تعبر عن رأي الأقران فيك. أي شركة، إذا بقيت الأمور الأخرى ثابتة، لا تريد أن تشتهر بسمعتها في التمسك باللوائح، أو أنها جادة وصارمة بنحو غير معقول مع الموردين والمشترين. ومع ذلك فالشخص الساذج فقط سوف ينظر إلى هوامش الربح بوصفها السبب الوحيد الذي يجعل رجال الأعمال «يفعلون الصواب». هؤلاء أيضا بشر؛ يهتمون بما يفكر فيه

الأقران عنهم - أصدقاؤهم، رفاق النادي المحلي الذي ينتمون إليه، رابطتهم المهنية، الناس الذين يأكلون معهم.

لقد أظهر جوزيف ف. ريس، في دراسته عن صناعة الطاقة النووية[55]، التي ذكرناها سابقا، أن ضغط الأقران له تأثير هائل في مديري المصنع. هذا الضغط كان يُسلط عن طريق معهد عمليات الطاقة النووية INPO، وهو كيان خاص أنشأته الصناعة بنفسها لمراقبة مصانع الطاقة النووية والسيطرة عليها وتنظيمها. لقد كشفت الكارثة النووية التي حدثت في مصنع ثري مايل آيلاند عن بعض المشاكل الصناعية المهمة. تخضع صناعة الطاقة النووية، بطبيعة الحال، لضوابط صارمة من الحكومة الفدرالية. قبل إنشاء المعهد، كانت المصانع عادة تلتزم بالضوابط الحكومية، ولكن ضمن المستويات الدنيا، ومن دون أي اعتبارات لما قد يكون «أفضل الإجراءات». كان المعهد قد بعث الحياة في نظام الضوابط؛ وضاعف الأثر المتحقق من ضوابط الدولة. غالبا ما كان أسلوب الضبط الذاتي لدى رجال الأعمال يُمنى بالفشل، لكن إنشاء المعهد لم يكن من الإجراءات الفاشلة؛ فقد كان له أثر قوي جدا في الإدارة، والسلامة، وإدارة المصانع النووية بصورة عامة. من وجهة نظر ريس، مثلما رأينا، أحد الأسباب أن المصانع كانت مثل «الرهائن» بعضها لبعض. أي كارثة نووية تقع في أحد المصانع يمكن أن تنتج عنها مخاطر سياسية على المصانع الأخرى. هذه السلسلة مجتمعة كانت أقوى من حلقاتها الضعيفة. كان هذا من أسباب نجاح المعهد، لكن الطريقة التي حقق بها هذا النجاح كانت ملهمة حقا. يعود الفضل في صناعة الطاقة النووية جزئيا إلى المعهد، الآن صارت تعتبر نوعا من المجتمع المتفرد في خصائصه؛ في الواقع هو مجتمع صغير ومتماسك، تعتبر فيه السمعة على جانبٍ بعيدٍ من الأهمية، والمقاييس والمعايير التي تصدر عن المعهد ذات عناصر مهمة في الإبقاء على تلك السمعة.

لا بد أن يتضمن كل مثال عن الضبط الذاتي عنصرا من عناصر ضغط الأقران. الدراسات التي تتناول سلوك رجال الأعمال، بصورة عامة، تجد أن آراء الأقران في العمل مهمة للالتزام. على سبيل المثال يقول مقاولو البناء، في دراسة لعمال البناء في غرب ولاية واشنطن، إن أقوى محفِّز للالتزام باللوائح والضوابط هو الاهتمام بالسمعة وسط المستهلكين والأفراد الآخرين في المهنة[56]. السمعة وسط المستهلكين

شيء بالغ الأهمية، بطبيعة الحال، لكن الأعمال التجارية أيضا تشكل مجتمعاتها الخاصة. والشركات الخاصة فيها من حَمَلة الأسهم. فبالإضافة إلى الغرامات التي تكلف الشركات بدفعها على خرق هذا القانون أو ذاك، ربما تعاني أيضا انخفاض سعر البورصة لديها. هذا، إذا توخينا الدقة، ربما يأتي في الأغلب من الخوف من أن المستويات الدنيا سوف تعاني أيضا. وهذه النتيجة على ما يبدو لا تحدث - أي أنه لا يوجد «حظر تسويق» - إذا تعرضت الشركات للعقوبة «على خرق الضوابط المتعلقة بطرف ثالث غير فعَّال أو أُدينت بخرق تعليمات المحافظة على البيئة»[57]. لكن ربما يحصل هذا تحديدا لأنه في هذه الحالات لا يوجد ضرر يتعلق بالسمعة؛ حيث إن المستهلكين وجهات أخرى إما لا يعرفون وإما لا يبالون.

إذا كان هناك نوع من «التكتل»، فهذا شيء مهم. يعتبر مكاولي هذا مهما لرجال الأعمال في ويسكونسن، في مصانع الطاقة النووية، وفي كثير من مجالات الأعمال التجارية والمنظمات. بطبيعة الحال، أنت لا تتوقع وجود «تكتل» وسط آلاف الحلاقين أو مطاعم البيتزا أو تجار السيارات، ومع ذلك فالسمعة دائما ذات أهمية. كل هذه الأعمال لها زبائنها، وهي تعتمد على سمعتها بين هؤلاء الزبائن. أي كلمة سيئة عنها يمكن أن تعني الموت للمطاعم. اليوم أصبح اللسان له أذرع تكنولوجية. ذلك يتضمن أصوات الآلاف الذين ينشرون المدونات على الإنترنت. يمكن أن تنجح المطاعم والمتاجر أو تفشل وفق مزاج هؤلاء المدونين.

ترويض النمرة: الضبط في الأعمال الحديثة

في دراسة مثيرة للاهتمام، تناول ماركو فيرويج Marco Verweij نظامين للسيطرة على التلوث في مكانين مختلفين: أحدهما منطقة نهر الراين في أوروبا؛ والآخر منطقة البحيرات العظمى في الولايات المتحدة. كانت أعمال السيطرة في الراين أكثر نجاحا، وكان فيرويج يتساءل عن السبب[58]. لم يحصل هذا لأن مشروع البحيرات العظمى كان فاشلا تماما؛ الشركات الآن تتخلص من كميات قليلة من المواد السامة في البحيرات. لكن مشروع نهر الراين حقق نتائج أفضل.

يتطرق فيرويج إلى عدد من العوامل. لكنه يركز أكثر على أحد العوامل: طريقة تطبيق القانون (أو إن شئت، أسلوب إدارة التطبيق). كان الاتجاه الأمريكي أكثر

عدائية من الاتجاه الأوروبي. الأوروبيون يركزون على التعاون، ويعملون معا، ويطبقون خططا يتفقون عليها بالإجماع. وربما نتيجة لهذا كانت شركات الراين «تجري استثمارات مكثفة في إجراءات حماية المياه التي تتجاوز المعايير القانونية السائدة»[59]. السائحون الذين كانوا يزورون الراين يمكنهم الاستمتاع برؤية القلاع، والمناظر الطبيعية، من دون مصادفة أسماك تطفو وأكوام نفايات سامة. إنها حتما قصة نجاح. أما قصة البحيرات العظمى فهي أقل نجاحا.

كان فيرويج يشعر بأن دراسة الحالة التي اضطلع بها ذات مضامين أوسع. المسائل البيئية معقدة؛ تميل إلى أن تتجاوز الحدود «الإقليمية والعلمية» وتعقيداتها، مما يعني أن «التوصل إلى حلول بشأنها يحتاج إلى تعاون كل المنظمات المعنية»[60]. هذا، كما يرى فيرويج، يستدعي التفكير في الاتجاه الذي حقق النجاح على نحو جيد في الراين.

يمكن أن تكون أنظمة الضوابط الحديثة، ومنها اللوائح التي تتعلق بالسيطرة على التلوث، غاية في التعقيد. إذا أردنا للنجاح أن يتحقق في أنظمة السيطرة فهذا يتطلب التعاون. رجال الأعمال يكافحون للبقاء في وضع يحقق لهم الأرباح. هذا شيء بديهي. لكنهم أيضا لديهم القدرة على التعاون، وإجراء التسويات، والتحرك ضمن إطار اللوائح. رجال الأعمال الكبار لديهم عواطف، طموحات، رغبات. لكن القانون الإداري الأمريكي غالبا ما يكون قاسيا، أو مصابا بما أسماه روبرت كاغان Robert Kagan «التمسك العدواني باللوائح»[61]. الاتجاه المرن في تطبيق القانون ربما ينظف الأنهار، الهواء، البيئة بنحو أكثر فاعلية. لقد نجح الأمر في نهر الراين.

لقد درس روبرت كاغان وزملاؤه «التعامل مع البيئة» في 14 مصنعا للورق في كولومبيا البريطانية، نيوزيلندا، أستراليا، وولايتين أمريكيتين[62]. وأجروا المقابلات مع المديرين والكوادر، وتعاملوا مع مسائل ذات علاقة بالبيئة. كان عمل تلك المصانع يخضع لثلاثة محددات (المؤلفون يسمونها «إجازات» Licenses). الشيء الأول: الحاجة إلى تحقيق الأرباح «إجازة اقتصادية». والثاني: «إجازة قانونية» تتضمن اللوائح والقوانين التي تطبق على الأعمال؛ والثالث: «إجازة اجتماعية»، أي «الضغوط في سبيل أداء بيئي مسؤول» من الجيران، والعاملين،

ومجموعات في المجتمع، ومجموعات مؤيدة، ووسائل الإعلام. إن أهمية التركيز على «الإجازة الاجتماعية» أوجدت اختلافا؛ باختصار، نوعا من تأثير الأقران. كانت الشركات الكبرى تضطلع بأشياء أفضل للالتزام مقارنة بالشركات الصغيرة. هذه الشركات «في العادة تخضع لمراقبة من قرب»، لكنها أيضا كانت تشعر بالغيرة على اسمها التجاري وسمعتها. وبعضها «تجاوز الالتزام»؛ أي أنها كانت تفعل أشياء أكثر مما هو مطلوب منها.

توصل كاغان وزملاؤه أيضا إلى بعض الاستنتاجات المثيرة للاهتمام عن «تفاعل الخوف والواجب». الشركات التي كانت تلتزم تريد أن تتأكد من أن الذين يخرقون القوانين (شركات أخرى) يعاقَبون في الواقع. تطبيق القانون «هو المفتاح نحو بناء ثقافة الالتزام وعدم التهاون في أداء الواجب»[63]. إذا كان الجميع يغشُّون في إحدى الصناعات باستثناء شخص أو شخصين من النزيهين، فهؤلاء النزيهون من المحتمل أن يشعروا بأنهم أغبياء، والأهم من ذلك يُحتمل أن يخسروا أموالهم. إذا كنا نسمع بوجود من يخرقون القانون وماذا يحصل لهم أيضا فهذا يفيد في الردع والتذكير إن لم يشكل تهديدا حقيقيا؛ إنه يؤدي بالشركات إلى مراجعة برامجها البيئية وما شابه ذلك.

غالبا ما تكون أساليب تطبيق الضوابط، وأثر هذه الأساليب، موضوعا للنقاش في الدراسات الأكاديمية. الأساليب «يمكن أن تتشعب بنحو مستمر». في أحد الأطراف يكون التطبيق صارما وتُفرَض عقوبات وإجراءات رسمية؛ وفي الطرف الآخر هناك أساليب «استيعابية» أو «استرضائية» في التطبيق. هناك أيضا كثير من الأساليب الوسطية؛ تكون مرنة أحيانا، وقاسية في أحيان أخرى[64]. لقد درس جوناس تالبيرغ Jonas Talberg أثر التوجيهات التي يصدرها الاتحاد الأوروبي وميّز بين أسلوب التطبيق (الإجباري) والأسلوب الأكثر توجها نحو «الإدارة المرنة»[65]. ربما تتباين الأساليب، وفق رأي الباحثين في هذا الميدان، مع تباين الثقافات المحلية. يُفترض أن أسلوب الضوابط الأمريكية يميل باتجاه السياق «التأديبي» ضمن هذا المقياس. وفقا لرأي روبرت كاغان، فالسياقات الإدارية الأمريكية عموما تركز على «التفاصيل المعقدة للوائح؛ وترجع في كثير من الأحيان إلى طرق قانونية رسمية في تنفيذ سياساتها وحسم النزاعات؛ أو أنها

تميل أكثر إلى العدوانية والأشكال المكلفة للمنازعات القضائية؛ وفرض عقوبات قانونية تأديبية... وتميل أيضا إلى مراجعات قضائية في أكثر الأحيان، ومزيد من المراجعة، والتأخير... والحلول التي يقل احتمال تطبيقها ويقل توقعها»، مقارنة بالأساليب المستخدمة في أماكن أخرى[66].

في الفصل الذي تناولنا فيه التوصيل، أشرنا إلى دراسة عن التعامل مع المخلفات الصناعية في اليابان والولايات المتحدة[67]. كانت الدراسة تركز على شركة متعددة الجنسيات تمتلك المصانع في البلدين. في الولايات المتحدة، كانت هناك متاهة من اللوائح والضوابط؛ والتطبيق صارم وعدواني؛ والمحامون يعملون مثل خلايا النحل؛ والإدارة متلكئة، معارضة، ومعادية. كان الأسلوب الياباني مختلفا بالكامل: يميل إلى الاسترضاء، مفتوح النهايات، يركز على «الإرشاد الإداري» بدل التطبيق الصارم واللجوء إلى التقاضي، مع التركيز على «الأداء وفق المعايير» أو اللوائح المعقدة الصارمة.

يتطرق المؤلفون إلى العوامل التي جعلت المقارنة المباشرة صعبة بالفعل. المصانع الأمريكية كانت تنتج لمصلحة السوق المحلية، بينما المصنع الياباني في الأغلب ينتج للتصدير؛ المصنع الياباني كان يحقق الأرباح، بينما المصانع الأمريكية كانت تحقق أرباحا هامشية. هذا يعني أن المصنع الياباني كان يستطيع بنحو أفضل أن يولي اهتماما أكثر للمسائل البيئية. ومع ذلك يشعر المؤلفون بأن «الاختلافات في تركيبة الضوابط والأساليب.. من القوى الأساسية المستقلة»[68]. النظام القانوني الأمريكي، «بلوائحه الإجبارية، وتطبيقه الذي يميل إلى الروح العدوانية القانونية، وعقوباته الصارمة»، أدى إلى «مشاعر معارضة للضوابط وإلى الشكوك في السلطة التي تضع تلك الضوابط»؛ وهذا من شأنه أن «يعيق تقبل المعايير التنظيمية، ويدعم اعتماد النظام على الضبط القانوني وفرض قرارات تأديبية». النظام باختصار في هذا الشأن «مكلف، ومعقد، ومتعب»[69].

يبدو أن الدراسات بصورة عامة تتفق على أن مزيجا من الجزر والعصي يمكن أن ينجح بنحو أفضل من العصي وحدها. لكن هذا مجرد استنتاج مبسط لكيانٍ هائل من البحوث. تبدأ الدراسات كما يفترض بحقيقة واضحة عن ضوابط الأعمال التجارية الكبرى والمعقدة في الدولة الحديثة. الدولة تضع الضوابط فيما يتعلق

بالمسائل البيئية، الصحة، الرفاهية، الاحتكار، اتحاد المنتجين، البنوك، البورصة، وغير ذلك. الحكومة باعتبارها مؤسسة كبرى لا بد أن تتعارض مصالحها أيضا مع مصالح شركات كبرى. للحصول على أثر، لا يمكن أن يعتمد صناع القانون على القوة الوحشية. كبدايةٍ لا توجد موارد كافية وكوادر لهذا العمل، ولا يوجد مفتشون ومراقبون يكفون للتأكد من أن الجميع يدفعون الضرائب ويلتزمون بالضوابط. الالتزام الطوعي دائما يكون مطلوبا.

إذن التعاون، مهما كان الدافع له، يكون أكثر فاعلية من استخدام الهراوة. الحالات التي تفشل في الامتثال للوائح تقع ضمن ثلاثة أصناف، وفق رأي روبرت كاغان وجون شولز John Scholz. الصنف الأول: «الأشخاص الذين يجرون حسابات أخلاقية»، ويقومون بنوع من تحليل الكلفة–المنفعة ويقررون أن الالتزام لا يستحق العناء. إنهم يسعون إلى الربح بكل بساطة. يفعلون ما في وسعهم للتهرب. والصنف الثاني: «مواطنون لديهم آراء سياسية»، وهم الذين يستجيبون لما هو «عقلاني أو غير عقلاني - وفق تصورهم - من الأوامر التي تفرض الضوابط». إذا أخفقوا في الالتزام، ربما يكون ذلك لأنهم لا يوافقون على اللوائح. والصنف الثالث: رجال أعمال «غير بارعين تنظيميا». هؤلاء يفشلون في الالتزام لأنهم ببساطة لا يستطيعون الالتزام؛ إنهم يعانون إدارة ضعيفة أو لا يعرفون أو لا يفهمون المطلوب منهم[70].

يقول إيان آيريز Ian Ayres وجون بريثوايت وآخرون إن أفضل طريقة للحصول على النتائج المقبولة هي عبر «ضوابط الاستجابة». «طرق التطبيق التأديبية» للوائح «تشبه لعبة القط والفأر مع الضوابط»؛ الشركات هنا «تتحدى روح القانون من خلال استغلال الثغرات، والدولة تضع مزيدا من اللوائح المحددة لتغطية الثغرات». وبذلك تكون النتيجة خليطا من اللوائح غير المتماسكة، «ووضعا قانونيا عقيما» يؤكد التعامل مع المخالفات الصريحة «ويتجاهل المشاكل المنهجية الموجودة ضمنيا»[71]. هذا لا بد أن يثير استغراب المرء كوصف مناسب أيضا لقانون الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة: فهو غابة متشابكة من اللغة الركيكة؛ حالة مجدبة من الأقفال المتشابكة، جملة من الفقرات غير المتماسكة؛ مستنقع للتعبيرات القانونية المعقدة. بطبيعة الحال، كان جيش كامل من المنتفعين يعملون سنوات للحصول على صفقات ضريبية خاصة من الكونغرس. يعود السبب في هذه التعقيدات إلى سباق التسلح

بين الحكومة من جهة، وهي تحاول جاهدة إشباع نهم الوحش للموارد، ومن جهة أخرى هناك المحامون والمحاسبون الأذكياء الذين يبحثون عن نقاط الضعف في خضم هذا البحر الشاسع. وبطبيعة الحال فإن أصحاب المصالح ينتشرون كالجراد في واشنطن، محاولين الحصول على إعفاءات ضريبية لموكليهم.

في الفصل السابق تطرقنا إلى ما أسماه جون بريثوايت «الضبط الذاتي الإجباري»[72]. الجهة التي تفرض الضوابط تخبر رجال الأعمال بما هو متوقع منهم؛ ورجال الأعمال يجدون طرقا للوصول إلى الهدف. كل شركة عليها أن «تكتب مجموعة من اللوائح المصممة خصيصا لتناسب الحالات التي تواجه تلك الشركة». ربما توافق الجهة التي تضع الضوابط على تلك اللوائح (أو تقترح تغييرات). بعد ذلك تنفذ الشركة الخطة المصممة لتناسبها. هذا الجانب يعني «الضبط الذاتي»، لكنه يعني أيضا تطبيق القانون، لأن مخالفة «اللوائح المكتوبة بصفة خاصة والمتفق عليها علنا يكون عرضة لعقوبات قانونية». في هذا النوع من النظام، «يتغير دور جهة تطبيق القانون من اكتشاف مخالفة اللوائح المصممة لتقليل خطورة العقاب، إلى تقييم سياقات التعامل مع المخاطر»[73]. هناك اسم آخر لهذا الأسلوب «ضوابط الأداء». هذه الفكرة في الأساس لا تختلف عن الأفكار الأخرى. الجهات التي تضع ضوابط التنفيذ ليست هي التي تضع اللوائح. إنها بالأحرى تضع الأهداف لإدارة الأعمال (تقليص معدلات التلوث مثلا، أو جعل المتاجر تبيع أغذية صحية)[74]. في إمكان رجال الأعمال محاولة الوصول إلى الهدف بأي وسيلة مناسبة لهم. تشكل الجهات التي تضع الضوابط والجهات التي تخضع للضوابط نوعا من المجتمع، يتعاملان معا، وكل جانب يتفهم آراء الجانب الآخر.

هل ينجح هذا الاتجاه؟ إنه ليس، بطبيعة الحال، عصا سحرية؛ لا بد أن تعتمد النتائج على الملابسات[75]. كل دراسة محددة للدوائر الرسمية أو الصناعات التي تمارس «الضبط الذاتي الإجباري» يمكن أن تظهر وجود بعض المخالفات. لقد تطرقت روباين فيرمان وشارلوت ياب إلى مجال الأعمال في إنجلترا والتي تخضع للوائح سلامة المنتجات الغذائية. كانت هذه الأعمال صغيرة أو متوسطة الحجم. كانت الأساليب المتبعة في الضوابط - هل المفتشون يحاولون «التثقيف» أو التهديد - تتباين من سلطة محلية إلى الأخرى. هذه الأعمال من

الناحية النموذجية لم تكن لديها «أنظمة مطبقة للتعامل مع المخاطر». لكن كان الالتزام هو «النتيجة» المطلوبة. حين كان المفتشون يتجولون، «يتفاوض» رجال الأعمال مع هؤلاء المفتشين. المفتشون يأتون فجأة، ويشيرون إلى وجود خطأ؛ ورجال الأعمال يعالجون ذلك. كان أصحاب الأعمال باختصار يستجيبون. في نظرهم يعني الالتزامُ عملَ ما يخبرهم به المفتش[76]. وتوصلت هازل غين إلى الاستنتاج نفسه في دراسة سابقة عن ضوابط الصحة والسلامة في إنجلترا: كان سلوك الشركات الصغيرة «مستجيبا إلى حد بعيد»، ويقتصر على الإجراء المحدد «الذي يطلبه المفتشون في زياراتهم المتكررة عموما». أما الشركات الكبيرة، فكانت أكثر «مبادرة»؛ أي أنها تولي الصحة والسلامة «أهمية عالية»[77]. في اليابان كانت الجهات التي تطبق الضوابط في قانون السيطرة على تلوث المياه تقوم بجولاتها لفحص المياه بحثا عن التلوث. تقريبا في 10 في المائة من الحالات، كانوا يجدون مشكلة. ثم يبادرون إلى إصدار «دليل إرشادي إداري»، أو «رسالة تحذير غير ملزمة قانونيا»، ويزورون الموقع مرة ثانية ليشاهدوا إن كانت المشكلة قد عولجت. وكان الالتزام يظهر واضحا تقريبا في كل الحالات[78].

مثلما يتضح هناك دراسات وبحوث هائلة عن أساليب فرض الضوابط، ونجاحها أو فشلها، بحيث تسبب الإرباك إلى حد ما. إضافة إلى ضوابط الاستجابة، هناك ما يعرف بـ «الضوابط الذكية»، «ضوابط الخطورة»، وحتى «ضوابط الاستجابة الحقيقية»[79]. هذه كلها في الأساس تتقبل الفكرة التي وراء ضوابط الاستجابة، أي رفض الأسلوب التأديبي، وهناك ضوابط القيادة والسيطرة، التي لا تنجح كثيرا (على ما يبدو). يؤيد روبرت بالدون Robert Baldwin وجوليا بلاك Julia Black «ضوابط الاستجابة الحقيقية» (في مقابل ما يتصور المرء أنه «نوع من ضوابط الاستجابة»)، وينتقدان ما يعتبرانه الأساس النظري غير الصحيح لكثير من الدراسات. البحوث ينبغي أن تغطي «خمسة عناصر أو واجبات» تتعلق بالتطبيق: «الكشف عن السلوك غير المرغوب فيه أو غير الملتزم، تطوير أدوات واستراتيجيات للتعامل مع ذلك السلوك، فرض تطبيق هذه الأدوات والاستراتيجيات على الأرض، تقييم النجاح أو الفشل، وتعديل الاتجاهات وفق الضرورة»[80]. هذه بلا شك قائمة فحص مفيدة. لكنها لا تتفادى

المشكلة الموجودة ضمنيا، وهي أن الضوابط (بشأن عمل ما) تعتبر لغزا محيرا، يتضمن مئات القطع من أحجام وأشكال مختلفة. من الصعوبة، وربما من المستحيل، وضعها كلها معا للخروج بلوحة واحدة.

لنأخذ العنصر الأول: الكشف عن المخالفات. يمكن أن يكون هذا العنصر صعب التحقق أو سهلا. يكتب بالدون وبلاك عن ضوابط محلات بيع الأسماك في المملكة المتحدة. المحيطات شاسعة طبعا، والصيادون يتنقلون هنا وهناك بين عدد هائل من المرافئ في المملكة المتحدة، «يحتاج التفتيش في البحر إلى الموارد»، وهناك كثير من الطرق لتجنب الوقوع بين يدي جهات التفتيش[81]. هناك مشكلة أيضا، كما يشير المؤلفان، تتعلق بالتهرب من الضريبة - يوجد كثير جدا من دافعي الضرائب، وكثير من المتهربين؛ يمكن أن يقال هذا أيضا عن ضبط محلات القصابة والحلاقين. لنقارن كل هذا مثلا مع مشكلة ضبط مصانع السيارات أو مراقبة مصانع الطاقة النووية.

الباحثون الذين يكتبون عن نظرية أثر الضوابط يذكرونني باختصارٍ بالقصة الشهيرة عن الرجال العميان والفيل(*)؛ هؤلاء كانوا يتلمسون أجزاء مختلفة من الحيوان ويستنتجون الأشياء. هل في إمكاننا أن نقول أي شيء مفيد بشأن البحث برمته؟ يبدو أن الباحثين جميعا يتفقون على أن اتجاه العصا وحده (العقوبة) لن يحقق النتائج الجيدة. الجزرة، أو المغريات يمكن أن تحقق نتائج أفضل. خارج هذا النطاق، كل شيء يبدو أنه يعتمد على نوع العمل، والموقف، وواضعي الضوابط أنفسهم، وربما حتى على أسلوب ونص القانون، ولا داعي إلى أن نذكر الثقافات المحلية.

الجانب الكبير من العمل الأكاديمي بشأن الضوابط كان يركز على الأساليب التي تستخدمها الجهات التي تضع الضوابط، أي على العلاقة بين الدائرة ورجال الأعمال أو الأفراد الخاضعين للدائرة. لكن هناك اختلافا بين أثر القانون في

(*) أسطورة هندية قديمة صاغها الشاعر الأمريكي جون غودفري ساكس John Godfrey Saxe (1816–1887) في قصيدة عنوانها «الرجال العميان والفيل» Blind Men and the Elephant. فحوى الأسطورة أن كل رجل من هؤلاء كان يلمس جزءا من جسد الفيل ويشبهه بشيء مألوف بالنسبة إليه، ثم يطلق حكما تعميميا بأن الفيل كله يشبه هذا الشيء. ونتيجةً لعدم قدرة هؤلاء الرجال على رؤية الفيل كاملا اختلفوا في وصفهم للفيل. [المحرر].

الناس العاديين والأثر في جهات وضع الضوابط. ضوابط الغذاء والدواء لها أثر في صناعة الأدوية، وربما في الأطباء والمرضى. لكن يمكننا أيضا أن نسأل: ما أثر اللوائح التشريعية في الدائرة نفسها، وفي الكوادر، والعاملين في دائرة الغذاء والدواء؟ كيف يتصرفون، ولماذا؟[82]. يمكننا استعمال أدوات التحليل نفسها التي استخدمناها في مناقشة سلوك الأفراد: الثواب والعقاب؛ بماذا يفكر الأقران وماذا يفعلون؛ تصوراتهم عن الأخلاقيات والضمير. ربما يمتعض الباحثون المتشددون، لكن الجهات التي تضع الضوابط من البشر، ولديهم عواطف بشرية عادية. ردود فعل الصناعة التي تخضع للضوابط، بطبيعة الحال، لها أثر هائل في جهات الضبط. الخاضعون للضوابط يمكنهم «السيطرة» **Capture** على الجهات التي تضع الضوابط؛ إنها نوع من متلازمة ستوكهولم **Stockholm syndrome**(*) بالنسبة إلى جهة الضبط الحكومية؛ بحيث تكون الصناعة إلى حدٍ ما هي التي تهيمن وتسيطر، مثل الكائنات التي تأتي من الفضاء الخارجي وتسكن الأجسام البشرية وتسيطر عليها. «السيطرة»، عندما تحصل - وهي بالفعل تحصل - من الواضح أنها تعيق أثر الضوابط. بالتأكيد الصناعات الكبرى التي تتعامل مع إحدى الدوائر يوميا لها تأثير أكبر مثلا من بعض الأشخاص المبعثرين وغير المبالين إلى حدٍ بعيد[83]. على أي حال، حين تكون اللوائح مكلفة ومن الصعب الالتزام بها، أو معقدة كثيرا، فالمخالفات تحدث في أكثر الأحيان. وإذا كان هذا ما يحصل، ربما يخرج الموقف عن السيطرة. من الصعب السيطرة على السلوك إذا كان جميع الناس (تقريبا) يخالفون اللوائح.

مثلما رأينا، فإن أساليب وضع الضوابط تتباين إلى درجة بعيدة في أبعادها من تأديبية بالكامل إلى تضامنية مشتركة. لكن من الواضح أنه لا يمكن التخلي عن العقوبة تماما. أحيانا يكون من اللازم فرض العقوبات على الغش في الصناعة، أو على شركات مثل فولكس واغن التي مارست الغش بنحو خطير، والتي لايزال

(*)متلازمة ستوكهولم: حالة نفسية تعتري الضحية وتجعلها تتعاطف مع المعتدي. وقد شبه المؤلف مفهومَ السيطرة الضبطية Regulatory Capture (وهو أن جهات الضبط الحكومي تتعاطف مع من عليها ضبطهم بدلا من أن تكون صارمة في معاملتهم مما يؤدي إلى سيطرتهم على تلك الجهات) بمتلازمة ستوكهولم بجامع صدور استجابة غير متوقعة من أحد الأطراف. [المحرر].

سلوكها يخرق اللوائح بعد كل الوسائل التي استخدمت ضدها، بعد أن انبسط المنحنى على الأقل.

الفساد

ربما ينجح في اليابان وفنلندا مثلا تطبيق الوسائل المخففة في فرض الضوابط بالقياس إلى ممارسة الشدة والصرامة. لكن هاتين الطريقتين تفترضان أن الضوابط، بغض النظر عن المشكلات التي تعترضها، في الأساس تفي بالغرض، أو على الأقل جزء من الغرض. يمكننا بنحو أو بآخر تجاهل دور الفساد الهائل (على رغم أن الفضائح تظهر في كل مجتمع، ومنها اليابان)[84]. بعض المجتمعات للأسف ينتشر فيها الفساد بنحو بعيد التصور؛ السرقة موجودة في كل مكان على مستوى واسع أو محدود، بحيث يمكن أن يقال إن الفساد يبدد أثر القانون الرسمي. في بعض المجتمعات يجب أن تدفع الرشوة للحصول على أي شيء. كثير من اللوائح الموجودة في الكتب كأنها غير موجودة، والأثر الأساسي للقانون ببساطة ربما يكون فرصة للموظفين الحكوميين، مهما كانت درجاتهم، لملء جيوبهم وجيوب أصدقائهم ومعارفهم. في بلغاريا، وهي على ما يفترض أكثر البلدان فسادا في أوروبا (وليس في العالم حتما)، هناك منظمة غير رسمية مقرها في صوفيا ذكرت في العام 2014 أن هناك 158 ألفا من التعاملات المشوبة بالفساد تجري كل شهر. ونتيجة لهذا، فإن جهات تطبيق القانون (هكذا يقال) مصابة بالشلل حتما[85]. تصنِّف منظمة الشفافية الدولية البلدان على أساس معدلات الفساد: البلدان الأقل فسادا (في العام 2013) الدنمارك ونيوزيلندا؛ والأكثر فسادا (من بين 175 بلدا) السودان، أفغانستان، كوريا الشمالية، الصومال. عندما يصل الفساد إلى نقطة معينة، كما يحصل في البلدان التي في قاع القائمة، يصبح الكفاح ضد الفساد تقريبا بلا أمل. المواطن النزيه يشعر بالانعزال؛ ويبدو تمسكه بالنزاهة عديم الفائدة، ويشعر بضغط هائل للانضمام إلى القطيع (الفاسد).

الفساد غير شائع سياسيا؛ لا أحد يحبه، باستثناء الناس الذين يربحون منه (ويمكن أن يكون هؤلاء مجموعة كبيرة). الأنظمة الجديدة في البلدان التي ينتشر فيها الفساد دائما تعلن الحرب على الفساد. والحكومة الصينية مثلا تعلن هذا

بانتظام. نظام محمدو بوهاري Muhammadu Buhari في نيجيريا (انتخب في أبريل 2015) يعلن هذا كأحد أهدافه الرئيسة[86]. هذه الحملات في العادة لا تحقق شيئا. في بعض الحالات النادرة، تنجح الحكومة بالفعل في التخلص من الفساد. سنغافورة مثالٌ كلاسيكيٌّ في هذا المجال. في كثير من البلدان يحاول المواطنون العاديون إيجاد حل للمشكلة، من خلال الشكوى، المراقبة، إثارة ضجة، كتابة رسائل، نفخ صفارة، التوسل، الرفض، الاحتجاج، أو المطالبة باتخاذ الإجراءات. في الصين نسمع عن «المفتشين الحفاة» Barefoot Inspectors[87]. كانت المصانع تدفن المواد الملوثة ليلا؛ لأنها تعرف أن مفتشي الحكومة لا يأتون إلى تلك الأماكن بعد ساعات الدوام، لكن القرويين المحليين «أصبحوا شبه مفتشين يعملون طوال الوقت، يقضون الليل ساهرين، وينتقلون من مصنع إلى آخر للقبض على الذين ينتهكون القانون ويتخلصون من النفايات»[88]. هذا النوع من الضغط لتطبيق القانون، من القاعدة إلى أعلى، يمكن أن يكون مؤثرا، كما يفترض، على الأقل محليا. المشكلة في كثير من البلدان أن الفساد، مثل الدودة الشريطية، تغلغل عميقا في الكيان السياسي. إن التخلص من الفساد ليس بالمهمة السهلة؛ خصوصا لأن الناس الذين يوكل إليهم واجب محاربة الفساد ربما يكونون هم أنفسهم من الفاسدين، أو لهم روابط نخبوية مع السلطات الفاسدة.

الفساد، مثل أي شيءٍ آخر، ظاهرة اجتماعية، لها كثير من الأسباب. في بعض المجتمعات تكون روابط القرابة قوية؛ وهناك روابط أخرى - مع الدولة، ومع جمهور الناس عامة، أو مع المجتمع المدني عامة - تكون ضعيفة جدا. لقد صاغ إدوارد بانفيلد Edward Banfield عبارة «العلاقات العائلية غير الأخلاقية» Amoral Familism في دراسته لجنوب إيطاليا[89]. في تلك المناطق (وفي كثير من الأماكن الأخرى)، الناس لا يشعرون بالولاء تحديدا، أو بأي واجب إزاء المجتمع ككل. الشخص الذي يتمتع بالسلطة، المال، أو التأثير سوف يستعمل تلك السلطة، والمال، بالنيابة عن عائلته، أو جماعته، أو قبيلته. إذا طلب ابن العم من موظف مدني خدمة معينة، فهذا سوف يقبل أن يقدمها له بلا تردد. تكون رابطة الدم هنا أقوى من الروابط العادية مع المجتمع عموما[90].

في بعض المواقف، بطبيعة الحال، يكون الفساد منتشرا أكثر من مواقف أخرى، ربما يكون الخوف أحد الدوافع. تعمل تكتلات الترويج للمخدرات في أمريكا اللاتينية على إفساد القضاة عبر تهديدهم؛ عليهم الاختيار بين «الفضة» و«الرصاص». وليس من المستغرب أن يختار كثير من القضاة الفضة. المال، بطبيعة الحال، هو الحافز الأكثر تأثيرا. حين يرتبط المال بالسلطة فإنهما يشكلان تحالفا مقتدرا. يمكن أن يتخذ مفتش الإنشاءات الذي يشغل وظيفة قليلة الدخل، بلا شك، قرارات تؤثر كثيرا في المقاولين وعمال البناء والمهندسين. يصبح الإغراء بالرشوة قويا جدا. من هنا تحدث كل الفضائح في الصين وفي كل مكان، على سبيل المثال، إذا شُيِّدت المباني باستخدام مواد مغشوشة سوف تنهار وتدفن البشر تحتها. سنغافورة توصلت إلى حل في هذا الشأن: تدفع للموظفين في هذا المجال أجورا عالية، وقضاة المحكمة العليا يتسلمون أكثر من مليون دولار في السنة، لكن سنغافورة على أي حال بلد ثري جدا.

ملحوظة للحراس

هناك جهات خاصة مكلفة بتطبيق القانون، حركات شعبية (إلى حدٍّ ما منظمة) تهدف إلى تطبيق اللوائح التي لولاها لن تُطبق، أو تطبق بشكل سيئ، يمكن أن تظهر بين فترة وأخرى في كثير من المجتمعات. أحد أشكال هذه الحركات يسمى «الحراس»، الاسم يأتي من حركة الحراس الشهيرة التي كانت شائعة في الغرب الأمريكي، في أواخر القرن التاسع عشر. حركات الحراس انتشرت تقريبا في كل ولاية في الغرب، هذه الحركات يختلف بعضها عن بعض في أنواع الاعتبارات؛ لكن من الاتجاهات الشائعة الاعتقاد بأن القانون والنظام يتعرضان للانحلال، وأن الناس (أو بعض الناس) ينبغي أن يسدوا هذه الثغرة، غالبا باستخدام حبل المشنقة. الحراس أنفسهم من الواضح أنهم يخرقون القانون؛ يتخلصون من الأشخاص السيئين بلا اعتبار للطريقة، في الواقع تلك هي المسألة المهمة. لكنهم كانوا (ومازالوا) يدافعون عن طريقتهم. ومن جهة أخرى، لا أحد يدافع عن الرعاع المتطرفين، الإجراميين، الساديين في الجنوب الأمريكي قبل حركة الحقوق المدنية. كانت فرق الموت التي تنتشر في بلدان مثل غواتيمالا تتبع الاتجاه نفسه[91].

الأمر المشترك بين كل هذه الحركات هو فكرة أن السياقات القانونية الاعتيادية فشلت في أداء الواجب؛ إنها إما ضعيفة جدا وإما فاسدة؛ بحيث لا يكون لها أثر في الجريمة، الفوضى، اليساريين، أو أي جهة تعرف بأنها عدو للشعب. على الأقل، هذا هو الرأي السائد. من الناحية الأكثر واقعية لا يعمل السياق القانوني الرسمي كما يريد الحراس له أن يعمل، أو أنه لا يعطي رسالة قوية بما يكفي. في الجنوب، في أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، كان نظام العدالة الجنائية ظالما إلى درجة كبيرة للأمريكيين من أصول أفريقية؛ أبواب العدالة كانت موصدة بالكامل أمامهم، كل موظفي المحاكم، والقضاة، والمحلفين كانوا من البيض، الرجل الأسود المتهم - مثلا - بالتهجم على رجل أبيض (أو امرأة بيضاء) بالتأكيد سوف يُدان. وحتى إذا حدث هذا، على ما يبدو، فهو ليس قويا بما يكفي لإرضاء أيديولوجيا هيمنة السكان البيض. ذلك كان يتطلب ممارسة الوحشية والسادية لقانون الإعدام، على أن ينفذ علانية أمام حشودٍ من الناس الصاخبين.

الانضمام إلى الحشد

الناس من حيث المبدأ يحبون الالتزام، لا يريدون أن يكونوا «مختلفين»، أو أن يُسمَّوا شاذين، أو أشياء أخرى مماثلة. الناس يقلِّدون سلوك الآخرين؛ يريدون أن يفعلوا الشيء الاعتيادي والشائع وسط أقرانهم. باختصارٍ ضغط الأقران ليس معناه بالضرورة الضغط أبدا، على الأقل ليس بالمعنى الحرفي. السلوك يمكن أن يتأثر ببساطة بالوعي إزاء ما يفعله الناس أو ما لا يفعلون، ما يفكرون فيه وما لا يفكرون فيه. في إحدى الدراسات التي نُشرت في العام 1967، وجَّه علماء النفس بعض الأسئلة إلى الطلاب عما إذا كانوا يعتقدون أنه من الأخلاقي أن يكون الإنسان ثملا في مكانٍ عام، ثم سألوهم السؤال نفسه لكن بـ «معلومات» جديدة. إحدى المجموعات قيل لها إن هذا السلوك غير قانوني؛ ومجموعة أخرى قيل لها إن طلاب الكلية الآخرين لديهم ردود فعل «قوية» ضد هذه الممارسة. الآراء كانت تتغير في الحالتين، لكن المعلومات عن الأقران كانت ذات تأثير أكبر[92].

تحاول الفنادق - في هذه الأيام - إقناع الزبائن بإعادة استعمال المناشف والشراشف؛ لأن هذا يوفر الجهد والمياه (يوفر النقود للفنادق أيضا). حاولت

إحدى الدراسات المقارنة بين طريقتين لإقناع الزبائن، إحدى الطرق تتضمن رسالة تلصق في الغرف فيها محفزات تتعلق بالمحافظة على البيئة: «ساعدونا في إنقاذ البيئة». ويقولون للزبائن أيضا إن في إمكانهم «إظهار شيء من الاحترام للطبيعة» إذا أعادوا استعمال المناشف. وفي غرف أخرى تضيف الرسالة عاملا آخر: «شارك غيرك من الضيوف في مساعدتنا على إنقاذ البيئة»، إنها تقول للنزلاء الجدد في الغرفة إن هناك ثلاثة تقريبا من بين كل أربعة ضيوف كانوا يتعاونون في هذا البرنامج، وإنهم يمكنهم «الانضمام... إلى غيرهم من الضيوف» في هذا المسعى. هذه الرسالة كانت أكثر نجاحا في الحصول على المشاركة؛ الدعوة إلى «الانضمام إلى الحشد» كانت ناجحة[93].

ثم حاول المؤلفون اختبار هذا الدافع للالتزام بشيء من الدقة، غيروا الرسائل قليلا للخروج ببعض النتائج التجريبية، بعض الضيوف طُلب منهم الانضمام إلى «غيرهم من الضيوف» في هذه الجهود للمحافظة على البيئة؛ وآخرون طُلب منهم الانضمام إلى غيرهم من الضيوف «الذين سكنوا في هذه الغرفة». في الحالة الثالثة استبدل لفظ «الضيوف الآخرين» بلفظ «مواطنين آخرين»، وفي حالة أخرى، كانت العبارة «الانضمام إلى رجال ونساء يساعدوننا في إنقاذ البيئة» (على ما يبدو لإثارة مسألة الهوية الجندرية). على عكس التوقعات كانت أفضل حملة حققت النجاح هي تلك التي طلبت من الضيوف الانضمام إلى جهود هؤلاء الذين سكنوا في الغرفة تحديدا، كأنما كان وجودهم العابر في الإمكان الإحساس به بعد مضي فترة طويلة على مغادرتهم.

مثلما يُظهر هذا المثال والأمثلة الأخرى، فإن «جماعة الأقران» يمكن أن تكون مؤثرة بطرق غير ملحوظة. في بعض المواقف، تدعم جماعة الأقران مخالفة القانون، على رغم أن هذا يحصل بصورة غير مباشرة: بالتعامل مع هذه المخالفات بلامبالاة؛ القبول في بعض الأحيان يكون ببساطة ضمنيا. الناس، على سبيل المثال، يعبرون الشارع من غير الأماكن المخصصة. والناس الآخرون في الشارع ربما لا يحبون هذا التصرف، وربما لا يقبلونه. لكن معظم الناس لا يهتمون. إنهم يرسلون رسائل صامتة: عبور الشارع بهذه الطريقة ليس بهذه الدرجة من السوء، ونحن جميعا نفعل هذا من وقتٍ إلى آخر. إذا استنكر الناس، أو هزوا

أصابعهم، أو عبّروا عن الرفض، فإنه لا شك في أنه سيكون هناك انخفاض في تكرار عبور الشارع من مناطق ممنوعة؛ لكن هذا لا يحدث دائما. مثلما رأينا سابقا تتحدث الكتابات في علم الإجرام عن «عدم الردع» العام والخاص، فضلا على الردع[94]. الشخص الذي يرى الناس يعبرون من المناطق غير المسموح بها يفلتون ولا يعاقبون، ربما يفترض أن أحدا لا يحرص على تطبيق القانون، ولهذا فلا بأس بالمخالفة. هذا يمكن أن يحلل إما كمسألة ردع أو كمسألة تأثير جماعة الأقران، اعتمادا على تفكير الشخص الذي يخالف.

في الدراسة التي قام بها جون مكمولان John McMullan وديفيد بيرير David Perrier عن صيد الكركند، والتي تطرقنا إليها في فصل سابق، وجدا أن الناس في المجتمع لا يفكرون بخطأ عمل الصيادين. «السمعة الاجتماعية لصيادي الكركند» لا تتأثر إذا كانت «أعداد كبيرة من الصيادين يصيدون، وإذا كان المجتمع يقرّ هذا النوع من السلوك»[95]. في الصين يخرق المعجبون بالموسيقى روتينيا قوانين الملكية الفكرية. الكل يفعل هذا؛ أي إنهم يتعاملون مع الموسيقى على الإنترنت على أنها مجانية في الأساس. الحقيقة التي تقول إن هذه «جريمة» عالمية تلغي أي إحساس بأن هذا العمل غير أخلاقي[96]. المخالفات الواسعة النطاق لقوانين منع الخمور، خلال فترة قانون المنع، كانت ذات تأثير مماثل تقريبا في المدن الأمريكية. في كثير من المجتمعات في الولايات المتحدة، خاصة في مجتمعات الأقلية، كان الناس يخافون ولا يثقون بالشرطة، والنتيجة أحيانا هي تقديم الدعم الضمني للمتاجرين بالمخدرات ولآخرين يخرقون القوانين.

لقد تطرقنا سابقا إلى المعيار الاجتماعي القوي ضد الوشاية؛ هذا يؤدي إلى دعم الأقران للذين يخرقون القانون. من الصعب وضع خط فاصل بين نفخ صفارة - التبليغ عن إساءة التصرف - يوافق عليه الناس عموما والوشاية، والتي هي شيء غير شائع كثيرا في بعض الأوساط. الناس الذين يكرهون نفخ الصفارة، أو في الواقع يكرهون أي شخص يذهب إلى الشرطة، أو يشتكي ضمن أي مستوى من الدوائر الحكومية، ينتشرون في المجتمعات الصغيرة المترابطة. الناس في هذه المجتمعات يرفضون تصرف الأفراد الذين يشتكون للسلطات الرسمية؛ وربما يتحاشون أو يطردون نافخي الصفارة. إن تماسك الجماعة له قيمة أعلى من طاعة القانون،

حتى إذا وافقت الجماعة على القانون. الرجل الذي يبلغ عن اعتداء جنسي في المجتمع اليهودي الأرثوذوكسي المتطرف في مدينة نيويورك يصبح منبوذا بين أقرانه - أو «منفيا» - حتى مع عدم وجود ما يبيح الاعتداء الجنسي في منظومة معتقدات هذا المجتمع[97].

أصوات كثيرة وغرف كثيرة

المجتمعات الحديثة تتسم بالتعقيد والتعددية. كثير من المؤسسات لديها واجب وضع وتطبيق اللوائح؛ بعض هذه المؤسسات فقط «قانونية»، أي إنها جزء من الجهاز الرسمي للدولة. ما يسميه العلماء «المركزية القانونية» **Legal Centralism** مجرد أسطورة إلى حد بعيد أو كليا؛ أي فكرة أن النظام الرسمي، النظام الذي يتولى الحكم اسميا، في الواقع هو الذي يدير المجتمع وفقا لمخططات رسمية ومركزية. هناك أسطورة أخرى تسمى «القانونية السحرية» **Magic Legalism**، أي فكرة أن اللوائح التي تأتي من المركز تترجم أوتوماتيكيا إلى سلوك[98]. ضمن المجتمع الواحد، في الواقع، تتنافس أنظمة وضع اللوائح وتطبيق اللوائح (وتتعاون) مع بعضها الآخر. هناك كثير من البدائل للنظام القانوني (الرسمي). علاوة على هذا، فإن التأثير الفعلي، أو الأثر، للأوامر القانونية لا يمكن أن يكون متوقعا سلفا؛ فالأثر دائما مسألة تجريبية: كيف تؤثر اللوائح، سواء أكانت مركزية أم غير ذلك، في أفكار الناس وأفعالهم؟ حقيقة الأمر أن هذا ما يركز عليه كتابنا في الأساس.

تدير كثير من الجماعات الفرعية شؤونها الخاصة بنفسها، وعن قصد تتجنب أو تناور النظام القانوني الرسمي؛ هذه هي رسالة الدراسات التي تتناول جماعات صغيرة متماسكة، على سبيل المثال، تجار الألماس من اليهود الأرثوذوكس[99]، أو أصحاب المزارع في شاستا كاونتي، كاليفورنيا، في الدراسة الشهيرة التي أجراها روبرت إليكسون Robert Ellickson[100]. كانت الطائفة المحافظة الصغيرة، الآميش، في ويسكونسن ترفض الامتثال لقانون يطلب من الصغار الذهاب إلى المدارس الثانوية؛ التعليم بهذا المستوى، كما يقول الآميش، يتعارض مع الأعراف والمثل وأساليب حياة جماعتهم. مما يثير الاستغراب - إلى حدٍ ما - أن المحكمة العليا، في العام 1972، وقفت إلى جانب الآميش ضد اللوائح التي أصدرتها ولاية ويسكونسن[101]. المحكمة

العليا في هذه القضية - تحديدا - أضفت طابعا رومانسيا على التقاليد الفولكلورية التقليدية المحافظة لطائفة الآميش. عصابات الإجرام والعائلات التي تمتهن الجريمة مثلا لا يروق لها هذا النمط من التدليل.

تستخدم بعض الجماعات الصغيرة نظامها الخاص؛ لأن هذا ربما كان أرخص ثمنا وأكثر ملاءمة. في الدراسة الكلاسيكية التي أجراها إريك فيلدمان Eric Feldman لـ «محكمة التونا» Tuna Court، كان خبراء التونا اليابانيون، في سوق طوكيو الكبير للأسماك، يحسمون النزاعات اليومية حول نوعية التونا التي تباع بالمزادات، ويجرون ذلك على عجل، بطريقة من شأنها أن تقنع المشتري والبائع على السواء. «محكمة التونا» (الاسم الذي ابتكره فيلدمان - وليس الاسم الذي يستعمله تجار التونا) نظام حكومي من الناحية التقنية، لكن خبراء التونا هم الذين يديرونه، وليس خبراء القانون؛ المستفيدون هنا لا ينظرون إليه كمحكمة أبدا. من الناحية العملية، إنها تشبه مجالس حل المنازعات لدى الجماعات المتماسكة جدا[102].

في حالة تجار الألماس مثلا تشكل معايير الجماعة، الأقران، جزئيا بدائل للقانون الرسمي. النزاعات تنشأ، بطبيعة الحال، لكن هناك ضغط أقران قويا لإبقاء هذه النزاعات «ضمن إطار العائلة». اليهود الأرثوذوكس يصرّون على أن النزاعات يجب أن تُحسم «في الداخل»، وتوجد الآليات اللازمة لعمل هذا. تقسّم الجماعات المغلقة العالم إلى منتمين وغرباء؛ يواجه الغرباء المقاومة عادة ويُستبعَدون. يتعرض الأفراد الذين يخرقون لوائح الجماعة للعقوبة، لكن فقط داخل الجماعة. يمكن أن يواجهوا التوبيخ، أو في الحالات الخطرة يُطرَدون. في بعض الحالات المتطرفة، توجد عقوبة النفي؛ أي الاستبعاد من الجماعة، هذه العقوبة يمكن أن تكون مؤثرة إلى درجة كبيرة. إنها تلحق وصمة عار بمن تطبق عليه؛ ويمكن أن تعني خسارة العمل والروابط، بل حتى العلاقات العائلية.

يمكن أن يؤدي ضغط الأقران أو الجماعة إلى الالتزام أو عدم الالتزام، ويمكن أن يؤدي إلى الاستفادة أو عدم الاستفادة من العقائد والإجراءات القانونية. تجار الألماس والمزارعون في شاستا كاونتي لا يتجاهلون العقود والمواثيق، ولا حتى يعارضون اللوائح الرسمية (إذا كانوا يعرفونها)؛ لكنهم يفضلون التعامل معها بطرقهم الخاصة.

القانون الذي يعيش بيننا كيان فضفاض مملوء بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية. والسلوك يتبع شبكة معقدة من اللوائح التي ليست هي بالضرورة لوائح القانون الذي يدرّس في كليات القانون. تتطرق الدراسة الكلاسيكية التي أجراها ستيوارت مكاولي إلى التعامل مع قانون العقود من قبل رجال الأعمال في ويسكونسن، والتي ذكرناها سابقا، وهي مثال جيد في هذا الشأن[103].

المثال الرائع عن قدرة وتأثير الأقران ضمن جماعة صغيرة منغلقة يمكن أن يأتي من دراسة قديمة لمجتمع يعيش على جزيرة صغيرة منعزلة في المحيط الأطلسي، وهي جزيرة تريستان دا كونها Tristan da Cunha. هناك فقط بضع مئات من الناس يعيشون على تلك الجزيرة، يزرعون البطاطا ويصيدون السمك. لقد زار فريق من العلماء الجزيرة في ثلاثينيات القرن العشرين، كان هذا قبل اختراع التلفزيون، والستلايت، والإنترنت، وغيرها من أشكال الاتصالات الحديثة؛ كانت الجزيرة معزولة بالكامل، منغلقة عن العالم الخارجي. كان الزائرون لها (من الدول الإسكندنافية) في الغالب مهتمين بأشياء مثل الطيور التي تعيش هناك، لكن الفريق كان يضم بعض علماء الاجتماع الذين درسوا حياة الجماعة التي تعيش على الجزيرة. لم يجد الباحثون أي شيء نسميه تقليديا «النظام الاجتماعي»: لا توجد شرطة، أو محامون، أو سجون، أو قضاة، أو محاكم. كما أنهم لم يجدوا أيضا - ضمن هذا الإطار - أي علامة على السلوك الذي يمكن اعتباره جريمة خطرة في أماكن أخرى، كجريمة الاغتصاب مثلا. لا يوجد «قانون» رسمي؛ كانوا على ما يبدو لا يحتاجون إليه.

ما الشيء الذي يجعل هذا المكان نموذجا للسلوك الجيد؟ ضغط الجماعة أو الأقران. ضغط ما يمكن تسميته الرأي العام. كان سكان الجزيرة بكاملهم محبوسين على جزيرتهم. يأتيهم زورق ربما كل سنة. كانوا يعتمدون بعضهم على بعض في حياتهم الاجتماعية والدعم الاجتماعي. كل شخص على الجزيرة يعرف الجميع. الحياة هناك شفافة تماما؛ الحياة تحكمها «كاميرا مراقبة يقظة من المجتمع». المعايير غير الرسمية، تحت هذه الظروف، وضغط الأقران، كانت ببساطة مقتدرة إلى درجة لا تسمح بتجاهلها[104].

لقد نشر ريتشارد شوارتز Richard Schwartz في الخمسينيات دراسة أصبحت الآن كلاسيكية عن مستوطَنتين إسرائيليتين؛ إحداهما هي كفوتزا Kvutza، وكانت

تضم جماعة صغيرة متماسكة، تسود بينها المساواة في كل شيء، كانت جميع المقتنيات تخضع للملكية الجماعية، والناس يأكلون معا في قاعات الطعام؛ وحتى الأطفال ينشأون نشأة جماعية. في كفوتزا لا توجد منظمات قانونية رسمية. المعايير الاجتماعية ورأي الجماعة هما كل ما يهم. هناك بالتأكيد «قوانين» في كفوتزا بمعنى القواعد وطرق تطبيقها، لكن «القانون» ضمن هذه الجماعة يشبه القانون في جزيرة تريستان دا كونها: غير رسمي بكامله، وقوي إلى درجة مذهلة، وتقريبا يطبق حصرا من خلال ضغط الأقران ورأي المستوطنين[105].

هل في الإمكان تعميم هذه الأمثلة؟ نعم، على جماعات صغيرة أخرى، مثل الآميش، أو تجار الألماس، أو مزارعي شاستا كاونتي. الجماعات الصغيرة المتماسكة - إلى حد ما - تحكم نفسها بنفسها؛ قوة ضغط الأقران كافية لجعل الأفراد ينتظمون في الصف، لكن ليست كل هذه الجماعات لطيفة أو تدار فيها الأمور دائما بشكل مثالي. جزيرة بيتكايرن Pitcairn التي يسكن فيها تقريبا 100 شخص، بعيدة ومنعزلة مثل جزيرة تريستان دا كونها، لكنها على كل حال عكس هذه الجزيرة. جزيرة بيتكايرن - كما يبدو - كانت مثل قِدْر يغلي من العنف الجنسي ضد النساء[106]. العزلة التي تعيشها هذه الجزيرة جعلتها على نحو ما نوعا من السجن، وكان «السجناء» يتصرفون على هذا الأساس، السجون نفسها يمكن أن تضم جماعات منغلقة على نفسها. النزلاء محبوسون ويواجه كل منهم الآخر طوال الوقت؛ والحياة في السجن مثل الحياة على جزيرة، باستثناء أن الزورق الذي يأتي من العالم الخارجي لا يرسو أبدا. مدير السجن والحراس مسؤولون اسميا، يضعون مجموعة لوائح ربما يكسرها النزلاء في أثناء النزاعات وأعمال الشغب والعصيان. ومع ذلك، في كثير من السجون، يكون لدى السجناء مقدار من الحرية، داخل الجدران. ونتيجة هذا تتحول بعض السجون إلى دكتاتوريات صغيرة، حيث ينظم السجناء الأقوياء الذين لا يعرفون الرحمة عصابات تدير المشهد. في الجماعات المنغلقة يكون القانون الذي يحكم دائما هو «ضغط الأقران»، لكن الظروف (وهوية الأفراد) تحدد ما إذا كانت الجماعة تصبح كفوتزا أو سجنا تديره العصابات.

ضغط الأقران سلاح فعال وقوي، لكن مثلما أظهرت بعض التجارب يمكن التلاعب بهذا العامل. النقطة الأساسية أن الناس يريدون تقليد غيرهم. إذا قيل لهم

إن «الجميع» يفعلون هذا الشيء، فمن المحتمل كثيرا أنهم يفعلون ذلك بأنفسهم. في عالم اليوم، الذي ينحو منحى أفقيا عجيبا، يمكن أن يكون الأقران أكثر أهمية من الوالدين والمدرسين، بكثير من الطرق وكثير من الظروف. و«الأقران» ليسوا بالضرورة جماعة من لحم ودم؛ فهم يمكن أن يكونوا شعورا عاما بما يفكر فيه الناس الآخرون أو يفعلونه، مثل نزلاء الفندق غير المرئيين الذين سكنوا الغرفة قبل النزيل الحالي[107]. في منيسوتا كانت السلطات تحاول مضاعفة الالتزام بقوانين الضريبة، فأخبرت مجموعة من دافعي الضريبة بأن ضرائبهم تستخدم لأغراض محددة تحقق المنفعة للناس، كلها مخصصة للمصلحة العامة. وأخبرت مجموعة أخرى بأن الذين يغشون يمكن أن يتعرضوا للعقاب. وبعض المجموعات الأخرى «قيل لهم فقط إن أكثر من 90 في المائة من سكان منيسوتا يلتزمون كليا، من خلال تنفيذ التزاماتهم بقانون الضريبة». وقد أدى هذا الإجراء الأخير - وحده - إلى النتائج المرجوة[108].

ضغط الأقران إذن يتحكم في السلوك، ابتداء من النزلاء غير المرئيين في الفندق الذين سكنوا الغرفة 406، إلى القدرة الشاملة للناس الآخرين، ضمن جماعات منغلقة، مثل سكان جزيرة تريستان دا كونها. يمكن أن تكون هذه قوة إيجابية أو سلبية؛ إذ يمكنها أن تعزز الالتزام بالدولة أو تدفع في الاتجاه المعاكس. لكن من الواضح أن ضغط الأقران عامل أساسي في تحديد الأثر، وفي انبساط منحنى الردع.

8

الصوت الداخلي

تُعَدُّ المجموعةُ الثالثة من الدوافع التي تحدد الأثر على جانب كبير من الأهمية، لكنها أيضا عامل صعب ومعقد. إنها حقيبة تضم المواقف الداخلية المتنوعة والمسائل الأخلاقية، ومنها ما نسميه في أكثر الأحيان «الضمير». هناك اتفاق عام على أن هذه الدوافع لها أهمية، لكن إلى أي مدى هي صعبة التحديد؟

توضح المجموعة الثالثة أنواع السلوك القانوني أكثر. أغلب السلوكيات تميل إلى الامتثال للقانون (في معظم المجتمعات). الثواب والعقاب لا يفسران السبب في هذا، على الأقل ليس بالشكل الكافي. المجموعة الثالثة تجعل المنحنى منبسطا. تخبرنا عن السبب الذي يدفع

«في المجتمع هناك نوع من الطاعة يأتي من احترام السلطة، أو من الشعور بأن اللوائح هي الشيء الصحيح الذي ينبغي أن نفعله، أخلاقيا واجتماعيا»

الناس إلى تسديد ضرائبهم، حتى إذا كانت خطورة الامتناع عن الدفع قليلة. صحيح أن هناك عاملا يسمى ورقة البرسيم: الكبح، لكن الناس في الأغلب يدفعون ضرائبهم لأنهم من المفترض أن يفعلوا ذلك: لأن هذا شيء قانوني؛ لأن الجميع يفعلون هذا؛ ولأن الدولة تحتاج إلى النقود. يتكلم لارس فيلد Lars Feld وبرونو فراي Bruno Frey عن «عقد سيكولوجي مع الضريبة»[1]. الناس يوافقون على هذا «العقد» لأنهم يشعرون بأنهم يحصلون على شيء مقابل أموالهم. لكن الإحساس بالواجب شيء أساسي هنا. والردع يمارس دورا ثانويا. الإجراءات هنا مهمة، على أن تكون إجراءات عادلة وشرعية، حتى فيما يتعلق بمسائل الالتزام الضريبي. هناك دراسة عن بعض التكتلات في المجتمع السويسري وجدت أن التكتلات التي توجد فيها إجراءات محددة ومن الواضح أنها أكثر «ديموقراطية» تكون فيها معدلات التهرب من الضريبة أقل[2].

يثير مفهوم الشرعية ضمن هذه المجموعة الثالثة من العوامل اهتمام الكثير من الباحثين. كان هذا عمودا مهما من أعمدة علم الاجتماع والقانون، على الأقل منذ العمل الفكري الرائع الذي اضطلع به ماكس ويبر Max Weber. النظام أو المؤسسة يكونان شرعيين، وفق قول ويبر، إذا كانا «يمتازان بالتفوق والإلزام»[3]. يميّز ويبر بين ثلاثة مصادر للسلطة الشرعية ضمن المجتمع أو الجماعة. السلطة الكاريزمية: وهي نوع من السلطة الشخصية؛ إنها سلطة الإله، البطل، النبي، القائد الشمولي. إنه نوع نادر لكنه قوي من السلطة. والأقرب إلينا ربما، سلطة جوزيف سميث Joseph Smith أو ماري بيكر إيدي Mary Baker Eddy، اللذين أوجدا أديانا جديدة. كلمة «كاريزما» احتلت مكانها في اللغة، لكنها ضعيفة التعبير إلى حد ما. إنها تعني الشخص الذي يتمتع بسمعة وطرق تعامل مميزة مع الناس؛ الشخص الذي «ينير» المكان حوله يقال إن له كاريزما. لكن إذا قلنا إن الشخص الذي يريد أن يصبح حاكم وايومنغ له كاريزما لأنه يتمتع بصوت جيد في الكلام ويبدو وسيما على التلفزيون، فهذا ليس ما يقصده ويبر بالمصطلح.

السلطة التقليدية، النوع الثاني لدى ويبر، سلطة كبار السن، زعماء القبائل، وغيرهم من القادة هنا وهناك. ربما يمكن إدراج البابا في القائمة، والدلاي لاما أيضا. ربما يكون البابوات رجالا ذوي شخصيات جذابة ـ الجموع تحتشد لتسمعهم

يتكلمون ويؤثرون في الناس ـ لكن البابوية نفسها في أفضل الأحوال، كاريزما جامدة، كاريزما مؤسساتية. البابا مثل الرئيس يلبس عباءة سبق أن لبسها كل الزعماء الذين سبقوه، وجزء من سلطته يعتمد على هذه الحقيقة. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الدلاي لاما، وعن زعماء القبائل في الكثير من المجتمعات، وعن بعض رجال الدين. يمكن أن يكون هناك بابوات ورؤساء يثيرون الضجر، لكن تبقى البابوية والرئاسة بمنزلة سلطة شرعية.

النوع الثالث، الشرعية العقلانية؛ القوانين تُطاع ببساطة لأنها قوانين، لأنها توضع بوعي وعن قصد، ولأنها تأتي عبر إجراءات يتقبلها المجتمع. هذا بطبيعة الحال المصدر الأساسي للسلطة الشرعية في العالم الحديث، على رغم أن النوعين الآخرين غير مميزين أحدهما عن الآخر. يناقش نيكلاس لوهمان Niklas Luhmann الشرعية ويعرفها بأنها تخلق لدى الناس «استعدادا شاملا للقبول بالقرارات التي لم يتحدد محتواها بعد»[4]. يبين تعريف لوهمان أن الشرعية (الحديثة) ذات عنصر إجرائي حاسم وقوي. من وجهة نظر لوهمان، بعبارة أخرى، تنتج الشرعية نوعا من الاحترام للوائح والمعايير والقوانين، ليس بفضل محتواها، أو بسبب شخصيات صنّاع القانون، بل بسبب الطريقة التي تتحقق بها هذه اللوائح والمعايير، أو القوانين: انتخابات ديموقراطية، أو سياقات قانونية منظمة، أو تصويت الأغلبية.

قلنا «انتخابات ديموقراطية»، وبطبيعة الحال، في يومنا هذا، تشكل الانتخابات عاملا قويا في إضفاء الشرعية. وكما يخبرنا لوهمان هذا العامل له أساس إجرائي متين. لكنه ببساطة ليس الإجراء المحدد الذي ينتج الشرعية. العامل الأساسي أن الإجراء نفسه يكون شرعيا. نحن نعيش في عصر ثقافة حقوق الإنسان، ثقافة المساواة والحرية، ثقافة الديموقراطية، فكرة إرادة الشعب، التي يُعبَّر عنها بطرق محددة وعبر أشكال محددة. هذه الحقائق الاجتماعية تجعل الإجراءات المحددة لعصرنا شرعية باقتدار. في العصور الوسطى، بطبيعة الحال، كانت الشرعية تستند إلى أسس مختلفة تماما: الحق المقدس للملوك؛ سلطة اللوردات، السلطة الدينية، وما إلى ذلك. كان هناك، إذا توخينا الدقة، عنصر إجرائي أيضا: تتابع سلالات الملوك مثلا، أو الانتخابات البابوية لمجمع الكرادلة. لكن لا توجد ضمانة في أن الشكل المحدد للشرعية الذي نعرفه اليوم سوف يبقى جامدا في مكانه. التاريخ لا يتوقف

وقفة مفاجئة. في نظرنا يبدو أن شرعية الديموقراطية (الإجرائية) هي نقطة النهاية بالنسبة إلى التطور السياسي، والطريقة الوحيدة والأفضل لحكم المجتمع. لكن هذا شيء لا يتفق عليه الجميع. هناك أنظمة بديلة تدّعي الشرعية. وفي بعض المجتمعات التي يُفترض أن تكون ديموقراطية، تبدو شرعية النظام وإجراءاته متقلبة في أفضل الأحوال.

من طرق توضيح هذا التنبيه الذي ذكرناه، والذي يبدو غامضا، التركيزُ على تعريف لوهمان مرة أخرى: الشرعية تعني الاستعداد لـ «قبول» بعض القرارات التي تؤدي إلى إيجاد القوانين واللوائح. لكن الأفراد والجماعات، لسبب أو لآخر، يمكن أن يقرروا رفض هذا. الأحزاب المتطرفة غير الديموقراطية ربما تزداد تطرفا. الأفراد المخلصون للأديان الأصولية لا يقبلون بالقوانين واللوائح، بصرف النظر عن طبيعتها، إذا كانت تناقض عقيدتهم الأساسية. يمكن للمرء أن يتساءل: ماذا يعني «القبول»؟ ربما يكون تذمرا أو تلكؤا؛ أو حماسا أو بعض الأشكال المتنوعة بين هذا وذاك[5]. الدولة الحديثة ربما تتطلب قبولا شديدا للمحافظة على الاستقرار.

على كل حال، بشكل أو بآخر، شيء مثل الشرعية لا بد أن يمارس دورا مهما في دراسات الأثر. لقد درس ستيغ غيزيليوس Stig Gezelius وماريا هاوك Maria Hauck الضوابط التي تُفرض على أسواق الأسماك، ويثيران هنا مفهوم «الهوية المدنية» Civic Identity. هذا المفهوم يعني أن الناس يشعرون «بقوة داخلية معززة... تدفعهم إلى المشاركة» ولديهم إحساس بـ «المواطنة». الانتماء إلى الدولة أصبح جزءا من نظرة الناس للذات ــ هويتهم الاجتماعية»[6]. لا بد أن تكون الدولة ضمن هذا المعنى ديموقراطية بشكل أو بآخر، بحيث إن الناس بصورة عامة (والصيادين تحديدا) يعتقدون أن لديهم موقعا في المجتمع، أي أن لهم صوتا. الناس أيضا لا بد أن يعتقدوا أن قواعد اللعبة عادلة، وأنها تظهر عبر سياقات شرعية، ومن ثم يطيعونها.

الثقافة والتراث حتما يمارسان دورا هنا، ونمط تركيب الدولة؛ وطريقة تصرف تشكيلات الحكومة. الشعب السويسري يميل إلى الثقة بالحكومة، وربما له حق في هذا. والأمريكيون لديهم ثقة أقل، ربما بما يكفي، ويحاولون على الإجمال طاعة القوانين وحتى دفع الضرائب. من المعروف أن الناس في إيطاليا واليونان (على

الأقل، في الأوساط الشعبية) من المحتمل جدا أن يتهربوا من الضريبة. لا يبدو أن ضغط الأقران أو الضمير ينجح هنا، على الأقل بقدر تعلق الأمر بالضرائب. في دراسة أسواق السمك كان الالتزام عاليا في النرويج ومنخفضا في جنوب أفريقيا، حيث هناك «إحساس ضعيف بالهوية المدنية». والنتيجة «مستويات عالية من الرفض لقوانين أسواق السمك وعدم الالتزام»[7].

الشرعية تخلق فارقا على الأقل بشكل معقول. الأمريكيون، بعيدا عن بعض الناس غير العقلانيين، يعتقدون أن قوانين الضريبة ومعظم القوانين الأخرى، شرعية وضرورية مهما كان رأيهم في «أولئك الأوغاد» في الكونغرس أو في نزاهة أو عدالة الشرطة المحلية. نحن نفترض أن هذا الموقف له أثر في الأثر؛ نحن نفترض، بعبارة أخرى، أن الأفكار عن الشرعية تؤثر في السلوك الذي ينظمه القانون. لكن هل نحن بالفعل نعرف هذا؟ الشرعية ليست بهذه السهولة في تعريفها أو دراستها. من الصعب فهم تأثير الشرعية في السلوك. لقد تطرقتُ سابقا إلى دراسة في سويسرا عن سلوك دفع الضرائب، حيث كانت الشرعية الديموقراطية على ما يبدو تشكل اختلافا. في مسح أُجريَ في السبعينيات، وُجِّه إلى الناس في بلدان أوروبية مختلفة سؤالٌ عما إذا كان المرء ينبغي أن يطيع القانون حتى إذا تصور أن القانون غير عادل. في ألمانيا، نسبة 66 في المائة من الذين أجابوا عن السؤال قالوا: نعم؛ وفي بولندا، فقط 45 في المائة. ودراسة أخرى لآراء البولنديين في ذلك الوقت وجدت أن النساء، وكبار السن، والأشخاص المتعلمين أكثر، وذوي الياقات البيض كان من المحتمل أن يُظهروا احتراما للقانون بصورة عامة، مقارنة بالرجال، والشباب والناس الأقل تعليما، والعمال غير الماهرين[8]. كانت بولندا، بطبيعة الحال، عضوا في الكتلة السوفييتية حتى العام 1989، وشرعية الحكومة ربما كانت منخفضة تماما. في دراسة توم تايلر Tom Tyler، في شيكاغو، وجد أن مستويات عالية من الدعم مكرسة لإطاعة القانون. لعل هذا بسبب طريقة صياغة السؤال. على رغم ذلك من المذهل أن نسبة 82 في المائة من الذين أجابوا عن السؤال اتفقوا مع هذا التصريح: «الناس ينبغي عليهم إطاعة القانون حتى إذا كان يتعارض مع ما يتصورون أنه الحق»[9].

ما سبب هذا الالتزام؟ الأجوبة التي يقدمها معظم الناس ربما لا تقنع الفيلسوف أو المفكر السياسي. ربما يقول الناس: «هذه هي الديموقراطية، لدينا قاعدة متفق

عليها بالأغلبية، والنظام لن ينجح إذا كان الناس يفعلون ما يحبون»، أو شيئا من هذا القبيل. إنهم في الواقع يتطرقون إلى المصدر الثالث للشرعية الذي ذكره ويبر، وبطريقة ما، تعريف لوهمان. الناس يصوتون للمشرّعين وينتخبونهم؛ وأغلبية المشرعين يصوتون لهذا القانون. في الولايات المتحدة تُعتبر قرارات هيئة المحلفين شرعية؛ الواقع أن الحق في المحاكمة من هيئة المحلفين مذكور في الدستور. معظم قرارات المحلفين أيضا يجب أن تصدر بالإجماع. والقرارات القضائية تكون شرعية بسبب طريقة اختيار القضاة؛ وربما فكرة أن القضاة «يتمسكون بالقانون». لاحظ أيضا أن ويبر يتكلم عن السلطة الشرعية. السلطة في الواقع تعتبر مهمة. في المجتمع يكون للسلطة عادة دور تضطلع به. الأمهات والآباء لديهم سلطة على الأطفال. المعلمون لديهم سلطة في الصف. القضاة لديهم سلطة في المحكمة. الشرطة لديها سلطة في الشوارع.

السلطة، مثل الشرعية، تركيبة اجتماعية. إنها تنجح وتفشل، تكون على نحو ما أقل كفاءة، أو على وشك الانهيار. سلطة الآباء في العالم الحديث الآن ليست حتما ما كانت عليه في الماضي. سلطة الحكومات تتباين من بلد إلى آخر. الموقع ضمن التركيبة المؤسساتية لايزال حاسما؛ فكرة وجود رئيس تعتبر ناحية أساسية في عالم الأعمال. بالإمكان أن نقتبس مرة أخرى النص العظيم من مسرحية الملك لير: «حتى الكلب يُطاع حين يتولى منصبا». تعتبر تجربة مايلغرام مثالا مهما عن مفهوم السلطة[10]. على رغم ذلك ربما إذا أدرك الناس أن من بيده السلطة مجرد كلب في الواقع فإن قوة تلك السلطة سوف تتعرض للانهيار، أو تختفي كليا.

يتفق الباحثون عموما على أن الإحساس بالشرعية يؤثر في الأثر، لكن إلى أي مدى يفسر الأمور في الواقع؟ السؤال المهم: كم مرة يلتزم الناس بالقانون بسبب الإحساس بالشرعية وليس لأي سبب آخر؟ نحن نعرف (أو نتصور أننا نعرف) أن النظام الذي يستند فقط إلى زرع الخوف، أو الذعر، أو العقوبات، يكون غير مستقر؛ فالأنظمة تحتاج إلى وصفة الطاعة الطوعية. ربما تكون الشرعية أحد مكونات تلك الوصفة. لكن كما قلنا، ليس من السهولة إثبات هذا. يعتبر كتاب توم تايلر «لماذا يطيع الناس القانون» Why People Obey the Law الذي ظهرت منه طبعة موسعة في العام 2006، من أفضل المحاولات لإظهار قدرة

الشرعية[11]. يقول تايلر، بناء على اكتشافاته، إن مفهوم الشرعية لا يساعدنا في تفسير الالتزام، لأغراض البحث الذي يجريه.

لقد ظهر الكثير من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع منذ صدور كتاب تايلر لأول مرة، بعضها من تأليف تايلر نفسه. في كلمة ختامية نشرت في العام 2006 يقول تايلر إن الشرعية، لأغراض دراسته، «أكثر تأثيرا من خطورة أن يُقبض عليك وتعاقب على خرق القانون»[12]. لكن هذا الرأي يتبدد أمام الدليل. تعتمد الكثير من الأمور على مضمون اللوائح التي نتحدث عنها. بالنسبة إلى جرائم القتل، والاغتصاب، والسرقة، وغيرها من الجرائم، يقزِّم العاملُ الأخلاقي (الاقتناع بأن هذه الأمور خاطئة بشكل واضح)، إلى جانب الخوف من العقوبة الشديدة، تأثيرَ الشرعية بالتأكيد. على أي حال تعني الشرعية من خلال تعريفها الالتزام من دون اعتبار لمحتوى القانون. لكن مضمون القانون الذي يمنع القتل حاسم حتما. فيما يتعلق بعبور الشارع من غير المكان المسموح به، والسطو على المحلات، ربما تكون الأمور هنا مختلفة.

بعبارة أخرى فإن جوهر الشرعية هو ما يلي: في المجتمع هناك نوع من الطاعة يأتي من احترام السلطة، بدل الخوف من العقوبة، أو تأتي من الشعور بأن اللوائح التي نتكلم عنها هي الشيء الصحيح الذي ينبغي أن نفعله، أخلاقيا واجتماعيا. في السنوات الأخيرة أصاب الجفاف الولاية التي أعيش فيها، كاليفورنيا. أنا أشارك في الإحساس بالأزمة وأتحمس لأن أحفر الأرض وأستخرج الماء. أنا أمتثل لقوانين المرور لأنها ذات منفعة لنا؛ فكل من السرعة العالية ومخالفة الإشارة الحمراء تسبب الحوادث، تؤذيني، وتؤذي الراكبين معي، أو الناس في سيارة أخرى. أنا أتصور أن الناس ينبغي أن يدفعوا الضرائب؛ إذ إنه بأي طريقة أخرى سيمكن أن نحصل على جيش، ومتنزهات عامة، وطرق سريعة، ومستشفيات للمحاربين القدماء؟ «الشرعية» لا تفسر أي مثال من هذه الأمثلة عن السلوك المطيع للقانون. الشرعية ببساطة تعني الطاعة، ليس لأي سبب جوهري لكن لأن السلطة الشرعية يجب أن تُطاع بصرف النظر عن أي شيء. إنها تفسر السببَ الذي يجعل الناس يطيعون الرجل ذا المعطف الأبيض في تجربة مايلغرام، وليس سبب دعمنا مثلا لدولة الرفاهية[13].

الشرعية ــ بمعنى أحقية أو صواب السلطة ــ لا تأتي من العدم. المؤسسات لا تكون شرعية أو غير شرعية بالوراثة؛ عليها أن تتصرف بطرق يعتبرها الناس شرعية، أو على الأقل يبدو أنها كذلك. لا شك أن للشرعية تأثيرا قويا على السلوك المؤسساتي. لقد درس لورين إيدلمان Lauren Edelman تزايد الاحتجاج والتذمر في مجال الأعمال التجارية، طرق التعامل مثلا مع الشكاوى ضد التمييز. قوانين الحقوق المدنية أوجدت بيئة جديدة للخداع في هذا المجال، وتجاهل هذه الإجراءات داخل الشركات كان أكثر من محاولة للالتزام بالقانون؛ كان ذلك أيضا طريقة لتحقيق الشرعية. كانت «البيئة القانونية عاملا محددا جوهريا للتغير التنظيمي». التغيير (في الإجراءات وتركيبات الشكوى) كان نتيجة «السعي إلى الشرعية». بطبيعة الحال جعلُ العمال سعداء وتجنبُ الصراع من الأشياء المهمة لرجال الأعمال، وهذه لها أثر في الأرباح أيضا. لكن هذا، كما يقول إيدلمان، مجرد جزء من الحكاية [14].

الشرعية (وتوأمها الشرير اللاشرعية) ليست مماثِلة للحس الأخلاقي، أو الإحساس بالصواب والخطأ. قوة الأخلاق ربما تفوق الإحساس الفارغ بالشرعية. قوة الأخلاق وقوة الردع على نحو ما متنافستان. من المثير للتهكم في جريمة كبرى مثل القتل أن يكون الردع مهما فقط لدى بعض الأشرار، القتلة المحتملين، بدل أن يكون مهما لنا جميعا. تحولات العقوبة، مثلا تغيير الإعدام إلى السجن المؤبد، ليس لها تأثير فيك أو فيّ أنا، لأننا ببساطة لا ننوي قتل الناس. لأن المنحنى منبسط فالناس الذين ربما يقتلون يكونون الأصعب في الردع؛ لكن من الأمور المتناقضة أن هؤلاء هم الوحيدون الذين ربما تشكل التغيرات في مستوى العقوبة فارقا بالنسبة إليهم[15].

طاعة عمياء؟

كانت الدراسة الشهيرة التي أجراها ستانلي مايلغرام، والتي تطرقنا إليها سابقا، مكرسةً لاختبار مستوى طاعة الناس للسلطة، أو بعبارة أخرى، آلية الطاعة[16]. في إحدى التجارب، كما يتذكر القارئ، إذا ارتكب «المتعلم» (وهو ممثل في الواقع) خطأ، فالخاضع للتجربة يفترض فيه أن يعطي الرجل صعقة كهربائية. ومع تكرار الإجابات الخاطئة تزداد الصعقات أيضا. عند نقطة معينة، المتعلم سوف يتألم ويطلب الخروج من التجربة؛ ومن ثم يستسلم ويطلق

«صيحة ألم». (كل هذا في الواقع مجرد تمثيل). المتعلم المسكين الذي لا يشك في شيء يتضايق ولا يشعر بالارتياح، لكن الشخص الذي يُجري التجربة، وهو رجل يلبس معطفا أبيض، يصرّ على الاستمرار في إلحاق الألم. كان عدد مثير للاستغراب يفعل هذا؛ يستمرون في إلحاق الألم إلى درجة مريرة. كان بإمكانهم التوقف في أي مرحلة؛ لكن القليل منهم يتوقف.

تجربة مايلغرام محاولة لتوضيح ظاهرة محيرة ومزعجة كثيرا. خلال فترة الحرب العالمية الثانية، كان النظام النازي يُعدم الملايين من الناس الأبرياء؛ هذا يتضمن الغجر، وأي شخص يجرؤ على التصريح بالمعارضة السياسية. لكن أسوأ جريمة نازية كانت ذبح نحو ستة ملايين من اليهود: رجال، نساء، وأطفال. أدولف هتلر وشركاؤه المقربون كانوا حتما مسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة، لكن القادة بطبيعة الحال لم ينفذوا عمليات القتل هذه بأنفسهم. كانت آلة القتل مشروعا ضخما يتطلب مساهمة الآلاف من الرجال والنساء لتنفيذها، رجال ونساء تعاونوا وساهموا في هذه المذبحة الجماعية التي يندى لها الجبين: الذين كانوا يديرون معسكرات الاعتقال، وميادين القتل في بولندا المحتلة وقرى البلطيق، والذين يشغلون غرف الغاز والأفران التي تحرق فيها كتل هائلة من الجثث، وخطوط تجميع الجثث، يديرون كل ذلك بكفاءة ودم بارد. في كثير من البلدات كانت مجاميع من الألمان (ومن يساعدونهم من جنسيات مختلفة) يذبحون آلاف الناس الأبرياء. لقد دمروا مجتمعات كاملة، وقتلوا كل اليهود المحليين، من الأطفال الرضع إلى كبار السن والضعفاء. في نظر هتلر ودائرته الضيقة لا يمكن قبول الاستثناءات، لا رحمة أو مساومة؛ ذنبهم لا يُغتفر. لكن الكثير من الخاضعين، العاملين في الميدان، كانوا يدعون ببساطة أنهم ينفذون الأوامر الشرعية للسلطات العليا.

يبدو أن تجربة مايلغرام تُظهر أن الناس يتبعون السلطة على غير هدى، يطيعون الأوامر الشريرة، حتى إذا كانوا يجدونها مقيتة. لقد درس كريستوفر براوننغ Christopher Browning السلوك، أثناء الحرب العالمية الثانية، لمجموعة من «الرجال العاديين»، أعضاء في كتيبة الشرطة الاحتياطية الألمانية. كانوا قد تلقوا الأوامر بقتل نحو 1500 من اليهود في إحدى القرى البولندية: نساء، وأطفال، وكبار السن. تقريبا كل هؤلاء كانوا يتبعون الأوامر. يقول براوننغ: «كان عصيان الأوامر

ببساطة خارج نطاق تفكير الرجال.. كان من السهل عليهم أن يطلقوا النار». كان تنفيذ الأوامر «عملا اجتماعيا يتأثر بضغط الأقران». والذين لا يطلقون النار «يجازفون بالتعرض للعزلة، والرفض، والمقاطعة». هنا الدافع لإطاعة أوامر السلطة (وربما الخوف مما يمكن أن يحصل للمتمردين) يرتبط بضغط الأقران بقوة. على رغم ذلك رفض بعض الرجال الأوامر؛ هؤلاء ربما كانوا يشعرون بالخجل، لكن الضباط في الواقع لم يعاقبوهم[17].

كان مايلغرام وبراوننغ يبحثان تحديدا عما يسميه هربرت كيلمان Herbert Kelman ولي هاملتون Lee Hamilton «جرائم الطاعة» Crimes of Obedience[18]. أي الجريمة التي تنشأ «من صراع بين واجبين متناقضين: أن تطيع أو لا تطيع». واجب الطاعة «متأصل في مفهوم السلطة»، وتدعمه بقوة المعايير الاجتماعية[19]. في أثناء حرب فيتنام أُعدِم سكان قرية ماي لاي My Lai. وفي وقت لاحق اتهموا ضابطا في الجيش الأمريكي، الملازم وليم كالي William Calley، بالمسؤولية عن المذبحة. لقد ادعى كالي ببساطة أنه كان ينفذ الأوامر؛ قال إن الضابط الأعلى منه قال له إن القرويين كانوا من الأعداء وإن عليه إطلاق النار عليهم. ما إذا كان هذا الأمر قد أُعطي أم لا فهذا شيء مشكوك فيه. لكن كالي على ما يبدو كان يعتقد أن الأمر أُعطي له؛ لهذا كان يشعر بأن سلوكه مبرَّر. علاوة على هذا لم ينفذ كالي عمليات القتل وحده. الرجال الذين تحت إمرته شاركوه في هذا، امتثالا لأوامره.

«طاعة الأوامر» ليست في الواقع عذرا قانونيا في أي قضية جنائية. ميثاق نورمبيرغ خاصة، الذي شكل أساس محاكمات نورمبيرغ بعد الحرب العالمية الثانية، كان ينص على أن «حقيقة أن المتهم كان يتصرف تنفيذا للأوامر التي أعطتها حكومته أو رؤساؤه لن تعفيه من المسؤولية» (البند 8)، على رغم أنها يمكن أن تكون عاملا في «تخفيف العقوبة». لكن ليس من السهولة «للرجال العاديين» أن يعصوا ما يبدو أنه أوامر صريحة. إذا أخبر الضابط جنديا تحت إمرته بأن يفعل شيئا غير قانوني، فالجندي المسكين يواجه معضلة مرعبة. رفض تنفيذ الأمر في ذاته جريمة عسكرية. لكن هناك، من النواحي الأخلاقية والواقعية، اختلافا بين الأمر الذي يخالف قاعدة ثانوية والأمر بقتل الناس الأبرياء، حيث إن الأمر نفسه يبدو من الواضح أنه خاطئ وغير قانوني.

كانت تجربة مايلغرام حتما مذهلة، لكنها بطبيعة الحال بالكاد تفسر «جرائم الطاعة» تفسيرا كاملا. في الواقع تبدو كلمة «طاعة» في غير مكانها المناسب ضمن أي نقاش عن جرائم النظام النازي. إنها تتجاهل الأيديولوجية الوحشية التي كانت تحرك ذلك النظام وتؤثر في الآلاف من أتباعه. إنها تتجاهل «الرجال العاديين» الذين كانوا يتلهفون للمشاركة في المذابح. كان مايلغرام يدرس موضوع طاعة السلطة الشرعية. لكن الدافع القوي في كثير من المذابح الجماعية التي تلطخ جبين تاريخ البشرية هو تلك الكراهية العمياء. مثلما يكون الحس الأخلاقي قوة مقتدرة في المجتمع كذلك يكون الجانب المظلم فيها: العنصرية، والتحيز، والعصبية الدينية، واعتقادات منحرفة عن الحق في تعذيب وقتل الكفار وأعداء الدولة وأولئك الذين، لأي سبب، يتعرضون للطرد والاحتقار.

المحاكم

ما أسماه ويبر «السلطة القانونية العقلانية» يشكل العمود الفقري للشرعية في عالمنا المعاصر. هذه الشرعية لها، كما ذكرنا، عنصر إجرائي قوي. الناس في السويد أو كندا أو اليابان يعتقدون بأشكال محددة للديموقراطية: انتخابات حرة، إجراءات برلمانية منظمة.

لكن ماذا عن المحاكم غير المنتخبة؟ وخاصة المحاكم الدستورية الفعالة الموجودة اليوم، والتي تمارس المراجعات القضائية تحديدا في أي بلد متطور، إلى جانب المحاكم الدولية، مثل محكمة العدالة الأوروبية، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو محكمة حقوق الإنسان الأمريكية. مصدر الشرعية لهذه المحاكم يمكن أن نسميه ثقافة حقوق الإنسان[20]. بعبارة أخرى، في مجتمعاتنا ليست الانتخابات هي الأساسَ الوحيد للشرعية. هناك وعي قوي وسط معظم المواطنين بشأن الحقوق الأساسية لهم، حقوق كل إنسان، الرجل والمرأة والطفل. والناس يتصورون أن هذه الحقوق حتمية، وأنها (إلى حد ما) مطلقة.

هذه ليست نظرية سياسية أو فلسفة. ثقافة حقوق الإنسان حقيقة اجتماعية متداولة. تتباين اللائحة الأساسية للحقوق، من النواحي الاجتماعية والقانونية، إلى حد ما من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى؛ لكن هناك حقوقا مشتركة: حرية

التعبير، على سبيل المثال، أو حق السفر، أو حرية الممارسة الدينية. هذه الحقوق أكثر أهمية من كل التشريعات الأخرى للحكومة. إنها تتجاوز تشريعات البرلمان، والأوامر التنفيذية، وضوابط الدوائر الحكومية.. إنها تأتي فوق كل شيء باختصار. الدولة مكلفة بواجب حماية هذه الحقوق. والمشرِّعون لا سلطة لديهم في حجب هذه الحقوق.

لكن هذه الحقوق تعني القليل أو لا تعني شيئا إذا لم تُطبَّق. التطبيق يعني كل شيء. من حيث الأساس يفترض بالحكومة احترام هذه الحقوق طواعية، ومن دون تسويف. لكن إذا لم تحترم الحكومة حقوق الإنسان، فالناس يمكنهم اللجوء إلى جهات تطبيق الدستور. التطبيق يعني الدور الذي تضطلع به المحاكم، ودور جهات المراجعة القضائية. هذه القوة تمنح الشرعية للمحاكم.

قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة يؤدون خدمتهم طوال الحياة. والمحكمة حصلت على حق مراجعة أعمال الكونغرس منذ القضية الشهيرة «ماربوري ضد ماديسون» Marbury v. Madison في العام 1803[(21)]. لكن المحكمة العليا كانت نادرا ما تمارس هذا الحق حتى أواخر القرن التاسع عشر، فقط في أواخر القرن العشرين حصل أن أصبحت حماية حقوق الأقليات وحماية الحريات الأساسية العامل الأساسي في عمل المحاكم. هذه أيضا هي الفترة ـ أواخر القرن العشرين ـ التي ظهرت فيها محاكم مقتدرة أخرى في بلدان أخرى، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (على المستوى الوطني)، والمحكمة الدستورية الألمانية، والمحكمة العليا لجنوب أفريقيا، إذا اكتفينا بذكر القليل من الأمثلة البارزة.

تضع الدساتير الحديثة قوائم حقوق الإنسان الأساسية وتوفر بشكل واضح مجال المراجعة القضائية. لكن الدساتير على أي حال مجرد كلمات، ونصوص، مكتوبة على الورق. دستور الولايات المتحدة مثلا قديم جدا، ومختصر جدا، كالعادة مع كل الدساتير. من الناحية النظرية، المحكمة العليا ببساطة تفسر لغة هذا الدستور القديم. والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أيضا تدعي، بصرف النظر عن مدى شجاعة القرار، أنها لا تفعل شيئا سوى تفسير كلمات الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية. لكن لا يوجد باحثٌ جاد، هنا أو في الخارج، يأخذ هذه الأقوال على محمل الجد.

حين يُعيَّن أحد قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة يجب أخذ موافقة مجلس الشيوخ، وتُعقد جلسات استماع للجنة القانونية في مجلس الشيوخ. كان أعضاء مجلس الشيوخ في السنوات الأخيرة يرفضون المصادقة على تعيينات الرئيس؛ كانوا يدققون ويمحِّصون أسماء المرشحين بدقة بالغة. تكون جلسات الاستماع عادة ذات طبيعة غريبة وبعيدة عن الواقعية؛ إنها على نحو ما صراع اعتقادات. من أجل الفوز بتصويت مجلس الشيوخ يخبر المرشح المجلس بأنه ينوي ببساطة تطبيق القانون؛ وأن يكون مخلصا للدستور؛ وألا يأتي بقانون جديد؛ وفوق هذا وذاك، ألا يعمل لاعتبارات سياسية. الوفاء بهذه التعهدات، بعبارة أخرى، يعني الإخلاص لنظرية في التشريع الميكانيكي. إنهم يقدمون أنفسهم كعذريين سياسيا، من دون معتقدات أو أيديولوجيات؛ ويقسمون ألا يتدخلوا في السياسة، وألا يسمحوا للاعتبارات السياسية بأن تؤثر في أصواتهم. كما قلت لا يوجد باحث جاد يمكن أن يصدق هذا، ولا حتى أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم على كل حال. لكن أي مرشح ينحرف بشهادته عن الحكاية الخرافية السائدة من المحتمل أن يواجه المتاعب. تقول القاضية في المحكمة العليا سونيا سوتوماير Sonia Sotomayor: «أي شخص عاقل من أصول أمريكية لاتينية» ربما يستوعب بعض المسائل القضائية على نحو أفضل من الرجل الأبيض. الجمهوريون في مجلس الشيوخ استنكروا قولها من حيث إنه هرطقة خرقاء. القاضية سوتوماير قالت مفسرة، بأسلوب مراوغ، إنها كانت تحاول أن تكون مصدر إلهام للشباب من أصول أمريكية لاتينية، ولم تعبر عن فلسفة قضائية[22].

المسألة هي: هل هذا اللغز ضروري حقا؟ هل شرعية المحكمة العليا بالفعل تعتمد على هذه الخرافة؟ يقول جيمس غيبسون James Gibson وغريغور كالديريا Gregory Caldeira، في دراسة مثيرة للاهتمام[23]، إن الجواب لا. لأن معظم الأمريكيين - كما يعتقدان - «لديهم وجهة نظر واقعية إلى حد ما عن طريقة إصدار المحكمة العليا لقراراتها». إنهما يعتقدان أن «القضاة لديهم تمييز واجتهاد.. ويصدرون قرارات متعقلة على أساس الأيديولوجيا والقيم». لكن وفقا لرأي غيبسون وكالديرا لا يفسد هذا الوعي شرعية المحكمة. الناس يعرفون أن المحكمة تصنع سياستها الخاصة بها، وأنها تبتكر أيضا. لكنهم يعتقدون أن قضاة المحكمة

العليا يتصرفون بطريقة منهجية. بعبارة أخرى ليس القضاة سياسيين ولا يتصرفون كالسياسيين. إنهم يصدرون قرارات نابعة من سياستهم، لكن هذه السياسة لا تعني التدخل في الأمور السياسية. يمكن للمراقب المتعقل أن يضيف: إنهم يصنعون سياستهم الخاصة لأن عليهم أن يفعلوا ذلك. إنهم «يفسرون» نصا قديما، مختصرا، فيه الكثير من الفقرات العامة الغامضة. القاضي حاليا بالكاد يستطيع أن يتصرف بطريقة أخرى. حتى قضاة المحكمة العليا، في الهند أو ألمانيا مثلا، على رغم وجود دساتير حديثة أكثر، وطويلة، ومفصلة، لديهم حرية التمييز والاجتهاد فيما يتعلق بالجوانب الأكثر عمومية وشمولية للنص.

الوجه الآخر للعملة: كيف تعمل اللاشرعية

ربما تكون الشرعية عاملا مهما في قرار الطاعة، أو الاستفادة من القانون، والمؤسسات القانونية. لكن حتى في المجتمعات المنفتحة، والديموقراطية، ربما تكون هناك زوايا في النظام القانوني حيث تفتقر اللوائح أو الدساتير إلى بريق السلطة الشرعية. في كل مجتمع يوجد منشقون يعارضون القانون أو الدستور، أو بعض الجوانب فيه. تتراوح الأمثلة عن الرفض من السلوك المتجهم الحقود إلى الأمثلة الأكثر تطرفا: مثلا الشاب الذي يحرق بعض الأوراق، بعض المتطرفين المناصرين للبيئة يقيدون أنفسهم بالأشجار. الوطنيون في التبت الذين أضرموا النار في أنفسهم، إضرابات السجناء، جهاديون وثوريون من كل الأنواع والألوان. ضمن سياق التاريخ يوجد كثير من الأمثلة عن المنشقين الذين يطيحون بالحكومات، ويزيحون الملوك والمتجبرين عن عروشهم. الأنظمة الديموقراطية أيضا ربما تلقى المصير نفسه. هناك أمثلة لا تُحصى عن انقلابات عسكرية وحالات تزيح بها الجهة (أ) الجهة (ب) وتستولي على الحكم. على مستوى أقل تواضعا، كلما ذهب المواطنون إلى المحكمة وأصروا على أن القانون أو التشريع غير دستوري، فهذا يعني أن المشرّع أو دوائر التنفيذ تتصرف بطريقة غير شرعية. المراجعة القضائية تمنحهم الفرصة، أو الطريقة الشرعية للهجوم (كما يفترض) على اللاشرعية.

تفترض الدراسة التي أجراها توم تايلر عن الشرعية (وهذا شيء صحيح) أن الأمريكيين ليسوا ثوريين، وأن المواطنين ينظرون إلى نظامهم الحاكم، بصورة عامة،

على أنه شرعي. كان توم تايلر يريد معرفة إلى أي مدى يتدفق تأثير الإحساس بالشرعية على المواقف والسلوك. لكن في كثير من البلدان أنت لا تستطيع أن تفترض الأمر نفسه عن الشرعية؛ فحيث إن تاريخ العالم مملوء بانتفاضات دموية، وثورات، وأعمال تمرد وشغب وعصيان، فإنه ربما يكون معنى اللاشرعية مألوفا مثل المعنى المعاكس، إن لم تكن الصورة أكثر قتامة.

في مجتمعنا المعاصر تعتبر ثقافة حقوق الإنسان قوة هائلة لكنها مرنة. إن نصف بلدان العالم تقريبا ليست ديموقراطية على الإطلاق، أو أنها في أفضل الأحوال شبه ديموقراطية؛ على الرغم من الأمنيات المفترضة لجزء كبير من الناس. وكثير من المجتمعات المعاصرة تخرق حقوق الإنسان بشكل صارخ؛ كثير منها فاسدة إلى حد بعيد. في كثير من المجتمعات يكون حكم القانون ضعيفا إلى درجة أنه يكاد لا يكون موجودا. قبل زمننا الراهن كانت كل البلدان سلطوية. الفلاحون في العصور الوسطى لم يكن يُسمح لهم بالتصويت. أعمال الشغب كانت تحدث بسبب الجوع واليأس، وليس من الحاجة إلى حق الاقتراع. لكن في عالم اليوم الديموقراطية وحكم القانون متأصلان بعمق في ثقافة ملايين البشر؛ إلى درجة أنه حتى الحكام الديكتاتوريون ربما يستخدمونها كخدعة[24]. إنهم يوقّعون الاتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان ولا ينوون تطبيقها بجد. بعض هذه الأنظمة معروفة: روسيا في عهد فلاديمير بوتين، على سبيل المثال. في حالات أخرى تبدو الجماهير ساخطة وغير مستقرة.

في المجتمعات التي يعتبر فيها الناس النظام لاشرعيا يحصل خرق واسع النطاق لبعض القوانين أو، في كثير من الأحيان، يجد الناس طرقا للالتفاف عليها. البلدان التي تُغسل فيها الأموال بمعدلات غير واقعية تنتشر فيها السوق السوداء على نطاق واسع. في أوروبا الشرقية قبل العام 1990 كان الناس في بولندا أو ألمانيا الشرقية يميلون إلى الاعتقاد بأن حكوماتهم مجرد دمى للاتحاد السوفييتي. وهذا أدى إلى انتعاش القانون «غير الرسمي» بقوة، ونشأ قانون آخر يعمل تحت الظل، يتألف من منظومات كاملة للسلوك تتحدى أو تتملص من اللوائح الرسمية. على سبيل المثال، في ألمانيا الشرقية، كانت أيديولوجية الدولة ترفض الرأسمالية؛ والحكومة تملك أو تتحكم في وسائل الإنتاج الرئيسة. الأفراد يمكنهم امتلاك فقط بضائع «شخصية»، مثل الدراجات الهوائية، الأطباق، الأحذية، لكن ليس الأعمال أو المصانع أو المزارع.

ربما لم يكن أغلب المواطنين يتقبلون الأيديولوجيا الماركسية؛ ولكن مع مرور السنوات بقي قليل من الناس يثقون أو يحترمون الحكومة. لقد نشأ ما يسمى «اقتصاد الظل الذي له قانونه الأخلاقي الخاص».

هذه العبارة الأخيرة مقتبسة من دراسة ملهمة أجرتها إنغا ماركوفتش Inga Markovits تصف فيها الحالة القانونية في مدينة صغيرة في ألمانيا الشرقية بين العامين 1945 و1990[25]. كانت هناك مثلا سوق سوداء هائلة للسيارات المستعملة. سعر السيارة المستعملة كان يتحكم فيه التجار، مثل كل الأسعار الأخرى. لكن فقط الإنسان الغبي سوف يبيع سيارة بسعر الدولة؛ فهذا السعر أقل كثيرا من قيمة أسوأ سيارة. كان الناس يبيعون ويشترون السيارات في السوق الحرة إلى حد ما، والتي تقام مرة في الشهر في ميدان فسيح فارغ. البائعون والمشترون يتفاوضون هناك حول السعر ويتلاعبون بالأوراق الرسمية بحيث إذا فشلت الصفقة يمكن أن يرجع العقد إلى المحاكم الرسمية. كل هذا كان يجري بشكل قانوني تماما. لكن الجميع يعرفون ماذا يحصل. الصفقات تجري على الملأ. القضاة والشرطة، مثل بقية الناس في البلدة، حتما يفهمون كيف تعمل سوق السيارات المستعملة. لا أحد يرفع إصبعه ويحتج عليها. اللوائح الرسمية، فيما يتعلق بمبيعات السيارات المستعملة، ليست فيها ضوابط أخلاقية. إنها شيء عبثي وسلوك منحرف.

والأمثلة الأخرى يمكن أن تأتي من بلدان الكتلة السوفييتية. لقد درست ماريا لوس Maria Los النزعة الإجرامية في بولندا والاتحاد السوفييتي في الثمانينيات. كان المواطنون، كما أحست، يفتقرون إلى الثقة بحكوماتهم. كانوا يعتبرون هذه الأنظمة فاسدة وعاجزة واستبدادية: باختصار، غير شرعية. العمال العاديون، والمزارعون، والموظفون من ثم ليس لديهم ولاء للنظام. هذه الأجواء كلها كانت «تشجع على الانشغال بالأعمال الإجرامية والفساد على نطاق واسع بين الموظفين الكبار والصغار، والعمال في الصناعة، وحتى القرويين»[26].

في دراسة مثيرة للاهتمام أجرى زن هاي Xin He مقابلات مع مهاجرين من الأرياف في منطقة بكين يعملون في صناعة النسيج أو يديرون أعمالا تجارية صغيرة. في ظل القانون الصيني السائد آنذاك لم يكن لدى هؤلاء العمال ورجال الأعمال حق

العيش في بكين. كان أصحاب المحلات يحتاجون إلى إجازة عمل ولا يملكونها[27]. كانت السلطات المحلية، كما يشعر المهاجرون، لا تهتم إلا بالأموال؛ لذلك فرضت بعض اللوائح بطرق عشوائية وانفتحت على الفساد. الواقع أن «الأمر كان مكلفا بشكل غير قابل للتنفيذ وغير مناسب» أن يلتزم المرء باللوائح بخصوص الإجازات، حتى إذا أردت الالتزام[28]. كانت تترتب على خرق القانون بشكل صريح ــ الاستمرار في العمل من دون إجازة ــ تبعات جسيمة أيضا؛ شيء محفوف بالمخاطر أن تمارس حياتك وتنفذ أعمالك الخاصة.

ثم وجد المهاجرون حلا وسطا، يسميه زن هاي «تواطؤا قانونيا» Legal Collusion. على سبيل المثال ربما ينفذ المهاجرون ترتيبات مع السكان الذين يؤدون دور الواجهة للمهاجرين. من الناحية الفنية هذا الأمر لم يكن شرعيا؛ لكنه غير شرعي على نحو أقل وضوحا. يقع هذا ضمن «منطقة رمادية». كان المهاجرون يدفعون مبالغ الإيجارات للسكان المحليين. من الواضح أن المهاجرين لم يكونوا يحسون بالردع الأخلاقي بإزاء خرق القوانين. كانوا يريدون العيش، ويساهمون كما يعتقدون، في ازدهار المدينة والمجتمع عموما. والسلطات المحلية أيضا كانت تتقبل هذا النظام. كان المهاجرون يدفعون لهم ويظهرون لهم «الاحترام»[29]. والجميع يستفيدون، ومنهم الناس العاديون، من تجارة نسيج مزدهرة؛ حتى إذا كانت غير شرعية.

العمل الذي اضطلع به زن هاي هو دراسة حالة لمجموعة واحدة ضمن سياق المواقف اللاشرعية من الناحية القانونية. كل موقف، بطبيعة الحال، فريدٌ من نوعه. في هذه الحالة تحديدا كان النظام الصيني للإقامة واللوائح المعقدة والباهظة للإجازات هي التي دفعت صناعة النسيج نحو «المنطقة الرمادية» التي تطرقنا إليها. هذا الموقف يشبه، على الأقل في أحد جوانبه، الموقف في ألمانيا الشرقية. الدراستان تذكراننا بأن الشرعية واللاشرعية مفهومان غير منفصلين تماما. حتى في المجتمعات الشمولية، بعض جوانب الدولة، وبعض جوانب القانون، تتسم بالشرعية. المهاجرون في دراسة زن هاي لم تكن لديهم ثقة باللوائح المحلية، لكنهم لم يكونوا ثوريين. إنهم من الناس العاديين الذين يسعون إلى كسب الرزق في بيئة صعبة. لم تكن تجارة بيع السيارات المستعملة في ألمانيا الشرقية في ميدان مفتوح تخترق الحواجز أو تخاطر في

معركة ضد الدولة الاشتراكية. في ألمانيا الشرقية كانت المحاكم المحلية تؤدي دورها وتحظى بالثقة في كثير من الأمور الثانوية فيما يتعلق بالعقود والأحوال الشخصية. في كثير من المجتمعات، وربما أغلبها، توجد لوائح محددة ومؤسسات تفتقر إلى الشرعية. لكن النظام نفسه لا يواجه خطر الانهيار، وربما - حتى - يلقى نوعا من القبول على مضض من المواطنين. في هذه الحالات يتعلم الناس طرق الالتفاف على اللوائح، أو العمل تحت سقف اللوائح. الموظفون الرسميون ذوو المناصب الثانوية غالبا ما يساعدونهم في ذلك، سواء لأنهم يأخذون الرشاوى أو لأنهم لا يؤمنون بتلك اللوائح الرسمية. بطبيعة الحال الناس العاديون في بعض المجتمعات يفترضون ببساطة أن هذه الطريقة تعمل بها كل الأنظمة؛ وأنه ليس هناك بديل واقعي آخر.

الثقةُ والإنصاف

الثقةُ مفهومٌ يرتبطُ ارتباطا قويا بالشرعية لكنه يختلف تحليليا. والإيمان بما يقوله الخبراء شكل من أشكال الثقة: أنت تفعل ما يخبرك به الطبيب لأنك تثق به، وبنزاهته ومهاراته المهنية. الإنسان ربما يثق أيضا بالمشرِّع، أي يفترض أنه يعرف ما يضطلع به جيدا. كثير من القوانين ينبغي أن تؤخذ من هذا الجانب. إذا كانت دائرة الأغذية والدواء Food and Drugs Administration (FDA) توافق على نشر دواء جديد لالتهاب المفاصل، فالناس ربما يفترضون أن هذه الدائرة راجعت الفحوص السريرية، ومن ثم فالدواء سينجح ولا بأس باستعماله. هذا نهائيا لا يساوي اتباع ما تقوله الدائرة لأنها سلطة شرعية، لها الحق في إغراق السوق بالأدوية. هناك أيضا بطبيعة الحال جانب آخر هو عدم الثقة. يمكن أن تتصور مثلا أن دائرة الأغذية والدواء تتمتع بالشرعية، لأنها جاءت بقانون ساري المفعول، وأنها تتبع اللوائح التي وضعتها الحكومة؛ لكنك ربما لا تثق بقراراتها في الموافقة على هذا الدواء أو ذاك، لسبب أو لآخر؛ أو لا تثق بموقفها العام إزاء الأصباغ الغذائية، أو موقفها من طرق معالجة الناس.

الإنصاف مفهوم آخر مرتبط بهذا الموضوع تحديدا. أنت ربما تطيع قاعدة قانونية ليس بسبب أن المصدر الذي جاءت منه شرعي، وليس لأنك تثق بالمصدر، لكن لأن القاعدة تشمل الجميع، فلماذا تكون أنت مختلفا عن بقية الناس؟ الطالب

ربما يتصور أنه من غير الإنصاف للطلاب الغش في الامتحان، بعيدا عن علاقة الأمر بالأخلاقيات، خصوصا إذا كان السياق خاضعا لمنحنى معين. في مدينة نيويورك، وهي مقر الأمم المتحدة، يقود الآلاف من الرجال والنساء سياراتهم التي تحمل لوحات ديبلوماسية؛ وكان الكثير منهم يتجاهلون قوانين المرور سنوات. السائق الذي لديه حصانة ديبلوماسية إذا أوقف سياراته في أماكن ممنوعة، ربما يتلقى غرامة، لكنه لا يدفعها. هناك الآلاف من هذه الغرامات في الواقع لا تُسدد. لكن الديبلوماسيين من بلدان أخرى يمتثلون للقوانين؛ وإذا خرقوا القانون، يدفعون الغرامة. بالتأكيد الإحساس بالإنصاف يشكل أحد العوامل المؤثرة هنا. إذا كان ممنوعا إيقاف السيارة قرب فوهة الحريق، فلماذا يفعلون ذلك؟ بعض البلدان - ومنها المملكة المتحدة، أستراليا، الإكوادور، جامايكا - تتشدد في مسألة دفع غرامات المخالفات. من المثير للاهتمام أن يكون هناك توافق - إذا توخينا الدقة - بين سمعة البلد في الفساد ورفض الديبلوماسيين دفع الغرامات. هل يستمر التهاون بالإجراءات القانونية على هذا النحو في شوارع نيويورك؟[30].

هناك دراسات أكاديمية عن العدالة الإجرائية تتطرق أيضا إلى مسائل الإنصاف والثقة. تذكر بعض البحوث الجديدة بالثقة أن الإجراءات المنصفة تعتبر «مهمة من أجل التشجيع على تقبل القرارات»، وعلى ما يفترض فهي تساعد على ضمان الالتزام بتلك القرارات[31]. يبدو أن هذا شيء معقول إلى حد ما، لكن السؤال هو: إلى أي مدى يمكن المضي بهذه الفكرة؟ أشك في أن الإنسان البريء المحكوم بالسجن المؤبد، أو الذي ينتظر الإعدام، سوف يشعر بالارتياح لقرار المحكمة، حتى إذا (نفرض جدلا) كانت الدولة تتبع جميع القوانين واللوائح، وتنفذها حرفيا، وكانت الإجراءات منصفة بنحو مشدد. النتيجة الجيدة - أو، ربما، النتيجة الأفضل من المتوقع - هي ما يريده الناس عموما. أو هي نتيجة منصفة، وفق رأيهم، لأنهم كان يُتعامَل معهم مثل الآخرين على السواء[32]. لكن بطبيعة الحال، المعاملة نفسها يجب أن تكون منصفة. لا أحد سوف يعتقد أن الموقف منصف حتى إذا كان يتضمن مساواة في الظلم للناس كافة.

يتساءل علماء النفس: ما الذي يمكن أن يعتبره الناس نتيجة عادلة، ولماذا؟ يُعَدُّ الإجراء المنصف بالتأكيد أحد عناصر المعادلة. وكذلك الإنصاف: هل الجميع، أو - على

الأقل - الجميع ضمن المجموعة التي ننتمي إليها، يُتعامل معهم بالطريقة نفسها؟ الجانب الآخر له علاقة بالتوقعات: ما إذا اتضح أن الأمور آلت إلى ما هو أفضل أو أسوأ من المتوقع[33]. في دراسة نُشرت في السبعينيات، درس اثنان من الباحثين الفائزين والخاسرين في دعاوى قانونية بين أصحاب الأملاك والمستأجرين في ثلاث مدن ألمانية. كان الرابحون سعداء؛ والخاسرون لم يكونوا سعداء. لا استغراب في هذا. في المقابلات سألوا المتقاضين عما إذا كانت التجربة قد «عززت أو أضعفت ثقتهم» بنظام العدالة. لم يقل أحد الخاسرين إن ثقتهم تعززت؛ التجربة في الواقع خيبت آمال أكثر من الثلثين منهم بشأن النظام إلى درجة كبيرة أو قليلة. الرابحون كانوا يشعرون بثقة أكبر بالنظام، لكن قدر الثقة التي اكتسبوها كان أقل من قدر الثقة التي فقدها الخاسرون[34]. هنا تفترض البديهة (أحيانا على الأقل تكون صحيحة) أن الدراسة تضع الأمور في نصابها الصحيح. الناس يريدون إجراءات مُنصفة، لكن كما قلنا سابقا، فإنهم يحبون الفوز أكثر من الخسارة. الناس يحبون الإنصاف أيضا؛ لكن الفوز أو الخسارة ربما يؤثران في حكمهم في هذا الشأن.

الذين يتصورون أن القانون غير مُنصف ربما يبدون استعدادا أكبر لخرق القانون. هذا بالتأكيد يمكن أن يُقال عن الناس الذين يمارسون أعمال العصيان المدني. لكن في بعض الحالات، تكون متابعة سلسلة السبب والنتيجة مراوغة: أيهما يأتي أولا: خرق القانون أم الإحساس بأن القانون مجحف؟ في دراسة قديمة للسيطرة على الإيجارات في هاواي، أجراها هاري بال Harry Ball، كان أصحاب الأملاك الذين يتصورون أن التحكم في الإيجار شيء غير منصف يخرقون اللوائح ويطالبون بمبالغ أعلى من المستأجرين[35]. هل الإحساس بعدم الإنصاف يجعل هؤلاء الملاك على استعداد للمطالبة بمبالغ أكثر؟ أم العكس: أصحاب الأملاك الذين يخرقون اللوائح يبررون ما يقومون به، يقولون لأنفسهم إن اللوائح مجحفة، وبهذه الطريقة يبررون أفعالهم.

درست شيري ريجيف ميساليم Shiri Regev-Messalem النساء الإسرائيليات اللواتي يمارسن الغش بشأن قوانين الرفاهية؛ هؤلاء النساء، كما اتضح، كن يشعرن بأن الغش مبرر. يشعرن بأنهن «على حق من الناحية الأخلاقية» إلى المستوى الذي لا يمكن أن يعرضهن لمحاسبة القانون. وكن يشعرن أيضا بأنهن ببساطة يجب أن يمارسن الغش من أجل البقاء على قيد الحياة. مرة أخرى نقول، نحن ربما نسأل

أيهما يأتي أولا: الإحساس بعدم الإنصاف أم الإحساس بأنهن يجب أن يمارسن الغش للبقاء[36]. وهناك دراسة أخرى أُجريت فيها مقابلات مع الأشخاص الذين يسطون على المحلات كشفت عن قائمة عريضة ومتباينة من «التبريرات» (ربما تكون كلمة «أعذار» أفضل). بعض هذه التبريرات يختلط فيها السبب والنتيجة. بعض هؤلاء قالوا إن المخازن «تستحق المجازفة»؛ أو أنها تغري الناس. أو أن المتاجر يمكن أن تتحمل الخسارة التي تلحق بها: «إنها حتى لا تسامحني على المبلغ القليل الذي يبقى عليّ». أو أنها تطالب بمبالغ أعلى من الضريبة... لذلك فهي تستحق ولا أحد يتضرر». أو أن الشخص الذي يسطو ربما يشير إلى موقفه الشخصي؛ عليه أن يحصل على النقود بأي وسيلة (مثل النساء في دراسة ريجيف ميساليم): «يجب عليَّ الاعتناء بثلاثة أطفال»، أو «عندي أنواع من الفواتير لأسددها». أو إنهم ببساطة يقولون إن العالم ممتلئ باللصوص: «الكل يفعل هذا»[37]. هناك ممثلة سينمائية، وينونا رايدر Winona Ryder، يبدو أنه كان لديها شغف بالسطو على المحلات، وفي مرحلة ما ادعت أنها تضطلع ببحث يساعدها في أداء دورها في فيلم تظهر فيه مصابة باضطراب عقلي؛ وهذا عذر أخرق غير قابل للتصديق[38]. لكن لا شك في أن كل جريمة، وكل مخالفة للضوابط، يمكن أن تُنتج قائمتَها الخاصة من التبريرات.

الجانب الأخلاقي

هناك دافع آخر ضمن هذه المجموعة وهو ما نسميه الأخلاق. الناس يطيعون القوانين لأن القوانين أخلاقية، أو منسجمة مع الأعراف، أو ربما لأنها تعبر عن إرادة إلهية. من ناحية أخرى، الناس لا يطيعون القوانين إذا كانت غير أخلاقية، أو تتنافى مع الأعراف، أو أنها ضد الإرادة الإلهية. نحن نطيع القانون لأنه سياسة صالحة، رصينة من حيث المبدأ، أو ضرورية للمجتمع. أما المشاعر المعاكسة (القانون يؤدي إلى ضرر أكثر من المنفعة) فهذا ربما يؤثر في معدلات عدم الالتزام.

تؤدي المعتقدات الدينية، والأعراف التقليدية، وحتى الخرافات دورا كبيرا في تحديد أثر القانون، ربما كانت تؤدي الدور الأقوى من أي شيء آخر. ضحايا الحوادث في شيانغ ماي، في تايلند، في دراسة أجراها إينغل وذكرناها سابقا، كانوا يرفضون المطالبة بالتعويض بسبب إيمانهم بمذهب معين في المعتقدات البوذية (إلى جانب

المفاهيم عن الأشباح والكارما)[39]. والكاثوليكيون المتزمتون الذين يجدون أنفسهم مكبلين طوال العمر في زواج تعيس يتجنبون الذهاب إلى المحكمة للطلاق، مهما كلّف الأمر. نحن نعيش عصر السيارات المفخخة، رجال (في الأغلب من الشباب) يفجِّرون أنفسهم (والناس الآخرين)، بدافع يتصورون أنه الإيمان الديني الحقيقي والاقتناعات السياسية. ونحن ننظر إلى هذا باستنكار (ونشعر بالذعر). ربما نشعر أيضا بمشاعر مختلفة عن الرهبان في التبت الذين أضرموا النار في أنفسهم من أجل الحرية. كل هذه الممارسات، بطبيعة الحال، غير قانونية.

العقيدة الدينية عامل قوي بين المؤمنين المتزمتين؛ وهي تؤثر في اتجاهاتهم في التعامل مع القانون. لكن حتى وسط المؤمنين المخلصين هناك تباين واضح. الكنيسة الكاثوليكية تعارض منع الحمل؛ لكن أغلب الكاثوليكيين، حتى الذين يلتزمون بالتعاليم، لا يبالون بالأمر. لا توجد طريقة أخرى نفسّر بها انخفاض نسبة الولادات في بولندا، وهي بلد كاثوليكي متزمت، إلا إذا كان الأزواج يمتنعون عن المعاشرة، وهذا يبدو أمرا غير محتمل.

لكن المفاهيم الأخلاقية عموما يمكن أن تكون قوية ومؤثرة. المفاهيم الأخلاقية هي التي تجعل المنحنى منبسطا فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب والقتل. لقد ذكرنا آنفا دراسة (باستخدام مخططات) لرؤية ما إذا كان طلاب الكليات يمكن أن يتخيلوا أنفسهم يرتكبون اعتداءات جنسية. في الأغلب لم يكونوا ليفعلوا ذلك؛ ليس بسبب القيود (الرسمية وغير الرسمية). كانت «معتقدات الطلاب الأخلاقية مصدرا مهما للردع الاجتماعي». بالنسبة إلى الطلاب الذين يتصورون أن من «الخطأ الأخلاقي الواضح» إجبار امرأة على ممارسة الجنس، لم تكن «مسائل الربح والخسارة» ذات أهمية. «كانت إدانتهم الأخلاقية لهذا العمل قوية إلى درجة أنهم لا يستطيعون حتى التفكير في احتمالية الإساءة»[40]. هذه النتائج ليست مفاجئة لأي شخص يعيش على هذا الكوكب. نحن جميعا لدينا خطوط أخلاقية حمراء لا نتجاوزها حتما. هناك بعض الأعمال أو السلوكيات تتعارض مع القانون ومن الضروري عدم الاقتراب منها؛ نحن ببساطة لن نتجه إلى هناك.

الحماس الوطني عاطفة قوية، إلى جانب مفهوم آخر قريب منه وهو الإحساس بالواجب. أثناء فترات الأزمات - الحروب مثلا - الناس يتحلقون حول العلَم. إنهم

يخصصون الوقت والأموال، ويتطوعون للمهمات الصعبة، وحتى يضحون بحياتهم. الرجال يتدافعون إلى مكاتب التجنيد إذا اندلعت الحرب. هناك أيضا حماس على مستوى الدولة، المدينة، المحلة؛ الناس يصرخون ويبتهجون عندما يشجعون فريق مدينتهم (حتى إذا لم يكن أحد في فريق دالاس مثلا ينتمي إلى هذه المدينة أو يعيش فيها). سكان تكساس -على سبيل المثال- كانوا ينظمون حملة حماسية أثارت استغراب الناس من أوريغون أو أوهايو. أطلقت تكساس حملة لمنع رمي النفايات على جوانب الطرق السريعة. وقد عوَّل القائمون على الحملة على الواجب الوطني: فلم تتحقق نتيجة. ثم اتبعت الولاية نظاما مختلفا: إثارة الفخر بالانتماء. ظهر شعار جديد: «لا تعبث مع تكساس»، وكان الشعار ناجحا على نطاق واسع. وانخفضت بذلك مخالفات رمي النفايات على جوانب الطرق بنحو دراماتيكي[41].

لا يعتمد الحماس الوطني، أو بنحو أكثر دقة، حب الوطن، على الإحساس بالشرعية. المواطنون يمكن أن يكونوا «وطنيين» جدا حتى إذا كانوا يمتعضون من النظام الذي يحكمهم تحديدا. كان الاتحاد السوفييتي نظاما ديكتاتوريا شنيعا، لكن حين جاءت جيوش الألمان تقتحم الحدود السوفييتية في العام 1941، كان الناس يقاتلون بضراوة لإنقاذ موطن آبائهم، إنها العاطفة التي تتغلب على أي تصورات عن الحكومة السوفييتية. في أستراليا، التصويت في الانتخابات إلزامي، لكنه في الولايات المتحدة وأغلب البلدان الأخرى، ليس كذلك. وللأسف، على الرغم من أن معظم الناس يصوتون في انتخابات مصيرية، فملايين الناس لا يبالون بتسجيل أسمائهم أو التصويت. في بعض الانتخابات في الولايات المتحدة، أحيانا يصوت تقريبا ثلث المصوتين المؤهلين فقط. لكن في جنوب أفريقيا، بعد نهاية فترة الفصل العنصري، بعد أن حصل السود على حق التصويت، يصوت ملايين الناس، يقفون في صفوف ساعات طويلة لممارسة هذا الحق الجديد الثمين.

نداء الواجب لا يختلف عن هذا. كثير من الأمور تعتمد على الموقف المحدد. كانت كاليفورنيا كما ذكرنا تتعرض أحيانا إلى موجات من الجفاف (كانت السنوات الأخيرة للجفاف قاسية). وكان لا بد من عمل شيء. لقد وضعت الحكومة اللوائح، لكن غالبا من دون خطة واضحة لتطبيقها، أو على الأقل كان التطبيق يحصل بين فترة وأخرى. عندما تسقي حديقتك بإفراط فأنت ترتكب مخالفة واضحة، لكن

هناك الملايين من الحدائق تنبغي مراقبتها. لا توجد طريقة للتحقق مما إذا كان الناس يستحمون في وقت قصير أو يقللون عدد المرات التي يجددون فيها مياه المرحاض. بالمعنى الحرفي، لا يوجد دافع إلى إيقاف تدفق المياه على العشب أو في الحمام. من السهولة تجاهل اللوائح، ومن الصعوبة التطفل على الناس الآخرين. لكن خلال فترات الجفاف الماضية، الملايين من البشر كانوا محرومين من المياه، لأن جهود التطبيق كانت ضعيفة. كان الناس على استعداد، وتلهف، للاضطلاع بدورهم. بطبيعة الحال، هناك دائما مخالفات، لكن لا يوجد قانونٌ البتة يحقق الالتزام المطلق.

الثقافة والوعي

هذان مفهومان مربكان حقا، الثقافة القانونية والوعي القانوني، استخدمهما العلماء بطرق مختلفة. المفهومان يشيران إلى نوع من العناصر العقلية التي لها أثر في تفكير الناس بالقانون، والاستفادة من القانون أو عدم الاستفادة.

يرجع مصطلح «الثقافة القانونية» على الأقل إلى العام 1969 (وربما قبل ذلك)؛ في مقال نشرتُه في العام 1969، عرَّفتُ فيه الثقافة القانونية بأنها تعني أفكار الناس، وتوقعاتهم، ومواقفهم بشأن القانون والنظام القانوني[42]. في وقت لاحق انتقد الباحثون هذا المصطلح وتعريفه على أسس متعددة؛ فهذا التعريف لا يحظى بالقبول التام بأي حال من الأحوال. هناك باحثون آخرون يستخدمون المصطلح بطرق أخرى، غير متشابهة بعضها مع بعض، وربما لا تكون متماسكة معًا أيضا[43]. وعلى رغم ذلك أعتقد أنه مفهوم مفيد في هذا الشأن. وربما نحتاج إلى تعريف آخر أفضل كما أتصور.

على أي حال نحتاج إلى مصطلح يشير إلى العناصر العقلية، والعاطفية، والإدراكية التي ترتبط مع، وربما تحدد، استعمال الأدوات والوسائل القانونية. النظام القانوني يمكن أن يقارن بماكينة عملاقة. الماكينة لن تعمل ما لم تشغلها بمفتاح التشغيل. الثقافة القانونية هي العنصر العقلي - السيكولوجي، الثقافي، الأخلاقي - الذي يشغل الماكينة أو يوقفها عبر مفتاح التشغيل، إذا بقيت الأشياء الأخرى ثابتة. السبب في هذه الإشكالية أن الثقافة القانونية ليست السبب الوحيد في تشغيل الماكينة

أو إيقافها. على أي حال، الماكينة ربما تتعطل. ربما تُخزن في غرفة لا يملك مفتاحها إلا بعض الأشخاص. ربما يكلف الأمر نفقات عالية لاستعمال الماكينة. على نحو مماثل، فالنظام القانوني يمكن أن يكون مكلفا للناس، أو مصابا بالشلل بسبب الفساد، أو يمكن الاستفادة منه فقط من قبل الأغنياء والمقتدرين. هذه العوامل جميعا تؤثر في مسألة: هل ستشغل الماكينة أم ستوقف؟

وعلى رغم ذلك فالثقافة القانونية (بالمعنى الأصلي) تشكل فارقا. في دراسة إينغل كان ضحايا الحوادث في شيانغ ماي يرفضون تشغيل مفتاح الماكينة لأسباب دينية، وبسبب العادات والمعتقدات التقليدية. الناس يقدمون الشكوى، أو لا يفعلون هذا، ليس لأسباب تتعلق بالكلفة وتجنب الإزعاج فقط، لكن لأنهم ربما لا يؤيدون مسألة التقاضي. الإنسان الكاثوليكي المتزمت سوف يبتعد قدر الإمكان عن محاكم الطلاق. هذه هي المجموعة الثالثة من العوامل: أشياء تتعلق بالأخلاقيات والضمير. لكن هذه العوامل لا توجد في الفراغ؛ إنها محددة ثقافيا. الشخصية أيضا تؤثر هنا. الناس الذين يهتمون بالحصول على حقوقهم، الذين «يتمسكون بحقوقهم»، والذين «لا يتركون الأمور تفلت من أيديهم»، من المحتمل أن يشغلوا مفتاح الماكينة. هذا الأمر ربما يتعلق بالثقافة (بصورة عامة). يقال إن اليابانيين يكرهون التقاضي ويحبون الحلول الوسط (على العكس من الأمريكيين). هذا، كما رأينا، ربما يكون صحيحا أو لا، لكن يبدو أن أثر الثقافة العامة في الثقافة القانونية، وفي الاستفادة من القانون، غير قابل للإنكار.

هناك مفهوم وثيق الصلة بالثقافة القانونية وهو الوعي القانوني. تعرف لاورا بيث نيلسون Laura Beth Nielsen هذا المفهوم بأنه «الفهم البديهي» الذي لدى الناس عن «طريقة عمل القانون». إنه يعني «كيف يفكر الناس في القانون»[44]. إذا فهمنا هذا، فالوعي القانوني يشكل على نحو ما جانبا فرعيا من الثقافة القانونية. هناك كتاب مؤثر ومُتداول جدا: «المكانة المألوفة للقانون» The Common Place of Law، تأليف باتريشيا إيويك Patricia Ewick وسوزان سايلبي Susan Silbey، يتطرق إلى مفهوم الوعي القانوني[45]. ميّزت المؤلفتان بين أصناف مختلفة من الناس. بعضهم وعيهم القانوني «مؤيد للقانون»، وعلى استعداد للجوء إلى القانون، أي تشغيل مفتاح التشغيل. والبعض الآخر وعيهم «معارض للقانون»، ينظرون إلى

القانون باعتباره نوعا من الأعداء أو التهديدات أو العوائق. هناك أشخاص غرباء غير مسجلين في الولايات المتحدة غالبا ما يُصابون بالشلل خوفا من أنهم ربما يتعرضون للاعتقال ويرحلون؛ إنهم (وهذا شيء منطقي) لا يجرؤون على اتخاذ إجراء قانوني من أي نوع، حتى إذا كان لديهم حق واضح[46]. إذن هم «ضد القانون» بمعنى أنهم يتعاملون مع قانون (الهجرة) باعتباره عدوا لهم.

كثير من الدراسات عن الوعي القانوني تتناول التقاضي: ما الذي يجعل الناس يذهبون إلى المحكمة، أو يتجنبون هذا. بعض الدراسات تنظر إلى طريقة استجابة الناس العاديين للمطالبة بالحقوق واللجوء إلى المحاكم[47]. لكن من الواضح أن مقاضاة شخص أو شركة ما (أو الاتجاه إلى التحكيم أو التوسط) ليست الطريقة الوحيدة للاستفادة من النظام القانوني. يمكنك أن تقرر كتابة وصية، أو ألا تفعل ذلك. الشركة التي تواجه مشكلة مالية يمكن أن تقرر إعلان الإفلاس. إذا صدم شخص سيارتك في المرآب وأحدث ضررا فيها، يمكنك المطالبة بالتعويض عن طريق شركة التأمين؛ أو أن تقرر نسيان الأمر كله، مثل الناس في دراسة إينغل عن شيانغ ماي.

هذه المفاهيم - الثقافة القانونية والوعي القانوني - يمكن أن تكون مفيدة في إرشاد البحث والدراسات في هذا المجال. لكن «الثقافة» كلمة فضفاضة جدا، لها كثير من المعاني. أحيانا يستعملها الناس فيقصدون بها نوعا من التقاليد الاجتماعية المتأصلة عميقا، أو بعض جوانب المجتمع التي، لأي سبب كان، تتغلغل في الأفكار الجماعية الروحية المؤثرة في سلوكيات المجتمع، بطريقة مستمرة ودائمة. هذا ما يبدو أن الناس يقصدونه أحيانا إذا تكلموا عن الثقافة اليابانية أو الروسية، أو الصينية. بهذا المعنى، الثقافة شيء مراوغ، عنيد، يتغير ببطء، إذا حصل أن تغيَّر. في عالم القانون، يستخدم بعض الباحثين مفهوم الثقافة بطريقة مماثلة. إنهم يفكرون في القانون الشائع باعتباره ثقافة، وكذلك القانون المدني: التقاليد القانونية، بالمعنى الطيِّع، المؤثر، بعيد الأجل. اللجوء إلى المقاضاة، والوعي بالحقوق أيضا يفترض أن تكون من الجوانب الثقافية للنظام، بالمعنى العميق بعيد الأجل.

لكن هل تتوافق المجتمعات حقا مع الصور النمطية المرسومة لها؟ بعض الدراسات، مثل دراسات جون هالي John Haley، على سبيل المثال[48]، تتشكك في الأفكار التقليدية عن الثقافة القانونية في اليابان. يقول جون هالي، كما رأينا،

إن اليابانيين يتجهون إلى التقاضي إذا لم يكن مكلفا ومن المناسب القيام بذلك. أما إيريك فيلدمان، فقد درس الطريقة التي تستجيب بها المؤسسات القانونية لأزمة معينة - الدماء الملوثة بفيروس الإيدز - في فرنسا، والولايات المتحدة، واليابان. كان الدم يُستعمل للمرضى الذين يحتاجون إلى عمليات نقل للدم وللمصابين بالهيموفيليا. ذهب الضحايا إلى المحكمة في البلدان الثلاثة، لكن كانت استجابة المحاكم - والضحايا - لا تنسجم مع الصور النمطية التقليدية للثقافة القانونية. من وجهة نظر فيلدمان، كان ينبغي على العلماء إعادة النظر في أساليب فهمهم التقليدية أو وجهات نظرهم عن «القيم الخاصة باليابانيين والانسجام العميق بينهم» و«النزعة الفردية الغربية التي تميل إلى التقاضي». هذه ببساطة لم تنسجم مع طريقة استجابة تلك المجتمعات لمشكلة الدم الملوث[49]. تركيبات الدوافع لها أهمية أكبر من التقاليد والأعراف الثقافية، والأنظمة الأخلاقية المتأصلة. تلك هي مجادلات فيلدمان.

لا توجد هناك قاعدة عامة. نحن نتذكر مرة أخرى دراسة إينغل عن ضحايا الحوادث في شيانغ ماي. هنا، كما يقولون، الثقافة بمعنى التقاليد المتأصلة والمعتقدات الدينية لها أهمية[50]. لكن قد يكون للأجيال التالية في شيانغ ماي، أطفال هؤلاء الذين خضعوا لدراسة إينغل، دور مختلف في التعامل مع تعويض الأضرار. ربما تكون الثقافة أكثر قابلية للتحدي وأكثر مرونة مما يتصوره كثير من الناس. القرويون الأميون يهاجرون إلى الولايات المتحدة وأحفادهم يصبحون أمريكيين تماما، من الناحية الثقافية. تختفي ثقافة البلد الأصلي مثلما يذوب الثلج في الصيف. أما قانون العائلة، فلأنه يعكس واقعا شخصيا مشحونا بالعواطف المكثفة، فإنه يفترض أن يكون أكثر ثباتا وصرامة، إنه أقل طواعية من، لنقل، القانون التجاري أو قانون الأمن. ومع ذلك لم يتغير في الواقع شيء على نحو دراماتيكي خلال الأجيال القليلة الماضية مثلما تغير قانون العائلة، بوصفه سببا ونتيجة لتغير الثقافة القانونية.

مهما كانت خلفياتهم، لا يوجد عرف ثقافي أو ديني قوي يتغلب على الوعي الحقوقي لدى الأمريكيين. الناس في الولايات المتحدة، وفق قول سالي ميري Sally Merry، «ينظرون إلى القانون باعتباره مصدر سلطة في مجتمع تنظمه اللوائح

والقوانين، وليس العنف». والقانون يعتبر «قوة رمزية»؛ إنها «تعبر عن سياق واسع الانتشار للأنظمة الاجتماعية»[51]. هذا يشجع الناس على الاستفادة من القانون عمليا، بطرق ربما لا يستخدمها المواطن الروسي أو الياباني. لكن إذا لجأ الأمريكيون إلى المحكمة، فإنهم يجدون (وفق قول ميري) أن «وعيهم القانوني يختلف بطرق مختلفة عن وعي الموظفين الحقوقيين، والمدعين العموميين، والوسطاء الذين يلتقون بهم هناك»[52]. الثقافة، ومنها الثقافة القانونية، تختلف باختلاف المهنة، والمواقف، والوضع الاجتماعي.

لنأخذ مثلا دراسة أليكسون عن المزارعين في إقليم شاستا[53]. هذه الدراسة وغيرها تثير فكرة عامة في أن الجماعات المتماسكة، على رغم أنها تبدو مختلفة تماما، تتشارك بالفعل في بعض النزعات «الثقافية. لا توجد مجموعتان يمكن أن تشبه إحداهما الأخرى أقل مما يتشابه الناس في مدينة يسكنها اليهود الأرثوذوكس الذين يعملون في تجارة الألماس ومزارع قطعان الماشية في كاليفورنيا الشمالية. لكن توجد وجوه تشابه في الموقف. الجماعات المتماسكة لا تحب اللجوء إلى القانون الرسمي؛ فأفرادها ينفرون من تدخل «الغرباء»؛ وهم يحكمون أنفسهم وفقا لمعايير الثقة والإنصاف والأفكار الخاصة بهم عن الصواب والخطأ.

في هذه المجتمعات، من الصعب فصل المجموعة الثالثة (العامل الأخلاقي) عن المجموعة الثانية (ضغط الأقران)، أو عن المجموعة الأولى، لهذا الغرض تحديدا (الثواب والعقاب). إذا خالفت القوانين في جماعتك المتماسكة، يمكن أن تُعاقب (بالمقاطعة مثلا)، سوف تشعر بضغط جماعة الأقران، ومن المحتمل كثيرا أن صوتك الداخلي سوف يضاعف الإحساس بعدم الراحة؛ إلا إذا، بطبيعة الحال، تخليت عن قيم وأهداف المجموعة. في هذه الحال، في أكثر الأحيان، يكون من الأفضل لك أن تتركهم، على رغم أن الأمر (من الناحية السيكولوجية) لن يكون سهلا.

كل المجموعات، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة، لديها ثقافة قانونية بمعنى أنماط من المواقف الذهنية، والمعتقدات، والتوقعات. نحن لا نستطيع افتراض أن الثقافة القانونية - على العكس من الثقافة بمعناها العميق المتأصل - تبقى ثابتة، ولا تتغير نسبيا، وأنها تنتقل كما هي من جيل إلى آخر. ربما يحصل هذا، بطبيعة الحال، وسط مجموعات منعزلة مثل الآميش. لكن في متاهات الحياة الحضرية الحديثة، يمكن أن تكون سرعة

الانتقال الثقافي عالية جدا، بنحو مثير للاستغراب. كل بلد يستقبل المهاجرين بأعداد كبيرة عبارة عن قِدر يغلي. نحن كركاب قطار سريع تزداد سرعته باطراد كلما اندفع إلى الأمام.

عالم رجال الأعمال

كان معظم النقاش حتى الآن يتناول الأفراد، الناس عموما، لماذا يلتزمون أو لا يلتزمون، يتهربون، يتمردون، أو يستجيبون للتدخلات القانونية. ربما أعطينا الكثير من الاهتمام للصوص أكثر من رجال الأعمال، على رغم أننا لم نتجاهل ما يتعلق بأنماط الضوابط في الأعمال التجارية. في المجتمعات الحديثة المتطورة، هناك كيان هائل من اللوائح والقوانين والضوابط موجهة إلى الشركات والأعمال من مختلف الأنواع، أحيانا تتطرق إلى الأعمال بصورة عامة. الدولة الحديثة دولة ضوابط وتعليمات. نعم، الأسواق حرة، لكنها لا يُطبق فيها مفهوم «الحرية الاقتصادية» Laissez-Faire بكل تأكيد. هناك دائما عاصفة من التوجيهات، واللوائح، والتشريعات، والضوابط، والإرشادات تهب في كل الأوقات، تأتي من الدولة والحكومات المحلية، والدوائر الحكومية، والمنظمات المحلية والدولية مثل الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي.

الأعمال التجارية الكبرى في الواقع منظومات معقدة. بطبيعة الحال، لا بد للناس من اتخاذ القرارات بشأن الالتزام. هذه المؤسسات من الناحية القانونية «أشخاص افتراضيون»، لكنهم لا يتحركون مثل الروبوتات (ليس بعد). في أي مؤسسة، هناك موقف محدد من الالتزام بالضوابط التي تأتي مثلا من مفوضية الضمان والتبادل التجاري أو إدارة الأغذية والدواء، أو مفوضية تكافؤ فرص العمل، ويمكن الاعتماد في هذا الشأن على أعمال جيش من الناس العاملين، أحيانا يتصرفون باعتبارهم مجموعة. الهدف الرئيس للأعمال، مهما كانت الدعاية لها، هو كسب الأموال؛ وإلا كان مصيرها الإفلاس أو يسيطر عليها المنافسون. ربما يكون مفهوم «الرجل الاقتصادي» البحت من قبيل الأسطورة؛ ومفهوم «رجل الأعمال الاقتصادي» لا يختلف عن ذلك لكن بدرجة أقل. في الظاهر، فإن تحليل الكلفة-المنفعة هو الذي يوجه سلوك الشركات؛ إذا كانت فوائد الالتزام تتفوق على التكاليف، فالأعمال سوف تلتزم. والعكس بالعكس.

مع ذلك يتضح أن للأعمال تركيبة مبسطة جدا. الشركة لا ضمير لها ولا مجموعة أقران، لكن الناس يجعلونها هكذا. «العوامل المعيارية» أو «التقييم الأخلاقي للتشريع» له ثقل على قرارات ارتكاب المخالفة هنا أو عدم ارتكابها[54]. بعض الدراسات التي ذكرناها سابقا تظهر حقيقة أن «المشاريع المنظمة» أحيانا «تتحفز للالتزام بالضوابط، بل حتى تتجاوز الالتزام الحرفي، ليس خوفا من العقوبات القانونية فقط بل أيضا نتيجة الضغوط والمعايير الاجتماعية» [55]. هذه المعايير والضغوط تنجح بأفضل السبل في الأعمال الكبرى؛ وبدرجة أقل في «الأسواق القائمة على شركات صغيرة والتي فيها درجة عالية من التنافس»، مع «وجود شركات كثيرة أصغر ربما لا تكون ملاحظة». هذه العبارات مقتبسة من دراسة تتناول صناعة الشاحنات. يعتبر حجم الشركة أحد العوامل المؤثرة هنا؛ وكذلك «بيئة السوق تحديدا: نوع البضاعة التي يُتعامل بها، والخدمات وحزم الأسعار التي يفضلها الزبائن أكثر»[56].

هناك دراسات كثيرة جدا عن ضوابط الأعمال: ما الذي ينجح، وما الذي لا ينجح. هذا الموضوع تطرقنا إليه أو ناقشناه في أماكن مختلفة من هذا الكتاب. نظرية الردع - الثواب والعقاب - بالتأكيد تؤدي دورا. وهناك أيضا تأثير ضغط الأقران (من الشركات ورجال الأعمال الآخرين مثلا). ربما كانت كل صناعة لها قصتها الخاصة من حيث الالتزام أو، بصورة عامة، الاستجابات للقوانين، واللوائح، والضوابط: كانت مصانع الطاقة النووية تتصرف بنحو مختلف عن صيادي الكركند. ويمكن القول أيضا إن الشركات ورجال الأعمال يمكن أن يتصرفوا وفقا للمعايير. تعتبر المبادئ والأيديولوجيات مهمة في تجارة الأعمال في أرجاء العالم، مثلما هي مهمة في المحاكم مثلا لحماية الشهود وإخفاء هويتهم الحقيقية؛ ربما لا تكون المكونات في المثالين متوازنة تماما بطبيعة الحال.

نظرية الهدف

الإطار الذي وضعناه في الفصول السابقة - المجموعات الثلاث للدوافع - يمكن أن يساعدنا، كما نأمل، في مناقشة مسائل الالتزام والأثر. هناك عدد لا بأس به من الدراسات أيضا تناولت تحليل هذه المجموعات الثلاث، أحيانا تحت تسميات

مختلفة[57]. لقد ركز جوليان إيتيان Julien Etienne الاهتمام على الأهداف. من أجل فهم الالتزام وعدم الالتزام لدى الأفراد والشركات ورجال الأعمال، تساعد هذه العوامل في تحليل أهدافهم[58]. الهدف، بطبيعة الحال، هو ما نسعى إليه. القوانين لها أهدافها التي تسعى إليها، وكذلك بالنسبة إلى الناس الخاضعين للقانون. يذكر إيتيان ثلاثة أنواع من الأهداف. النوع الأول «اللذة»، أي «تحقيق المتعة و/ أو الإثارة من خلال إنجاز الواجب». إننا نفعل الأشياء لأنها تجعلنا سعداء؛ ونتجنب ما يجعلنا تعساء. في الجانب الآخر من موضوع اللذة هناك «الشعور بالذنب، الغضب، الخجل، الانزعاج»[59]. والهدف الثاني هو «المكسب» أو باختصارٍ الحصول على مكافأة أو تجنب العقاب. والنوع الثالث من الأهداف «معياري»، أي الحافز لفعل الشيء الصواب. وهذه الأهداف يمكن أن تكون مختلطة أيضا.

تتداخل المكاسب بوضوح في مجموعتنا الأولى (الثواب والعقاب)؛ والأهداف المعيارية تتداخل بدورها مع المجموعة الثالثة. المشكلة تتمثل في هدف اللذة. هذا الهدف يتداخل جزئيا مع المجموعة الثانية (ضغط الأقران)، خصوصا أن جوليان إيتيان ذكر أن تجنب الخجل ووصمة العار نوع من اللذة. لكن هدف اللذة يبدو أنه يتغلغل في كل المجموعات الثلاث. الإنسان الذي يسعى إلى اللذة، على سبيل المثال، يتجنب المواقف التي تبعث على القلق؛ لكن ما الأشياء التي يقلق بشأنها؟ العقاب أحد هذه الأشياء. لكن هذا من شأنه أن يعيدنا إلى الثواب والعقاب. يذكر إيتيان أيضا «التشجيع... من الأقران» و«السعي إلى تقدير الذات والافتخار»[60]. ولهذا، يبدو أن هدف اللذة موجود ضمن المجموعات الثلاث كلها، على رغم أنه بعيد إلى حد ما عن تأثير ضغط الأقران.

دور الواجب

يؤدي القانون الرسمي دورا في خلق المعايير والحرص على تطبيقها، لكنه في أكثر الأحيان يعكس المعايير الموجودة مسبقا. هناك بعض الأوامر المعيارية في المجتمع تتداخل لإحداث الأثر. الدين أحد هذه المعايير، وبطبيعة الحال؛ يرتبط الدين ارتباطا مهما بمجموعة واسعة من الظواهر، من الجنح في تايلند إلى الطلاق في تشيلي إلى الأشخاص المفخخين في أفغانستان. المحامون، والأطباء، وغيرهم

من المهنيين لديهم قوانينهم الأخلاقية. الأطباء يعدِّلون دائما لوائح الأخلاقيات الطبية؛ أغلب الأطباء يتبعون اللوائح بدافع الإحساس بالواجب. القانون هنا يعبِّر عن واجبات الطبيب. وهناك أيضا، في القوانين المهنية، واجب واسع وضمني: واجب الاضطلاع بمهنتك وفقا للمعايير المهنية. قضية تاراسوف اهتم بها الأطباء النفسيون لأنهم أحسوا جزئيا بأنها تتعارض مع المعايير والممارسات العلاجية، ولهذا فهي تتعارض مع أخلاقيات المهنة.

كانت مقاطعة أونتاريو، كندا، تطلب من المعلمين والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية الإبلاغ عن الأطفال الذين يتعرضون للإهمال والهجر، وأي حالات للاعتداء ضد الأطفال. لكن خلال المقابلات كان المعلمون ومختصو الخدمات الاجتماعية دائما يعترفون بأن «المدرسين غالبا ما لا يبلغون عن الاعتداء ويتجنبون هذا الأمر». إنهم يعرفون كل شيء عن القانون، ويوافقون عليه، لكن الإبلاغ يثير امتعاض البعض منهم كخرق للثقة. كان المعلمون يحتاجون إلى بناء جسور الثقة مع الطلاب وأولياء الأمور. «أي تقرير عن اعتداء أو تقصير وإهمال» ربما يدمر العلاقة مع الآباء والأمهات». كان الإبلاغ، وفق قول أحد العاملين، «مسببا للصدمة». بعض المدرسين كانوا ينظرون إلى هذا بوصفه «خيانة مرعبة»[61]. تتغلب أخلاقيات المهنة والإحساس المهني بالواجب أحيانا على ضرورة اتباع القانون.

مكونات الرسالة

في مرحلة سابقة من الكتاب، أكدنا أهمية التوصيل. القانون الذي لا أحد يعرف عنه شيئا ليس له أثر. وناقشنا أنواع الرسائل، والاختلاف بين أشكال الرسالة، وأي الأشكال ينجح أكثر، ولماذا. التوصيل عنصر مهم أيضا لاعتبارات أخرى. كما رأينا، ما يردع المجرمين (إذا كان هناك شيء يردعهم) ليست العقوبة ذاتها، بل التصورات عن العقوبة. التوصيل يؤثر في هذه التصورات. إذا كانت الدولة تبذل جهودا للحد من سلوك معين وتشن حملة علنية، فالمغزى هنا هو التأثير في شكل وطبيعة منحنى الردع. إنها تفعل هذا بعدة وسائل للتوصيل. الحملة الناجحة، على الأقل، ينبغي أن تصل إلى جمهورها. في كثير من الأحيان، الرسالة تتمثل في الصرامة: مزيد من العقوبات، مزيد من طرق فرض القانون، مزيد من التأكيد على جديتها، ومزيد

من الشدة. ولا داعي إلى أن نذكر السرعة. تتضمن رسائل التحذيرات بعدم شرب الكحول أثناء السياقة في كثير من الأحيان طلبا أخلاقيا. السياقة تحت تأثير الكحول تصرف خاطئ، وليست مجرد سلوك غير قانوني. واعتمادا على الحملة وهدفها، قد تكون الرسالة الأخلاقية أقوى من رسالة العقوبة. أحيانا يكون هذا أكثر تأثيرا أيضا.

بصورة عامة، يعتمد الأثر على جميع جوانب الرسالة: العقوبة، والمحفزات المحتملة؛ وهناك أيضا المعاني الأخلاقية، والسلوكية، أو ما تتضمنه المعايير. توصيل الرسالة عامل مؤثر أيضا في المجموعات الثلاث للدوافع: الثواب والعقاب؛ وتأثيرات الأقران؛ والعواطف الداخلية. إخبار الناس بما يفكر فيه أقرانهم يخلق فارقا في كثير من المواقف. وبطبيعة الحال يؤثر في الرسالة الأخلاقية.

ربما تكون المعايير الأخلاقية موجودة مسبقا؛ الضمير موجود داخل الإنسان مسبقا. لكن توصيل الرسالة يبقى مسألة مهمة. الإنسان ربما يقرر التصرف باعتباره عضوا مخلصا ضمن جماعة دينية ويتبع تعليماتها. هذا موقف مبدئي. لكن السلوك الفعلي قد يعتمد على كثير من العوامل، كالثقة بالسلطة، على سبيل المثال. اليهودي الأرثوذوكسي يأكل الطعام الحلال فقط، لكنه لن يعرف ما إذا كان سمك أبو سيف أو لحم الغزال حلالا ما لم يخبره شخص يثق به بالأحكام الحاخامية المتعلقة بهذا الطعام.

هل هناك مجموعة رابعة؟

في هذا الفصل ذكرنا حتى الآن عددا من المفاهيم والدوافع ضمن «المجموعة الثالثة»: الشرعية، الأخلاقيات، الإنصاف، الثقة، الحماس ونداء الواجب. كثير مما يفعله الناس يوميا، ومن ذلك السلوك بإزاء القانون، ربما لا يقع ضمن هذه الأصناف. لا تتضمن المجموعات الثلاث كل ما نحتاج إليه لتفسير السلوك. هناك نماذج من السلوك «تركز على الاختيارات التي نجريها من دون أن نلاحظها»[62]، أشياء نفعلها نتيجة العادة أو التقليد أو فقط لأن هذا ما يفعله الناس. هذه الاختيارات ليست واعية على الإطلاق. هذا العمل يأتي بدافع العادة، الخمول، والكسل، أو أنماط السلوك من دون تفكير. في يوم عادي، ينهض المرء، يستحم، يلبس ملابسه، يتناول فطوره (أو لا)، ثم يذهب إلى العمل؛ يقود السيارة، يتفاعل مع الناس، يشتري

بعض الأشياء، يعمل، يلعب. كثير من هذا يحدث بلا تحليل للكلفة-المنفعة، أو بلا اختيارات واعية، أو وجود ضغط الأقران، أو حتى الإحساس بالمعاني الأخلاقية لما نفعله[63]. لكن النظام القانوني يرافق هذا الشخص أينما ذهب، كل خطوة على الطريق: في قوانين المرور مثلا. السائق يمتثل لإشارات المرور (أو ربما، في بعض الأحيان، لا يطيعها)؛ لكن لماذا؟ نعم، لا يريد الغرامة. نعم، يفكر بأن من الصواب عمل هذا. لكن يأتي هذا أيضا بدافع العادة والممارسة.

«العادة» أو «الاندفاع بلا وعي» يمكن بطبيعة الحال أن تحلل من منظور الكلفة-المنفعة. حين نقول إننا نفعل الشيء (س) بدافع العادة، فنحن نقول إن التحول إلى الشيء (ص) لا يستحق العناء. لكن «العادة» لها علاقة بـ «العرف»، والعرف له علاقة بالثقافة؛ بما يتعلق بأنماط السلوك التي تحتفظ بقوتها، والتي تبقى فعَّالة، أو على الأقل لم تتعطل (أو أنها باقية). ومع هذا، إذا تكلمنا عن العادة أو الاندفاع أو العرف أو التقليد من منظور تحليل الكلفة-المنفعة فهذا يبدو إلى حد ما خطأ. سلوك التوقف عند إشارة المرور: هذا لا علاقة له بالدين أو الحماس الوطني. في العادة لا يوجد شرطي مرور هناك. ربما نتصور أن من الصواب عمل هذا. ربما نحلل الأمر من منظور تفادي الحوادث. ربما كان الأمر هو مجرد ما نفعله دائما منذ أن تعلمنا قيادة السيارة. يمكننا، إذا حاولنا بجهد أكثر، إدراج هذا ضمن إحدى المجموعات. يمكننا القول أيضا إنه بقدر ما يكون السلوك غير واعٍ، يكون غير منتمٍ إلى أي جدل حول الأثر لأنه لا وجود للأثر هنا؛ فما هو قانوني أو لا ليس بالشيء المهم. الأمر، كما يصفه مارك شولمان Mark Suchman: «شيء يشبه الظاهرة الثانوية المصاحبة لظاهرة أخرى»، والانسجام بين التشريع والسلوك «شيء زائف، ولا توجد بينهما علاقة سببية»[64].

بمعنى ما، فإن العادة وأنماط السلوك المتبع في الأحوال الاعتيادية وما شابه ذلك تتحدى التحليل وتكون مغلفة بالغموض. لماذا ترتفع وتهبط الحوافُّ السفلية للفساتين عبر الزمن؟ لماذا يعتمر الرجال قبعات ويضعون ربطات عنق أو يتوقفون عن ذلك؟ لماذا تصبح البناطيل العريضة منتشرة؟ لماذا تُعتمَر قبعات البيسبول معكوسة إلى الخلف؟ لماذا أصبح الناس في فنزويلا فجأة يحبون أكلة السوشي؟ لماذا يشرب المكسيكيون الكوكاكولا؟ من الواضح أن سلوك الامتثال للقوانين ليس مجرد

تقليد أو عادة. كثير من الأشياء هنا يمكن أن تخضع للتحليل من منظور مجموعاتنا الثلاث. لكنَّ هناك حتما اتفاقا على أنها كلها تعمل في وقت واحد - أو لا أحد منها - وأن أفضل طريقة لوصفها ببساطة هي من خلال ما يفعله الناس؛ فالسلوك يكاد يكون فطريا إلى حد ما.

إذا توخينا الدقة، فالقانون كيان مؤسساتي. إنه يؤدي دورا في التركيبة الاجتماعية للحياة الواقعية؛ ويؤثر في طريقة تفكيرنا (وتصرفنا) بالمساعدة على صياغة بعض المفاهيم عن الحقائق والمؤسسات الأساسية: مثل الزواج والطلاق، علاقة الموظف وصاحب العمل، ما معنى أن «تملك» شيئا، وما إذا كانت «قصاصة ورق تعتبر وثيقة رسمية» [65]. القانون من العوامل التي تجعل الناس يقبلون العالم كما هو عليه. بهذه الطريقة، بصورة غير مباشرة، القانون له أثر، لكن بنحو سلس وبلا وعي. إذن السلوك الذي يأتي بلا تفكير جزء من آثار موجات القانون..

9

عواملُ متوافقةٌ وأخرى متصارعة

«إذا كانت القوانين، بصورة عامة، لا تُطبَّق، أو تُطبق بنحوٍ رديء، أو تُطبق مع الفساد، فسوف يصبح الفساد والسخرية من القانون ثقافة أو طريقة حياة»

إلى هُنا كنا نتكلمُ في الأساسِ عما يجعل الناسَ يستجيبون للقوانين، واللوائح، والعقائد، والضوابط. الناس يطيعون القانون (إذا فعلوا ذلك) بدافع يقع ضمن مجموعات الدوافع التي ناقشناها. وبهذا يقترب الناس أو يبتعدون عن هدف أو مغزى القانون، واللائحة، والعقيدة، أو الضوابط.

كلُّ التدخلاتِ القانونيةِ لها نوعٌ من المغزى أو الهدف، على ما يبدو، يتضمن الآليات المختارة لتنفيذ القانون، أو يحدد الشكل الدقيق للتدخل القانوني. لنأخذ، على سبيل المثال، هدف جعل الناس يمتنعون عن التدخين. البلد يمكن أن يفرض ضريبة عالية جدا على منتجات التبغ.

والدولة ربما تحاول إقناع الناس بأن التدخين مضر بالصحة. الدولة يمكن أن تخاطب الإحساس الداخلي للمدخنين، تعطي تحذيرات مثلا، عن مخاطر التدخين السلبي أو أضرار التدخين على نظام الصحة العامة. التدخين في الأماكن العامة يمكن أن يُقيَّد؛ التدخينُ يمكن أن يُمنع في الطائرات. المجتمعات أيضا يمكن أن تحاول جعل المدخنين يشعرون بالخجل أو العار. يمكنها محاولة التأثير في سياق التوصيل أيضا، من خلال نشر لوحات تحذيرية ومنع وسائل الدعاية والإعلانات لمنتجات التبغ. هذه الوسائل تكون فعَّالة، وخاصة في البلدان المتطورة. التأثير المتراكم يجعل ممارسة التدخين «غير طبيعية»، وتحويل التدخين نفسه إلى نوع من الانحراف، وتجريد التدخين من وهجه. إلى درجة أن هذا كان ينجح - وقد نجح بالفعل - وأصبح الناس ينظرون إلى التدخين والمدخنين نظرة أخرى. ضغط الأقران هذا يجعل الناس يتوقفون عن التدخين، أو على الأقل لا يدخنون بحضور الناس[1]. صار المدخنون يشعرون بقوة الرفض، أو «بالإدانة، والانعزال وعدم قبول الناس لهم، وأنهم يصبحون غرباء»[2].

ربما تكون الحرب على التبغ مسألة خاصة، ونجاحا استثنائيا. محاربة السمنة مثلا (وهي مشكلة أخرى تتعلق بالصحة العامة) يبدو أنها أصبحت تثير مشكلة صعبة. هنا يكون تدخل القانون ضعيفا: فرض ضريبة هنا وهناك، على سبيل المثال، وحملات توعية صحية. على أي حال منعُ التدخين في الأماكن العامة شيء؛ وإجبار الناس على ممارسة التمرينات أو تطبيق قوانين تمنع تناول شرائح البطاطا يكادان يكونان مستحيلين (وغير مقبولين تماما)[3]. التدخين عمل شخصي محدود النطاق؛ وهو سلوك غير صحي لكنه منتشر كثيرا. الهدف - وهو وجود ناس أصحاء - يتفق عليه الناس على نطاق واسع، لكن حتى الآن لم تنجح سياسة معينة في جعل تناول ساندويتشات الهمبرغر بالجبن غيرَ شعبية، وربما لن تنجح.

***

من الواضح أن المجموعات الثلاث للدوافع مهمة عموما، وتُظهر نتائج البحوث أن لها دورا في تحديد الأثر القانوني. يحب علماء الاقتصاد تفسير الأشياء من منظور التكاليف والمنافع، ويحبون نظرية الردع. في الإمكان، بطبيعة الحال، تحوير ضغط الأقران والاعتبارات الأخلاقية إلى «نموذج اختيار عقلاني كلاسيكي جديد». يتحقق هذا بأن تنظر إلى رفض المجتمع بوصفه تكلفة، وتنظر إلى تأنيب الضمير أو

الإحساس بالخجل باعتباره نوعا آخر من التكاليف. لكن هذا يجعل النموذج في الأساس عديم المعنى. أو يجعله دائريا. من المنطقي الاعتراف بأن «اعتبارات الكلفة والمنفعة» لا تنطبق على السلوك الذي «يكون قويا مسبقا من خلال بعض المفاهيم عن الأخلاقيات»[4]. يأتي هذا التصريح من دراسة حاولتْ إلقاء نظرة على الجريمة المنظمة (أو على الأقل النزعة إلى ارتكابها)؛ الدراسة توصلت إلى استنتاج (ليس بالمستغرَب) هو أن «قرارات ارتكاب الجريمة هنا تتأثر مباشرة بتخمين صانع القرار الفردي للتكاليف والمنافع الفعلية، ومشاعر الخجل، والانفعالات الأخلاقية»[5]. وهذه تتضمن المجموعات الثلاث باختصار.

بصورة عامة، إذا أدت العوامل الثلاثة دورها معا، يمكننا توقُّع أنها يعزز بعضها بعضا. معظم الناس يتجنبون السرقة، والسطو، واقتحام المنازل للأسباب الثلاثة جميعا. إنهم يعرفون أن السرقة عمل خطير يعرِّض فاعله للعقوبات. ويعرفون أيضا أن ممارسة السرقة من شأنها أن تَصِمَ عائلتهم وأقاربهم وأصدقاءهم بالعار. ويفكرون حتما بأنه من الخطأ الواضح سرقة ممتلكات الناس الآخرين، أو سلب نقودهم التي تعبوا في كسبها. هذه المعايير التي لها تأثيرات مضاعفة، كما نفترض، تكون قوية جدا. منحنى الردع سرعان ما ينبسط هنا. والردع المضاعف من هذا النوع شائع جدا في المجتمع. شائع، وحتى ضروري. القوة وحدها، كما قلنا، لا يمكن أن تضطلع بالعمل بمفردها. وللأسف، كذلك ضغط الأقران والأخلاقيات لا يمكن لأي منهما أداء العمل وحده. هناك على أي حال بعض الناس الذين يرتكبون جريمة السرقة. ربما يكون أقرانهم المقربون من السراق أيضا. والسراق لا يبدو أنهم يجهلون أن ما يقومون به مناهض للأخلاقيات. ومع ذلك، لغرض خفض معدلات السرقة قدر الإمكان، نحتاج إلى عمل كل المجموعات الثلاث معا.

هناك أيضا صورة انعكاسية للمسألة التي ذكرناها من فورنا: الأثر يكون في أدنى المستويات، أو سلبيا بطريقة مباشرة، ويكون الردع ضعيفا، وضغط الأقران غائبا، والناس لا يشككون في السلوك الذي نتحدث عنه. عبور الشارع من مكانٍ ممنوع مثال جيد. بعض الناس يعبُرون الشارع بلا مبالاة وسط زحام السيارات. لا أحد يمسك بهم (أو حتى يحاول)، إلا في حالات نادرة. الرفض الاجتماعي هنا قليل. عبور الشارع هكذا يوفر الوقت؛ وهو ليس ممارسة سيئة إلى هذا الحد. إنه لا يؤذي

أحدا، الكل يفعلون هذا، فلماذا يكون خطأ؟ إذا تكلمنا بجدية عن عبور الشارع بهذه الطريقة، فإن الأمر يتطلب زيادةَ العقوبات، وربما إطلاقَ حملات توعية ضد هذه الممارسة. التطبيق الشديد للقانون وفرض غرامات عالية ربما يشكلان رادعا؛ باختصارٍ لا أعوِّل كثيرا على فرص الحصول على أثر جوهري من هذا.

نحن نتذكر السوق السوداء لبيع السيارات المستعملة في دراسة إنغا ماركوفيتس ووصفها للحياة القانونية في ألمانيا الشرقية. كانت تلك الممارسة عملا غير قانوني حتما. لكن لم تكن هناك في ذلك الوقت جهودٌ لتطبيق القانون يمكن أن نتكلم عنها. لا أحد في البلدة كان يرفض؛ والمشترون والبائعون لا يبدو أنهم كانوا يفكرون في أنهم يفعلون أي خطأ. المجاميع الثلاث كانت تعمل معا لخلق تجارة ممنوعة مزدهرة.

ما الذي يحدث إذا تصارعت تلك العوامل؟ أيْ ما الذي يحدث إذا كان شخص ما خاضعا للضغط من أكثر من عامل واحد لكنها تتحرك في اتجاهات معاكسة؟ لنفرض أن شابا في إحدى العصابات يخضع لضغط قوي من جماعته لأن يمارس نشاطات غيرَ قانونية؛ بينما أمه المتدينة تعارض هذا بقوة وتتوسل إليه أن يترك جماعته. لا توجد قاعدة قانونية عامة تخبرنا ما إذا كانت الأم أو العصابة سوف تربح الجولة.

لقد حاولت بعض الدراسات قياس طبيعة الصراع بين الدوافع لغرض استخلاص أيها له التأثير الأكبر: التهديد بالعقوبة، على سبيل المثال، أو الاستماع إلى صوت الأخلاق، أو أي نوع آخر من الصراعات ضِمن هذا السياق. في إحدى الدراسات، أخذ اثنان من الباحثين عينة عشوائية من الناس البالغين وسألوهم أولا عما إذا كان من المحتمل أن يمارسوا الغش بشأن ضريبة الدخل، أو يقودوا السيارة تحت تأثير الكحول، أو يسرقوا شيئا صغيرا (قيمته أقل من 20 دولارا). الخاضعون للتجربة ممن اعترفوا بأنهم ربما يقومون بهذه الأفعال سُئلوا عما إذا كانوا «يشعرون بالذنب» نتيجة هذا السلوك؛ عما إذا كان «الناس الذين يهتمون لرأيهم» سوف يفقدون الاحترام لهم؛ وما إذا كان الخاضع للتجربة يفكر باحتمال أن يُقبَض عليه. لاحظْ أن هذه الأسئلة الثلاثة تتماشى مع كل أنواع الدوافع. ووُجِّه إلى الخاضعين أيضا سؤال آخر عما إذا كان الإحساس بالذنب، واستنكار الأقران، أو مخاطرة العقوبة سوف تثير

مشكلةً كبيرة لهم. في هذه الدراسة تحديدا كان الإحساس بالخجل يبدو أنه يُحدث فارقا أكبر من ضغط الأقران[6].

وفي دراسة أخرى[7]، خضع طلابُ ثلاثة صفوف يدرسون علم الاجتماع لاختبارات قصيرة. سُمح للطلاب بتصحيح اختباراتهم بأنفسهم، لكن المشرف (الذي لا يعرفونه) كانت عنده طريقة لمعرفة أولئك الذين يغشون. الكثير منهم بالفعل غشوا. وسط الامتحان، أخبر المشرف أحد الصفوف أن من الواجب الأخلاقي عدم الغش؛ لأن هذا شيء قبيح؛ كان المشرف يتوقع منهم اتباع اللوائح والقوانين. وأخبر صفا آخر بأن هناك شكاوى من الغش؛ وأن التدقيق أثبت حالة غش، وأن الغشاش سوف يُعاقب. (والصف الثالث، مجموعة السيطرة، لم يخبَروا بشيء). العامل الأخلاقي لم يكن له أي أثر. أما التهديد (الضِّمني) بالعقوبة فكان له أثر.

وهناك دراسة أخرى، نُشرت في العام 1980[8]، أخذت عيَّنة من البالغين في مدينة أمريكية في الجنوب الغربي (ربما في أوكلاهوما). المشتركون سُئلوا عن «الاشتراك في ثمانية نشاطات غير قانونية»، أشياء مثل السرقة البسيطة (بضاعة تساوي أقل من 20 دولارا - هذا يبدو مبلغا شائعا)؛ المقامرة غير القانونية؛ رمي النفايات؛ استعمال الألعاب النارية الممنوعة؛ الغش الضريبي؛ قيادة السيارة تحت تأثير الكحول: سُئلوا عما إذا كانوا قد ارتكبوا هذه المخالفات، أو من المحتمل أن يرتكبوها؟ ثم طُلب منهم تقدير فرصة التعرض للاعتقال على هذه المخالفات. وطُلب منهم أيضا تخيُّلُ أنهم تعرضوا للاعتقال ووُجِد أنهم مذنبون؛ إلى أي مدى تكون المشكلة كبيرة ومؤثرة في حياتهم؟ وبعد ذلك سُئلوا عن الرفض الاجتماعي من قِبل «خمسة من الأشخاص البالغين الذين يعرفونهم أكثر من غيرهم». وأخيرا سألوهم عما إذا كانوا يعتقدون أن ارتكاب المخالفة: يُعتبَر خطأ أحيانا، في أكثر الأحيان خطأ، دائما خطأ، أو ليس خطأ قط.

لم تكن النتائج مثيرةً للاستغراب. على سبيل المثال الخاضعون للتجربة كانوا يعتقدون أن من المحتمل جدا أن يُقبَض عليهم في أثناء السرقة أكثر من رمي النفايات. كانوا يتوقعون مزيدا من الاستنكار إذا سرقوا أكثر مما إذا رموا النفايات. من الغريب جدا أنهم أنفسهم كانوا يرفضون بشدة رمي النفايات؛ بالقياس إلى المقامرة أو إطلاق الألعاب النارية غير القانونية[9].

من الواضح أن مؤلفي هذه الدراسات كان لديهم هدف واضح: قياس ومقارنة القوة النسبية لهذه المجاميع الثلاث. لكن ماذا أثبتوا؟ دراسة أوكلاهوما مثلا كانت تركز على مجموعة محددة من الناس في مدينة محددة وفي زمنٍ محدد وفي بلد محدد. هذا النوع من التحديد ربما لا يمكن تفاديه. لكن هناك بعض المشاكل الأكثر خطورة. «الجرائم» الثماني لم تكن من النوع الذي يجعلُ المواطنين يُصعقون في أماكنهم؛ بعضها كانت من النوع التافه. بطبيعة الحال بالكاد يمكن للمرء استفتاء الناس الطيبين في أوكلاهوما، أو أن يسأل الرجال مثلا، كم مرة اغتصبوا امرأة أو فجّروا بناية، أو إذا كان من المحتمل أن يفعلوا ذلك في المستقبل، وما إذا كان الناس يرفضون هذه الأشياء. كانوا مضطرين حتما إلى توجيه أسئلة عن انتهاكات ثانوية. هذه الدراسات لا يمكن أن تؤدي إلى استنباط قاعدة عامة. هذا في الأساس لأن الدوافع الثلاثة عبارة عن مجاميع وليست أشياء منفردة ثابتة ومستقرة. لا توجد طريقة لمقارنتها بعضها مع بعض عموما. هنا يجب أن نُسأل: أي نوع من الدافع الأخلاقي، أي نوع من ضغط الأقران، أي نوع من الثواب والعقاب، ومقارنة بأي جانب من مجموعة أخرى؟ الدوافع الأخلاقية وضغط الأقران، كما رأينا، تأتي من كل الأنواع والألوان والأحجام؛ وكذلك بالنسبة إلى الثواب والعقاب.

حين يقول المرء: «رميُ النفايات من الخطأ دائما، لكني أفعل هذا على أي حال»، ماذا نستنتج من هذا؟ واضح أن هذا يختلف عن القول: «القتل من الخطأ دائما، لكني أفعل ذلك على أي حال». لا أحد يقول ذلك. مستوى الالتزام الأخلاقي يكون أعمق في حالة القتل. رمي النفايات ربما يكون خطأ، لكنه خطأ بالطريقة نفسها التي يكون بها مَن يتبع حميةً مخطئا إذا أكل البطاطا المقلية. تتباين الالتزامات الأخلاقية إلى درجة هائلة. يمكن قول الشيء نفسه عن الخوف من العقوبة. رمي النفايات في الشارع ربما يؤدي إلى غرامة قليلة. إنه لا يجعلك تحصل على سجل جنائي. والسرقة أو الغش الضريبي يمكن أن تترتب عليهما نتائج خطيرة. جريمة القتل هي الأقوى هنا. ببساطة لا يمكنك افتراض أن ما يُسمى «العقوبة» يمكن قياسها بإزاء ما يسمى «ضغط الأقران» أو «الضمير». استنكار ضغط الأقران يختلف أيضا من حالة إلى أخرى؛ إذ يعتمد في كونه قويا أو ضعيفا على مدى الاستنكار وممن يأتي. تخيل أنك تقول لأمك: «لقد رميت قصاصة ورق في الشارع، وكنت كسولا فلم أضعها في سلة القمامة»، أو أنك قلت لها: «أنا أفكر في سرقة بنك».

النوع نفسه من المشاكل يظهر في الدراسات التي تحاول تخمين كيفية إقناع الناس بالالتزام باللوائح. إحدى الدراسات تتضمن «مسحا على نطاق واسع جدا يقتصر على الأشخاص بعمر 15 سنة فما فوق في نيوجيرسي، أيوا، أوريغون»[10]، وتهدف إلى قياس وفهم مسألة «خرق القانون». القوانين التي يجري التركيز عليها هنا تتضمن نوعا من الانتهاكات الجسيمة (تُسبب الأذى لشخصٍ ما عمدا) أو (الغش بشأن ضريبة الدخل) وأخرى تبدو أقل من ذلك (الكذب على زوجتك أو حبيبتك) أو (البقاء جالسا أثناء عزف السلام الوطني). الخاضعون للدراسة سُئلوا عما إذا كان من المحتمل أن يفعلوا هذه الأشياء أو لا، (أغلبهم قالوا إنهم لم يسبق أن خرقوا أي قانون في هذا الشأن، ولا يوجد أي احتمال لأن يقوموا بهذا). المشاركون في الدراسة سئلوا أيضا عن موقفهم الأخلاقي؛ وعن «اندماجهم في المجتمع» (هل كانوا متزوجين؟ هل يتحمسون للواجب الوطني؟ هل يعرفون كثيرا من الناس؟)؛ وما إذا كانوا يعانون أي نوع من الشذوذ (هل يعتقدون أنهم يعيشون في مجتمع تتوافر فيه أسباب العدالة؟ هل يتحمسون للانخراط في ثورة؟) وربما الأكثر أهمية، هل يعتقدون أنهم يمكن أن يُقبَض عليهم ويواجهوا عقوبة؟ كانت النتائج، وهذا ليس مستغربا، أن التهديد بالعقوبة يُحدث فارقا (على الأقل قال الناس هذا)؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الرفض الاجتماعي. «فائدة السلوك للشخص مؤشر آخر على انحراف مستقبلي محتمل»[11]، بمعنى ما إذا كان ذلك يستحق المخاطرة أو لا. مرة أخرى نقول ببساطة لا يمكن التوصل إلى أي استنتاجات عامة من هذه الدراسة. البحوث هنا تسعى إلى مقارنة أشكال محددة من العقوبة مع أشكال محددة من الحافز الأخلاقي المفيد في ذلك النوع من الحملات لمكافحة التدخين أو السمنة مثلا التي يمكن أن تنجح أو لا تنجح. لكن لا توجد طريقة أخرى لمقارنة بسيطة بين قدرة الدوافع كلها بعضها مع بعض.

في الكثير من المواقف، يمكن أن تختبر العوامل بمرور الزمن فضلا على أن تُختبر آنيا. في الواقع، هذا ما نتعلمه من الحملات المختلفة وعمليات الدهم. إذا أضفت العقوبة فلا بد أن تحصل على نتيجة؛ وإذا طبقت القانون بنحو ضعيف تحصل على نتيجة مختلفة. إذا توقفت عن التطبيق كليا، لا بد أن يكون الالتزام الذي تحصل عليه (وبطبيعة الحال، أنت تحصل على بعض الالتزام) نتيجة بعض جوانب

المجموعة الثالثة من الدوافع. في وقتٍ سابق، ذكرنا تلك الدراسة عن غَرامات مخالفات المرور للديبلوماسيين في نيويورك. الكثير من الديبلوماسيين كانوا يطبقون القانون بتردد. وغيرهم يعرفون أنهم لن يتعرضوا لفرض غرامة عليهم، فيوقِفون سياراتهم أينما أرادوا - على الرصيف، أمام خراطيم إطفاء الحريق، في أي مكان - وفي أي وقت. وأخيرا، في العام 2002، بعد أن ضاقت نيويورك ذرعا بهذا الموقف، حصلت على موافقة لتغريم المخالفين الدائمين بمصادرة لوحات سياراتهم الديبلوماسية. وهنا انخفضت مخالفات الوقوف في الأماكن الممنوعة مباشرة؛ تقريبا بنسبة 98 في المائة. هذا أدى إلى انبساط المنحنى. هنا يأتي العامل رقم واحد (الثواب والعقاب) لنجدة المجموعة الثالثة الضعيفة التي لم تفلح[12].

تضارُب الدوافع

كما لاحظْنا سابقا تسعى بعضُ القوانين إلى تشجيعِ الإبلاغ عن الجُرم بتقديم المكافآت للناس الذين يُبلغون عن مخالفات للقانون، أو خداع الحكومة مثلا. الناس بطبيعة الحال لديهم التزام أخلاقي بإبلاغ السلطات عن عمليات الغش وغير ذلك من السلوكيات السيئة. هل يساعد منح المكافآت حقا؟ هذه، بطبيعة الحال، إجراءات شائعة. الشرطة تعرض المكافآت مقابل تقديم معلومات ربما تساعد على حل لغز إحدى الجرائم. مكافآت الإبلاغ عن الجرم لا بد أن تنجح أيضا. لكن على ما يبدو المكافأة في بعض الحالات يكون لها تأثير معاكس: ربما تؤدي إلى «قمع» العامل الأخلاقي. أي إنها تشوش العامل الأخلاقي لدى من يبلغ عن الجُرم[13]. ربما يشعر الناس بالواجب الذي يدعوهم إلى الإبلاغ، لكن منح النقود يمكن أن يدمر «البعد الأخلاقي للعملية»[14]. وهذا ربما كانت له نتائج سلبية.

لقد حاولت إحدى الدراسات اختبار هذه الفكرة. قدم الباحثون إلى الخاضعين للتجربة هذا السيناريو: تخيل أنك تعمل في شركة إنشاءات كبيرة. شركتك لديها عقد مهم لإنشاء طريق سريع مقابل سعر محدد. تصادف أن حصلتَ على دليل بأن الشركة تستعمل بعض المواد الرخيصة المخالفة للمواصفات، والتي تفشل في الاختبار، أي أنها تخرق اللوائح بطريقة أخرى. نتيجة هذا أن الحكومة ستدفع 10 ملايين دولار أكثر من المبلغ الذي عليها دفعه للمشروع[15]. الخاضعون للتجربة

توزعوا إلى ثماني مجموعات. في بعض هذه المجموعات عُرِضت على المُبلِغين عن الجرم مكافآت (ألف دولار)؛ وفي مجموعة أخرى عُرِضت مكافآت أعلى (مليون دولار). بعض المجموعات أُخْبِرت بواجبها القانوني بالإبلاغ، مع وجود مكافأة أو من دون مكافأة، عاليةً كانت أو قليلة؛ ومجموعتان أُخبِرتا بوجود حماية لهما من انتقام محتمل: إحدى المجموعات أُخبِرت بأن عدم الإبلاغ يمكن أن تترتب عليه نتائج غرامات باهظة. كانت النتائج تؤيد بشكل واضح تأثير تضارب الدوافع: «المكافآت القليلة تضرّ - أكثر مما تنفع - استعداد الأفراد للإبلاغ عن الجرم إذا حضر الواجب»[16]. بعبارة أخرى، الناس الذين أحسوا بنداء الواجب للإبلاغ عن المخالفات في الواقع كانوا أقل استعدادا للتعاون إذا عُرِضت عليهم مبالغ قليلة. أما إذا عُرِضت عليهم نقود جيدة، من ناحية أخرى، فسوف يختفي تأثير تضارب الدوافع. لكن في أثناء قراءة هذه الدراسة لم تكن النتائج تبدو مثيرة للاستغراب في نظري؛ الاختلافات بدت طفيفة، وبعد انتهاء الدراسة كان يبدو أن المشاركين فيها يستجيبون للسيناريو كأنما يستجيبون لقصص من الخيال. كيف يمكن أن يُترجَم هذا إلى سلوك واقعي؟ هذه مسألة تقبل الشكوك دائما.

يذكر لنا يوري غنيزي Uri Gneezy وزميلٌ له تجربةً من العالم الواقعي عن تضارب الدوافع. في عدد من دور الحضانة كان الآباء والأمهات يأتون متأخرين لأخذ أطفالهم؛ وهذا ما يخلق مشكلة لدور الحضانة. لمعالجة هذا، فكروا: لمَ لا يُفرض نوع من الغرامة على تأخر الآباء والأمهات؟ وفقا للنظرية الاقتصادية القياسية، التأخير سيكون مكلفا للآباء والأمهات؛ فلأن ثمن التأخير سوف يزداد، سيأتي قليل من الآباء والأمهات متأخرين لأخذ الأطفال. لكن الغرامات في الواقع كان لها تأثير معاكس: مزيد من الآباء والأمهات صاروا يأتون متأخرين أكثر من السابق. لماذا حصل هذا؟ الآباء والأمهات كانوا يفكرون في الغرامة ثمنا للتأخير؛ لكن ببساطةٍ بوصفها ثمنا، وليس أكثر من ذلك. سلوك التأخير هنا يخضع للتعديل. لا وجود «للإحساس بالذنب أو وصمة العار... يرتبط مع شراء سلعة متى ما نشاء»[17]. الواجب الأخلاقي في المجيء في الوقت المحدد تلاشى[18]. ويعطي ميشيل ساندل Micheal Sandel مثالا آخر. طُلِب من السكان في إحدى البلدات السويسرية الموافقةُ على إنشاء مصنع نفايات نووية في البلدة. الأغلبية منهم وافقوا على ذلك.

وبعد ذلك سألوهم: لنفرض أن البرلمان أضاف مكافأة مالية إلى هذا المقترح - راتبا سنويا للسكان - إذا وافقوا على المشروع. هنا انخفض عدد الموافقات إلى رقم مذهل: الآن 25 في المائة فقط كانوا سيوافقون؛ فالناس رفضوا تلقي «رشوة»[19].

هناك باختصار دليل تجريبي يدعم «تضارب الدوافع». لكن كثيرا من الأمور يعتمد على الملابسات. المبادئ الأخلاقية يمكن في الواقع أن تكون أقوى من المحفزات أو العقوبات. إذا وضعتَ ثمنا للسلوك فأنت «تنقل موقفا ذا طبيعة اجتماعية إلى الإطار المالي»[20]. هذا الاقتباس مأخوذ من مراجعة لكتابات يوري غنيزي وزملائه. المحفزات المالية يمكن أن تغير طريقة تفكير الناس بنوع السلوكيات المحددة. النقود ربما «تتضارب» مع الدافع الأخلاقي بأن تضع علامة الدولار على السلوك. النقود تفعل هذا بطريقة مذهلة: ربما تلاقي «شابةً جميلة»، وبعد مدة قصيرة تقول لها: «أنا معجب بك كثيرا وأحب أن أقيم علاقة معك». أو ربما تقول لها: «أنا معجب بك كثيرا وأحب أن أقيم علاقة معك، ومن أجل تلطيف الأمر، أنا على استعداد لأعطيك 20 دولارا!» ويضيف المؤلفان (غنيزي رجل اقتصادي)، ساخِرَيْن، أن «هناك نوعا معينا من الاقتصاديين هم وحدهم الذين سيتوقعون أن يبديَ الطرفُ الآخر سعادةً بإزاء العرض الثاني»[21]. أغلب الناس، من غير الاقتصاديين، لا يتصورون أن أحد الاتجاهين من المحتمل أن ينجح، لكننا فهمنا المغزى من المثال.

متى «تتضارب الدوافع» حقا؟ مثلما توحي الأدلة هنا، إذا كان المحفز (النقود مثلا) كبيرا بما يكفي فهذا يُحدث اختلافا. الاعتبارات الأخلاقية سوف تهيمن إذا كانت العلاقات شخصية أكثر. التعامل مع عرض للنقود من المحتمل أن تكون له نتائج عكسية[22]. يقول بعض الباحثين (أشهرهم برونو فراي Bruno Frey) إن «التدخلات الخارجية» (النقود والأجور مثلا) يمكن أن تقود ليس إلى تأثير تضارب الدوافع فقط، بل إلى تأثير «ممتد» أيضا[23]. بمعنى أن الأثر يكون ضعيفا بطرق أخرى ومواقف أخرى. لنفكر مرة أخرى فيما حدث في دور الحضانة في الدراسة السابق ذكرها. لنفرض أن إضفاء الطابع المالي على التعامل مع الآباء والأمهات المتأخرين لم يجعلهم أكثر ميلا إلى الإتيان متأخرين فقط، بل جعلهم أيضا أكثر ميلا عن أن يتطوعوا بالمساعدة نهارا. هذا تأثير ممتد. إضفاء الطابع المالي على التعامل مع الآباء والأمهات كان له تأثير عام في السلوك. لكن هذا المفهوم لم يُختَبر تجريبيا.

القوانين التي لا تُطبَّق أو التي تُطبق بطريقة سيئة يُقال إنها تخلق تأثيرا ممتدا آخر. إذا فشلت الحكومة في تطبيق القانون (أ)، فالالتزام به ربما يواجه الفشل؛ لكن هل هذا التأثير يمتد إلى القوانين (ب) و (ج) و (د)؟ في عمل كلاسيكي، جادل هربرت باكر Herbert Packer بأن التطبيق المتقطع للقوانين الجنائية يضر بـ «احترام القانون». التطبيق الاعتباطي للقانون يغذي «الإحساس بفقدان تأييد» هذا القانون[24]. وعدم التطبيق يزيل الواجب العام في إطاعة القانون. من الأفضل، في كثير من الحالات، التخلص ببساطة من هذه القوانين الضعيفة في التطبيق. المثال الكلاسيكي هنا هو قانون الحظر الوطني، تلك «التجربة النبيلة» في العشرينيات. كان التطبيق التام مستحيلا من الناحية السياسية وغير مقبول اجتماعيا. كان التطبيق متقطعا وفوضويا. مثلما ذكرنا آنفا، في أثناء تطبيق قانون الحظر كانت هناك عاصفة من الفساد في السلطات المحلية. كانت المشروبات الكحولية تُسرَّب من الحدود مع كندا، أو من القوارب في المياه الدولية. وكان المهربون يتجولون في المدن؛ والكحول المصنوع محليا تحت ضوء القمر متوافرا في كل مكان. وكانت قطاعات واسعة من البلاد تغرق بالمشروبات[25]. والمعارضون يكافحون بضراوة لجعل قانون الحظر قابلا للتطبيق؛ لكنهم فشلوا في مساعيهم. وبعد عقدٍ من الزمن، أو نحو ذلك، صدرت تعديلات أخرى لقانون الحظر، وأدى ذلك إلى أن تصبح هذه «التجربة النبيلة» جزءا من التاريخ.

هل كان فشل قانون الحظر تأثيرا ممتدا؟ هل نتج عن ذلك مزيد من الاستنكار العام للقانون وأدى إلى مزيد من المخالفات له؟ بصورة عامة، فتح الحظر الباب لأنواع من الجريمة المنظمة. كانت تلك فترة انتشار عصابة آل كابوني وغيرها من العصابات، التي انتعشت وكبرت على تجارة الكحول في السوق السوداء. كان لصوص الجريمة المنظمة عموما يتاجرون بالسلع غير القانونية التي تلقى رواجا، كالمخدرات اليوم. وعلى رغم ذلك هناك سبب يدعو إلى التشكك في التأثير الممتد. على أي حال، عدم تطبيق القانون، والتطبيق الاعتباطي، والتطبيق المتقطع، ليست من الأشياء النادرة في أي مجتمع. المسألة هي: ما النتائج؟ على الأقل هناك دراسة واحدة تفترض، على أساس من التجارب السيكولوجية، أن «تصور الظلم القانوني» يمكن أن يقلل «احترام القانون عموما»[26]. لكن إلى أي مدى يحصل هذا؟ لنأخذ مثال

الموظف من ذوي الياقات البيض الذي ذهب إلى مهرِّب في أثناء فترة منع المشروبات الكحولية ليحصل على زجاجة بيرة. ربما يكون الرجل ممتعضا من الحظر. ربما ينظر إليه بوصفه خطأ فادحا ويعتبره مصدرا للفساد. ربما يشك في أن الشرطة، أو المسؤولين في المدينة، وحتى موظفي تطبيق الحظر، كانوا من الفاسدين. هل هذا الموظف أكثر ميلا إلى أن يبتز الأموال من رئيسه أو يضرب زوجته أو يغش بشأن ضريبة دخله؟ أشك في هذا.

لنفرض أن المجتمع يفشل في تطبيق القوانين التي تمنع السرعة العالية؛ السائقون ربما يفكرون أقل في شرطة المرور، لكنهم لا يبدأون بسرقة البنوك. عدم تطبيق القانون ربما يغريهم بالشرب وقيادة السيارة بسرعة. ربما يستديرون من مكان ممنوع، أو يوقفون سياراتهم في مكان ممنوع في كثير من الأحيان؛ لكن في كل مرة، التأثير الممتد، إذا كان موجودا، يحصل في مجالات ذات علاقة. سلبيات حظر الكحول كان يمكن أن تمتد إلى مجالات أخرى؛ صنع وتعاطي الكحول مثلا، أو قوانين مكافحة الرذيلة عموما. في دراسة عن سلوك دافعي الضرائب في أستراليا الذين كانوا يواجهون مطالبات بمبالغ عالية واستقطاعات وعقوبات، ويعتبرون كل هذا غير منصف على نحو مقزز، أظهر واحد على الأقل من دافعي الضرائب الذين أُجرِيت معهم مقابلات «علاماتٍ على تحدٍّ أكثر تطرفا لنظام الضريبة». وقال إنه سوف يدفع الأجور نقدا لكل «نجار أو سباك أو كهربائي» يستعين بخدماته؛ «فهم لا يحتاجون إلى التصريح بذلك»، ومن شأن هذا أن يكون نصرا له، لأن ذلك يجعل سلطات الضريبة «تخسر قليلا»[27]. لكن كم مرة يحصل هذا، وإلى أي مدى؟ شيء غير واضح. من ناحية أخرى، إذا كانت القوانين بصورة عامة لا تُطبَّق، أو تُطبَّق بشكل رديء، أو تُطبَّق مع الفساد، سوف يصبح الفساد والسخرية من القانون ثقافة أو طريقة حياة. الدبلوماسيون من البلدان الفاسدة عموما كانوا أكثر من يخالف قوانين المرور في مدينة نيويورك[28].

هل يعمل التأثير الممتد في الاتجاه الآخر؟ هل يؤدي التطبيق الصارم والفعال للقانون (أ) إلى تحسين الالتزام بالقانون (ب)؟ هذه جزئيا هي الفكرة وراء نظرية «النوافذ المكسورة» الشهيرة. إنها طريقة لمكافحة الجريمة تُستَخدَم كثيرا في نيويورك. تشدد السلطات إجراءاتِها على الجرائم الصغيرة: الناس الذين

يخترقون الحواجز لكي يتهربوا من دفع الغرامات، والأطفال الذين يفعلون بعض الأشياء الصغيرة المؤذية، أو بعض الشحاذين الذين يضربون على زجاج السيارة ويطلبون النقود. عدم السكوت على هذه الانتهاكات الصغيرة (وفقا للنظرية) ستكون له نتائج كبيرة؛ فهو يجعل الحياة في المدن أيسر، والجرائم الخطيرة تنخفض نتيجة الحرب على الجرائم الصغيرة. هل تنجح هذه الخطة؟ لم يُتَوصَّل إلى قرار بهذا الشأن بعد. في الواقع لقد انخفضت معدلات الجريمة في نيويورك وفي غيرها من المدن التي حاولت اتباع هذا التوجه. لكن الجريمة أيضا انخفضت في مدن أخرى لم تطبق فيها هذه الخطة[29].

تسديد الضرائب

في دراسة كلاسيكية عن الالتزام الضريبي (1967)، حاول ريتشارد شوارتز وسونيا أورلينز Sonya Orleans فحصَ الدافع الأخلاقي وتهديد العقوبة معا[30]. دافعو الضرائب في إحدى المجموعات وُجِّهت إليهم بعض الأسئلة التي صُمِّمَت لاستكشاف الاستعداد للالتزام على أسس أخلاقية؛ كان يُقصَد بالأسئلة إظهار الدوافع التي تتراوح بين شعور بالذنب إلى «رغبة حماسية لمساندة الحكومة في نشاطاتها النبيلة». هذه المجموعة أُخبِرت مثلا بأن «مئات الملايين من الدولارات... لا تتوافر لبرامج خيرية ذات أهمية كبرى»؛ لأن بعض الناس لا يدفعون الضرائب. ومجموعة أخرى أُخبِرت عن عقوبات يتلقاها المتهربونَ؛ كانت الفكرةُ هي جعلَ أفرادِ هذه المجموعةِ يخافون التهديداتِ (الوهمية). قاس شوارتز وأورلينز مواقف الخاضعين للتجربة، ولأغراض الدراسة تمكنا من معرفة ما إذا طرأ أي اختلاف على سدادهم الضريبة. ومن الواضح أن هذا ما حصل. المجموعة التي تواجه التهديد ومجموعة الأخلاقيات كانتا تلتزمان أكثر من غيرهما. وكان الاحتكام إلى الضمير أكثر فاعلية من التهديد بالعقوبة.

لكن التأثيرات لم تكن كبيرة. وفي دراسة لاحقة (1991) كان سلوك دفع الضرائب مختلفا تماما[31]. الخاضعون للتجربة هنا كانوا من دافعي الضرائب في لونغآيلاند، نيويورك، أغلبيتهم من الرجال (76 في المائة) الذين وافقوا على الاشتراك في التجربة. إحدى المجموعات عُرِض عليها شريط فيديو يركز على «مبادئ معيارية» بخصوص قانون الضريبة، مع كلام عن الإنصاف، والمسؤولية الاجتماعية، والواجب الوطني.

ومجموعة أخرى عُرِض عليها شريط عن التخطيط الضرائبي، فيه نحو ست إستراتيجيات، وطرق لتقليص الضريبة، وملاجئ المتهربين من الضريبة؛ كان الشريط يركز على تخطيط ضريبي «صارم». لم تجد الدراسة «أي دليل على أن المعالجات المعيارية والفردية لها أثر في سلوك دفع الضرائب، سواء بتصريح دافعي الضريبة أنفسهم أو كما يتضح من السجلات الموثقة رسميا»[32]. وتوصلت مراجعة لدراسة شوارتز وأورلينز إلى الاستنتاج نفسه. الدراسات التي حاولت مقارنة التهديدات والكلام عن الأخلاقيات إما جدت نتائج ضئيلة وإما لم تجد أي نتائج، وإما وجدت نتائج متضاربة. أجرى مؤلف هذه المراجعة، باراك أريل Barak Ariel، دراسته الخاصة، في هذه المرة عن بعض الشركات، ولم يتطرق إلى الأفراد[33]. إحدى المجموعات تلقت الرسائل التي تحذِّر من أن عدم الالتزام بقوانين الضريبة يمكن أن يؤدي إلى عقوبات شديدة. تلك الرسائل تتحدث بإبهام عن طرق جديدة للتدقيق. ورسالة أخرى تقول إن عدم الالتزام يضرّ بالمجتمع؛ فأموال الضرائب تذهب إلى تأمين الغذاء، ولأغراض عامة. استطاع أريل الحصول على بيانات عن السلوك قبل وبعد الرسائل: بيانات عن أسعار الجملة، ومدفوعات الضرائب (ضريبة القيمة المضافة)، واستقطاعات الضريبة. وكانت هناك أيضا مجموعة مرجعية(*) Control Group كبيرة.

كانت النتائج في الأساس: لا شيء. لم تكن أي واحدة من الرسائل تنتج كثيرا من النتائج على ما يبدو. أريل نفسه أشار إلى وجود مشكلة أساسية في الدراسة: الشركات اختيرت عشوائيا. لم يكن ثمة ما يشير إلى أن إحدى الشركات كانت تمارس الغش الضريبي. لكن إذا كان أغلب الشركات تدفع الضرائب بنزاهة، إذن فإن دافعي الضرائب لا يحتاجون إلى عمل شيء مختلف؛ فهي تدفع ما عليها من ضرائب. الرسائل أثرت فقط في مجموعة فرعية من الشركات ربما لتغيير عوائدها الضريبية[34]. باختصارٍ المنحنى أصبح الآن منبسطا. هذه الدراسات كلها تعاني مشكلةً سبق أن أشرنا إليها: يمكن فقط اختبار نوع محدد من التهديدات في مقابل نوع محدد من الاحتكام إلى الضمير أو الأخلاق. أما ما وراء هذا فأنت لا تستطيع التوصل إلى استنتاجات عامة.

(*) المجموعة المرجعية: هي التي يتخذها القائم بالتجربة معيارا للمقارنة. [المحرر].

الحكومات الحديثة لديها شهية كبيرة لتحصيل الضرائب، لذلك لا يبدو مستغربا أن الباحثين (والحكومات) يهتمون بالالتزام الضريبي. يمكن أن تكون السياسة صارمة أو متساهلة، لكن أيهما التي تنجح أكثر؟ الشدة ربما تكون ذات نتائج عكسية؛ بأن تزاحم بطريقة أو بأخرى الدافع الأخلاقي لدفع الضريبة كاملة في الموعد المحدد. أما التساهل مع دافعي الضريبة، أو على الأقل الأسلوب الخالي من التهديد، والتأكيد على الشرعية والقيمة الاجتماعية للضريبة، فربما يؤدي إلى نتائج أفضل. إحدى الدراسات التي أُجرِيت في فيينا كانت تستعمل سيناريوهات تصف بلدا أسطوريا (توفلاند) Tovland. كانت هذه دراسة للمواقف، مع بعض التوقعات عن السلوك بدلا من دراسة السلوك نفسه[35]. توحي البديهة - وهي ليست مرشدا جيدا دائما - مثلما توحي هذه الدراسة بأن الطريقتين تنجحان: الثقة والإنصاف والواجب الوطني، ومن ناحية أخرى، القبضة الحديدية بين حين وآخر.

تتسم الدراسات التي تتناول الضريبة إجمالا بأنها ضيقة الأفق. وليس من المستغرب أن تكون كذلك. دافعو الضرائب في لونغآيلاند، نيويورك، ربما يواجهون تركيبة مختلفة عن دافعي الضريبة في أريزونا أو أستراليا، ولا داعي إلى أن نذكر دافعي الضريبة في صقلية (أو فيينا). ومستويات تطبيق القانون لا تكون متشابهة أبدا. وما إذا كانت التجارب التي تُجرَى على دافعي الضريبة يمكن أن تنطبق على السائقين الثملين، أو اللصوص، أو المختلسين، فهذا شيء مشكوك فيه كثيرا. وجوه التماثل مع ثقافات أخرى ربما تُنتج قوانين عامة: في مجال سلوك دفع الضريبة في البلدان المتطورة مثلا، وفي مجال تأثير دوافع مختلفة بخصوص هذا النمط المحدد من السلوك القانوني (أو غيره). لكن هذا هو أفضل ما نطمح إليه، في الوقت الحالي.

***

ربما لاحظ القارئُ الآنَ أن كثيرا من الدراسات التي تقابِل بين العوامل أو تحاول قياس قوتها النسبية، هي دراسات تتناول ما يقوله الناس؛ أي تتطرق إلى المواقف، وليس السلوك. السلوك يمكن أن يُستخلَص من المواقف. هناك دراسات قليلة فقط تحاول في الواقع التطرُّق إلى السلوك. لقد تمكن شوارتز وأورلينز، وبعض الدراسات اللاحقة لهما عن الالتزام الضريبي، من الحصول على معلومات عن الضرائب الفعلية التي تُدفَع. في دراسة قديمة كان عالم اجتماع بولندي يسأل الناس عما إذا كانوا يعبرون

الشارع إذا كانت الإشارة حمراء ولا توجد سيارات هناك. نحو 40 في المائة منهم قالوا: لا؛ ونسبة الثلث كانوا يعبُرون بين حين وآخر. ولقد اتضح من ثم على نحوٍ ما أن هذا ما يفعله أكثر الناس. لماذا هناك طاعة واضحة للقانون؟ نحو 16 في المائة من الناس يخافون الغرامة؛ وأكثر من الثلث قالوا إنهم يحبون «النظام»؛ ونحو الخمس فقط قالوا إنها مجرد عادة[36]. هذا يُذكِّرنا بالدراسة عن حملة الفنادق لتشجيع الضيوف على إعادة استعمال المناشف والشراشف. كان من الغريب بعضَ الشيء أن اللجوء إلى الضمير (رجاء أنقذوا البيئة) لم ينجح بقدر نجاح بعض المعلومات التي ذُكرت عن الأقران، مجموعة غريبة من «الأقران»: هم الأشخاص الذين أقاموا في تلك الغرفة تحديدا مِن قَبل. من الواضح أن «مشاركة الناس في بعض التشابهات»، حتى إذا كانت من الأمور غير المهمة مثل تاريخ الميلاد، أو نوع بصمات الأصابع، أو «الفضاء المادي»، بالفعل «تحث بنحوٍ مذهل على الإحساس بمشاعر قوية بالانتماء»[37]. أما في حملة تكساس ضد رمي النفايات، التي ذكرناها سابقا، فيُتَوجَّهُ إلى الإحساس بالواجب الوطني، وقد نجحت بالفعل وكانت ذات نتائج أفضل من غيرها من المناشدات[38]. مرةً أخرى نقول إننا ينبغي أن نكون حذرين بخصوص افتراض أن ما ينجح في الطرق السريعة في تكساس، أو في الفنادق الأمريكية الجميلة، يمكن أن ينجح في غير ذلك من المواقف التي تتصارع فيها المعايير أو تكون منسجمة.

التحدي

يُمكنُنا أن نلقي نظرة على تضارب الدوافع بوصفها عنصرًا محددًا مهمًا في نظرية الردع. ربما لا تؤدي المحفزات المالية في بعض الظروف إلى تحسين الالتزام. يحدث هذا بسبب الطريقة التي تؤثر بها هذه المحفزات في مجموعتنا الثالثة: الضمير، والدوافع السيكولوجية. حين يحصل تضاربُ الدوافع ربما يشوش شكل منحنى الردع.

هناك ظاهرة موازية يسميها لورنس شيرمان Lawrence Sherman «التحدي» Defiance. العقوبة في بعض الأحيان في الواقع تزيد التحدي، لأنها تحث على ردة فعل سلبية لدى الناس، مما يؤدي بهم إلى تحدي القانون[39]. متى يحصل هذا؟ يقدم شيرمان بعض الحالات المحددة: إذا «تعرض المخالفون لسلوك

معاقبة يعتبرونه غير شرعي»، أو إذا كانت لديهم «روابط ضعيفة مع الجهة أو الجماعة التي تفرض السلوك الممنوع». تحت هذه الظروف من المحتمل للشخص الذي يخرق القانون أن «ينكر إحساسه بالخجل»؛ أي لن يشعر بعقدة الذنب[40]. الشاب الذي يُعتقَل مثلا لأنه يقود سيارته بتهور ربما يُعامَل بنحوٍ سيئ، يُشتَم، يتعرض للإذلال. عندها يشعر بأنه غريب عن رجال الشرطة وعن «النظام». ربما يكون هذا الشاب، كما تفترض الدراسة، أكثر عرضةً لارتكاب جريمته مرة أخرى، أو ربما يرتكب جريمة من نوع آخر. التعامل بتمييز، وفقدان الأمل، والمعاملة السيئة من رجال الشرطة، كما نعلم، هي التربة التي ينمو فيها الإرهاب. في الولايات المتحدة كثيرا ما تشعر الأقليات (ولديها حق في هذا) بأن الشرطة منحازة ومتطرفة في تعاملها معهم؛ ربما يؤدي هذا أيضا إلى التحدي.

يميز شيرمان بين «التحدي الخاص أو تحدي الأفراد» و«التحدي العام». التحدي الخاص «ردة فعل شخص ما لعقوبةٍ تعرَّض لها». يشير شيرمان مثلا إلى دراسة تتناول بعض الرجال في إحدى حانات شيكاغو. بعض هؤلاء الرجال لديهم مهن يعيشون منها؛ وبعضهم كانوا عاطلين عن العمل. الرجال الذين لديهم عمل كانوا حريصين على «تجنب المتاعب مع الشرطة مهما كلف الأمر». إذا تعرضوا للاعتقال فإنهم ربما يخسرون أعمالهم. والآخرون العاطلون يرحبون بأي مواجهة مع الشرطة، ويتفاخرون بهذا؛ أي إنهم «يشترون المتاعب مع رجال القانون لإثبات شجاعتهم»[41]. أما التحدي العام فهو «استجابة جماعة محددة أو استجابة جماعية لعقوبة فرد أو أكثر من أفرادها»[42]. الرجل الذي يتعرض للضرب الوحشي من قِبل الشرطة، ويتحول إلى مجرم دائم، يمكن أن يبدي تحديا خاصا. التحدي العام ربما يفسر اندلاع أعمال الشغب في المدن في بعض الحالات. في لوس أنجلوس أظهر شريط فيديو رجالَ الشرطة يضربون بوحشيةٍ رجلاً أسود، اسمه رودني كنغ Rodney King. حين برأت هيئة المحلَّفين رجال الشرطة اندلعت أعمال الشغب في العام 1992[43]. وقادت محاكمة دان وايت Dan White في العام 1979 أيضا إلى أعمال شغب في مدينة سان فرانسيسكو. كان وايت قد قتل عمدة سان فرانسيسكو، جورج ماسكون George Moscone، وهارفي ميلك Harvey Milk. وأدين وايت بالقتل الخطأ فقط. أثار الحكم أعمال الشغب في سان فرانسيسكو، وسُميت تلك الليلة بـ«ليلة وايت» White Night[44].

هناك كثير من الأمثلة الأقل شأنا عن التحدي. في أستراليا خلال فترة التسعينيات كان الآلاف من دافعي الضريبة يستفيدون من أنظمة الضريبة التي تُعَد من وسائل ادخار الأموال الناجحة، والتي (كما قيل لهم) تُعتبَر قانونية تماما. بعد إضاعة سنوات بالجهل، قررت هيئات الضرائب أن تلك الأنظمة الضريبية ليست قانونية؛ وأَخبَرت المستثمرين أنهم مطالبون بدفع الضرائب، مع الفوائد والغرامات. كانت هذه صدمةً كبيرة لدافعي الضرائب. لم يُعطَ أيٌّ إنذار؛ وأحس المستثمرون بأن الإجراءات ظالمة جدا. كانوا «مستغربين، ومرتبكين، وغاضبين»[45]. ورفض كثيرون منهم ببساطةٍ الدفع. ومن ثم، بطبيعة الحال، يمكن أن يُجبَروا على الدفع. لكن العصيان ظهرً، في جزء كبير منه، نتيجة ما اعتبروه خرقا للعدالة الإجرائية. على ما يبدو كانت الوسائل الأفضل للتعامل مع المسألة يمكن أن تؤدي إلى تحديات أقل ومزيد من التعاون. ومع هذا، كما يقول المثل القديم، أنت لا تستطيع خداع الإنسان الشريف. كان دافعو الضرائب هؤلاء يبحثون عن طرق لتقليص الضريبة. ربما كانوا «ساخطين» في البداية؛ ربما رفعت التجربة درجة التحدي، لكن كما نتصور، كانت المشكلة موجودة قبل ذلك.

تبدو نظرية التحدي مقبولة جدا في مقابل حالة تضارب الدوافع. بعض الناس، في بعض الظروف، يستجيبون للقيود بالتحدي[46]. مقدار ما هو موجود من القيود يخلق فارقا. فلنفكرْ في سياسة «اللاعنف» مثلا. الجماعات التي تتعرض للقمع - السود في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والأمريكيون من أصول أفريقية في الجنوب الأمريكي أواخر الخمسينيات والستينيات - كانوا يتحدَّون النظام باستعمال طرق غير عنيفة في أغلب الأحيان: الاعتصام، والتظاهرات، وأساليب احتجاج كان يمارسها أتباع غاندي. مزيد من القيود - الاعتقالات خاصة - لا تُنهي الاحتجاجات، بل ربما تكون ذات تأثير معاكس. يمكن أن تجعل المحتجين أكثر شجاعة وتزيد أعدادَهم. هؤلاء المتمردون يزدادون فخرا وإصرارا على التحدي. لأنهم يناضلون من أجل قضية نبيلة وعادلة.

يمكنُ أن تكون أساليب التحدي، في بعض الأوقات، فعالة جدا ضد بعض الأنظمة وفي بعض الظروف. كانت هناك أعمال عنف ضد قادة حركة الحقوق المدنية في الجنوب، وحتى جرائم قتل. لم يتردد نظام الفصل العنصري في جنوب

أفريقيا في استعمال الأساليب الوحشية والعنيفة ضد رجالٍ مثل نيلسون مانديلا وغيره من قادة المقاومة. لكن في النهاية أثبت التحدي أنه مؤثر في الجنوب الأمريكي وفي جنوب أفريقيا. هذا يعود جزئيا إلى أن الأنظمة التي نتكلم عنها، وهي وحشية في طبيعتها، كانت تُبدي على الأقل الحد الأدنى من أساليب البطش. أما في ألمانيا النازية، من جهة أخرى، فإن هذا النوع من التحدي لم ينجح. لم يكن أي شخص يجرؤ على أن يعارض النظام، أو يتكلم ضده، كان هذا يعني ببساطةٍ أنه يطلب موتا سريعا بلا رحمة.

ما الذي يعنيه التحدي بالضبط؟ الحالات المتطرفة هنا واضحة؛ لكن تبقى الحالات الأقل تطرفا غيرَ واضحة. الدول الديموقراطية الحديثة تتسامح مع الرفض، والانتقاد، حتى أنها أحيانا تسُن تشريعات لتنظيم العصيان المدني؛ المجتمعات الحديثة تتسم بالتعددية. الديموقراطية في الواقع تعني التعددية؛ إنها تعني الالتزام بالسماح لآلاف الأزهار بالنمو. الأقليات لديها حقوق. والمعارضة لا تُواجَه بالقمع. كل الأصوات يُفترَض أن تُسمَع. كل الأديان يُفترَض أن تُحترَم. والأحزاب السياسية يمكن أن تتشكل، وتعبِّر عن أيديولوجيات وسياسات مختلفة، وتمثل جماعاتٍ مختلفة.

لكن، بطبيعة الحال، يحدث هذا ضمن إطار محدَّد. الاعتراض مقبول، لكن ليس الثورة. الأديان عليها أن تلتزم بلوائح محددة. في البلدان الإسلامية يُمكن للرجال أن يتزوجوا أربع نساء. فرنسا أو ألمانيا لا تعترف إلا بالزواج من امرأة واحدة. كانت حكومة الولايات المتحدة تتعامل مع تعدُّد الزوجات لدى طائفة «المُورمون» بالغضب والذعر، على رغم أن قادة الكنيسة يقولون إن تعدُّد الزوجات من واجباتهم الدينية. وقد أصدر الكونغرس سلسلة من القوانين، كل قانون منها أشد من السابق، لمنع تعدُّد الزوجات في مقاطعة أوتا. في أواخر العَقد السابع من القرن التاسع عشر (1870)، في قضية «رينولدز ضد الولايات المتحدة» Reynolds v. United States[47]، واجهت المحكمة العليا مسألة علاقة الكنيسة والدولة في تعدد الزوجات لدى المُورمون. كان جورج رينولدز George Reynolds، سكرتير رئيس الكنيسة، قد تزوج مرة ثانية؛ وتعرَّض آنذاك للمحاكمة وأُدين بتهمة خرق القانون. وأيدت المحكمة العليا إدانته؛ لقد رفضت الاعترافَ بتعدد الزوجات بوصفه واجبا دينيا. وكانت الكنيسة، من ثَم، ترفض الاعتراف بتعدد الزوجات. وبعد

قرن، في قضية «ويسكونسن ضد يودير» Wisconsin v. Yoder، 1972، التي ذكرناها سابقا،[48] أبدت المحكمة العليا موقفا أكثر اعتدالا؛ لقد نجحت الكنيسة المينوناتية المحافظة لطائفة «الأميش» في ويسكونسن في مقاومة الإجراء الذي يسمح للأطفال بالحصول على التعليم في المدارس الثانوية. في نظرهم كان الوصول إلى الصف الثامن يكفي لأطفال الأميش؛ ومزيد من التعليم يهدد حياتهم. كانت التقاليد القديمة في حياة الأميش المنغمسة في الحرمان والفقر تلقى وهجا رومانسيا يبدو أنه يبهر أنظار المحكمة.

***

الخلاصة أن الدراسات عن تضارب الدوافع إجمالا مخيبة للآمال. بعض الدراسات تعتمد على التجارب، أو السيناريوهات والاستبيانات، أو المسوحات التي تتناول مجموعات صغيرة أو انتقائية، بدل التركيز على الواقع الحقيقي. بعض الدراسات تتعارض مع غيرها. وكانت بعض النتائج التي تتوصل إليها عديمة الأهمية. كانت البحوث إجمالا مثل رغوة الصابون. المشكلة الأساسية سبق أن تطرقنا إليها: المجموعات الثلاث للدوافع ليست متماسكة، وهشة، وغير موحدة. كل مجموعة في ذاتها مستقلة وحدها. وكل مجموعة مؤلفة من دوافع مختلفة وانفعالات: كل مجموعة تأتي بمختلف الأحجام والأشكال. الناس يفعلون بعض الأشياء مقابل مليون دولار ولا يفعلون ذلك مقابل حفنة من العملات النقدية[49]. تضارب الدوافع شيء حقيقي، لكنك إذا عرضت ما يكفي من النقود، يمكنك إزالة التضارب. التهديد بغرامة 5 دولارات على إيقاف السيارة في مكان ممنوع له أثر أقل من التهديد بعقوبة الإعدام بحقنة السم.

الشيء الذي يقال عن العقوبات يمكن أن يقال أيضا عن ضغط الأقران، أو عن الصوت الداخلي للأخلاق. وفق ما ورد في أحد الاستفتاءات، كان الشباب الذين «يتوقعون الإحساس بالعار لدى ارتكاب المخالفات» من غير المحتمل أن يستسلموا «لتأثير الضغط الذي يدفعهم إلى التحدي». وإذا واجهوا الإحساس بالخجل، والرفض، والتهديد بالعقوبة، فهذه العوامل تعمل معا بوصفها نوعا من اللقاح الذي يحميهم من التورط في الجريمة[50]. هذا شيء جيد، لكن لا يوجد شيء اسمه «ضغط الأقران»؛ هناك أقران محددون وضغوط محددة. في بعض العصابات، أو في بعض المجتمعات المنغلقة مثل طائفة الأميش، أو في الجزيرة

القديمة تريستان دا كونها، يمكن أن يكون ضغط الأقران ساحقا حتما. في بعض المجتمعات، وبعض الفترات، يكون الوالدان ملوكا مُطلَقين؛ العصيان أو الامتعاض أمامهما شيء لا يمكن التفكير فيه. وفي مجتمعات أخرى يختلف الأمر. وحين يكون الأقران من الناس الآخرين (الغرباء مثلا الذين أقاموا في الغرفة نفسها التي تقيم فيها بالفندق) لا بد أن يكون الضغط خفيفا.

هناك شيء يُسمَّى «النداءَ الأخلاقي». هذه النداءات الأخلاقية أيضا مختلفة بالتأكيد. الجندي الذي يُستشهَد كان على استعداد لتحدي كل القوانين، وأن يموت من أجل المبدأ؛ لا شيء يمكن أن يكون أكثر قوة من المعتقدات. إذا مُنح الانتحاري 10 دولارات أو حتى ألف دولار أو مليونا فلن يجعله ذلك يلقي حزامَه الناسف. لكن لجعل الناس يعيدون تدوير الورق هل من الأفضل أن تخبرهم بأن هذا من واجبهم أو أن تهدِّدهم بغرامة؟ من الصعب تحديدُ هذا. كم تكون الغرامة؟ ما احتمال القبض عليهم؟ أو هل تهديد الناس يجعلهم يرفضون أو يقاومون؟

العالم مملوء بالحملات الأخلاقية. بعضُها ينجح؛ وبعضها لا ينجح. النداء الأخلاقي أيضا يتغير بمرور الزمن. مزيد من الناس يُعيدون تدوير ورق الصحف الآن أكثر مما كان يحصل في بداية الحملة. الناس لديهم إحساس كبير بضرورة الاضطلاع بهذا؛ إنهم يشعرون أكثر بأن كوكبنا المسكين يواجه المتاعب: هذه الرسالة غُرست في رؤوسهم. النداء الأخلاقي هنا أصبح أقوى. يمكن قول الشيء نفسه عن تدخين السجائر أمام الناس، أو قيادة السيارة في حال السكْر. العادة تسيطر على المرء. ربط حزام الأمان أصبح عادة أوتوماتيكية. الإحساس بالأمان مهم. إذا كانت هناك علامات إعادة تدوير في كل زاوية، مزيد من الناس سوف يعيدون تدوير الورق. إذا انتشر مزيد من الأماكن التي تمنع التدخين وتطبق الأمر بجدية، فإن القليل فقط من الناس سوف يدخنون في هذه الأماكن، أو ربما يتركون التدخين.

الثقافةُ والشخصية

تختلف مجموعات الدوافع من مجتمع إلى آخر، ومن جماعة إلى أخرى. لقد ذكرنا الكثير من الأمثلة سابقا. أغلب الدراسات كانت من أمريكا. لكنها تترك مجالا للشك يلح علينا: هل تنطبق فقط على الأمريكيين؟ وأي فئة من الأمريكيين؟ على

الأمريكيين اليوم، أو بالأمس أو في المستقبل؟ من حيث المبدأ، الثقافة تُحدِث فارقا. لكن ما مقدار هذا الفارق؟ كما أشرنا من قبل فإن مفهوم الثقافة نفسه صعب وغامض. في العالم الحديث، من وجهة نظري، تختلط الثقافات بعضها مع بعض بسرعة وبقوة، على الأقل بين البلدان المتطورة. إذا توخينا الدقة فإن ثقافات اليابان، وتشيلي، وفنلندا بعيدة عن أن تكون متشابهة؛ ولا تُوجد ضمانة بأن الناس في هذه البلدان يستجيبون بطريقة متماثلة. لنأخذَ مثلا قوانين المرور. السائقون في إيطاليا معروفون بأنهم متهورون (يقال هذا). والسائقون الأمريكيون يمتثلون للقانون أكثر. تختلف معدلات الحوادث من بلد إلى آخر. لكن التركيز على هذه الاختلافات يعني تجاهلَ الصورة الأكبر، صورة الاندماج أو التماثل. اليابان أو السويد في العصور الوسطى كانتا مختلفتين جدا عما هما عليه في العصر الحديث. كل البلدان الحديثة فيها ثقافات متحركة. قوانين تنظيم المرور نفسها تقريبا في أي مكان: إشارات حمراء وخضراء، حدود السرعة القصوى، ممرات طرق سريعة، وما إلى ذلك. نقاط التشابه، ليس فقط في القوانين، بل في الامتثال للقوانين، أكثرُ جدا من الاختلافات. على الأقل هذا مجرد تخمين معقول إلى حد ما.

لقد حاول هارولد غراسمك Harold Grasmick وإميكو كوباياشي Emiko Kobayashi اختبارَ مجموعات الدوافع، هذه المرة في اليابان[51]. كان الخاضعون للتجربة يعملون في مستشفى جامعي في اليابان (استُبعد الأطباء من الدراسة). وجهوا إليهم الأسئلة عما يمكن أن يحصل إذا ارتكبوا بعض الأخطاء الجسيمة - أخذ وقت طويل في الغداء أو الاستراحات، والمجيء إلى العمل في وقت متأخر أو المغادرة مبكرا، أو مخالفة لوائح الإجازة المرضية - هل يعانون الإحساسَ بالعار، أو بالحرَج؟ هل يعتقدون أنهم ربما «يمسك بهم الناس ذوو السلطة» ويتعرضون للعقوبة؟ كان المؤلفون يتوقعون أن يكون الإحساس بالحرج في اليابان أكثر مما لدى الأمريكيين، لأن الثقافة اليابانية «أكثر ميلا إلى التكتل وروح الجماعة». لكن في الواقع كان الإحساس بالعار غالبا أكثر وضوحا وتأثيرا من الحرج، مثلما يحدث في الولايات المتحدة.

فيما يلي تأتي الشكوك الاعتيادية، بطبيعة الحال، في سياقها الصحيح. الدراسة ربما تخبرنا بشيء عن ثقافة العاملين في المستشفيات اليابانية. ربما تخبُرنا عن

المواقف بشأن استراحات طويلة لتناول الطعام، أو مغادرة العمل في وقت مبكر. لكن الدراسة لا يمكن أن تظهر لنا أن الإحساس بالعار أقوى من الحرج، أو أن أي عامل (بمعزل عن غيره) له أهمية أكبر من العوامل الأخرى، للأسباب التي ذكرناها آنفا. من ناحية أخرى هذا النوع من الدراسات بالفعل يظهر التقارب بين ثقافات العالم. كان غراسمك وكوباياشي يشعران بوجود اختلاف ثقافي بين اليابان والولايات المتحدة. هذه ليست نتيجة عادية. لكن لاحظ أوجُهَ التشابه المذهلة في هذا السياق بين أمتين (حديثتين): في المستشفيات، وعلم الطب، واستخدام الأساليب الطبية، والتركيبة المؤسساتية للممارسة الطبية. هذا التقارب يجعل الدراسة ممكنة في المقام الأول.

***

تركز الدراسات التي تتناول أشياء مثل نداء الضمير، الاستعداد لمقاضاة الناس، وغيرها، على «الثقافة» و«الشخصية»؛ من الصعوبة فصلُ هذين المفهومين. الشخصية بطبيعة الحال نزعة فردية إلى حد بعيد. لكن هناك نماذجَ للشخصية، أنماطًا للشخصية؛ الطولُ والوزنُ أيضا أشياء فردية إلى حد بعيد، هناك مجتمعات أطول، في المتوسط، أو أثقل وزنا أو أخف.

من الواضح أن المجموعات الثلاث للدوافع تؤثر في أشخاص مختلفين بطرق مختلفة. بعض الناس يحبون المجازفة؛ وبعضهم الآخر يرفضون المجازفة؛ والبعض الآخر بين هذا وذاك. الرافضون للمجازفة على ما يبدو أكثر حساسية لتهديد العقوبة من محبي المجازفة. معظم الناس يتقبلون المعايير الاجتماعية. لكن بعضهم يتقبلون العنف والعدوانية، ولديهم شخصيات معادية للمجتمع.

يقول ميشيل غوتفريدسون وترافس هيرشي، اللذان ناقشنا عملهما سابقا،[52] إن التفكير قصير المدى لدى الشخص الذي يفتقر إلى السيطرة على النفس، بدلا من التفكير بعيد المدى، هو مصدر السلوك الإجرامي أو المنحرف عموما. اللص المحتمَل الذي درس مبادئ الاقتصاد واستوعب الدروس سيترك السرقة فورا. ما يمكن أن يكسبه من اقتحام منزل اعتيادي لا بد أن يكون أقل منفعة من المخاطرة بعشر سنوات في السجن، مع أن اللصوص كما رأينا يكونون ضعفاء في تقدير المخاطر. الشاب في عصابةٍ ما أثناء نوبة غضب ربما يقتل شخصا آخر لأن الرجل

ضايقه أو اعتدى على ممتلكاته وقد يحس مؤقتا بالرضا، أو نشوة الانتقام، أو موافقة أفراد العصابة الآخرين، لكنه سوف يجابه مخاطرة التعفن في السجن، ربما لما تبقى من حياته، أو ربما يُقتل من عصابة منافسة. كان برنارد مادوف يدير نظام بونزي، والآن يقبع في السجن مدى الحياة.

ربما تكون تركيبات الشخصية، مثل تركيبة الثقافة، متقاربة. ربما كانت هناك شخصية نموذجية أو نمطية للإنسان الأمريكي، أو البرازيلي أو الإيطالي - أو النيجيري من طبقة اجتماعية معينة - هذه الشخصية النموذجية يمكن أن تكون متميزة عن غيرها؛ الاختلافات موجودة في كل مكان. المجتمعات التي فيها ساعات تختلف كثيرا عن المجتمعات التي ليست فيها ساعات. الإحساس بالزمن، والمعنى الدقيق للزمن: هذه الأشياء تتباين؛ وهذا مجرد مثال واحد على كثير من جوانب الحياة المعاصرة التي أصبحت عالمية النطاق حقا. إذا توخينا الدقة كانت هناك ولاتزال اختلافات هائلة في السيكولوجيا والنزعات الديموغرافية ضمن المجتمعات. اللص النموذجي لا يشبه المحاسب القانوني المعتمَد أو الممرضة في المستشفى. لهذا السبب فالإثنوغرافيا غالبا ما يبدو أنها تضيء السلوك القانوني، وتفتح المجال لمزيد من تحليل كميات هائلة من البيانات. الباحث الإثنوغرافي الجيد لديه فرصة أكبر لاختراق رؤوس الناس الذين يرتكبون الجرائم الحقيقية في ظروف حقيقية، أو الذين يثيرون قضايا قانونية حقيقية (أو لا يثيرون) ضمن مجتمعات حقيقية.

ما الذي يجعل اللص يقع في الفخ؟ لماذا يفعل ذلك؟ هذا العمل محفوف بالمخاطر؛ الثمن بالكاد يبدو يستحق المجازفة. يقول غوتفريدسون وهيرشي إن اللص يعاني مشكلةَ التحكُّم في الدوافع. هذا ربما يكون صحيحا. اللص، مثل الشخص المسلح الذي يسطو على المحلات، ربما يكون مدمنا للمخدرات بحكم العادة. من الناحية العملية لا يفكر اللصوصُ بطريقة أخرى للحصول على النقود التي يحتاجون إليها. لكن النقود لا تُستخدَم فقط في نفقات العيش؛ إنها أيضا تُستخدم للتفاخر، أو للكماليات، أو للاستعراض أمام الناس. في نظر بعض اللصوص يكون المهمُ هو عنصرَ الإثارة، أو رفع المعنويات. الذين يسطون على المحلات ربما يسرقون في سبيل المتعة بكل بساطة. هذه العمليةُ في السطو على المحلات، كما يقول أحد الطلاب، «تكاد تكون نشوةً لي». وسارق آخر وصف السرقة بأنها «متعةٌ مثيرة»؛ إنها تثير «إحساسا يشبه انتظار ممارسة جنسية»[53]. يقول أحدُ

اللصوص: «كنتُ دائما أحس بشيء في داخلي يدفعني... مثل الأزيز» حين أمارس الاحتيال على السلطات[54]. كان مارك لصا من تكساس، «يتبجح» كلَّ مرة بأنه يقتحم منزلا. «لأني عندما لا أتعاطى المخدرات... أشعر بالهلع». ويقول إنه لا «يخطط للسرقة في أي وقت»، لكن في بعض الأحيان «يحصل أنني أتسكع فأرى منزلا يبدو فارغا». وقد دخل مارك السجن عدة مرات. يقول أخوه: «مارك لن ينجح إذا خرج من السجن.. لن يتعلم هذا أبدا»[55]. لكن من النادر أن يتكلم هؤلاء عن الجوانب الأخلاقية للأشياء التي يفعلونها. السرقة ربما تكون خطأً، لكن هذا لا يُعتبَر جزءا من حساباتهم[56].

يقول أغلبُ الرجال في إحدى الدراسات عن ممارسة السطو المسلح في سانت لويس إنهم لم تكن لديهم فرصة للاختيار. الأعمال المُجهِدة بأجورٍ قليلة هي العملُ الشريف الوحيد الذي يستطيعون الحصول عليه. يقول أحدُهم: «إنني مفلس دائما وأحتاج إلى النقود»[57]. هل كانوا يخافون احتمال القبض عليهم؟ إنهم يعرفون أن هذا شيء محتمل، لكن كما يقول أحد اللصوص: «كنتُ أحاول عدم التفكير في ذلك، لأنني إذا بقِيتُ أفكر كثيرا فربما شعرتُ بالرعب، فلا أفعل شيئا»[58]. ومثل اللصوص فالأشخاص الذين ينفذون السطو المسلح لا يُفكِّرون في الرادعِ الأخلاقيِّ. «لم أكن أشعر بالأسف... لأنني أفتقر إلى المال، والضحايا... لديهم المال»[59]. ومثلَ اللصوص، يجد الأشخاص الذين يمارسون أعمال السلب هذا النوعَ من الحياة متعةً. هؤلاء يستمرون في نمط حياتهم السريع، وهذه المساعي كما يرى الباحثون، «أكثر من مجرد رمزية أو دراماتيكية»، بالأحرى هي في الصميم من هوية المجرمين. الهدف بالنسبة إليهم أن تهدأ الأعصاب، أن تسترخي، أن يكون الشخص في مِزاج مناسب؛ هدفهم اللذة. إنهم يحبون حياة الخدَر والنشوة، التبجح، لكن هذه الحياة تحتاج إلى نقود سهلة. إنها تحتاج إلى «رأسمالية زوايا الشارع»[60]. على نحوٍ مماثل، يمارس المقامرون في الكازينوهات الممنوعة في إسرائيل نوعا من النشوة إذا ربحوا (وهذا لا يدوم طويلا)؛ الربح يجعل المقامر يشعر كأنه «ملك! يمكنني أن أفعل ما أشاء». ولا داعي إلى القول إن هذا الشعور سرعان ما يتبخر، لكن المقامر المدمن سوف يستمر في اللعبة، وينتهي به الأمر إلى العدَم، وأحيانا إلى الانتحار[61].

هناك دراسة عن لصوص الشوارع في إنجلترا تثير نقاطا مماثلة: اليأس، والمخدرات، والإحساس بمتعة الجريمة، وثقافة الشارع التي تنظر إلى السرقة كطريقة اعتيادية

للحياة. لصوص الشوارع يستسلمون لـ «الرغبة في الحصول على النقود السهلة لشراء المخدرات، أو الكحول، أو غيرها من الأشياء التي تحقق لهم النشوة». هذه الأشياء التي يحصلون عليها «لا تحافظ على استمرارية حياة هؤلاء المعتدين، لكنها بالأحرى تحافظ على نوع محدد من طرق الحياة التي توفر اللذة»[62]. المرء لا يمكن أن يستبعد فورا فكرة الاختيار العقلاني؛ فعلى أي حال، هؤلاء الأشخاصُ لديهم دافع اقتصادي: النقود التي يستولون عليها. إنهم يحاولون أيضا البقاء بعيدين عن السجن، ويبدلون نشاطاتهم على هذا الأساس. لكن السياق الاجتماعي والثقافي له أهمية أيضا، وتحليل الكلفة-المنفعة ببساطةٍ لا يعني شيئا في سلوكهم. لصوص الشوارع على أي حال، «كثيرا ما يظهرون... غير عقلانيين، بمعنى أنهم لا يعطون أهمية مباشرة للأحكام الطويلة بالسجن التي يمكن أن تأتي لاحقا»[63]. لقد كشفت بعض المقابلات التي أُجريت مع لصوص سيارات في تينيسي عن دوافع مألوفة: الإثارة، والنقود السهلة، والحياة المرفهة، والإحساس بعدم وجود بديل آخر، وعيش اللحظة الراهنة، وحتى الإحساس بتحقيق إنجاز مهم (قال أحدهم: «أعني... أن تكون قادرا على أن تُفلت منهم، هذا يجعلني أحس بشيء رائع»). باختصارٍ كانت سرقة السيارات «نتاج ثقافة اللذة في الشوارع»[64]. وقد أثارت المقابلات مع «لصوص الهوية» Identity Thieves(*) ــ وهي جريمة معروفة حديثا ــ بعض الموضوعات المشابهة: إغراء النقود السهلة، والحافز لعيش حياة هانئة؛ وأيضا الإثارة بمجرد فعل هذا[65].

هذه المعلومات عن حياة الشوارع ومواقع الجريمة الأخرى لا تعطينا، بطبيعة الحال، مادة كافية عن نظرية عامة للجريمة، أو حتى عن الجريمة ضمن مجتمع محدد في زمن محدد، أو عن أي شيء آخر غير جرائم محددة في مجتمعات محددة. إنها تعطينا رؤية كان من الصعب الحصول عليها، لكنها، بطبيعة الحال، رؤية محدودة عن الذين ينتهكون القانون. نحن لا ندخل إلى رؤوس الناس الذين لا يسرقون أو لا يسطون على المحلات، ملايين من الناس لم يحملوا مسدسا في وجه أحد، ولم يسلبوا نقودهم ومحافظهم. هؤلاء الناس منهم - على ما يبدو - قراء هذا الكتاب، وأنا نفسي.

(*) أي من يسرقون البيانات الشخصية للناس ويستعملونها من دون إذنهم. [المحرر].

الخاضعون لهذه الدراسات أفراد جماعات صغيرة، وهم أقلية في أغلب مجتمعاتنا. المنحنى منبسط هنا، وهم القليلون الذين بقُوا في قمة منحنى الردع. وهم أيضا المتبقون من منحنى مجموعة الأقران ومنحنى الضمير. الدراسات تخبرنا بهؤلاء الذين بقُوا بعد انبساط المنحنى، ولماذا بقُوا، على الأقل في المجتمعات الحديثة؛ هذه معلومات مهمة. فيما يتعلق بالأشخاص الذين يمارسون أعمال السلب واللصوص وسرقة السيارات، أي شيء آخر يمكننا أن نقوله عنهم؟ هؤلاء كان الصوت الداخلي الذي يعمل كدرع أخلاقية مفقودا لديهم أو غير فعال، الدرع التي تجعل معظم الناس محصَّنين ضد دوافع الجريمة. مجموعة الأقران تكون غائبة أو ضعيفة، أو إذا توخينا الدقة، تعمل بشكل منحرف؛ الأصدقاء والزملاء هنا مجرمون أيضا، أو من الرجال والنساء الذين - على الأقل - يتقبلون حياة الجريمة. العقوبات تنجح بالفعل، لكن من الواضح أنها لا تنجح نجاحا فعالا بما يكفي لمنع السارق من السرقة. سوف يكون من الأفضل إجراء دراسات إثنوغرافية مكثفة عن أنواع أخرى من المجرمين؛ كالذين يتاجرون بأشياء ممنوعة، يبتزون، يلوثون الهواء والبيئة، يغتصبون ــ مع توسيع البحث ليشمل مزيد من المجتمعات والثقافات.

***

من الدروس التي نتعلمها من تلك الدراسات للجماعات المتصارعة درسٌ سلبي إلى حدٍّ ما. حين تتصارع المجموعات يكون من الصعب توقُّع النتائج. فضلا عن هذا تتفاعل المجموعات بعضها مع بعض. يتحدث ميشيل وينزيل Micheal Wenzel، وهو يبني على أعمال سابقة، عن «عمليات عامة عن طريقها يمكن للعقوبات القانونية أن تعيق الجريمة»[66]. أولا: هناك طرق الردع، والعقوبات القانونية وقدراتها «الذاتية والموضوعية». ثانيا: «تفعيل المعايير»، حيث «تزيد العقوبات القانونية التصور بأن الفعل الإجرامي خطأ أخلاقي». تعمل اللاقانونية وتهديد العقوبة، بعبارة أخرى، كعلامات تخبر الناس بأن نوعا ما من السلوك خاطئ، وتفعل أو تعزز الاعتراضات الأخلاقية على ذلك السلوك. ثالثا: هناك «عملية تتدخل فيها عوامل اجتماعية في الردع». يرد الناس على المنتهك للقانون بإلحاق وصمة العار به إذا اعتقل وعوقب. هذا نوع من تأثير الأقران. الإنسان ربما يتفادى الأفعال التي من شأنها أن تؤدي به إلى السجن إذا تصور أن أحدا لن يقبل بتشغيله إذا خرج من السجن.

الدوافع المختلطة شائعة، بل حتى اعتيادية. تؤثر بعض الدوافع والتصورات في البعض الآخر. دافعو الضرائب ربما يشعرون بواجب دفع الضريبة؛ وربما أيضا يخافون أن يُقبَض عليهم. وربما يقلقون مما يفكر فيه بقية الناس. وكما أشرنا سابقا، مما يعقد الأمور أن دافعي الضرائب، مثل اللصوص وأي شخص آخر، لا سبيل أمامهم إلى معرفة ما إذا كان سيُقبض عليهم أو لا؛ ولا يعرفون أيضا ما النتائج. وفقا لإحدى الدراسات كان دافعو الضرائب الذين لديهم إحساس قوي بالواجب يبالغون في تقدير مخاطر القبض عليهم. إذا كان هذا ما يحدث فالالتزامات الأخلاقية تؤثر وتقوّي تأثير الردع والتهديدات بالعقوبة[67]. وربما يكون العكس صحيحا بالنسبة إلى اللصوص. اللص الذي لا يردعه رادع عن السرقة ربما يقلل أهمية فرصة أن يُقبض عليه. هذا من شأنه إذن أن يُضعف تأثير ردع العقوبة المحتملة.

الاستفادة وعدم الاستفادة، والعالم الحقيقي للأثر

لقد طرحنا سابقا هذا السؤال: تحت أي نوع من الظروف يطيع الناس أو يعصُون القانون، أو يعدلون سلوكهم استجابة للقانون؟ الكثير من الأمثلة كان مستمدا من العدالة الجنائية. لكن، كما قلنا، الأثر مهم أيضا في بقية جوانب القانون: في قانون التعاقدات، والجنح، والملكية الفكرية، وضوابط الأعمال. هنا يمكن أن نسأل عن الاستفادة وعدم الاستفادة، وسوء الاستفادة، والتعديل. متى ولماذا يرفع المريض دعوى قضائية ضد أحد الجراحين إذا أخطأ في العملية؟ مَن يتقدم بدعوى المطالبة بالطلاق؟ من يكتب الوصية؟ من يقدم طلب براءة الاختراع؟ من يشتكي على صاحب الأملاك؟

من الناحية النظرية، يُثبت التحليل وجود التشابه مع القانون الجنائي. هناك محفزات وقيود. جماعة الأقران تسلط ضغطا على المرء بطريقة أو بأخرى. الناس يستجيبون لمشاعر الظلم، والثقة، والأخلاق، والشرعية، والواجب الوطني والحماس الديني. هناك نوع من المنحنى، مماثل لمنحنى الردع، لكل نوع من أنواع النشاط المدني. هذه الفكرة تكمن في أساس فكرة الهرم في دراسة ويسكونسن للسلوك القانوني. هناك بالتأكيد هرم لإساءة التصرف؛ من بين آلاف النتائج السيئة في ممارسة الطب، فقط القليل منها يؤدي إلى شكاوى، والقليل منها فقط يؤدي إلى رفع قضايا قضائية.

الثقافة تُحدث فارقا واضحا فيما يتعلق بالاستفادة أو عدم الاستفادة. وكذلك الشخصية. والاستجابات تتغير مع الزمن. في بعض المجتمعات، يُعتبر الغش في الضرائب وباء بالتأكيد؛ وفي مجتمعات أخرى، أقل من ذلك. ما السبب في هذا؟ بعض العوامل ثقافية؛ وبعض العوامل الأخرى يبدو أنها بنيوية. طرق تطبيق القانون لها أهمية هنا. إلى أي مدى هي حازمة؟ هل سلطات الضرائب تفتح الباب للمساومة؟ الثقافة والتركيبة تؤثران بقوةٍ في معدلات التقاضي. هل من الصعب أو من السهل أن تقاضي الخصم؟ هل المحاكم سهلة الإجراءات؟ هل هي رخيصة التكاليف أو غالية؟ هل يتطلب الأمر عشر سنوات لحسم قضية ما، أو أن المحاكم سريعة ومقتدرة؟ لكن، إضافة إلى هذا، هل المجتمع مدرك لحقوقه أو لا؟ شخص ما ربما يصدم سيارتك في الموقف؛ هل ترفع قضية ضده أو تتجنب الأمر؟ في دراسة إينغل، كان ضحايا حوادث السيارات في شيانغ ماي، تايلاند، لا يطالبون بالتعويض بسبب الثقافة والدين (الإيمان بالكارما، وبسبب تأثير أعراف البوذية)[68]. لي صديق سويسري يعيش ويعمل في الولايات المتحدة، خسر عمله، فاقترحت عليه الذهاب إلى هيئة تعويض البطالة؛ لكنه رفض التقديم لأنه كما يقول في الثقافة السويسرية من المخجل والمذل أن يفعل ذلك. ربما السبب يرجع فقط إلى شخصيته؛ أو مرة أخرى ربما يكون هذا صحيحا وينطبق على السويسريين عامة. مسألة ما إذا كان رفع الدعاوى عملية يراها المرء جيدة أو سيئة، بيروقراطية أو مؤثرة، تخلق اختلافا لدى بعض المشتكين المحتملين.

الناس الذين ينبغي أن يكتبوا وصية ربما لا يفعلون هذا. لماذا؟ ربما بسبب الجهل؛ أو الكسل في الذهاب إلى المحامي. أو ببساطةٍ التأجيل في كل مرة. كتابة الوصية يمكن أن تحتاج إلى نقود ووقت. إنها تعني التفكير في الموت، وهذا ما يكرهه الناس. قوانين التقصير والإهمال تُهِم هنا، مثلما رأينا. في أي جانب من المقياس يقع الكسل والتقصير؟ كما نعرف فإن الناس الذين يعتقدون أن الطلاق خطيئة، إلى جانب الأزواج السعداء، لا يبالون بما إذا كان الطلاق سهلا أو رخيصا. الطلاق السهل شيء مشجع، فقط بين الأزواج التعساء. العقوبة الشديدة للصوص تخلق فارقا فقط لدى اللصوص. القرار الشهير عن حق الإجهاض، «روي ضد ويد» [69]، كان ينص على أن النساء لديهن حقوق دستورية في الإجهاض، على الأقل في الشهور الأولى من الحمل. لكن، بطبيعة

الحال، معظم النساء يفضلن الاستمرار في الحمل. كل ميدان من ميادين القانون، كل مؤسسة قانونية، لها منحنى ردع خاص بها، مثل جريمة القتل والسرقة.

إن اتخاذ إجراء بشأن حادث السيارة له ديناميكية مختلفة عن قرار تقديم الشكوى ضد رئيسك بذريعة التمييز بين الذكر والأنثى، أو قرار كتابة وصية أو تقديم طلب للحصول على الطلاق، أو قرار إعلان الإفلاس. الإبلاغ عن سرقة حدثت في شقتك له ديناميكية مختلفة عن الإبلاغ عن اعتداء جنسي. ربما يكون القانون أو القاعدة القانونية في هذا الصدد نقطةَ بداية التحليل، لكن السلوك يعتمد على العوامل التي ناقشناها في هذا الكتاب: توصيل الرسالة، ومجموعات الدوافع.

تؤثر المنفعة والكلفة كثيرا في الاستفادة وعدم الاستفادة. برنامج المساعدة القانونية يمكن أن يدعم المستأجرين الذين يريدون تقديم شكوى ضد أصحاب الأملاك، أو يساعد المرء على الإبلاغ عن الجرم بشأن دائرة الهجرة. لائحة أجور التقاضي تجعل في إمكان الضحية في الولايات المتحدة إيجادَ أحد المحامين لتبني قضيته. في قانون الجنح، إذا كان على الضحية أن يدفع للمحامي أجوره بالساعة، سواء أربح أم خسر، فمن غير المحتمل أن يرفع الضحية دعوى. دولة الرفاهية، الضمان الاجتماعي، شبكة الحماية الاجتماعية: هذه أيضا لها أثر في الأثر. قوانين الإفلاس تقلص تأثير الفشل. ربما يشترك اثنان من الأشخاص في فتح مطعم جديد؛ ثم يفشل المشروع، كما يحصل لكثير من المطاعم الجديدة، ويذهبان إلى محكمة الإفلاس. لكن لا يوجد الآن سجن للمدينين، كما كان في لندن أيام تشارلز ديكنز Charles Dickens. ثم يبدأ الشريكان من جديد. قوانين الإفلاس نوع من شبكة الحماية الاجتماعية. ومثل الشبكة في السيرك، تشجِّع على المخاطرة؛ تقلِّص تأثير الفشل. السقوط من حبل التأرجح لا يعني أن تخسر حياتك.

التأمين سمة أخرى سائدة في المجتمع الحديث. التأمين على الحياة، تأمين الحوادث، تأمين السيارات، تأمين الودائع. التأمين بالتأكيد له أثر في الالتزام وعلى الاستفادة من عناصر النظام القانوني. التأمين نوع من شبكة الحماية الاجتماعية. هل نقودُ السيارةَ بطريقة مختلفة إذا لم تكن لدينا وثيقة تأمين؟ تجارة التأمين في التسعينيات قدمت منتجا جديدا: التأمين على الوظائف. إنها تغطي احتمالية إثارة قضايا عنصرية أو التمييز بين الجنسين، الطرد من الوظيفة، التحرش الجنسي.

شركات التأمين تفعل أشياء أكثر من مجرد التأمين: تعرض الخدمات ــ خطوطا ساخنة، نماذجَ، سياساتٍ، قوائمَ اختبار ــ تساعد العملاء على التعامل مع القوانين والضوابط. وبهذا تكون «وسيطا قانونيا بين ما تقوله قوانين الحقوق المدنية في القضايا والتشريعات وكيف تطبق الحقوق المدنية من قِبل الموظفين»[70]. لكن الوظيفة الأساسية، الوظيفة الأسمى، هي الضمان من احتمالات الفشل والخسارة. في مجتمعنا، وظيفة التأمين تؤثر في طريقة تصرفنا؛ يجب أن يضاف التأمين إلى المعادلة، إلى جانب التركيبة الشخصية والثقافة.

مسارات أخلاقية وأعداء منحرفون

الأثر، بطبيعة الحال، عملية ديناميكية. النظام القانوني يتغير مع تغير المجتمع. والأثر أيضا يتغير؛ يمكن أن يتصاعد وينخفض. القانون له أثر في هذا الزمن، وأثر آخر في زمن آخر. أنظمة التوصيل تتغير. ومستويات التطبيق تتغير. المواقف العامة تتغير. لنفكر، على سبيل المثال، في أثر قضية «روي ضد ويد»[71]. المحكمة تجاهلت فعليا كل قوانين الولاية الموجودة عن الإجهاض. القرار كان له تأثير مباشر في النساء اللائي يُردن إنهاء حملهن؛ وكان للقرار أيضا أثر في الأطباء والعائلات التي تخطط للذهاب إلى العيادة. أصبح الإجهاض أكثر سهولة وأمانا. والقرار، بطبيعة الحال، كانت له تأثيرات جانبية. الملايين من الناس كانوا يعتقدون، وظلوا يعتقدون، أن الإجهاض يُعتبر جريمة في الواقع. هذا الاعتقاد كانت له نتائج سياسية أيضا. لقد أدى إلى تصاعد ردود الأفعال، كما رأينا. وقضية التمييز العنصري في المدارس، التي كانت تواجه مقاومة شديدة في الخمسينيات والستينيات، الآن لا أحد يفكر فيها؛ حيث كان أثرها غير المباشر على الأقل قد تصاعد مع الزمن. بينما هذا لم يحصل في قضية «روي ضد ويد». القبول بهذه القضية كان جامدا من الناحية السياسية على مدى سنوات.

بطبيعة الحال لا يكون الأثر أو القبول طويلا الأمد متوقَّعَين. في الإمكان فقط تفسيرُهما بالإدراك المتأخر. التغيرات المذهلة التي تطرأ على قبول بعض الحقوق التي كانت مرفوضة تعود كثيرا إلى تأثير وسائل الإعلام، إلى بعض الحركات الحقوقية، إلى رؤية الناس لتلك الحقوق، وما إلى ذلك. وعلى رغم هذا فإن سرعة التغير كانت

حقا تثير الاستغراب. نتيجة لحركة الحقوق المدنية وقوانين الحقوق المدنية، تغيرت العلاقات بين الأعراق؛ على رغم أن هذا حدث ببطء إلى حدٍ ما، وبطبيعة الحال، بطريقة غير متكاملة. هنا مارست وسائل الإعلام دورا مهما. أما الإجهاض فله قصة مختلفة. هناك حركة تطالب بحقوق الإجهاض، لكن الإجهاض نفسه يبقى أمرا شخصيا تماما. القليل جدا من النساء يتوجهن إلى الإجهاض. تبقى المعارضة الدينية قويةً؛ الجانبان مازالا، بعد كل هذه السنوات، في حالة جمود إلى حدٍ ما.

في أغلب البلدان المتطورة يتناقص عدد المدخنين. كان للقانون دورٌ في هذا الشأن: قيود على المبيعات، والتدخين في الأماكن العامة، والدعاية. هناك حملات أخلاقية وصحية ربما لها دور أكبر. في وقتٍ ما، كان أغلب الناس يدخنون. نجوم السينما يُشعلون السجائر. كان التدخين مصدر متعة. أما اليوم فالتدخين أصبح ضد الأعراف الأخلاقية. وفي كثير من الأوساط لم يعد مقبولا اجتماعيا[72]. في المعركة ضد قيادة السيارة تحت تأثير المُسكِرات، هناك حملات وعمليات دهم وغَرامات، وحتى عقوبات بالسجن. ربما تنتج عمليات دهم شيئا مفيدا، لكنها تميلُ إلى التقلُّص مع الزمن[73]. هناك منظمات مثل منظمة «الأمهات يتصدَّين للسائقين الثمِلين» Mothers Against Drunk Driving (MADD) تبذل جهودا جبارة لإدانة واستنكار هذه الظاهرة. وأقسام الشرطة تؤيد هذا بشدة. هناك حملات أخلاقية مثل هذه لا تقدم وعودا بالمعالجة السريعة، لكنها في بعض الأحيان تكون ذات أثر بطيء على المدى البعيد. تطبيق القانون، والتعليم، ووسائل الدعاية والإعلام تعمل على إدانة التصرفات السيئة. يبدو أن هناك بعض النجاح؛ أحزمةُ الأمان لدى معظم الناس أصبحت عادةً الآن؛ ربطُ حزام الأمان أصبح حركة تكاد تكون أوتوماتيكية. «الشعارات الأخلاقية» باختصار أصبحت شائعة: مع تغيرات في الوضع الأخلاقي لبعض السلوكيات. هذه الشعارات الأخلاقية يمكن أن تؤدي جذريا إلى تغيير الأثر. لقد وصف جوزيف غوسفيلد، في مقالٍ رائع يتناول فيه هذا الموضوع، أربعة أنماط للسلوك «المنحرف»[74]: المنحرفون الذين يندمون بعد ذلك، أي الأشخاص الذين يخرقون اللوائح، مع أنهم يعتبرونها لوائح شرعية. المنحرفون المرضى بالمعنى الحرفي هم ببساطة الذين لا يستطيعون منع أنفسهم. المنحرف المسيء للظن هو الذي يخدم نفسه؛ إنه الإنسان الذي يخرق القوانين من أجل مكسبٍ شخصي. أغلب

اللصوص يقعون ضمن هذا الصنف. النوع الأكثر خطورة، من وجهة نظر غوسفيلد، هو المنحرف العدو. هؤلاء المنحرفون يمتازون بروح التحدي والتمرد. إنهم يهاجمون المعايير بأنفسهم، بطريقة لا يفعلها مثلا اللص النموذجي. إذا بقيت الأمور الأخرى ثابتة، فالمنحرفون الأعداء يهددون النظام الاجتماعي، أو النظام السياسي؛ الأشخاص الذين يسطُون على المحلات، والمبتزون، وحتى القتلة لا يفعلون ذلك. الناشطون المعارضون للحروب أثناء حرب فيتنام الذين كانوا يحرقون أوراق الاستدعاء للخدمة، كانوا يرفضون الذهاب إلى الحرب، ويحاولون بشدة تغيير السياسة الخارجية، وإنهاء الحرب، وربما حتى تغيير التركيبة السياسية. والأشخاصُ «الجهاديون»، على العكس من النشالين واللصوص، يريدون تعكير كل شيء، والتفكيك والتدمير. والذين يفجِّرون أنفسهم، والثوريون، والمتعصبون الذين يقتلون «الكفار» هم منحرفون أعداء؛ لكن هل كان الماهاتما غاندي ونيلسون مانديلا هكذا؟

المجتمعات هي التي تخلق اللوائح والقوانين؛ وهي تأملُ من ذلك أن يتحقق الأثر المطلوب منها وتتخذ الخطوات على هذا الأساس. الالتزام التام شيء لا يحدث على الإطلاق. على المجتمع تحمُّل مقدار محدد من المخالفات. الشرطة، ومفتشو الضرائب، والجهات التي تضع الضوابط تعمل لإبقاء المخالفات تحت السيطرة. المعايير والأخلاقيات هي من حلفائها الأقوياء. يمكن أن ينجو البلد من خطر اللصوص مادام الكثير منهم يُقبَض عليهم، ومادام ليس هناك وباء للسرقة، مثلما يمكن أن تعيش الأجمة أو الشجرة الصحيحة على رغم أنواع الطفيليات والأوبئة والحشرات الضارة حولها، مادامت الطيور تأكل ما يكفي من تلك الحشرات لتبقى الشجيرة على قيد الحياة. الإرهابيون الذين يهاجمون الناس ويقتلونهم لهم حكاية أخرى. ربما يوجد اللصوص بيننا أكثر من الإرهابيين، لكن مستوى خطورتهم أقل من الإرهابيين. واحتمال وجود أشخاص يختطفون الطائرات أقل من هذا، والحكوماتُ تنفق مليارات الدولارات لإبعادهم عن الطائرات.

فعلتُها لأنني كنتُ قادرا

كما رأينا فإن الأثر من العمليات الاجتماعية المعقدة. إنه يعتمد على توصيل الرسالة. إذا وصلت رسالة القانون فسوف يتشكل قرار الاستجابة عبْر ثلاث

مجموعات من العوامل التي ناقشناها: الثواب والعقاب، وتأثير جماعة الأقران، والحافز الداخلي. وكل عامل من هذه بدوره معقدٌ أيضا.

الفرصة ــ الموقف الفعلي ــ أيضا مهمةٌ إلى درجة كبيرة للأثر. السائقون الذين لديهم عادة ترك المفاتيح داخل السيارة يجعلون سرقة سياراتهم أسهل؛ وأكثر احتمالا. إذا توخينا الدقة، أغلبنا لن يفكر في سرقة السيارات، بصرف النظر عن أي شيء. لكن الأشخاص الذين هم على استعداد لسرقة السيارات، ويفكرون في هذا سوف يستفيدون من تصرف السائق المهمل الذي يترك أبواب السيارة مفتوحة والمفاتيح في مكانها. طريقة حياة الناس، والمكان الذي يعيشون فيه، وسلوكياتهم، وتركيبة المجتمع، هذه الأمور وغيرُها يمكن أن تزيد فرص الجريمة. الناس الذين تُدفَع النقود لهم نقدا (السباكون الذين يأتون إلى المنزل في وقت متأخر) لديهم «فرصة ثمينة» للغش بشأن ضرائبهم[75] مقارنة بالموظفين الذين يمتنعون عن أخذ الرشوة، بسبب صعوبات ورقة البرسيم. ربما يكون هناك فرع لمحكمة قضايا ثانوية عند شارع فرعي قرب بنايات سكنية. أغلب المستأجرين ربما لا يُبالون بهذا، لكن واحدا أو اثنين ربما يقدمان شكوى ضد صاحب المنزل أو المتجر؛ وهي شكوى ربما كانا سيتجاهلانِها لو أن المحكمة بعيدة أو كانت أوقات عملها في ساعات غير ملائمة.

كان لورنس كوهين Lawrence Cohen وماركوس فيلسون Marcus Felson يؤكدان أهمية ما يسمى «النشاط الروتيني» في تحليل معدلات الجريمة. هذه المعدلات، كما يقولان، تعتمد على ثلاثة «عناصر ثانوية»: الناس الذين يميلون إلى ارتكاب الجرائم «لديهم بعض الدوافع»؛ وتوافر الضحايا «الأهداف المناسبة»؛ و«غياب الحراس المقتَدِرين». حتى إذا بقي عدد المجرمين الذين لديهم الدوافع ثابتا، إلى جانب عدد الحراس المقتدرين، فربما تزداد معدلات الجريمة بسبب وجود أهداف كثيرة سهلة[76]. الناس الذين يعملون في الليل مثلا، ويرجعون إلى بيوتهم تحت جنح الظلام يكونون معرَّضين للجريمة أكثر من الذين يعملون نهارا. والعائلات التي يعمل فيها الآباء والأمهات، ولا أحد يبقى في المنزل خلال النهار تكون معرضة لاقتحام اللصوص أكثر من المنازل التي يبقى فيها كل أفراد العائلة.

اللصوص، في الواقع، يبحثون عن المنازل الفارغة، التي فيها قليل من الحراس (في هذه الحال، بعض الجيران اليقظين)[77]. يمكن أن يقال هذا عن أي بلد في العالم[78].

وكذلك يفضل اللصوص المنازل المنعزلة التي توجد قربَها كثير من الشجيرات، والمنازل التي لا توجد فيها كلاب ولا أجهزة إنذار ضد اللصوص. لا شيء من هذا يُبرِّر، بطبيعة الحال، السبب الذي يدفع اللصوص لاختيار طريقة حياتهم، لكن الفرصة «والنشاط الروتيني» للضحايا المحتمَلين يساعدان على تفسير طريقة عمل اللصوص وكيف يختارون أهدافهم[79].

أغلبُنا من غير المحتمل أن يمارس أعمال النشل أو يقتحم منزلا، لأسباب اعتيادية: الردع، ضغط الأقران، الضمير الفردي. لكن النشالين يحسون أنهم يحتاجون إلى النشل. كلما كانت الأماكن مزدحمة بالناس، كان هذا أفضل لهم؛ ولا داعي إلى ذكر أنماط الملابس، وتصميم الجيوب، والحقائب، وما إذا كان الناس يحملون كثيرا من النقود دائما، وما إلى ذلك. في يومنا هذا فتحت ثورة الإنترنت الباب على مصراعيه لشبكة هائلة من الغشاشين. الناس أصبحوا يحبون التسوق عبر الإنترنت، وكلما فعلوا ذلك، يزداد احتمال سقوط ضحايا الإنترنت[80].

الضحايا المحتمَلون، بطبيعة الحال، ليسوا عاجزين تماما. «الفرصة» شيء يمكننا أن نفعل شيئا معه. نحن نُقفل سياراتنا ومنازلنا. والأزرار والسحابات تساعدنا على حماية جيوبنا من النشالين. المتجر يمكن أن يمنع عمليات السطو بواسطة الكاميرات والوسائل الأخرى التي تُطلق الإنذار. هذه الوسائل تؤدي إلى الردع ربما أكثر من الشرطة[81]. نحن نشتري الأقفال، ونتجنب الشوارع المظلمة في المناطق سيئة السمعة. المتاجر تستأجر حراس الأمن. «النشاطات الروتينية» يمكن أن تؤدي إلى الإجرام، أو العكس. الكلاب وأجهزة الإنذار ضد اللصوص يمكن أن تردع اللصوص[82]. حتى اللوحات التي يكتب فيها أن المنزل مزود بجهاز إنذار ربما تردع اللصوص. على نحو مماثل فإن أنظمة اللوجاك LoJacks(*)، المُخفاة، والتي تنقل موجات الراديو، تقلل من احتمال سرقة السيارات؛ إذ إنها تجعل من الممكن العثورَ على السيارات المسروقة؛ واللص لا سبيل له إلى أن يعرف ما إذا كانت السيارة مزودة بنظام لوجاك أو لا[83]. المدينة يمكن أن توزع مزيدا من رجال الشرطة في التقاطعات، يمكن أن تنير الشوارع جيدا وما إلى ذلك، وبهذا تتحقق التأثيرات المطلوبة. لقد بدأت الحكومة

(*) نظام طُوِّر بالتعاون مع الجهات الأمنية ليمكنها من تعقب المسروقات. [المحرر].

المكسيكية بوضع أجهزة تردد راديوي تلصق داخل النافذة الأمامية للسيارة، والهدف منها إيجاد قاعدة بيانات ثابتة عن جميع السيارات في المكسيك؛ اللاصقات يمكن أن تُقرأ بأجهزة المسح الإشعاعي. هذا كما يطمحون «يمكن أن يشكِّل أداةً مهمة في حرب الدولة ضد الجريمة المنظمة، مما يتيح لها أن تكون أسرع في الاستجابة لسرقات السيارات، وعمليات الاختطاف، وتجارة المخدرات والأسلحة»[84]. وبطبيعة الحال فإن «التعجيز» ــ غلق المنافذ على المجرمين ــ من شأنه أن يقلل فرص ارتكاب الجرائم في أغلب الأحيان.

من الجانب المدني، يمكن للجزء القليل جدا من الردع أن يستحق جزءا كبيرا من الوثوق بتقليص المخالفات. يمكنك تجنب قضايا الجنح إذا قدت سيارتك بحذر. يمكنك شراء سيارة ذات مواصفات أمان جيدة. وفّر المجتمع الوسائد الهوائية Airbags، وأحزمة الأمان؛ والسيارات الذكية وتلك التي لا تحتاج إلى سائق آتيةً في المستقبل. التأمين على السيارات أصبح إلزاميا. كانت إدارة الأغذية والدواء تَطلب، منذ العام 1938، إجراءَ اختبارات سريرية لاختبار الأدوية الجديدة قبل أن تطرح في الأسواق[85]. لوائح سلامة الغذاء تهدف إلى تقليص قضايا الجنح. لوائح إدارة السلامة والصحة المهنية Occupational Safety and Health Administration (OSHA) تهدف إلى جعل ورش العمل أكثر أمانا. التطعيم ضد الأمراض يكاد يكون إلزاميا. استقطاع الضرائب الجبري يضاعف الإيرادات ويجعل التهرب من الضريبة أصعب؛ هذا هو تأثير «أوراق البرسيم» الذي تطرقنا إليه سابقا. بصورةٍ عامة تبقى الوقايةُ جزءا لا يتجزأ من النظام القانوني الحديث، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع. لقد تطرقنا إليها هنا باختصار، لكنها في الواقع تستحق كتابا خاصا بها وحدها.

10

كلمة ختامية

«الأثر يستحق النظر إليه بوصفه كيانا شاملا»

هُنا وصلْنا إلى نهايةِ رحلتِنا عبر عالم الأثر. ماذا تعلمنا من كل هذا؟ لقد أشرنا إلى كثير جدا من الدراسات. أحيانا كان في الإمكان استنتاج بعض الأمور العامة، لكن في أوقات أخرى يكون الهدف مراوغا. يتطلب الأمر إجراء مزيد من البحوث، ومزيد من الجهود المتكررة، ومزيد من المحاولات للجمع والتوفيق بين الاتجاهات المختلفة، وإلا فإن كل شيء يعتمد على الزمن، والمكان، والمواقف.

بشكل أو بآخرَ ينطوي هذا الموقف على معضلات. لقد ذكرتُ مرة بعد أخرى أن البحوث في هذا المجال أكثر من كافية. هناك مئات من الدراسات عن الردع، ومئات

من الدراسات عن ضوابط الأعمال والشركات. وعلى رغم هذا فالنتائج غالبا ما لا تكون حاسمة. هناك فجوة كبيرة في البحوث؛ لكن الشيء الأكثر إثارة للقلق هو عدم الترابط. الباحث هنا يواجه كميات هائلة من البحوث، لكنها نادرا ما تبدو موحدة في نتائجها؛ نادرا ما تضيف شيئا في الواقع. وعلى الرغم من حجم كم البحوث فالنتائج تترك القارئ مشوش الذهن ومرتبكا، غير واثق بما تعلَّمَه.

هل كانت رحلتنا تستحق الجهد؟ على رغم بعض الشكوك، الجواب نعم. لقد بدأت البحث بتشييد هيكل. بعض هذا العمل أُجرِي سابقا، لكن ربما بتفصيل أقل. على أي حال، كنا نريد المساعدة في جعل الأثر نفسه ميدانا للدراسة. لكن هناك نقطة ينبغي الإشارة إليها وهي أن «الأثر» يستحق النظر إليه بوصفه كيانا شاملا. هناك أشياء مشتركة مألوفة. كل دراسات الأثر عليها مواجهة مسألة توصيل الرسالة؛ أي، كيف تنقل الرسالة القانونية. من أجل قياس أو تخمين النتائج ينبغي تحليل السلوك، بصورة واضحة أو ضمنية، من منظور المجموعات الثلاث للدوافع بشكل أو بآخر. من المفيد، كما أتصور، إدخال دراسات مختلفة ضمن المجالات المهمة، بقدر ما نستطيع ذلك. هناك قواعد عامة - قوانين عن القوانين - ليست في متناول الفهم. لكن الهيكل العام يمكن أن يكون مفهوما. أتصور أن مفهوم منحنى الردع، على سبيل المثال، له قيمة في هذا الشأن. إنه ربما يجعل الرحلة تستحق العناء. كل جريمة، وكل عمل غير قانوني، له منحنى الردع الخاص به، وربما يكون من المفيد التفكير من منظور هذا المنحنى.

ربما يكون من السهل على المرء الإحساس بالانبهار من حجم الدراسات التي تتناول هذا الموضوع. لكنك إذا ألقيت نظرة على المسألة من مسافة مناسبة، سوف تبدو بعض التضاريس أكثر وضوحا. دراسات الأثر، إذا نظرنا إليها ككل، تشبه اللوحة الانطباعية(*)؛ إذا قرّبت أنفك من اللوحة، فإن كل ما تراه يبدو مشوشا؛ لكن إذا ابتعدت بضع خطوات فسوف ترى أزهارا، وحديقة، وساحل بحر.

حاولتُ في الكتاب تقديم هيكلٍ عن الأثر، أساسٍ نستند إليه، جرعةٍ من الوضوح. في بعض مسائل الموضوع عبرت عن التشكك الذي يكون أحيانا في نتائج

(*) المدرسة الانطباعية Impressionism: إحدى مدارس الفن التشكيلي، يركز فيها الفنان على نقل انطباعه عن المنظر المشاهَد على حساب التفاصيل الدقيقة للمنظر، مما يجعل اللوحة ضبابية المعالم. ازدهرت المدرسة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ومن أشهر أعلامها فنسنت فان غوخ. [المحرر].

هذه الدراسة أو تلك، وغالبا عن فرصة الخروج باستنتاجات من دراسة محددة. الأثر، على أي حال، متعلق بالسلوك البشري. والسلوك البشري موضوع معقد بشكل لا يصدق. ربما يفهم العلماء ذات يوم هذا الموضوع بما يكفي لتقديم توقعات من النوع الذي عملوه مثلا عن مدارات الكواكب. لست واثقا بأن هذا يمكن أن يحصل؛ ولست واثقا أيضا إن كان هذا نوعا من الطوباوية. على أي حال، هذه حالة لم تحصل بعد.

الأثر، موضوع هذا الكتاب، يعني تأثير القانون (بالمعنى الواسع) في السلوك البشري. في المجتمعات الحديثة يكون القانونُ موجودا في كل مكان. اللوائح والضوابط في المجتمع الحديث - التشريعات، المراسيم، التوجيهات، قرارات المحاكم – موجودة بآلاف الصفحات. هذا هو مجرد الشكل الرسمي لنظام هائل، مستمر لا يتوقف عن التطور، نظام له أثر في الناس، بمختلف الطرق، وفي كل يوم. فضلا عن هذا، فقد ميّزنا، منذ البداية، بين مسألتين جوهريتين في علم الاجتماع والقانون: القوى التي تحدد مصدر القانون في المقام الأول، والقوى التي تحدد أثره المحتمل. هذا الكتاب تناول المسألة الثانية وحدها. لكن المسألتين بطبيعة الحال مترابطتان، كما أشرنا. إن ديناميكيات أي تشريع أساسي يصدره المشرِّع لا بد أن تكون ذات علاقة وثيقة بالأثر المحتمل في المجتمع في النهاية.

بعض التعميمات يمكن أن تُجرَى إلى حدٍ ما بأمان. لا يوجد قانون، أو قرار، أو قاعدة قانونية مؤثرة بالكامل، أو تُطاع بالكامل، من دون استنكار أو عدم التزام أو عدم استفادة. هناك دائما نوع من التقصير. لماذا يحصل هذا؟ بعض الأسباب تبدو واضحة. الناس مختلفون في الشخصية، وفي الوضع الاجتماعي، وفي قدراتهم، وأيديولوجياتهم. الأثر لا يكون دائما كاملا. على هذا الأساس أيضا نادرا ما يكون هناك عدم التزام أو عدم استفادة كاملة. على أي حال تأتي القوانين ضمن سياق اجتماعي. إنها تعكس المعايير الاجتماعية. بصورة عامة تعتمد القوانين على التعاون، والعمل التطوعي، أكثر مما تعتمد على القوة. لقد أشار إيرهارد بلانكنبرغ إلى معضلة واضحة: كلما طلبت منا القوانين أن نفعل شيئا بعيدا عما نريده، فإن هذه القوانين تكون غير فعالة[1]. على هذا الأساس كلما طلبت منا القوانين أن نفعل ما نريده وما نحن على استعداد لأن نفعله، يزداد احتمالُ أن تكون القوانين مؤثرة. القوانين تطلب منا -

لا، بل تأمرنا - أن نبتعد عن السرقة. بالنسبة إلى أغلبنا هذه ليست مشكلة. نحن لا نهتم بأن نكون لصوصا. منحنى السرقة يكون منبسطا في أكثر الأحيان. القوانين تخبرنا بألا ندخن، وبأن نربط أحزمة الأمان. إذا اعتقدنا أن التدخين خطر، وأن أحزمة الأمان تنقذ الحياة، يصبح القانون أكثر تأثيرا. القانون يخبرنا أن نطيع شيئا نريد أن نطيعه؛ أو أننا تعلمنا أن نريد طاعته.

كثير من الدراسات الأكاديمية عن القانون - ربما معظمها - دراسات شكلية، تركز على مهمة ثقيلة هي تحليل النصوص التي أكثرها نصوص معيارية. المعايير أشياء جيدة، لكن الأمر يختلف لدى الاستكشاف والتدقيق، وخصوصا حين يتوصل أعضاء هيئة المحلَّفين إلى استنتاجات معيارية استنادا إلى ما يتصورون أنه الحقيقة، لكن من دون أي دليل يدعم تصوراتهم. يمكن قول هذا عن الأحكام بشأن أثر بنود قانونية. هناك مقالات رصينة تتناول تأثير القانون في المجتمع، لا تنظر إلى ماهية الأثر في الواقع، إنها مثل المقالات عن الحياة الجنسية للحصان وحيد القرن(*). الشيء المهم هنا هو التجربة الواقعية في التعامل مع القانون. حاول هذا الكتاب النظر إلى القانون من الخارج، من وجهة نظر العلوم الاجتماعية، وليس من الداخل، أي من وجهة نظر هيئة المحلفين.

نقول وجهة نظر العلوم الاجتماعية: لكن أي وجهة نظر؟ كل وجهات النظر مهمة. ينبغي لي أن أعترف بانحيازي نحو علم الاجتماع (ومنه علم الجريمة) والعمل وثيق الصلة به الذي يضطلع به مختصو السياسة، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا. ولا بد هنا من قول كلمة عن الملك الحاكم للعلوم الاجتماعية: الاقتصاد. علماء الاقتصاد، بطبيعة الحال، قدَّموا إسهامات كبيرة إلى علم السلوك البشري، ومنها السلوك القانوني. لقد حقق الاقتصاد تقدما هائلا، لكن مقابل ثمن. بصورة عامة يلقي علماء الاقتصاد بافتراضات محددة عن السلوك البشري، وهذه الافتراضات غالبا ما تكون ضيقة الأفق، إن لم تكن خاطئة مباشرة. هذا العلم ربما لا يخطئ كثيرا في تحليله لسلوك رجال الأعمال (مع أنه على الأقل يخطئ بعض الشيء)، لكن من أجل فهم سلوك اللصوص المسلحين، سرّاق السيارات، والمتاجرين بالمخدرات، فإن

(*)كائن أسطوري. [المحرر].

إسهام هذا العلم، على رغم أنه لا يخلو من فائدة، يكون ضعيفا، ولا يعطينا إلا قليلا من الاستبصارات بالقياس إلى عمل الرجال والنساء الذين يخرجون في الواقع ويتكلمون مع هؤلاء الناس ويراقبونهم ويحاولون فهم ما يعانونه. علم الاقتصاد بنسخته الجديدة، الاقتصاد السلوكي، يحاول بقوةٍ مراجعةَ خطايا الماضي.

من الواضح وجود اختلافات كبيرة بين الناس: بعض الناس العاديين من جهة ورجال الأعمال والشركات والمنظمات والمكاتب الإدارية من جهة أخرى. وتوجد أيضا اختلافات بين الأعمال الصغيرة والكبيرة، بين الأوساط الديموقراطية والأوساط الأوتوقراطية، بين الشرفاء واللصوص. وبطبيعة الحال ضمن كل صنفٍ من هذه الأصناف هناك اختلافات في الزمان والمكان والثقافة، بين العصور الوسطى والعصر الحاضر، بين جماعات صغيرة تعيش في غابات الأمازون وسكان ستوكهولم أو طوكيو. هل هناك أي أمل في ظهور شيء أكبر، شيء أكثر أهمية ووضوحا، شيء أقرب إلى «قانونٍ» للسلوك القانوني؟ يمكن أن نقول كثيرا من الأشياء، بمفاهيم عامة تماما، عن المجتمعات الديموقراطية المتطورة الحديثة. كثير من الأشياء، كما أتصور، يمكن أن تقال أيضا عن المجتمعات التي لم تنشئ للغاتها أنظمةَ كتابة، أينما كانت أو تكن، أو عن الممالك القديمة، أو عن الديكتاتوريات الحديثة. لكن جمع كل هذه الكيانات معا، إذا كان هذا ممكنا، ينبغي أن يُترك لأجيال المستقبل.

الهوامش

الفصل الأول

(1) كنت قد تطرّقت إلى هذه المسألة في كتابي «النظام القانوني»، 1975، ص45 - 136، بشيء من التفصيل. وهناك بعض المحاولات الأخرى للتعامل مع الموضوع بصورة عامة، وعلى الأخص في الدراسات الأكاديمية الاجتماعية القانونية الألمانية، على سبيل المثال، كتاب أندرياس دايكمان Andreas Diekmann:

Die Befolgung von Gesetzen: Empirische Untersuchungen zu einer Rechtssoziologischen Theorie (1980)

والكتاب الذي حرره كل من: ميشيل كوتير Michelle Cottier، جوزيف إيسترمان Josef Estermann، ميشيل راس Micheal Wrase:

Wie Wirkt Recht? (2010)

وهناك أيضا كتاب شامل صدر أخيرا يتناول أحد الجوانب المهمة من تأليف كريستوفر هودغز Christopher Hodges:

Law and Corporate Behavior: Integrating Theories of Regulation, Enforcement, Compliance, and Ethics (2015).

انظر أيضا بعض المواد في الكتاب الذي حرره كل من: ستيوارت مكاولي Stewart Macaulay، لورنس م. فريدمان Lawrence M. Friedman، إليزابيث ميرتز Elizabeth Mertz:

Law in Action: A Socio-Legal Reader (2007), pp. 367 – 650.

(2) لغرض فهم بعض جوانب الفكرة عن نطاق الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع، طلبت من موظفة مكتبة المراجع أن تعطيني قائمة بكل المقالات التي صدرت خلال السنوات العشر الأخيرة ضمن كشّاف الدوريات القانونية إذا كانت تحتوي على كلمة «أثر» في عناوينها. وبإزاء دهشتي، كانت النتيجة قائمة من 195 صفحة. لكن أغلبية المقالات كانت تتعامل مع أثر قرارات سابقة في قرارات لاحقة، أو مع أمور مثل أثر تصريحات تتعلق بالبيئة تحديدا. القليل جدا منها كانت دراسات أثر بالمعنى الذي أستخدمه في المصطلح هنا.

(3) الاستثناء يتمثل في كتاب ستيفن ل. واسبي Stephen L. Wasby:

The Impact of the United States Supreme Court: Some Perspictives (1970).

المائة صفحة الأولى أو نحو ذلك من الكتاب عبارة عن مناقشة عامة لمفاهيم تتعلق بالأثر. انظر أيضا:

Bradley C. Canon and Charles A. Johnson, Judicial Policies: Implementation and Impact, 2d ed. (1999).

هذان الكتابان بطبيعة الحال يقتصران على تناول أثر قرارات المحاكم. انظر أيضا:

Theodore L. Becker and Malcolm M. Feeley, the Impact of Supreme Court Decisions: Empirical Studies, 2d ed. (1973).

(4) انظر على الأخص:

Gerald N. Rosenberg, The Hollow Hope: Can Courts Bring About Social Change? (1991).

(5) كثير من الأمثلة تجدها في كتاب ديفيد لاركر David Larcker وبراين تايان Brian Tayan:

Corporate Governance Matters: A Closer Look at Organizational Choices and their Consequences (2011).

(6) Shauhin A. Talesh, “The Privatization of Public Legal Rights: How Manufacturers Construct the Meaning of Consumer Law,” Law and Society Review 43:527 (2009).

الفصل الثاني

(1) Stewart Macaulay, “Images of Law in Everyday Life: The Lessons of School, Entertainment, and Spectator Sports,” Law and Society Review 21:185 (1987).

(2) Stefan Machura and Annette Kammerton, “Recht im Schulunterricht, Medieneinflusse und die Attraktivitat von Rechtsberufen,” Zeitschrift fur Rechtssoziologie 30:235, 236 (2009).

(3) 2014 General Social Survay: Gallup Poll,
www.gallup.com/poll/10474/public-justice-system-fair-still-too-soft.aspx.

(4) James Q. Whitman, Harsh Justice: Criminal Punishment and the Widening Divide between America and Europe (2005), p. 70.

(5) Elayne Rapping, Law and Justice As Seen on TV (2003), p. 263.

(6) Ibid., p. 262.

(7) Klaus Merten, “Die Rolle der Medien bei der Vermittlung zwischen Recgtund Gesellschaft,” Z. fur Rechtssoziologie 18:16, 27-29 (1997)

الدراسة التي نتحدث عنها من تأليف ويرنر غلوغاور:

Werner Glogauer، Kriminalisierung von Kinder und Jugendlichen durich Medien (1991).

(8) Donald E. Shelton, Young S. Kim, and Gregg Barak, “A Study of Juror Expectations and Demands Concerning Scientific Evidence: Does the ‘CSI Effect’ Exist?” Vanderbilt J. Entertainment and Tech. Law 9:331 (2006).

(9) See Kimberlianne Podlas, “Testing Television: Studying and Understanding the Impact of Television’s Depictions of Law and Justice, in Peter Robson and Jessica Silbey, eds., Law and Justice on the Small Screen (2012), pp. 87, 105–106; Lawrence M. Friedman, “Judge Judy’s Justice,” Berkeley J .of Entertainment and Sports Law 1:124 (2012).

هذه البرامج موجودة في بلدان أخرى وتُشاهد على نطاق واسع؛ انظر أيضا:

Stefan Machura and Annette Kammertōns, Recht im Schulunterricht, Medieneinflusse und die Attraktivitat von Rechtsberufen, Z. fur Rechtssoziologie 30:234, 244 (2009).

(10) William Haltom and Michael McCann, Distorting the Law: Politics, Media, and the Litigation Crisis (2004), p. 186. On the McDonald's case in general, see pp. 183–226.

(11) كان ضيف البرنامج الإذاعي مايك روزن Mike Rosen. حول هذا الاقتباس انظر:
Haltom and McCann, Distorting the Law, p. 209.

(12) Ibid., p. 208, 215- 216.

(13) Laura Beth Nielsen and Aaron Beim, "Media Misrepresentation: Title VII, Print Media, and Public Perceptions of Discrimination Litigation," Stanford Law and Policy Review 15: 237, 252 (2004).

(14) Ibid., p. 253.

(15) Alexander Kose, "Wie Wirkt Antidiskriminierungsrecht?" in Michelle Cottier, Joseph Estermann, Michael Wrase, eds., Wie Wirkt Recht? (2010), pp. 347, 357.

(16) أجرت هذه الدراسة لجنة جمعية كاليفورنيا للإجراءات الجنائية، ووردت مناقشة لها في كتاب:
Kirk R. Williams, Jack P. Gibbs, and Maynard L. Erickson, "Public Knowledge of Statutory Penalties: The Extent and Basis of Accurate Perception," Pacific Sociological Review 23: 105, 107–108 (1980).

(17) Ibid., p. 117.

(18) Robert Mac Counet al., "Do Citizens Know Whether their State Has Decriminalized Marijuana? Assessing the Perceptual Component of Deterrence Theory," Review of Law and Economics 5:347 (2009).

(19) 354 U.S. 476 (1957).

(20) James P .Levine, "Constitutional Law and Obscene Literature: An Investigation of Bookseller Censorship Practices," in Theodore L. Becker and Malcolm M. Feeley, The Impact of Supreme Court Decisions, 2ded. (1973), pp. 119, 131.

(21) Martha Williams and Jay Hall, "Knowledge of the Law in Texas: Socioeconomic and Ethnic Differences, "Law & Society Review 7:29 (1972).

(22) Stan L. Albrecht and Miles Green, "Cognitive Barriers to Equal Justice be-fore the Law," J .Research in Crime and Delinquency 14:206 (1977).
تكشف التساؤلات المطروحة عن قدر جيد من الجهل الصريح. معظم الناس يتصورون أن الخاسر في قضية مدنية لا بد أن يدفع أجور محامي الرابح (واحد فقط من كل أربعة يعرف أن هذا غير صحيح)، لذلك فإن أكثر من النصف يتفقون مع الافتراض بأنه في المحاكمات، «على المتهم إثبات بطلان التهم الموجهة إليه». انظر ص213-214.

(23) Vilhelm Aubert, "Some Social Functions of Legislation," Acta So-

ciologica 10:98 (1967).

(24) Israel Doron and Perla Werner, "Factson Law and Ageing Quiz: Older People's Knowledge of their Legal Rights," Ageing and Society 28: 1159, 1170 (2008).

(25) Mary Nell Trautner, Erin Hutton, and Kelly E. Smith, "What Workers Want Depends: Legal Knowledge and the Desire for Workplace Change among Day Laborers," Law and Policy 35:319 (2013).

(26) قارن بين نتائج دراسة أوبيرت فيما يتعلق بخادمات المنازل في النرويج، في مقال أوبيرت:

"Some Social Functions of Legislation," supra, n. 23.

(27) Erin L. Kelly, "Failure to Update: An Institutional Perspective on Noncompliance with the Family and Medical Leave Act," Law & Society Review 44:33 (2010).

(28) Sally Engle Merry, Human Rights and Gender Violence: Translating International Law into Local Justice (2005).

(29) Hazel Genn, "Business Responses to the Regulation of Health and Safety in England," Law & Policy 15:219 (1993).

(30) 355 U.S. 225 (1957).

(31) في قضية «الولايات المتحدة ضد مؤسسة التعدين والكيماويات الدولية» United States v. International Minerals and Chemical Crop.، 402 الولايات المتحدة 558 (1971)، كانت إحدى اللوائح القانونية تقتضي الكشف عن وجود شحنات من الأحماض الكبريتية وغيرها من المواد الخطرة بأن يكتب ذلك على وثائق الشحن، لكن المؤسسة لم تفعل ذلك. المحكمة العليا ذكرت أنه مع وجود «منتجات أو أجهزة خطيرة أو مؤذية... فالضوابط يجب أن تُطبق على من يملكها... ويفترض به أن يكون مدركا للضوابط». لا سبب إذن لافتراض أن «الجهل بالحقيقة والقانون المتعلق بالأمر» كان مقصودا. انظر:

Michael Cottone, "Rethinking Presumed Knowledge of the Law in the Regulatory Age," Tennessee Law Review 82:137 (2014).

(32) Bush v. Gore, 531 U.S. 98 (2000); Brown v. Board of Education, 347 U.S. 483 (1954).

(33) 410 U.S. 113 (1973).

(34) 17 Cal. 3rd 425, 551 P. 2d 334 (1976).

كانت هذه نتيجة إعادة الاستماع. النسخة السابقة كانت «تاراسوف ضد مجلس أمناء جامعة كاليفورنيا»، 13 كاليفورنيا/ 3، 177، 529 ب. 2، 553 (1974)؛ هذه الدراسة في كتاب:

Daniel J. Givelber, William J. Bowers, and Carolyn L. Blitch, "Tarasoff: Myth and Reality: An Empirical Study of Private Law in Action," Wisconsin L. Rev. 1984: 443.

(35) Pascoe Pleasence and Nigel J. Balmer, "Ignorance in Bliss: Modeling Knowledge of Rights in Marriage and Cohabitation," Law &

Society Review 46: 297 (2012).

(36) في بعض الولايات الأمريكية، نجد «زواج القانون الشائع» موجودا بالفعل، لكن المدة الزمنية حتى في هذه الولايات لا علاقة لها بالموقف هنا. الزوجان في قانون الزواج العادي إذا اتفقا على الزواج، فإن زواجهما يحصل حتى إذا كانا يعيشان معا منذ نصف ساعة أو أقل من ذلك.

(37) Pauline T. Kim, "Norms, Learning, and Law: Exploring the Influences on Workers' Legal Knowledge," U. of Ill. L. Rev. 1999: 447.

نص هذا الاستفتاء موجود في ص508. كان العمال خاطئين بشأن مسائل أخرى أيضا: ما إذا كان أصحاب العمل لديهم الحق في فصل المستخدمين ببساطة لأن صاحب العمل لا يحب أحد العمال. هذا شيء قانوني تماما، لكن هناك نسبة مثيرة للاستغراب، 89 في المائة من العمال في ميسوري كانوا يعتقدون أن هذا مخالف للقانون.

(38) Ibid., p. 459.

(39) John M. Darley, Paul H. Robinson, and Kevin M. Carlsmith, "The Ex Ante Function of the Criminal Law," Law & Society Review 35: 165 (2001).

(40) Katherine V. W. Stone, "Revisiting the At-Will Employment Doctrine: Imposed Terms, Implied Terms, and the Normative World of the Workplace," Industrial Law Journal 36:84 (2007).

(41) من أجل وصف مفصل للثقافة القانونية في المجتمع الأوتوقراطي، انظر:
Inga Markovitz, Justice in Lűritz: Experiencing Social Law in East Germany (2010).

(42) Gideon v. Wainwright, 372 U.S. 335 (1963); Anthony Lewis, Gideon's Trumpet (1964).

(43) This information comes from Maeve P. Carey, Counting Regulations: An Overview of Rulemaking, Types of Federal Regulations, and Pages in the Federal Register (Congressional Research Service, November 26, 2014).

(44) See, for example, Louis Kaplow, "Rules versus Standards: An Economic Analysis," Duke Law Journal 42:557 (1992).

(45) The study is Kelly Galagher Mackay, "Teachers' Duty to Report Child Abuse and Neglect and the Paradox of Non-Compliance: Relational Theory and 'Compliance' in the Human Services," Law and Policy 36:256 (2014).

(46) This material is from Jerry Wiley, "The Impact of Judicial Decisions on Professional Conduct: An Empirical Study," So .Cal. L. Rev. 55:345 (1981).

(47) The case is Helling v. Carey, 83 Wash. 2d 514, 519 P. 2d 981 (1974).
ذلك يعني أن المختصين كان عليهم تغيير ممارساتهم وفحوصهم روتينيا بخصوص

الغلوكوما. في الواقع، على الرغم مما يقوله الأطباء، كان الكثير من أطباء العيون يفعلون ذلك.

(48) Wiley, "The Impact of Judicial Decisions on Professional Conduct," p. 381. The statute is RCW7.70.040.

(49) James F. Spriggs II, "The Supreme Court and Federal Administrative Agencies: A Resource Based Theory and Analysis of Judicial Impact," Am. J. Political Science 40: 1122, 1138 (1996).

(50) H. Laurence Ross, Settled Out of Court: The Social Process of Insurance Claim Adjustments (1970).

(51) Lauren B. Edelman, Christopher Uggen, and Howard S. Erlanger, "The Endogeneity of Legal Regulation: Grievance Procedures as Rational Myth," American J .Sociology 105:406 (1999).

(52) Stephen Wasby, the Impact of the United States Supreme Court: Some Perspectives (1970), p. 44.

(53) 358 U.S.1 (1958).

(54) Kazumasu Aoki and John W. Cioffi, "Poles Apart: Industrial Waste Management Regulation and Enforcement in the United States and Japan," Law & Policy 23:213 (1999).

(55) Ibid., p. 215.

(56) Brian K. Chenand Chun-Yuh Yang, "Increased Perception of Malpractice Liability and the Practice of Defensive Medicine," J .Empirical Legal Studies 11:446, 452 (2014).

(57) Zahn Bozanic, Mark W. Dirsmith, and Steven Huddart, "The Social Constitution of Regulation: The Endogenization of Insider Trading Laws," Accounting, Organizations, and Society 37:461, 471 (2012).

(58) Mark C. Suchman and Mia L. Cahill, "The Hired Gunas Facilitator: Lawyers and the Suppression of Business Disputes in Silicon Valley," Law & Social Inquiry 21: 679, 681 (1996).

(59) The official site is Healthcare.gov.

(60) Daniel E. Ho, "Fudging the Nudge: Information Disclosure and Restaurant Grading," Yale L. Journal 122: 574, 577 (2012).

(61) Michelle M. Mello and Troyen A. Brennan, "Deterrence of Medical Errors: Theory and Evidence for Malpractice Reform," Texas L. Rev.80: 1595, 1597 (2002).

(62) Justine E.Tinkler, "'People Are Too Quick to Take Offense': The Effects of Legal Information and Beliefs on Definitions of Sexual Harassment," Law & Social Inquiry 33: 417 (2008).

(63) Justine E. Tinkler, "Resisting the Enforcement of Sexual Harassment Law," Law & Social Inquiry 37:1 (2012).

(64) مرتكب المخالفة البسيطة لقوانين المرور الذي يختار «الالتحاق بدورة في مدرسة المرور» يتجنب النتائج السلبية التي تبقى مسجلة عليه، وربما يتجنب ارتفاع تكاليف التأمين.

(65) Scott Wortley, Benedikt Fischer, and Cheryl Webster, "Vice Lessons: A Survey of Prostitution Offenders Enrolled in the Toronto John School Diversion Pro-gram," Canadian J. of Criminology 44: 369, 373 (2002).

(66) Benjamin van Rooij, "The People's Regulation: Citizens and Implementation of Law in China," Columbia J. of Asian Law 25:116, 158 (2012).

(67) Mary E. Gallagher, "Mobilizing the Law in China: 'Informed Disenchant-ment' and the Development of Legal Consciousness," Law & Society Review 40:783 (2006).

(68) Thomas Gawron and Ralph Rogowski, Effecktivitat, Implementation und Evaluation: Wirkungsanalyse am Beispeil von Entscheidungen des Bundes- verfassungsgerichts", Z. fur Rechtssoziologie 17: 177 (1996).

(69) Rose Corrigan, "The New Trial by Ordeal: Rape Kits, Police Practices, and the Unintended Effects of Policy Innovation," Law & Society Review 38: 920, 930–931 (2013).

(70) Harry Kalven Jr. and Hans Zeisel, The American Jury (1966) ,pp. 249–254.

(71) Ulrike Lembke, Vergeblich Gesetzgebung: Die Refoem des Sexualstrafrechts 1997, 1998 als Jahrhundertprojekt und ihr Scheitern in und an der sogenannten Rechtswirklichkeit, Z. fur Rechtssoziologie 34: 252 (2014).

الفصل الثالث

(1) See, on this point, Malcolm M. Feeley, "Power, Impact, and the Supreme Court," in Theodore L. Becker and Malcolm M. Feeley, eds., The Impact of Supreme Court Decisions, 2ded. (1973), pp. 218, 225.

(2) Discussed in Hubert Rottleuthner and Margret Rottleuthner-Lutter, "Recht und Kausalität," in Michelle Cottier, Josef Estermann, and Michael Wrase, eds., Wie Wirkt Recht? (2010), pp. 17, 33–36.

(3) الأمثلة الأخرى عن الالتزام في بلدان تتطلب تدخل المحاكم الدولية، أو القانون الدولي، والالتزام بقرارات المحكمة العليا من قبل سلطات عامة شبه محلية، أو محاكم أقل درجة. انظر:

Diana Kapiczewski and Matthew M. Taylor, "Compliance: Conceptualizing, Measuring, and Explaining Adherence to Judicial

Rulings," Law and Social Inquiry 38: 803, 805 (2013).

(4) See Neil Donnelly, Wayne Hall, and Paul Christie, "The Effects of Partial Decriminalisation on Cannabis Use in South Australia, 1985 to 1993," Australian J. Public Health 19: 281 (1995).

(5) Griffin Edwards, "Doing Their Duty: An Empirical Analysis of the Unin-tended Effect of Tarasoff v. Regents on Homicidal Activity," http://ssm.com/abstract=1544574.

(6) Eric A. Feldman and Ronald Bayer, "The Triumph and Tragedy of Tobacco Control: A Tale of Nine Nations," Ann. Rev .Law Soc. Sci. 7:79, 87–88 (2011). See also Michael McCann, William Haltom, and Shauna Fisher, "Criminalizing Big Tobacco: Legal Mobilization and the Politics of Responsibility for Health Risks in the United States," Law & Social Inquiry 38: 288 (2013).

(7) في استفتاء للاقتصاديين نشر في العام 1992، «كانت أعلى درجة للإجماع» حول افتراض أن سياسة التحكم في إيجارات العقارات «تقلل أعداد ونوعية المنازل المتوافرة». كان هذا رأي 93.5 في المائة من الاقتصاديين الذين أجابوا عن الاستفتاء. الدراسة في كتاب ريتشارد أرنوت، «ضرورة مراجعة سياسة التحكم في الإيجارات؟».

Richard Arnott, "Time for Revisionism on Rent Control?" J. Economic Perspectives 9:99 (1995).

ومثلما يوحي العنوان فإن أرنوت كان أحد المعارضين لتلك السياسة.

(8) Philip J. Cook, "Criminal Incapacitation Effects Considered in an Adaptive Choice Framework," in Derek B. Cornish and Ronald V. Clarke, eds., the Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives on Offending (1986), pp. 202, 207–208.

المقال الأساسي الذي يتطرق إلى هذه المسألة من تأليف سام بيلتزمان:

Sam Peltzman, "The Effects of Automobile Safety Regulation," J. Political Economy 25:677 (1975).

كان استنتاج بيلتزمان أن السائقين يستغلون أي وسيلة للأمان ويقودون بسرعة أكبر وأكثر خطورة، ويلقون اللوم في الحوادث على السابلة، الذين أصبحوا أكثر تعرضا لحوادث الدهس. السائقون السكارى أيضا على ما يبدو زادوا (وفق رأي بيلتزمان)، ص717.

(9) John J. Donohue III, "Using Market Incentives to Promote Auto Occupant Safety," Yale Law & Policy Rev. 7:449, 458 (1989).

(10) N. J. Ch.'s 128, Public Laws of 1994. The current law is N. J. S. A.2 C: 71- through 711-. Each state has its own version; for example, the California "Sex Offender Registration Act," California Penal Code §290. A federal law, 110 Stat. 1345 (May 17, 1996),

ويسمى قانون ميغان، الذي يوفر هذه المعلومات «التي تجمع ضمن برنامج التسجيل المتبع في الولاية» ويمكن الكشف عنها إذا «دعت الضرورة إلى حماية

الناس، لكن شخصية الضحية» لن يكشف عنها.

(11) Richard Tewsbury and Westley G. Jennings, “Assessing the Impact of Sex Offender Registration and Community Notification on Sex-Offending Trajectories,” Criminal Justice and Behavior 37:570 (2010).

(12) Jill Levenson and Richard Tewksbury, “Collateral Damage: Family Members of Registered Sex Offenders,” Am. J. Crim. Justice 54:54 (2009).

(13) Joseph R. Gusfield, “Moral Passage: The Symbolic Process in Public Designations of Deviance,” Social Problems 15: 175 (1967).

(14) Ibid., p. 174.

(15) Erhard Blankenburg, “Uber die Unwirksamkeit von Gesetzen,” in Archiv für Rechts-und Sozialphilosophie1977:31, 43.

(16) في قضية «تكساس ضد جونسون» Texas v. Johnson، 491 الولايات المتحدة 397 (1989)، نقضت المحكمة العليا حكم الإدانة فيما يتعلق بحرق العلم، على أساس حرية التعبير، والتي ورد فيها أن واقعة التدنيس تشكل هجوما متعمدا على العلم باعتباره رمزا للبلاد.

(17) Michael W. McCann, Rights at Work: Pay Equity Reform and the Politics of Legal Mobilization (1994).

(18) Jens Newig, “Symbolische Gesetzgebung zwischen Machtausűbung und ge-sellschaftlicher Selbsttäuschung,” in Michelle Cottier, Josef Estermann, and Michael Wrase, eds., Wie Wirkt Recht? (2010), pp. 301, 310–312.

(19) Thomas M. Keck, “Beyond Backlash: Assessing the Impact of Judicial Decisions on LGBT Rights,” Law & Society Review 43: 151, 152 (2009).

(20) Michael J. Klarman, “Brown, Racial Change, and the Civil Rights Movement,” Virginia Law Review 80: 7, 85 (1994).

(21) Michael J. Klarman, “Brown, Racial Change,and the Civil Rights Movement,” p. 85.

(22) 332 U.S. 325 (1963).

(23) Klarman, From the Closet to the Altar, p. 172.

(24) John J. Donohue III and Steven D. Levitt, “The Impact of Legalized Abortion on Crime,” Quarterly Journal of Economics 116: 379, 381 (2001).

(25) Jessica Wolpaw Reyes, “Lead Exposure and Behavior: Effectson Anti social and Risky Behavior among Children and Adolescents,” Economic Inquiry 53: 1580, 1582, 1601–1602 (2015).

(26) Mark J. Mills, Greer Sullivan, and Spencer Eth, “Protecting Third Parties: A Decade after Tarasoff,” Am. J .Psychiatry 144: 1 (1987).

(27) الاختلاف بين نظامين قانونيين يكون أقل فيما يتعلق بالطريقة التي تتصرف بها النظم الإدارية بإزاء التشريعات وتفسيرها.

(28) For example, Christine Parker and Vibeke Lehmann Nielsen, Explaining Compliance: Business Responses to Regulation (2011).

(29) John L. McMullan and David C. Perrier, "Lobster Poaching and the Ironies of Law Enforcement," Law & Society Review 36: 679 (2002).

(30) Paul D. Cromwell, James N. Olson, and D'Aunn Wester Avary, Breaking and Entering: An Ethnographic Analysis of Burglary (1991), pp. 14–16.

(31) Ibid., p. 14.

(32) Gideon v. Wainwright, 372 U.S. 335 (1963); Miranda v. Arizona, 384 U.S. 436 (1966).

(33) William J. Stuntz, the Collapse of American Justice, 2011.

(34) Hungen Liu, "Custody Decisions in Social and Cultural Contexts: In-Depth and Focus Group Interviews with Nineteen Judges in Taiwan," Columbia J .Asian Law 17: 250 (2004).

(35) Donald T. Campbell and H. Laurence Ross, "The Connecticut Crackdown on Speeding: Times Series Data in Quasi-Experimental Analysis," Law & Society Review 3:33 (1968).

(36) Julie Horney and Cassia Spohn, "Rape Law Reform and Instrumental Change in Six Urban Jurisdictions," Law & Society Review 25:117 (1991). On the failure of German reform of the law in the 1990s, see C. Lembke, "Changing the Rules of the Game: The Role of Law and the Effects of Party Reform on Gender Parity in Germany," in Jyette Clausen and Charles S. Maier, eds., Has Liberalism Failed Women? Assuring Equal Representation in Europe and the United States (2001).

(37) Helling v. Carey, 83 Wash. 2d514, 519P. 2d981 (1974).

(38) Jerry Wiley, "The Impact of Judicial Decisions on Professional Conduct: An Empirical Study," So .Cal. L. Rev. 55: 345 (1981).

(39) See Lawrence W. Sherman, "Police Crackdowns," Crime & Justice 12:35 (1990). "Displacement" does not occur in city wide crack downs on drunk driving.

(40) John J. Donohue, Daniel E. Ho, and Patrick Leahy, "Do Police Reduce Crime? A Reexamination of a Natural Experiment," in Yun-Chien Chang ,ed., Empirical Legal Analysis: Assessing the Performance of Legal Institutions (2014).

(41) See Lawrence M. Friedman, Crime and Punishment in American History (1993), pp. 328–332; Peter C. Hennigan, "Property War:

Prostitution, Red-Light Districts, and the Transformation of Public Nuisance Law in the Progressive Era," Yale J. Law and Humanities 16:1 (2004); Thomas C. Mackey, Red Lights Out: A Legal History of Prostitution, Disorderly Houses, and Vice Districts, 1870–1917 (1987).

(42) Minzee Kim et al., "When Do Laws Matter? National Minimum Age-of-Marriage Laws, Child Rights, and Adolescent Fertility, 1989–2007," Law & Society Review 47:589 (2013).

(43) Ibid., p. 611.

(44) The whole subject is very well dealt with in Franklin E. Zimring, The City that Became Safe: New York's Lessons for Urban Crime and Its Control (2012).

(45) Gerald N. Rosenberg, The Hollow Hope: Can Courts Bring About Social Change?, 2d ed. (2008).

(46) Michele Maroto and David Pettinicchio, "The Limitations of Disability Anti discrimination Legislation: Policy making and the Economic Well-Being of People with Disabilities," Law and Policy 36:370 (2014).

(47) الرقم الدقيق هو 25369. إنه يشير إلى أن أغلب هذه القضايا بلا أساس. من جهة أخرى، فإن لجنة تكافؤ فرص العمل كانت فعلا تثير بعض هذه القضايا والمطالبة بتعويض الأضرار التي وصلت خلال سنة إلى 100 مليون دولار تقريبا. الأرقام من موقع:

www.Eeoc.gov/eeoc/statistics

(48) David M. Engel and Frank W. Munger, Rights of Inclusion: Law and Identity in the Life Stories of Americans with Disabilities (2003).

(49) Ibid., p. 241.

(50) Katherine Gelber and Luke McNamara, "The Effects of Civil Hate Speech Laws: Lessons from Australia," Law & Society Review 49: 631, 658 (2015).

(51) Bettina Shell-Duncan et al., "Legislating Change? Responses to Criminalizing Female Genital Cutting in Senegal," Law & Society Review 47: 803 (2013).

(52) Elisabeth Noelle Neumann, Rechtsbewusstsein im wiedervereinigten Deutschland, Z. fur Rechtssoziologie 16: 121, 137- 138 (1995).

(53) Ibid., p. 139.

الفصل الرابع

(1) Michael Cherbonneau and Heith Copes, "'Drive It Like You Stole It': Auto Theft and the Illusion of Normalcy," British J. of Criminology 46: 193 (2005).

(2) Thomas J. Holt, Kristie R. Blevins, and Joseph B. Kuhns, "Examining Diffusion and Arrest Avoidance Practices among Johns," Crime and Delinquency 60: 261, 269 (2014).

(3) Ibid., p. 276.

(4) John C. Cross, "Passing the Buck: Risk Avoidance and Risk Management in the Illegal/ Informal Drug Trade," International J. of Sociology and Social Policy 20: 68, 84–85 (2000).

(5) Bruce A. Jacobs, "Crack Dealers and Restrictive Deterrence: Identifying Narcs," Criminology 34: 409, 417 (1996).

(6) On Taiwanese practice, see, for example, Brian K. Chen and Chun-Yuh Yang," Increased Perception of Malpractice Liability and the Practice of Defensive Medicine," J .Empirical Legal Studies 11: 446 (2014).

(7) Engel v. Vitale, 370 U.S. 432 (1962); Abington School District v. Schem pp, 374 U.S. 203 (1963).

(8) Kenneth M. Dolbeare and Phillip E. Hammond, The School Prayer Decisions: From Court Policy to Local Practice (1971), pp. 30, 32; Robert H. Birkby," The Supreme Court and the Bible Belt: Tennessee Reaction to the 'Schempp Decision, "'Midwest J .Political Science 10: 304 (1966).

(9) Dolbeare and Hammond, the School Prayer Decisions: From Court Policy to Local Practice, p. 138.

(10) Jon B. Gould, "The Precedent that Wasn't: College Hate Speech Codes and the Two Faces of Legal Compliance," Law & Society Review 35: 345 (2001).

(11) Ibid., p. 388.

(12) See Andrew Sinclair, Prohibition: The Era of Excess (1962); Daniel Okrent, Last Call: The Rise and fall of Prohibition (2010).

(13) Neil Miller, Banned in Boston: The Watch and Ward Society's Crusade against Books, Burlesque, and the Social Evil (2010).

(14) See the report website, www.drugsense.org/tfy/stillcraz.htm.

(15) See Jeffrey A. Schafer, "Prosecution for Selective Service Offenses: A Field Study," Stanford L. Rev.22: 356 (1970).

(16) الدراسة هي:

Seksan Khruakham and Brian A. Lawton, "Assessing the Impact of the 1996 Thai Prostitution Law: A Study of Police Arrest Data," Asian Criminology 7:23 (2012).

(17) Joanna L. Grossman and Lawrence M. Friedman, Inside the Castle: Law and the Family in Twentieth Century America (2011); Glenda Riley, Divorce: An American Tradition (1991); J. Herbie Di

Fonzo, Beneath the Fault Line: The Popular and Legal Culture of Divorce in Twentieth–Century America (1997).

(18) See "Collusive and Consensual Divorce and the New York Anomaly," Columbia L. Rev. 36: 1121 (1936).

(19) See Colin S. Gibson, Dissolving Wedlock (1994), pp. 96–97.

(20) في ظل القانون في تشيلي يجب الاحتفال بالزواج على الأقل في مكان يعيش فيه أحد الطرفين. إذا أراد الزوجان الانفصال يدعيان ببساطة أن هذا لم يحدث، وأنهما تزوجا في المكان الخطأ، ومن هنا فالزواج ليس صحيحا. بهذه الطريقة أُدخِل في تشيلي نظام «الطلاق بالتراضي»، على رغم أنه لم يكن «مرخصا بنص القانون»، لكنه نتاج «تصرفات احتيال» من الطرفين. انظر:

Hernán Corral Talciani, "Indisolu-bilidad Matrimonialy Divorcio Anteel Derecho Civil," Revista Chilena de Derecho, 35: 35, 36 (1992).

أشكر كلاوديو فوينتس على هذا المرجع.

(21) حاولت بعض الولايات السير عكس اتجاه التاريخ. في لويزيانا يمكن للزوجين اختيار إما الزواج الاعتيادي وإما زواج الميثاق. التشريعات والمراجعات، 2011، العنوان 9، 237. الزوجان اللذان يختاران زواج الميثاق في الواقع يتزوجان مدى الحياة. يمكنهما الطلاق فقط لسبب معين. حتى الآن يبدو أن زواج الميثاق غير منتشر كثيرا على وجه التحديد.

(22) Hazel Genn, Paths to Justice: What People Do and Think about Going to Law (1999), p. 23.

كانت النتائج متشابهة إلى حدٍ ما في دراسة أخرى عن اسكتلندا.

Hazel Genn and Alan Paterson, Paths to Justice: Scotland: What People in Scotland Do and Think about Going to Law (2001).

(23) William L. F. Felstiner, Richard L. Abel, and Austin Sarat, "The Emergence and Transformation of Disputes: Naming, Blaming, Claiming..." Law & Society Review 15: 631 (1980).

(24) Genn, Paths to Justice: What People Do and Think about Going to Law, p. 39. Thirteen percent did nothing.

(25) See Marlynn L. May and Daniel B. Stengel, "Who Sues Their Doctors? How Patients Handle Medical Grievances," Law & Society Review 24:105, 106 (1990).

(26) نسبة قليلة فقط من حوادث الإهمال من الأطباء تؤدي إلى شكاوى فعلية؛ انظر:

Michelle M. Mello and Troyen A. Brennan, "Deterrence of Medical Errors: Theory and Evidence for Malpractice Reform," Texas Law Review 80: 1595, 1609 (2002).

(27) Robyn Fairman and Charlotte Yapp, "Enforced Self–Regulation, Prescription, and Conceptions of Compliance within Small Businesses: The Impact of Enforcement," Law and Policy 27: 491, 499 (2005).

(28) See Stewart Macaulay, "Lawyers and Consumer Protection Laws:

An Empirical Study," Law & Society Review 14: 115 (1979).

(29) See Deborah R. Hensler et al., Class Action Dilemmas: Pursuing Public Goals for Private Gain (2000).

(30) See, for example, Herbert M. Kritzer, "Propensity to Sue in England and the United States of America: Blaming and Claiming in Tort Cases," J .of Law and Society 18: 400 (1991). See also J. Fitzgerald, "Grievances, Disputes and Outcomes: A Comparison of Australia and the United States," Law in Context 1:31 (1983).

(31) David M. Engel and Jaruwan S. Engel, Tort, Custom, and Karma: Globalization and Legal Consciousness in Thailand (2010), p. 89.

(32) Mark Fathi Massoud, Law's Fragile State: Colonial, Authoritarian, and Humanitarian Legacies in Sudan (2013), pp. 177–178.

(33) Felstiner et al., "The Emergence and Transformation of Disputes," p. 641.

(34) Catherine R. Albiston, Lauren B. Edelman, and Joy Milligan, "The Dispute Tree and the Legal Forest," Ann. Rev. Law. Soc. Sci. 10:105, 109 (2014).

(35) وفق التعديل الرابع عشر فإن «جميع الأشخاص الذين يولدون... في الولايات المتحدة... يعتبرون من مواطني الولايات المتحدة». نص الحكم في قضية الولايات المتحدة ضد وونغ كيم آرك US v. Wong Kim Ark، 169 الولايات المتحدة 649 (1898) على أن أي شخص من أصل صيني وُلِد في الولايات المتحدة يعتبر مواطنا، حتى إذا كان لا يستطيع (بصورة عامة) الدخول قانونيا إلى البلاد أو أن يصبح من المواطنين الطبيعيين.

(36) Tamar Lewin, "California Apartments Raided in Federal Investigation of Chinese 'Birth Tourism'" New York Times, March 3, 2015.
بعض المتاجرين تلقوا غرامات تساوي نحو 60 ألف دولار عن هذه الخدمات.

(37) Estelle T. Lau, Paper Families: Identity, Immigration Administration, and Chinese Exclusion (2006), p. 36.

(38) Virginia G. Cartoof and Lorraine V. Klerman, "Parental Consent for Abortion: Impact of the Massachusetts Law," American J. of Public Health 76: 397, 399 (1986).

(39) Sarah Morando Lakhani, "Producing Immigrant Victims' Right to Legal Status and the Management of Legal Uncertainty," Lawand Social Inquiry 38: 442 (2013).

(40) Lauren B. Edelman and Shauhin A. Talesh, "To Comply or Not to Comply—That Isn't the Question: How Organizations Construct the Meaning of Compliance," in Christine Parker and Vibeke Lehmann Nielsen, eds., Explaining Compliance: Business Responses to Regulation (2011), p. 103.

(41) See, for example, Zahn Bozanic, Mark W. Dirsmith, and Steven

Huddart, "The Social Constitution of Regulation: The Endogenization of Inside Trading Laws," Accounting, Organizations, and Society 37: 461 (2012), on this process in the development of insider trading rules; Catherine R. Albiston, "Bargaining in the Shadow of Social Institutions: Competing Discourses and Social Change in Workplace Mobilization of Civil Rights," Law & Society Review 39: 11 (2005).

(42) Edelman and Talesh, "To Comply or Not to Comply—That Isn't the Question: How Organizations Construct the Meaning of Compliance," pp. 103, 108.

(43) The study is Sharon Gilad, "Beyond Endogeneity: How Firms and Regulators Co-Construct the Meaning of Regulation," Law and Policy 36: 134 (2014).

(44) Fairman and Yapp, "Enforced Self-Regulation, Prescription, and Conceptions of Compliance within Small Businesses," pp. 491,514.

(45) 467/ Fed. 2d1000 (C. 9, 1972).

(46) 564 U.S., 131 S. Ct. 2541 (2011).

(47) Bradley C. Canon and Charles A. Johnson, Judicial Policies: Implementation and Impact, 2d ed. (1999), pp. 24–25. See also Bradley C. Canon, "Courts and Policy: Compliance, Implementation, and Impact," in John B. Gates and Charles A. Johnson, The American Courts: A Critical Assessment (1991), pp. 435, 438.

(48) Herb M. Simpson, "The Evolution and Effectiveness of Graduated Licensing," J. Safety Research 34: 25 (2003); but see Michelle M. Mello and Kathryn Zeiler, "Empirical Health Law Scholarship: The State of the Field," Georgetown L. Rev. 96: 649, 667–670 (2008).

الفصل الخامس

(1) See, for example, Franklin E. Zimring and Gordon J. Hawkins, Deterrence: The Legal Threat in Crime Control (1973). A useful summary of the history of the concept is in Raymond Paternoster, "How Much Do We Really Know about Criminal Deterrence?" J .Criminal Law & Criminology 100: 765 (2010). For an overview of the research in the field of criminal justice, see Daniel S. Nagin, "Criminal Deterrence Research at the Outset of the Twenty-First Century," Crime and Justice 23:1 (1998).

(2) Daphne W.Yiu, Yue Hua Xu, and William P. Wan, "The Deterrence Effects of Vicarious Punishments on Corporate Financial Fraud," Organization Science 25: 1549 (2014).

أجرى المؤلفون دراسة عن «العقوبات بالإنابة» وتأثيراتها في الصين. يقولون إن

المفهوم تحديدا له أهمية لأن الصين تمر بحالة «انتقال» باتجاه اقتصاد السوق، والشركات في الصين «تتعلم من مراقبة سلوك الشركات ونتائج ذلك على قريناتها في الصناعة».

(3) See, on this point, Dorothy Thornton, Neil A. Gunningham, and Robert A. Kagan, "General Deterrence and Corporate Environmental Behavior," Law and Policy 27: 262 (2005).
هناك دراسات كثيرة عن موضوع الردع في الأعمال التجارية. انظر مثلا:
Christopher Hodges, Law and Corporate Behaviour (2015), pp. 139–157; Sally S. Simpson et al., "An Empirical Assessment of Corporate Environmental Crime-Control Strategies," J. of Crim. Law & Criminology 103: 231 (2013).

(4) Mark C. Stafford and Mark Warr, "A Reconceptualization of General and Specific Deterrence," J .Research in Crime and Delinquency 30: 123, 127 (1993). See also Raymond Paternoster and Alex Piquero, "Reconceptualizing Deter-rence: An Empirical Test of Personal and Vicarious Experiences," J .Research in Crime and Delinquency 33: 251 (1995).

(5) من أجل مناقشات مسهبة، ومراجعة للكتابات (على الأقل حتى منتصف التسعينيات)، انظر:
Franklin E. Zimring and Gordon Hawkins, Incapacita-tion: Penal Confinement and the Restraint of Crime (1995).

(6) ما إذا كانت عقوبة الإعدام - التي هي بالتأكيد تعجيزية بالفعل - تعمل بوصفها رادعا عاما مهما أو لا، سؤال مثير للجدل سوف نتطرق إليه لاحقا في هذا الفصل.

(7) See, for example, Jacqueline Cohen, "Selective Incapacitation: An Assessment," University of Illinois Law Review 253 (1984); Don Weatherburn, Jiuzhao Hua, and Steve Moffatt, "How Much Crime Does Prison Stop? The Incapacitation Effect of Prison on Burglary," Int'l J. of Punishment and Sentencing 2:8 (2006).

(8) Stephan Van Dine, Simon Dinitz, and John Conrad, "The Incapacitation of the Dangerous Offender: A Statistical Experiment," J .Research in Crime and Delinquency 14: 22, 32 (1977).

(9) Steven D. Levitt, "Understanding Why Crime Fell in the 1990s: Four Factors that Explain the Decline and Six that Do Not," J .of Economic Perspectives 18: 163, 177–179 (2004).

(10) Gina Stoduto et al., "Impact of Ontario's Remedial Program for Drivers Convicted of Drinking and Driving on Substance Use and Problems," Canadian J. of Criminology and Criminal Justice 56: 201 (2014).

(11) John C. Cross, "Passing the Buck: Risk Avoidance and Risk Man-

agement in the Illegal/ Informal Drug Trade," International Journal of Sociology and Social Policy 20: 68, 87–88 (2000).

(12) Neil Shover, Great Pretenders: Pursuits and Careers of Persistent Thieves (1996), p. 178.

(13) See Greg Pogarsky and Alex R. Piquero, "Can Punishment Encourage Of-fending? Investigating the 'Resetting' Effect," Journal of Research in Crime and Delinquency 40: 95 (2003).

(14) Robert E. Kraut, "Deterrent and Definitional Influences on Shoplifting," Social Problems 23: 358, 362 (1976).

(15) Shover, Great Pretenders, pp. 122–123.

(16) هناك تلميحات إلى هذا في:

Alex Piquero and George F. Rengert, "Studying Deterrence with Active Residential Burglars", Justice Quarterly 16:451 (1999).

(17) Peter J. Van Koppen and Robert W. J. Jansen, "The Time to Rob: Variations In Time of Number of Commercial Robberies," Journal of Research in Crime and Delinquency 36: 7, 25 (1999).

(18) Lawrence M. Friedman, Crime and Punishment in American History (1993), pp. 37–41.

(19) Malcolm Feeley, The Process Is the Punishment: Handling Cases in a Lower Criminal Court (1992).

(20) Daniel S. Nagin and Raymond Paternoster, "The Preventive Effects of the Perceived Risk of Arrest: Testing an Expanded Conception of Deterrence," Criminology 29: 561, 563 (1991).

(21) Joan Petersilia, When Prisoners Come Home: Parole and Prisoner Reentry (2003), p. 105; see also Devah Pager and Bruce Western, Race at Work: Realities of Race and Criminal Record in the NYC Job Market, Report of the NYC Commission on Human Rights (December 2005).

(22) Anthony M. Pateand Edwin E. Hamilton, "Formal and Informal Deterrents to Domestic Violence: The Dade County Spouse Assault Experiment," American Sociological Review 57: 691 (1992).

(23) Trevor Bennett and Richard Wright, Burglars on Burglary: Prevention and the Offender (1984), p. 37.

(24) See Neil Miller, Banned in Boston (2010).

(25) Lawrence M. Friedman, The Legal System: A Social Science Perspective (1975), p.76.

(26) Kenneth D. Tunnell, "Choosing Crime: Close Your Eyes and Take Your Chances," in Barry W. Hancock and Paul M. Sharp, Criminal Justice in America: Theory, Practice, and Policy, 2d ed. (2000), p. 38.

(27) Ibid., pp. 43, 48.

(28) Rüdiger Lautman, "Körperzwang im Konzentrationslager," Z. für Rechtssoziologie 28:3 (2007).

(29) Gresham Sykes, the Society of Captives: A Study of a Maximum Security Prison (1958), pp. 42, 51.

(30) Diana B. Henriques, "Madoff Is Sentenced to 150 Years for Ponzi Scheme," New York Times, June 29, 2009.

(31) William J. Chambliss, "Types of Deviance and the Effectiveness of Legal Sanctions," 1967, Wisconsin Law Review 703.

(32) Jonathan Klick and Thomas Stratmann, "Abortion Access and Risky Sex among Teens: Parental Involvement Laws and Sexually Transmitted Diseases," J .Law & Economic Organization 24: 2 (2007).

يبدو أن التأثير كان أكبر لدى الأشخاص من أصول إسبانية والبيض، وأقل أو غير موجود لدى الأمريكيين من أصول أفريقية. بعد صدور القانون في تكساس أصبح الأطباء يبلغون الآباء والأمهات عن القاصر التي تريد الإجهاض على الأقل قبل 48 ساعة من إجراء عملية الإجهاض، وبهذا انخفضت معدلات الإجهاض - على سبيل المثال، إلى نسبة 11 في المائة وسط القاصرات بعمر 15 سنة.

Theodore Joyce, Robert Kaestner, and Silvie Colman, "Changes in Abortion sand Births and the Texas Parental Notification Law," New England J. of Medicine 354: 1031 (2006).

(33) John N. Gallo, "Effective Law-Enforcement Techniques for Reducing Crime," J. Criminal Law & Criminology 88: 1475 (1998).

(34) Ibid., p. 1483.

يشعر غالو بأن لدى بعض «البغال» اعتقادا خاطئا بأنهم «إذا لم يكن الكوكايين في حيازتهم، أو إذا لم يتسلموا النقود في الوقت نفسه وهم يسلمون الكوكايين، فلا يمكن إدانتهم».

(35) Ibid., p. 1475- 1476.

(36) John Carroll and Frances Weaver, "Shoplifters' Perceptions of Crime Opportunities: A Process-Tracing Study," in Derek B. Cornish and Ronald V. Clarke, eds., The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives on Offending (1986), pp. 19, 22–23.

(37) Iris Yen, "Of Vice and Men: A New Approach to Eradicating Sex Trafficking by Reducing Male Demand through Educational Programs and Abolitionist Legislation," J .Criminal Law & Criminology 98: 653, 678–679 (2008).

(38) A. Nicholas Groth, Men Who Rape: The Psychology of the Offender (1979), p. 6.

(39) See, for example, Kate B. Carey et al., "Incapacitated and Forcible Rape of College Women: Prevalence across the First Year," J .Ado-

lescent Health 16: 678 (2015).

(40) Ronet Bachman, Raymond Paternoster, and Sally Ward, “The Rationality of Sexual Offending: Treatinga Deterrence/ Rational Choice Conception of Sexual Assault,” Law & Society Review 26: 343 (1992).

(41) Ibid., p. 365.

(42) Eric A. Feldman and Ronald Bayer, “The Triumph and Tragedy of Tobacco Control: A Tale of Nine Nations,” Ann. Rev. Law Soc. Sci. 7:79, 88 (2011).

(43) For a discussion, see Silvia M. Mendes, “Certainty, Severity, and Their Relative Deterrent Effects: Questioning the Implications of the Role of Risk in Criminal Deterrence Policy,” Policy Studies Journal 32: 59 (2004).

(44) See, for example, the discussion in Harold G. Grasmick and George J. Bryjak, “The Deterrent Effect of Perceived Severity of Punishment,” Social Forces 59: 471 (1980).

(45) Greg Pogarsky, “Identifying ‘Deterrable’ Offenders: Implications for Research on Deterrence,” Justice Quarterly 19: 431 (2002).

(46) See Raymond Paternoster, “How Much Do We Really Know about Criminal Deterrence?” J. Crim. Law & Criminology 100: 765, 811 (2010).

(47) Jiang Yu, “Punishment Celerity and Severity: Testing a Specific Deterrence Model on Drunk Driving Recidivism,” J .of Criminal Justice 22: 355 (1994).

(48) Ibid., p. 361.

(49) Antonio F. Tavares, Silvia M. Mendes, and Claudia S. Costa, “The Impact of Deterrence Policies on Reckless Driving: The Case of Portugal,” European J. of Criminal Policy 14: 417 (2008).

(50) See Daniel S. Nagin and Greg Pogarsky, “Integrating Celerity, Impulsivity, and Extralegal Sanction Threats into a Model of General Deterrence: Theory and Evidence,” Criminology 29: 865 (2001).

(51) Jo Thomas, “McVeigh Ends Appeal of His Death Sentence,” New York Times, Dec. 13, 2000.

انظر عن المحاكمة وما جرى بعدها:

Jody L. Madeira, Killing McVeigh: The Death Penalty and the Myth of Closure (2012).

(52) Death Penalty Information Center, www.deathpenaltyinfo.org.

(53) New York Times, February 26, 1933; March 21, 1933.

(54) 408 U.S. 238 (1972).

(55) Gregg v. Georgia, 428 U.S. 1953 (1976).

(56) في بعض الولايات، ومن أشهرها ألاباما، يمكن أن يلغي القاضي قرار المحلفين، إما بفرض عقوبة الإعدام إذا قالت هيئة المحلفين لا، أو برفضها إذا قالت هيئة المحلفين نعم.

Ala.Code§13A-5-47(e).

(57) عن حالات عقوبة الإعدام، انظر:

Evan J. Mandery, a Wild Justice: The Death and Resurrection of Capital Punishment in America (2013); Robert Weisberg, "Deregulating Death," Supreme Court Review 1983: 305.

(58) Stuart Banner, The Death Penalty in American History (2002), pp.169 –207.

(59) عن مشروع البراءة انظر:

www.innocenceproject.org/causes.wrongful-conviction.

(60) الأرقام من موقع مركز معلومات عقوبة الإعدام:

www.deathpenaltyinfo.org/execution-list-2014

رجعنا إلى الموقع الإلكتروني بتاريخ 19 مارس 2015.

شخص واحد من الذين أُعدموا فقط في تلك السنة، وهي ليزا كولمان Lisa Coleman، انتظرت تنفيذ الحكم مدة تقل عن عشر سنوات (في حالتها تحديدا 8 سنوات). كانت أيضا واحدة من امرأتين أُعدِمتا في العام 2014 (33 رجلا أُعدِموا معها).

(61) Michael Tonry, "The Mostly Unintended Effects of Mandatory Penalties: Two Centuries of Consistent Findings," in Michael Tonry, ed., Crimeand Justice: A Review of Research 38: 65, 91 (2009).

(62) Ian Kershaw, The End: The Defiance and Destruction of Hitler's Germany, 1944–1945 (2011), p. 220.

(63) For example, Scott W. Decker and Carol W. Kohfeld, "The Deterrent Effect of Capital Punishment in the Five Most Active Execution States: A Time Series Analysis," Criminal Justice Review 15: 173 (1990).

(64) تعتبر الأيديولوجيا مؤثرة أيضا في الجدل الدائر حول قوانين حيازة الأسلحة. هل تردع الأسلحةُ الجريمةَ بإخافة المجرمين، أو أنها تخلق مزيدا من جرائم القتل، أو أنها لا تفعل شيئا؟ هذه المسألة وغيرها تناقش في مقال:

Steven Levitt and Thomas J. Miles, "Economic Contributions to the Understanding of Crime," Ann. Rev. Law Soc. Sci. 2: 147 (2006).

(65) Isaac Ehrlich, "The Deterrent Effect of Criminal Law Enforcement," J. Legal Studies 1: 259 (1972).

(66) On this, see John J. Donohue III, "Empirical Evaluation of Law: The Dream and the Nightmare," American Law Econ. Rev. 17, issue 2 (Fall 2015), first published on line May 25, 2015, doi:10.1093/aler/ahv007.

آراء إيرليش هنا كانت حتما جزءا من الكابوس.

(67) John J. Donohue and Justin Wolfers, "Uses and Abuses of Empirical Evidence in the Death Penalty Debate," Stanford Law Review 58: 791, 794 (2005).

(68) عن هذا المفهوم ومضامينه بإزاء موقف محدد، انظر:

Madeira, Killing McVeigh, especially pp. 38–60; Franklin E. Zimring, The Contradictions of American Capital Punishment (2003), p. 61.

(69) William J. Bowers and Glenn L. Pierce, "Deterrence or Brutalization: What Is the Effect of Executions?" Crime and Delinquency 20: 453 (1980).

(70) John K. Cochran, Mitchell B. Chamlin, and Mark Seth, "Deterrence or Brutalization? An Impact Assessment of Oklahoma's Return to Capital Punishment," Criminology 32: 107 (1994).

(71) Ibid., pp. 129–130.

(72) Donohue, "Empirical Evaluation of Law: The Dream and the Nightmare."

(73) See Maynard L. Erickson and Jack P. Gibbs, "Objective and Perception Properties of Legal Punishment and the Deterrence Doctrine," Social Problems 25: 253 (1978).

(74) Lonn Lanza-Kaduce, "Perceptual Deterrence and Drinking and Driving among College Students," Criminology 26: 321 (1988).

(75) H. Laurence Ross, Deterring the Drinking Driver: Legal Policy and Social Control (1982), p. 111.

(76) Lawrence W. Sherman, "Police Crack downs: Initial and Residual Deterrence," Crime and Justice 12:1 (1990).

(77) For an overview, see Robert Apel, "Sanctions, Perceptions, and Crime: Implications for Criminal Deterrence," J. Quant. Criminology 29:67 (2013).

(78) Raymond Paternoster, "How Much Do We Really Know about Criminal Deterrence?" J .Criminal Law & Criminology 100: 765, 805 (2010).

انظر مثالا لمحاولة تقييم هذا الأمر:

Lanza-Kaduce, "Perceptual Deterrence and Drinking and Driving Among College Students."

(79) Gordon P. Waldo and Theodore G. Chiricos, "Perceived Penal Sanction and Self-Reported Criminality: A Neglected Approach to Deterrence Research," Social Problems 19: 522 (1972).

(80) David A. Anderson, "The Deterrence Hypothesis and Picking Pockets at the Pickpocket's Hanging," American Law and Economics Review 4: 295, 304 (2002).

(81) Tunnell, "Choosing Crime: Close Your Eyes and Take Your Chances," in Hancock and Sharp, Criminal Justice in America: Theory, Practice, and Policy, 2d ed., pp. 38, 44, 45.

(82) Gary Kleck et al., "The Missing Link in General Deterrence Research," Criminology 43: 623 (2005).

(83) Shover, Great Pretenders, pp. 164–165.

(84) Kimberly N. Varma and Anthony N. Doob, "Deterring Economic Crimes: The Case of Tax Evasion," Canadian J. of Criminology 40: 165 (1998).

(85) Kraut, "Deterrent and Definitional Influences," p. 360. But if a shoplifter does get caught, he or she tends to "reset" the perception of risk. See ibid. p. 362.

(86) Richard T. Wright and Scott H. Decker, Armed Robbers in Action: Stick-ups and Street Culture (1997), pp. 120–125.

(87) Bruce A .Jacobs and Richard Wright, "Stick-Up, Street Culture, and Offender Motivation," Criminology 37: 149, 155 (1999).

(88) Anderson, "The Deterrence Hypothesis and Picking Pockets at the Pick pocket's Hanging," p. 305.

(89) الدليل على هذا ليس قويا. لمراجعة كتابات في هذا الشأن، انظر:

Michelle M. Mello, "Medical Malpractice: Impact of the Crisis and Effect of State Tort Reforms," Robert Wood Johnson Foundation, Research Synthesis Report No.10 (May 2006).

عن وجهة النظر عن شكاوى الأخطاء الطبية انظر:

Mello and Brennan, "Deterrence of Medical Errors: Theory and Evidence for Malpractice Reform," at p. 1609

للاطلاع على دراسة تجريبية لـ «الطب الدفاعي» في تايوان أثبتت وجود أدلة على زيادة الاختبارات الطبية وما إلى ذلك، انظر:

Brian K. Chenand Chun-Yuh Yang, "Increased Perception of Malpractice Liability and the Practice of Defensive Medicine," Journal of Empirical Legal Studies 11: 446 (2014).

(90) الأثر الفعلي للإصلاحات كان متقطعا. انظر:

Joan T. Schmit, Mark J. Browne, and Han Duck Lee, "The Effect of State Tort Reforms on Claim Filings," Risk Management & Insurance Rev. 1:1 (1997).

(91) Kraut, "Deterrent and Definitional Influences," p. 362.

(92) Apel, "Sanctions, Perceptions, and Crime," p. 85.

(93) Jan M. Chaiken, Michael W. Lawless, and Keith A. Stevenson, the Impact of Police Activity on Crime: Robberies on the New York City Subway System (1974), p. 23.

(94) Bettina Shell Duncan et al., "Legislating Change? Responses to

Criminalizing Female Genital Cutting in Senegal," Law & Society Review 47: 823 (2013).

(95) Keith Hawkins, "Bargain and Bluff: Compliance Strategy and Deterrence in the Enforcement of Regulation," Law & Policy Quarterly 5:35 (1983).

(96) See Nigel McCrery, Silent Witness: The Often Gruesome and Always Fascinating History of Forensic Science (2013).

(97) وكالة سلامة النقل The Transportation Security Agency أيضا نشأت بعد هجمات مركز التجارة العالمي في العام 2001. ميزانيتها للعام 2013 تجاوزت 80 مليار دولار.

(98) Franklin E. Zimring, The City that Became Safe: New York's Lessons for Urban Crime and Its Control (2012).

(99) James Q. Whitman, Harsh Justice: The Widening Divide between America and Europe (2003).

(100) William J. Stuntz, the Collapse of American Criminal Justice (2011).

(101) انظر المقالات التي جمعها ريتشارد أ. ليو Richard A. Leo وجورج س. توماس George C. Thomas III:

The Miranda Debate: Law, Justice, and Policing (1998).

من أجل مثال قديم عن محاولة تقييم أثر هذه القضية، انظر:

Richard H. Seeburger and R. Stanton Wettick Jr., "Miranda in Pittsburgh—A Statistical Study," Univ .Pittsburgh L. Rev. 29:1 (1967).

(102) Ryan Devereaux, "Scrutiny Mounts as NYPD 'Stop-and-Frisk Searches' Hit Record High," Guardian, February 12, 2012.

وفقا لرأي ديفيرو أوقفت الشرطة في العام 2011 واستجوبت 684330 شخصا في المدينة؛ 92 في المائة من الذكور، و87 في المائة من أصول أفريقية أو لاتينية. انظر أيضا:

Tracy Meares, "The Law and Social of Stop and Frisk," Ann. Rev. Law Soc. Sci. 10:335 (2014).

(103) Alex R. Piquero et al., "Elaborating the Individual Difference Component in Deterrence Theory," Ann. Rev. Law Soc. Sci.2011: 335, 346.

(104) Gary Becker, "Crime and Punishment: An Economic Approach," J. Political Economy 76: 169, 179 (1968).

كان افتراض بيكر الأساسي أن «الشخص يرتكب المخالفة إذا كانت المنفعة المتوقعة له تتجاوز المنفعة التي يمكنه الحصول عليها باستغلال وقته وغير ذلك من الموارد في نشاطات أخرى». هذا يعني أن بعض الناس يصبحون مجرمين «ليس لأن محفزاتهم الأساسية تختلف عن محفزات غيرهم من الناس، بل لأن منفعتهم وتكاليفهم تختلف»، ص176.

(105) Michael R. Gottfredson and Travis Hirschi, A General Theory of Crime (1990).106.

(106) Ibid.,p. 89.

(107) Per-Olof H. Wikström and Kye Treiber, "The Role of Self-Control in Crime Causation: Beyond Gottfredson and Hirschi's General Theory of Crime," European J. of Criminology 4: 237, 238 (2007).

(108) انظر على سبيل المثال:

Ann Marie Sorenson and David Brownfield, "Adolescent Drug Use and a General Theory of Crime: An Analysis of a Theoretical Integration," Canadian J. of Criminology 37: 19 (1995).

(109) Michael L. Benson and Elizabeth Moore, "Are White-Collar and Common Offenders the Same? An Empirical and Theoretical Critique of a Recently Proposed General Theory of Crime," J .Research in Crime and Delinquency 29: 251, 267 (1992).

المنتهكون للقانون من ذوي الياقات البيض من الطبقة الوسطى كما يقولون «لديهم سيطرة كافية على النفس للابتعاد عن الجريمة والانحراف في أكثر الأحيان». لكن «ربما يحصل شيء» - أزمة مالية في حياتهم على سبيل المثال - ويخرقون القانون بدافع «رغبة تجنب الفشل» وحماية «وضعهم في الحياة».

(110) Sally S. Simpson and Nicole Leeper Piquero, "Low Self-Control, Organizational Theory, and Corporate Crime," Law & Society Review 36: 509, 537 (2002).

(111) John O.Haley, "The Myth of the Reluctant Litigant," J .Japanese Studies 4:359 (1978).

في مقال آخر كتب هالي أن «الإجماع حاليا... يتحدى وجهة النظر في أن اليابان تشكل استثناء». معدلات التقاضي منخفضة، لكن «بصورة عامة هناك عوامل عملية» ربما تفسر هذا، بدل فكرة الثقافة اليابانية الفريدة؛

John O. Haley, "Litigation in Japan: A New Look at Old Problems," Willamette J. Int'l L. &Dispute Resolution 10: 121, 140 (2002).

(112) Kathryn Hendley, "Resolving Problems among Neighbors in Post-Soviet Russia: Uncovering the Norms of the Pod"ezd," Law and Social Inquiry 36: 388 (2011).

(113) Floyd Feeney, "Robbers as Decision-Makers," in Derek B. Cornish and Ronald V. Clarke, eds., The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives on Offending (1986), pp. 53, 59–60.

(114) Neil Vidmar and Regina A. Schuller, "Individual Differences and the Pursuit of Legal Rights: A Preliminary Inquiry," Law and Human Behavior 11: 299 (1987).

(115) Greg Pogarsky, "Identifying 'Deterrable' Offenders: Implications for Research on Deterrence," Justice Quarterly 19: 431 (2002).

(116) See Ted R. Gurr, Peter N. Grabosky, and Richard C. Hula, The

Politics of Crime and Conflict: A Comparative History of Four Cities (1977).

ربما يكون التطور الأمريكي مشابها إلى حد ما، لكنه معقد حتما. عن الولايات المتحدة، انظر:

Randolph Roth, American Homicide (2009)

(117) Neil Shover, “The Later Stages of Ordinary Property Offense Careers,” Social Problems 31: 208, 210 (1983).

(118) Maurice Cusson and Pierre Pinsonneault, “The Decision to Give Up Crime,” in Derek B. Cornish and Ronald V. Clarke, eds. The Reasoning Criminal: Rational Choice Perspectives on Offending (1986), pp. 72–73, 76.

(119) Mark S. Fleisher, Beggars and Thieves: Lives of Urban Street Criminals (1995), p. 218.

(120) Teresa C. La Grange and Robert A. Silverman, “Low Self-Control and Opportunity: Testing the General Theory of Crime as an Explanation for Gender Differences in Delinquency,” Criminology 37: 41, 62 (1999).

(121) هناك بحث عن نظرية غوتفريدسون وهيرشي (عن الضبط الذاتي الضعيف) يركز على مسائل عابرة للثقافات. انظر على سبيل المثال:

Cesar J. Rebellon, Murray A. Strauss, and Rose Medeiros, “Self-Control in Global Perspective: An Empirical Assessment of Gottfredson and Hirschi’s General Theory within and across 32 National Settings,” European J. of Criminology 5:331 (2008).

(122) Daniel S. Nagin, “Deterrence in the Twenty-First Century,” Crime and Justice 42: 199, 262–263 (2013).

(123) هناك مواقف يكون فيها الاغتصاب شائعا لكنه يثير السخط. الجيش المنتصر ربما يعتبر الاغتصاب أحد مستلزمات النصر؛ السجناء ربما يكونون مثالا آخر عن انتشار وباء الاغتصاب.

(124) Per-Olof H. Wikström, Andromachi Tseloni, and Dimitris Karlis, “Do People Comply with the Law Because They Fear Getting Caught?” European J. of Criminology 8: 401, 402, 404 (2011)

الفصل السادس

(1) General Stats. Colo. 1883, 3652, p. 1063.

(2) See Michelle M. Mello and Troyen A. Brennan, “Deterrence of Medical Errors: Theory and Evidence for Malpractice Reform,” Texas L.Rev. 80: 1595 (2002); Brian K. Chenand Chun-Yuh Yang, “Increased Perception of Mal-practice Liability and the Practice of Defensive Medicine,” J .Empirical Legal Studies 11: 446 (2014).

(3) هناك مراجعة لهذه الدراسة الأكاديمية في مقال:
Uri Gneezy, Stephan Meier, and Pedro ReyBiel, "When and Why Incentives (Don't) Work to Modify Behavior," Journal of Economic Perspectives 25: 191, 195–199 (2010).

(4) See David Freeman Engstrom, "Whither Whistle blowing? Bounty Regimes, Regulatory Context, and the Challenge of Optimal Design," Theoretical Inquiries in Law 15: 605 (2014).

(5) Yuval Feldman and Orly Lobel, "The Incentives Matrix: The Comparative Effectiveness of Rewards, Liabilities, Duties, and Protections for Reporting Illegality," Texas L. Rev. 88: 1151 (2010).

(6) Yuval Feldman and Orly Lobel, "Individuals as Enforcers: The Design of Employee Reporting Systems,"in Christine Parkerand Vibeke Nielsen, eds., Explaining Compliance: Business Responses to Regulation (2011), pp. 263, 273; Feldman and Lobel, "The Incentives Matrix," p.1196.

(7) Selena Roberts, "When Peer Pressure, Not a Conscience, Is Your Guide," New York Times, March 31, 2006, p.D1.

(8) Peter Baker and Ellen Barry, "U.S.Traces Path as N.S.A. Leaker Flees Hong Kong," New York Times, June 24, 2013, p.A1.

(9) See below, in chapter 9.

(10) Alexandra Natapoff, Snitching: Criminal Informants and the Erosion of American Justice (2009), p. 3.

(11) See Ethan Brown, Snitch: Informants, Cooperators, and the Corruption of Justice (2007).

(12) Benjamin van Rooij, "The People's Regulation: Citizens and Implementation of Law in China," Columbia J. of Asian Law 25: 116, 145–146 (2012).

(13) Suzanne Daley and Raphael Minder, "In Slovakia, Real Lottery Prize Goes to Tax Man," New York Times, April 20, 2014, p. 1.

(14) Richard H. Thaler and Cass R. Sunstein, Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness (2008), p. 33.

(15) Ibid., p. 85.

(16) Lorenz Kähler, "Zur Durchsetzungskraft abdingbaren Rechts," in Michelle Cottier, Josef Estermann, and Michael Wrase, eds., Wie Wirkt Recht? (2008), pp. 431, 433.

(17) Jacob Golden, "Sales Tax Not Included: Designing Commodity Taxes for Inattentive Consumers," Yale L. Journal 122: 1(2012).

(18) Ben M. Crouch, "Is Incarceration Really Worse? Analyses of Offenders 'Preference for Prison over Probation," Justice Quarterly 10: 67, 79, 84 (1993).

والشيء الأكثر إثارة للاستغراب أن 25 في المائة منهم يفضلون فترة ثلاث سنوات على عشر سنوات تحت المراقبة. تفضيل السجن كان «شيئا محتملا لدى المجرمين الأمريكيين من أصول أفريقية، وكبار السن، وغير المتزوجين... بعكس المراقبة الصارمة». انظر أيضا:

Joan Petersilia, "When Probation Be-comes More Dreaded than Prison," Federal Probation 54: 23 (1990).

وفي هذه الدراسة تقول بيترسيلا Petersilia إن مدة السجن القليلة، للمجرمين المحتملين، أحيانا تُفضل على برامج المراقبة.

(19) عن النظام الإصلاحي انظر:

Lawrence M. Friedman, Crime and Punishment in American History (1993), pp. 77–82; Adam J. Hirsch, the Rise of the Penitentiary: Prisons and Punishment in Early America (1992).

(20) البروفيسور مارك غالانتر Mark Galanter ينسب هذا المفهوم إلى لولاين؛ فقد كان غالانتر طالبا في جامعة شيكاغو، كلية القانون حين كان لولاين يحاضر هناك.

(21) Stewart Macaulay, Lawrence M. Friedman, and John Stookey, eds., Law and Society: Readings on the Social Study of Law (1995), p. 444.

(22) Thaler and Sunstein, Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness.

(23) انظر أيضا القسم عن «تضارب الدوافع» في الفصل 9.

(24) W. Jonathan Cardi, Randall D. Penfield, and Albert H.Yoon, "Does Tort Law Deter Individuals? A Behavioral Science Study," J .Empirical Legal Studies 3: 567, 593 (2012).

(25) Michelle M. Mello, Jennifer Pomeranz, and Patricia Moran, "The Interplay of Public Health Law and Industry Self-Regulation: The Case of Sugar-Sweetened Beverage Sales in Schools," American J. Public Health98: 595 (2008).

(26) John Braithwaite, "Enforced Self-Regulation: A New Strategy for Corporate Crime Control," Michigan L. Rev. 80: 1466 (1982).

(27) Robyn Fairman and Charlotte Yapp, "Enforced Self-Regulation, Prescription, and Conceptions of Compliance within Small Businesses: The Impact of Enforcement," Law & Policy 27: 491 (2005).

(28) Mello, Pomeranz, and Moran, "The Interplay of Public Health Law," p. 601.

(29) Christopher Hodges, Law and Corporate Behaviour (2015), pp. 479–480.

(30) Joseph V. Rees, Hostages of Each Other: The Transformation of Nuclear Safety since Three Miles Island. 1994.

(31) See,for example, Lee Grieveson, Policing Cinema: Movies and Censorship in Early Twentieth-Century America (2004).

الفصل السابع

(1) Johannes Feest, "Compliance with Legal Regulation," Law & Society Review 2: 447 (1968).

(2) Lionel I. Danick, "Influence of an Anonymous Stranger on a Routine Decision to Act or Not to Act: An Experiment in Conformity," Sociological Q.14: 127 (1973).

(3) Deborah M. Capaldi, Hyoun K. Kim, and Lee D. Owen, "Romantic Partners' Influence on Men's Likelihood ofArrest in Early Adulthood," Criminology 46: 267 (2008).

(4) Ibid.

(5) See Stacey Nofziger and Don Kurtz, "Violent Lives: A Life style Model Linking Exposure to Violence to Juvenile Violent Offending," Journal of Research in Crime and Delinquency 42: 1 (2005).

(6) Margo Gardner and Laurence Steinberg, "Peer Influence on Risk Taking, Risk Preference, and Risky Decision Making in Adolescence and Adulthood: An Experimental Study," Developmental Psychology 41: 625, 629 (2005).

(7) See, for example, Ross L. Matsueda and Kathleen Anderson, "The Dynamics of Delinquent Peers and Delinquent Behavior," Criminology 36: 269 (1998).

(8) Mark S. Fleisher, Beggars and Thieves: Lives of Urban Street Criminals (1995), pp. 117–118.

(9) Robert H. Aseltine Jr., "A Reconsideration of Parental and Peer Influences on Adolescent Deviance," J. Health and Social Behavior 36: 103, 116(1995).

(10) Paul B. Stretesky and Mark R. Pogrebin, "Gang Related Gun Violence: So-cialization, Identity, and Self," in Paul Cromwell and Michael L. Birzer, eds., In Their Own Words: Criminals on Crime, 6th ed. (2014), pp. 301–302.

(11) For example, the attack at Garissa University College in Kenya, in early April 2015, with horrendous loss of life. See Robyn Dixon, "At Kenya College, Christian Students Foretold Massacre," Los Angeles Times, April 5, 2015.

(12) Christopher W. Mullins and Michael G. Cherbonneau, "Establishing Connections: Gender, Motor Vehicle Theft, and Disposal Networks," in Cromwell and Birzer, eds., In Their Own Words: Criminals on Crime, 6th ed., pp. 93, 95, 97–98.

(13) Frederick Milton Thrasher, the Gang: A Study of 1,313 Gangs in Chicago (1927).

(14) Lawrence M. Friedman, the Horizontal Society (1999).

(15) Stanley Milgram, Obedience to Authority: An Experimental View (1974).

تجربة مايلغرام مثيرة للجدل فيما يتعلق بالأسس الأخلاقية في وقتها، لكنها بالتأكيد لن تُقبل اليوم في ظل المتغيرات في القوانين وحياة البشر.

(16) Milgram, Obedience to Authority, pp. 116–122.

(17) Laws of New Hampshire, Vol.1, Province Period, 1679–1702 (1904), p. 676.

(18) Susie M. Ames, ed., County Court Records of Accomack – Northampton, Virginia, 1632- 1640 (1954), p. 111.

(19) Charles T. Libby, ed., Province and Court Records of Maine (Vol.2, 1931), p. 224.

(20) Laws and Liberties of Massachusetts (1648), p. 3.

(21) Daniel A. Cohen, Pillars of Salt, Monuments of Grace: New Eng land Crime Literature and the Origins of American Popular Culture, 1674–1860 (2006).

(22) القادة العسكريون يمكن أن يستخدموا هذه العقوبات، تحت البند 15(ب)، من قانون العدالة في نظام الخدمة العسكرية، إضافة إلى غيرها من أشكال العقوبات، وفقا لتقديرهم.

(23) ورد ذلك في:

Lauren C. Porter, “Trying Something Old: The Impact of Shame Sanctioning on Drunk Driving and Alcohol-Related Traffic Safety,” Law and Social Inquiry 38:863 (2013).

(24) Ricardo Perez-Truglia and Ugo Troianer, “Shaming Those Who Skip Out on Taxes,” New York Times, April 15, 2015, p. A19.

(25) Porter, “Trying Something Old,” p. 888.

(26) James Q. Whitman, “What Is Wrong with Inflicting Shame Sanctions?” Yale Law Journal 107: 1055 (1998).

(27) Richard D. Schwartz and Jerome H. Skolnick, “Two Studies of Legal Stigma,” Social Problems 10: 133 (1962).

(28) Whitman, “What Is Wrong with Inflicting Shame Sanctions?” p. 1090.

(29) Ibid., p. 1091.

(30) Discussed in Daniel J. Solove, The Future of Reputation (2007), pp. 2–3.

(31) هذا أحد موضوعات كتاب جون رونسون Jon Ronson «إذن فأنت تعرضت للوصم بالعار على الملأ»، 2015. يشعر رونسون بأننا الآن «نملك القدرة على تحديد مدى شدة بعض العقوبات»، ويصر على أنه شخصيا «لم يعد يشارك في الإدانة الواسعة للناس ما لم يرتكبوا مخالفة تترك وراءها ضحية حقيقية»، ص275، وربما لا يشارك حتى في حال ارتكابهم ذلك أيضا.

(32) Joanna L. Grossman and Lawrence M. Friedman, “The Power and

Peril of the Internet: How Should 'Revenge Porn' Be Handled?" Justia's Verdict, February 4, 2015.

(33) Larry Bumpass and Hsien Hen Lu, "Trends in Cohabitation and Implication for Children's Family Contexts in the United States," Population Studies 54:29 (2000).

(34) الواقع في بعض بلدان شمال أوروبا، أن كثيرا أو حتى بعض الأزواج لا يبالون بالزواج، والآلاف من الأطفال يكونون غير شرعيين، ولا أحد يبالي بهذا. في الولايات المتحدة، في قضية «ليفي ضد لويزيانا» Levy v. Louisiana، 391 الولايات المتحدة 68 (1968)، نقضت المحكمة العليا تشريعا يمنع الأطفال غير الشرعيين من المطالبة بتعويض الأضرار في قضايا الجنح بعد أن تتعرض الأم للقتل. اللاشرعية لم تعد، حتى قانونيا، وصمة عار. في ولاية واشنطن، كمثال واحد، القانون يؤكد في مسائل الإرث، أن «العلاقة بين الوالدين والطفل لا تعتمد على ما إذا كان الوالدان متزوجين أو لا»، قانون واشنطن المعدل، القسم 11، 04، 081.

(35) See Judith van Erp, "Naming and Shaming in Regulatory Enforcement," in Christine Parker and Vibeke Lehmann Nielsen, eds., explaining Compliance: Business Responses to Regulation (2011), p. 322.

(36) Ibid., p. 327- 328.

(37) James Q. Whitman, Harsh Justice: Criminal Punishment and the Widening Divide between America and Europe (2003).

(38) Mari Sakiyama, Hong Lu, and Bin Liang, "Reintegrative Shaming and Juvenile Delinquency in Japan," Asian Criminology 6: 161 (2011).

(39) See Franklin E. Zimring and Gordon Hawkins, Incapacitation: Penal Confinement and Restraint of Crime (1995).

(40) Especially John Braithwaite, Crime, Shame, and Reintegration (1989).

(41) See Carter Hay, "An Exploratory Test of Braithwaite's Reintegrative Shaming Theory," J. Research in Crime and Delinquency 38: 132 (2001); Sheldon X. Zhang, "Measuring Shaming in an Ethnic Context," British J. Criminology 35:248 (1995).

(42) Jon Vagg, "Delinquency and Shame: Data from Hong Kong," Brit. J. Criminology 38: 247 (1998).

(43) Toni Makkai and John Braithwaite, "Reintegrative Shaming and Compliance with Regulatory Standards," Criminology 32: 361 (1994).

لكن هذا النوع من الخجل لا ينجح لدى المفتشين الذين يقابلون الغرباء أول مرة، ص379.

(44) Braithwaite, Crime, Shame, and Reintregration, p. 157.

(45) See, for example, Emilio Crenzel, "Argentina's National Commis-

sion on the Disappearance of Persons: Contributions to Transitional Justice," International Journal of Transitional Justice 2: 173 (2008); Carlos Santiago Nin, Radical Evil on Trial (1996).

(46) Julie Stubbs, "Beyond Apology? Domestic Violence and Critical Questions for Restorative Justice," Criminology and Criminal Justice 7: 169, 181 (2007).

(47) Frank Bleckmann and Stefanie Tränkle, Tater-Opfer Ausgleich: Strafrechtliche Sanktion oder Alternative zum Strafrecht? Z. fur Rechtssoziologie 25: 79, 91 (2004)

(48) Kristina Murphy and Irene Helmer, "Testing the Importance of Forgiveness for Reducing Repeat Offending," Australian and New Zealand Journal of Criminology 46: 138 (2013).

(49) بعد شيء من التردد قررت المحكمة العليا، في قضية باين ضد تينيسي Payne v. Tennessee، 501 الولايات المتحدة 808 (1991)، وهي قضية حكم بالإعدام، أن في إمكان هيئة المحلفين النظر في تصريحات الأثر حين يكونون بصدد الإدلاء بدلوهم بشأن الحكم بإعدام المتهم أو لا.

(50) من الواضح أن تصريحات الضحايا في الولايات المتحدة لها تأثير قليل أو لا أثر لها في الحكم، لكن هذه التصريحات مؤثرة في جلسات الاستماع، حيث يمكن أن تؤدي إلى رفع نسبة رفض إطلاق السراح.

Kathryn Morgan and Brent L. Smith, "Victims, Punishment, and Parole: The Effect of Victim Participation on Parole Hearings," Criminology and Public Policy 4:330 (2005).

(51) Julian V. Roberts, "Listening to the Crime Victim: Evaluating Victim Input at Sentencing and Parole," in Michael Tomry, ed., Crime and Justice: A Review of Research, 38: 347, 354–356 (2009); Lynne Henderson, "The Wrongs of Victims' Rights, "Stanford L. Rev. 37: 937 (1985); Edna Erez, "Victim Voice, Impact Statements and Sentencing: Integrating Restorative Justice and Therapeutic Jurisprudence Principles in Adversarial Proceedings," Criminal Law Bulletin 40: 483 (2004).

(52) هناك عمل كلاسيكي في هذا الشأن:

Max Gluckman, The Judicial Process among the Barotse of Northern Rhodesia (1955); see also Laura Nader, ed., Law in Culture and Society (1997).

(53) Aseltine, "A Reconsideration of Parental and Peer Influences on Adolescent Deviance."

(54) Roger H. Peters and Mary R. Murrin, "Effectiveness of Treatment Based Drug Courts in Reducing Criminal Recidivism," Criminal Justice and Behavior 27: 72 (2000).

(55) Joseph V. Rees, Hostages of Each Other: The Transformation of

Nuclear Safety since Three Mile Island (1994).

(56) Peter J. May, "Compliance Motivations: Affirmative and Negative Bases," Law & Society Rev. 38: 41, 55 (2004).

(57) Christopher Hodges, Law and Corporate Behaviour (2015), pp. 144–145.

(58) Marco Verweij, "Why Is the River Rhine Cleaner than the Great Lakes (Despite Looser Regulation)?" Law & Society Review 34: 1007 (2000).

(59) Ibid., p. 1047.

(60) Ibid., p. 1048.

(61) Robert A. Kagan, Adversarial Legalism: The American Way of Law (2001).

(62) Robert A. Kagan, Neil Gunningham, and Dorothy Thornton, "Fear, Duty, And Regulatory Compliance: Lessons from Three Research Projects," in Christine Parker and Vibeke Lehmann Nielsen, eds., Explaining Compliance: Business Responses to Regulation (2011), p. 37.

(63) Ibid., p. 46.

(64) Peter J. May and Soren C. Winter, "Regulatory Enforcement Styles and Compliance," in Parker and Nielsen, eds., Explaining Compliance, pp. 222, 229.

(65) Jonas Talberg, "Paths to Compliance: Enforcement, Management, and the European Union," International Organization 56: 609 (2002).

(66) Robert A. Kagan and Lee Axelrad, "Adversarial Legalism: An International Perspective," in Pietro S. Nivola, ed., Comparative Disadvantages? Social Regulations and the Global Economy (1997), pp. 146, 150.

(67) Kazumasu Aoki and John W. Cioffi, "Poles Apart: Industrial Waste Management Regulation and Enforcement in the United States and Japan," Law & Policy 21: 213 (1999).

(68) Ibid., p. 215.

(69) Ibid., pp. 234,238.

(70) Robert A. Kagan and John T. Scholz, "The 'Criminology of the Corporation' and Regulatory Enforcement Strategies," in Keith Hawkins and John M. Thomas, eds., Enforcing Regulations, 1984, 67.

(71) Ian Ayres and John Braithwaite, Responsive Regulation: Transcending the Deregulation Debate (1992), p. 26.

(72) John Braithwaite, "Enforced Self-Regulation: A New Strategy for

Corporate Crime Control," Michigan Law Review 80: 1466, 1471 (1982).

(73) Robyn Fairman and Charlotte Yapp, "Enforced Self-Regulation, Prescription, and Conceptions of Compliance within Small Businesses: The Impact of Enforcement," Law & Policy 27: 491, 493 (2005).

(74) See Stephen D. Sugarman, "Enticing Business to Create a Healthier American Diet: Performance Based Regulation of Food and Beverage Retailers," Law & Policy 36: 91 (2014).

(75) Cary Coglianese, Jennifer Nash, and Todd Olmstead, "Performance-Based Regulation: Prospects and Limitations in Health, Safety, and Environmental Protection," Administrative Law Review 55: 705 (2003).

يؤكد المؤلفون أن «الإيجابيات والسلبيات... تحتاج إلى أن تخمن واقعيا، ضمن سياق مشكلات محددة بشأن الضوابط ومعايير البدائل المحتملة»، ص711.

(76) Fairman and Yapp, "Enforced Self-Regulation, Prescription, and Conceptions of Compliance within Small Businesses," p. 515.

(77) Hazel Genn, "Business Responses to the Regulation of Health and Safety in England," Law & Policy 15: 223 (1993), p. 224.

(78) AyakoHirata, "Regulatory Enforcement of Environmental Law in Japan: An Analysis of the Implementation of the Water Pollution Control Act," in Dimitri Vanoverbeke et al., eds., The Changing Role of Law in Japan: Empirical Studies in Culture, Society, and Policy Making (2014), pp. 133,136.

(79) Robert Baldwin and Julia Black, "Really Responsive Regulation," Modern Law Review 71: 59 (2008).

(80) Ibid., p. 76.

(81) Ibid., p. 77.

(82) من أجل مناقشة عامة حول هذا، انظر:

Michael E. Levine and Jennifer L. Forrence, "Regulatory Capture, Public Interest, and the Public Agenda: Toward a Synthesis," J. of Law, Economics, and Organization 6: 167(1990).

(83) يمكن أن يستخدم لفظ «السيطرة» Capture بمعنى أوسع. تستخدم ليفاين Levine وفورنس Forrence هذا اللفظ للإشارة إلى «الكيان الشامل لنظريات الضوابط المستندة إلى محفزات شخصية وهيمنة المصلحة الخاصة»، ص169، لكني شخصيا أستخدمه بالمعنى الأضيق في الإشارة إلى ما يسمونه «هيمنة المصلحة الخاصة».

(84) في السبعينيات كُشِف أن شركة لوكهيد Lockheed كانت تعطي رشوة للحكومات في بلدان مختلفة، منها اليابان، حيث دفعت 3 ملايين دولار لمكتب رئيس الوزراء. وقد أُجبِر رئيس الوزراء كاكوي تاناكا Kakuei Tanaka على الاستقالة وخضع

للمحاكمة بصفته مجرما. انظر:

Sam Jameson, "ExJapanese Prime Minister Retires," Los Angeles Times, October 5, 1989.

(85) Matthew Day, "Bulgarian Corruption at 15-Year High," The Telegraph, December 12, 2014.

(86) See "EFCC Hails Buhari over Anti-Corruption Pledge," Premium Times (Nigeria), August 10, 2015.

(87) Benjamin van Rooij, "The People's Regulation: Citizens and Implementation of Law in China," Columbia Journal of Asian Law 25: 117, 145 (2012).

(88) Ibid., 145.

(89) Edward Banfield, the Moral Basis of a Backward Society (1958), p. 10.

(90) See James C. Scott, Comparative Political Corruption (1972).

(91) On lynching, see Leon F. Litwak, Trouble in Mind: Black Southerners in the Age of Jim Crow (1998), pp. 280–312.

عن فرق الموت في غواتيمالا، انظر:

Larry Rohter, "Death Squads in Guatemala: Even the Elite Are Not Safe," New York Times, August 23, 1995, p.A1.

(92) Leonard Berkowitz and Nigel Walker, "Laws and Moral Judgments," Sociometry 30: 410 (1967).

(93) The study is Noah J. Goldstein, Robert B. Cialdini, and Vladas Griskevicius, "A Room with a View point: Using Social Norms to Motivate Environmental Conservation in Hotels," J. Consumer Research 35: 472 (2008).

(94) On this point, see Marc C. Stafford and Mark Warr, "A Reconceptualization of General and Specific Deterrence," J. Research on Crime and Delinquency 30: 123, 127 (1993); also Raymond Paternoster and Alex Piquero, "Reconceptualizing Deterrence: An Empirical Test of Personal and Vicarious Experiences," J. Research on Crime and Delinquency 33: 257 (1995).

(95) John L. McMullan and David C. Perrier, "Lobster Poaching and the Ironies of Law Enforcement," Law & Society Review 36: 699 (2002).

(96) On this, see Jiarui Liu, "The Tough Reality of Copyright Piracy: A Case Study of the Music Industry in China" (JSM dissertation, Stanford Law School, 2009).

(97) See Rachel Aviv, "The Outcast," New Yorker, November 10, 2014.

(98) هذه العبارة في مقال:

Carmen Alguíndigue and Rogelio Pérez Perdomo, "The Inquisitor

Strikes Back: Obstacles to the Reform of Criminal Procedure in Revolutionary Venezuela," Southwestern J. of Law and Trade in the Americas 15: 101 (2008).

(99) Lisa Bernstein, "Opting Out of the Legal System: Extralegal Contractual Relations in the Diamond Industry," Journal of Legal Studies 21: 115 (1992); Barak D. Richman, "How Community Institutions Create Economic Advantage: Jewish Diamond Merchants in New York," Law & Social Inquiry 31: 383 (2006). See al so, on Chinese rubber traders, Janet T. Landa, "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law," J .Legal Studies 10: 349 (1981).

(100) Robert C. Ellickson, Order without Law: How Neighbors Settle Disputes (1991).

(101) Wisconsin v. Yoder, 406 U.S. 205 (1972).

(102) Eric A. Feldman, "The Tuna Court: Law and Norms in the World's Premier Fish Market," California L. Rev. 94: 313 (2006).

(103) Stewart Macaulay, "Non Contractual Relations in Business: A Preliminary Study," Am. Sociological Review 28: 55 (1963).

(104) Peter A. Munch, "Sociology of Tristan da Cunha," in Erling Christopher, ed., Results of the Norwegian Scientific Expedition To Tristan da Cunha, 1937–1938, vol.1 (Oslo, 1946), p. 305.

بطبيعة الحال، الجزيرة اليوم أقل انعزالا. عن تاريخ الجزيرة في مرحلة لاحقة، انظر:

Conrad Glass, Rockhopper Copper (2005). The subtitle is "The Life and Times of the People of the Most Remote Inhabited Island on Earth."

أشعر بالامتنان لغرانت هايدن على إهداء نسخة من الكتاب لي.

(105) Richard D. Schwartz, "Social Factors in the Development of Legal Control: A Case Study of Two Israeli Settlements," Yale L. Journal 63: 471 (1954).

النوع الثاني من المستوطنات التي درسها شوارتز، مستوطنة موشاف Moshav، كانت أقل تطرفا؛ العائلات كانت تعيش منفردة في بيوت ذات طابق واحد، وكل عائلة مسؤولة عن تربية أطفالها. في هذا المجتمع هناك مؤسسة قانونية رسمية تحسم المنازعات.

(106) Kathy Marks, Lost Paradise (2009).

العنوان الثانوي لهذا الكتاب «من التمرد إلى الجائزة.. الشوارع المظلمة لجزيرة بتكايرن» From Mutiny on the Bounty to a Modern-Day Legacy of Sexual Mayhem, the Dark Secrets of Pitcairn Island Revealed، كانت أجواء الجزيرة وفقا لقول ماركس «تشكل فوضى عارمة». الفتيات يتعرضن دائما للاعتداءات من رجال أكبر منهن. الجزيرة صغيرة جدا «منغلقة ومنعزلة عن العالم

الخارجي». وهو موقف مثالي يؤدي إلى «نوع من ديناميكية السلطة الوحشية التي تحبذ هيمنة الذكور». الاعتداءات الجنسية «تزداد في الأماكن المعزولة»، ص264، 265 و272. قارن بين هذا المجتمع المنقسم على الجزيرة مع رواية وليم غولدنغ William Golding الشهيرة «سيد الذباب» 1954، Lord of the Flies.

(107) See Goldstein et al., "A Room with a Viewpoint: Using Social Norms to Motivate Environmental Conservation in Hotels," p. 475.
النزلاء قيل لهم أيضا إن تقريبا 75 في المائة من نزلاء الفنادق «يساعدون بالفعل في استعمال مناشفهم أكثر من مرة».
Noah J. Goldstein, Vladas Griskevicius, and Robert B. Cialdini, "Invoking Social Norms: A Social Psychology Perspective on Improving Hotels' Linen Reuse Programs," Cornell Hotel and Restaurant Administration Quarterly 48: 145 (2007).

(108) وُصِف هذا في كتاب:
Richard H. Thalerand Cass. R. Sunstein, Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness (2008), p. 66.

الفصل الثامن

(1) Lars P. Feld and Bruno S. Frey, "Tax Compliance as the Result of a Psychological Tax Contract: The Role of Incentives and Responsive Regulation," Law and Policy 29: 102 (2007).

(2) Ibid., p. 113.

(3) Max Rheinstein, ed., Max Weber on Law in Economy and Society (1954), p. 4.

(4) Niklas Luhmann, Legitimation durch Verfahren (1969), p. 28.

(5) See the discussion in Erik de Bakker, Der (beinache) wesse Fleck in der Legitimitats Forschung; Uber Akzeptanz, Verborgenes Unbehagen und Zynimus, Zeitschrift fur Rechtssoziologie 24: 219 (2003).

(6) Stig S. Gezelius and Maria Hauck, "Toward a Theory of Compliance in State Regulated Livelihoods: A Comparative Study of Compliance Motivations in Developed and Developing World Fisheries," Law & Society Review 45: 435, 444 (2011).

(7) Ibid., p. 461.

(8) These studies are Wolfgang Kaupen, "Public Opinion of the Law in a Democratic Society," and Adam Podgorecki," Public Opinion on Law," in Adam Podgorecki et al., eds., Knowledge and Opinion about Law (1973), pp. 43, 46, 67, 83.

(9) Tom R. Tyler, Why People Obey the Law.
طبعة 2006 مع خاتمة جديدة من قبل المؤلف، ص45. كانت نسبة 79 في المائة يوافقون على أن «عصيان القانون نادرا ما يكون مبررا». وهناك عدد آخر من

الذين أجابوا عن الأسئلة بالأساس لهم الموقف نفسه: 85 في المائة إما يوافقون وإما لا يوافقون على أن الناس ينبغي أن يطيعوا القانون حتى إذا كان مناقضا للإحساس بما هو صائب لديهم.

(10) Ibid., p. 65. See also Stanley Milgram, Obedience to Authority (1974).

(11) Tyler, Why People Obey the Law.

(12) Ibid., p. 271.

(13) هناك أيضا إرباك فيما يتعلق بمعنى هذا المصطلح الشائك «الشرعية». انظر النقاش، على سبيل المثال:

Devon Johnson, Edward R. Maguire, and Joseph B. Kuhns, "Public Perceptions of the Legitimacy of the Law and Legal Authorities: Evidence from the Caribbean," Law & Society Review 48: 947 (2014).

المسألة أن مقولة «يحس بالالتزام وضرورة الطاعة» ربما لا تعني «الشرعية»، لكنها شيء يأتي نتيجة للإحساس بالشرعية.

(14) Lauren B. Edelman, "Legal Environments and Organizational Governance: The Expansion of Due Process in the American Workplace," American J. of Sociology 95: 1401 (1990).

(15) On this point, see Bradley R. E. Wright et al., "Does the Perceived Risk of Punishment Deter Criminally Prone Individuals? Rational Choice, Self-Control, and Crime," J. Research in Crime and Delinquency 41: 180, 183 (2004).

(16) Milgram, Obedience to Authority.

(17) Christopher Browning, Ordinary Men: Reserve Police Battalion 101 and the Final Solution in Poland (1992), pp. 184–185.

(18) Herbert C. Kelman and V. Lee Hamilton, Crimes of Obedience: Toward a Social Psychology of Authority and Responsibility (1989).

(19) Ibid., p. 53.

(20) Lawrence M. Friedman, the Human Rights Culture: A Study in History and Context (2011).

(21) 1Cranch (5 U.S.) 137 (1803).

كان الحق الممنوح هنا مثيرا للجدل، منذ البداية. وكان أقل إثارة للجدل، ويمارس أكثر في القرن التاسع عشر، الحق في مراجعة نشاطات الجهات التشريعية للدولة.

(22) Neil A. Lewis, "In Closing, Sotomayor Offers Concessions, Clearing Way for Vote," New York Times, July 17, 2009, p. A11.

(23) James L. Gibson and Gregory A. Caldeira, "Has Legal Realism Damaged the Legitimacy of the United States Supreme Court?" Law & Society Review 45: 195 (2011).

(24) الأديان الأصولية تعتبر استثناء. الشرعية بالنسبة إلى الأفراد لا تستند إلى سياقات ديموقراطية، بل إلى الإخلاص للعقيدة الدينية.

(25) Inga Markovits, Justice in Lüritz: Experiencing Social Law in East

Germany (2010), p. 224.

لوريتز Lüritz مكان لا وجود له. لا تكشف ماركوفتش هوية هذه البلدة، التي يبلغ عدد سكانها 55 ألف نسمة، لحماية الناس الذين قابلتهم. وقد غيرت أيضا أسماء هؤلاء الناس.

(26) Maria ŁoŚ, Communist Ideology, Law, and Crime (1988), p.303

(27) Xin He, "Why Do They Not Comply with the Law? Illegality and Semi Legality among Rural–Urban Migrant Entrepreneurs in Beijing," Law & Society Review 39: 527 (2005).

(28) Ibid., p. 548.

(29) Ibid., p. 553.

(30) The study is Raymond Fisman and Edward Miguel, "Corruption, Norms, and Legal Enforcement: Evidence from Diplomatic Parking Tickets," J .Political Economy 115: 1020 (2007).

(31) Tyler, Why People Obey the Law, p. 273.

أهمية العدالة الإجرائية ترتبط بعمل جون و. ثايبوت ولورنس والكر، وخصوصا «العدالة الإجرائية»، 1975. انظر:

John Thibaut et al., "Procedural Justice as Fairness," Stanford Law Rev. 26: 1271 (1974).

(32) See Kees van den Bos, Henk A. M. Wilke, and E. Allan Lind, "Evaluating Outcomes by Means of the Fair Process Effect: Evidence for Different Processes in Fairness and Satisfaction Judgments," J .Personality and Social Psychology 74: 1493 (1998).

(33) See, for example, Tom Tyler, "Psychological Models of the Justice Motive: Antecedents of Distributive and Procedural Justice," J .Personality and Social Psychology 67: 850 (1994); and van den Bos, Wilke, and Lind, "Evaluating Outcomes by Means of the Fair Process Effect: Evidence for Different Processes in Fairness and Satisfaction Judgments."

(34) The study is Hartmut Kochand Gisela Zenz, Rfahrungen und Einstellungen von Klagern in Mietsprozessen, in Manfred Rehbinder and Helmut Schelsky, eds., Zur Effektivitat des Rechts, Vol. 3, Jahrbuch fur Rechtssoziologie und Rechtstheorie (1972), pp. 509, 527- 528.

(35) Harry Ball, "Social Structure and Rent Control Violations," Am. J. Sociology 65: 589 (1960).

(36) Shiri Regev Messalem, "Trapped in Resistance: Collective Struggle through Welfare Fraud in Israel," Law & Society Review 48: 741, 751 (2014).

في دراسة عن السائقين الثملين في أستراليا، لم تثبت النتائج أن «عدم احترام القانون يشجع على تكرار المخالفة» أو أن «مثل هذا الموقف هو نتيجة تكرار

المخالفة بين فترة وأخرى».

James Freeman, Poppy Liossis, and Nikki David, "Deterrence, Defiance and Deviance: An Investigation into a Group of Recidivist Drink Drivers' Self-Reported Offending Behaviours," Australian & New Zealand J. of Criminology 39: 1 (2006).

(37) Paul Cromwell and Quint Thurman, 'The Devil Made Me Do It:' Use of Neutralizations by Shoplifters," Deviant Behavior 24: 535 (2003).

(38) Rachel Shteir, The Steal: A Cultural History of Shoplifting (2011), p.146.

(39) David M. Engel and Jaruwan S. Engel, Tort, Custom, and Karma: Globalization and Legal Consciousness in Thailand (2010).

(40) Ronet Bachman, Raymond Paternoster, and Sally Ward, "The Rationality of Sexual Offending: Testing a Deterrence/ Rational Choice Conception of Sexual Assault," Law & Society Review 26: 343, 367 (1992).

(41) Richard H. Thaler and Cass R. Sunstein, Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness (2008), pp. 66–67.

(42) Lawrence M. Friedman, "Legal Culture and Social Development," Law & Society Review 4:29 (1969).

(43) فيما يتعلق بهذه النقطة، انظر:

Roger Cotterrell, "The Concept of Legal Culture," in David Nelken, ed., Comparing Legal Cultures (1997).

وردّي مذكور في المجلد نفسه. انظر أيضا:

Lawrence Friedman, "The Place of Legal Culture in the Sociology of Law," in Michael Freeman, ed., Law and Sociology (2006), p. 185, and David Nelken, "Legal Culture and Social Change," in Dimitri Vanoverbeke et al., eds., The Changing Role of Law in Japan: Empirical Studies in Culture, Society and Policy Making (2014), p. 15.

(44) Laura Beth Nielsen, License to Harass (2004), p. 7.

(45) Patricia Ewick and Susan S. Silbey, the Common Place of Law: Stories from Everyday Life (1998).

(46) Leisy J. Abrego, "Legal Consciousness of Undocumented Latinos: Fear and Stigma as Barriers to Claims-Making for First and 1.5 Generation Immigrants," Law & Society Review 45: 337 (2011).

لكن الأشخاص الأصغر سنا ضمن هذه المجموعة الذين أتوا إلى الولايات المتحدة، وهم أطفال قد اندمجوا اجتماعيا بالكامل، يشعرون بوصمة العار أكثر من شعورهم بالخوف. وكما يشير أبريغو فإن وصمة العار بالتأكيد تشكل حاجزا لرفع الدعاوى، لكن عتبة تجاوزها تبدو نسبيا أقل ارتفاعا من عتبة تجاوز الإحساس بالخوف، ص363.

(47) See, for example, Sally Engle Merry, Getting Justice and Getting Even: Legal Consciousness among Working-Class Americans (1990).

(48) On this point, see, for example, John O. Haley, "The Myth of the Reluctant Litigant," J. Japanese Studies 4:359 (1978).

(49) Eric A. Feldman, "Blood Justice: Courts, Conflicts, and Compensation in Japan, France, and the United States," Law & Society Review 34: 661, 695 (2000).

(50) Engel and Engel, Tort, Custom, and Karma: Globalization and Legal Consciousness in Thailand.

(51) Merry, Getting Justice and Getting Even: Legal Consciousness among Working-Class Americans, p. 179.

(52) Ibid.

(53) See Robert C. Ellickson, Order without Law: How Neighbors Settle Disputes (1991).

(54) The quote is from Raymond Paternoster and Sally Simpson, "Sanction Threats and Appeals to Morality: Testing a Rational Choice Model of Corporate Crime," Law & Society Review 30: 549, 554 (1996).

هذا الاستنتاج يبدو معقولا تماما، على الرغم من أن الطريقة التي حاول بها المؤلفون إثباته هي بتقديم «سيناريوهات» إلى طلاب كلية إدارة الأعمال وإلى «مجموعة من المديرين التنفيذيين الذين يحضرون برنامجا تثقيفيا لإدارة الأعمال».

(55) Dorothy Thornton, Robert A. Kagan, and Neil Gunningham, "When Social Norms and Pressures Are Not Enough: Environmental Performance in the Trucking Industry," Law & Society Review 43: 405, 407 (2009).

(56) Ibid., p.426.

(57) Including my own, Lawrence M. Friedman, The Legal System: A Social Science Perspective (1975), pp. 67–166.

(58) Julien Etienne, "Compliance Theory: A Goal Framing Approach," Law and Policy 33: 305 (2011). See also Siegwart Lindenberg and Linda Steg, "Normative, Gain and Hedonic Goal Frames Guiding Environmental Behavior," J. Social Issues 63: 117 (2007).

(59) Etienne, "Compliance Theory," p. 310.

(60) Ibid., p.317.

(61) Kelly Gallagher Mackay, "Teachers' Duty to Report Child Abuse and Neglect and the Paradox of Noncompliance: Relational Theory and 'Compliance' in the Human Services," Law & Policy 36: 256, 257, 278 (2014).

(62) The phrase is from Mark C. Suchman, "Compliance Theory: Rational, Normative and Cognitive Perspectives in the Social Scientific Study of Law," 1997, Wisconsin Law Review 475,482.

(63) See Lawrence M. Friedman, "Norms and Values in the Study of Law," in Aristides N. Hatzis and Nicholas Mercuro, eds., Law and Economics: Philosophical Issues and Fundamental Questions (2015), pp. 32, 34–35.

(64) Suchman, "Compliance Theory," p. 487.

(65) Ibid., p.490.

الفصل التاسع

(1) عن هذه الحملة وعن «الاستهجان» انظر دراسة إيريك فيلدمان «الانتصار والتراجيديا للسيطرة على التوباكو»:

Eric A. Feldman and Ronald Bayer, "The Triumph and Tragedy of Tobacco Control: A Tale of Nine Nations," Ann. Rev. Law Soc. Sci. 7: 79 (2011).

تحقق «الانتصار» Triumph في الغالب في البلدان المتقدمة، و«التراجيديا» Tragedy تعني أنه كان هناك القليل من النجاح في بلدان مثل الصين وجنوب أفريقيا

(2) See Robert A. Kagan and Jerome H. Skolnick, "Banning Smoking: Compliance without Enforcement," in Robert L. Rabin and Stephen D. Sugarman, eds., Smoking Policy: Law, Politics, and Culture (1993), pp. 69, 79.

(3) Scott Burris and Evan Anderson, "Legal Regulation of Health Related Behavior: A Half Century of Public Health Law Research," Ann. Rev. Law. Soc. Sci. 9: 95, 105 (2013).

(4) Raymond Paternoster and Sally Simpson, "Sanction Threats and Appeals to Morality: Testinga Rational Choice Model of Corporate Crime," Law & Society Review 30: 549, 554 (1996).

(5) Ibid., p. 577.

هذه الدراسة مثل غيرها من الدراسات الكثيرة لم تتناول الجريمة المنظمة بصورة مباشرة؛ بل كان الخاضعون للتجربة - من طلاب كلية إدارة الأعمال والمديرين التنفيذيين الذين يحضرون برنامجا مدرسيا لإدارة الأعمال والشركات - قد أعطوا سيناريوهات وسألوهم كيف يستجيبون لها.

(6) Harold G. Grasmick and Robert J. Burski Jr., "Conscience, Significant Others, and Rational Choice: Extending the Deterrence Model," Law & Society Review 24: 837 (1990).

(7) Charles R. Tittle and Alan R. Rowe, "Moral Appeal, Sanction Threat, and Deviance: An Experimental Test," Social Problems 20: 488 (1973).

(8) Harold G. Grasmick and Donald E. Green, "Legal Punishment, Social Disapproval, and Internalization as Inhibitors of Illegal Behavior," J. Criminal Law and Criminology 71: 325 (1980).
(9) Ibid.,Table 1, p.331.
(10) Charles R. Tittle, "Sanction Fear and the Maintenance of Social Order," Social Forces 55: 579 (1977).
(11) Ibid., p.589.
(12) Raymond Fisman and Edward Miguel, "Corruption, Norms, and Legal Enforcement: Evidence from Diplomatic Parking Tickets," Journal of Political Economy 115: 1020 (2007).
(13) See David Freeman Engstrom, "Whither Whistle blowing? Bounty Regimes, Regulatory Context, and the Challenge of Optimal Design," Theoretical Inquiries in Law 15: 605 (2014).
(14) Yuval Feldman and Orly Lobel, "The Incentives Matrix: The Comparative Effectiveness of Rewards, Liabilities, Duties, and Protections for Reporting Illegality," Texas Law Review 88: 1151 (2010).
(15) Ibid.
(16) Ibid., p. 1197.
(17) Uri Gneezy and Aldo Rustichini, "A Fine Is a Price," Journal of Legal Studies 29: 1 (2001); see also Uri Gneezy and John A. List, The Why Axis: Hidden Motives and the Undiscovered Economics of Everyday Life (2013), pp. 19–21.

(18) حين ألغيت الغرامة لم يرجع السلوك إلى الحالة القديمة؛ ربما لأن الغرامة كانت قد أدت إلى تغيير نظرة الآباء إلى واجب الناس الذين يعملون في الدار؛ فربما اعتبروا أن واجب هؤلاء العاملين يتضمن رعاية الأطفال إلى أن يأتي الآباء والأمهات، حتى إذا تأخروا.

(19) Michael Sandel, "Market Reasoning as Moral Reasoning: Why Economists Should Re Engage with Political Philosophy," J.Economic Perspectives 27: 121, 133 (2013). See also the discussion in Thomas S. Ulen, "Law and Economics, the Moral Limits of the Market, and Threshold Deontology," in Aristides N. Hatzis and Nicholas Mercuro, eds., Law and Economics: Philosophical Issues and Fundamental Questions (2015), pp.203, 209.

الكثير من النقاش عن أثر التكيف يرجع إلى دراسة كلاسيكية لريشارد تيتموس:
Richard Titmuss, the Gift Relationship: From Human Blood to Social Policy (1971).

(20) Uri Gneezy, Stephan Meier, and Pedro ReyBiel, "When and Why Incentives (Don't) Work to Modify Behavior," Journal of Economic Perspectives 25: 191, 201 (2011).

(21) المصدر السابق. يضيف المؤلفون أن «منح ما قيمته 20 دولارا (غير مشروطة) ربما

في الواقع يجعل الشريك المحتمل أكثر سعادة».

(22) See Bruno S. Frey, Not Just for the Money (1997), p. 26.
كتاب فراي يتعامل بصورة عامة مع مسألة تضارب الدوافع.

(23) Ibid., p. 10- 11.

(24) Herbert L. Packer, The Limits of the Criminal Sanction (1968), p.287.

(25) هناك أعمال كثيرة جدا عن تاريخ قانون الحظر المعقد، انظر على سبيل المثال:
Daniel Okrent, Last Call: The Rise and fall of Prohibition (2010).

(26) Janice Nadler, "Flouting the Law," Texas L .Rev. 83: 1399 (2005).

(27) Katrina Murphy, "Procedural Justice and Tax Compliance," Australian J. of Social Issues 38: 379, 395 (2003).

(28) Fisman and Miguel, "Corruption, Norms, and Legal Enforcement."

(29) See Franklin E. Zimring, The City That Became Safe: New York's Lessons for Urban Crime and Its Control (2012).

(30) Richard D. Schwartz and Sonya Orleans, "On Legal Sanctions," Univ. of Chicago L. Rev. 34:274 (1967).

(31) Kathleen M. Mc Graw and John T. Scholz, "Appeals to Civic Virtue versus Attention to Self-Interest: Effects on Tax Compliance," Law & Society Review 25: 471 (1991).

(32) المصدر السابق، ص485. كان هناك على ما يبدو بعض الأثر على المواقف. الناس الذين كانوا يراقبون الشريط عن المعايير، على سبيل المثال، صاروا يعتقدون أن النظام عادل، والذين كانوا يشاهدون الشريط الآخر، من ناحية أخرى، «من المحتمل أكثر أن يبحثوا عن معلومات لمناقشة الضرائب خلال موسم تحصيل الضريبة»، ص492.

(33) Barak Ariel, "Deterrence and Moral Persuasion Effects on Corporate Tax Compliance: Findings from a Randomized Controlled Trial," Criminology 50: 27 (2012).

(34) Ibid. p. 56.

(35) Eva Hoffmann et al., "Enhancing Tax Compliance through Coercive and Legitimate Power of Tax Authorities by Concurrently Diminishing or Facilitating Trust in Tax Authorities," Law & Policy 36: 290 (2014).

(36) Jerzy Kwasniewski, "Motivation of Declared Conformity to a Legal Norm," Pol. Soc. Bull. No.1, 74, 76 (1969).

(37) The study is Noah J. Goldstein, Vladas Griskevicius, and Robert B. Cialdini, "Invoking Social Norms: A Social Psychology Perspective on Improving Hotels' Linen Reuse Programs," Cornell Hotel & Restaurant Administration Quarterly 48: 145 (2007).

(38) Richard H. Thaler and Cass R. Sunstein, Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness (2008).

(39) Lawrence W. Sherman, "Defiance, Deterrence, and Irrelevance: A Theory of the Criminal Sanction," J. of Research in Crime and Delinquency 30: 445 (1993).

(40) Ibid., p. 448.

(41) المصدر السابق، ص451. يشير شيرمان إلى كتاب إليجا أندرسون:
Elijah Anderson, A Place on the Corner, 2d ed. (1978).
درس أندرسون الرجال الذين شنقوا في إحدى الحانات في الجانب الجنوبي من شيكاغو. إحدى المجموعات - كما يقول أندرسون - «كانوا ينتظرون فرصة لمواجهة الشرطة لإثبات الهوية الشخصية»، ص72.

(42) Sherman, "Defiance, Deterrence, and Irrelevance," p. 459.

(43) Seth Mydans, "900 Reported Hurt," New York Times, May 1, 1992, p.A7.

(44) Les Ledbetter, "San Francisco Ten seas Violence Follows Murder Trial," New York Times, May 23, 1979, p.A1.

(45) Kristina Murphy, "Procedural Justice and Tax Compliance," Australian J. of Social Issues 38: 379, 390 (2003).

(46) لقد درس جيمس فريمان James Freeman، وبوبي لايوسيس Poppy Liossis، ونيكي ديفيد Nikki David أوضاع السائقين الثملين في أستراليا في محاولة من بين أشياء أخرى لاختبار نظرية التحدي. كانت النتائج بالأساس سلبية في هذا الشأن
Deterrence, Defiance and Deviance: An Investigation into a Group of Recidivist Drink Drivers' Self-Reported Offending Behaviours, Australian And New Zealand J. of Criminology 39:1 (2006).

(47) 98 U.S. 145 (1878).

(48) 406 U.S. 205 (1972).

(49) Feldman and Lobel, "The Incentives Matrix."

(50) Ruth X. Liu, "The Moderating Effects of Internal and Perceived External Sanction Threats on the Relationship between Deviant Peer Associations and Criminal Offending," Western Criminology Review 4: 192 (2003).

(51) Harold G. Grasmick and Emiko Kobayashi, "Work place Deviance in Japan: Applying an Extended Model of Deterrence," Deviant Behavior: An Interdisciplinary Journal 23: 21 (2002).

(52) Michael R. Gottfredson and Travis Hirschi, a General Theory of Crime (1990).

(53) Jack Katz, Seductions of Crime: Moral and Sensual Attractions in Doing Evil (1988), p.71.

(54) Ibid., p. 231.

(55) Ibid., pp. 116–118.

(56) Paul D. Cromwell, James N. Olson, and D'Aunn Wester Avary, Breaking and Entering: An Ethnographic Analysis of Burglary

(1991).

(57) Richard T. Wright and Scott H. Decker, Armed Robbers in Action: Stickups and Street Culture (2003), p.46.

(58) Ibid., p.119.

(59) Ibid., p.125.

(60) Bruce A. Jacobs and Richard Wright, “Stick-up, Street Culture, and Offender Motivation,” Criminology 37: 149, 165 (1999).

(61) Moshe Bensimon, Alon Baruch, and Natti Ronel, “The Experience of Gambling in an Illegal Casino: The Gambling Spin Process,” European J. of Criminology 10:3 (2013).

(62) Richard Wright, Fiona Brookman, and Trevor Bennett, “The Foreground Dynamics of Street Robbery in Britain,” British J. of Criminology 46: 1, 12 (2006).

(63) Ibid., p.13.

(64) Heith Copes,“Street life and the Rewards of Auto Theft,” Deviant Behavior 24: 309 (2003).

(65) Heith Copesand Lynne Vieraitis, “Identity Theft: Assessing Offenders ’Motivations and Strategies,” in Paul Cromwell and Michael L. Birzer ,In Their Own Words: Criminals on Crime, 6th ed. (2014), p.124.

(66) Michael Wenzel, “The Social Side of Sanctions: Personal and Social Norms as Moderators of Deterrence,” Law and Human Behavior 28: 547 (2004).

(67) John T. Scholz and Neil Pinney, “Duty, Fear, and Tax Compliance: The Heuristic Basis of Citizenship Behavior,” Am. J. Political Science 39: 490 (1995).

(68) David S. Engel and Jaruwan S. Engel, Tort, Custom, and Karma (2010).

(69) 410 U.S.113 (1973).

(70) Shauhin Talesh, “Legal Intermediaries: How Insurance Companies Construct the Meaning of Compliance with Antidiscrimination Laws,” Law & Policy 35: 209, 234 (2015).

(71) Roe v. Wade, 410 U.S. 113 (1973).

(72) Feldman and Bayer, “The Triumph and Tragedy of Tobacco Control.”

(73) See H. Laurence Ross, Deterring the Drinking Driver: Legal Policy and Social Control (1982), p.111.See also Alexander C. Wagenaar et al., “General Deterrence Effects of U.S. Statutory DUI Fine and Jail Penalties: Long Term Follow-up in 32 States,” Accident Analysis and Prevention 39: 982 (2007).

(74) The essay is Joseph R. Gusfield, “Moral Passage: The Symbolic Process in Public Designations of Deviance,” Social Problems 15: 175 (1967).

(75) See Loretta J. Stalans, Kent W. Smith, and Karyl A. Kinsey, “When Do We Think about Detection? Structural Opportunity and Taxpaying Behavior,” Law & Social Inquiry 14: 481 (1989).

(76) Lawrence E. Cohen and Marcus Felson, “Social Change and Crime Rate Trends: A Routine Activity Approach,” Am. Sociological Rev. 44: 588 (1979).

(77) Cromwell, Olson, and Avary, Breaking and Entering, p.44.

(78) اللصوص في سانتياغو، وتشيلي، فضلا عن المملكة المتحدة (وفي هذا الصدد الولايات المتحدة)، يفضلون بقوةٍ الأملاكَ غير المأهولة.

Juan Carlos Oyanedel, “Cultura Criminal y Conocimiento Experto en Ladrones de Casas de Santiago de Chile,” in Salvador Millaleo et al., Sociología del Derecho en Chile, Libro Homenaje a Edmundo Fuenzalida (2014), pp.271,290.

(79) Timothy Coupe and Laurence Blake, “Day light and Darkness Targeting Strategies and the Risks of Being Seen at Residential Burglaries,” Criminology 44: 431 (2006).

(80) See Travis C. Pratt, Kristy Holtfreter, and Michael D. Reisig, “Routine Online Activity and Internet Fraud Targeting: Extending the Generality of Routine Activity Theory,” J. Research in Crime and Delinquency 47: 267 (2010).

(81) Frances M. Weaver and John S. Carroll, “Crime Perceptions in a Natural Setting by Expert and Novice Shoplifters,” Social Psych. Quarterly 48: 349, 357 (1985).

(82) Cromwell, Olson, and Avary, Breaking and Entering, pp.29–32.

بعض اللصوص يكونون ماهرين في التعامل مع أجهزة الإنذار بطرق سريعة، بحيث يهربون قبل وصول الشرطة؛ ومع هذا فأجهزة الإنذار لها أثر. ويمكن قول الشيء نفسه عن الكلاب. الكلاب الضخمة تشكل تهديدا ماديا، والكلاب الصغيرة تثير ضجة بسيطة.

(83) Ian Ayres and Steven D. Levitt, “Measuring Positive Externalities from Unobservable Victim Precaution: An Empirical Analysis of Lojack,” Quarterly J. of Economics 113: 43 (1998).

لأن سارقي السيارات لا يعرفون ما إذا كان جهاز الإنذار موجودا في سيارة محددة، فالجهاز يفيد الكثير من الناس الآخرين غير صاحب السيارة؛ من هنا، يستنتج المؤلفان أن صاحب السيارة الذي يركب الجهاز يحصل فقط على نسبة 10 في المائة من إجمالي المنفعة، «مما يدل على أن الجهاز يمكن أن تقل مبيعاته في السوق الحرة»، ص75.

(84) Keith Guzik, “Taking Hold of the Wheel: Automobility, So-

cial Order, and the Law in Mexico's Public Registry of Vehicles (REPUVE)," Law & Society Review 47: 523, 524 (2013).

(85) Federal Food, Drug, and Cosmetic Act, 52 Stat.1040 (June 25, 1938)

الفصل العاشر

(1) Erhard Blankenburg, "Je mehr sich Gesetze von dem, was auch ohne sie geschieht, entfernen, desto mehr erweisen sie ihre Unwirksamkeit," Ūber die Unwirksamkeit von Gesetzen," Archiv für Rechts-und Sozialphilosophie 58: 31, 56 (1977).

المؤلف في سطور

لورنس م. فريدمان

- مؤرِّخ قانوني أمريكي.
- وُلد في 2 أبريل 1930 في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، ويعمل في جامعة ستانفورد مدرسا للقانون منذ العام 1968.
- له عدد من المؤلفات المهمة في مجال القانون من بينها:

- «المحاكمة الكبرى: القانون من منظور الناس عامة» 2015.
- «داخل الحصن: القانون والعائلة في أمريكا القرن العشرين» 2011.
- «حماية أسرار الحياة الغامضة: سبلُ التحكم القانوني والاجتماعي بالسمعة والملكية والخصوصية» 2007.
- «تاريخ القانون الأمريكي»، ط3 - 2005.
- «المجتمع الأفقي» 1999.
- «الجريمة والعقاب في التاريخ الأمريكي» 1993.
- «النظام القانوني: من منظور العلوم الاجتماعية» 1975.

المترجم في سطور

مصطفى ناصر

- مترجم من العراق.
- خريج كلية الآداب بجامعة البصرة، شهادة البكالوريوس بامتياز في اللغة

الإنجليزية في العام 1978.

■ حاز جائزة الدولة للإبداع العراقي في حقل الترجمة في دورتها الخامسة في العام 2019.

■ حاز «درع الجواهري» للإبداع من الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق 2020.

■ رُشح كتابُه المترجم «مختصر تاريخ العدالة»، (العدد387 من سلسلة «عالم المعرفة»، أبريل 2012، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت)، لنيل جائزة الشيخ زايد للعام 2013 ووصل إلى القائمة القصيرة.

■ آخر إصداراته:

- «الأوبرا في الصين»، الدار العربية للعلوم/ بيروت، 2019.

- «أن تكتب لتنقذ حياة» (رواية)، دار المدى، 2018.

- «الغيوم بين الطبيعة والمجاز» مشروع كلمة للترجمة/ أبوظبي، 2019.

- «الصديق» (رواية)، دار المدى، 2020.

- «غرفة الهمس» الدار العربية للعلوم ناشرون، 2020، تصدر قريبا.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت	
للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك
دول الخليج	
للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك
الدول العربية	
للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	
للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION

أسماء وأرقام وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي – دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com
ثانياً: التوزيع الخارجي					
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966114871414	121277400966 /12121766 –	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 –	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 –	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 – 24496748 –	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 –	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	52224920000212 /	52224921400212 /	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 –	6533773300962 /	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	83242702002491 /	83242703002491 /	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

تنويــــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عـدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجـد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

يمكنكم الاشتراك والحصول على نسختكم الورقية من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من خلال الدخول إلى موقعنا الإلكتروني:

https://www.nccal.gov.kw/#CouncilPublications

البيان	عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		12		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36	24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24	12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24		25

قسيمة اشتراك في إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
المدينة:	الرمز البريدي:
البلد:	
رقم الهاتف:	
البريد الإلكتروني:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - إدارة النشر والتوزيع - مراقبة التوزيع

ص.ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

لماذا فشلت الليبرالية ؟

Why Liberalism Failed

تأليف: باتريك جي. دينين

ترجمة: يعقوب عبدالرحمن

يطرح دينين في هذا الكتاب نقدا شاملا وثاقبا لليبرالية بوصفها نظريةً، وآخرَ الأيديولوجيات الباقية؛ لكن نقده لا ينحصر في التجريد، فيتفحص تجليات الليبرالية على أرض الواقع كذلك، مستعينا بالولايات المتحدة الأمريكية كحالة للدراسة، ليُزيح الغطاء أكثر في كل مرحلة من استدلاله عن كيف يُعزز نجاحُ الليبرالية ظروفَ فشلِها، وينخرط في مناقشة جريئة قد حان وقتُها بالفعل.


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب